

# وزارة الداخلية العراقية

١٩٣٩ - ١٩٥٨

أطروحة تقدم بها

فحطان حميد كاظم العنبيكي

إلى مجلس كلية التربية - ابن رشد / جامعة بغداد

وهي جزء من متطلبات نيل درجة دكتوراه فلسفة في التاريخ الحديث والمعاصر

إشراف

الأستاذ الدكتور

نوري عبدا لحميد خليل العاني

٢٠٠٧ م

١٤٢٨ هـ

# الفصل الأول

## وزارة الداخلية .. التأسيس ومهام العمل الوظيفي

١٩٢٠ - ١٩٣٩

المبحث الأول : ضرورات التشكيل ومهام العمل الوظيفي ١٩٢٠-١٩٢٥

المبحث الثاني : تطور مهام الوزارة الوظيفية والخدمية والأمنية ١٩٢٥-

١٩٣٩

المبحث الثالث: تحليل الهيكل الإداري والوظيفي لمؤسسات الوزارة ١٩٢٥-

١٩٣٩

المبحث الرابع : شؤون الوزارة المالية حتى سنة ١٩٣٩

# الفصل الثاني

التطور الإداري والوظيفي والخدمي لمؤسسات وزارة

الداخلية ١٩٣٩-١٩٥٨

المبحث الأول : الشؤون الإدارية والوظيفية ١٩٣٩-١٩٤٥

المبحث الثاني : التطور الوظيفي ١٩٤٦-١٩٥٣ .

المبحث الثالث : المتغيرات الإدارية والوظيفية ١٩٥٤-١٩٥٨ .

المبحث الرابع : المتغيرات المالية ١٩٣٩-١٩٥٨ .

المبحث الخامس : توسع النشاط الخدمي ١٩٣٩-١٩٥٨ .

# الفصل الثالث

موقف وزارة الداخلية من التطورات والأحداث السياسية

الداخلية والخارجية ١٩٣٩ - ١٩٥٢

المبحث الأول : موقف الوزارة من الأحداث السياسية الداخلية والخارجية

١٩٣٩ - آذار ١٩٤٥

المبحث الثاني : موقف الوزارة من الأحداث والتطورات السياسية الداخلية

نيسان ١٩٤٥ - ١٩٤٧

المبحث الثالث: موقف الوزارة من الأحداث والتطورات السياسية الداخلية

والخارجية ١٩٤٨ - ١٩٥٢



# الفصل الرابع

موقف وزارة الداخلية من التطورات والأحداث السياسية

الداخلية ١٩٥٣-١٩٥٨

المبحث الأول : موقف الوزارة من التطورات و الأحداث الداخلية خلال السنة

١٩٥٣

المبحث الثاني : موقف الوزارة من أحداث سنة ١٩٥٤

المبحث الثالث: موقف الوزارة من الأحداث السياسية الداخلية ١٩٥٥ -

١٩٥٦

المبحث الرابع: موقف الوزارة من تطور الأحداث الداخلية ١٩٥٧ -

١٩٥٨

# الفصل الخامس

وزارة الداخلية وطبيعة العلاقة مع مؤسسات المجتمع

المدني ١٩٣٩-١٩٥٨

المبحث الأول : موقف الوزارة من الأحزاب والجمعيات.

المبحث الثاني : موقف الوزارة من الصحافة والرأي العام.

المبحث الثالث: علاقة الوزارة بالعشائر العراقية.

# المقدمة

## نطاق البحث وتحليل المصادر

# الختامة

# قائمة المصادر

# الملاحق

# الخطبة باللغة الانكليزية

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

**((نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مِّنْ نَّشَأٍ  
وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ))**

(یوسف: ۷۶)



# الإهداء

الى روح والدي ... رحمةً

الى والدي ... براً

الى أخوتي وعائلي (زوجتي واطفالي) .. حناناً

أهدي ثمرة جصدي هذا

قلما لانه

## شكر وامتنان

وأنا أضع اللمسات الأخيرة لهذا الجهد العلمي لايسعني إلا أن أتقدم بوافر الشكر والتقدير الى أستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور نوري عبدالحميد العاني، لما أسداه من توجيهات ونصائح سديدة كانت لها أكبر الأثر في إخراج الأطروحة بالشكل الذي هي عليه.

وأتقدم بالثناء والعرفان لأساتذتي الأفاضل في السنة التحضيرية وهم الأستاذ الدكتور عماد عبدالسلام رؤوف والأستاذ الدكتور جعفر عباس حميدي والأستاذ الدكتور عبدالاميرهادي العكام والأستاذ الدكتور يقظان سعدون العامر والأستاذ الدكتور طارق نافع الحمداني والأستاذ المساعد الدكتورة فوزية صابر محمد، والى جميع من قدم الي النصح والإرشاد، ولا يسعني إلا أن أسجل شكري وتقديري إلى الأستاذ الدكتور صباح مهدي رميض لما قدمه من مساعدة خلال مدة إعداد الأطروحة.

ولعل من دواعي الواجب أن أتقدم بكلمة شكر وتقدير إلى العاملين كافة في دار الكتب والوثائق ببغداد ولاسيما السيد إسماعيل في قسم الإعارة، وبكلمات الوفاء مثلها إلى العاملين في المكتبة المركزية بجامعة بغداد وموظفي مكتبة كلية التربية-ابن رشد، والى كل من تحمل معي أعباء هذا الجهد العلمي المتواضع (أسرتي) الكريمة، ودعائي إلى الله العلي القدير أن يجزي الجميع خير الجزاء.. أنه سميع مجيب.

## المحتويات

الصفحة	الموضوع
أ	شكر وامتنان
ب	الرموز والمختصرات المستخدمة في الاطروحة
ج- هـ	المحتويات
و- ز	فهرس الجداول والاشكال والمخططات البيانية المستخدمة في الاطروحة
ح- م	المقدمة... نطاق البحث وتحليل المصادر
١-٥٣	الفصل الاول: وزارة الداخلية .. التأسيس ومهام العمل الوظيفي ١٩٢٠-١٩٣٩
١٧-١	المبحث الأول : ضرورات التشكيل ومهام العمل الوظيفي ١٩٢٠-١٩٢٥
٣٦-١٨	المبحث الثاني : تطور مهام الوزارة الوظيفية والخدمية والأمنية ١٩٢٥-١٩٣٩
	المبحث الثالث: تحليل الهيكل الإداري والوظيفي لمؤسسات الوزارة ١٩٢٥-١٩٣٩
	المبحث الرابع : شؤون الوزارة المالية حتى سنة ١٩٣٩
٤٣-٣٧	
٥٣-٤٤	
١٣٥-٥٤	الفصل الثاني: التطور الإداري والوظيفي والخدمي لمؤسسات وزارة الداخلية ١٩٣٩-١٩٥٨
٧٥-٥٤	المبحث الأول : الشؤون الإدارية والوظيفية ١٩٣٩-١٩٤٥
٩٦-٧٦	المبحث الثاني : التطور الوظيفي ١٩٤٦ - ١٩٥٣
١١١-٩٧	المبحث الثالث: المتغيرات الإدارية والوظيفية ١٩٥٤-١٩٥٨
١٢٢-١١٢	المبحث الرابع : المتغيرات المالية ١٩٣٩-١٩٥٨
١٣٥-١٢٣	المبحث الخامس: توسع النشاط الخدمي ١٩٣٩-١٩٥٨

٢١٣-١٣٦	الفصل الثالث: موقف وزارة الداخلية من التطورات والأحداث السياسية الداخلية والخارجية ١٩٣٩ - ١٩٥٢
١٦٩-١٣٦	المبحث الأول : موقف الوزارة من التطورات والأحداث السياسية الداخلية والخارجية ١٩٣٩ - ١٩٤٥
١٨٨-١٧٠	المبحث الثاني : موقف الوزارة من الأحداث والتطورات السياسية الداخلية ١٩٤٥ - ١٩٤٧
٢١٣-١٨٩	المبحث الثالث: موقف الوزارة من الأحداث والتطورات السياسية الداخلية والخارجية ١٩٤٨ - ١٩٥٢
٢٧٢-٢١٤	الفصل الرابع: موقف وزارة الداخلية من التطورات والأحداث السياسية الداخلية ١٩٥٣-١٩٥٨
٢٢٦-٢١٤	المبحث الأول: موقف الوزارة من التطورات و الأحداث الداخلية خلال السنة ١٩٥٣
٢٤٥-٢٢٧	المبحث الثاني : موقف الوزارة من أحداث سنة ١٩٥٤
٢٦٢-٢٤٦	المبحث الثالث: موقف الوزارة من الأحداث السياسية الداخلية ١٩٥٥-١٩٥٦
٢٧٢-٢٦٣	المبحث الرابع: موقف الوزارة من تطور الأحداث الداخلية ١٩٥٧ - ١٩٥٨
٣٧٠-٢٧٣	الفصل الخامس: وزارة الداخلية وطبيعة العلاقة مع مؤسسات المجتمع المدني ١٩٣٩-١٩٥٨
٢٩٩-٢٧٣	المبحث الأول : موقف الوزارة من الأحزاب والجمعيات
٣٤١-٣٠٠	المبحث الثاني : موقف الوزارة من الصحافة والرأي العام
٣٧٠-٣٤٢	المبحث الثالث: علاقة الوزارة بالعشائر العراقية

٣٧٦-٣٧١	الخاتمة
٣٨٤-٣٧٧	الملاحق
٤٤٢-٣٨٥	قائمة المصادر

تعد وزارة الداخلية من الوزارات الرئيسية (السيادية) في الدولة العراقية الحديثة، وخلال المدة من ١٩٣٩-١٩٥٨ شهد العراق أحداثاً وتطورات سياسية داخلية وخارجية عديدة انعكست أثارها على الوضع الداخلي، ولاسيما الجانب الأمني الذي يُعد من صلب مهام هذه الوزارة ومؤسساتها ودوائرها المتشعبة وكانت للوزارة مواقفها إزاء بعض المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في العراق خلال المدة المحددة للدراسة.

سجلت لوزارة الداخلية إسهامات وإنجازات لا يمكن إغفالها في مختلف الجوانب الإدارية والأمنية والعمرانية والخدمية، وشكلت بذلك حلقة مهمة في متابعة شؤون المواطنين ولاسيما إنها معنية في التعامل مع مختلف مكونات الشعب ومؤسسات الدولة ذات الصلة بعملها المباشر على الصعيد السياسي والأمني والخدمي والنقابي، ومن هنا حظي منصب وزير الداخلية بأهمية استثنائية طوال العهد الملكي وحتى اليوم عند اختياره لتولي هذه المسؤولية.

ولاهمية دور هذه الوزارة في تاريخ العراق في العهد الملكي التي وصفت بأنها الوزارة الأم أو الوزارة الولود إذ انشطرت منها وزارات أخرى أصبح لها شأن واضح في الهيكل التنظيمي للوزارات العراقية فيما بعد. وقد أُنجزت رسالتنا ماجستير عن أهمية دور هذه الوزارة خلال المدة من ١٩٢١ حتى سنة ١٩٣٩ إذ عالجت الأولى المرحلة التأسيسية حتى سنة ١٩٢٤\*، واستكملت الثانية للباحث مدة تطور العمل الوظيفي والمؤسساتي لهذه الوزارة حتى سنة ١٩٣٩\*\*.

\* ماجدة كريم حسن الجنابي، وزارة الداخلية (المرحلة التأسيسية)، دراسة في هيكلها التنظيمي والإداري ومسؤولياتها التخصصية ١٩٢١-١٩٢٤، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية/جامعة القادسية، ٢٠٠٢.

\*\* قحطان حميد كاظم العنبيكي، وزارة الداخلية، الهيكل الوظيفي وتطور مؤسسات العمل التخصصي ١٩٣٩ دراسة إحصائية تحليلية مقارنة، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية/جامعة ديالى، ٢٠٠٣.

لقد جاء اختيار موضوع الأطروحة رغبةً من الباحث في استكمال جهده العلمي والبحثي في تغطية نشاطات وزارة الداخلية حتى نهاية العهد الملكي في ١٤ تموز ١٩٥٨ وتوظيف الوثائق

المحفوظة في مكتبته التي صورها وسجل معلوماتها عندما كان يعد رسالته للماجستير للمدة المشار إليها.

استهدفت الأطروحة الكشف عن بيان موقف واستراتيجية وزارة الداخلية العراقية وبرنامج عملها ونظرة الرأي العام إليها، فضلاً عن تقويم أدائها سلباً وإيجاباً على وفق رؤية تاريخية موضوعية.

حُدثت مدة الدراسة ما بين ١٩٣٩-١٩٥٨، لأهمية هذه المدة في تاريخ العراق المعاصر وتباين مواقف الوزارة بشأنها، وحددت بداية الأطروحة في سنة ١٩٣٩، إذ شهد العراق أحداثاً مهمة على الصعيدين الداخلي والخارجي منها فاجعة مقتل الملك غازي في ٤ نيسان ١٩٣٩ وتكليف عبدالاله بمهام الوصاية، وفي ايلول من السنة نفسها أعلن قيام الحرب العالمية الثانية التي ألفت بظلالها على الأوضاع الداخلية في العراق ذات المساس بعمل الوزارة ومؤسساتها. أما تحديد سنة ١٩٥٨ نهاية مدة الدراسة كونه ارتبط بسقوط النظام الملكي في العراق وقد تأثرت الوزارة كمؤسسة من مؤسسات نظام الحكم بهذا التغيير وبدأت مرحلة جديدة في نشاطها الوظيفي في ضوء متغيرات الوضع السياسي في البلاد ويمكن أن تدرس برسائل واطارح علمية لاحقة.

واجهت الباحث صعوبات جمة في مقدمتها تعقيدات الوضع الأمني واشكاليات الوصول إلى أماكن البحث والمكتبات فضلاً عن ما هو معروف لاصحاب الشأن من فقدان الكثير من المصادر وضعف الخدمات المكتبية ولكن إصرار الباحث وعزمته لن تضعف بعد الاتكال على الله إذ عوض بالمكتبات الخاصة لبعض الأساتذة والباحثين والمكتبات الأهلية عن طريق الشراء الأمر الذي حمل الباحث عبئاً مالياً كبيراً.

وزعت مادة الأطروحة على مقدمة وخمسة فصول وخاتمة، تناول الفصل الأول وزارة الداخلية..

التأسيس ومهام العمل الوظيفي ١٩٢٠-١٩٣٩ دراسة تمهيدية إذ تضمن أربعة

ي

مباحث، عالج الأول منها ضرورات التشكيل ومهام العمل الوظيفي ١٩٢٠-١٩٢٥، والثاني تابع

تطور مهام الوزارة الوظيفية والخدمية والأمنية ١٩٢٥-١٩٣٩، واختص المبحث الثالث بتحليل

الهيكل الإداري والوظيفي لمؤسسات الوزارة ١٩٢٥-١٩٣٩ في حين أكد المبحث الرابع على شؤون الوزارة المالية حتى سنة ١٩٣٩.

أما الفصل الثاني ((التطور الإداري والوظيفي والخدمي لمؤسسات وزارة الداخلية ١٩٣٩- الحرب العالمية الثانية وتضمن الثاني التطور الوظيفي لمهام الوزارة للمدة من ١٩٤٦- ١٩٥٣، أما الثالث فقد كرس لدراسة المتغيرات الإدارية والوظيفية ١٩٥٤-١٩٥٨، وجاء المبحث الرابع لمعالجة المتغيرات المالية للمدة ١٩٣٩-١٩٥٨ كنفقات الوزارة وإيراداتها والعجز في الميزانية والإنفاق على بعض المشروعات الداخلية. وسلط المبحث الخامس الضوء على توسع النشاط الخدمي ١٩٣٩-١٩٥٨.

أما الفصل الثالث فقد تتبع موقف وزارة الداخلية من التطورات والأحداث السياسية الداخلية والخارجية ١٩٣٩-١٩٥٢ وتكون من ثلاثة مباحث، تناول الأول موقف الوزارة من التطورات والأحداث السياسية الداخلية والخارجية ١٩٣٩-١٩٤٥، وبين الثاني موقف الوزارة من الأحداث والتطورات السياسية الداخلية من نيسان ١٩٤٥-١٩٤٧ وتابع المبحث الثالث موقف الوزارة من الأحداث والتطورات السياسية الداخلية والخارجية ١٩٤٨-١٩٥٢.

أما الفصل الرابع فقد كرس لبيان موقف وزارة الداخلية من التطورات والأحداث السياسية الداخلية ١٩٥٣-١٩٥٨ وتضمن أربعة مباحث بين الأول موقف الوزارة من التطورات والأحداث الداخلية خلال سنة ١٩٥٣. وتابع الثاني موقف الوزارة من أحداث سنة ١٩٥٤، أما المبحث الثالث فقد اشار لموقف الوزارة من الأحداث السياسية الداخلية ١٩٥٥-١٩٥٦، وكرس المبحث الرابع لدراسة موقف الوزارة من تطور الأحداث الداخلية ١٩٥٧-١٩٥٨.

وحُددت مهام الفصل الخامس لطبيعة العلاقة ما بين وزارة الداخلية ومؤسسات المجتمع المدني ١٩٣٩-١٩٥٨، وقد تضمن ثلاثة مباحث، بين الأول موقف الوزارة من الأحزاب والجمعيات، والثاني موقفها من الصحافة والرأي العام، وتناول المبحث الثالث علاقة الوزارة بالعشائر العراقية.



اعتمدت الأطروحة على مصادر متنوعة، منها الوثائق العراقية غير المنشورة في أرشيف دار الكتب والوثائق في بغداد كملفات البلاط الملكي، وسجلات وزارة الداخلية، وقد وضفت في كثير من مفاصل الأطروحة، وقدمت الوثائق المنشورة معلومات قيمة محفوظة في دار الكتب والوثائق منها محاضر جلسات مجلس الوزراء للمدة ١٩٢٢-١٩٣٩، ودليل المملكة العراقية لسنة ١٩٣٦، ومحاضر جلسات مجلسي النواب والأعيان للمدة ١٩٣٩-١٩٥٨، وسجلات وجداول كبار موظفي الدولة للمدة ١٩٢٢-١٩٦٢، والتقارير السنوية لمديرية الشرطة العامة للمدة ١٩٢٩-١٩٤٨، والتقارير الإدارية للجنة إسالة الماء لمنطقة بغداد للسنوات ١٩٤١-١٩٥٥، وتقارير وزارة الداخلية، الإدارات المحلية للسنوات ١٩٥٤-١٩٥٨، وتقارير وزارة المالية/الميزانية للسنوات ١٩٣٤-١٩٥٧، كذلك مجموعة القوانين والأنظمة والتعليمات للمدة من ١٩٢١-١٩٥٧.

وضفت وثائق (وزارة المستعمرات البريطانية) (Colonial Office) المحفوظة في دار الكتب والوثائق في بغداد، في الفصل الأول من الأطروحة إذ تضمنت تقارير عن الجانب الإداري في العراق وشملت دوائر الشرطة والصحة والليفي والواردات والمطابع.

وكانت للرسائل العلمية للماجستير و الدكتوراه أهمية واضحة في رفد الأطروحة بمعلومات قيمة حيناً، وأرشدت الباحث إلى مواطن المعلومات حيناً آخر، في مقدمتها رسالة الماجستير للباحث نفسه، وأطروحة السيد عباس فرحان الموسوي (الحياة الاجتماعية في مدينة بغداد ١٩٣٩-١٩٥٨) ل تاريخية) إذ أفادت في التعريف على بعض أنشطة الوزارة في الجوانب الخدمية والثقافية، وأطروحة السيد محمد رشيد عباس (مجلس الأعيان العراقي ١٩٢٥-١٩٥٨ دراسة تاريخية) حيث نبهت إلى كثير من مواقف أعضاء مجلس الأعيان تجاه أعمال وأنشطة وزارة الداخلية خلال مدة الدراسة، وأطروحة السيد كريم حيدر خضير (تاريخ الشرطة العراقية ١٩٣٢-١٩٥٨) حيث أفادت بالتعرف على بعض من مواقف الشرطة تجاه

الأحداث الداخلية وتطور الجهاز الأمني للوزارة .

وكان للدوريات (الصحف والمجلات) موقعها المهم في تعزيز معلومات الأطروحة تأتي في

المقدمة منها الصحف كالاستقلال، والشعب، وصوت الأحرار، وصوت الأهالي وصوت الاستقلال ،  
والزمان، والوقائع العراقية، و صحف أخرى تفاصيلها في قائمة المصادر. كذلك المجالات كمجلة  
أمانة العاصمة ومجلة الشرطة ومجلة غرفة تجارة بغداد.

وشكلت البحوث والمقالات مادةً علميةً رصينةً، وفي مقدمتها بحث الأستاذ الدكتور نوري  
عبد الحميد العاني (اثر الحرب العالمية الثانية على الأوضاع الاقتصادية في العراق) و (ظاهرة  
الفرهود) دراسة تاريخية عن النهب والسلب والتخريب في المجتمع والمنشورين في مجلة الحكمة  
العراقية، وبحث الأستاذ الدكتور جعفر عباس حميدي (الآثار الاجتماعية للحرب العالمية الثانية  
على العراق).

وساهمت الكتب العربية والمعربة والأجنبية برفد الأطروحة بمعلومات غزيرة. وفي مقدمتها  
مؤلفات السيد عبدالرزاق الحسني (تاريخ الوزارات العراقية الاجزاء ١-١٠) و(الأسرار الخفية في  
حركة السنة ١٩٤١ التحررية)، ومؤلفات الأستاذ الدكتور جعفر عباس حميدي (التطورات  
السياسية في العراق ١٩٤١-١٩٥٣) و(التطورات والاتجاهات السياسية الداخلية في العراق  
١٩٥٣-١٩٥٨) و(انتفاضة العراق عام ١٩٥٦) إذ لاغنى للباحث عنها في دراسته تاريخ العراق  
خلال هذه الحقبة، وفائز عزيز اسعد (انحراف النظام البرلماني في العراق) ومحمد مهدي  
كبه (مذكراتي في صميم الاحداث ١٩١٨-١٩٥٨) وستار جبار الجابري (سعد صالح ودوره  
السياسي في العراق).

م

أما الكتب المترجمة فمنها مؤلف ستيفن همسلي لونكريك (العراق ما بين ١٩٠٠-١٩٥٠  
الجزء ١) وهو أحد الموظفين البريطانيين الذين شغلوا وظائف إدارية مهمة في العراق فضلاً عن  
كتاب جerald دي غوري (ثلاثة ملوك في بغداد).

وفي طليعة الكتب الأجنبية التي تناولت تاريخ العراق المعاصر هو كتاب المؤلف

**Majid Khadduri, Independent Iraq, 1932-1958 A study in Iraqi Politics, 2<sup>nd</sup> ed ,(London, 1960).**

وكذلك

**Doreen Warriner, Land Reform and Development in the Middle East, 2<sup>nd</sup> ed , (London, 1962).**

وفي الختام ،أرجو أن يكون هذا الجهد المتواضع الذي أضعه بين أيدي أساتذتي رئيس وأعضاء لجنة المناقشة الأفاضل،قد ارتقى إلى القبول والرضا،ولا ادعي الكمال في عملي هذا، فأن أصبت فذاك فضلٌ من الله تبارك وتعالى،وان اخطأتُ فمن نفسي،واخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

## فهرس الجداول البيانية

الصفحة	الموضوع	رقم الجدول
٥٢	مقايسة نسبة الإيرادات والمصروفات والعجز في ميزانية وزارة الداخلية في عهد الملك فيصل ونجله الملك غازي	١
٥٨	الكادر الوظيفي لديوان الوزارة ومؤسساتها لسنة ١٩٣٩	٢
٦١-٦٠	كبار موظفي وزارة الداخلية خلال المدة ١٩٤٥-١٩٤٠	٣
٨٩	أمناء العاصمة للمدة ١٩٤٦-١٩٥٣	٤
٩٤-٩٣	كبار موظفي وزارة الداخلية ومؤسساتها خلال المدة ١٩٥٣-١٩٤٦	٥
١٠٧-١٠٦	كبار موظفي وزارة الداخلية ومؤسساتها ١٩٥٨-١٩٥٤	٦
١١٤	رواتب الشرطة حسب الأصناف والدرجات والرتب خلال السنة ١٩٤٣	٧
١١٩	صنوف ودرجات ورواتب دائرة الشرطة خلال السنة ١٩٥٠	٨

فهرس الاشكال والمخططات البيانبة

الصفحة	الموضوع	رقم الشكل
٤٠	أعداد موظفي وزارة الداخلية خلال المدة ١٩٢٥-١٩٣٣	١
٤٢	أعداد موظفي وزارة الداخلية في عهد الملك غازي ١٩٣٣-١٩٣٩	٢
٤٧	العجز في ميزانية وزارة الداخلية خلال المدة ١٩٢٥-١٩٢٨	٣
٤٩	العجز في ميزانية وزارة الداخلية خلال المدة ١٩٢٩-١٩٣٢	٤
٥١	العجز في ميزانية الوزارة خلال المدة ١٩٣٦-١٩٣٨	٥
٢٥٤	غرفتا العمليات والسيطرة لتنفيذ خطة أمن العاصمة خلال السنة ١٩٥٦	٦

# فهرس الجداول البيانبة

الصفحة	الموضوع	رقم الجدول
٥٢	مقايسة نسبة الإيرادات والمصروفات والعجز في ميزانية وزارة الداخلية في عهد الملك فيصل ونجله الملك غازي	١
٥٨	الكادر الوظيفي لديوان الوزارة ومؤسساتها لسنة ١٩٣٩	٢
٦١-٦٠	كبار موظفي وزارة الداخلية خلال المدة ١٩٤٠-١٩٤٥	٣
٨٩	أمناء العاصمة للمدة ١٩٤٦-١٩٥٣	٤
٩٤-٩٣	كبار موظفي وزارة الداخلية ومؤسساتها خلل المدة ١٩٤٦-١٩٥٣	٥
١٠٧-١٠٦	كبار موظفي وزارة الداخلية ومؤسساتها ١٩٥٤-١٩٥٨	٦
١١٤	رواتب الشرطة حسب الأصناف والدرجات والرتب خلال السنة ١٩٤٣	٧
١١٩	صنوف ودرجات ورواتب دائرة الشرطة خلال السنة ١٩٥٠	٨

# فهرس الاشكال والمخططات البيانية

الصفحة	الموضوع	رقم الشكل
٤٠	أعداد موظفي وزارة الداخلية خلال المدة ١٩٢٥-١٩٣٣	١
٤٢	أعداد موظفي وزارة الداخلية في عهد الملك غازي ١٩٣٣-١٩٣٩	٢
٤٧	العجز في ميزانية وزارة الداخلية خلال المدة ١٩٢٥-١٩٢٨	٣
٤٩	العجز في ميزانية وزارة الداخلية خلال المدة ١٩٢٩-١٩٣٢	٤
٥١	العجز في ميزانية الوزارة خلال المدة ١٩٣٦-١٩٣٨	٥
٢٥٤	غرفتي العمليات والسيطرة لتنفيذ خطة امن العاصمة خلال السنة ١٩٥٦	٦

# الفصل الأول

وزارة الداخلية .. التأسيس ومهام العمل الوظيفي ١٩٢٠-١٩٣٩

المبحث الأول : ضرورات التشكيل ومهام العمل الوظيفي ١٩٢٠-١٩٢٥

المبحث الثاني : تطور مهام الوزارة الوظيفية والخدمية والأمنية ١٩٢٠-١٩٣٩

المبحث الثالث: تحليل الهيكل الإداري والوظيفي لمؤسسات الوزارة ١٩٢٥-١٩٣٩

المبحث الرابع : شؤون الوزارة المالية حتى سنة ١٩٣٩



## المبحث الأول

### ضرورات التشكيل ومهام العمل الوظيفي ١٩٢٠-١٩٢٥

حسبت ثورة ١٩٢٠<sup>(١)</sup> تردد السياسة البريطانية في العراق بين إقامة حكمها المباشر فيه ، أو إلحاقه بالهند لصالح إقامة الحكم الوطني التابع لها. فاعيد السير برسي كوكس (Percy Cox) مندوباً سامياً الى العراق ليعمل على تهدئة الثورة وتشكيل حكومة وطنية مؤقتة تم تشكيلها يوم ٢٥ تشرين الأول ١٩٢٠ من رئيس وثمانية وزارات كانت في مقدمتها وزارة الداخلية<sup>(٢)</sup>، التي أصبحت منذ ذلك التاريخ ، القوة المؤثرة في المجتمع العراقي بوصفها ذات التأثير الرباعي: الأمني، والإداري، والخدمي والسياسي. لهذا الأمر عُدت وزارة الداخلية من الوزارات ذات الأهمية الكبرى ووصفت بالوزارة الأصلية تفريقاً لها عن الوزارات الفرعية في مثل هذا الظرف بالذات ، المتعلق بوجود اثار الثورة العراقية الكبرى سنة ١٩٢٠ ، قائمة في عدة مناطق من العراق<sup>(٣)</sup>.

صدر المرسوم الخاص بتأسيسها بتاريخ ٢٥ تشرين الاول ١٩٢٠، وشغل طالب النقيب منصب أول وزير للداخلية<sup>(٤)</sup>، وعهد في بداية الامر الى سنت جون فيلبي (S.J.Philipy) منصب مستشار للوزارة، والذي قام بدوره بأعداد مذكرة حدد بها

(١) للمزيد من التفاصيل عن ثورة العشرين انظر: عبد الرزاق الحسني، الثورة العراقية الكبرى، مطبعة دار الكتب، ط٥، (بيروت، ١٩٨٢)؛ عبدالله الفياض، الثورة العراقية الكبرى سنة ١٩٢٠، (بغداد، ١٩٤٩) ؛ ل.ن. كوتلوف، ثورة العشرين الوطنية التحررية في العراق، ترجمة عبد الواحد كرم، دار الفارابي، ط٢، (بيروت، ١٩٧٥).

(٢) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، دار الكتب للطباعة، ج١، ط٤، (بيروت، ١٩٧٤)، ص ١٢.

(٣) ماجدة كريم حسن الجنابي، المصدر السابق، ص ص، ٤٧-٤٨.

(٤) حسن هادي الشلالة، طالب النقيب ودوره في تاريخ العراق الحديث، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة القاهرة، ١٩٧٠،

علاقة الوزير بالمستشار والتي عُرفت ب(لائحة تعليمات الهيئة الإدارية العراقية)<sup>(١)</sup>، والتي وافق عليها برسي كوكس<sup>(٢)</sup>، وظلت نافذة المفعول طوال مدة الانتداب حتى حصول العراق على الاستقلال السياسي في ٣ تشرين الاول ١٩٣٢. واحتوت اللائحة على تعليمات منها تكوين الهيئات الوزارية ومنها وزارة الداخلية، كما حددت اللائحة وظائف المستشار وعلاقته بالوزير - وهي علاقة استشارية وليست إجرائية وعلى الوزير الاستئناس برأي مستشاره، الذي غالباً ما يكون رأيه نافذاً- وفي الألوية يكون هناك مُشاوَر بريطاني الى جانب المتصرف للتشاوَر و أداء المساعدة للمتصرف لأداء المهام الإدارية في اللواء<sup>(٣)</sup>.

كان منصب وزارة الداخلية حساساً بالنسبة للإدارة البريطانية، لذلك وقع الاختيار على طالب النقيب لمزاياه المتعددة، فهو بنظر فريق من البريطانيين شخصية قوية، وهو أبرز من يستطيع أشغال المنصب<sup>(٤)</sup>، وان وزارة الداخلية تُعد مؤسسة فاعلة تسدي خدمات جليلة للدولة العراقية وهي حديثة التكوين<sup>(٥)</sup>.

يظهر أنه لم يحصل توافق بين طالب النقيب وزير الداخلية ومستشاره فيلبي، لذا قدم النقيب استقالته وسحبها بقصد الحصول على حظوة لدى الوطنيين، ومما يشار اليه هنا ان النقيب قدم مطالب عدة الى مجلس الوزراء منها: عودة السياسيين المنفيين من الخارج ومنح

(١) هـ. سنت جون فيلبي، أيام فيلبي في العراق، ترجمة جعفر الخياط، (بيروت، ١٩٥٠)، ص ٤٦-٤٧؛ جريدة

العراق، العدد (٨٨) في ١٣/٩/١٩٢٠، ص ١.

(٢) C.O.Special Report, April ١٩٢٣-December ١٩٢٤. (London, ١٩٢٥), p.٥٤

(٣) ماجدة كريم الجنابي، المصدر السابق، ص ٤٩.

(٤) عبدالرحمن البزاز، العراق من الاحتلال حتى الاستقلال، مطبعة العاني، ط ٣، (بغداد، ١٩٦٧)، ص ١١٧؛ حسن

هادي الشلالة، المصدر السابق، ص ٣٣-٣٥.

(٥) سنت جون فيلبي، المصدر السابق، ص ٤٦.

الحرية للوزراء بالعمل<sup>(١)</sup>، وتعيين عدد من الموظفين بناءً على مقترح من وزير الداخلية وحُدِّدت الأقسام التابعة لوزارة الداخلية كأقسام رئيسة وهي: الإدارة العامة، والشرطة، والضرائب والواردات، والزراعة، والسجون، والبلديات، والمطبوعات<sup>(٢)</sup>.

وهكذا جاءت خطوة تأسيس وزارة الداخلية بوصفها ضرورة ملحة من ضرورات تشكيل الحكم الوطني في العراق كسبب رئيس، فضلاً عن كونها مؤسسة أمنية ضرورية تستطيع الحكومة بواسطتها إدارة الشؤون الداخلية والحفاظ على الهدوء وإشاعة الاستقرار السياسي في البلاد<sup>(٣)</sup>، وتحقيق الوحدة الوطنية المتماسكة<sup>(٤)</sup>.

حاولت وزارة عبدالرحمن النقيب الأولى، إصلاح أوضاع العراق الداخلية المتردية، فقامت باستحداث وظائف خدمية وإدارية فضلاً عن طلبها بإرجاع المبعدين السياسيين في هنجام<sup>(٥)</sup> إلى وطنهم بعد إعطائهم عهداً مكتوباً تتضمن عدم العبث أو تعكير صفو المناخ

(١) المس بيل، فصول من تاريخ العراق القريب ١٩١٤-١٩٢٠، ترجمة جعفر الخياط، دار الكشاف للنشر والطباعة، (بيروت، ١٩٤٩)، ص ص ٢٣٤-٢٣٥.

(٢) جريدة الموصل، العدد (٣١٤) في ٢٧/١٢/١٩٢٠؛ ماجدة كريم الجنابي، المصدر السابق، ص ٥١.

(٣) عانى العراق خلال العهد الملكي من كثرة الاضطرابات والحركات العشائرية والانقلابات العسكرية مما عرض الوضع الأمني للخطر في كثير من الاحيان وزاد من المهام الملقاة على عاتق وزارة الداخلية. وللمزيد عن ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في العراق ابان تلك الحقبة انظر: عبدالنافع محمود، ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في العراقي، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٧٣،

ص ١٠١ وما بعدها.

(٤) قحطان حميد العنبيكي، المصدر السابق، ص ٣.

(٥) هنجام: جزيرة في الخليج العربي، قرب مضيق هرمز، كانت مقراً لنفي الوطنيين من العراقيين ولاسيما المساهمين في أحداث ثورة العشرين التحررية. انظر: محمد حسين الزبيدي، السياسيون العراقيون المنفيون الى جزيرة هنجام سنة ١٩٢٢، دار الحرية للطباعة، ط ٢، (بغداد، ١٩٨٩)، ص ٦٠ وما بعدها.

السياسي الجديد في العراق<sup>(١)</sup>، قبل ان يلتئم المجلس التأسيسي الذي سيسن الدستور (القانون الاساسي) للبلاد<sup>(٢)</sup>.

ومما يدل على أهمية وزارة الداخلية ووزيرها، هو اقتراح برسي كوكس بجعل راتب وزير الداخلية خمسة آلاف روبية<sup>(٣)</sup> في الشهر وبقيّة الوزراء يتقاضون ثلاثة آلاف روبية، بل ان مجلس الوزراء زاد ذلك المبلغ الى ستة آلاف روبية بتاريخ ٢٧ شباط ١٩٢١، ويروي خيرى امين العمري ان معظم الوزراء لم يكونوا موافقين على مقترح طالب النقيب بداية الأمر، الا ان إصراره وثباته في موقفه اضطر الوزراء الى التراجع عن اتفاقهم وقبلوا في النهاية على راتب وزير الداخلية الذي اقترحه طالب النقيب<sup>(٤)</sup>.

اندفع طالب النقيب-وزير الداخلية- في ممارسة نشاط واسع استهدف معارضة ترشيح الأمير (فيصل)<sup>(٥)</sup> ملكاً على العراق، ومضى رجاله وأعوانه يطوفون على الناس

(١) عبدالرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، مطبعة دار الكتب، ج٣، ط٦، (بيروت، ١٩٨٣)، ص ٩؛

P.Grave, the life of Sir Percy Cox, (London, ١٩٤١), pp. ٣٤-٣٨ .

(٢) صدر القانون العراقي (الدستور) في ٢١ اذار سنة ١٩٢٥، وتكون من عشرة أبواب، تضمنت حقوق الشعب، والملك وحقوقه، والسلطة التشريعية، والوزارة، والسلطة القضائية والأمور المالية وتأييد القوانين والأحكام وتبديل أحكام هذا القانون ومواد عمومية أخرى. انظر: عبدالرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج١، ص ٣١٩-٣٣٤.

(٣) الروبية: عملة هندية استخدمت للتداول في العراق حتى سنة ١٩٣١ عندما أصدر الدينار العراقي وتوابعه بعد صدور نظام العملة الوطنية رقم (٤٤)، وبعد ان شعر المسؤولون ان تداول الروبية الهندية مظهر من مظاهر التبعية للأجنبي، وكانت الروبية تعادل (٧٥) فلس عراقي. وللمزيد عن العملات العراقية انظر: د.ك.و، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، ملف رقم ٣٩٠/٣١١، لائحة قانون العملة العراقية لسنة ١٩٣٠، و٤٩، ص ٨٨؛ سعد كاظم حسن، تاريخ النقود العراقية ١٩٢١-١٩٥٨، دراسة تاريخية، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية/ابن رشد، ١٩٩٨، ص ٨٨-١٠٣؛ ناهض عبدالرزاق القيسي، النقود في العراق، بيت الحكمة، ط١، (بغداد، ٢٠٠٢)، ص ٤٧٨-٤٨١.

(٤) خيرى أمين العمري، حكايات سياسية من تاريخ العراق الحديث، مطبعة دار القادسية، (بغداد، د.ت) ص ٤٣-٤٤.

(٥) هو الابن الثالث للشريف حسين بن علي، ولد في مكة سنة ١٨٨٣، من ابرز الشخصيات السياسية العربية المعاصرة، ساهم في الاعداد والتخطيط للثورة العربية الكبرى سنة ١٩١٦، وقام بقيادة الجيش الشمالي للثورة، كان له دور سياسي واضح في عرض القضية العربية على مؤتمر الصلح في باريس سنة ١٩١٩ =

في البصرة وبغداد بمضابط تدعو الى المطالبة بتعيينه ملكاً عاماً على العراق<sup>(١)</sup>، وقام بنفسه

## الفصل الأول .. وزارة الداخلية.. التأسيس ومهام العمل الوظيفي ١٩٢٠-١٩٣٩

### المبحث الأول .. ضرورات التشكيل ومهام العمل الوظيفي ١٩٢٠-١٩٢٥

بجولة واسعة في اذار ١٩٢١ زار خلالها مدن الكوت والعمارة والناصرية والديوانية والنجف والبصرة للنهوض بدعاية سياسية تجمع له الأنصار منتهزاً فرصة غياب برسي كوكس والمس بيل (Gertrude Bell) <sup>(٢)</sup> لمشاركتهم في مؤتمر القاهرة<sup>(٣)</sup>، واحيطت جولته تلك بمظاهر التبجيل ورافقه فيها العديد من اعوانه وانصاره منهم معاون مدير شرطة العاصمة (احمد الراوي)<sup>(٤)</sup>، وفي الكويت قال مخاطباً

=انتخب ملكاً على سوريا سنة ١٩٢٠، كان لجهوده الكبيرة في ان يخطو العراق خلال مدة حكمه (١٩٢١-١٩٣٣) خطوات جيدة باتجاه الاستقلال وبناء مؤسسات الدولة، حتى اعتبر مؤسس الدولة العراقية الحديثة. وللمزيد عن حياته ودوره السياسي في العراق انظر: عبدالمجيد كامل التكريتي، الملك فيصل الأول ودوره في تأسيس الدولة العراقية الحديثة ١٩٢١-١٩٣٣، (بغداد، ١٩٩١)؛ علاء جاسم محمد، الملك فيصل الأول، حياته ودوره السياسي في الثورة العربية وسورية والعراق ١٨٨٣-١٩٣٣، مكتبة اليقظة العربية، (بغداد، ١٩٩٠)، ص ١٣-١٧.

<sup>(١)</sup> عبدالعزيز القصاب، من ذكرياتي، منشورات عويدات، ط١، (بيروت، ١٩٦٢)، ص ٢٠٧.

<sup>(٢)</sup> المس جيرترود لوثيان بيل: وهي السكرتيرة الشرقية لدار الاعتماد البريطاني في العراق والسياسة البريطانية المشهورة بتأثيرها عدلا لكثير من الاحداث السياسية التي شهدها العراق ابان السيطرة البريطانية وكانت ترتبط بالعديد من العلاقات مع الساسة العراقيين المؤثرين على مجريات الاحداث بما فيهم الملك فيصل الاول. انظر: محمد يوسف ابراهيم القرشي، المس بيل وأثرها في السياسة العراقية ١٩١٤-١٩٢٣، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب / جامعة بغداد، ١٩٩٣؛ محمد يوسف ابراهيم القرشي، علاقة المس بيل بالملك فيصل الاول، مجلة افاق عربية، العدد (٥-٦)، ايار-حزيران ١٩٩٨، مطابع دار الشؤون الثقافية العامة، (بغداد، ١٩٩٨)، ص ٤٠-٤٣.

<sup>(٣)</sup> عقد المؤتمر في القاهرة بتاريخ ١٢/٣/١٩٢١ برئاسة ونستون تشرشل (وزير المستعمرات البريطاني) وقد شارك فيه عن العراق كل من برسي كوكس والمس بيل وجعفر العسكري (وزير الدفاع) وساسون حسقيل (وزير المالية) والبعض من المستشارين البريطانيين. وفيما يتعلق بالعراق، تداول المؤتمر في مستقبل علاقة العراق مع بريطانيا، وشكل الحكم في العراق والمرشح لحكمه، وفي نهاية المؤتمر استقر الرأي على ترشيح فيصل ملكاً على العراق. وللمزيد عن المؤتمر وقراراته انظر: رجاء حسين حسني الخطاب، مؤتمر القاهرة وتأثيره على تطور الوضع السياسي في العراق، د. م، (بغداد، ٢٠٠١)، حسين فوزي النجار، الشرق العربي بين حربين، (القاهرة، د.ت)، ص ٥٩.

<sup>(٤)</sup> خيرى أمين العمري، المصدر السابق، ص ٤٩.

الحاضرين: (( إنَّ جُلَّ مقاصد حكومتنا إسعاد العباد ورقي البلاد وإنها ساهرة على مستقبل

الأمة آخذة العدة للذود عن حياضها تؤازرها في الشؤون حكومة بريطانيا العظمى وعمما قريب تنشر قوانين الانتخابات وسيلتئم المؤتمر العراقي العام وكل فرد منكم حر في رأيه (...))<sup>(١)</sup>. وفي طريق عودته الى بغداد عرج على الناصرية والديوانية والحلة وزار سجن المعتقلين السياسيين وطمأنهم بقرب الإفراج عنهم<sup>(٢)</sup>.

أقلقت تصرفات طالب النقيب برسي كوكس، وما زاد الطين بله، هو قيامه بتهديد السلطات البريطانية في العراق علناً، عندما أقام مأدبة للمسטר برسيفال لاندين (P.Landin) احد محرري جريدة الديلي تلغراف في ٦ نيسان ١٩٢١ حيث قال: (( اذا لم تكف السلطات البريطانية عن التدخل والسماح لنا باختيار من نريد فان لدى كل من أمير ربيعة وسالم الخيون أكثر من (٢٠٠٠٠) مسلح، كما ان السيد عبدالرحمن النقيب سوف لا يتردد من أن يبعث شاكياً الى الهند واستانبول وباريس!!)). وبعد وصول الخبر الى برسي كوكس والمس بيل اتفق الاثنان على خطة أُعتقل بمقتضاها طالب النقيب ودبرت له بعد تقديم دعوة شاي وجهها اليه برسي كوكس<sup>(٣)</sup>. وعلى أثر ذلك أُبعد عن بغداد في ٦ نيسان ١٩٢١<sup>(٤)</sup>. وقد جاء في البيان الذي أصدره برسي كوكس بأن أسباب الإبعاد تعود لكون طالب النقيب قد صرح بتصريحات خطيرة تهدد سلامة القوات البريطانية في العراق وتعرض على رفع السلاح ضدها من شخص يشغل منصباً مهماً وخطيراً في الحكومة العراقية وهو بذلك يكون (مقصراً) - على حد تعبير البيان - نحو سكان هذه البلاد والحكومة البريطانية<sup>(٥)</sup>.

<sup>(١)</sup> جريدة العراق، العدد (٢٢٤) في ١٦/٣/١٩٢١.

<sup>(٢)</sup> المصدر نفسه، العدد (٢٤٩) في ٢٤/٣/١٩٢١.

<sup>(٣)</sup> خيرى امين العمري، المصدر السابق، ص ٥٣.

<sup>(٤)</sup> جريدة العراق، العدد (٢٧١) في ١٩/٤/١٩٢١.

<sup>(٥)</sup> خيرى امين العمري، المصدر السابق، ص ٥٣.

كما حظيت وزارة الداخلية بنسبة عالية من الموظفين الوطنيين بدلاً من الأجانب ، بعد الأخذ بنظر الاعتبار سعة مهام وزارة الداخلية وتشعب مؤسساتها الوظيفية والخدمية<sup>(١)</sup>. حصلت تطورات رئيسية في هيكلية الوزارة وأقسامها للسنوات ١٩٢٠-١٩٢٤، حتى أصبحت تتكون من الهيئة العامة للإدارة المركزية العليا، المتمثلة بالديوان ويشمل المقر الوزاري (ديوان الوزارة)، والإدارة العامة التي تنقسم على قسمين هما: مديرية الإدارة العامة وتشمل الشعب والمديريات الداخلة في تشكيل الوزارة<sup>(٢)</sup> ومديرية الإدارة العمومية التي تتكون من الدوائر المركزية في بغداد والإدارة الإقليمية والهيئات الإدارية في الألوية العراقية بضمنها لواء بغداد، أما مقر (ديوان الوزارة) فيشمل مكتب الوزير بوصفه أعلى سلطة إدارية في الوزارة ومكتب المستشار ومعاونه<sup>(٣)</sup>، وبقيت الإدارة العامة تحت هيمنة المندوب السامي البريطاني وموظفيه<sup>(٤)</sup>.

أما الإدارة العامة فتتألف من مديرية الإدارة العامة يديرها مدير عام ، ويقدم مساعدته للوزير في إدارة الشؤون العامة، ويؤدي الأعمال حسبما تخولها القوانين والأنظمة

(١) عبدالرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، ج١، ص ٢٥.

(٢) د.ك.و ، الوحدة الوثائقية، وزارة الداخلية، سجل الحكومة العراقية لسنة ١٩٢٣، مطبعة الحكومة ، (بغداد، ١٩٢٣)، ص ٨؛ مجلة الشرطة، العدد الثاني، السنة ١٩٢٧، ص ٤٢.

(٣) شغل منصب مستشار وزارة الداخلية، السياسي البريطاني كينهان كورنواليس (K.Cornwales) (١٨٨٣-١٩٥٩)، للمدة ١٩٢١-١٩٣٥، حيث أنهت خدماته في سنة ١٩٣٥ عندما أصبح رشيد عالي الكيلاني وزيراً للداخلية في وزارة ياسين الهاشمي الثانية، عاد الى العراق سنة ١٩٤١ بمنصب سفير بلاده حتى سنة ١٩٤٥. وللمزيد عن سيرته ودوره في السياسة العراقية الداخلية والخارجية، انظر: عدي محسن غافل الهاشمي، كينهان كورنواليس ودوره السياسي في العراق حتى عام ١٩٤٥، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية/ابن رشد، جامعة بغداد، ٢٠٠٠، ص ص ٦-١٩٥.

(٤) علي ناصر حسين، الادارة البريطانية في العراق ١٩١٤-١٩٢١، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية

وتوجيهات الوزير، وللمدير معاونان يساعدهان في الإشراف وإدارة شؤون مديرته والدوائر

التابعة لها في بغداد والألوية العراقية الأخرى<sup>(١)</sup>.

نَفَذَتْ وزارة الداخلية الواجبات والمسؤوليات والأوامر التي صدرت عن المندوب السامي البريطاني في بداية تشكيل الحكومة العراقية المؤقتة<sup>(٢)</sup>، أو حتى بعد تسلّم وزارة الداخلية المهام الوظيفية من مجلس الوزراء<sup>(٣)</sup>، وتوسعت صلاحيات وزارة الداخلية بالإشراف العام على قوة الشرطة وجهازها من خلال بيان سنة ١٩٢٠<sup>(٤)</sup>. كما إن مهمة الأشراف على الجنود والجندرمة أُنيّطت بوزارة الداخلية ووزيرها بدلاً من الحاكم السياسي العام، كما أصبحت وزارة الداخلية تشرف على المرور حسبما وضحه بيان السيارات لسنة ١٩٢٠<sup>(٥)</sup>.

وأصبحت وزارة الداخلية مسؤولة عن تنفيذ قانون جوازات السفر (الباسبورت العراقي) الصادر في ٦ حزيران ١٩٢٣<sup>(٦)</sup>، وتنفيذ قانون الإقامة بالعراق الصادر في

(١) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، ملفات وزارة الداخلية، ملف رقم ١٢٧٣/٣٢٠٥٠، شؤون وظيفية، د.ت، و٣، ص ٣؛ الحكومة العراقية، وزارة الداخلية، الدليل الرسمي للمملكة العراقية لسنة ١٩٣٦، مطبعة الياهو دنكور، (بغداد، ١٩٣٦)، ص ص ١٩٢-١٩٨.

(٢) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، ملفات وزارة الداخلية، ملف رقم ٥٣/أ، البيانات والأوامر والأنظمة الصادرة من الإدارة المدنية لسنة ١٩٢٠، و١، ص ص ١-٥.

(٣) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، الحكومة العراقية، مجموعة البيانات والأنظمة، القسم الثاني، وهي تتعلق بالمحاكم المدنية والشرعية للمدة من ١/١١/١٩٢٠-٣١/١٢/١٩٢٢، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٢٢)، ص ص ١٢٠-١٢١.

(٤) كريم حيدر خضير، نشأة الشرطة العراقية وتطورها ١٩٢١-١٩٣٢، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب/جامعة بغداد، ١٩٩٣، ص ٤٦.

(٥) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، الحكومة العراقية، وزارة العدلية، مجموعة البيانات والأنظمة المتعلقة بالمحاكم الشرعية العراقية، القسم الأول ١٩١٧-١٩٢١، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٢١)، ص ص ١٢١-١٢٣.

(٦) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٢٣، قانون الباسبورت الع

١٩٢٣، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٢٤)، ص ص ٨٠-٨٦.

السنة نفسها<sup>(١)</sup>، وازدادت سلطة وزارة الداخلية بإشرافها على تنفيذ قانون حماية أعضاء

المجلس التأسيسي الصادر في ٨ تموز ١٩٢٤<sup>(٢)</sup>.



ولو وزارة الداخلية مهمة متابعة التجمعات والتظاهرات والاعتصام، واتخاذ التحوطات اللازمة لحماية أمن الدولة والمجتمع، والحفاظ على الهدوء والاستقرار السياسي الداخلي<sup>(٣)</sup>.  
وأُنيطت مهمة الإشراف على السجون بوزارة الداخلية، فالوزير هو المسؤول الأول عن إدارة السجون والإصلاحات<sup>(٤)</sup>. وتوجب على وزارة الداخلية، المحافظة على الأمن من خلال قانون منع دخول وسائل الدعايات المضرة الصادر سنة ١٩٢٤، فتقوم الوزارة بمنع إدخال الصحف والنشرات والأفلام والصور وغيرها من الوسائل الضارة والمخلّة بالأخلاق العامة، وتُعاقب المخالفين للقانون بالحبس أو الغرامة المالية وكما تقوم بمصادرة تلك المواد<sup>(٥)</sup>.  
لكن يبدو ان تطبيق هذا القانون كان على الرغم من حسناته- في حالة توفر النوايا الحسنة للمسؤولين عن تطبيقه - قد يؤدي الى التضيق على حرية الصحافة والنشر والفكر، من خلال منع بعض الصحف والنشريات التي لا تخدم توجهات الحكومة أو رؤسائها، وهذا ما سنلاحظه في الحقب اللاحقة من الحكم الملكي في العراق.  
وألزمت وزارة الداخلية، مهمة متابعة حوادث الحدود بين العراق وسوريا ويران وتركيا ونجد، ووضع تحت تصرف وزارة الداخلية ووزيرها المخصصات السرية في

(١) المصدر نفسه، قانون الإقامة العراقي لسنة ١٩٢٣، ص ٩٠؛ الدليل الرسمي لسنة ١٩٣٦، ص ٢١١.

(٢) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٢٣، ص ١٠٤.

(٣) ماجدة كريم الجنابي، المصدر السابق، ص ٧١.

(٤) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٢٤، المطبعة العصرية، (بغداد

(٥) المصدر نفسه، ص ص ١٧٣-١٧٦.

ميزانية الشرطة لهذا الغرض<sup>(١)</sup>، كما كان من صلاحيات وزير الداخلية ترحيل العشائر أو عزل وتنصيب رئيسها، أو تحديد إقامة الأشخاص، وكان منصب وزارة الداخلية من أهم المناصب الوزارية وخطرها، وهذه الأهمية مبعثها ارتباط وزارة الداخلية بالعديد من الدوائر

المهمة ذات المساس بحياة المواطنين، مثل الشرطة العامة والصحة العامة، ومديرية العشائر العامة ومديرية الإدارة العامة (الداخلية العامة)، كما كانت لها سلطة الإشراف على مقررات وزارة المالية الخاصة بقضايا توزيع الأراضي الأميرية أو الاستيلاء عليها، أو بيعها، كما كانت تحت تصرف وزير الداخلية، المخصصات السرية، كذلك المخصصات الموضوعة في ميزانية الشرطة العامة لهذا الغرض، كما كان لوزير الداخلية سلطات الحاكم الملكي البريطاني العام، التي انتقلت الى الحكومة العراقية عند تشكيلها في ٢٣ آب ١٩٢١. لذا كان لوزير الداخلية صلاحيات واسعة، مالم يكن لأي وزير آخر، لهذا السبب كان التنافس على منصب وزير الداخلية واضحاً<sup>(٢)</sup>.

ارتبطت بوزارة الداخلية مديريات أصبحت مستقلة وكان على الوزارة المشاورة مع الوزارات الأخرى بالأمور المهمة والحضور بجلسات اللجان المختلفة لكل المجالس<sup>(٣)</sup>. قَسَمَتِ الحكومة العراقية المؤقتة العراق ادارياً الى عشرة ألوية والألوية الى أقضية والأقضية الى نواح، وجَعَلَت على رأس كل لواء متصرف الى جانبه مشاور بريطاني له موظفيه ودائرته المستقلة، وتولى القائم مقام إدارة القضاء، وفي الناحية مدير الناحية<sup>(٤)</sup>. وقد واجهت التشكيلات الجديدة مصاعب جمة منها : فقدان الثقة بين الموظفين البريطانيين والعراقيين، والتداخل في المسؤوليات واختلاف دوافع العمل الإداري، فضلاً

<sup>(١)</sup> ناجي شوكت، سيرة وذكريات ثمانين عاماً ١٨٩٤-١٩٧٤، مطبعة الخلود، ج١، (بغداد، ١٩٩٠)، ص ١١٦-١١٧.

<sup>(٢)</sup> المصدر نفسه ص ص ١١٧-١١٨.

<sup>(٣)</sup> ماجدة كريم الجنابي، المصدر السابق، ص ص ٧٥-٧٦.

<sup>(٤)</sup> عبدالرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، ج١، ص ٢٠٢.

عن طبيعة المناخ السياسي وتنامي الروح الوطنية في العراق<sup>(١)</sup>، وبعد تتويج فيصل بن الحسين ملكاً على العراق في ٢٣ آب ١٩٢١، الذي عجز بداية الأمر عن إيجاد موظفين أكفاء مخلصين لممارسة العمل الإداري، ما عدا القليل<sup>(٢)</sup>، وهذا الأمر أثر في الأوضاع الإدارية في بغداد والألوية الأخرى التي شهدت بدايات محاولات للنمو والتطور.

بلغ عدد الالوية العراقية سنة ١٩٢٤ (١٣) لواء وعدد الاقضية (٣٠) قضاءً وعدد النواحي (٧٤) ناحية<sup>(٣)</sup>. وهذا الأمر يتطلب إعداداً وتهيئة عدد من المتصرفين والقائمقامين ومديري النواحي بقدر عدد التشكيلات الإدارية في الألوية وهذا عبء كبير تحمته وزارة الداخلية في ظروف ومناخات سياسية داخلية صعبة حيث ضرورة التثام المجلس التأسيسي والموافقة على المعاهدة العراقية-البريطانية لسنة ١٩٢٢ وسن الدستور للبلاد.

ويظهر من خلال تتبع مؤسسات الوزارة المهمة كالشرطة والتفتيش الإداري، أن الوظائف الرئيسية والمهمة قد شغلها البريطانيون، بينما أعطيت الوظائف الثانوية وغير الحساسة للموظفين العراقيين، لكي تبقى بريطانيا سيطرتها على قمة الجهاز الإداري والأمني في العراق لخدمة مصالحها الحيوية والاستراتيجية في العراق<sup>(٤)</sup>.

أما صلاحيات (ناظر المالية) فإنها أُلغيت وأُنيطت مهامها بوزارة الداخلية، وتحددت

صلاحيات الوزارة من خلال إقرار قانون الأراضي (الطابو) وإعطاء صلاحيات للمتصرف

(١) رجاء حسين حسني الخطاب، العراق بين ١٩٢١-١٩٢٧، دراسة في تطور العلاقات العراقية البريطانية واثرها في تطور العراق السياسي مع دراسة في الرأي العام العراقي، دار الحرية للطباعة، (بغداد، ١٩٧٦)، ص ٢٠٠.

(٢) جerald دي غوري، ثلاثة ملوك في بغداد، ترجمة سليم طه التكريتي، مكتبة المثني، ط ١، (بغداد، ١٩٨٣)، ص ٣٥.

(٣) جريدة الوقائع العراقية، العدد (٢) في ١٠/١٢/١٩٢٢، د.ك.و، الحكومة العراقية، قرارات مجلس الوزراء لسنة

١٩٢٢ و١٩٢٤، مطبعة الحكومة، ١٩٢٣، ١٩٢٥، ص ٣٦، ص ٣٨.

(٤) قحطان حميد العنبيكي، المصدر السابق، ص ٤٦.

بدلاً من الحاكم السياسي ومنحت صلاحيات أخرى للقائمقام بالقضاء بدلاً من معاون الحاكم السياسي<sup>(١)</sup>. واشتركت وزارة الداخلية بصلاحيات أخرى مهمة مع وزارة المالية، فقد اشتركت مع الوزارة المذكورة في تنفيذ قانون الأراضي الأميرية لسنة ١٩٢١<sup>(٢)</sup>. كذلك أشرفت الوزارة على تنفيذ قانون الأملاك الصادر سنة ١٩٢٣ والأملاك تشمل البيوت والأراضي والقاعات والحانات والحمامات والعلاوي والاسواق والمصانع ..، وكل الأراضي

والأماكن الداخلة في حدود البلدية<sup>(٣)</sup>.

أعطيت لوزارة الداخلية صلاحيات إصدار الإجازات الخاصة بالمشروبات الكحولية ، ممن يعينه وزير الداخلية ووضع الشروط بالاتفاق مع وزارة المالية<sup>(٤)</sup>. ويبدو إن هذا الإجراء هو للحد من انتشار ظاهرة تعاطي المشروبات الكحولية بعد الاحتلال البريطاني وخشية آثار ذلك السلبية على المجتمع العراقي المحافظ في عاداته ومبادئه الدينية مما قد يثير الرأي العام ضد الحكومة العراقية الفتية آنذاك.

وأشرفت الوزارة على محلات التصوير ونوادي التسلية ، ونفذت قانون العطل الرسمية الصادر في اذار ١٩٢٢<sup>(٥)</sup>، وفي الوقت نفسه أشرفت الوزارة على تطبيق قانون رسوم الملاهي لسنة ١٩٢٢، الذي يشمل جميع الملاهي والمسارح ودور السينما ودور الرقص والموسيقى والألعاب وميادين السباق، وكل مجالات اللهو الأخرى، عن طريق البلديات وبالتنسيق مع وزارة المالية<sup>(٦)</sup>. وهذا الأمر يُفسر لنا محاولات النظام الملكي للانفتاح على

(١) د.ك.و ، الوحدة الوثائقية ،وزارة العدلية ، مجموعة البيانات و الأنظمة المتعلقة بالمحاكم الشرعية العراقية، ١٩١٧ - ١٩٢١ ، ص ص ١٢١-١٢٣ .

(٢) المصدر نفسه، ص ص ١٢٤-١٢٧ .

(٣) الحكومة العراقية ،الدليل الرسمي لسنة ١٩٣٦، ص ص ٢١٣-٢١٤ .

(٤) د.ك.و ، الوحدة الوثائقية ،الحكومة العراقية ،مجموعة البيانات و الأنظمة،القسم الثاني، تشرين الثاني ١٩٢٠- كانون الاول ١٩٢٢، ص ١٢١ .

(٥) المصدر نفسه، ص ص ١٢٤-١٢٧ .

(٦) المصدر نفسه، ص ص ٢٣٥-٢٣٨ .

الغرب من خلال السماح بمظاهر الحضارة الغربية ولو الظاهرية والسطحية منها هذا من جهة،ومن جهة أخرى نجد فيه حرص الحكومة العراقية لإبقاء ممارسة تلك الأعمال تحت أنظارها وأشرفها لئلا تطغى على الثقافة المحلية وتُستغل من بعض أصحاب النفوس المريضة لدس السم بالعسل.

أما فيما يتعلق بالانتخابات للمجلس التأسيسي فقد كُلفت وزارة الداخلية مهمة الإشراف والمتابعة الكاملتين لهذه الممارسة الديمقراطية، حيث قامت الوزارة بالإشراف على الدوائر الانتخابية وأقسامها، في ضوء ما جاء به قانون الانتخابات الصادر في ٤ آذار ١٩٢٢<sup>(١)</sup>، وتكون الوزارة مسؤولة عن الإشراف على هيئة التفتيش المؤلفة من رؤساء مجالس البلدية، والائمة والقساوسة والحاخامات والمختارين وبعض من الوجوه<sup>(٢)</sup>، لمتابعة وتدقيق البطاقات الانتخابية، وبذلت وزارة الداخلية كل الطاقات لإنجاح مهمة الانتخابات كاستخدام المتصرفين والقائمقامين والبلديات والتعاون مع الوزارات والهيئات ذات العلاقة بهذا الجانب<sup>(٣)</sup>.

وتوجب على وزارة الداخلية ، تنفيذ قانون تشكيل الجمعيات والأحزاب الصادر في ٢ تموز ١٩٢٢، حيث أشرفت الوزارة على منح الأشخاص الراغبين بتأسيس جمعية أو حزب إجازة بذلك ،بعدها يقدم طلباً يوضح فيه اسم الجمعية وماهيتها وأهدافها ومدى تصرفاتها بحدود القانون، كما إن على رؤساء الجمعيات والأحزاب إعلام وزارة الداخلية عند تغيير النظام الداخلي للحزب أو الجمعية أو تعديله<sup>(٤)</sup>. وتألقت خلال عهد الانتداب بين ٢٥ نيسان ١٩٢٠ و ٣ تشرين الأول ١٩٣٢ عدة أحزاب سياسية علنية مارس بعضها العمل الحزبي فعلاً، واكتفى الآخر بالحصول على إجازة التأسيس من دون ممارسة العمل

(١) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة الداخلية، ملف رقم ١٦٠٦/٣٢٠٥٠، الانتخابات، ١٩٢١-١٩٢٣، و٧١، ص ٨٣.

(٢) محمد مظفر الادهمي، المجلس التأسيسي العراقي، ج١، (بغداد، ١٩٨٩)، ص ص ١٢٦-١٢٩.

(٣) ماجدة كريم الجنابي، المصدر السابق، ص ٦٥.

(٤) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين و الأنظمة لسنة ١٩٢٢، ص ص ٢٣٢-٢٣٨.

وكانت كلها تهدف الى استقلال العراق ووحدته وإدخاله في عصبة الأمم، وكان أبرز هذه الأحزاب هي: الحزب الوطني العراقي وجمعية النهضة العراقية اللذين أنهى عملهما المندوب السامي البريطاني في العراق، كذلك أحزاب الأمة والحر العراقي وحزب التقدم وحزب الشعب وحزب الجمعية الوطنية وحزب العهد وحزب الاخاء الوطني...<sup>(١)</sup>. وقد انتهت معظم هذه

الأحزاب بنهاية الانتداب أو بسقوط الحكومة التي كانت تساندها هذه الأحزاب.

ألقي على عاتق وزارة الداخلية مهمة تنفيذ قانون العقوبات على أفراد الجيش العراقي الصادر في ٢٧ تموز ١٩٢٢ فيما يخص محكوميته في السجن المدني وبالتعاون مع وزارة الدفاع<sup>(٢)</sup>. فضلاً عن إنها اشتركت بتنفيذ قانون صيانة الطرق العامة الصادر في ٤ كانون الاول ١٩٢٢<sup>(٣)</sup>. يضاف الى ذلك شؤونها التي تحددت في إدارة الدوائر الأمنية والخدمية التي ارتبطت بالوزارة كدائرة الشرطة والصحة والبلديات.

توسعت مسؤوليات وزارة الداخلية من خلال إصدار مجموعة من القوانين والأنظمة الإدارية والقانونية منها: نظام التفتيش الإداري الصادر في ٣١ كانون الثاني ١٩٢٣ الذي ألغى وظائف المشاورين البريطانيين ومعاونيهم بالألوية ، لتباشر أعمالها المفتشية الإدارية العامة<sup>(٤)</sup>، وتحددت وظائف المفتشين بالتفتيش ورفع التقارير عن جميع الأمور المتعلقة بالأمن العام ، وتنفيذ القوانين، ومعرفة أسباب الجرائم واقتراحاتهم بشأنها، وتوزيع

(١) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الأحزاب السياسية العراقية، مركز الأبجدية للطباعة والنشر، ط٢، (بيروت، ١٩٨٣) ، ص ص ١٢-١٣؛ عبد الجبار حسن الجبوري، الأحزاب والجمعيات السياسية في القطر العراقي ١٩٠٨-١٩٥٨، دار الحرية للطباعة، (بغداد، ١٩٧٧)، ص ص ١٢-٩٣؛ فاروق صالح العمر، الأحزاب السياسية في العراق ١٩٢١-١٩٣٢، مطبعة الإرشاد، (بغداد، ١٩٧٨)، ص ٣٢ وما بعدها.

(٢) د.ك.و.، الوحدة الوثائقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين و الأنظمة لسنة ١٩٢٢ ، القسم الثاني ، ص ص ٣٠١-٣١٢.

(٣) المصدر نفسه، ص ص ٣١٧-٣٢٢.

(٤) د.ك.و.، الوحدة الوثائقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين و الأنظمة لسنة ١٩٢٣ ، ص ص ١٤-١٩.

الشرطة وضبطها واستخدامهم بالأمور الخارجة عن وظائفهم كالعشائر واستيطانهم وحسم منازعاتهم حسب قانون أصول دعاوي العشائر<sup>(١)</sup>، والتدقيق في عاداتهم وأطوار مشايخهم ومتابعة السجون و إدارتها و أعمال المجالس الإدارية ومقرراتها، وسجلات إحصاء النفوس، واحتياجات الري ..، ولهم الحق في وضع الإصلاحات الإدارية لتحسين الحالة الإدارية وتوطيد الأمن، وتفتيش الدوائر المالية وخزائن الأموال العمومية والأميرية ، وتخمين

الواردات، والجباية والرسوم ..، ورفع التقارير الى وزارة الداخلية مع تفتيش دوائر الدولة، والبلديات عدا المحاكم الجزائية والحقوقية والشرعية الدينية<sup>(٢)</sup>. وهذا هامش بسيط يدل على استقلالية المحاكم جزئياً عن السلطات التنفيذية، أما سائر دوائر الدولة فهي تحت الإشراف المركزي والمباشر من لدن وزارة الداخلية ومؤسساتها ولاسيما دائرة التفتيش الإداري ذات الصلاحيات الواسعة .

كما إن دائرة الزراعة أصبحت من صلاحيات وزارة الداخلية ووزيرها<sup>(٣)</sup>. وتعاونت وزارة الداخلية مع وزارة الأشغال والمواصلات في تنفيذ قانون مراقبة أمور الري والسداد الصادر سنة ١٩٢٣<sup>(٤)</sup>. كما اختصت وزارة الداخلية بتنفيذ قانون توريد النبات الصادر سنة ١٩٢٤، واتخذت الإجراءات اللازمة لتنفيذ قانون حماية الأسماك الصادر سنة ١٩٢٤ ايضاً، للحفاظ على الثروة السمكية من الإبادة المتعمدة من الصيادين وغيرهم<sup>(٥)</sup>.

(١) صدر هذا القانون في سنة ١٩١٦ من قبل قوات الاحتلال البريطاني، لحل المشاكل التي تقع بين أفراد العشائر وجرت عليه عدة تعديلات أهمها في سنة ١٩٢٤ ثم في سنة ١٩٣٣ ثم ١٩٥١، حتى تم إلغائه من قبل حكومة عبدالكريم قاسم سنة ١٩٥٨. وللמיד انظر: وزارة الداخلية، نظام دعاوي العشائر المدنية والجزائية وفق تعديلاته الأخيرة، مطبعة المعارف، (بغداد، ١٩٥١).

(٢) ماجدة كريم الجنابي، المصدر السابق، ص ٦٨.

(٣) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة العدلية، مجموعة البيانات والأنظمة ١٩١٧-١٩٢١، ص ١٢١-١٢٣.

(٤) الحكومة العراقية، الدليل الرسمي لسنة ١٩٣٦، ص ٢١٣-٢١٤.

(٥) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٢٤، ص ٧١-٧٥.

كما حُدِدَت صلاحية الوزارة من خلال قانون الأوسمة الأجنبية بمنح الشخص المعني إجازة لحمله بعد الموافقة الملكية<sup>(١)</sup>. أما بشأن المعارف فقد دخلت وزارة الداخلية طرفاً في تأليف مجالس المعارف بالألوية وفقاً للقانون الصادر في ٦ حزيران ١٩٢٢ والقاضي بأن يكون لكل لواء مجلس للمعارف تحت رئاسة المتصرف<sup>(٢)</sup>.

أما بشأن الأمور الصحية فقد ارتبطت بمديرية الصحة العامة التابعة لوزارة الصحة

العراقية من سنة ١٩٢٠ حتى حزيران سنة ١٩٢٢<sup>(٣)</sup>، ثم ألحقت إدارياً بوزارة الداخلية بعدما ألغيت وزارة الصحة في حزيران ١٩٢٢<sup>(٤)</sup>، وأصبح يرأسها مدير عام تابع لوزارة الداخلية<sup>(٥)</sup>. كما أشرفت الوزارة على ممارسة مهنة الصيدلة، وتم استحداث قسم لهذا الغرض في مديرية الصحة العامة التابعة لها<sup>(٦)</sup>. كما تابعت وزارة الداخلية المسؤولية الصحية من خلال قانون المحلات-الأماكن بصورة عامة -المضرة بالصحة، للقضاء على كل ما يهدد الصحة العامة، فقد قامت بجهود حثيثة لتطهير الأماكن العامة والمضرة بالصحة<sup>(٧)</sup>. وهذا عمل إيجابي يُسجل لمحاسن وزارة الداخلية لأهمية الموضوع الصحي وانعكاساته على الواقع الاجتماعي لبلد في بدايات التكوين السياسي والاقتصادي المعاصر ومكبل بقيود داخلية وخارجية معروفة لا يحسد عليها.

(١) المصدر نفسه، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٢٢، القسم الثاني، ص ٢٢٩-٢٣١.

(٢) ابراهيم خليل احمد، تطور التعليم الوطني في العراق ١٨٦٩-١٩٣٢، (البصرة، ١٩٨٢)، ص ١٧٢؛ عبدالرزاق الهلالي، تاريخ التعليم في العراق في عهد الانتداب البريطاني ١٩٢١-١٩٣٢، دار الشؤون الثقافية العامة، (بغداد، ٢٠٠٠)، ص ٥٠.

(٣) محمد صالح العجيلي، الخدمات الصحية لمدينة بغداد، دراسة في جغرافية المدن، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الاداب/جامعة بغداد، ١٩٨٩، ص ٢٣.

(٤) عبدالرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج ١، ص ٨٠-١٢٥.

(٥) محمد صالح العجيلي، المصدر السابق، ص ٢٣.

(٦) د.ك. و.، الوحدة الوثائقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٢٣، ص ١٠٤.

(٧) المصدر نفسه، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٢٤، ص ٧٩-٨٢؛ الوقائع، العدد (٦٦)

وأما فيما يتعلق بمؤسسة البلديات العامة-أمانة العاصمة، فهي مؤسسة خدمية تقدم الخدمات العامة في مناطق معينة ومحددة، ويقوم وزير الداخلية بتعيين مناطق البلديات وإحداثها وإلغائها مع إدارة اللواء، أما سلطة البلدية فتتمثل بالرئيس، والمجلس البلدي، والموظفين الفنيين والكتبة وغيرهم<sup>(١)</sup>.

كذلك أشرفت وزارة الداخلية على دوائر أخرى بداية الحكم الوطني مثل دائرة البيطرة،



## الفصل الأول .. وزارة الداخلية.. التأسيس ومهام العمل الوظيفي ١٩٢٠-١٩٣٩

### المبحث الأول .. ضرورات التشكيل ومهام العمل الوظيفي ١٩٢٠-١٩٢٥

والإطفائية ومطبعة الحكومة، ودائرة الاستملاك ومديرية النفوس وبدأت هذه الدوائر بالنمو والتطور التدريجي وأخذت تبادر بأعمالها بشكل منتظم بعد صدور القانون الأساسي (الدستور) سنة ١٩٢٥<sup>(٢)</sup>.

أما بشأن موقع وزارة الداخلية، فقد حدد موقعها الأول سنة ١٩٢٠ في ساحة الفردوس- على الأرجح هي ساحة شارع الكفاح المطلة على سينما الفردوس أو انها ساحة السراي في محلة السراي- وانتقلت الوزارة مع بقية وزارات الحكومة العراقية الاخرى سنة ١٩٢١ الى السراي في محلة جديد حسن باشا، وكان يقع مبنى وزارة الداخلية امام جامع السراي مباشرة<sup>(٣)</sup>.

وهكذا يلاحظ سعة مؤسسات وزارة الداخلية وتعدد أقسامها ومديرياتها، مما جعل عملها الوظيفي متنوعاً ومتشعباً في مختلف مفاصل المجتمع ذات العلاقة بها، مما زاد من أهمية الوزارة في تشكيلة الدولة العراقية الحديثة.

(١) وزارة الداخلية، مديرية البلديات العامة، مجموعة القوانين والأنظمة المتعلقة بأمور البلديات، مطبعة النجاح، (بغداد، ١٩٥٠)، ص ١-٣٠.

(٢) للمزيد عن هذه الدوائر وموظفيها وأنشطتها انظر: د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة الداخلية، الملفات رقم ٣٢٠٥٠/٢٢٢٨٣، ٣٢٠٥٠/٢٥٤٢.

(٣) الهيئة العامة للآثار والتراث، قسم الهندسة والصيانة، سجل الخرائط والمخططات لسنة ١٩٢٠؛ جيرترود لوثيان بيل، العراق في رسائل المس بيل، ترجمة جعفر الخياط، دار الحرية للطباعة، (بغداد، ١٩٧٧)، ص ٢٢٠.

## المبحث الثاني

### تطور مهام الوزارة الوظيفية والخدمية والأمنية ١٩٢٥-١٩٣٩

#### أولاً:- المتغيرات الإدارية والوظيفية:-

شهدت تشكيلات وزارة الداخلية بمختلف دوائرها ومؤسساتها وأقسامها تغيرات عديدة مواكبة لتطور الحياة من جهة، ومحاولة مناهج الوزارات والمسؤولين الذين شغلوا الوزارة لترقية عمل مؤسساتهم، نحو الأفضل، من جهة أخرى، فقد استحدثت خلال المدة ١٩٢٥-١٩٣٩، العديد من الدوائر والمديريات والشعب التابعة لوزارة الداخلية، والأقسام الأخرى منها، أُلغيت أو عُدلت أو وسعت أو دُمجت مع غيرها من دوائر وشعب الوزارة، بحسب مقتضيات المصلحة العامة، وما كان يراه مسؤولو الوزارة من مسوغات لمثل هكذا متغيرات، وهذه الحالة أثرت بدورها في موظفي الوزارة سلباً وإيجاباً فهناك من خدمته تلك الفرص لإشغال وظيفة جديدة في الوزارة وتوابعها، وبالمقابل هناك العديد من الموظفين، قد تضرروا بسبب تلك المتغيرات.

بدأت المتغيرات الإدارية والوظيفية في سنة ١٩٢٥، فتشكلت إدارة جديدة باسم (إدارة السفر والإقامة والجنسية) بعد أن كانت شعبة تابعة لدائرة التحقيقات الجنائية منذ تأسيسها سنة ١٩٢١<sup>(١)</sup>. كما باشرت وزارة الداخلية، من خلال مديرية الشرطة العامة في سنة ١٩٢٥ باستحداث قوة من السيارات المسلحة للشرطة في الحدود الجنوبية القريبة من نجد، لتكون نواة لتأسيس القوة السيارة، ومهمتها إجراء الدوريات في الطرق العامة وتعقب المجرمين<sup>(٢)</sup>.

كما تشكلت دائرة النفوس بملاك منتظم ومستقل لأول مرة وأُسندت مديريتها

(١) عبد الرزاق الهلالي، معجم العراق، دار الكشاف للنشر والطباعة، ج٢، (بيروت، ١٩٥٦)، ص ص ١٨٢-١٨٣

(٢) الحكومة العراقية، وزارة الداخلية، الدليل الرسمي لسنة ١٩٣٦، ص ٢٠٦.

العامة إلى طه الهاشمي<sup>(١)</sup>، وأسندت المديرية المذكورة أواخر سنة ١٩٢٦ إلى السيد جميل

الفصل الأول.. وزارة الداخلية.. التأسيس ومهام العمل الوظيفي ١٩٢٠-١٩٣٩  
المبحث الثاني.. تطور مهام الوزارة الوظيفية والخدمية والأمنية ١٩٢٥-١٩٣٩

العزاوي، الذي أجرى كادره البسيط محاولة لعملية تسجيل النفوس العام وذلك يوم ١ تشرين الاول ١٩٢٧، وظهر عدد نفوس العراق بحدود (٢،٩٦٨،٧٥٤) نسمة<sup>(٢)</sup>. وتم ذلك بعد صدور (قانون تسجيل النفوس) رقم (٥٤) لسنة ١٩٢٧، الذي أوجب على وزارة الداخلية بتشكيل مديرية عامة في مقر الوزارة وفي الملحقات دوائر نفوس وذلك للقيام بتسجيل معاملات النفوس وفقاً للتعليمات التي أصدرها وزير الداخلية<sup>(٣)</sup>. والغاية من تسجيل النفوس العام هي ((معرفة عدد النفوس الساكنة في المملكة العراقية مع تثبيت العمر والمهنة والأوصاف الجسمية))<sup>(٤)</sup>. كما جاء في مسودة سجل النفوس العام.

واستحدثت وزارة الداخلية في مطلع سنة ١٩٢٨، مدرسة المفوضين لتخريج مفوضي الشرطة، وبذل الجهود لتطوير قابليات (الشرطة) من حيث الإعداد والتدريب والتثقيف<sup>(٥)</sup>. وفي بداية سنة ١٩٢٩ تألفت قوة الشرطة في البادية الجنوبية بدرجة مديرية، وكانت من أهم واجبات تلك القوة المحافظة على الأمن والنظام الداخليين، ومنع العشائر العراقية من الغزو، وحسم المنازعات التي تقع بين العشائر<sup>(٦)</sup>.

(١) من الضباط العراقيين البارزين، تقلد مناصب عسكرية وادارية عديدة بما في ذلك رئاسة الوزارة. وللمزيد عن سيرته وحياته السياسية والعسكرية انظر: يحيى كاظم المعموري، طه الهاشمي ودوره العسكري والسياسي، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية/ابن رشد، ١٩٨٩؛ طه الهاشمي، مذكرات طه الهاشمي ١٩١٩-١٩٤٣، د.م، ط١، (بيروت، ١٩٦٧)، ص ٥-٩.

(٢) نون يونس الطائي، الأوضاع الإدارية في الموصل ١٩٢١-١٩٥٨، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة الموصل، ١٩٩٨، ص ١٠٤؛ جريدة الوقائع، العدد (٥٧٨) في ١١/٩/١٩٢٧، ص ١.

(٣) الحكومة العراقية، وزارة الداخلية، قانون تسجيل النفوس العام وتعليمات تسجيل النفوس العام رقم (٥٤) لسنة ١٩٢٧، مطبعة الحكومة، ١٩٢٧، ص ١.

(٤) المصدر نفسه، ص ١٥.

(٥) باقر أمين الورد، حوادث بغداد في اثنتي عشر قرناً، مطبعة النهضة، ط١، (بغداد، ١٩٨٩)، ص ٢٨٨.

(٦) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة الداخلية، مديرية الشرطة العامة، التقرير السنوي لشرطة العراق لسنة ١٩٢٩، ص ٢٠.  
الحكومة، ١٩٣٠، ص ٧٧.

وتحولت مديرية الأمور الحقوقية المرتبطة سابقاً بمقر الوزارة الى مديرية قضايا

الفصل الأول.. وزارة الداخلية.. التأسيس ومهام العمل الوظيفي ١٩٣٠-١٩٣٩  
المبحث الثاني.. تطور مهام الوزارة الوظيفية والخدمية والأمنية ١٩٣٥-١٩٣٩

العشائر، وذلك بموجب نظام وزارة الداخلية رقم (٢٠) لسنة ١٩٢٩، والتي تقوم بتمييز قضايا العشائر حسب أحكام نظام منازعات العشائر<sup>(١)</sup>.

وفي سنة ١٩٣٠، صدر البيان رقم س/٧١٣ من وزارة الداخلية بالغاء عنوان (نائب مفتش الشرطة العام لإدارة التحقيقات الجنائية المركزية وإدارة السفر والإقامة والجنسية)<sup>(٢)</sup>، وشهدت السنة ١٩٣٢ توسع في مهام وواجبات قوة شرطة المرور<sup>(٣)</sup>.

وتأسست مديرية شرطة الكمارك في ١ آب ١٩٣٣ لمتابعة عمليات التهريب والحد منها<sup>(٤)</sup>. كما قامت وزارة الداخلية بدمج مديرية شرطة السكك الحديدية بملاك مديرية الشرطة العامة، وتحددت واجباتها بالمحافظة على الأمن والنظام فيما له مساس بسير القطارات على السكك الحديدية وفي المحطات، والمحافظة على الاموال والبضائع المشحونة وسلامة الركاب<sup>(٥)</sup>.

في أواخر سنة ١٩٣٣ وبداية ١٩٣٤، شهدت مؤسسات الوزارة تطوراً واضحاً في إدارة التحقيقات الجنائية المركزية من خلال إحداث تشكيلات (ضباط الأمن) في مناطق العراق الشمالية والوسطى والجنوبية، وذلك بناءً للحاجة الماسة لأجل تزويد إدارة

(١) فاضل عوني، شرح نظام دعاوي العشائر المدنية والجزائية لسنة ١٩١٨، (بغداد، ١٩٥٥)، ص ١٧-٢١؛ عماد احمد الجواهري، تاريخ مشكلة الأراضي في العراق ١٩١٤-١٩٣٢، (بغداد، ١٩٧٨)، ص ١٣٠.

(٢) وجيه يونس وإسماعيل الراشد، المحيط في تشكيلات الشرطة العراقية، د.م، ج ٢، (بغداد، ١٩٥٤)، ص ٤٣٨؛ الوقائع، العدد (٨٣٦)، في ٢٤/٢/١٩٣٠.

(٣) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة الداخلية، التقرير السنوي لشرطة العراق لسنة ١٩٣٢، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٣٣)، ص ٣٢.

(٤) المصدر نفسه، التقرير السنوي لشرطة العراق لسنة ١٩٣٣، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٣٤)، ص ٧٥.

(٥) للمزيد عن السكك الحديدية في العراق وتطورها، انظر: د.ك.و، الوحدة الوثائقية، البلاط الملكي، وزارة الاقتصاد والمواصلات، ملف رقم ص/١٠، السكك الحديدية ١٩٢٤-١٩٣٢؛ علي ناصر حسين، تاريخ السكك الحديدية

التحقيقات الجنائية المركزية بمعلومات عما يتعلق بواجبها في الأولوية<sup>(١)</sup>، وكانت وظائف هؤلاء الضباط الرئيسية مساعدة الأولوية من وجهة التحقيق السري في الجرائم الخطيرة بصورة

## الفصل الأول.. وزارة الداخلية.. التأسيس ومهام العمل الوظيفي ١٩٣٠-١٩٣٩ المبحث الثاني.. تطور مهام الوزارة الوظيفية والخدمية والأمنية ١٩٣٥-١٩٣٩

عامة، والتحقيق عن هوية المجرمين الخطرين على وجه التفصيل مع ميزاتهم والطريقة الجنائية التي يرتكبونها ، ومسك سجلات للمجرمين الهاربين في الألوية، والمقبوض عليهم بصورة صحيحة، ودرس وتتبع حالات الأجانب والسياح، في منطقتهم ومعرفة حركاتهم واختلاطاتهم وعلاقتهم بأفراد الشعب، ودرس ومتابعة حوادث واعمال العصابات وتطور أحوالهم والاهتمام باللاجئين والجناة الفارين الأجانب، لاسيما من البلدان المجاورة. وكذلك درس حالة الطرق والمعابر وحالة التهريب للأموال الكمركية، وغير ذلك من الأعمال التي هي اختصاص مديرية إدارة التحقيقات الجنائية<sup>(٢)</sup>.

وخلال السنة ١٩٣٥ أوكلت إدارة (شعب الاستخبارات) المؤسسة في مديرية شرطة الألوية والتي كانت تحت إدارة ضباط الأمن في الألوية، إلى إدارة مدير شرطة اللواء نفسه، وذلك لتسهيل العمل والسرعة بإنجازه<sup>(٣)</sup>. كما الفت وزارة الداخلية خلال السنة ١٩٣٥-١٩٣٦ قوة (شرطة الأخلاق)، التي ينحصر عملها في منع كل أمر ينافي الآداب والأخلاق حسب أحكام القوانين النافذة<sup>(٤)</sup>. وشهدت السنة نفسها استحداث قوة ساندة للشرطة عرفت بقوة (الدرك)، نتيجة للأحداث التي وقعت في منطقة الفرات الأوسط والمنتفك (ذي قار)، مثل حركات الرميثة الأولى والرميثة الثانية وسوق الشيوخ، وكذلك حركات المنطقة الشمالية في بارزان<sup>(٥)</sup> وسنجار وغيرها<sup>(٦)</sup>، وقد واجهت وزارة ياسين الهاشمي<sup>(٧)</sup> هذه الحركات العشائرية

(١) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة الداخلية، التقرير السنوي لشرطة العراق لسنة ١٩٣٤، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٣٦)، ص ٢٨.

(٢) المصدر نفسه، ص ٢٩.

(٣) المصدر نفسه، التقرير السنوي لشرطة العراق لسنة ١٩٣٥، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٣٦)، ص ٢٧.

(٤) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج ٤، ص ٢٠٩؛ الحكومة العراقية، وزارة الداخلية، الدليل الرسمي لسنة ١٩٣٦، ص ٢٠٨.

(٥) قرية صغيرة تقع شمال الموصل وتنسب اليها عائلة البارزاني المعروفة، انظر: عبد الرزاق الحسني، العراق قديماً وحديثاً، مطبعة دار الكتب، ط ٦، (بيروت، ١٩٨٠) بجريدة الاستقلال، العدد (٢٦٠٩) في ٣١/١٠/١٩٣٥.

(٦) للمزيد عن أبرز الثورات والإنفاضات والإنقلابات التي شهدتها العراق الملكي انظر: الملحق رقم (٣).

(٧) من كبار رجال الدولة العراقية والمهيمنين في عهد نشأتها، ولد سنة ١٨٨٤ في محلة البارودية من احياء بغداد، شغل وظائف ومناصب مختلفة منها: متصرفاً للواء المنتفك سنة ١٩٢٠، اشترك في وزارة عبد المحسن السعدون وزيراً للمواصلات والاشغال سنة ١٩٢٢-

١٩٢٣، انتخب نائباً عن بغداد في المجلس التأسيسي، فلما انعقد المجلس أختير نائباً ثانياً للرئيس في ٣١/٣/١٩٢٤، الف =

بمنتهى الشدة<sup>(١)</sup>، على اعتبار إنها تهدد الأمن والنظام الداخلي.

كما قامت وزارة الداخلية ببذل الجهود لتوسيع الخدمات الزراعية والبيطرية فأست مدرسة

## الفصل الأول.. وزارة الداخلية.. التأسيس ومهام العمل الوظيفي ١٩٢٠-١٩٣٩

### المبحث الثاني.. تطور مهام الوزارة الوظيفية والخدمية والأمنية ١٩٢٥-١٩٣٩

الزراعة (الكلية الزراعية الملكية)، ومستشفى بيطري في السليمانية<sup>(٢)</sup>.

وزادت الحكومة اهتمامها بالأمور الزراعية وتطويرها لإنعاش الاقتصاد العراقي المتعثر، وكذلك الحال مع البيطرة، ولأجل تحقيق أهدافها تلك شكلت وزارة الري والزراعة بموجب الامر المرقم (٤٠) لسنة ١٩٢٧، ونصت المادة الثانية منه: ((تنقل دوائر الري والمساحة والزراعة والأملاك الأميرية والبيطرة من الوزارات المرتبطة بها .. وتصبح تحت وزارة جديدة تدعى وزارة الري والزراعة))<sup>(٣)</sup>، وبذلك تقلصت دوائر وزارة الداخلية، بعد دمج دائرتي الزراعة البيطرة في وزارة واحدة وانفكاكهما من وزارة الداخلية.

وفي الجانب الإداري، فقد صدر نظام وزارة الداخلية رقم (٢٠) لسنة ١٩٢٩، ويلاحظ من خلال دراسة هذا النظام إلغاء وظيفة السكرتير ومعاون السكرتير وأستحدث عوضاً عنهما المكتب الخاص الذي كان مختصاً بالوزير وتحت امرته مباشرة<sup>(٤)</sup>، ومن الدوائر المهمة التي استحدثت في هذا النظام هي مديرية الداخلية العامة التي يرأسها (مدير الداخلية العام) الذي يعاون الوزير

= وزارته الاولى في ٤/٨/١٩٢٤ وشغل وزارة الدفاع علاوة على رئاسة الوزارة، اسس حزب الشعب في تشرين الثاني ١٩٢٥، عين وزيراً للمالية في وزارة جعفر العسكري الثانية في ٢١/١١/١٩٢٦-١٤/١/١٩٢٨، الف حزب الاخاء الوطني سنة ١٩٣٠، تزعم المعارضة ضد حكومة نوري السعيد والمعاهدة العراقية البريطانية سنة ١٩٣٠، الف وزارته الثانية في ١٧/٣/١٩٣٥ وظل في الحكم الى ٢٩/١٠/١٩٣٦ حين اضطر الى الاستقالة على اثر انقلاب بكر صدقي، وللمزيد عن سيرته ودوره في السياسة العراقية، انظر: سامي عبدالحافظ القيسي، ياسين الهاشمي ودوره في السياسة العراقية بين عامي ١٩٢٢-١٩٣٦، مطبعة حداد، ج١-٢، (البصرة، ١٩٧٥)، ص ٢٥ وما بعدها.

(١) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة الداخلية، ملف رقم ٣٢٠٥٠/٨٩٥، تقرير رئيس اركان الجيش الى وزير الداخلية، اذار ١٩٣٥، و١١، ص١٣؛ سامي عبد الحافظ القيسي، المصدر السابق، ص٢١٧-٢٣٧.

(٢) الوقائع، العدد (٤٦٣) في ١٢/٨/١٩٢٦، ص٢؛ باقر أمين الورد، المصدر السابق، ص٢٨٤.

(٣) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٢٧، مطبعة النجاح، (بغداد، ١٩٢٧)، ص١١٣؛ عبدالرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، ج٣، ص٤٧-٤٨.

(٤) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، البلاط الملكي، ملف رقم ٣١١/٣٧٧، نظام وزارة الداخلية رقم (٢٠) لسنة ١٩٢٩، و٧٧، ص٨٠.

في إدارة الشؤون الداخلية للوزارة<sup>(١)</sup>.

وفي سنة ١٩٣٠، وحدت أعمال النفوس والتجنيد بدائرة واحدة باسم (مديرية النفوس

الفصل الأول.. وزارة الداخلية.. التأسيس ومهام العمل الوظيفي ١٩٣٠-١٩٣٩  
المبحث الثاني.. تطور مهام الوزارة الوظيفية والخدمية والأمنية ١٩٣٥-١٩٣٩

والتجنيد العامة)، لتسهيل تنفيذ قانون الدفاع الوطني الذي أُزمع تطبيقه وقتذاك<sup>(٢)</sup>.

وخلال السنة نفسها تألفت إدارتان منفصلتان عن نائب مفتش الشرطة العام هما إدارة السفر والإقامة والجنسية، وإدارة التحقيقات الجنائية، التي تشمل (شعب: الجنائية، الخاصة، وطبع الأصابع)<sup>(٣)</sup>.

يُظهر فصل إدارة السفر والإقامة والجنسية عن التحقيقات الجنائية، التطور الحاصل في مؤسسة وزارة الداخلية، بما يؤمن تطور دوائر السفر (الجوازات)، والإقامة، لاسيما وان العراق قد تأهل للدخول في عصبة الأمم بعد الوعود البريطانية في موعد أقصاه سنة ١٩٣٢، بموجب معاهدة ٣٠ حزيران ١٩٣٠<sup>(٤)</sup>.

واجهت وزارة الداخلية في الأول من تموز سنة ١٩٣١ مشكلة اعتداء الشرطة الإيرانية على الحدود العراقية ببنائها مخفراً لها بالقرب من (جيا وسورخ) داخل قضاء خانقين، فأوعز وزير الداخلية مزاحم الباجه جي<sup>(٥)</sup> الى متصرف لواء ديالى عبد المجيد

(١) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، م.م.و، القرارات الصادرة في نيسان وايار وحزيران ١٩٣٠، ص ١٢.

(٢) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، سجل الحكومة العراقية لسنة ١٩٣١، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٣١)، ص ١٧.

(٣) وجيه يونس واسماعيل الراشد، المصدر السابق، ص ٤٣٨؛ الوقائع، العدد (٨٣٦) في ٢٤/٢/١٩٣٠.

(٤) عقدت هذه المعاهدة بعد جهود بريطانية وعراقية مشتركة، ولم تختلف عن سابقتها من المعاهدات العراقية -البريطانية، حيث أقيمت النفوذ البريطاني في العراق، وللמיד عن المعاهدة وينودها، انظر: عبدالرزاق الحسني، العراق في ظل المعاهدات، مطبعة دار الكتب، ط ٥، (بيروت، ١٩٨٢)، ص ٢٠٥-٢٧٠؛ فاروق صالح العمر، المعاهدات العراقية البريطانية واثرها في السياسة الداخلية ١٩٢٢-١٩٤٨، دار الحرية للطباعة، (بغداد، ١٩٧٧)، ص ٢٤٣-٣٠٩.

(٥) ولد في بغداد سنة ١٨٩١ وأنهى دراسته الإعدادية فيها، نال شهادة مدرسة الحقوق ببغداد سنة ١٩١٢، من مؤسسي النادي الرياضي العلمي سنة ١٩١٣، عُين محامياً للخزينة في البصرة سنة ١٩١٤، انتخب نائباً عن الحلة في المجلس التأسيسي سنة ١٩٢٤، أصبح وزيراً للمواصلات والأشغال للمدة من ٤/٨/١٩٢٤ - ٢٥/٦/١٩٢٥، تقلد مهام وزارة العدلية (وكالة) من ١٤/٣/١٩٢٥ وحتى استقالة الوزارة، انتخب نائباً عن الحلة سنة ١٩٢٥، شغل منصب وزارة الداخلية (وكالة) في ٢٥/٣/١٩٣١ ثم وزيراً أصيلاً للوزارة نفسها في ٢٥/٤/١٩٣١ وحتى ١٩/١٠/١٩٣١، أصبح رئيساً

اليقوي أن يقوم بهدم المخفر الإيراني. لكن المفتش الإداري جلال بابان<sup>(١)</sup> حذر الوزارة من مغبة هذا العمل واقترح تشكيل لجنة خاصة بالتحقيق بالموضوع. وفعلاً تألفت اللجنة

الفصل الأول.. وزارة الداخلية.. التأسيس ومهام العمل الوظيفي ١٩٣٠-١٩٣٩  
المبحث الثاني.. تطور مهام الوزارة الوظيفية والخدمية والأمنية ١٩٣٥-١٩٣٩

المذكورة وقامت بالتحقيق وثبت ان المخفر يقع داخل الأراضي العراقية، وتم إبلاغ ذلك الى إيران فاعتذرت وانسحبت شرطتها.<sup>(٢)</sup> وهذا يدل على عقلية راجحة ونيرة وأفكار صائبة مدروسة تصب في خدمة الوطن وتبعد الشرور عنه، وهذا يسجل لإيجابيات الجهاز الإداري لوزارة الداخلية.

وفي تموز سنة ١٩٣٣ تشكلت (هيئة التفتيش الإداري) بعد صدور القانون رقم (٤٢) لسنة ١٩٣٣، وهو قانون التفتيش الإداري<sup>(٣)</sup>.  
وفي حزيران ١٩٣٤، تم إعادة تشكيل مديرية النفوس العامة، لإعادة تسجيل نفوس العراق تمهيداً لتنفيذ قانون التجنيد الإلزامي، وقدر عدد سكان العراق أواخر سنة ١٩٣٥ بحدود أربعة ملايين نسمة<sup>(٤)</sup>.

١٩٤٨/٦/٢٦=، اشترك في وزارة على جودة الأيوبي الثانية نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للخارجية للمدة من ١٩٤٩/١٢/١٠ - ١٩٥٠/٢/٥، كان عضواً في مجلس الأعيان للمدة من تموز ١٩٤٨ - نيسان ١٩٥٠، أدركه الموت في جنيف سنة ١٩٨٢. وللمزيد عن سيرته ودوره السياسي في العراق، انظر: عدنان الباجه جي، مزاحم الباجه جي سيرة سياسية، منشورات مركز الوثائق والدراسات، (لندن، د.ت.)؛ مير بصري، اعلام السياسة في العراق الحديث، دار الرئيس للكتب والنشر، (لندن، د.ت.)، ص ص، ٢١٥-٢٢٠.

(١) ينتمي الى الأسرة الكردية البابانية المعروفة، ولد في مدينة الكوت سنة ١٨٩٢، تخرج من مدرسة الهندسة العسكرية في استانبول سنة ١٩١٢ بمرتبة ملازم في سلك المدفعية، عين عضواً في مجلس الأعيان سنة ١٩٣٧ وحتى سنة ١٩٤٥، كان له آراء في السياسة والاقتصاد...، وللمزيد عن سيرته ونشاطه السياسي، انظر: رجاء زامل كاظم الموسوي، جلال بابان ودوره السياسي في العراق حتى عام ١٩٥٨، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية/ابن رشد، جامعة بغداد، ٢٠٠٢، ص ٧ وما بعدها.

(٢) طارق عبد الحميد الكنين، محنة الجهاز الإداري العراقي، مطبعة شفيق، (بغداد، ٢٠٠٥)، ص ٣٣.

(٣) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٣٣، القسم الأول، قانون التفتيش

الإداري رقم (٤٢) لسنة ١٩٣٣، المواد (١-٣)، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٣٤)، ص ٤٦٧.

(٤) الحكومة العراقية، وزارة الداخلية، الدليل الرسمي لسنة ١٩٣٦، ص ٢٧١.

ثم صدر النظام رقم (٢٢) لوزارة الداخلية لسنة ١٩٣٥، حيث تشكلت الوزارة من: الوزير، والمستشار، والمكتب الخاص، وهيئة التفتيش الإداري، ومديرية الإدارة العامة،



الفصل الأول.. وزارة الداخلية.. التأسيس ومهام العمل الوظيفي ١٩٣٠-١٩٣٩  
المبحث الثاني.. تطور مهام الوزارة الوظيفية والخدمية والأمنية ١٩٣٥-١٩٣٩

ومديرية العشائر العامة، ومديرية البلديات العامة، ومديرية الشرطة العامة، ومديرية الصحة العامة، وهيئة التفتيش الصحي، ومديرية النفوس العامة، ومديرية السجون العامة، ومديرية الدعاية والنشر<sup>(١)</sup>.

يبدو من النظام المذكور، استحداث هيئة التفتيش الصحي، التي يرأسها مفتش الصحة العام، والذي يقوم بتفتيش دوائر الصحة ومؤسساتها حسبما يأمر به الوزير<sup>(٢)</sup>. وهي تبدو محاولة من الوزارة لمعالجة تردي الأوضاع الصحية في العراق وزيادة فاعلية المؤسسة الصحية لتكون على قدر المسؤولية الملقاة على عاتقها.

وفي مجال الصحة أيضاً، قامت الوزارة بربط الكلية الطبية الملكية بمديرية الصحة العامة التابعة لوزارة الداخلية من حيث الشؤون الإدارية والوظيفية والإشراف على التدريس فيها<sup>(٣)</sup>.

كما أسست وزارة الداخلية معهد الطب العدلي في سنة ١٩٣٢، تحت إدارة وإشراف مديرية الصحة العامة<sup>(٤)</sup>. كما أنشأت وزارة الداخلية في سنة ١٩٣٥، العديد من المستشفيات والمستوصفات في ألوية العراق المختلفة لدعم الحالة الصحية وتخليص

(١) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٣٥، القسم الثاني، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٣٦)، المواد (٦-١)، ص ٩٠-٩١؛ جريدة الوقائع، العدد (١٤٢٩)، في ١١/٦/١٩٣٥، ملحق العدد (نظام وزارة الداخلية) رقم (٢٢) لسنة ١٩٣٥، ص ٢.

(٢) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٣٥، المادة الثانية عشر، ص ٩٣.

(٣) موسيس دبرها كويبان، حالة العراق الصحية في نصف قرن، دار الرشيد للنشر، ط ٢، (بغداد، ١٩٨١)، ص ١٥-١٦.

(٤) عبد الرزاق الهلالي، معجم العراق، ج ٢، ص ٢١٢.

المواطنين من الأمراض الفتاكة التي كانت منتشرة آنذاك<sup>(١)</sup>.

وصدر في سنة ١٩٣٥ نظام مدرسة موظفي الصحة رقم (٤١) لسنة ١٩٣٥ وذلك

الفصل الأول.. وزارة الداخلية.. التأسيس ومهام العمل الوظيفي ١٩٣٠-١٩٣٩  
المبحث الثاني.. تطور مهام الوزارة الوظيفية والخدمية والأمنية ١٩٣٥-١٩٣٩

(( لتدريب موظفين للخدمة في مصلحة الصحة بصفة مساعدين للأطباء ومضامين فنيين ومستحضرين في الصيدلية، ومفتشين صحيين))<sup>(٢)</sup>.

كما اهتمت وزارة الداخلية بأمور القرطاسية والطباعة، فاستحدثت دائرة القرطاسية سنة ١٩٢٦، لكي تقوم بتجهيز دوائر ومؤسسات الدولة بالأمور والحاجات القرطاسية<sup>(٣)</sup>.

كما استحدثت وزارة الداخلية سنة ١٩٢٩ مكتب المطبوعات ليقوم بمراقبة الصحف الداخلية وتزويدها بما يتعلق بسياسة الحكومة فضلاً عن إدارة الجريدة الرسمية ونشر بلاغات الحكومة<sup>(٤)</sup>.

وشكلت في سنة ١٩٣٠ مديرية مطبعة الحكومة بعد دمج دائرة القرطاسية بدائرة مطبعة الحكومة بموجب القانون رقم (٣) لسنة ١٩٣٠<sup>(٥)</sup>.

كما استحدثت رئيس الوزراء نوري السعيد دائرة بأسم (ملاحظة المطبوعات) في أواخر سنة ١٩٣١ جعلها القناة المخولة التي تُخرج الأخبار للصحفيين، الذين مُنع اتصالهم

(١) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة الداخلية، ملف رقم ٨٢٠٨/٣٢٠٥٠، كتاب وزارة الداخلية/المحاسبة، رقم ٢٧٩٩٤ في ١١/٢٠/١٩٣٥، إلى رئاسة الهيئة التفتيشية للمنطقة الرابعة/ الديوانية، إنشاء مستوصفات في الألوية العراقية، ص ٢، ٤.

(٢) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة العدل، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٣٥، نظام رقم (٤١) لسنة ١٩٣٥ (نظام مدرسة موظفي الصحة)، المادة الأولى، ص ١٨٥؛ جريدة الوقائع، العدد (١٤٦٢) في ١٥/١٠/١٩٣٥، ص ٤٣٦.

(٣) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة العدل، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٢٦، مطبعة النجاح، ١٩٢٧، ص ١٨٢.

(٤) المصدر نفسه، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٢٩، القسم الثاني، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٣٠)، ص ٧٤؛ الوقائع، العدد (٨٢٢) في ٦/١/١٩٣٠، ص ١.

(٥) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، سجل الحكومة العراقية لسنة ١٩٣١، ص ١٧؛ د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٣٠، مطبعة دنكور الحديثة، (بغداد، ١٩٣١)، ص ٢٣.

بموظفي الدولة ورؤساء دواوينها، وذلك لاجل توجيه ضربات قاسية للمعارضة من خلال التشدد مع الصحف الناطقة بأسمها، لاسيما بعد حوادث الاضطرابات في منطقة (بارزان) في الشمال، وإضراب الرسوم البلدية لسنة ١٩٣١ في بغداد ومناطق العراق الأخرى<sup>(١)</sup>.

الفصل الأول.. وزارة الداخلية.. التأسيس ومهام العمل الوظيفي ١٩٣٠-١٩٣٩  
المبحث الثاني.. تطور مهام الوزارة الوظيفية والخدمة والأمنية ١٩٣٥-١٩٣٩

وضمن توجهات مديرية السجون العامة الى السعي للقضاء على البطالة في السجون، وإفادة المسجونين من بعض الحرف والمهن، قررت في ٥ حزيران ١٩٣٣، شراء مطبعة صغيرة لتدريب المسجونين الأحداث عليها، وقامت أيضاً بإحداث مكتبة داخل بناية السجن المركزي ببغداد، تحتوي على كتب إرشادية واجتماعية وتعليمية، لمساعدة المسجونين في إصلاح أنفسهم واستقامتهم ليخرجوا عناصر صالحة تعمل في خدمة المجتمع<sup>(٢)</sup>.

وظهرت لأول مرة سنة ١٩٣٥، مديرية باسم (مديرية الدعاية والنشر)، يدير أعمالها مدير يرتبط مباشرة بالوزير، ومن أهم واجباته ملاحظة منح الإجازات للصحف والمجلات والمطابع، ومراقبة تطبيق قانون المطبوعات والمطابع، ومراقبة الكتب والمجلات والصحف التي ترد من الخارج، وما يطبع في العراق من الكتب ونشر الجريدة الرسمية وتزويد الصحف بالمعلومات اللازمة، وتأسيس وكالة الأخبار البرقية وتنمية الشعور الوطني،

<sup>(١)</sup> كان سبب الإضراب الذي يسمى أيضاً ب(ثورة الشعب الصامتة)، هو صدور قانون رسوم البلديات رقم (٨٦) لسنة ١٩٣١، الذي رفع من رسوم بعض المهن والحرف، مما هيج اصحاب تلك المهن، وقامت وزارة الداخلية بجهود كبيرة لحسم الخلاف، وللمزيد عن الموضوع انظر: شهاب احمد الحميد، الثورة الصامتة، إضراب بغداد ١٩٣١، د.م، (بغداد، ١٩٨٧)؛ صادق قدير الخباز، نصف قرن من تاريخ الحركة النقابية في العراق، د.م، (بغداد، د.ت)، ص ٤٢.

<sup>(٢)</sup> دنون يونس الطائي، المصدر السابق، ص ١٤٤؛ جريدة العمال، العدد (١٢١) في ٢٦/١/١٩٣٣؛ جريدة الاحرار، العدد (٩) في ٢٠/٦/١٩٣٣؛

وبث الأخلاق والآداب، والاهتمام بالدعاية للعراق في الخارج..<sup>(١)</sup> وفي تشرين الأول سنة ١٩٣٩، ألغيت مديرية الدعاية والنشر والإذاعة العامة، وحلت مكانها مديرية بأسم (مديرية الدعاية العامة)، بدعوى تطوير المؤسستين الدعاية والإذاعة وجعلهما توكبان

الفصل الأول.. وزارة الداخلية.. التأسيس ومهام العمل الوظيفي ١٩٣٠-١٩٣٩  
المبحث الثاني.. تطور مهام الوزارة الوظيفية والخدمية والأمنية ١٩٣٥-١٩٣٩

المؤسسات المناظرة لها في الدول العربية والأجنبية<sup>(٢)</sup>.

لكن الباحث يرى إنها كانت متفقة مع سياسة الحكومة العراقية في زيادة سيطرة الحكومة على وسائل الاعلام والدعاية لاسيما وكان العالم يشهد بدايات الصراع الدولي في أحداث الحرب العالمية الثانية وموقف العراق المنقسم بشأن المشاركة في الحرب من عدمها.

وفي الحقل الخدمي حدثت تطورات ملحوظة، ففي السنة ١٩٢٩ تشكلت مديريةية أمور البلديات، التي تنظر في جميع أمور البلديات التابعة للوزارة ويتبعها مفتشو البلديات<sup>(٣)</sup>. وتم فك ارتباط لجنة إسالة الماء<sup>(٤)</sup> من وزارة الاقتصاد والمواصلات وإعادة ربطها بوزارة الداخلية بموجب القانون رقم (٣٤) لسنة ١٩٣٥<sup>(٥)</sup>.

(١) الحكومة العراقية، وزارة الداخلية، الدليل الرسمي لسنة ١٩٣٦، ص ص ١٩٢-١٩٤.

(٢) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٣٩، مطبعة الحكومة، القسم الأول، المرسوم رقم (٥٩) لسنة ١٩٣٩، (بغداد، ١٩٣٩)، ص ص ٢٩٢-٢٩٤.

(٣) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، ملف رقم ٣١١/٣٧٧، و٧٧، ص ١٨٢.

(٤) نصبت أمانة العاصمة سنة ١٩٢٧ جهاز صغير لتصفية المياه في الكرادة الشرقية، ووضعت برنامجاً لتصفية المياه في الكرخ. وفي سنة ١٩٣١ صدر قانون لجنة إسالة الماء لمنطقة بغداد رقم (١٠٤) لسنة ١٩٣١ الذي جعل لها شخصية حكومية، فتوسعت سنة ١٩٣٢ في تجهيز الكرادة الشرقية بأكملها وازداد عدد المشتركين الى (١٦٠٠٠) في سنة ١٩٣٤ بعد ان كان عددهم في سنة ١٩٢٤ (٤٠٠٠) مشترك فقط. وللمزيد عن الموضوع انظر: الدليل الرسمي لسنة ١٩٣٦، ص ص ٢٧٩-٢٨٢؛ عماد عبد السلام رؤوف، تاريخ مشاريع مياه الشرب القديمة في بغداد، مجلة المورد، العدد الرابع، المجلد الثامن، دار الحرية للطباعة، (بغداد، ١٩٧٩)، ص ص ١٩٤-١٩٥.

(٥) الوقائع، العدد (١٥٣٠) في ١٠/٨/١٩٣٦، ص ٣٤٠.

وفي أواخر سنة ١٩٣٩، شهدت مؤسسات وزارة الداخلية تغيراً كبيراً، حيث انتقلت مديريات الصحة العامة، والكلية الطبية الملكية العراقية وهيئة التفتيش الصحي، ومديرية النفوس العامة ومديرية السجون العامة، الى وزارة جديدة تحت اسم (وزارة الشؤون

الاجتماعية) وذلك في تشرين الأول من السنة المذكورة<sup>(١)</sup>.

خلاصة القول، إن وزارة الداخلية شهدت تبدلات في دوائرها وشعبها المختلفة، بدواعٍ كثيرة اقتصادية وإدارية وحتى سياسية واجتماعية، تلتقي بهدف واحد، وهو ترقية عمل مؤسسات الوزارة الخدمية والإدارية والأمنية، لما يؤمن أفضل الخدمات للمواطن العراقي ورفع المستوى الاجتماعي بالتخلص من حالات المرض والجهل والتخلف، لبناء مجتمع جديد متطور، ويمكن القول إن تلك المتغيرات التي جاء بعضها شكلياً في مستوى الاستحداث، كما هو الحال في إنشاء مصلحة نقل الركاب في العاصمة. كما لا يخفى على المتتبع للحدث العراقي، بعض المواقف المتشددة والصلبة لوزارة الداخلية تجاه الأحداث الداخلية العديدة والمتنوعة، ما يعطي تصوراً ربما يكون متناقضاً عن سلوك ونشاطات الوزارة المذكورة، فتارةً تكون إجراءاتها منسجمةً مع القانون وتهدف لحفظ الأمن والنظام، وتارةً أخرى تكون متعارضةً مع مواد الدستور وبنوده، لاسيما ما يتعلق منها بالحريات المتنوعة كحرية الصحافة والأحزاب والاجتماع والرأي..، وهناك قصور واضح قد يكون عفويًا أو متعمداً لبعض وزراء الداخلية ومؤسساتها ولاسيما الأمنية في التعامل مع القضايا الداخلية خلال المدة ١٩٢٥-١٩٣٩.

### ثانياً: - المتغيرات الإدارية في الألوية العراقية ١٩٢٥-١٩٣٩ :-

تمثلت الإدارة المركزية في الألوية (المحافظات) بما فيها بغداد، بكل من المتصرف والقائم مقام ومدير الناحية، يضاف إليهم عدد من الموظفين بإمرتهم، ويُعد المتصرف

<sup>(١)</sup> د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة الداخلية، ملف رقم ج/١٨، تسلسل ٣٠٠/٣٢٠٥٠، المرسوم رقم

الموظف الإجرائي الأكبر في اللواء ويكون مرتبطاً بمدير الداخلية العام أو مدير الإدارة العام حسب تركيبة مقر وزارة الداخلية<sup>(١)</sup>، ويكون المتصرف مسؤولاً عن إدارة لوائه، وهو نائب لكل وزارة وممثل لها، ومنفذ القوانين داخل لوائه تنفيذاً تاماً، وأن فروع الدوائر

المركزية- عدا المحاكم- تابعة لإشرافه<sup>(٢)</sup>.

قبل صدور قانون الألوية رقم (٥٨) لسنة ١٩٢٧، نلاحظ الكثير من التغيرات في الوحدات الإدارية، ولاسيما الاقضية والنواحي، من استحداث ودمج وإلغاء، حسب سياقات وزارة الداخلية، وما كانت تمليه عليها ظروف البلد وأحواله السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كما لا يفوتنا الإشارة إلى أن المشاورين البريطانيين في الألوية، كانوا ينافسون الموظفين الإداريين العراقيين في سلطاتهم، وتعد مدة ما قبل ١٩٢٧، استمراراً لما سبقتها من أوضاع إدارية على الرغم من محاولات التغيير التي قد يكون أصاب بعضها، لكن القسم الأعظم منها لم تحظ بالنجاح المطلوب، ولاسيما أن تلك الحقبة كان المشروع السياسي فيها يطغى على الجهد الإداري في البلاد، وركزت الدولة على صيغة العلاقة مع بريطانيا، ومحاولة التخلص من أعباء الانتداب البريطاني مما انشأ الازدواجية في الحكم الإداري في العراق<sup>(٣)</sup>.

وخلال المدة ١٩٢٥-١٩٢٧، كانت الوحدات الإدارية قد تعرضت لتبدلات كثيرة، ومتواصلة، كان أولها، هو إحداث قضاء الجبايش بلواء المنتفك وإلغاء قضاء شهربان (المقدادية) في لواء ديالى وجعله ناحية بدعوى قلة سكان القضاء ولمحاولة الاقتصاد في النفقات غير الضرورية، أما استحداث قضاء في منطقة الجبايش، فهو لأهمية هذه المنطقة،

(١) عبدالرزاق الهلالي، معجم العراق، ج٢، ص٤٩.

(٢) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة الداخلية، ملف١٠٦/٣٢٠٥٠، تعيين وتحويل الموظفين، ١٩٢٥، ٦، ص٦. ؛ د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٢٧، القسم الأول، قانون إدارة الألوية رقم (٥٨) لسنة ١٩٢٧، ص٢٤٢.

(٣) دنون يونس الطائي، المصدر السابق، ص٢٠٩.

وزيادة سكانها، ولبعدها عن مركز اللواء<sup>(١)</sup>، فأرادت بذلك وزارة الداخلية، تقديم الخدمات

للمواطن بأقرب ما يمكن من دوائر الدولة.

وفي السنة ١٩٢٥ كان عدد الألوية في العراق (١٤) لواء، كما شهدت السنة ١٩٢٦ إحداث قضاء بأسم الموصل ليضم النواحي المكونة لمركز اللواء<sup>(٢)</sup>، وفي نهاية السنة

الفصل الأول.. وزارة الداخلية.. التأسيس ومهام العمل الوظيفي ١٩٢٠-١٩٣٩  
المبحث الثاني.. تطور مهام الوزارة الوظيفية والخدمية والأمنية ١٩٢٥-١٩٣٩

١٩٢٦ تم استحداث (٥) أفضية في مناطق العراق المختلفة و(٣٦) ناحية<sup>(٣)</sup>. وهذا يوضح سعي وزارة الداخلية لتطوير الجهاز الإداري وتوسيعه ليشمل أوسع رقعة من ألوية العراق المختلفة، فضلاً عن العوامل المتعلقة بتطوير الإدارة، فان وزارة الداخلية كان لها هدف آخر هو زيادة عدد الموظفين العراقيين وإحلالهم محل الأجانب ولاسيما البريطانيين بشكل تدريجي، وطبيعي ان إحداث وحدة إدارية أو قسم معين في وزارة الداخلية سيقابله إحداث وظائف جديدة مما يزيد من ملاك وزارة الداخلية بشكل متسارع.

بموجب قانون إدارة الألوية رقم (٥٨) لسنة ١٩٢٧، فقد خُطت الدولة العراقية خطوةً متقدمةً باتجاه وضع الأسس الراسخة لبناء إدارة حكومية ذات أهداف ووظائف واضحة المعالم، فقد إنتقل القانون المذكور بالعراق نحو الانضباط والتوسع باتجاه استحداث دوائر جديدة وتطوير الدوائر القديمة بالشكل الذي يجعلها تلبي حاجات المجتمع<sup>(٤)</sup>. وبموجب هذا القانون تألفت هيئة الموظفين الإدارية في مركز اللواء من المتصرف والمحاسب ومدير التحريات ومدير الشرطة ومن ممثلي الوزارات والدوائر الأخرى<sup>(٥)</sup>.

(١) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، م.م.و، قرارات مجلس الوزراء الصادرة في كانون الثاني وشباط واذار ١٩٢٥، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٢٦)، ص ٢٨؛ الوقائع، العدد (٤٦٢) في ٩/٨/١٩٢٦، ص ١.

(٢) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة الداخلية، سجل الحكومة لسنة ١٩٢٥، ص ١٠٩-١١٠؛ سجل الحكومة لسنة ١٩٢٦، ص ١١٠-١١١؛ م.م.و، القرارات الصادرة في نيسان وايار وحزيران ١٩٢٦، مطبعة الحكومة، ١٩٢٧، ص ١٣٨.

(٣) قحطان حميد العنبيكي، المصدر السابق، ص ٣٩٤.

(٤) دنون يونس الطائي، المصدر السابق، ص ١٠٧.

(٥) انظر قانون ادارة الألوية رقم (٥٨) لسنة ١٩٢٧ في جريدة الوقائع، العدد (٥٦٦) في ٣٠/٧/١٩٢٧، المادة ١ ص ١.

لقد حدد القانون المذكور صلاحيات إحداث النواحي والاقضية باقتراح من وزير الداخلية، وموافقة مجلس الوزراء المقترنة بإرادة ملكية، كما منح القانون المتصرف صلاحيات ومسؤوليات كبيرة، يضاف الى أن تعيينه يتم بإرادة ملكية بناءً على اقتراح من وزير الداخلية<sup>(١)</sup>.

وفي شباط ١٩٢٨، منح الموظفون من غير الحكام (ومنهم المتصرفون والقائمقامون

الفصل الأول.. وزارة الداخلية.. التأسيس ومهام العمل الوظيفي ١٩٢٠-١٩٣٩  
المبحث الثاني.. تطور مهام الوزارة الوظيفية والخدمية والأمنية ١٩٢٥-١٩٣٩

ومديرو النواحي) صلاحيات قضائية، كانت في الأساس من اختصاص وزارة العدل<sup>(٢)</sup>، ويُعد هذا الإجراء أحد أنماط التدخل في السلطات القضائية، وهكذا فإن وزير الداخلية والمتصرفين والقائممقامين ومديري النواحي أصبحوا حكماً بدرجات مختلفة، وقد استغلت تلك السلطات للتأثير على الحريات الشخصية، والنشاطات السياسية للأفراد، إذ ان ممارستها تمّ بشكل تعسفي لتحقيق أغراض شخصية، ومنفعة ذاتية لجماعة على حساب جماعة أخرى<sup>(٣)</sup>. ويتضح من ذلك أنّ السلطات القضائية في العراق، لم تكن تتمتع بالاستقلال ولو حتى الظاهري الذي حدده القانون العراقي (الدستور)، وكان للحكومة لاسيما وزارة الداخلية الدور الكبير في تسيير شؤون القضاء والعدالة في العراق مما انعكس سلباً على المجتمع العراقي، كما يُظهر ذلك عجز السلطات القضائية عن أداء دورها ومهامها التي رسمها لها القانون، مما جعل العدالة وأمر تحقيقها بأيدي موظفين في الغالب هم جهلاء بطبيعة عمل القضاء.

وعندما تشكلت وزارة عبد المحسن السعدون الرابعة في ١٩ أيلول ١٩٢٩<sup>(٤)</sup>، وضعت

(١) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، العدلية، مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٢٧، قانون ادارة الالوية رقم (٥٨) لسنة ١٩٢٧، ص ٢٣٩-٢٤٠.

(٢) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، ج٢، ص ١٦٠-١٦١.

(٣) مُنح وزير الداخلية، المتصرف، القائممقام ومديرو النواحي، صلاحيات إلقاء القبض وتفتيش المنازل وإصدار أحكام بالسجن لمدة لا تتجاوز ثلاث سنين. للمزيد انظر: المصدر نفسه، ص ١٦١-١٦٢.

(٤) انتهت هذه الوزارة بتاريخ ١٣/١١/١٩٢٩، بعد انتحار رئيسها عبدالمحسن السعدون، الذي تقلد مناصب عديدة ومتنوعة في الدولة العراقية المعاصرة وللمزيد عن حياته وسيرته الإدارية والسياسية، =

في منهاجها ضرورة انجاز العديد من المسائل المتعلقة بالوضع الداخلي لاسيما الشؤون الادارية. كما أوضح المنهاج تجاوز المفتشين البريطانيين حدود صلاحياتهم وأخذهم مكانة ودور المتصرف ((لقد توغل المفتشون الإداريون في وظائف الإدارة والإجراء، خلاف ما هو مُصرح لهم في قانون التفتيش، وأصبحوا يخابرون الدوائر المركزية في قسم عظيم من الوظائف الإجرائية مباشرة))<sup>(١)</sup>. وهذا الأمر أدى بالنتيجة الى شل يد المتصرفين، وسير



الشعب الإدارية في الأولوية وفقاً لآراء وتوجيهات ومشورة المفتشين البريطانيين، مما دفع بوزير الداخلية الى المطالبة بإنهاء هذه الحالة، وفعلاً تم ذلك في السنة ١٩٣٣<sup>(٢)</sup>.

كما كان من آثار قانون انضباط موظفي الدولة رقم (٤١) لسنة ١٩٢٩ خلال السنة ١٩٣١-١٩٣٢، انه تم فصل قائممقام الشيخان بلواء الموصل في ٢١ حزيران ١٩٣١<sup>(٣)</sup>، وأعقبه في ٢٣ حزيران عزل (٣٤) موظفاً ادارياً من مناصبهم كانت حصة لواء الموصل منهم (١١) موظف وذلك لاسباب إدارية ووظيفية<sup>(٤)</sup>.

لم تحظ عملية التغييرات في الوحدات الإدارية بالقبول من لدن بعض أعضاء مجلس الأعيان والنواب، فقد عارض العين آصف روفائيل من الموصل في مناقشات مجلس الاعيان سنة ١٩٣١ فصل قضاء سنجار عن ناحية تلغفر معللاً ذلك بان ((كثرة التشكيلات في الدولة لا تؤمن المصلحة العامة))<sup>(٥)</sup>، وقد ايده في وجهة نظره العين محمد فاضل الذي

= انظر: لطفي جعفر فرج، عبدالمحسن السعدون ودوره في تاريخ العراق السياسي المعاصر، مكتبة اليقظة العربية، (بغداد، ١٩٨٨).

(١) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة الداخلية، ملف رقم ٣٢٠٥٠/٧٠٥١، أنظمة الادارة، تاريخها ١٩٣٥، و٤، ص ٤؛ لطفي جعفر فرج، المصدر السابق، ص ٣٢٣-٣٢٦.

(٢) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٣٣، القسم الاول، ص ٤٦٧؛ الوقائع، العدد (١٢٧٤) في ١٧/٧/١٩٣٣، قانون التفتيش الاداري رقم (٤٢) لسنة ١٩٣٣، ص ٢٩٢.

(٣) دنون يونس الطائي، المصدر السابق، ص ١١١.

(٤) المصدر نفسه، ص ١١١؛ الوقائع، العدد (١٤٩١) في ٢٧/٢/١٩٣٦.

(٥) م.م.ع، الاجتماع الاعتيادي السادس، محضر الجلسة (١١٥) بتاريخ ٢٨/١/١٩٣١، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٣١)، ص ٢١.

قال: ((.. أظن أنّ ذلك الشيء لا يتفق والمصلحة العامة على حين ان الكثير من تلك الاقضية لا يستحق ان يكون ناحية))<sup>(١)</sup>.

ولم تسلم الجهود التي كانت تبذلها وزارة الداخلية لتحسين الجهاز الإداري التابع لها، من النقد من قبل الصحافة العراقية، فقد أشارت جريدة الأحرار إلى ذلك بقولها: ((ان جسم العراق العليل المصاب بأمراض اجتماعية وأسقام بدنية، به حاجة إلى إصلاح جوهري

ووقاية وضعه الراهن من الخطر المقبل عليه من سوء الإدارة وسوء التصرف في الأمور<sup>(٢)</sup>، وهذه إشارة واضحة الى سلوك مؤسسات الدولة الإدارية التي تمثل دوائر وزارة الداخلية الثقل الكبير فيها، وهي تعبر أيضاً عن رأي المواطنين بأجهزة ودوائر وزارة الداخلية ذات المساس الكبير والمباشر بالمواطنين وحاجاتهم اليومية.

استمرت حالة التبدلات الوظيفية في الوحدات الإدارية بعد السنة ١٩٣٣، لكن يلاحظ على تلك التغيرات كانت أخف قياساً بالسنوات السابقة، ومن بين أبرز تلك التغيرات هي: إلغاء قضاء السببية وإحداث ناحية بدله في لواء البصرة، وتم إعادة قضاء شهرين بلواء ديالى<sup>(٣)</sup>. وذلك لاعتبارات وأسس إدارية صرفة.

ومن الجدير بالذكر أنّ الإدارة البريطانية في العراق سعت ومنذ سنوات قيام الحكم الوطني في العراق، الى كسب العديد من رؤساء العشائر العربية والشخصيات المعروفة والمؤثرة في المجتمع العراقي<sup>(٤)</sup>، وتمهيد الطريق لاستخدامهم موظفين إداريين (وبشكل خاص مديري نواحي)، وكانت تدفع لهم رواتب تتراوح بين ١٤,٢٥ الى ٩٥ ديناراً وذلك لكسبهم للتعاون مع القوات البريطانية وتأييد سياستها في العراق ومعارضة السلطة المحلية والوقوف بوجه كل حكومة وطنية صادقة، وهذا ماتم ملاحظته في إحداث

(١) المصدر نفسه، ص ٢٣.

(٢) جريدة الاحرار، العدد (٥) في ١٤/٦/١٩٣٣. وعن موقف وزارة الداخلية من الصحافة والرأي العام، انظر الفصل الخامس، المبحث الثاني.

(٣) الوقائع، العدد (١٢٤٠) في ١٣/٤/١٩٣٣؛ جريدة العمال، العدد (١٣٠) في ٦/٤/١٩٣٣؛ جريدة الطريق، الاعداد:

(٣٦، ١٠٨) في ١٩/٤/١٩٣٣، ص ٢ وفي ٤/٨/١٩٣٣، ص ٢.

(٤) عن العشائر العراقية وعلاقتها مع الحكومة، انظر: المبحث الثالث من الفصل الخامس.

حركات عشائرية في منطقة الفرات الأوسط وغيرها خلال السنة ١٩٣٥-١٩٣٦<sup>(١)</sup>، على الرغم من أنّ المؤرخ عبد الرزاق الحسني يورد أسباب أخرى إلى هذه الحركات أهمها: معارضة التجنيد الإجباري لأبناء هذه العشائر، أو بسبب سياسة الحكومة الرامية إلى تخفيف نشاط خصومها السياسيين من رؤساء العشائر الذي كان البعض منهم لا يميل إلى حكومة

الفصل الأول.. وزارة الداخلية.. التأسيس ومهام العمل الوظيفي ١٩٢٠-١٩٣٩  
المبحث الثاني.. تطور مهام الوزارة الوظيفية والخدمية والأمنية ١٩٢٥-١٩٣٩

ياسين الهاشمي<sup>(٢)</sup>، ربما لاعتبارات نفعية ومصالحية، أو قد تكون لأسباب تتعلق بسياسة الحكومة في مناطق الفرات الأوسط وعدم إنساجمها مع تطلعات الأهالي لأن يكون لهم دور أكبر في الحكومة العراقية.

المهم هنا هو دور وزارة الداخلية، فنلاحظ اتباعها سياسة الشدة مع الحركات العشائرية التي قامت خلال السنة ١٩٣٥-١٩٣٦، وتمّ إعلان الإدارة العرفية في المناطق الثائرة، التي ملّ الناس فيها من تلك الأوضاع حتى قال الشاعر النجفي محمد علي اليعقوبي<sup>(٣)</sup>:

قالوا وزارتك ياسين يرأسها      وقائد الجيش طه في الميادين  
فيارب طه وياسين بحقهما      خلص عبادك من طه وياسين<sup>(٤)</sup>

شهدت الأوضاع الإدارية في سنة ١٩٣٦، نوعاً من الاستقرار النسبي للتحويلات في الوحدات الإدارية، بفضل آثار نظام انتقاء الموظفين الإداريين وترفيعهم رقم (١٥) لسنة ١٩٣٥، فقد كان للشروط الجديدة التي وضعها النظام ولاسيما مسألة التحصيل العلمي والكفاءة والاستقامة<sup>(٥)</sup>، أثرها في تقليل عدد الموظفين المعيّنين لصعوبة توافر الشروط

(١) رجع حسين حسني الخطاب، تأسيس الجيش العراقي وتطور دوره السياسي ١٩٢١-١٩٤١، دار الحرية للطباعة (بغداد، ١٩٧٩)، ص ١٢٧.

(٢) عبد الرزاق الحسيني، تاريخ العراق السياسي الحديث، ج٣، ص ١٤٢-١٤٦.

(٣) يعتبر الشيخ اليعقوبي (١٨٩٤-١٩٦٥) الخطيب الأول في النجف الاشرف في زمانه، أسس مع عبد الوهاب الصافي جمعية الرابطة الأدبية في النجف الاشرف سنة ١٩٣٢، له ديوان شعر نفيس هو (الذخائر) مطبوع سنة ١٩٥٠، فضلاً عن ديوانه الثاني (ديوان اليعقوبي) المطبوع سنة ١٩٥٧، وكان يُعد من الثائرين على الأساليب القديمة. انظر: طارق عبد الحميد الكنين، المصدر السابق، ص ٦١.

(٤) المصدر نفسه، ص ١٤٦.

(٥) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٣٥، القسم الثاني، نظام انتقاء الموظفين رقم (١٥) لسنة ١٩٣٥، ص ٤٣-٤٤؛ الوقائع، العدد (١٤١١) في ١٥/٤/١٩٣٥، ص ٢.

من جهة، وبسبب سياسة وزارة ياسين الهاشمي الصارمة من جهة أخرى<sup>(١)</sup>.

يمكن التوصل إلى بعض الملاحظات، منها أنّ وزارة الداخلية أجرت تبدلات كثيرة بإحداث أقسام جديدة وتوسيع أقسام سابقة لتكون مديريات، وإلغاء مديريات أخرى، أو تحويلها إلى أقسام، كما إن الحالة الإدارية في الألوية، شهدت التغيرات السابقة الذكر بدوافع متعددة قد تكون سياسية أو إدارية أو شخصية تتعلق بالموظف المعني نفسه، والشيء المفيد في

**الفصل الأول.. وزارة الداخلية.. التأسيس ومهام العمل الوظيفي ١٩٣٠-١٩٣٩**  
**المبحث الثاني.. تطور مهام الوزارة الوظيفية والخدمية والأمنية ١٩٣٥-١٩٣٩**

---

هذه التغييرات، انها أكدت دوماً على تحسين الحالة الإدارية والوظيفية من جهة، والسعي لتقليص الموظفين الأجانب في دوائر وزارة الداخلية من جهة أخرى.

---

(١) صفاء عبدالوهاب المبارك، انقلاب سنة ١٩٣٦ في العراق ((ممهدياته واحداثه ونتائجه))، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب/جامعة بغداد، ١٩٧٣، صص ٧١-٧٧.

### المبحث الثالث

#### تحليل الهيكل الإداري والوظيفي لمؤسسات الوزارة ١٩٢٥-١٩٣٩

وصفَ الجهاز الإداري والوظيفي في العراق خلال مدة حكم الملك فيصل الأول (١٩٢١-١٩٣٣) بأنه رصين القواعد، لكن على الرغم من ذلك أتاحت الفرص للعديد من الموظفين ان يصلوا إلى القمة من دون مؤهلات تمكنهم من شغل مراكزهم بشكل أمثل، من علم ومعرفة، وإخلاص، فأساء بعضهم سلطاته، واستغل بعضهم الآخر نفوذه لمصالحه الخاصة، وترك شؤون المجتمع من دون أكتراث.

استمرت الإدارة البريطانية في العراق حتى بعد صدور القانون العراقي (الدستور) سنة ١٩٢٥، بتعيين الموظفين الأجانب في الوظائف المهمة في دوائر وزارة الداخلية ولاسيما البريطانيين منهم، مقابل إعطاء الوظائف الثانوية (غير المهمة) للموظفين العراقيين<sup>(١)</sup>. ويبدو أن اعتماد الدولة على الموظفين الأجانب في إدارة الوظائف المهمة والحساسة، عائد إلى أن الدولة العراقية الحديثة مازالت تحت مقومات التكوين وبناء الكيان السياسي، وكان لابد لها من الإفادة من خبرة الآخرين الأكثر تطوراً في حقل الإدارة والسياسة، ولو كانوا بصفة محتلين قبل مدة ليست ببعيدة.

استمر الموظفون الأجانب يشغلون المناصب والوظائف المهمة في وزارة الداخلية، خلال المدة ١٩٢٨-١٩٢٩، ولاسيما المستشارية ووظائف التفتيش الإداري، كما إن

ضباط تفتيش الشرطة هم جميعاً من الأجانب أيضاً، كذلك استمر عدد الأطباء الأجانب

الفصل الأول.. وزارة الداخلية.. التأسيس ومهام العمل الوظيفي ١٩٢٠-١٩٣٩  
المبحث الثالث.. تحليل الهيكل الإداري والوظيفي لمؤسسات الوزارة ١٩٢٥-١٩٣٩

مقارباً لعدد الأطباء والموظفين العراقيين في مديرية الصحة العامة<sup>(١)</sup>. والجدير بالملاحظة خلال المدة ١٩٢٩-١٩٣٣، تناقص العدد الكلي للموظفين الأجانب، وهذا ينسجم واهداف الحكومة العراقية، كما أنّ أعداد الموظفين العراقيين قد شهد زيادةً يسيرةً، وهذا الأمر مردهُ الى انعكاسات الأزمة الاقتصادية العالمية، التي بدأت تأثيراتها على العراق منذ أواخر سنة ١٩٢٩<sup>(٢)</sup>.

وحتى سنة ١٩٣٢ كانت جميع الممرضات في دوائر الصحة من الأجانب<sup>(٣)</sup>، وهذا

(١) للمزيد من التفاصيل عن أعداد كبار موظفي وزارة الداخلية خلال السنة ١٩٢٨-١٩٢٩، انظر: قطان حميد العنكي، المصدر السابق، الجدول (٤٠)، صص ٩٠-٩١.

(٢) أصيب العراق بخسارة مالية كبيرة، بعد ظهور مؤثرات الأزمة الاقتصادية العالمية عليه، بسبب هبوط أسعار المنتجات الزراعية، وكانت الحكومة العراقية قد أعدت تقريراً مفصلاً أوضحت فيه بعض المقترحات لمعالجة ودرء أخطار الأزمة عن العراق ومنها: ضرورة الاقتصاد في نفقات الدولة.. والاقتصر على استخدام العراقيين في المؤسسات التابعة للدولة، حيث ان الأضرار الحاصلة من استخدام الأجانب تكلف الميزانية عبئاً ثقيلاً.. وللزيد عن اوضاع العراق خلال الازمة الاقتصادية، انظر ذلك تفصيلاً في : د.ك.و، الوحدة الوثائقية، البلاط الملكي، ملف رقم ٣١١/١٤١٠، تقرير الحالة الاقتصادية العامة، كتاب من وزير المالية ياسين الهاشمي الى رئيس الوزراء ناجي السويدي في ٢٥/١١/١٩٢٩، و ٢٤، ص ٣؛ مشتاق طالب حسين الخفاجي، العراق في سنوات الازمة الاقتصادية العالمية ١٩٢٩-١٩٣٣، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الكوفة/كلية الاداب، ٢٠٠١، ص ١٢ وما بعدها؛

C.O, Special Report by H.B-M.S government to the Council of the League of Nations

the Progress of Iraq during the period ١٩٢٠-١٩٣١, (London, ١٩٣١), pp. ٥٠-٥٢.

(٣) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة الداخلية، سجل الحكومة العراقية لسنة ١٩٣٢، ص ١٦-٥.

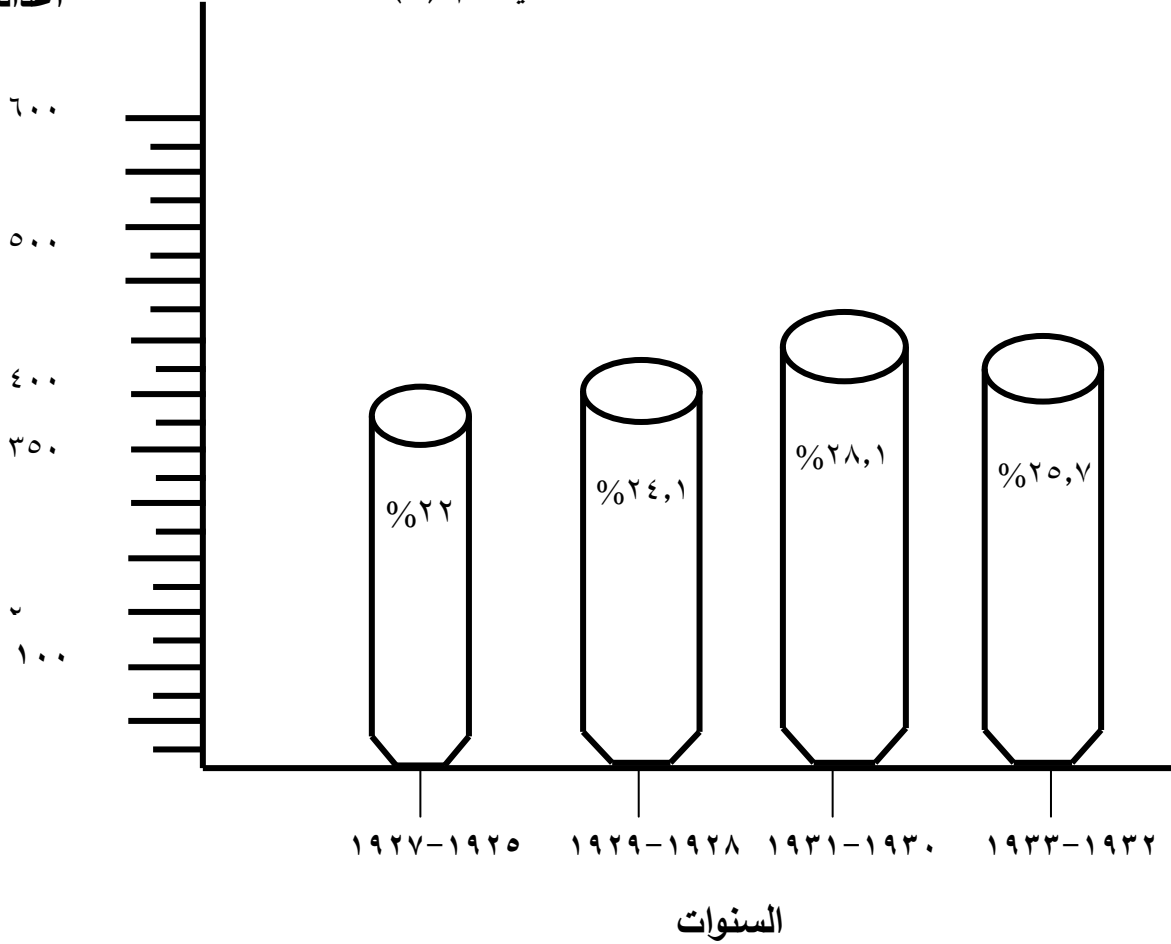
الفصل الأول.. وزارة الداخلية.. التأسيس ومهام العمل الوظيفي ١٩٢٠-١٩٣٩  
المبحث الثالث.. تحليل الهيكل الإداري والوظيفي لمؤسسات الوزارة ١٩٢٥-١٩٣٩

يوضح عزوف العراقيات عن التوظيف في سلك الصحة آنذاك<sup>(١)</sup>، للاعتبارات الاجتماعية المعروفة، ولعدم الرغبة في العمل خارج المدن والقصبات اللأى يسكنَ فيها. ومما تقدم يمكن القول، أنّ مواقف الإدارة البريطانية في العراق المتمثلة بالمعتمد السامي البريطاني وتصلب مستشار وزارة الداخلية بشأن تقليص أعداد الموظفين الأجانب، تعود لأهداف استعمارية، من جهة، لبقاء النفوذ البريطاني في مؤسسات الدولة العراقية كافة وبشكل خاص ذات الأهمية الكبرى، مثل دوائر وزارة الداخلية، وكذلك أهداف اقتصادية لاجل إبقاء أكثر عدد ممكن من الموظفين البريطانيين الذين كانوا يتقاضون رواتب عالية جداً، كما أنّ هناك سبباً آخر وهو محاولة البريطانيين، عدم امتلاك العراقيين الخبرة اللازمة لإدارة شؤون بلادهم ليظلوا به حاجة مستمرة لبريطانيا. ومن الممكن توضيح مسار أعداد موظفي وزارة الداخلية خلال المدة ١٩٢٥-١٩٣٣ بالشكل الآتي رقم (١).

<sup>(١)</sup> شهدت الأوضاع الصحية بعض التحسن في عقد الثلاثينات وما بعده، وللمزيد عن احوال العراق الصحية في تلك المدة، انظر: متعب خلف الجابري، تاريخ التطور الصحي في العراق ١٩١٤-١٩٣٢، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة البصرة، ١٩٨٩؛ حيدر حميد رشيد، الأوضاع الصحية في العراق ١٩٣٢-١٩٤٥ دراسة تاريخية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية / ابن رشد، ٢٠٠٠.

الشكل البياني رقم (١)

أعداد الموظفين



ويظهر الشكل أعلاه، إن أعداد موظفي وزارة الداخلية خلال المدة ١٩٢٥ - ١٩٣٣<sup>(١)</sup>، تزايد بشكل تدريجي حتى السنة ١٩٣٠-١٩٣١، وانخفض قليلاً خلال السنة ١٩٣٢-١٩٣٣. وربما يكون ذلك باستمرار سياسة الحكومة بالتقشف وتقليل الإنفاق العام، لبقاء انعكاسات الأزمة الاقتصادية العالمية على العراق.

(١) للمزيد عن أعداد موظفي وزارة الداخلية حسب سنوات الخدمة وتاريخ الدخول في الخدمة وحسب الأعمار

انظر: قحطان حميد العنبي، المصدر السابق، ص ٨٧-٢٧٤.



شهدت مدة تولي الملك غازي<sup>(١)</sup>، تطورات وأحداثاً سياسية مهمة من اضطرابات وحركات عشائرية، وتنافس الساسة المستمر، على المناصب الإدارية المهمة، انعكست تلك الأوضاع على الجوانب الإدارية والوظيفية، فكانت ظاهرة التبدل في المناصب الوظيفية والإدارية، على أوسع نطاق، كما ان حالات طرد الموظفين وفصلهم كانت شائعة بشكل أكثر مما كانت عليه في عهد والده، ومبعث هذا الأمر، شدة التنافس بين الساسة والحظوة بالحصول على منصب وزير الداخلية. فكان هذا التنافس أحد أسباب انقلاب سنة ١٩٣٦<sup>(٢)</sup>، الذي جاء بعد اتفاق بين جماعة الأهالي والعسكريين للإطاحة بوزارة ياسين الهاشمي الثانية وتسلم السلطة<sup>(٣)</sup>.

(١) هو الابن الوحيد للملك فيصل الأول، وولد في مكة سنة ١٩١٢ أثناء قيادة والده الأمير فيصل ابن(شريف مكة) الحسين بن علي الحملة العسكرية لتأديب محمد بن علي الإدريسي لخروجه على طاعة الدولة العثمانية في (عسير) لهذا سمي باسم (غازي) تيمناً بتلك الغزوة وبعد وفاة والده الملك فيصل الأول في ١٩٣٣/٩/٨ نصب ملكاً وتزوج عالية ابنة عمه الملك علي-الملك السابق للحجاز-وهو يختلف كثيراً في طبعه وعلاقاته وأسلوب حياته، وكانت له وجهات نظر سياسية مختلفة عن والده، فبدأ في سنوات حكمه الأخيرة يجاهر الإنكليز العداء ويفصح عن مشاعره القومية التي تدعو الى الوحدة العربية.. وللمزيد عن نشأته الأولى ودراسته وسياسته في الحكم على الصعيدين الداخلي والخارجي، انظر: د.ك.و، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، ملف (تعليم الامير غازي))، لسنة ١٩٢٤، و٢، و١٤؛ ملفات البلاط الملكي، ملف المراسلات الخاصة بالملك غازي، تسلسل الملف ٣٠٠/٢٠، و١٦-١٨؛ لطفي جعفر فرج، الملك غازي ودوره في سياسة العراق في المجالين الداخلي والخارجي ١٩٣٣-١٩٣٩، مكتبة اليقظة العربية، (بغداد، ١٩٨٧)، ص ١٧ وما بعدها.

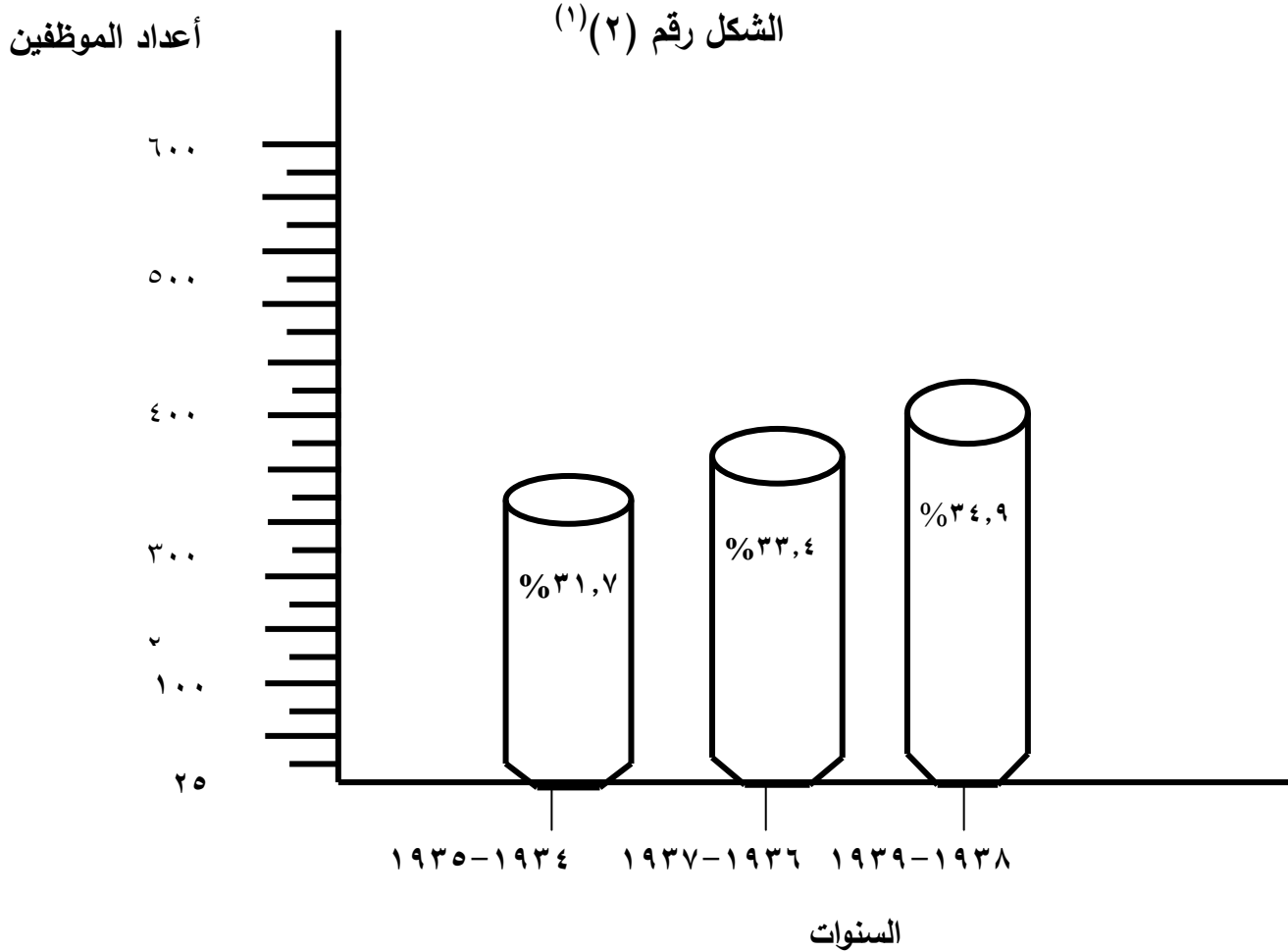
(٢) عبدالرحمن البزاز، المصدر السابق، ص ٢٤٤.

(٣) صفاء عبد الوهاب المبارك، المصدر السابق، ص ٣٤٩، وللمزيد عن انقلاب بكر صدقي، انظر: محمود شبيب، بكر صدقي وانقلابه العاصف، دار الجماهير للصحافة، (بغداد، ١٩٩٢).

وتتضح التطورات الوظيفية والإدارية في عهد الملك غازي بشكل أوضح من خلال الشكل

الفصل الأول.. وزارة الداخلية.. التأسيس ومهام العمل الوظيفي ١٩٢٠-١٩٣٩  
المبحث الثالث.. تحليل الهيكل الإداري والوظيفي لمؤسسات الوزارة ١٩٢٥-١٩٣٩

البياني رقم (٢).



يظهر الشكل أعلاه هناك زيادة ملحوظة في عدد موظفي وزارة الداخلية وبشكل تدريجي وتتابعي.

(١) انظر: قحطان حميد العنبيكي، المصدر السابق، ص ٣٥٨. وللمزيد عن كوادر موظفي وزارة الداخلية خلال

٤٣

حكم الملك غازي (١٩٣٣-١٩٣٩)، راجع، المصدر نفسه، ص ٢٧٥-٣٦٢.

وفي مقارنة، لاعداد موظفي الوزارة وتطورها الإداري والوظيفي وتبعياتهم، وأعمارهم

الفصل الأول.. وزارة الداخلية.. التأسيس ومهام العمل الوظيفي ١٩٢٠-١٩٣٩  
المبحث الثالث.. تحليل الهيكل الإداري والوظيفي لمؤسسات الوزارة ١٩٢٥-١٩٣٩

وسنوات الخدمة ومدتها، وعدد حالات النقل والاستغناء عن الخدمات وشغل الوظائف المتعددة، وتقلد المناصب العليا والدنيا، في عهدي الملك فيصل الأول ونجله الملك غازي، فنجد ان هناك زيادةً في عدد موظفي وزارة الداخلية العراقيين في عهد الملك فيصل على أعدادهم في عهد الملك غازي، بنسبة يسيرة، وانخفضت نسبة أعداد الموظفين الأجانب في عهد الملك غازي كثيراً عن نسبتها في عهد والده فيصل، وتناقصت في أواخر عهد الأول بشكل ملحوظ.

كما تفوقت نسبة الموظفين من كبار السن - بعمر ٣٠ سنة فما فوق - في عهد الملك فيصل عن نسبتها في عهد الملك غازي، بينما سجلت نسبة الشباب زيادة ملحوظة في عهد الملك غازي، وبخصوص الداخلين في الخدمة لحقبة الملك فيصل زادت نسبتهم على الداخلين في الخدمة في عهد الملك غازي، وكان عدد الذين تقلدوا الوظائف لمدة أقل من سنة وأكثر منها في عهد الملك فيصل قد طغت على أعدادهم في عهد الملك غازي، وشهدت مؤسسات الداخلية الخدمية كالشرطة والبلديات والصحة تطوراً واسعاً في عهد الملك غازي عن عهد والده الملك فيصل، وقل العدد الإجمالي لموظفي الوزارة في عهد الملك غازي عنه في عهد الملك فيصل، وكذلك تناقصت أعداد الذين شغلوا وظائف متعددة مختلفة ومتشابهة وتقلدوا مناصب عليا او دنيا والذين تعرضوا لحالات الطرد والاستغناء عن الخدمة في عهد الملك غازي عن أعدادها في عهد الملك فيصل<sup>(١)</sup>.

(١) المصدر نفسه، ص ٣٦٢.

## المبحث الرابع

### شؤون الوزارة المالية حتى سنة ١٩٣٩

نظراً لتعدد دوائر وزارة الداخلية وسعة مسؤولياتها وتشعبها، فقد فاقت مخصصاتها ونفقاتها مخصصات ونفقات الوزارات الأخرى فضلاً عن التخصيصات المؤقتة او الطارئة. بتاريخ ٣١ كانون الثاني ١٩٢٥، جرت مصادقة الملك فيصل الأول على إصدار قانون منح السلف النقدية تصل الى (٧٥) ألف روبية، لسد نفقات لجنة الحدود التي أوفدها عصابة الأمم الى العراق، مطلع سنة ١٩٢٥، لحل مشكلة الموصل<sup>(١)</sup>، ووضعت وزارة المالية ذلك المبلغ تحت حساب موقوف اختص بلجنة الحدود، وتحت تصرف وزير الداخلية<sup>(٢)</sup>. كما خصصت الحكومة العراقية سلفاً نقدياً بلغ مجموعها (٩١) الف روبية، لتصرفها وزارة الداخلية<sup>(٣)</sup>، لإعاشة اللاجئين من الاثوريين والأكراد<sup>(٤)</sup>.

(١) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة الداخلية، ملف رقم ٣٢٠٥٠/٧٥٣٣، الحسابات، ١٩٢٦، و٧٣، ص ١١٩. وللمزيد عن مشكلة الموصل ودور لجنة العصابة، انظر: فاضل حسين، مشكلة الموصل دراسة في الدبلوماسية العراقية- الانكليزية- التركية وفي الراي العام، ط٣، (بغداد، ١٩٧٧).

(٢) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٢٥، ص ١٨-١٩.

(٣) المصدر نفسه، ص ٢٣.

(٤) عانت الدولة العراقية، وبشكل خاص وزارة الداخلية من مشكلة ما يسمى بالنساطرة او التياراتيين (الاثوريين) الذين قدموا بعد الحرب العالمية الأولى الى العراق، بإشراف ومساعدة القوات البريطانية، وهم اقوام كانت تسكن مناطق ولاية (وان) في الأناضول الشرقي، وقد اشتركوا في قوات الليفي التي أسسها البريطانيون بداية احتلال العراق، واخذوا يطالبون باقامة وطن قومي لهم في شمال العراق، وقاموا بالعديد من الحركات والتمردات خلال السنوات اللاحقة، وللمزيد عن اصولهم وحركاتهم واجراءات الحكومة بصددهم انظر: د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة الداخلية، ملف رقم ٣٢٠٥٠/٢٤٦٣، قضية الاثوريين، و١٧، ص ١٩؛ رياض رشيد ناجي الحيدري، الاثوريين في العراق ١٩١٨-١٩٣٦، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة القاهرة، ١٩٧٣، جريدة =

وقد تمّ إضافة مبلغ قدره (٥٠٠٠٠) روبية الى ميزانية وزارة الداخلية للسنة ١٩٢٥ المالية، وذلك لاجل مكافحة الجراد الذي استشرى أمره كثيراً في المناطق الزراعية وأثر بشكل كبير على الاقتصاد العراقي<sup>(١)</sup>.

ظهر خلال الحقبة ١٩٢٥-١٩٢٧، عجز كبير في ميزانية وزارة الداخلية، وذلك لتفوق المصروفات على الإيرادات بـ (١٤) مرة<sup>(٢)</sup>. مما تطلب من الوزارة بذل جهود حثيثة لزيادة إيراداتها وجعلها منسجمة مع مصروفاتها قدر الإمكان.

ومن الجدير بالإشارة ان رواتب الموظفين الأجانب (البريطانيين) خلال المدة ١٩٢٥-١٩٢٨، وما بعدها، كانت تفوق بكثير رواتب الموظفين العراقيين، فقد كان راتب المستشار لوزارة الداخلية، بحدود (٢٥٠٠-٣٥٠٠) روبية، مع جواز تعدي هذا المعدل، في حالة عدم تمكن الحكومة من الحصول على موظفين من الصنف اللائق الا برواتب اعلى<sup>(٣)</sup>. أما رواتب الدرجة الثانية للموظفين البريطانيين فكان بحدود (١٨٠٠-٢٨٠٠) روبية، وشمل وظائف مفتش عام الشرطة، ومفتش عام الصحة، ومدير الزراعة، ومساعد مستشار وزارة الداخلية، كما تم تحديد راتب الدرجة الثالثة بحدود (١٥٠٠-١٨٠٠) روبية، وشمل كبار المفتشين البريطانيين وكبار مفتشي الشرطة ومفتشي الصحة في بغداد والبصرة ورؤساء الأطباء في الموصل وكركوك<sup>(٤)</sup>.

= الاخاء الوطني، العددين (٤٤٣) في ٢٩/٨/١٩٣٣ و ٤٤٩ في ٥/٩/١٩٣٣)؛ جريدة العالم العربي، العدد (٢٨٨١) في ٣/٨/١٩٣٣.

(١) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة الداخلية، ملف رقم ٣٢٠٥٠/٥٧٣، تحت عنوان اضرار الخزينة من جراء الجراد، ١٩٢٦، ص ٣٦، ص ٣٧؛ المصدر نفسه، و ٣٨، ص ٣٩ وكذلك و ٣٩، ص ٤٠، م.ن، الاجتماع غير الاعتيادي الاول لسنة ١٩٢٥، الجلسة (٤٢) في ١٩/١٠/١٩٢٥، ص ١، ص ٢.

(٢) انظر: د.ك.و، الوحدة الوثائقية، مجموعة القوانين والانظمة، قوانين الميزانية العامة للسنوات ١٩٢٥-١٩٢٧، الفصل الخاص بوزارة الداخلية.

(٣) عبدالرزاق الحسني، العراق في ظل المعاهدات، ص ٥٥.

(٤) المصدر نفسه، ص ٥٥؛ فاروق صالح العمر، المعاهدات العراقية البريطانية، ص ٥١-٥٢.

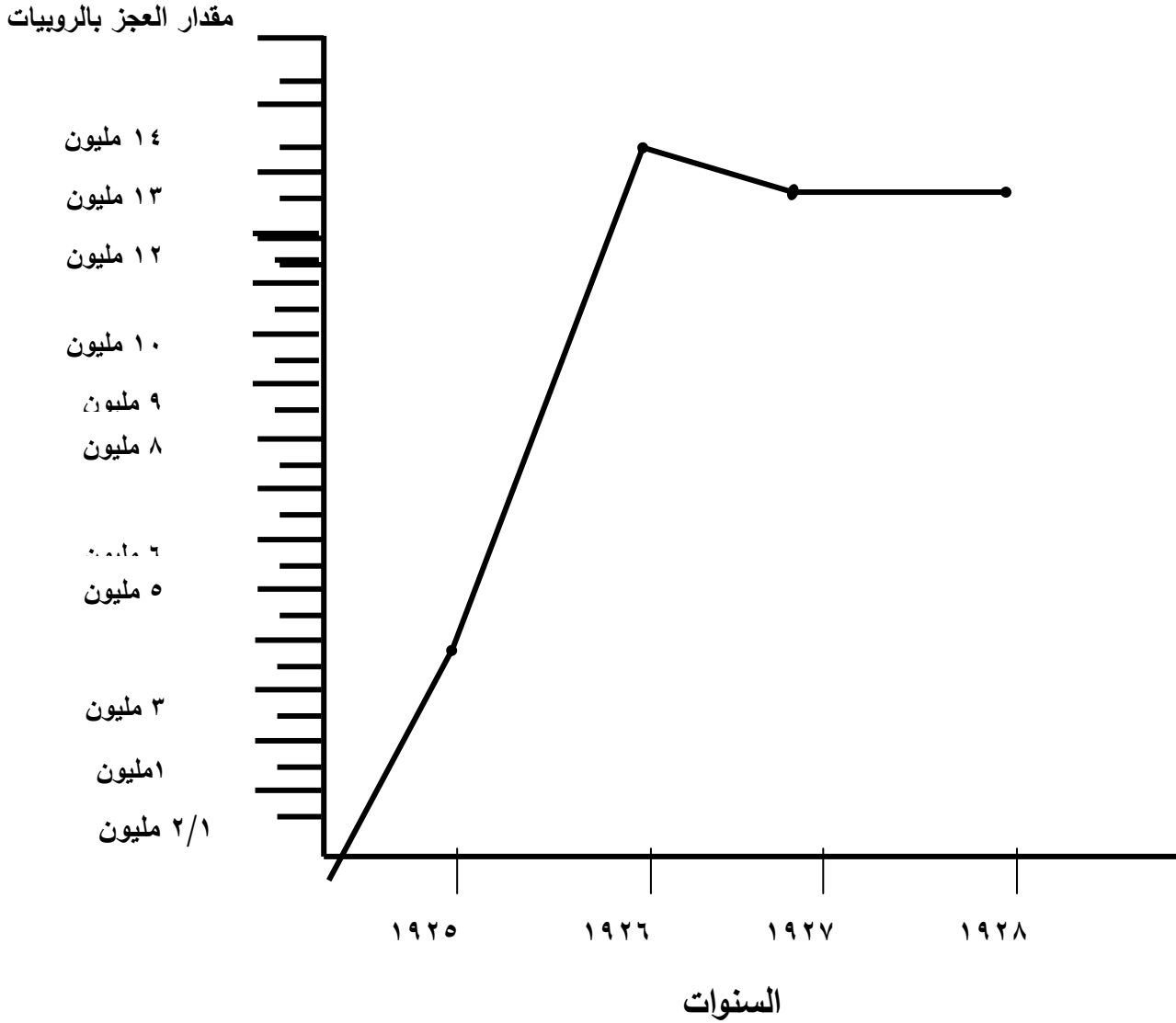
أما الدرجة الرابعة (قسم أ) وشملت رئيس مفتشي الزراعة والأطباء المأذونين غير الداخلين في الدرجة الثالثة براتب (١٢٠٠-١٨٠٠) روبية<sup>(١)</sup>، كذلك الدرجة الرابعة (ب) فشملت المفتشين الإداريين الصنف الثاني ومفتشي الصنف الأول من الشرطة وموظفي الزراعة، براتب (٩٠٠-١٢٠٠-١٨٠٠) روبية، أما رواتب الموظفين البريطانيين من الدرجة الخامسة فشملت مفتشي الشرطة صنف ثاني، وأطباء البيطرة وبراتب قدره (٨٠٠-١٣٠٠) روبية<sup>(٢)</sup>، وقد استمرت هذه الرواتب للسنوات اللاحقة في مختلف الوظائف التي شغلها البريطانيون في مؤسسات ودوائر وزارة الداخلية.

ويظهر الشكل البياني رقم (٣) العجز في ميزانية وزارة الداخلية خلال الحقبة من ١٩٢٥-١٩٢٨، حيث أن مقدار العجز في الميزانية كان مرتفعاً في السنة الأولى ١٩٢٥، وبلغ قمة ارتفاعه في السنة التالية ١٩٢٦، لكنه انخفض في السنوات اللاحقة ١٩٢٧، ١٩٢٨، بشكل طفيف، مما جعل ميزانية الوزارة تشهد نقصاً في مدخولاتها، فتطلب الأمر المعالجة السريعة من وزارة المالية التي كانت تسد ذلك العجز من باقي مدخولات الدولة.

(١) رجاء حسين حسني الخطاب، العراق بين ١٩٢١-١٩٢٧، ص ٢٣٢.

(٢) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج ١، ص ص ٢٨٤-٢٨٦.

الشكل (٣) يوضح العجز في الميزانية (١)



سعت الحكومة للتقليل من الضائقة الاقتصادية والمالية، التي كانت تشكو منها البلاد بسبب مؤثرات الازمة الاقتصادية العالمية، من خلال تقليل رواتب الموظفين، لذا قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في ٦ تشرين الثاني ١٩٣٠: (( تخفيض رواتب الموظفين ومخصصاتهم بنسبة آنة واحدة، من كل روبية، عن كل راتب لايتجاوز المائة

(١) نقلاً عن: قحطان حميد العنبي، المصدر السابق، ص ٤٤٩.

روبية، وأنة ونصف من كل روبية، عن كل راتب يتراوح بين الـ ١٠٠ الى ٣٠٠ روبية، وأنتين من كل روبية عن الرواتب التي تتجاوز الـ ٣٠٠ روبية، تخفيضاً للضائقة الاقتصادية<sup>(١)</sup>، وصادق المجلس النيابي على اللائحة القانونية الخاصة بالتخفيض لرواتب الموظفين<sup>(٢)</sup>، لكن وبضغط من المندوب السامي البريطاني لم يوافق الملك على اللائحة، وتمّ وضع قانون آخر بدله، نصّ على تخفيض الرواتب والمكافآت التقاعدية بنسبة ٥% للدرجات الوظيفية الأولى و ٦% للدرجات الثانية و ٨% للدرجات الأخرى، على ان يسري هذا القانون لمدة خمسة اشهر تنتهي في ٣١ اذار ١٩٣١، والا يشمل رواتب الموظفين الأجانب<sup>(٣)</sup>.

ويمكن القول إنّ إجراء الحكومة هذا، على الرغم من إيجابياته، فإنه قد انعكس على الجانب الإداري والوظيفي لموظفي الوزارات ومنها الداخلية، مما زاد من سوء الإدارة والفساد الإداري، كما انه شمل الموظفين العراقيين، ولم يشمل الموظفين البريطانيين والأجانب. ومهما يكن من أمر، فإن ميزانية وزارة الداخلية للمدة ١٩٢٩-١٩٣٢ شهدت استقراراً نسبياً عن المدة السابقة لها، فنلاحظ هناك انخفاضاً تدريجياً ومستمرّاً في واردات الوزارة للمدة ١٩٢٩-١٩٣٢، كما أنّ المصروفات شهدت عدم الاستقرار والتغير المستمر ولكن بنسب قليلة متقاربة. ويظهر الشكل الآتي رقم (٤) نسبة العجز في ميزانية وزارة الداخلية خلال المدة ١٩٢٩-١٩٣٢<sup>(٤)</sup>.

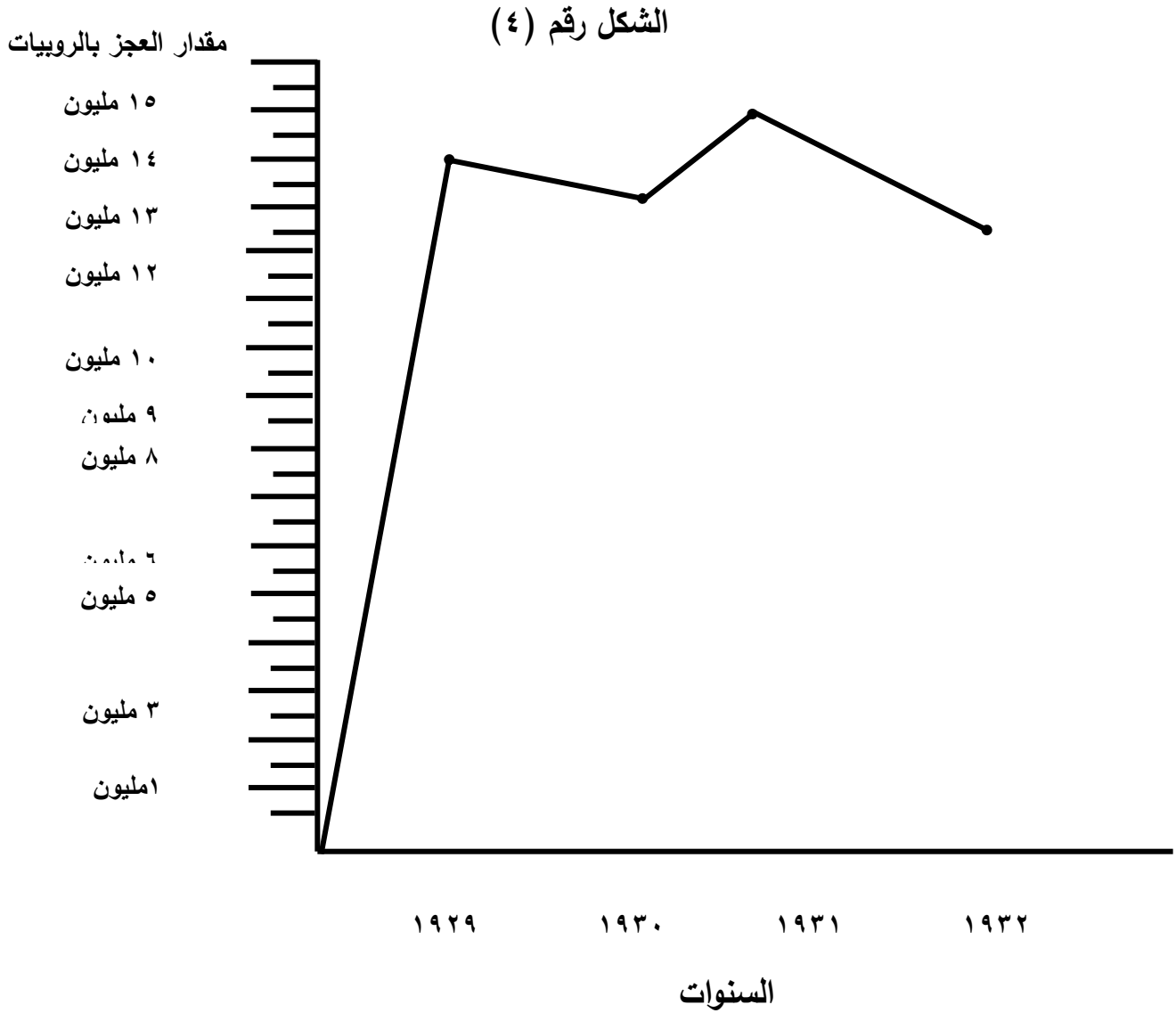
(١) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، م.م.و، القرارات الصادرة في تشرين الاول وتشرين الثاني وكانون الاول سنة ١٩٣٠، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٣٢)، ص ١١-١٥.

(٢) م.م.ن، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٠، جلسة ٢٧ تشرين الثاني ١٩٣٠، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٣١)، ص ٨٢؛ عباس عطية جبار، الحياة البرلمانية في العراق ١٩٣٢-١٩٣٩، دراسة تاريخية، رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية الآداب/جامعة بغداد، ١٩٧٢، ص ٢٦١.

(٣) عبدالرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، ج ٣، ص ١٠٣؛ جريدة الاخاء الوطني، العدد (٦٥) في ١٥/١٠/١٩٣١، ص ٤٧١.

(٤) قحطان حميد العنبيكي، المصدر السابق، ص ٤٧١.





استمرت حالة تفوق رواتب الموظفين الأجانب على الموظفين العراقيين ،ففي السنة ١٩٣٤-١٩٣٥، كان راتب وزير الداخلية (١٢٠) دينار فقط<sup>(١)</sup>، بينما كان راتب المستشار البريطاني (٢٦٢،٥٠٠) دينار<sup>(٢)</sup>. وهذا يعني تفوق راتب المستشار بما

<sup>(١)</sup> وضع الدينار العراقي في التداول في بداية السنة المالية في نيسان ١٩٣٢.

<sup>(٢)</sup> د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة المالية، لائحة ميزانية الدولة للسنة ١٩٣٤ المالية، القسم الثاني، الرواتب، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٣٤)، ص ٧٩؛ وزارة العدلية، مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٣٤، قانون =

يزيد على المرتين على راتب الوزير، مما يدل على أهمية هذا المركز ودوره في إدارة شؤون

الوزارة بصورة فعلية.

أما خلاصة مصروفات وإيرادات وزارة الداخلية خلال المدة ١٩٣٣-١٩٣٥، فنلاحظ ان المصروفات كانت بحدود (١٠٢٧٤٢٥) دينار في سنة ١٩٣٣ و (١٠٧٩٣٥٩) دينار في السنة ١٩٣٤ و (١٢٣٢٥٧١) دينار في السنة ١٩٣٥، اما المدخولات فكانت على التوالي:- ( ٣٦٢٢٥ ، ٥٤٠٦٧ ، ٥٩٥٥٠ )<sup>(١)</sup>.

ويظهر من الميزانية بأن هناك زيادة متصاعدة في المدخولات خلال المدة ١٩٣٣-١٩٣٥، مما يعكس جهود الوزارة في زيادة إيراداتها وتقليل الاعتماد على الخزينة العامة للدولة قدر الإمكان، كما ان مصروفات وزارة الداخلية استمرت بالتزايد التدريجي خلال المدة المذكورة، بسبب تعدد مهام ومسؤوليات الوزارة وتشعبها بعد استحداث دوائر وأقسام جديدة، وبذلك يكون العجز مرتفعاً خلال السنة ١٩٣٣ فكانت نسبته ٣١% واستمرت بالارتفاع التدريجي، ففي سنة ١٩٣٤ كانت نسبة العجز ٣٢,١% وفي السنة ١٩٣٥ وصلت الى ٣٦,٨%<sup>(٢)</sup>، وهذا يدل على الفارق الكبير بين إيرادات الوزارة ومصروفاتها، على الرغم من تزايد الواردات التدريجي، هناك زيادة متصاعدة في المصروفات، مما جعل ميزانية الوزارة تعاني من عجز كبير ومستمر خلال المدة المذكورة.

وخلال المدة ١٩٣٦-١٩٣٨ نلاحظ ارتفاع تدريجي في إيرادات وزارة الداخلية حتى بلغت في السنة ١٩٣٨ بحدود (٧٤٠٥٠) دينار، بينما تأرجحت المصروفات خلال المدة المذكورة فكانت نسبتها (٢٤,٢)% سنة ١٩٣٦ ثم تناقصت إلى (٢٣,٩)% سنة ١٩٣٧ ثم

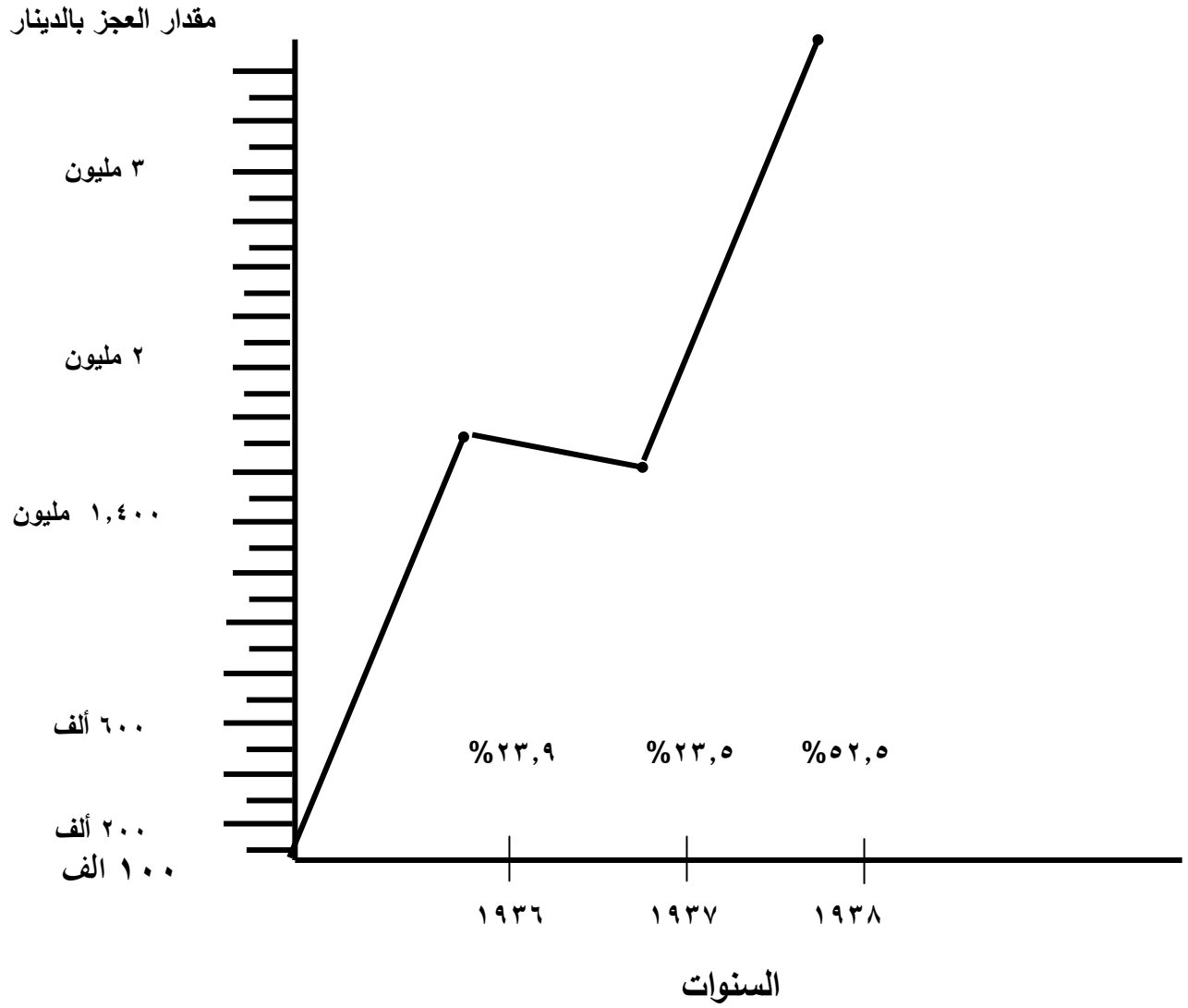
= الميزانية العامة للدولة، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٣٥)، ص ١٩١-١٩٣؛ الوقائع، العدد (١٣٥٢) في ١/٥/١٩٣٤، ص ٥-٧.

(١) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، ملفات وزارة الداخلية، ملف رقم ٣٢٠٥٠/٧١٢، ميزانية وزارة الداخلية، ١٩٣٥، و ٨، ص ٢٣-٢٤؛ وزارة العدلية، مجموعة القوانين والانظمة للسنوات ١٩٣٣-١٩٣٥، الميزانية العامة للدولة، الفصل الخاص بوزارة الداخلية.

(٢) للمزيد عن مصروفات الوزارة وإيراداتها والعجز الحاصل في الميزانية للسنوات ١٩٣٣-١٩٣٥، انظر

والعجز في ميزانية الوزارة للمدة ١٩٣٦-١٩٣٨ يوضحه الشكل البياني رقم (٥)<sup>(٢)</sup>.

الشكل رقم (٥)



(١) المصدر نفسه، ص ٥٠٧-٥٠٨.

(٢) انظر: المصدر نفسه، ص ٥٠٩.

وبالإمكان مقايسة نسبة الإيرادات والمصروفات والعجز في ميزانية وزارة الداخلية في

عهدي الملك فيصل الأول ونجله الملك غازي. ويوضح ذلك الجدول رقم (١).

جدول رقم (١)<sup>(١)</sup>

المفردات	في عهد الملك فيصل الاول	في عهد الملك غازي
الايرادات	١٢١٥٧٢٥٢ روبية ١١٥٤٩,٣٨٨ دينار	٣٥٩٥٣٩,٧٦ دينار
المصروفات	٢٤٢٣١٣٤٣ روبية ٢٣٠١٩,٧٧٥ دينار	٨٤٩٣٦٦٦,٦ دينار
الفيض	لا يوجد	لا يوجد
العجز	١٢٠٧٤٠٩١ روبية ١١٤٧٠,٣٨٦ دينار	٨١٣٤١٢٦,٩ دينار

ويبدو من الجدول أعلاه، أنّ إيرادات وزارة الداخلية خلال مدة حكم الملك فيصل الأول كانت أقل من مدخولات وزارة الداخلية في عهد الملك غازي التي فاقت الأولى بعشرات المرات، وكانت مصروفات وزارة الداخلية في عهد الملك غازي تفوق مصروفات الوزارة في عهد الملك فيصل الأول بفارق كبير للغاية، مما يعكس مدى التطور الحاصل في الكادر الوظيفي لمؤسسات الوزارة وتشكيلاتها العديدة المستحدثة، أما بشأن العجز في الميزانية فكان في عهد الملك فيصل الأول أقل بكثير منه في عهد الملك غازي، إذ ارتفع بشكل كبير جراء تفوق المصروفات بنسبة عالية على الإيرادات.

<sup>(١)</sup> استخلص الباحث الجدول أعلاه من ميزانيات وزارة الداخلية ١٩٢٥-١٩٣٩، وهي نتائج تقريبية، قد تكون قابلة

للزيادة أو النقصان بنسب متفاوتة لكنها على العموم، تقترب من الواقع المالي لوزارة الداخلية، وتوحي الباحث الدقة في استخراج النتائج قدر الإمكان. وللمزيد عن الموضوع انظر: قحطان حميد العنبي، المصدر، ص ٥٣

أما بشأن رواتب موظفي الوزارة فقد كانت في عهد الملك فيصل الأول قد تراوحت

## الفصل الأول.. وزارة الداخلية.. التأسيس ومهام العمل الوظيفي ١٩٣٠-١٩٣٩

### المبحث الرابع .. شؤون الوزارة المالية حتى سنة ١٩٣٩

بين (٤) دنانير إلى (٢٦٢,٥٠٠) دينار، موزعة حسب الدرجات الوظيفية للموظفين، من أدنى درجة، حتى الدرجات العليا، بينما تراوحت رواتب موظفي الداخلية في عهد الملك غازي بين (١٠) دنانير إلى (٣٠٠) دينار، كان راتب الوزير فيها (١٢٠) دينار، والمستشار (٣٠٠) دينار.

وهكذا تابعت وزارة الداخلية أعمالها وأنشطتها وفعاليتها ذات المفاصل الأربع: السياسي والأمني والخدمي والإداري، واستمرت بمواكبة التطورات الداخلية، وربما الخارجية في بعض الأحيان - بعد انعكاسها على الوضع الداخلي - وهذا ما ستوضحه الصفحات اللاحقة من الأطروحة.

# الفصل الثاني

التطور الاداري والوظيفي والخدمي

لمؤسسات وزارة الداخلية ١٩٣٩-١٩٥٨

المبحث الأول : الشؤون الادارية والوظيفية ١٩٣٩-١٩٤٥.

المبحث الثاني : التطور الوظيفي ١٩٤٦-١٩٥٣.

المبحث الثالث: المتغيرات الادارية والوظيفية ١٩٥٤-١٩٥٨.

المبحث الرابع : المتغيرات المالية ١٩٣٩-١٩٥٨.

أولاً:- شؤون الوزارة المالية ١٩٣٩-١٩٤٥.

ثانياً:- الشؤون المالية والحسابية ١٩٤٦-١٩٥٨.

المبحث الخامس: توسع النشاط الخدمي ١٩٣٩-١٩٥٨ .

## المبحث الأول

### الشؤون الإدارية والوظيفية ١٩٣٩-١٩٤٥

شهدت مؤسسات ودوائر وزارة الداخلية، خلال المدة ١٩٣٩-١٩٤٥، العديد من المتغيرات الإدارية والوظيفية، لتواكب التطورات السياسية والإدارية الداخلية وربما الخارجية بعض الشيء، فقد أصبح العراق أواخر السنة ١٩٣٩، أمام تحدي لسياسته الخارجية، مع اقتراب نذر الحرب العالمية الثانية، ألقت بظلالها على السياسة الداخلية للعراق، متمثلاً ذلك بمقدمات الحرب وموقف العراق منها، وتباين وجهات نظر زعمائه السياسيين من طرفي الحرب<sup>(١)</sup>. وفي هذا السياق، اتخذت الحكومة العراقية آنذاك، سلسلة من الإجراءات الداخلية، البعض منها ارتبط بنشاط وزارة الداخلية، فقامت الوزارة المذكورة بإعادة استحداث (مديرية الدعاية والنشر والإذاعة العامة)، وذلك من خلال إصدار النظام رقم (٣١) لسنة ١٩٣٩ المعدل لنظام وزارة الداخلية رقم (٢٢) لسنة ١٩٣٥، وذلك في ٢٢ أيار ١٩٣٩ بناءً على اقتراح من وكيل وزير الداخلية ورئيس الحكومة

(١) دعا نوري السعيد مجلس الوزراء، الى عقد جلسة خاصة بحضور الوصي عبد الاله في ١٩٣٩/٩/٥ لمناقشة طلب السفير البريطاني بازل نيوتن Basil Newton بشأن قطع العلاقات مع ألمانيا وعلان الحرب عليها. وقد اتخذ مجلس الوزراء قراراً بقطع العلاقات فقط وتفسير الرعايا الالمان. وعارض القرار وزير العدلية محمود صبحي الدفتري ووزير الدفاع طه الهاشمي وقام نوري السعيد بصفته وزيراً للداخلية فضلاً عن منصبه رئيساً للوزراء بإصدار الأوامر والقاء القبض على الرعايا الالمان وتم تسليمهم الى السلطات البريطانية في الحبانية التي سافرتهم كاسرى حرب الى الهند مما اثار احتجاج الوزير المفوض الالمانى ببغداد على اساس ان ذلك مخالف للقانون الدولي. وللمزيد انظر: د.ك.و، الوحدة الوثائقية، م.م.و، ملف رقم ج/٩/٢، القرارات الصادرة في ايلول ١٩٣٩ م.م.ن، الدورة الانتخابية التاسعة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٩، (مطبوعة الحكومة، ١٩٤٠)، ص ٣٨-٤٩؛ عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، ج ٥، ص ١٠٣-١١٠

العراقية نوري السعيد<sup>(١)</sup>، وبموجب هذا النظام، فإن واجبات المديرية المذكورة - التي أصبح

يدير أعمالها مدير عام مرتبط بالوزير مباشرةً - فضلاً عن النظر في منح الإجازات للصحف والمجلات والمطابع ومراقبة تطبيق قانون المطبوعات والمطابع ونشرها في الجريدة الرسمية، أصبح واجبها مراقبة المطبوعات والأخبار الخارجية التي ترد الى العراق والمطبوعات الداخلية والنظر في منع انتشار ما يضر بالمصلحة العامة من هذه المطبوعات، وكذلك مراقبة وتنظيم شؤون الدعاية للعراق من الوجوه المختلفة، سياسية واقتصادية وصحية وأدبية واجتماعية، وتنظيم أمور الإذاعة وتحسينها بغية تحقيق الغاية المتوخاة منها على أحسن وجه<sup>(٢)</sup>.

تابع المدير العام، وبإشراف من الوزير تلك المهام، يعاونه مميّزون وملاحظون وكتاب بقدر ما تمس اليه الحاجة<sup>(٣)</sup>.

وفي ١٤ حزيران من السنة نفسها، جرى تعديل آخر لنظام وزارة الداخلية برقم (٤١) لسنة ١٩٣٩ وهو (نظام تعديل نظام وزارة الداخلية رقم (٢٢) لسنة ١٩٣٥ وتعديلاته)، وبناءً على اقتراح نوري السعيد وزير الداخلية وكالةً، وبعد موافقة مجلس الوزراء، إذ تمّ إلغاء المواد: ٤، ٥، ٦، من نظام وزارة الداخلية المذكور واستعيض عنه بالمادة الرابعة التي تشير الى تشكيل مديرية الداخلية العامة، ويرأسها مدير عام يعاون الوزير في تدوير شؤون إدارة الداخلية ويقوم بالأعمال حسبما يحدده الوزير ويوقع على المخابرات بالنيابة عنه، وله معاونان يساعدانه في إنجاز ما هو مكلف به من الأعمال حسبما يعينه لهما مثل: إجراء المخابرة بالنيابة عن الوزير مع الوزارات والدوائر المرتبطة بها، ومراسلة المتصرفين فيما يتعلق بإدارة الأولوية، والأشرف على أعمال مديريات العشائر والبلديات والحقوق...<sup>(٤)</sup>.

(١) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٣٩، ص ٩٠-٩١.

(٢) الوقائع، العدد (١٧٠١) في ٢٧/٥/١٩٣٩.

(٣) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٣٩، ص ٩١.

(٤) المصدر نفسه، نظام وزارة الداخلية رقم (٤١) لسنة ١٩٣٩، ص ١١٤-١١٦؛ الوقائع، العدد (٧٠٥)



والدوائر والشعب الآتية والتي تقوم بالواجبات المبينة إزاء كل منها:-

١. مديرية العشائر: ويرأسها مدير يعاون مدير الداخلية العام في إدارة الأمور المتعلقة بالعشائر ودعآواهم المدنية والجزائية ومسائل الأراضي..، وترتبط بهذه المديرية شعبتان، الأولى شعبة الإسكان والأراضي، وتقوم بجميع الأعمال المتعلقة بقضايا الأراضي والبحث لإيجاد الأراضي لسكنى العشائر وتوطينهم ولرعي مواشيمهم وإيجاد المياه الصالحة للشرب والزراعة وإعداد الإحصائيات عن أعدادهم..، أما الشعبة الثانية فهي شعبة دعآوى العشائر المدنية والجزائية، وتتولى تدقيق قضايا العشائر المميزة مدنية كانت ام جزائية بحسب أحكام نظام دعآوى العشائر وتهيئة المقررات بحسب قرار الوزير وإجراء المخابرة حول ذلك<sup>(١)</sup>.

٢. مديرية البلديات: ويرأسها مدير يعاون مدير الداخلية العام في تدوير الشؤون المتعلقة بإدارة البلديات وتنظيم المدن والقصبات والقرى، وإنشاء قرى عصرية صحية ودور للفقراء والعمال..، وترتبط بهذه المديرية مجموعة من الشعب هي: الشعبة الفنية ، وشعبة الإدارة والأمور البلدية، والمحاسبة.

٣. مديرية الحقوق: ويدير أعمالها مدير وتنحصر واجباته في إبداء الرأي في المسائل القانونية المحالة اليه وتحضير ما يطلب اليه من اللوائح القانونية والأنظمة وغيرها والأشراف على معاملات الجنسية وتنفيذ قانون الجمعيات والاجتماعات.

٤ - شعبة المحاسبة: ويدير أعمالها مميذ وتقوم بجميع الأعمال الحسابية العائدة لمركز الوزارة<sup>(٢)</sup>.

(١) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٣٩، نظام وزارة الداخلية رقم

(٤١) لسنة ١٩٣٩، صص ١١٦-١١٧.

(٢) الوقائع، العدد (١٧٠٥) في ١٧/٦/١٩٣٩.

٥-شعبة الأمور الذاتية، وشعبة الإدارة والرسائل ومميزية العمال، وشعبة الأوراق وشعبة

الحدود. وتقوم بميزة العمال بتقديم المقترحات لاتخاذ التدابير التشريعية والإدارية لتنظيم العمل ومتابعة التشريعات العمالية وحسن تطبيقها والسعي لاحتلال العراقيين محل الأجانب في جميع الحرف والمهن، أما شعبة الحدود، فتقوم بإنجاز كافة ما يتعلق بالحدود من المعاملات بما فيها معاملات استرداد المجرمين وتطبيق قانون الإقامة<sup>(١)</sup>.

في ٩ تشرين الأول ١٩٣٩ تم تعديل نظام وزارة الداخلية رقم (٢٢) لسنة ١٩٣٥ للمرة الثانية بالنظام رقم (٧٤) لسنة ١٩٣٩، وأهم المتغيرات الجديدة في هذا النظام هي حذف عبارة (والنشر والدعاية) من المادة الثانية عشرة وتبقى (مديرية الدعاية) فقط وفصل الإذاعة عنها<sup>(٢)</sup>.

أما الكادر الوظيفي لديوان الوزارة مؤسساتها لسنة ١٩٣٩ فيوضحها الجدول رقم (٢)<sup>(٣)</sup>.

(١) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة العدلية، نظام وزارة الداخلية رقم (٤١) لسنة ١٩٣٩، ص ١١٧-١١٨.

(٢) المصدر نفسه، نظام رقم (٧٤) لسنة ١٩٣٩، نظام تعديل نظام وزارة الداخلية رقم (٢٢) لسنة ١٩٣٥ وتعديلاته، ص ٢٤١-٢٤٢؛ الوقائع، العدد (١٧٤٧) في ٦/١٠/١٩٣٩.

(٣) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، الحكومة العراقية، جدول كبار موظفي الدولة لسنة ١٩٣٩، مطبعة الحكومة، ١٩٣٩،

جدول رقم (٢)

الاسم	الدائرة/القسم /الوظيفة	الاسم	الدائرة/القسم /الوظيفة
علوان حسين	مدير إدارة التحقيقات الجنائية	ناجي شوكت <sup>(٢)</sup> ، نوري السعيد، عمر نظمي <sup>(٣)</sup>	الوزير <sup>(١)</sup>
مظفر احمد	مدير إدارة السفر والإقامة والجنسية	خليل اسماعيل	مدير الداخلية العام
عبد الرحمن خضير	مدير الإذاعة اللاسلكية	طالب مشتاق	مدير الدعاية العام
		حسام الدين جمعة <sup>(٤)</sup>	مدير الشرطة العام

(١) شغل منصب وزير الداخلية ناجي شوكت للمدة ١٩٣٩/٤/٦-١٩٣٩/٤/٢٥ ثم نوري السعيد (وكالة) فضلاً عن رئاسة الحكومة حتى ١٩٣٩/٩/٢١ ثم خلفه عمر نظمي واستمر بمنصبه هذا أصالة حتى ١٩٤٠/٣/٣١. انظر: عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، ج٥، ص ٩٢-١٢٦.

(٢) هو محمد ناجي بن محمد شوكت باشا بن رفعت بك، ولد في الكوت سنة ١٨٩٣ عندما كان والده قائممقام القضاء، أنهى دراسته الإعدادية في بغداد، نال شهادة الحقوق من مدرسة الحقوق في استانبول سنة ١٩١٣، عين في الجيش التركي السادس برتبة ملازم ثان سنة ١٩١٦، شغل وظائف إدارية مختلفة منها: معاوناً لمتصرف لواء بغداد سنة ١٩٢١، ووكيلاً لمتصرف الكوت سنة ١٩٢٢ فمتصرفاً أصيلاً سنة ١٩٢٣، متصرفاً للواء الحلة سنة ١٩٢٣ أيضاً فبغداد سنة ١٩٢٤ فالموصل سنة ١٩٢٦ ثم بغداد سنة ١٩٢٧-١٩٢٨، اشترك في وزارة عبد المحسن السعمن دون الثالثة وزيراً للداخلية ١٩٢٨/٦/٣-١٩٢٩/٤/٢٧ واستمر باشغال المناصب العليا حتى سنة ١٩٤١. وللمزيد انظر: ناجي شوكت، المصدر السابق، ج١، ص ١١ وما بعدها.

(٣) من كبار موظفي وزارة الداخلية، تدرج في المناصب الإدارية، فشغل مناصب عديدة منها: متصرفاً للواء الموصل سنة ١٩٣٤، وزيراً للداخلية سنة ١٩٣٩، ثم شغل المنصب نفسه للمدة ١٩٤١/٢/١-١٩٤١/٤/١، واعد لاشغال المنصب نفسه للمدة ١٩٤٣/١٢/٢٥-١٩٤٤/٦/٤، ثم للمدة ١٩٤٨/١٠/٢٠-١٩٤٩/١/٦، ثم للمدة من ايلول ١٩٤٩-١٩٥٠/٢/١. انظر الملحق رقم (١).

(٤) من موظفي وزارة الداخلية القديرين، شغل مختلف الوظائف الإدارية في المؤسسات التابعة للوزارة ومنها متصرفاً للواء الموصل للمدة ١٩٣٧-١٩٣٨، فمديراً عاماً للشرطة ١٩٣٩-١٩٤١، وزيراً للداخلية في =

واجهت وزارة الداخلية مشكلات عديدة في تشكيلاتها الإدارية في الألوية، وتفاقم تلك المشكلات مما جعل بعض الأعيان يشيرون الى ذلك في مناقشاتهم، فقد أشار العين جلال بابان الى ضرورة معالجة مشكلات التشكيلات الإدارية في الألوية، موضحاً أهمية المجالس النيابية في ذلك بقوله (( لا نريد ان نجعل من المجالس النيابية سوق عكاظ فيقضي المسؤولون أوقاتهم لسماع المباراة الخطابية فقط .. فمن واجب الحكومة أن تبادر الى إصلاح هذه التشكيلات لكي لاتاتي السنة القادمة فيعود النواب والأعيان للكلام مرة ثانية)). ولفت النظر الى ضرورة تعيين المراكز الإدارية التي توفر التسهيلات للمراجعين لا للمفتشين والموظفين الآخرين فقط، وإعادة النظر فيها مرة ثانية. وأكد العين نفسه، على أهمية دائرة التفتيش الإداري، وضرورة اختيار المفتش من ذوي الخبرة والمقدرة لتأمين الإفادة منه على الوجه الأكمل فيما يُعهد اليه من واجبات بصورة مجردة عن المحسوبة والمنسوبة<sup>(١)</sup>. وهذا يدل على وجود قصور في أعمال الوزارة في الألوية وكذلك في دائرة التفتيش الإداري وشيوع ظاهرة المحسوبة والمنسوبة لدى موظفي الجهاز الإداري للوزارة مما يتطلب الإصلاح ولاسيما وان البلاد مُقدمة على أزمة سياسية في نيسان-ايار ١٩٤١ استترك آثارها الواضحة على الجهاز الإداري للوزارة. أما كبار موظفي وزارة الداخلية خلال المدة ١٩٤٠-١٩٤٥ يوضحها الجدول رقم (٣).

= تشرين الثاني ١٩٥٢، ثم شغل المنصب نفسه للمدة ١٩٥٣/١/٢٩-١٩٥٣/٩/١٥. انظر: د.ك.و، الوحدة

الوثائقية، جد أول كبار موظفي الدولة للسنوات ١٩٣٧-١٩٤١؛ الملحق رقم (١).

(١) م.م.ع، الاجتماع الاعتيادي الخامس عشر لسنة ١٩٤٠-١٩٤١، الجلسة (١٣)، ١٩٤١/٣/٢٩، ص

جدول رقم (٣)

الدائرة/الوظيفة	(١)١٩٤٠	(٢)١٩٤١	(٣)١٩٤٢	(٤)١٩٤٣	(٥)١٩٤٤	(٦)١٩٤٥
الوزير	عمر نظمي	صالح جبر <sup>(٧)</sup>	صالح جبر	عبد الله القصاب <sup>(٨)</sup>	مصطفى العمري <sup>(٩)</sup>	مصطفى العمري
مدير الداخلية العام	عبد الحميد رفعت	عبد الحميد رفعت	عبد الحميد رفعت	عبد الحميد رفعت	عبد الحميد رفعت	عبد الحميد رفعت

(١) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، الحكومة العراقية، جدول كبار موظفي الدولة لسنة ١٩٤٠، مطبعة الحكومة، ١٩٤٠، ص ٩-١٤.

(٢) المصدر نفسه، جدول كبار موظفي الدولة لسنة ١٩٤١، مطبعة الحكومة، ١٩٤١، ص ٩-١٣.

(٣) المصدر نفسه، جدول كبار موظفي الدولة لسنة ١٩٤٢، مطبعة الحكومة، ١٩٤٢، ص ٩-١٤.

(٤) المصدر نفسه، جدول كبار موظفي الدولة لسنة ١٩٤٣، مطبعة الحكومة، ١٩٤٣، ص ١١-١٩.

(٥) المصدر نفسه، جدول كبار موظفي الدولة لسنة ١٩٤٤، مطبعة الحكومة، ١٩٤٤، ص ١١-١٨.

(٦) المصدر نفسه، جدول كبار موظفي الدولة لسنة ١٩٤٥، مطبعة الحكومة، ١٩٤٥، ص ١١-١٧.

(٧) من كبار الساسة العراقيين في العهد الملكي، ولد في مدينة الناصرية، واستوزر لأول مرة وزيراً للمعارف في وزارة جميل المدفعي ١٩٣٣ واصبح رئيساً للوزراء لأول مرة سنة ١٩٤٧. وللمزيد عن سيرته ونشاطه السياسي، انظر: احمد فوزي، حكايات سياسية وصحفية، ١٢ رئيس وزراء في العهد الملكي، دار الجاحظ للطباعة، (بغداد، ١٩٨٤)، ص ٢٥٣-٢٨٢.

(٨) شغل العديد من الوظائف الإدارية في الألوية العراقية، وتدرج في مناصبه الإدارية حتى ترقى الى مرتبة الوزير سنة ١٩٤٣، فعمل قائممقام لقضاء سامراء للمدة ١٩٣٢-١٩٣٦ عندما عين مميلاً لشعبة الأراضي في مديرية العشائر العامة التابعة لوزارة الداخلية، ثم قائممقاماً للسماوة سنة ١٩٣٩ فمدير العشائر العام وكالة سنة ١٩٤٠، فمتصرفاً للواء الديوانية ١٩٤١-١٩٤٣، وزيراً للداخلية سنة ١٩٤٣، فمتصرفاً للموصل سنة ١٩٤٤، ثم وزيراً للداخلية للمدة ١٩٤٦/٦/٢-١٩٤٦/٨/١٧. وللمزيد، انظر: د.ك.و، الوحدة الوثائقية، الحكومة العراقية، جداول كبار موظفي الدولة للسنوات ١٩٣٢-١٩٤٦، ص ٩-١٠؛ نزار توفيق سلطان الحسو، الصراع على السلطة في العراق الملكي، دراسة تحليلية في الإدارة والسياسة، مطابع دار آفاق عربية، (بغداد، ١٩٨٤)، ص ١٨٧.

(٩) ينتمي الى الأسرة العمرية المعروفة في الموصل، من مواليد ١٨٩٤، شغل العديد من الوظائف الإدارية واستوزر لأول مرة سنة ١٩٣٧. وللمزيد من التفاصيل انظر: مير بصري، المصدر السابق، ص ٢٢٩-٢٣٣.

الدائرة/الوظيفة	١٩٤٠	١٩٤١	١٩٤٢	١٩٤٣	١٩٤٤	١٩٤٥
مدير العشائر	عبد الله القصاب	محمد صالح الكيلاني	عبد الحليم السنوي	عبد الحليم السنوي	عبد الله الشواف	عبد الله الشواف
مدير البلديات	فائق السامرائي	عبدالرزاق شكاره	عبدالرزاق شكاره	عبدالرزاق شكاره	عبدالرزاق شكاره	عبدالرزاق شكاره
مدير الدعاية العامة	عبدالمجيد الهاشمي	نورالدين داود	كمال عبدالمجيد (وكالة)	كمال عبدالمجيد	احمد زكي الخياط	احمد زكي الخياط
مدير الشرطة العام	حسام الدين جمعة	احمد الراوي	احمد الراوي	احمد الراوي	احمد الراوي	عبدالجبّار الراوي
مدير التحقيقات الجنائية	علوان حسين	علوان حسين	علوان حسين	-----	علوان حسين	لطفي مصطفى
مدير السفر والاقامة والجنسية	مظفر احمد	علوان حسين	نعوم رزوق	-----	جواد علي	علي غالب غريب

يبدو من الجدول السابق، أنّ معظم موظفي الدوائر والمؤسسات الرئيسية التابعة لوزارة الداخلية خلال المدة ١٩٤٠-١٩٤٥، استمروا في شغل المنصب نفسه لأكثر من مرة، كما نلاحظ أنّ مدير الداخلية العام استمر في منصبه لخمس سنوات المذكورة، وان مدير البلديات شغل المنصب نفسه زهاء أربع سنين، وهذا الأمر يشير الى استمرار عمل الموظفين القداماء الذين خدموا منذ أوائل العهد الملكي في مؤسسات وزارة الداخلية، كما يمكن ان نعزو ذلك الى الخبرة المتراكمة لهذه النخبة، وميل الوزير الجديد الى عدم

تغيير رؤساء الدوائر التابعة لوزارته لرغبة منه في عدم إحداث إرباك في العمل عند التغيير المستمر ومن دون وجود مسوغات قانونية تخص كفاءة الموظفين ونزاهتهم.

دأبت وزارة الداخلية لتطوير الكادر الوظيفي لمؤسساتها المهمة والحساسة ولاسيما الشرطة، فعلى الرغم من ظروف الحرب العالمية الثانية وانعكاساتها على الوضع الداخلي في العراق، فقد أصدرت وزارة الداخلية قانون خدمة الشرطة وانضباطها رقم (٧) لسنة ١٩٤١، وقد اشترط القانون المذكور ان يكون المتقدمين للتعيين ضباطاً ومفوضي شرطة زيادة على شروط التوظيف المنصوص عليها في قانون الخدمة المدنية، ان يكون المتقدم قد اكمل الثامنة عشرة من عمره ولم يبلغ الثلاثين، وان يجتاز دورة خاصة في مدرسة الشرطة، وحدد القانون درجات هؤلاء الضباط والمفوضين بأربعة أصناف وكل صنف مقسم الى عدة درجات، ويجوز قبول الاستقالة للضابط والمفوض بعد خمسة عشر سنة من الخدمة، مع تقديم العلاج الطبي في الداخل وعندما لا يتوفر العلاج في الداخل يكون في الخارج<sup>(١)</sup>. وذكر القانون الترقيات (الترفيغ) والعقوبات وغيرها من المواد الأخرى التي تصب في خدمة المصلحة العامة ومؤسسة الشرطة على وجه الخصوص<sup>(٢)</sup>.

ومن اجل تفعيل عمل مصلحة نقل الركاب في العاصمة، أصدرت وزارة الداخلية (قانون تعديل قانون مصلحة نقل الركاب في العاصمة رقم (٣٨) لسنة ١٩٣٨) تحت الرقم (٣١) لسنة ١٩٤١، حيث أشارت المادة الأولى، الفقرة (ب) منه: (( تعتبر المصلحة من الجهات التي يجوز تملكها العرصات والمباني الأميرية بموجب أحكام قانون تملك العرصات والمباني العائدة للحكومة رقم (٣٤) لسنة ١٩٣١))<sup>(٣)</sup>، وهذا الأمر سيُسهل إقامة بعض المحطات الخاصة لوقوف الباصات والمركبات العائدة للمصلحة لتسهيل عملية نقل الركاب بين أقسام وضواحي العاصمة بغداد.

(١) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٤١، مطبعة

الحكومة، (بغداد، ١٩٤٢)، قانون خدمة الشرطة وانضباطها رقم (٧) لسنة ١٩٤١، ص ص ٢٣-٢٧.

(٢) للاستزادة عن الموضوع، انظر: المصدر نفسه، ص ص ٢٧-٤١؛ الوقائع، العدد (١٨٧٣) في ١٩٤١/٢/٥.

(٣) المصدر نفسه، قانون رقم (٣١) لسنة ١٩٤١، قانون تعديل قانون مصلحة نقل الركاب في العاصمة رقم (٣٨) لسنة

١٩٣٨ رقم (٣١) لسنة ١٩٤١، ص ١٠٣؛ الوقائع، العدد (١٨٩٢) في ١٩٤١/٣/٣٠.

جرى تطور مهم في تشكيلات وزارة الداخلية خلال السنة ١٩٤٢، حيث استحدثت ولأول مرة في تاريخ الوزارة - بعد طلب وزير الداخلية صالح جبر - مديرية عامة باسم (مديرية الدفاع الجوي السلبي العامة)<sup>(١)</sup>، يرأسها مدير عام يقوم بواجباته وفقاً لأحكام القوانين والأنظمة المرعية والتعليمات التي يصدرها الوزير ويعاونه موظفون بقدر ما تمس إليه الحاجة<sup>(٢)</sup>، ويبدو أنّ الهدف من هذا التشكيل الجديد هو لمراقبة وحماية الأجواء العراقية، ولاسيما بعد ظهور تهديدات من الدول المتصارعة في الحرب العالمية الثانية باستخدام الأجواء العراقية لأغراض حربية.

وفي سنة ١٩٤٣، صدر القانون رقم (٤٠) لسنة ١٩٤٣، قانون خدمة الشرطة وانضباطها، الذي ورد فيه عدم اشتراط التخرج من مدرسة المفوضين للتعين في الوظائف الفنية<sup>(٣)</sup>. وحدد القانون ستة أصناف للدرجات الوظيفية بدءاً من رئيس الدائرة والضباط والمفوضين ونواب المفوضين، وفصل القانون موضوعات الترفيع، والعقوبات والاستقالة والإحالة الى التقاعد والانضباط وسحب اليد واحكام متفرقة أخرى<sup>(٤)</sup>.

وخلال السنة ١٩٤٣، حصل تطور آخر، في مؤسسات الوزارة، تتلائم مع التطورات الاقتصادية وضرورة مراقبة الأسواق والتجارة وحصر المواد المتوفرة في المخازن، فقد استحدثت مديرية جديدة بأسم (مديرية المنتوجات المحلية العامة)، ويرأسها مدير عام يقوم بواجباته وفقاً لأحكام القوانين والأنظمة والتعليمات التي يصدرها الوزير ويعاونه موظفون

(١) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٤٢، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٤٣)،

النظام رقم (٣٣) لسنة ١٩٤٢، نظام ذيل نظام وزارة الداخلية رقم (٢٢) لسنة ١٩٣٥، ص ١١٥.

(٢) الوقائع، العدد (٢٠٢٢) في ٧/٥/١٩٤٢.

(٣) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة العدلية، قانون خدمة الشرطة رقم (٤٠) لسنة ١٩٤٣، مطبعة الحكومة،

(بغداد، ١٩٤٤)، ص ٣١٧. وللمزيد عن القانون وتفصيلاته وأقسامه انظر: سلمان عبدالجبار، شرح قانون خدمة الشرطة

وانضباطها والأنظمة الملحقة به ١٩٤٦-١٩٤٧، مطبعة الاستقلال، ط ١، (بغداد، ١٩٤٧).

(٤) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة العدلية، قانون خدمة الشرطة رقم (٤٠) لسنة ١٩٤٣، ص ٣١٨-٣٣٣.



بقدر ما تمس اليه الحاجة<sup>(١)</sup>. ويبدو أنّ دور هذه المؤسسة هو متابعة المنتوجات المحلية الصنع، ذات المساس بحاجة المواطنين، ومحاسبة المخالفين لشروط الإنتاج وانزال العقاب بالمخالفين ومنع الاحتكار والسوق السوداء والغش ومن الممكن ان نعدّها دائرةً للأمن الصناعي المحلي.

كما تأسست مديرية عامة للنقل، يرأسها مدير عام، يرتبط بالوزير مباشرةً ويتولى إدارة والأشرف على وسائل النقل والمركبات العائدة لوزارة الداخلية ومؤسساتها<sup>(٢)</sup>. ثم صدر قانون رقم (١٩) لسنة ١٩٤٤، وهو قانون تعديل مرسوم الدفاع المدني ضد الخطر الجوي السلبي رقم (٥١) لسنة ١٩٤٢، وتمّ بموجب هذا القانون إلغاء ((جميع الاحكام الواردة في مرسوم الدفاع المدني ضد الخطر الجوي رقم (٥١) لسنة ١٩٤٢ المتعلقة بتأليف مديرية الدفاع الجوي السلبي العامة وتشكيلاتها وإناطة جميع السلطات المنصوص عليها فيه بوزير الداخلية أو من يخوله وله ان يمارسها عند مسيس الحاجة))<sup>(٣)</sup>، ويعود ذلك باعتقادي الى انجلاء أخطار الحرب العالمية الثانية عن العراق وسمائه، لاسيما بعد تقهقر الألمان ودول المحور بعيداً الى قعر دارهم وسيطرة الحلفاء على الموقف العسكري في المنطقة وأوروبا واقترب الحرب من نهايتها التي لاحت بالأفق نتائجها لصالح دول الحلفاء<sup>(٤)</sup>.

(١) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٤٣، القسم الثاني، مطبوعة الحكومة ١٩٤٤، نظام رقم (٣٠) لسنة ١٩٤٣، نظام الذيل الثاني لنظام وزارة الداخلية رقم (٢٢) لسنة ١٩٣٥، ص ٣٣٦.

(٢) الوقائع، العدد (٢٠٩٥) في ٣/٥/١٩٤٣.

(٣) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٤٤، القسم الأول، قانون (١٩) لسنة ١٩٤٤، قانون تعديل مرسوم الدفاع المدني ضد الخطر الجوي رقم (٥١) لسنة ١٩٤٢، ص ٦٧؛ الوقائع، العدد (٢١٩٥) في ١/٦/١٩٤٤.

(٤) للمزيد عن مجريات الحرب العالمية الثانية وتطورات الموقف العسكري، انظر: كونثر بلونترت، المشير فون رونشتد القائد الإنسان وأسرار الحرب العالمية الثانية، ترجمة محمود شيت خطاب، مكتبة النهضة، ط ١٣، (بغداد، ١٩٨٩)، ص ٣٧ وما بعدها؛ لوكاز هير زويز، ألمانيا هتلرية والمشرق العربي، ترجمة احمد =

وبغية تطوير مؤسسة الشرطة من الناحية الوظيفية والإدارية، أسست وزارة الداخلية في ٣٠ أيار سنة ١٩٤٤ كل من مدرسة الشرطة العالية والمدرسة الإعدادية للمفوضين ونواب المفوضين، وذلك بموجب قانون خدمة الشرطة وانضباطها رقم (٤٠) لسنة ١٩٤٣، وُعدَّ النظام الصادر لهذا الخصوص، مدرسة الشرطة العالية مؤسسةً تابعةً الى مديرية الشرطة العامة لتخريج ضباط من الدرجة الثالثة من الصنف الرابع من أصناف قانون خدمة الشرطة وانضباطها رقم (٤٠) لسنة ١٩٤٣، أما المدرسة الإعدادية للمفوضين ونواب المفوضين فهي مؤسسة تابعة الى مديرية الشرطة العامة لتخريج مفوضين من الدرجة الرابعة من الصنف الخامس ونواب المفوضين من الصنف السادس من أصناف القانون المذكور، أما عميد مدرسة الشرطة العالية فيكون بدرجة مدير عام<sup>(١)</sup>، وُحدِّد النظام مدة الدراسة في المدرسة العالية للشرطة بثلاث سنوات وفي المدرسة الإعدادية للمفوضين ونوابهم بسنتين، وتدرس مواد القانون الإداري واللغة العربية والأخلاق والأدب وقانون العقوبات وطبع الأصابع والتعبئة العسكرية والإسعافات الأولية وغيرها من المواد العلمية والتقنية ذات الفائدة لرجل الشرطة، يزداد على ذلك اللغتين الكردية والإنكليزية<sup>(٢)</sup>. وُحدِّد النظام شروط القبول في المدرستين، وأعضاء الهيئات التدريسية والامتحانات والنظام الداخلي والانضباط<sup>(٣)</sup>.

= عبدالرحيم مصطفى، دار المعارف، مصر، ١٩٦٨، ص ٨٩ وما بعدها؛

W.S., Churchill, The second world war, ٦ vols, (London, ١٩٥٠-١٩٥٤).

(١) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٤٤، القسم الثاني، قانون رقم (٢١) لسنة ١٩٤٤، نظام مدرسة الشرطة العالية والمدرسة الإعدادية للمفوضين ونواب المفوضين، مطبعة الحكومة، ١٩٤٥، ص ٦٤-٧٥.

(٢) المصدر نفسه، ص ٧٥-٨٠؛ سلمان عبد الجبار، المصدر السابق، ص ٩٠-١١٥.

(٣) للمزيد عن المدرستين والمناهج الدراسية والنظام الداخلي، انظر: نظام مدرسة الشرطة العالية والمدرسة الإعدادية للمفوضين ونواب المفوضين رقم (٢١) لسنة ١٩٤٤ والمنشور في الوقائع العراقية، العدد (٢١٩٨) في ١٢/٦/١٩٤٤، ص ٧٥.

وأجرت وزارة الداخلية في السنة ١٩٤٤ تنسيقاً في تشكيلاتها الإدارية المرتبطة بديوان الوزارة، فقد تمّ إلغاء (مديرية النقل العامة) وتحولها إلى شعبة مرتبطة بالإدارة العامة<sup>(١)</sup>، ولم توضح الوزارة أسباب ذلك، ومن المرجح أن يكون الجانب الاقتصادي وراء ذلك، إذ أرادت الوزارة التقليل من النفقات غير الضرورية، أو التي يمكن تخفيضها بشكل لا يؤثر على سير أعمال ومهام مؤسسات ودوائر الوزارة.

وحولت وزارة الداخلية في السنة نفسها مديرية العشائر إلى مديرية عامة يرأسها مدير عام يعاون الوزير في إدارة الأمور المتعلقة بالعشائر ودعأويهم المدنية والجزائية ومسائل الأراضي وذلك حسبما حدده له الوزير، ويرتبط بهذه المديرية شعبتان، الشعبة الأولى، وهي شعبة الإسكان والأراضي وتقوم بجمع الأعمال المتعلقة بقضايا الأراضي وبالتدقيق والبحث لإيجاد الأراضي لسكنى العشائر وتسهيل الحصول على المياه وزراعة الأراضي ومكافحة الأمراض والقيام بالإحصاءات اللازمة...، والشعبة الثانية، هي شعبة دعأوى العشائر المدنية والجزائية، وتقوم بمتابعة وتدقيق القضايا المتعلقة بالعشائر حسب أحكام نظام دعأوى العشائر<sup>(٢)</sup>، وهي بذلك لم تختلف عن أعمال مديرية العشائر السابقة كثيراً .

أما الإدارة المحلية<sup>(٣)</sup>، فقد سعت وزارة الداخلية لتطويرها، وجعلها امراً واقعاً، وكانت قد ورد ذكرها في قانون إدارة الألوية رقم (٥٨) لسنة ١٩٢٧، فشرعت الحكومة بناءً

(١) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٤٤، القسم الثاني، نظام رقم (٢٦) لسنة ١٩٤٤، نظام الذيل الرابع لنظام وزارة الداخلية رقم (٢٢) لسنة ١٩٣٥، ص ٩٥؛ الوقائع، العدد (٢٢١٠) في ١٩٤٤/٨/٧.

(٢) المصدر نفسه، النظام رقم (٤٦) لسنة ١٩٤٤، نظام الذيل الخامس لنظام وزارة الداخلية رقم (٢٢) لسنة ١٩٣٥، ص ١٥٤-١٥٥؛ الوقائع، العدد (٢٢٣٠) في ١٩٤٤/١٠/١٦.

(٣) ورد هذا الاصطلاح في قانون إدارة الألوية رقم (٥٨) لسنة ١٩٢٧ الذي كان نافذ المفعول قبل صدور قانون إدارة الألوية رقم (١٦) لسنة ١٩٤٥، وكان يعني إدارة الأقاليم في العراق بصفة كونها تمثل الإدارة المركزية في العاصمة وتعمل ضمن الحدود التي تعينها لها. اما بعد صدور قانون إدارة الألوية رقم (١٦) لسنة ١٩٤٥، فان =

على طلب من وزارة الداخلية قانوناً جديداً لإدارة الألوية برقم (١٦) لسنة ١٩٤٥، الذي ألغى القانون السابق، ونصّ في المادة الثالثة بعد المائة منه على أن تاريخ تنفيذه يعين بإرادة ملكية وقد صدرت الإرادة بتنفيذه اعتباراً من شهر شباط ١٩٤٦، ويرجع السبب في تحديد تنفيذ هذا القانون وتوقيفه على النحو المار الذكر هو تهيو الحكومة لتنفيذ ما يتطلبه الباب الرابع منه والذي أُستحدثت فيه الإدارات المحلية لتخصيص المبالغ اللازمة لهذه الإدارات والتوفيق بين الأحكام القانونية القائمة والأحكام التي تضمنها هذا الباب فيما يختص بالصلاحيات التي تمارسها الإدارات المحلية في الألوية وقد تضمن الباب الأول منه التشكيلات الإدارية والباب الثاني موظفي الألوية والاقضية والنواحي وكيفية تعيينهم وتحويلهم وعزلهم وإحالتهم إلى التقاعد وصلاحياتهم وواجباتهم والغايات التي يتوخاها كل منهم في إدارة شؤون وحدته ويبحث الباب الثالث عن المجالس الادارية وطريقة تشكيلها وواجباتها<sup>(١)</sup>.

= مدلول الإدارة المحلية اصبح منصرفاً الى الإدارة التي تمارس سلطاتها ومسؤولياتها من قبل هيئة محلية فيها أعضاء منتخبون أطلق عليها المشرع بـ (مجلس اللواء العام) وهذا النوع من الإدارة هي صورة من صور الإدارة اللامركزية، وبالرغم من ان قانون إدارة الألوية المذكور قد صدر في ١٩٤٥/٣/٢٥ فان الإدارات المحلية لم تزول أعمالها ووظائفها باعتبارها شخصية معنوية وممثلة للأهلين الا في سنة ١٩٥٠. وللمزيد عن الإدارة المحلية والإدارة المركزية في العراق ابان الحكم الملكي، انظر: علي مهدي حيدر، الإدارة العامة للألوية في الجمهورية العراقية، ط٢، مطبعة الإرشاد، (بغداد، ١٩٦٢)، ص ص ١٣-٢٨؛ حسين الرحال وعبدالمجيد كمونة، القانون الإداري، الإدارة المركزية والإدارة المحلية في العراق، مطبعة عبد الكريم زاهد، (بغداد، ١٩٥٣)، ص ص ١١-١٧٦.

(١) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٤٥، القسم الأول، قانون إدارة الألوية

رقم (١٦) لسنة ١٩٤٥، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٤٦)، ص ص ٦٩-٨٥.

أما الباب الرابع فقد بحث عن الإدارات المحلية وكيفية تشكيلها وصلاحياتها ووظائفها ومدى ارتباطها بالسلطة المركزية<sup>(١)</sup>. وبذلك امتاز هذا القانون عن سابقه بأخذه بقسط من تعدد الأنظمة الإدارية أو (اللامركزية).

أما بشأن الألوية العراقية، فقد بقي عددها على ما كان عليه في سنة ١٩٢٤ وهو (١٤) لواء اما الأفضية والنواحي فقد تناول بعضها الإلغاء والإحداث والتعديل حسب مقتضيات المصلحة العامة، وقد بلغت في سنة ١٩٤٥ بحدود (٥٤) قضاء و(١٣٧) ناحية<sup>(٢)</sup>. وقُسمت البادية على ثلاث وحدات إدارية هي الجزيرة ومركزها الحضر والبادية الشمالية ومركزها الرطبة والبادية الجنوبية ومركزها نقرة السلطان. والمتصرف هو رئيس اللواء المسؤول عن إدارته والقائم مقام رئيس القضاء المسؤول عن إدارته ومدير الناحية رئيس الناحية المسؤول عن إدارتها، اما البوادي الثلاث فيدير كل منها مدير البادية ويُختار عادة من مدراء الشرطة<sup>(٣)</sup>.

اقتضت المصلحة العامة تفعيل دور مصلحة نقل الركاب في النصف الثاني من سنة ١٩٤٥، وصدر نظام رقم (٤٠) لسنة ١٩٤٥، قانون التعديل الثاني لقانون مصلحة نقل الركاب في العاصمة رقم (٣٨) لسنة ١٩٣٨، واستبدلت الفقرات أ، ب من المادة الأولى بالآتي: ((  
تؤلف مصلحة لإدارة نقل الركاب في العاصمة بواسطة السيارات والترامواي تدعى  
مصلحة نقل الركاب في العاصمة)) من أمين العاصمة مديراً لإدارتها العامة ونائب مدير يساعده في أعماله وهيئة إدارة من أربعة أعضاء يجتمعون برئاسة المدير أو نائبه)) و((يعين ويستبدل نائب المدير وأعضاء هيئة الإدارة باقتراح الوزير ومصادقة مجلس الوزراء ويجوز ان يكونوا من موظفي الحكومة الذين لا تقل درجتهم عن السادسة

(١) المصدر نفسه، ص ٨٦-٩٩؛ الوقائع، العدد (٢٢٧٩) في ٧/٥/١٩٤٥.

(٢) للمزيد عن تقسيمات العراق الإدارية آنذاك، انظر: حسين الرحال وعبد المجيد كمونة، المصدر السابق، ص ١٤٢-١٤٨.

(٣) المصدر نفسه، ص ١٤٩. وللزيد عن الجانب الإداري في الألوية، انظر: مصطفى كامل، شرح القانون الإداري، المبادئ العامة والقانون الإداري العراقي، مطبعة النجاح، ط ١، (بغداد، ١٩٤٩)، ص ٤١٧-٤٥٠.

علأوة على وظائفهم خلال مدة التأسيس ..<sup>(١)</sup>، كما رفعت الوزارة مقدار المخصصات السابقة لمصلحة نقل الركاب من (مائتي ألف دينار) الى (نصف مليون دينار)، وأناط القانون الجديد بوزير الداخلية بعد استشارة وزارة الدفاع، موضوع تحديد استيعاب السيارة وعربة الترام وأتمودجهما ودرجة قابليتهما للسير وما تحتاجه كل سيارة أو عربة من أدوات احتياطية<sup>(٢)</sup>.

أما شروط انتقاء الموظفين الإداريين وترفيعهم فقد تمّ تعديله وأصدرت الوزارة النظام رقم (٤٠) لسنة ١٩٤٥، الذي جاء في المادة الثالثة منه ان انتقاء مديري النواحي يتم من الآتي<sup>(٣)</sup>:-

أ- خريجو كلية الحقوق العراقية أو أية مدرسة عالية أخرى.

ب- الأكفاء من موظفي إحدى درجات الصنف الثالث من قانون الخدمة المدنية.

ج- ممن سبق لهم ان شغلوا وظيفة مدير ناحية.

وبينت المادة الرابعة من النظام المذكور، كيفية انتقاء القائم مقامين من الأكفاء ومن

الآتي<sup>(٤)</sup>:-

أ- مديرو النواحي من الدرجة الأولى من الصنف الثالث .

ب- الموظفون من إحدى درجات الصنف الثاني من قانون الخدمة المدنية.

ج- الأكفاء من المتخرجين من المدارس العالية عند عدم وجود كفاء من مديري النواحي

على ان يكون قد مضت ست سنوات على الأقل على تخرجهم.

د- ممن سبق لهم أن شغلوا وظيفة قائم مقام.

(١) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٤٥، قانون رقم (٤٠) لسنة ١٩٤٥،

قانون التعديل الثاني لقانون مصلحة نقل الركاب في العاصمة رقم (٣٨) لسنة ١٩٣٨، ص ٢٢٧-٢٢٨.

(٢) المصدر نفسه، ص ٢٢٨؛ الوقائع، العدد (٢٢٩٣) في ٢/٧/١٩٤٥.

(٣) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة العدلية، النظام رقم (٤٠) لسنة ١٩٤٥، نظام تعديل نظام انتقاء الموظفين الإداريين

وترفيعهم رقم (١٥) لسنة ١٩٤٥، ص ١١٨.

(٤) المصدر نفسه، المادة الرابعة؛ الوقائع، العدد (٢٢٩٩) في ١٣/٨/١٩٤٥.

أما اختيار المتصرفين، فقد وضحتها المادة الخامسة وكالاتي:-

أ- من القائممقامين من الدرجة الأولى من الصنف الثاني وعند عدم وجود كفاء منهم يجوز تعيين الأكفاء من متخرجي المدارس العالية على ان يكون قد مضى على تخرجهم خمس عشرة سنة على الأقل أو شغلوا وظيفة في الدولة لا تقل درجتها عن الثالثة من الصنف الأول أو سبق تسنمهم منصباً وزارياً.

ب- من الموظفين من الصنف الأول والذين لهم خبرة إدارية.

ج- ممن سبق لهم ان شغلوا وظيفة متصرف<sup>(١)</sup>.

و أشارت المادة السادسة - أ- بأنه لا يعين مدير ناحية أو قائممقام من بين الأشخاص المذكورين في المادتين الثالثة والرابعة من هذا النظام الا من اجتاز فحصاً في الموضوعات المنصوص عليها في المادة السابعة منه<sup>(٢)</sup>، وتوصي اللجنة بتعيينه<sup>(٣)</sup> مع مراعاة أحكام المادة السابعة عشرة منه<sup>(٤)</sup>.

يبدو من النظام المذكور وطريقة انتقاء الموظفين الإداريين، أنّ وزارة الداخلية كانت تسعى بشكل حثيث لتطوير المؤسسة الإدارية والوظيفية، ولاسيما مفاصلها المحلية في الألوية، وذلك يظهر من الشروط العالية والراقية من الاعتماد على التحصيل الدراسي العالي، والكفاءة الإدارية العالية، والخبرة الوظيفية السابقة، والدرجات الوظيفية الرفيعة، لكني أسجل ملاحظة واحدة على هذا النظام، حول إبقاء الوزارة على شرط<sup>(٥)</sup> (من سبق لهم أن شغلوا وظيفة (مدير الناحية، القائممقام، المتصرف))، وهي على الرغم من الجانب الإيجابي لها ولاسيما امتلاك خدمة وربما خبرة جيدة في شؤون الإدارة، إلا إنها قد لا تخلو من

(١) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٤٥، ص ١١٩-١٢٠.

(٢) تتضمن مواد الامتحان : القوانين والأنظمة التي تستلزم واجبات الوظيفة وكذلك التعليمات التي يصدرها الوزير

حول المواضع أو المعلومات الأخرى التي تتطلبها الوظيفة وواجباتها.

(٣) الوقائع، العدد (٢٢٩٩) في ١٣/٨/١٩٤٥.

(٤) وتتص على ان للوزير ان يؤلف عند الحاجة لجنة انضباط خاصة من الموظفين لدائرة واحدة أو عدة دوائر

تابعة لوزارته في العاصمة أو في أي مكان من الألوية الأخرى.

استغلال الموظفين القدامى، ومن ثم نلاحظ تكرار معظم رؤساء الوحدات الإدارية في مناصبهم ولمدد طويلة وهذا لا يفسح المجال أمام الكوادر الجديدة وقد يسيء إلى المصلحة العامة إذا ما استغل المنصب المعني من صاحبه لإغراض شخصية ومنافع ذاتية.

وتجدر الإشارة الى أن المؤرخ عبد الرزاق الحسني، يشير إلى إن للبريطانيين دوراً مهماً في توسع المؤسسات الإدارية وتشكيلاتها بما يخدم مصالح قواتهم العسكرية وتسخير ذلك لمصالح دول الحلفاء في الحرب العالمية الثانية (( فمنذ ان دخل العراق الحرب، وسعت عمليات إدارته الوطنية، ونسقت الى حد واسع مع نواحي المجهود الحربي، الذي تبذله الدول الحليفة في الشرق الأوسط، فوسعت منظمات الأمن العام كالشرطة، والرقابة...))<sup>(١)</sup>، وهذا دليل واضح على الدور البريطاني أو السبب البريطاني في توسع تشكيلات الدولة العراقية ومنها تشكيلات ومؤسسات وزارة الداخلية خلال المدة المذكورة.

لاقت إجراءات وزارة الداخلية في الجانب الإداري والوظيفي، النقد من عدد من أعضاء مجلس الأعيان، فقد وصف العين جلال بابان سياسة الوزارة بغير العملية والخيالية ودعا (( إلى اتباع سياسة حقيقية وعملية وغير خيالية، ترمي الى المصلحة العامة من دون الرغبات الشخصية))، وطالب المسؤولين في الوزارة بان يضعوا نصب أعينهم الاهتمام بشؤون المواطنين، وتطور حالته الاجتماعية حفاظاً على مصلحة المجتمع<sup>(٢)</sup>.

وانتقد العين نفسه أمانة العاصمة عندما قامت بهدم الدور، مطالباً إعادة النظر في مشاريعها أخذاً بالحسبان أحوال الناس ولاسيما الأراذل والأيتام معوضين إياهم عن خسارتهم التي لحقت بهم جراء أعمال الأمانة، وانتقد أيضاً سياسة الوزارة بتطبيق نظام دعاوى العشائر من خلال موظفيها الإداريين، حيث لم تكن تلك السياسة منصفة في تطبيق النظام<sup>(٣)</sup>. وهذا نقد للجهاز الإداري لوزارة الداخلية.

(١) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج٦، ص ٢٠١.

(٢) م.م.ع، الاجتماع غير الاعتيادي العاشر لسنة ١٩٣٩، الجلسة (٣)، ١٩٣٩/٦/٢٤، ص ص ٢٩-٣٠.

(٣) المصدر نفسه، ص ٣١.



ولأن الأمور الإدارية موضوع واسع وله أثر كبير في استقرار الوضع السياسي، فقد استمر الأعيان في مناقشات مجلس الأعيان بطرح آراء كثيرة لإصلاح الوضع الإداري، مما يسهل عمل الدولة، ويحقق الاستقرار والتقدم للبلاد<sup>(١)</sup>.

فقد أوردت لجنة الشؤون الداخلية والخارجية والحقوق في تقريرها سنة ١٩٤٣ توصيات بشأن إصلاح الجهاز الإداري، والاهتمام بانتقاء الموظفين الإداريين من العناصر التي تتصف بالقدرة على العمل<sup>(٢)</sup>، ولم تتخذ خطوات ملموسة في هذا الاتجاه الأمر الذي دفع العين محسن ابو طبيخ الى الرد على حمدي الباجه جي<sup>(٣)</sup> رئيس الوزراء سنة ١٩٤٥ متسائلاً بقوله ((ماهي الإصلاحات التي عملها في الإدارة، وأي الموظفين الضعفاء وعديمي الكفاءة والمقدرة الذين أخرجهم))، وأوضح ان الخلل يكمن في الجهات العليا مطالباً بتدريب عناصر كفوءة لاستلام المناصب الإدارية المهمة بما فيها الوزارية<sup>(٤)</sup>. وأكد العين صادق

(١) للمزيد عن مناقشات مجلس الأعيان بخصوص الجانب الإداري والوظيفي، انظر: محمد رشيد عباس، مجلس الأعيان العراقي ١٩٢٥-١٩٥٨ دراسة تاريخية، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية/ابن رشد، جامعة بغداد، ١٩٩٥، ص ٢١٨.

(٢) م.م.ع، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٤، ص ٥٣-٥٤.

(٣) ولد حمدي الباجه جي في بغداد سنة ١٨٨٦ واتم فيها دراسته الإعدادية والتحق بالمدرسة الملكية الشاهانية في استانبول -وهي كلية عالية للإدارة- فنال شهادتها سنة ١٩٠٨، اشترك في تأسيس النادي العلمي الوطني (١٩١٢)، وانتمى الى جمعية العهد السرية وساهم في تأليف الحزب الوطني ونفي الى هنجام مع لفيق من الوطنيين في آب ١٩٢٢ وعاد إلى بغداد في نيسان ١٩٢٣، انتخب نائباً عن بغداد سنة ١٩٢٥، شغل وظائف إدارية وسياسية مهمة أبرزها وزيراً للأوقاف سنة ١٩٢٥-١٩٢٦ ورئيساً لغرفة زراعة بغداد سنة ١٩٣٩ ووزيراً للشؤون الاجتماعية سنة ١٩٤١ ورئيساً لمجلس النواب للمدة من تشرين الثاني ١٩٤١ - كانون الأول ١٩٤٣، ثم وزيراً للاقتصاد سنة ١٩٤٣ وعضواً في مجلس الأعيان سنة ١٩٤٤ والف الوزارة في ٢٩/٨/١٩٤٤ وحتى سنة ١٩٤٦ .. وللزيد عن سيرته ودوره السياسي في تاريخ العراق ، انظر: مير بصري، المصدر السابق، ص ٢٠٢-٢٠٤.

(٤) م.م.ع، الاجتماع الاعتيادي التاسع عشر لسنة ١٩٤٥، ص ٢٥؛ ص ٢٨-٢٩.

البصام ان الوضع الإداري في العراق لا يمكن وصفه بغير الوضع الفوضوي وتضاعل سيطرة القوانين<sup>(١)</sup>.

وطالب العين مولود مخلص<sup>(٢)</sup>، إصلاح أجهزة وزارة الداخلية، ودعت لجنة الأمور المالية والاقتصادية في تقاريرها السنوية ضرورة انتقاء العناصر الأكفاء لتدوير الدولة، ومكافحة الرشوة التي استفحل خطرها بدرجة كبيرة<sup>(٣)</sup>، وأوضح العين عزرا مناحيم دانيال، ان المناهج المتعاقبة للوزارات العراقية تضمنت إصلاح الإدارة، وقطع دابر الرشوة، الا ان هذه الأهداف، بقيت كالأحلام، ودعا إلى تطهير الجهاز الحكومي من العناصر (( الملوثة العاجزة))<sup>(٤)</sup>.

يظهر من آراء الأعيان السابقة أن هناك قصوراً واضحاً للجهاز الإداري للدولة -تشكل وزارة الداخلية الجزء الأكبر منه- وتفشي الفساد (الرشوة) بين الموظفين الإداريين وعدم اتباع الخطوات الصحيحة في انتقاء الموظفين على الرغم من التشريعات العديدة بهذا الخصوص، وهذه الملاحظات هي نقاط تسجل ضد وزارة الداخلية لتلكها في معالجة الخلل الإداري في مؤسساتها ذات التشعب الواسع والماسة بحاجات المواطنين اليومية واعمالهم مما جعل الوزارة عرضة للانتقاد من المواطنين وكذلك من المجلس النيابي ايضاً.

(١) المصدر نفسه، ص ١٨.

(٢) ولد في الموصل سنة ١٨٨٥، تخرج من المدرسة الإعدادية العسكرية ببغداد، عين متصرفاً للواء كربلاء سنة ١٩٢٣ وعضواً في مجلس الأعيان سنة ١٩٢٥ فريئساً له سنة ١٩٣٠ واعد انتخابه في المنصب نفسه في السنوات ١٩٣٣، ١٩٣٤، ١٩٣٥، ثم نائباً ورئيساً لمجلس النواب ١٩٣٧-١٩٤١ وللمزيد عن سيرته ونشاطه السياسي والإداري، انظر: مير بصري، المصدر السابق، ص ص ١٧٢-١٧٥.

(٣) م.م.ع، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٧، ص ١٤٦.

(٤) المصدر نفسه، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٩-١٩٥٠، ص ص ١٨١-١٨٢.

فقد طالب العديد من أعضاء مجلس النواب، بإصلاح الأوضاع الإدارية في البلاد، ولاسيما الجهاز الإداري الواسع لوزارة الداخلية، إذ أظهر النائب السيد عبد المهدي<sup>(١)</sup> ملاحظات جيدة بشأن إصلاح الجهاز الإداري للدولة، ودعا إلى ضرورة التوجه نحو تعيين الشخص المناسب في المكان المناسب من الموظفين وذلك باختيار من لهم سعة العلم، ووفرة التجربة، والحكمة، والمعرفة بالبلاد ورجالها وتقاليدها وعاداتها وسننها، من الموظفين الإداريين موضحاً أن مهمّة وموقع الموظف الإداري ليس كمهمّة وأهميّة الموظف غير الإداري، ولأن خطأ الأول يكون مؤداه الفوضى وعدم الاستقرار وفقدان الأمن، أما خطأ الثاني فمن الممكن تصحيحه والقضاء عليه وعلى آثاره<sup>(٢)</sup>. وأبدى النائب نفسه استغرابه من وزارة نوري السعيد الرابعة<sup>(٣)</sup> لعدم توجهها نحو تعيين الإداريين الصالحين ممن يتميزون بالخبرة والكفاءة والدراية بأحوال البلاد موضحاً (( ان هؤلاء الموظفين الذين عينتهم الحكومة لا يعرفون عن حالة البلاد الا بمقدار ما يعرفه ابن شيكاغو وابن طوكيو عن الجبايش، وهم يمتنون الإدارة وليس هم منها بشيء فكيف تتأمل الحكومة من هؤلاء إصلاح حالة البلاد؟))<sup>(٤)</sup>.

(١) ولد السيد عبد المهدي في مدينة الشطرة سنة ١٨٩٠، من أعضاء جمعية حرس الاستقلال، وعضواً في مجلس النواب سنة ١٩٢٨ و ١٩٣٣ و ١٩٣٩، ومن المؤسسين لحزب الأمة الاشتراكي سنة ١٩٥١، وشغل مناصب وزارية عديدة منها: المواصلات والأشغال ووزارة الاقتصاد وكذلك عضواً في مجلس الأعيان للسنوات: ١٩٤٣، ١٩٤٤، ١٩٤٥، ١٩٤٨-١٩٤٩، ١٩٥١-١٩٥٣، وللمزيد عن سيرته ونشاطه الفكري والسياسي، انظر: مؤيد شاكر كاظم، السيد عبدالمهدي ودوره السياسي في العراق، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية/ابن رشد/جامعة بغداد، ٢٠٠٠م، ص ٥، ١٦-٥؛ ص ص ٩١-٢٢٠.

(٢) م.م.ن، الدورة الانتخابية التاسعة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٩، الجلسة (٣)، ص ص ٣٩-٤١.

(٣) تألفت هذه الوزارة في ١٩٣٩/٤/٦ بعد مقتل الملك غازي من اغلب وزراء الوزارة السابقة (وزارة نوري السعيد الثالثة).

(٤) المصدر نفسه، ص ٤٠.

وتعرضت دائرة التفتيش الإداري الى النقد من النائب المذكور مؤكداً (( إن عمل هذه الدائرة مقتصر على صرف الأموال من الميزانية فقط)) بينما المهمة الأساسية لهذا التشكيل هي مراقبة الموظفين في إدارة أعمالهم وتطبيق القانون، وإلا فإن وجودها من عدمه هو شيء واحد<sup>(١)</sup> .

وهكذا لم يكن الجهاز الإداري والوظيفي لمؤسسات وزارة الداخلية وكذلك بقية مؤسسات الدولة العراقية خلال المدة ١٩٣٩-١٩٤٥ بالمستوى الذي يلبي طموحات الشعب وممثليه في المجلس النيابي، لذلك استمرت دعوة المطالبة بإصلاح الجهاز الإداري والوظيفي.

---

(١) مؤيد شاكر كاظم، المصدر السابق، ص ٩٣.

## المبحث الثاني

### التطور الوظيفي ١٩٤٦-١٩٥٣

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية<sup>(١)</sup>، تزايدت الأصوات الوطنية في الداخل، ولاسيما تحت قبة مجلس النواب، وأخذت هذه الأصوات تشير الى فشل الحكومات العراقية السابقة في تنفيذ وعودها التي كانت تطلقها في برامجها الوزارية، ولاسيما ما يتعلق منها بالإدارة والبلديات وإطلاق الحريات..، فيقول النائب جعفر حمدي (نائب لواء الحلة): ((.. تلك المواعيد التي أحصتها إحدى الصحف فكانت ٢٦ وعداً فأين تلك الإصلاحات، أين الإصلاح في الإدارة وفي تنظيم البلديات..))<sup>(٢)</sup>، وقال نائب لواء السليمانية ماجد مصطفى ((في اعتقادي أنّ نظام الحكم الموجود لدينا هو فاسد من أساسه فالماكنة نفسها فاسدة ولا يمكن أن نتغلب على الصعاب ما لم نغير الماكنة))<sup>(٣)</sup>.

وأشار النائب سلمان الشيخ دأود (نائب بغداد)، وهو من مؤيدي الوزارة، الى سوء الإدارة وفسادها قائلاً: ((يوسفني أن أقول إنّ الوزارة القائمة لم تخط خطوة واحدة في سبيل تطهير الإدارة وتنقيتها من داء الرشوة الوبييل.. وأصبح دفع الرشوة لتمشية الأشغال مقدماً على دفع الضريبة القانونية، وأصبح لكل عمل من أعمال الموظفين ثمن معين ووسطاء ودلالون وسماسرة مقررون..))<sup>(٤)</sup>. ويبدو من كلام النائب السابق، ان السيل قد بلغ الزبى، وان هيبة الحكومة قد ضعفت في أعين الناس وفقدت دواوين الحكومة ومؤسساتها حرمتها وكرامتها، والخاسر في ذلك هم بسطاء الناس وضعفائها، وهذا نقص في عمل الحكومة ومنها وزارة الداخلية. وفي اقوال النواب هذه اشارة واضحة الى الجهاز

(١) انتهت الحرب سنة ١٩٤٥، بانتصار دول الحلفاء بزعماء بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية على دول المحور بزعماء ألمانيا واليابان، وبعد انتهاء حوادث ايار ١٩٤١ في العراق، كان نصيب العراق كبيراً من المجهود الحربي للحلفاء ولاسيما التسهيلات الكثيرة في استخدام الأراضي والمواصلات والمواد وغيرها. انظر: عبدالرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، ج٦، ص ٢٠٠-٢٠٦.

(٢) م.م.ن، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٥-١٩٤٦، الجلسة (١٥)، مطبعة الحكومة، ١٩٤٦، ص ١٣٩.

(٣) المصدر نفسه، ص ١٤٠-١٤١.

(٤) المصدر نفسه، ص ١٠٤-١٠٨.

الإداري للدولة، التي تشكل وزارة الداخلية ومؤسساتها الجزء الكبير منه، كما انه يشير الى الهوة الكبيرة بين طبقات المجتمع والسلطة الحاكمة للبلاد، وبتعبير اخر، يدل على نظرة الناس، غير الحسنة لمؤسسات الدولة ودوائرها ومنها وزارة الداخلية.

ومهما يكن من أمر، فقد استمرت وزارة الداخلية بمحاولات الإصلاح الإداري والوظيفي، وفي اذار سنة ١٩٤٦، تم تأسيس (مديرية إدارة البادية) يرأسها مدير مرتبطاً بمقر الوزارة مباشرة، وتعين حدود الوحدة الإدارية المؤسسة بتعليمات يصدرها وزير الداخلية، وتكون وظائف المدير تنفيذ أحكام القوانين والأنظمة ضمن حدود مديريته والعمل على استتباب الأمن والنظام وتنظيم الأمور المتعلقة بتنقلات العشائر وشؤون المراعي واستعمال الآبار وحسم المنازعات التي تقع ضمن سلطاته القانونية<sup>(١)</sup>، وتطبيق أحكام المعاهدات والاتفاقيات المعقودة مع الدول المجاورة المتعلقة بذلك<sup>(٢)</sup>.

على الرغم من ان قانون إدارة الأولوية رقم (١٦) لسنة ١٩٤٥، السابق الذكر، قد نص على قيام الإدارة اللامركزية في البلاد فان تنفيذ هذه الإدارة جاء مبتوراً بسبب ضعف صوت الأعضاء المنتخبين في مجلس اللواء العام<sup>(٣)</sup>، وكيفية انتخابهم وتغليب أصوات

(١) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٤٦، القسم الثاني، مطبعة الحكومة، ١٩٤٧، ص ٥٢-٥٣؛ الوقائع، العدد (٢٣٥٩) في ١٠/٤/١٩٤٦.

(٢) كان العراق قد وقع العديد من الاتفاقيات والمعاهدات، حول إدارة المناطق الحدودية وانتقال العشائر والرعي، ولاسيما مع المملكة العربية السعودية سنة ١٩٣٩، و مع تركيا سنة ١٩٤٦ ومع الأردن سنة ١٩٤٧، انظر: عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج٥، ص ٣٠-٣٦؛ جريدة صوت الأهالي، العدد (١٣٩٥) في ٢٧/٤/١٩٤٧.

(٣) يتألف هذا المجلس من أعضاء دائمين وأعضاء منتخبين ويرأسه المتصرف، اما الأعضاء الدائمون فهم مدير المعارف، ورئيس الصحة، وكبير موظفي وزارة الاقتصاد في اللواء، وكبير موظفي وزارة الأشغال والمواصلات في اللواء، ورئيس بلدية مركز اللواء وفي لواء بغداد يكون أحد أعضاء المجلس من أمانة العاصمة، اما الأعضاء المنتخبون فهم عضو واحد أو اكثر من كل قضاء ويلاحظ في توزيع عدد الأعضاء المنتخبين على الأفضية بالاعتماد على نسبة نفوسها، على ان لا يقل عدد الأعضاء عن الستة ولا يتجاوز الخمسة عشر، انظر: حسين الرحال وعبدالمجيد كمونة، المصدر السابق، ص ٢٠٧-٢٠٨.

المعينين عليهم هذا من جهة ومن الجهة الثانية فإن الشعب ما زال محروماً من إعطاء صوته لمن يشاء، ولقد التجأ الشعب في تلك الحقبة وما بعدها الى الوثبات والانتفاضات مستغلاً المناسبات شعبية كانت ام حكومية<sup>(١)</sup>. وهذا سيتم تناوله في شيء من التفصيل في مباحث لاحقة.

في شهر آب أصدرت وزارة الداخلية النظام رقم(٦٢) لسنة ١٩٤٦ وهو (نظام انتقاء الموظفين الإداريين)، الذي عرف في المادة الأولى منه الموظف الإداري بأنه (( مدير الناحية أو القائم مقام أو المتصرف..)) كما عرفت المادة نفسها الموظف الكفاء بانه (( الموظف الذي يتبين من التقارير الموجودة في سجله انه قام بالوظائف التي عهدت اليه باستقامة وكفاءة ونشاط))<sup>(٢)</sup>، وحددت المادة الثانية شروط التعيين للوظيفة الإدارية، بأن يكون الطالب للوظيفة ((عراقياً أو قد مضى على تجنسه مدة لا تقل عن خمس سنوات))<sup>(٣)</sup>، وان يكون قد اكمل الثالثة والعشرين من العمر و((سالمًا من الأمراض المعدية والعاهاات الجسمية والعقلية..))<sup>(٤)</sup>، ((حسن السلوك والسمعة وغير محكوم بجناية عدا الجنايات السياسية أو بجنحة تمس الشرف كالسرقة والاختلاس والتزوير والاحتيال))<sup>(٥)</sup>.

وعندما نتوقف عند الشروط السابقة الذكر، والتي يجب توفرها في الموظف الإداري (المتصرف، القائم مقام، مدير الناحية)، ولاسيما شرط السلامة من الأمراض والعاهاات الجسمية والعقلية، لا بد من القول بأنها كانت إيجابية لأن هذه الوظائف تحتاج الى قوة

(١) ضياء الدين الحيدري، الإدارة والإداريون في العراق، مطبعة اسعد، (بغداد، ١٩٦٣)، ص ١٤٢.

(٢) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٤٦، القسم الثاني، نظام رقم(٦٢) لسنة

١٩٤٦، نظام انتقاء الموظفين الإداريين، ص ص، ١٦٠-١٦١.

(٣) المصدر نفسه، ص ١٦١.

(٤) الوقائع، العدد(٢٣٩٩) في ٢٠/٨/١٩٤٦.

(٥) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٤٦، نظام انتقاء الموظفين الإداريين

رقم(٦٢) لسنة ١٩٤٦، ص ص، ١٦١-١٦٢.

بدن وسلامة في العقل تمكن صاحبها من القيام بالوظيفة المذكورة وفي حالة انعدامها فلا يتمكن من أداء مهامه بصورة صحيحة وفعالة، كما ان الشرط الذي يشير الى حسن السيرة والسلوك والسمعة، قد استثنى الجنايات السياسية التي لا تؤثر على تولي المنصب الإداري، وهذا شيء حسن خلال ذلك التاريخ، اذ ان صاحب الفكر والمعارضة السياسية لا يفقد حقوقه المدنية والشخصية وفي مقدمتها حق العمل في الوظائف الإدارية الكبيرة.

كما أشار النظام المذكور في مادته الثانية عشرة، الى تأليف لجان انتقاء الموظفين الإداريين ووظائفها، فكانت لجنة انتقاء مديري النواحي والقائمقامين برئاسة مدير الداخلية العام ومن عضوين يعينهما الوزير<sup>(١)</sup>.

وتوسعت صلاحيات ومهام وزير الداخلية، بعد اصدار قانون رقم (٣٨) لسنة ١٩٤٧ لتعديل قانون تشكيلات الوزارات رقم (٣٧) لسنة ١٩٣٣، وبموجب هذا القانون تمت إضافة فقرتين للمادة الأولى من القانون السابق، نصت الأولى ((لوزير ان يخول -بأمر تحريري يصدره- أيا كان من كبار موظفي وزارته السلطات الممنوحة له بموجب أي قانون أو نظام بالصورة التي يعينها من وقت الى اخر))<sup>(٢)</sup> وأكدت الفقرة الثانية بأن حكم الفقرة السابقة لا يشمل الصلاحيات المخولة للوزير شخصياً بمقتضى القانون الأساسي (الدستور)<sup>(٣)</sup>.

وفي سياق تطوير مؤسسات وزارة الداخلية ذات الطابع الخدمي ولاسيما البلديات ذات المهام الواسعة والمباشرة الصلة مع المواطنين مثل خدمات الماء والكهرباء وغيرها، وبغية إيجاد نظام قانوني ينظم العمل الخدمي للبلديات بشكل افضل، أصدرت وزارة الداخلية النظام رقم (٢٠) لسنة ١٩٤٧ وهو (نظام الذيل السابع لنظام وزارة الداخلية رقم (٢٢) لسنة ١٩٣٥)، اذ أضيفت المادة الآتية إلى النظام: - (مديرية البلديات العامة- يرأسها مدير عام- يعاين الوزير في إدارة جميع الشؤون المتعلقة بأمور البلديات

(١) المصدر نفسه، ص ١٦٤.

(٢) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٤٧، القسم الأول، قانون رقم (٣٨)

لسنة ١٩٤٧، قانون تعديل قانون تشكيلات الوزارات رقم (٣٧) لسنة ١٩٣٣، ص ٣٣٩.

(٣) المصدر نفسه، ص ٣٣٩-٣٤٠؛ الوقائع، العدد (٢٤٩٨) في ٢٤/٧/١٩٤٧.



وتنظيم المدن والقصبات وتأسيس مشاريع الماء والكهرباء وغيرها من المشاريع التي يعتبر من مصلحة البلديات القيام بها..<sup>(١)</sup> وترتبط بهذه المديرية الشعب الآتية:-

أ- الشعبة الفنية للماء والكهرباء والأمور الميكانيكية، وتقوم بتقديم الإرشادات الفنية فيما يتعلق بالمشاريع البلدية كالماء والكهرباء وغيرها والقيام بتأسيسها كما يطلب منها ذلك.

ب- الشعبة الفنية للتخطيط والتنظيم، وتقوم بتقديم الإرشادات الفنية فيما يتعلق بالمشاريع الخاصة بتنظيم المدن والقصبات وتخطيطها على وفق الأسس الحديثة<sup>(٢)</sup>.

ج- شعبة التدقيق والإحصاء، وتقوم بتدقيق ميزانيات وجداول الحسابات الشهرية للبلديات ولجان الماء والكهرباء والمصالح البلدية الأخرى.

د- شعبة المخازن، وتقوم بتهيئة الآلات والأدوات والمواد والاستثمارات الموحدة اللازمة للبلديات ولجان الماء والكهرباء وغيرها.

هـ- شعبة المحاسبة، وتقوم بجميع الأمور الحسابية المتعلقة بالمديرية العامة وحسابات أمانات البلديات ولجان الماء والكهرباء والمؤسسات البلدية الأخرى<sup>(٣)</sup>. يضاف الى شعبة الإدارة التي تقوم بالأمور الذاتية المتعلقة بموظفي ومستخدمي المديرية العامة والبلديات ولجان الماء والكهرباء والمؤسسات البلدية الأخرى<sup>(٤)</sup>.

جرى تغيير أدارى ووظيفي مهم في تشكيلات ومؤسسات وزارة الداخلية في آب ١٩٤٧، تمثل بصدور نظام وزارة الداخلية رقم (٣٩) لسنة ١٩٤٧، وضحت المادة الأولى منه توصيف واجب الوزير ومسؤولياته بأنه ((الرئيس الأعلى للوزارة وهو المسؤول عن أعمالها وحسن قيام موظفيها بواجباتهم وتصدر جميع الأوامر والتعليمات

(١) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة العدلية، النظام رقم (٢٠) لسنة ١٩٤٧، نظام الذيل السابع لنظام وزارة الداخلية رقم (٢٢) لسنة ١٩٣٥، ص ٥٣.

(٢) الوقائع، العدد (٢٤٦٧)، في ١٣/٥/١٩٤٧.

(٣) الحكومة العراقية، وزارة الداخلية، مجموعة القوانين والأنظمة المتعلقة بأمور البلديات، ص ١٤٨-١٥٧.

(٤) الوقائع، العدد (٢٤٦٧)، في ١٣/٥/١٩٤٧.

والمقررات بأمره وتنفذ تحت إشرافه ومراقبته<sup>(١)</sup>، أما المادة الثانية فقد حددت واجب المستشار بانه ((موظف استشاري يبدي آراءه في المسائل التي تحال اليه من قبل الوزير وله ان يقترح على الوزير ما يراه مناسباً لتأمين حسن تمشية شؤون الوزارة وان يطلب الإيضاحات اللازمة من المديرين ورؤساء الدوائر التابعين للوزارة..))<sup>(٢)</sup>.

أكد النظام ايضاً على أهمية التفتيش الإداري وهيئته، التي يجب ان ترجع مباشرة الى وزير الداخلية وتقوم بأعمالها وفقاً لأحكام قانون التفتيش الإداري<sup>(٣)</sup>، بينما أشارت المادة الرابعة من النظام المذكور الى مديرية الداخلية العامة والتي يرأسها مدير عام يعاون الوزير في إدارة شؤون الإدارة الداخلية ويقوم بالأعمال التي يعينها له الوزير يعاونه في ذلك معاونان يساعدانه في إنجاز ما هو مكلف به من الأعمال حسب ما يعينه لهما. وتتألف مديرية الداخلية العامة من المديريات والشعب الآتية<sup>(٤)</sup>:-

أ-مديرية الحقوق: يدير أعمالها مدير تنحصر واجباته في إبداء الرأي في المسائل القانونية المحالة اليه وتحضير ما يطلب اليه أعداده من اللوائح القانونية والأنظمة ويشرف على تنفيذ قانون الجمعيات والاجتماعات والإشراف على أعمال الجنسية ومعاملاتها.  
ب-مديرية الحسابات.

ج-مديرية الإدارة المحلية: يدير أعمالها مدير تنحصر واجباته في القيام بكل ما يتعلق بتنفيذ أحكام الباب الرابع من قانون إدارة الألوية رقم (١٦) لسنة ١٩٤٥، أي ما يتعلق بالإدارة المحلية في الألوية العراقية.

(١) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٤٧، القسم الثاني، نظام وزارة الداخلية رقم (٣٩) لسنة ١٩٤٧، ص ١٠٥.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٠٥، ص ١٠٦.

(٣) للمزيد عن واجبات التفتيش الإداري ومهامه في الوحدات الإدارية، انظر: د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة

الداخلية، ملف رقم ٦٨٥٣/٣٢٠٥٠، تاريخها ١٩٤٧-١٩٤٨، ص ٣، ص ٤، ص ٨.

(٤) المصدر نفسه، ملف رقم ٦٦٢٤/٣٢٠٥٠، أنظمة الوزارات، ١٩٤٧-١٩٥٥، ص ٦، ص ٤، ص ٨، ص ١٢.

د-شعبة الامور الذاتية .

ه-شعبة الإدارة.

و- شعبة الرسائل :يراقب أعمالها ملاحظ وتقوم بما يودع اليها من الأعمال الخارجة عن اختصاص الشعب الأخرى ومراقبة أعمال المترجمين وكتاب الطابعة.

ز- شعبة الحدود:يراقب أعمالها ملاحظان وتقوم بإنجاز جميع ما يتعلق بالحدود من المعاملات بما فيها معاملات استرداد المجرمين وتطبيق قانون الإقامة<sup>(١)</sup>.

وتناولت المادة الخامسة من النظام المذكور، مديرية العشائر العامة وشعبي(الإسكان والأراضي) و(دعوى العشائر المدنية والجزائية) التي سبق الكلام عن مهامها في الصفحات السابقة<sup>(٢)</sup>.

بينما تذكر المادة السادسة من النظام، مديرية البلديات العامة، ويرأسها مدير عام يعاون الوزير في إدارة جميع الشؤون المتعلقة بأمور البلديات وتنظيم المدن والقصبات وتأسيس مشاريع الماء والكهرباء... وترتبط بها شعب هي:- الشعبة الفنية للماء والكهرباء والأمور الميكانيكية، والشعبة الفنية للتخطيط والتنظيم وشعبة التدقيق والتفتيش والإحصاء وشعبة المخازن، وشعبة المحاسبة، وشعبة الإدارة<sup>(٣)</sup>.

اما المادة السابعة، فقد بحثت مديرية الشرطة العامة، التي يرأسها مدير الشرطة العام وهو رئيس قوات الشرطة واهم واجب لمديريته هو المحافظة على الأمن والهدوء والسكينة في البلاد<sup>(٤)</sup>. بينما تناولت المادة الثامنة مديرية الدعاية العامة التي تدار من مدير عام مرتبط بالوزير مباشرة ويعاونه مدير إذاعة ومميزون وملاحظون وكتاب بقدر ما تمس الحاجة، ولم يضاف شيء جديد لواجبات هذه المديرية، سوى تنظيم أمور الإذاعة وتحسينها بغية تحقيق الغاية المتوخاة منها على أحسن وجه. بينما تناولت المادة التاسعة

(١) المصدر نفسه، و١٠، ص ٥، ١١-٥؛ الوقائع، العدد (٢٥١٤) في ٢٣/٨/١٩٤٧.

(٢) انظر: ص ٥٦، ٦٦.

(٣) للمزيد عن مهام وواجبات شعب البلديات العامة، انظر: ص ٥٦، ص ٧٩-٨٠.

(٤) للمزيد عن الشرطة ومهامها الأمنية، انظر: د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة الداخلية، ملف رقم ٧٠١٢/٧٠٣٣.

مديرية المنتوجات المحلية العامة ويرأسها مدير عام يقوم بواجباته وفقاً لأحكام القوانين والأنظمة المرعية والبيانات والتعليمات التي يصدرها الوزير ويعاونه موظفون بقدر ما تمس

اليه الحاجة. وأوضحت المادة العاشرة من النظام المذكور مهام المكتب الخاص الذي يكون تحت إدارة ملاحظ مرتبط بالوزير مباشرة ويقوم بالأعمال المودعة اليه من قبل الوزير<sup>(١)</sup>. ومنعت المادة الحادية عشرة المديرين العامين من الاتصال بالوزارات الأخرى إلا بوساطة الوزارة ولهم ان يخاطبوا الدوائر الملحقة بوزارة الداخلية وبالوزارات الأخرى والمتصرفين في الأمور التي يعينها الوزير. وخولت المادة الرابعة عشرة الوزير ان يصدر تعليمات لتسهيل تطبيق أحكام هذا النظام<sup>(٢)</sup>.

وهكذا تمّ إلغاء نظام وزارة الداخلية رقم (٢٢) لسنة ١٩٣٥ وجميع تعديلاته وذبوله. وفي حقيقة الأمر، لم يكن هذا النظام الا لتثبيت الكثير من التعديلات التي جرت على النظام السابق خلال السنوات التي سبقت صدوره في نظام واحد ولاسيما استحداث مديرية الإدارة المحلية في الأولوية وارتباطها بمديرية الداخلية العامة كما تطورت البلديات من شعبة أو مديرية مرتبطة بديوان الوزارة الى مديرية عامة لها العديد من الشُعب والمديريات، و أبقى النظام على مديرية المنتوجات المحلية العامة ومديرية العشائر العامة، مع انه استحدث قسماً خاصاً سمي بالمكتب الخاص لتسهيل عمل الوزير والإشراف على بريده ومراسلاته ومتابعة أوامره وهو بمثابة حلقة وصل بين الوزير وبقية مديريات وأقسام الوزارة.

أجرت وزارة الداخلية بعض التعديلات على شروط القبول في مدرسة الشرطة العالية والمدرسة الإعدادية للمفوضين ونواب المفوضين وذلك في تشرين الأول سنة ١٩٤٧، فأضافت الى المادة الثانية عشرة من نظام مدرسة الشرطة العالية والمدرسة الإعدادية

(١) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة العدلية، نظام وزارة الداخلية رقم (٣٩) لسنة ١٩٤٧، ص ١١.

(٢) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة الداخلية، ملف رقم ٦٦٢٤/٣٢٠٥٠، انظمة الوزارات، المصدر السابقة

للمفوضين الفقرة الآتية: ((بناءً على اقتراح وزير الداخلية وموافقة مجلس الوزراء يجوز قبول بعض الأجانب طلاباً في مدرسة الشرطة العالية والمدرسة الإعدادية للمفوضين...))<sup>(١)</sup>، الأمر الذي فتح الباب أمام الطلبة الأجانب للتخرج من المدرسة العالية للشرطة وإعدادية الشرطة للمفوضين، الأمر الذي يدل على سمعتها الحسنة والإمكانيات المتوفرة فيها والخبرات

التي يتخرج بها الطلبة، ومستواها العلمي والضبط العالي المتبعين في إعداد الشرطة وتخرجهم، وهذا يعود لجهود وزارة الداخلية الحثيثة لبناء جهاز أمني منظم وقوي قادر على مواجهة الأحداث والتطورات السياسية الداخلية وربما انعكاسات الأحداث الخارجية في بعض الأحيان والحاجة الى مواجهة التحديات الداخلية لمرحلة ما بعد الحرب. وسيحاول الباحث معالجة شيء من هذا الموضوع في الصفحات اللاحقة.

اما ملاك الشرطة العامة سنة ١٩٤٨، فقد بلغ (٥٠) مدير شرطة و(٤) ضابط مفتش، و(٢٢٩) معاوناً و(٨٤٠) مفوضاً و(٩٣) نائب مفوض و(٤٨٠٣) عرفاء وأفراد خيالة و(٣٤٩) هجاناً و(١٤٢١٤) عريفاً وأفراد شرطة، و(٤٧) قوة الشرطة النهرية و(٦٤٢) عرفاء وأفراد المرور، و(٧٠٧) عرفاء وأفراد السيارات المسلحة و(٤١٨) مَرْتَبَاتِ اللاسلكي والمخابرة<sup>(٢)</sup>، و(٤٢) عرفاء وأفراد جوق الموسيقى و(٤٩) شرطة العشائر غير النظاميين و(٢٤٠) موظفاً مدنياً و(١٩٩) مهنياً (فنيين) ومصور واحد<sup>(٣)</sup>.

يبدو من الأعداد الكبيرة للشرطة، سعة الجهاز الأمني وتنوعه، مما يؤدي الى سير المعاملات والواجبات على اختلاف أنواعها ببسر وبأقل المعوقات، وهناك إحصائيات عن عمل مفاصل وأقسام الشرطة تشير الى تحسن مطرد في مختلف فروع الإدارة بصورة

(١) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٤٧، القسم الثاني، نظام رقم (٥٣) لسنة ١٩٤٧، التعديل الخامس لنظام مدرسة الشرطة العالية والمدرسة الإعدادية للمفوضين ونواب المفوضين رقم (٢١) لسنة ١٩٤٤، ص ١٩١؛ الوقائع، العدد (٢٥٣٩)، في ٢٢/١٠/١٩٤٧.

(٢) الحكومة العراقية، وزارة الداخلية، مديرية الشرطة العامة، التقرير السنوي لسنة ١٩٤٨، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٥٠)، ص ٢.

(٣) المصدر نفسه، ص ص ٢-٣.

عامة ونذكر منها على سبيل المثال ان عدد الرسائل الصادرة عن وزارة الداخلية للسنة ١٩٤٨ قد بلغت (٢٩٩٧٠) والواردة (٧٣١٤٩)، وان كثرة الأعمال كانت تتطلب في كثير من الأحيان بقاء هيئة المقر العام بما فيها من الكتاب ساعات غير قليلة خارج أوقات الدوام<sup>(١)</sup>.

ومن الجدير بالذكر أن وزارة الداخلية كانت تقوم بتوزيع قوة الشرطة على الأولوية حسب عدد السكان وأعداد المساكن، وفي بعض الحالات تقوم بإعارة قسم من قواتها الى المناطق والألوية التي تحتاج الى تعزيز قواتها الأمنية فخلال سنة ١٩٤٨، أرسلت مديرية الشرطة العامة قوة من القوة السيارة (٣٠) شرطياً ونائب مفوض واحد الى لواء العمارة (محافظة ميسان) وكذلك أرسلت الى شرطة كربلاء (٨٧) شرطياً بمناسبة زيارات مرافد الأئمة الأطهار (ع) (٢) لتعزيز القوة الموجودة هناك، كما وأرسلت ثلاث سيارات مسلحة وفصيل مشاة الى الموصل لاستتباب الأمن وعززت القوة السيارة ب (٩٦) شرطياً في مختلف الأولوية (٣). وأضيف سبب آخر الى ما تقدم وهو اضطراب الأوضاع الداخلية في العراق سنة ١٩٤٨ ولاسيما بعد توقيع معاهدة جبر-بيفن (بورتسموث) في كانون الثاني ١٩٤٨ بين العراق وبريطانيا (٤)، مما جعل وزارة الداخلية تتماشى مع ظروف الوضع

(١) المصدر نفسه، ص ٣.

(٢) تعد كربلاء من المدن المقدسة في العراق، لاحتوائها ضريح الإمامين الحسين بن علي وأخيه العباس (ع) والعديد من شهداء معركة الطف، مما جعلها محط أنظار الزائرين والسياح منذ مئات السنين، كما كانت ولفترات طويلة مقراً للحوزة العلمية ومكاناً يرتاده طلبة العلم من مختلف مناطق الإسلام، وهذا أكسب المدينة مكانة حضارية وعلمية وثقافية وسياحية فريدة مقارنة بالألوية الأخرى، وهذا يتطلب زيادة وقوة مؤسسات وزارة الداخلية ومنها الشرطة للحفاظ على أمن المدينة واستقرارها.

(٣) المصدر نفسه، ص ٨.

(٤) عقدت هذه المعاهدة بين العراق وبريطانيا في ميناء بورتسموث ولم تختلف عن سابقتها معاهدة سنة ١٩٣٠، ولاقت معارضة شعبية واسعة، مما عجل بسقوط وزارة صالح جبر. انظر: الفصل الثالث، ص ١٨٩، ص ١٨٣.

الداخلي، ومن ثم زيادة قوة الشرطة وانتشارها بشكل يضمن الاستقرار والهدوء وتحسباً لأي طارئ.

وفي سنة ١٩٥٠ توسعت مهام وزارة الداخلية، بعد أن أصبح لوزير الداخلية سلطة وزير الشؤون الاجتماعية الواردة في أحكام قانون الخدمة الطبية على الأطباء المستخدمين في الشرطة (١).

أما مصلحة نقل الركاب، فقد شهدت تغييراً في قوانينها، فقد صدر القانون رقم (٦٢) لسنة ١٩٥٠، وهو التعديل الثالث لقانون مصلحة نقل الركاب في العاصمة رقم (٣٨) لسنة ١٩٣٨، وبموجب التعديل الجديد فإن إدارة المصلحة صارت برئاسة هيئة تؤلف برئاسة مدير عام وأربعة أعضاء ويعين هؤلاء بناءً على اقتراح من وزير الداخلية وبموافقة مجلس الوزراء وإرادة ملكية<sup>(٢)</sup>.

ويبدو أنّ هذا الإجراء، يهدف إلى تسهيل عمل هذه الدائرة، ولاسيما أنّ طلب الحاجة المتزايد على وسائل المواصلات في داخل العاصمة، بعد تحسن الوضع المعاشي النسبي والهجرة الواسعة إليها التي شهدتها في تلك السنوات والزيادة الحاصلة في أعداد السكان عامة وأعداد الموظفين والعمال والحرفيين خاصة ممن يُشكلون النسبة الكبيرة التي تستخدم وسائل النقل في الذهاب إلى محال السكن أو العمل.

وفي السنة ١٩٥١، أُضيف تشكيل آخر وجديد لمؤسسات وزارة الداخلية وهو تشكيل (الامانة العامة لمراقبة وإدارة أموال اليهود الذين أُسقطت عنهم الجنسية

(١) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٥٠، القسم الأول، قانون رقم (٦١) لسنة ١٩٥٠، قانون تعديل قانون خدمة الشرطة وانضباطها رقم (٤٠) لسنة ١٩٤٣، مطبعة الحكومة، ١٩٥١، ص ٤٦٨؛ الوقائع، العدد (٢٨٦١) في ٢٣/٧/١٩٥٠.

(٢) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة العدلية، قانون رقم (٦٢) لسنة ١٩٥٠، قانون التعديل الثالث لقانون مصلحة نقل الركاب في العاصمة رقم (٣٨) لسنة ١٩٣٨، ص ٤٦٩؛ الوقائع، العدد (٢٨٦١) في ٢٣/٧/١٩٥٠.

العراقية)<sup>(١)</sup> بعد صدور قانون مراقبة وإدارة أموال اليهود الذين أُسقطت عنهم الجنسية العراقية رقم (٥) لسنة ١٩٥١<sup>(٢)</sup>، والتي أصبحت تحت إشراف وزير الداخلية. وشغل منصب الأمين العام لأول مرة عبد الحميد رفعت (مدير الداخلية العام السابق)<sup>(٣)</sup>.

وبموجب هذا القانون تم تجميد أموال اليهود المسقطه عنهم الجنسية العراقية ومنع التصرف فيها، لهذا فان وزير الداخلية قام بالفات نظر جميع البنوك والسيارفة ودوائر الطابو والكتاب العدول والموظفين الى أحكام القانون المذكور أعلاه، الذي فرض عقوبة الحبس لمدة لاتزيد على سنتين أو بغرامة لاتزيد على أربعة آلاف دينار أو بهما على كل مخالفة تقع من قبل الصيارفة أو المصارف أو الأشخاص الحقيقيين وذوي العلاقة والموظفين عند مخالفة أحكامه<sup>(٤)</sup>.

(١) أعلنت الحكومة العراقية في آب سنة ١٩٤٨، ان كل يهودي يغادر البلاد الى فلسطين يعتبر خانناً لالتحاقه بصوف العدو، واستمرت الهجرة اليهودية السرية بعد إغرائهم بالمال والملاذ الآمن والحياة الرغيدة في فلسطين، وبدأت الولايات المتحدة الأمريكية والكيان الصهيوني يروجان لجعل الهجرة شرعية وجماعية متهمة العراق بانه يحتجز اليهود رغم إرادتهم. وبلغ عدد المهاجرين اليهود سنة ١٩٥٠ نحو الف شخص في الشهر واخذوا يصفون أملاكهم ويبيعون المنازل والأثاث. وأصدرت وزارة توفيق السويدي قانون تسقط بموجبه الجنسية العراقية عن اليهود الراغبين بالهجرة الى الخارج وان لاياخذ المسافر منهم اكثر من نفقات السفر. وللمزيد عن هذا الموضوع، انظر: م.م.ن، الدورة الانتخابية الثانية عشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٩، الجلسة (٩، ١٠)، مطبعة الحكومة، ١٩٥٠، ١٩٥١، ص ص، ١٣٠-١٣١؛ و ص ص، ١٤٢-١٥٢؛ جريدة الأخبار، الأعداد، ٢٧٨٤ و ٢٧٨٥ في ٣/٣ و ٣/٤/١٩٥٠؛ صادق حسن السوداني، النشاط الصهيوني في العراق ١٩١٤-١٩٥٢، دار الرشيد للنشر، ١٩٨٠، ص ص، ١٨٢-٢٢٠.

(٢) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥١، مطبعة الحكومة، ١٩٥٢، ص ص، ١٩٥-١٩٦.

(٣) عبد الرزاق الهلالي، معجم العراق، ج١، ص ٨٩.

(٤) الوقائع، العدد (٢٩٣٩) في ١٠/٣/١٩٥١.

وفي سعي الوزارة لتطوير العمل الخدمي للبلديات وأمانة العاصمة، فقد تم إصدار قانون (مصلحة رفع المواد القذرة) رقم (٧٥) لسنة ١٩٥٢، الذي عرّف المصلحة بأنها ((المؤسسة البلدية المكلفة باتخاذ ما يلزم لرفع المواد القذرة من الدور وفقاً لأحكام هذا



القانون<sup>(١)</sup>، وحصراً القانون بالمصلحة المذكورة مهمة رفع هذه المواد من الدور في المناطق التي يطبق فيها، والناقل والمخالف يعاقب بالحبس لمدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز خمسة وعشرين ديناراً أو بهما، كما أشار القانون إلى أن مجلس المصلحة المذكورة يؤلف برئاسة أمين العاصمة في العاصمة أو من ينيبه ومن رئيس البلدية في الأماكن الأخرى وأربعة أعضاء يختارهم أمين العاصمة في العاصمة ومتصرف اللواء في الأماكن الأخرى<sup>(٢)</sup>.

وأصبحت تشكيلات أمانة العاصمة الإدارية والفنية مؤلفة من الشعب الآتية:- السكرتارية والشعبة الحقوقية ومحكمة جزاء الأمانة ومديرية الحسابات والشعبة الفنية الأولى والشعبة الفنية الثانية والشعبة الفنية الثالثة والشعبة الفنية الرابعة ومديرية الحدائق ومديرية الانضباط ومديرية التنظيفات وشعبة الحراسة ومديرية الإطفاء والأمور الميكانيكية والشعبة الفنية للبيطرة ومديرية وحدة الكراة ومديرية وحدة الاعظمية ومديرية وحدة الكرخ ومديرية وحدة الكاظمية ومديرية المؤسسات. وكانت أعمالها هي أعمال مديريات البلديات نفسها في الألويا الأخرى<sup>(٣)</sup>، وشغل منصب أمين العاصمة خلال المدة ١٩٤٦-١٩٥٣، العديد من الشخصيات الإدارية المشهود لها بالكفاءة والقدرة الإدارية وكما هو مبين في الجدول رقم (٤)<sup>(٤)</sup>.

(١) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥٢، قانون مصلحة رفع المواد الفذرة

رقم (٧٥) لسنة ١٩٥٢، ص ٣٧٦-٣٧٧؛ الوقائع، العدد (٣١٣٤) في ١٦/٧/١٩٥٢.

(٢) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥٢، ص ٣٧٧.

(٣) عبد الرزاق الهلالي، معجم العراق، ج ١، ص ٨٢-٨٣.

(٤) المصدر نفسه، ص ٨٣.

جدول رقم (٤) أمناء العاصمة ١٩٤٦-١٩٥٣

ت	الاسم	تاريخ أشغال المنصب	تاريخ ترك المنصب	الملاحظات
١	حسام الدين جمعة	تشرين الثاني ١٩٤٤	ايار ١٩٤٦	

## الفصل الثاني.. التطور الإداري والوظيفي والخدمي لمؤسسات وزارة الداخلية ١٩٣٩-١٩٥٨

### المبحث الثاني .. التطور الوظيفي ١٩٤٦-١٩٥٣

٢	فائق شاكر	أيلول ١٩٤٦	آذار ١٩٤٨
٣	عبد الهادي الباجه جي	آذار ١٩٤٨	أيلول ١٩٤٩
٤	مظفر احمد	أيلول ١٩٤٩	أيلول ١٩٥١
٥	عبد الله القصاب	تشرين الأول ١٩٥٠	نيسان ١٩٥٣
٦	فخري الفخري <sup>(١)</sup>	نيسان ١٩٥٣	تموز ١٩٥٨

ولأجل زيادة مراقبة ومتابعة أعمال قوات الشرطة وعدم التجاوز على القوانين والأنظمة التي تنظم عملها، ألفت وزارة الداخلية في مديرية الشرطة العامة في تموز ١٩٥٢، هيئة تفتيش تحت إشراف مدير الشرطة العام، وتتكون من عدد كاف من المفتشين والمفتشين الأقدمين للقيام بالوظائف المنصوص عليها في نظام تفتيش الشرطة رقم (٣٠) لسنة ١٩٥٢<sup>(٢)</sup>. وهذه الخطوة تدل على مساعي وزارة الداخلية لإخضاع جميع دوائرها الحساسة وغير الحساسة لرقابة القانون وان من يخالف القوانين والأنظمة والتعليمات، هناك من يُراقبه، ويحاسبه إذا اقتضى الأمر ذلك.

وفي آب ١٩٥٢ استحدثت وزارة الداخلية (محكمة التمييز العشائرية) لتقوم بأعمال تمييز الدعاوى العشائرية والتأكد من مطابقتها لنظام دعاوى العشائر المدنية والجزائية

(١) شغل وظائف إدارية عديدة في مؤسسات وزارة المواصلات والأشغال، حتى أصبح مهندس سنة ١٩٤٠، وفي سنة ١٩٤٧ عين مديراً عاماً للأشغال ثم مديراً عاماً للهيئة الفنية الثانية لوزارة الأعمار، كان له دور واضح في إنقاذ بغداد من خطر فيضان سنة ١٩٥٤، وفي وزارة ارشد العمري (٢٨/٥-١٧/٦/١٩٥٤) عين وزيراً للمواصلات والأشغال حتى سقوط الوزارة في ١٧ حزيران، وفي ٩ نيسان من السنة نفسها شغل منصب أمين العاصمة وحتى نهاية الحكم الملكي في ١٤ تموز ١٩٥٨. فخري الفخري، مذكرات فخري الفخري ١٩٠٨ . ١٩٩٥، دار المثني للطباعة، (بغداد، ٢٠٠١)، ص ٥ وما بعدها .

(٢) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥٢، القسم الثاني، نظام تفتيش رقم (٣٠) لسنة ١٩٥٢، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٥٣)، ص ٩١؛ الوقائع، العدد (٣١٥٩) في ١٥/٩/١٩٥٢

وذلك وفقاً للتعديل الثاني لنظام دعاوى العشائر رقم (٢٩) لسنة ١٩٥١، وتعين هيئة المحكمة بقرار من مجلس الوزراء وإرادة ملكية ولوزير الداخلية أن يطلب من المحكمة النظر تمييزاً

في القرارات الصادرة من الموظفين الإداريين المعنيين ، وهي محكمة مستقلة عن السلطة القضائية وتحت إشراف مباشر من وزير الداخلية<sup>(١)</sup>. وهذا يعني إيجاد موظفين ودرجات وظيفية تضاف الى كادر الوزارة الوظيفي والإداري.

في كانون الثاني ١٩٥٣، قامت وزارة الداخلية بتعديل نظامها الأخير وذلك بإضافة مادة جديدة وهي المادة الثامنة التي أوجبت تشكيل قيادة الدرك<sup>(٢)</sup> برئاسة قائد يقوم بقيادتها وإدارتها وتدريبها وفقاً لاحكام القوانين والأنظمة المرعية والتعليمات التي يصدرها الوزير. وحذف النظام عبارة ((بواجب محافظة الأمن))<sup>(٣)</sup> من المادة الثانية الواردة في المادة السابعة من النظام المذكور وتحل محلها عبارة (بواجباتها)<sup>(٤)</sup>.

وفي تشرين الأول ١٩٥٣ صدر نظام وزارة الداخلية رقم (٤٦) لسنة ١٩٥٣، ومن خلال قراءة النظام المذكور نسجل عليه بأنه لم يأت بتغيرات كبيرة، وإنما بقيت الدوائر والتشكيلات الموجودة في النظام السابق، ما عدا استحداث محكمة التمييز العشائرية<sup>(٥)</sup>، التي سبق الكلام عنها. وبذلك تم إلغاء نظام وزارة الداخلية رقم (٣٩) لسنة ١٩٤٧ وجميع تعديلاته.

كما صدرت أواخر سنة ١٩٥٣ تعليمات خدمة البلدية وانضباطها رقم (١) لسنة ١٩٥٣،

التي تسري على جميع الموظفين والمستخدمين في خدمة المؤسسات البلدية بما فيها

(١) المصدر نفسه، نظام رقم (٣٧) لسنة ١٩٥٢، نظام التعديل الرابع لنظام وزارة الداخلية رقم (٣٩) لسنة ١٩٤٧، ص ١٤٤؛ الوقائع، العدد (٣١٥٩) في ١٥/٩/١٩٥٢.

(٢) تشكلت قوة الدرك لأول مرة سنة ١٩٣٥-١٩٣٦، في عهد وزارة ياسين الهاشمي الثانية لمساندة الشرطة في أعمالها بعد قيام العديد من الحركات العشائرية في جنوب وشمال العراق، انظر: الفصل الأول، ص ٢١-٢٢.

(٣) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥٣، القسم الثاني، نظام رقم (١) لسنة ١٩٥٣، نظام التعديل الخامس لنظام وزارة الداخلية رقم (٣٩) لسنة ١٩٤٧، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٥٤)، ص ١.

(٤) الوقائع، العدد (٣٢٠٨)، في ١٢/١/١٩٥٣.

(٥) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥٣، القسم الثاني، نظام وزارة الداخلية رقم (٤٦) لسنة ١٩٥٣، ص ١٩٥؛ الوقائع، العدد (٣٣٢١) في ٩/١١/١٩٥٣.

مديرية مصلحة نقل الركاب العامة ولجنة إسالة الماء لمنطقة بغداد وسلطة تجهيز الماء والكهرباء في لواء البصرة. وبينت هذه التعليمات شروط التوظيف والاستخدام وأهمها ان يكون عراقياً واكمل الثامنة عشرة من العمر ،حسن السلوك والسمعة وحائزاً على شهادة

دراسية معترف بها رسمياً، وأجازت المادة العاشرة من التعليمات استخدام الأجانب في الوظائف الفنية في حالة عدم إمكان إيجاد موظفين عراقيين بموافقة وزير الداخلية<sup>(١)</sup>. وسعت الوزارة الى إحداث جمعيات زراعية تعاونية وتسليفية تضم ملاكي الأراضي والزراع وتهدف الى تحسين الأساليب الزراعية من خلال استخدام الطرق الحديثة للزراعة وتنويع المزروعات ومساعدة المحتاجين من الزراع بتسليفهم، لكن جهود وزارة الداخلية فشلت في تحقيق ذلك، بسبب عدم وجود رغبة للأهالي لتأسيس مثل تلك الجمعيات<sup>(٢)</sup>. ويظهر ان سبب ذلك يعود الى ضعف الوعي لدى الفلاحين والمزارعين بالزراعة الحديثة وأهميتها، يزداد على ذلك جهود الإقطاعيين والسراكيل (الوكلاء) بإبقاء الوضع تحت هيمنتهم وترك الفلاح يعيش في التخلف والطاعة العمياء لأسياده أصحاب الأرض لان تنوير الفلاح سيؤدي الى تراجع هيمنة الإقطاعي على الأرض .

وفاتح مجلس لواء بغداد وزارة الداخلية بإقامة مخافر في كل من الحدادية والعباجي والسيد محمد وبني تميم في سامراء وهور رجب والتاجي، وقد أيدت مديرية شرطة لواء بغداد انشاء المخافر المقترحة بعد إضافة قوة اليها لعدم إمكانيتها في تأمين ذلك بقوتها السابقة<sup>(٣)</sup>.

وألغت وزارة الداخلية في السنة ١٩٥٣ رسوم الحراسة-التي كان يتقاضاها حراس اهليون- وأناطت الحراسة بالشرطة وتحت مسؤولية مديرية الشرطة العامة مباشرة. ووافق مجلس لواء بغداد على فتح (١٦) مدرسة ابتدائية جديدة للبنين والبنات بعد اقتراح

(١) المصدر نفسه، تعليمات خدمة البلدية وانضباطها رقم (١) لسنة ١٩٥٣، ص ٤٤٥-٤٤٧؛ الوقائع، العدد (٣٣٠٢) في ١٩/٩/١٩٥٣.

(٢) وزارة الداخلية، الإدارة المحلية للواء بغداد، مقررات مجلس اللواء العام لسنة ١٩٥٤-١٩٥٥، مطابع شركة النشر والطباعة العراقية المحدودة، (بغداد، د.ت)، ص ٢١.

(٣) المصدر نفسه، ص ٢٢.

من مديرية معارف اللواء، يضاف الى فتح (٢٠٨) شعبة جديدة في المدارس القديمة<sup>(١)</sup>.

ويبدو ان سياسة وزارة الداخلية في التوسع في فتح مراكز الشرطة والمخافر وكذلك المدارس الابتدائية جاءت بعد توسع مشاريع الإعمار في العراق مطلع الخمسينيات بعد زيادة الموارد النفطية نتيجة تطبيق سياسة مناصفة الأرباح مع الشركات النفطية العاملة في العراق<sup>(٢)</sup>. مما يبقي الميزانية العامة مخصصة لأعمال الوزارات ولا يذهب منها شيء الى مجلس الاعمار، وهذا أعطى دعماً مادياً لوزارة الداخلية وبقية الوزارات لتوسع أعمالها كُلاً حسب اختصاصه وكان نصيب وزارة الداخلية منها الأوفر بكل تأكيد لسعة وتشعب مؤسساتها المختلفة.

أما كبار موظفي وزارة الداخلية ومؤسساتها خلال المدة ١٩٤٦-١٩٥٣ فيوضحها الجدول رقم (٥) وحسب الدوائر أو الوظائف المؤشرة إزاء كل منهم.

(١) المصدر نفسه، ص ص ١٠-١١، ٢٢.

(٢) في نهاية كانون الثاني ١٩٥٢ تم الاتفاق على الصيغة النهائية للاتفاقية المقترحة مع شركات نفط العراق والموصل والبصرة، وبين وزارة الاقتصاد ووفد الشركات، وقد وافق مجلس الوزراء عليها وقرر في ١٩٥٢/١/٣١ تخويل وزير الاقتصاد صلاحية توقيعها وفي الثالث من شباط ١٩٥٢ وقع الاتفاقية كل من عبد المجيد محمود وزير الاقتصاد والمستر جيسن (Gibson) بالنيابة عن الشركات الثلاث وصادق عليها مجلس الوزراء في الخامس من شباط واعلن نوري السعيد في السابع منه توقيع الاتفاقية بصورة رسمية ووعده بانفاق المبالغ التي سيحصل عليها العراق في المشاريع العمرانية والثقافية والصحية التي ستعود على الشعب بالخير. لكن تلك الاتفاقية لم تحظ بموافقة الأحزاب والهيئات الشعبية التي أجمعت باستثناء الحزب الحاكم على رفض هذه الاتفاقية. وللمزيد عن سير المباحثات بين الحكومة العراقية والشركات النفطية حول اتفاقية مناصفة الأرباح وموقف الرأي العام العراقي منها انظر: نوري عبد الحميد خليل، التاريخ السياسي لامتيازات النفط في العراق ١٩٢٥-١٩٥٢، طبع بمساعدة جامعة بغداد، (بغداد، ١٩٨٠)، ص ص ٣٤٧-٤١٧.

## الفصل الثاني.. التطور الاداري والوظيفي والخدمي لمؤسسات وزارة الداخلية ١٩٣٩-١٩٥٨

### المبحث الثاني .. التطور الوظيفي ١٩٤٦ - ١٩٥٣

---

**الفصل الثاني.. التطور الاداري والوظيفي والخدمي لمؤسسات وزارة الداخلية ١٩٣٩-١٩٥٨**

**المبحث الثاني .. التطور الوظيفي ١٩٤٦ - ١٩٥٣**

---

نلاحظ من الجدول رقم (٥)، كثرة تكرار شغل المنصب أو الوظيفة من شخص واحد، فمدير الداخلية العام بقي في منصبه لأربع سنوات متتالية، كذلك الحال مع معاون مدير الداخلية العام ومدير البلديات، أما مدير العشائر فبقي في منصبه لمدة ست سنوات متتالية، أما مدير الشرطة العام فبقي هذا المنصب حكرًا للموظف علوان حسين للمدة ١٩٤٦-١٩٥٣، ما عدا سنة ١٩٤٩ حيث تولى المنصب بدله علي محمد خالد، كذلك الحال مع عميد مدرسة الشرطة عبد الجبار الرأوي حيث شغل المنصب للمدة المذكورة أما مدير شرطة الإقامة (علي غالب) فقد شغل المنصب أيضاً خلال المدة المذكورة باستثناء سنة ١٩٥١ حيث شغله نعيم رزوق، وهذا يندرج على مديرية التحقيقات الجنائية التي بقيت تحت إدارة بهجت داود العطية للمدة ١٩٤٦-١٩٥٣. وهذه الملاحظات تشير الى ان المناصب المهمة في وزارة الداخلية ومؤسساتها كانت حكرًا لعدد قليل من الضباط والموظفين بينما حُرِم منها الآخرون ويبدو أنّ من يشغل تلك المناصب يبقى في منصبه مادام عمله لا يتعارض مع برنامج وتعليمات الوزارة أو الوزير وليس هناك أية ضوابط تنظم إدارة الأماكن والمؤسسات المهمة والحساسة من حيث مدد شغل تلك المناصب أو تبدل الوزير أو الوزارة وإنما كان الموظف مستمراً بخدمته في منصبه مادام يُسير عمل الوزارة وليس هناك كبوات أو أخطاء جسيمة تقلل من نشاط الوزارة ومؤسساتها.

ولما كانت الإذاعة من أهم الوسائل التي تؤدي خدمات جليلة للحكومة والدولة فقد فكرت الحكومة العراقية بأمر إنشاء محطة عالمية<sup>(١)</sup> تستطيع بها من أسماع صوت العراق، وفعلاً باشرت بذلك وافتتحت المحطة بصورة رسمية سنة ١٩٥١ في حي بني تميم في منطقة ابي غريب، أما مركز استوديوهات الإذاعة الرئيس كان في بغداد (الصالحية) قرب تمثال الملك فيصل الأول. وتذيع المحطة فضلاً عن البرامج العربية والكردية اليومية، إذاعة باللغة الإنكليزية (Date with Baghdad) وهذا المنهج كان عرضة

(١) لم يكن في العراق حتى سنة ١٩٣٦ محطة للإذاعة اللاسلكية الا انه في تلك السنة افتتحت المحطة وكانت أول عهدها ملحقة بوزارة المعارف وعُهد بها الى وزارة المواصلات والأشغال ثم ألحقت بوزارة الداخلية واصبحت تابعة لمديرية الدعاية العامة، انظر: عبدالرزاق الهلالي، معجم العراق، ج١، ص٥٧.



للتغيير، واستمرت الإذاعة تابعة لمديرية الدعاية العامة الا إنها في تشرين الأول ١٩٥٣ أصبحت مديرية عامة هي (مديرية الإذاعة العامة) بعد ان ارتأت الحكومة العراقية في هذه السنة ضرورة العناية بالإذاعة التي تُعدّ مهمةً اذا ما قيست بالإذاعات العربية، وقد انتدب الدكتور نوري جعفر- أستاذ علم النفس بدار المعلمين العالية- في تشرين الأول ١٩٥٣ لإدارتها، وكان عدد الموظفين الفنيين زهاء (٤٠) موظفاً، وأصدرت الإذاعة مجلة شهرية باسم (هنا بغداد) تضم بعض الأحاديث المذاعة، وتقدم تقريراً عن مفردات برنامجها في الشهر اللاحق<sup>(١)</sup>.

(١) المصدر نفسه، ص ٥٧-٥٩.

## المبحث الثالث

### المتغيرات الإدارية والوظيفية ١٩٥٤-١٩٥٨

نتيجة بقاء آثار انتفاضة تشرين الثاني ١٩٥٢ واضحة على الوضع الداخلي<sup>(١)</sup>، وخشية انتشار الأفكار الشيوعية وعودة نشاط الشيوعيين بعد انحساره جراء مقاومة الحكومة والانشقاقات في كادر الحزب الشيوعي وصدور قانون إلغاء الجمعيات والأحزاب في ايلول ١٩٥٤<sup>(٢)</sup>، والتمهيد لعقد ميثاق بغداد، وتولي وزير الداخلية وزير قدير مثل سعيد قزاز، قد ألقى بضلاله على عمل وزارة الداخلية، المؤسسة الأولى المسؤولة عن الحفاظ على النظام واستقرار الوضع الداخلي، لذلك نلاحظ قيام وزارة الداخلية في الثالث والعشرين من ايار ١٩٥٤ بإجراء تعديلاً لنظامها برقم (٢٣) لسنة ١٩٥٤، حيث أضافت مادةً جديدةً إلى النظام القديم تحت رقم المادة التاسعة وبموجب ذلك أسست الوزارة (مديرية التوجيه والإذاعة العامة) يدير أعمالها مدير عام مرتبط بالوزير مباشرة ويعاونه مدير إذاعة ومميزون وملاحظون وكتاب بقدر ما تقتضيه الحاجة. وبين النظام الجديد أهم واجبات المديرية المذكورة وهي<sup>(٣)</sup>:-

أ- النظر في أمر منح الإجازات للصحف والمجلات والمطابع ومراقبة تطبيق قانون المطبوعات والمطابع.

ب- مراقبة المطبوعات والأخبار الخارجية التي ترد إلى العراق والمطبوعات الداخلية والنظر في منع انتشار ما يضر بالمصلحة العامة من هذه المطبوعات.

(١) انظر الفصل الثالث، ص ٢٠٣-٢١٠.

(٢) انظر الفصل الخامس، ص ٢٩٤.

(٣) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥٤، القسم الثاني، نظام رقم (٢٣) لسنة

١٩٥٤، نظام تعديل نظام وزارة الداخلية رقم (٤٦) لسنة ١٩٥٣، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٥٥)، ص ٩١؛

الوقائع، العدد (٣٤٠٤) في ٢٤/٥/١٩٥٤.

ج-الإشراف على نشر الجريدة الرسمية وتنظيم شؤون الصحافة.

٤-تنظيم شؤون الدعاية للعراق من الوجوه المختلفة وتوجيه ذلك توجيهاً مفيداً لمصلحة العراق.

ويبدو من مهام الدائرة الجديدة انها لم تختلف في معظم واجباتها عن مديرية الدعاية العامة التي كانت تقوم بواجبات المديرية الجديدة، الا انه يظهر لنا هناك تطورات داخلية في العراق منذ سنة ١٩٥٤ تتجه نحو تعطيل الحياة الصحفية والحزبية<sup>(١)</sup> لذلك صدر مرسوم رقم (١٩) لسنة ١٩٥٤ في ٢٢ أيلول وجاء في الأسباب الموجبة الى : ((ان بعض الجمعيات (الأحزاب)، استغلت الامتيازات التي منحها القانون لها ولصحافتها، فأخذ يحرض الناس في الصحف على الشغب، والقيام بأعمال ثورية لقلب نظام الحكم))<sup>(٢)</sup>، ويبدو ان وزارة الداخلية تماشت مع تلك الأوضاع وحاولت تطوير الدعاية العامة وواجباتها بما يتلائم والظروف التي استجدت في الداخل العراقي ولاسيما تولي نوري السعيد رئاسة الوزارة وسعيه الحثيث لتهيئة الظروف المناسبة لعقد ميثاق بغداد بأقرب وقت ممكن.

وتوسعت وزارة الداخلية في السنة ١٩٥٤، عندما ألحقت مديرية السجون العامة بها بعد أن كانت تابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية منذ السنة ١٩٣٩، واصبح يديرها مدير عام مسؤول تجاه الوزير ومهمتها تنظيم السجون وإدارة أعمالها والعمل على رفع مستواها وترتبط بها مديريات السجون في الأولوية وأموري السجون والمخيمات والمواقف والمعتقلات<sup>(٣)</sup>. وبذلك ازداد الكادر الوظيفي لمؤسسات الوزارة بعد إضافة مديرية السجون العامة ذات الأقسام والمديريات العديدة والمنتشرة في عموم الأولوية

(١) انظر: الفصل الخامس، المبحثين الأول والثاني.

(٢) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الاحزاب السياسية العراقية، ص ٣٧٥.

(٣) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥٤، القسم الثاني، نظام رقم (٣٥) لسنة

١٩٥٤، نظام التعديل الثاني لنظام وزارة الداخلية رقم (٤٦) لسنة ١٩٥٣، ص ١٣٣؛ المصدر نفسه، نظام =

العراقية، وهذا يعد تطوراً وظيفياً وإدارياً لمؤسسات وزارة الداخلية، وتوسعاً في مهامها ومهام وزيرها الذي أصبح مشرفاً على أعمال المديرية الجديدة فضلاً عن مهامه السابقة الجسيمة والواسعة.

وجرت تبدلات وظيفية في مصلحة نقل الركاب في العاصمة، فأصدر وزير الداخلية (سعيد قزاز) تعليمات تجيز إملاء وظائف المفتشين ومأموري المحطات في المديرية المذكورة بالجباة والسواق المستخدمين على الملاك المؤقت، بعد اجتيازهم امتحاناً خاصاً بالجداة وبشرط ان يكون الجباة ممن استخدموا قبل صدور هذه التعليمات ومضى على استخدامهم ثلاث سنوات في الأقل<sup>(١)</sup>.

في مطلع سنة ١٩٥٥، توسعت تشكيلات وزارة الداخلية، بعد تأسيس مديرية مصلحة المجاري وذلك للقيام بمشروع تصريف المياه القذرة (المحتوية على أوساخ وقاذورات ومياه الأمطار) في مناطق البلديات في كل بلدة، مقابل استيفاء رسوم وأجور وفقاً لاحكام القانون المعني بتأسيسها، وقد خول قانون تأسيس المصلحة في المادة الرابعة عشرة منه وزير الداخلية بتخصيص فضلة الواردات التي تزيد عن حاجة المصلحة لبلدية المنطقة<sup>(٢)</sup>. الأمر الذي أدى الى توسع الهيكل الوظيفي لمؤسسات وزارة الداخلية بعد استحداث مصلحة المجاري وتوسعت واجبات ومهام وزير الداخلية بعد إضافة مهمة جديدة لمهامه السابقة وهي متابعة والإشراف على عمل المؤسسة الجديدة.

= رقم (٣٦) لسنة ١٩٥٤، نظام التعديل الثاني لنظام وزارة الشؤون الاجتماعية رقم (٣٨) لسنة ١٩٥٢، ص ١٣٥؛  
الوقائع، العدد (٣٤١٨) في ٢٦/٦/١٩٥٤.

(١) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥٤، القسم الثالث، التعليمات، التعديل الرابع لتعليمات خدمة البلدية وانضباطها رقم (١) لسنة ١٩٥٣ رقم (٥) لسنة ١٩٥٤، ص ٨.

(٢) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥٥، القسم الأول، قانون مصلحة المجاري رقم (٣٧) لسنة ١٩٥٥، مطبعة الحكومة (بغداد، ١٩٥٦)، ص ٢٨٧-٢٨٨؛ الوقائع، العدد (٣٥٨٣) في ٢٤/٣/١٩٥٥.

كما صدر في ١٧ ايار ١٩٥٥ قانون مصلحة إسالة الماء لمنطقة بغداد رقم (٥٤) لسنة ١٩٥٥<sup>(١)</sup>، وبناءً على ذلك أضيف ملاك دائرة أخرى الى ملاك وزارة الداخلية، فدخل العشرات في سلك العمل الوظيفي للمؤسسة الجديدة، مما زاد من مسؤوليات الوزارة الخدمية.

وفي التاسع من تموز ١٩٥٥، صدر نظام إدارة مصلحة المجاري<sup>(٢)</sup> ضمن حدود العاصمة، وبينت المادة الأولى منه كيفية تأليف الهيئة الإدارية من رئيس وأربعة أعضاء يعينون باقتراح من الوزير وموافقة مجلس الوزراء وإرادة ملكية، ويعين الوزير عضوين إضافيين للقيام مقام من يغيب من الأعضاء الأربعة<sup>(٣)</sup>. كما أوجبت المادة الثانية من النظام المذكور تعيين مدير عام للمصلحة باقتراح من الوزير وموافقة مجلس الوزراء وإرادة ملكية ويكون الرئيس الدائم للمصلحة، ويجوز بقرار من مجلس الوزراء إناطة أعمال (المدير العام) بأمين العاصمة أو أحد مدراء المصالح العامة التابعة لوزارة الداخلية ممن لطبيعة أعمالهم علاقة وثقى بإدارة هذه المصلحة. وأجازت المادة الثالثة لوزير الداخلية أن يعين من بين أعضاء هيئة إدارة المصلحة نائباً عن المدير العام

(١) المصدر نفسه، قانون مصلحة إسالة الماء لمنطقة بغداد، ص ٤٠١، وللمزيد عن اللجنة وأعمالها وموظفيها، انظر: وزارة الداخلية، التقرير الإداري للجنة إسالة الماء لمنطقة بغداد، رقم (٢٩)، مطبعة الرابطة، ١٩٥٨؛ الوقائع، العدد (٣٦٢٧) في ١/٦/١٩٥٥.

(٢) افترقت مدينة بغداد إلى وجود شبكة منظمة من المجاري حتى عقد الخمسينات، عندما توسعت المدينة وازدادت المياه المستهلكة والحاجة الماسة لمشروع المجاري مما جعل أمانة العاصمة ووزارة الداخلية تسعى لاستحصال موافقة الحكومة على المشروع وولاسيماً وان تكاليفه المالية كانت كبيرة جداً. وللمزيد عن مشاريع المجاري ودور وزارة الداخلية فيها انظر: عباس فرحان ظاهر الموسوي، الحياة الاجتماعية في مدينة بغداد ١٩٣٩-١٩٥٨، دراسة تاريخية، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية/ابن رشد/جامعة بغداد، ٢٠٠٣، ص ٣١-٣٤.

(٣) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥٥، القسم الثاني، نظام إدارة مصلحة المجاري ضمن حدود أمانة العاصمة رقم (٣٤) لسنة ١٩٥٥، ص ١٦٠.

ليحل محله عند غيابه، وأوجبت المادة الخامسة على المصلحة إرسال خلاصة قرارات هيئة الإدارة في نهاية كل شهر الى وزير الداخلية للاطلاع على سير أعمال المصلحة. ومنعت المادة السادسة من النظام المذكور أعضاء هيئة الإدارة الاشتراك في المناقصات والمزايدات والمبايعات التي تقوم بها المصلحة أو القيام بأية وظيفة من وظائف المصلحة لقاء مخصصات عدا مخصصات عضوية هيئة الإدارة<sup>(١)</sup>. ويبدو أن إجراء الهيئة هذا لتجنب أعضاء هيئة المصلحة الانحراف والفساد الإداري والحفاظ على نزاهة وسمعة موظفيها.

وفي حزيران ١٩٥٦ أجرى تعديل لمديرية (التوجيه والإذاعة العامة) وأضيفت كلمة (والتلفزيون)<sup>(٢)</sup> بعد الإذاعة لتصبح الدائرة الجديدة باسم (التوجيه والإذاعة والتلفزيون العامة)<sup>(٣)</sup>، الأمر الذي وسع الكادر الوظيفي لوزارة الداخلية بعد توسع دائرة التوجيه والإذاعة لتشمل مهامها التلفزيون أيضاً إذ إن ذلك يحتاج إلى عدد من الموظفين والفنيين ذوي الكفاءة والاختصاص مما يعني إن هناك متغير وظيفي شهدته إحدى مؤسسات وزارة الداخلية، كما يمكننا القول إن الحكومة العراقية التي أوجدت هذا القسم ووضعته تحت إشراف وزارة الداخلية، ليس مواكبة للتطور الحاصل في العالم والدول الأخرى وضرورة وجود التلفزيون ولتطوير برامجه حسب، وإنما لإبقاء سيطرة وزارة الداخلية على معظم الأقسام والدوائر التي لها مساس بالرأي العام الداخلي والخارجي و إبقائها تحت إشراف وسيطرة الحكومة لكي لا تحيد عن الأهداف والسياسة والبرامج

(١) المصدر نفسه، المواد: ٢، ٣، ٥-٦، ص ص، ١٦٠-١٦١؛ الوقائع، العدد (٣٦٦٨) في ٢٥/٧/١٩٥٥.

(٢) بدأ البث التلفزيوني في العراق بعد افتتاح الملك فيصل الثاني محطة تلفزيون بغداد في ٨/٥/١٩٥٦، التي اشترتها وزارة نوري السعيد في خريف سنة ١٩٥٤ بخمس وستون ألف دينار عراقي، وكانت أول محطة للتلفزيون تقام في الشرق الأوسط. عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، ج١، ص ٧١.

(٣) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥٦، القسم الثاني، نظام التعديل الثالث لنظام وزارة الداخلية رقم (٤٦) لسنة ١٩٥٣ رقم (٢٧) لسنة ١٩٥٦، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٥٧)، ص ١٣٩؛ الوقائع، العدد (٣٨٣١) في ١٦/٧/١٩٥٦.

الداخلية وحتى الخارجية للحكومة. ومهما تكن الأسباب والدواعي، فيعد هذا الأمر حلقةً من حلقات التطور الوظيفي والإداري لمؤسسات وزارة الداخلية .

ومن أجل تطوير كفاءات وقابليات الكادر الوظيفي لمؤسسة السجون، أصدرت وزارة الداخلية النظام رقم (٤) لسنة ١٩٥٧، وحددت المادة الخامسة والأربعون من النظام المعدل كيفية وشروط التعيين للوظائف في المديرية المذكورة وكالاتي<sup>(١)</sup>:-

أ-المديرون: مدير سجن درجة أولى، لا تقل درجته عن الصنف الرابع من أصناف قانون الخدمة المدنية. ومدير سجن درجة ثانية، لا تقل درجته عن الدرجة الأولى من الصنف الخامس من أصناف القانون المذكور.

ب-المأمورون: مأمور سجن درجة أولى، لا تقل درجته عن الدرجة الثانية من الصنف الخامس من أصناف قانون الخدمة المدنية أما مأمور سجن درجة ثانية، فلا تقل درجته عن الدرجة الأولى من الصنف السادس من أصناف قانون الخدمة المدنية. وحددت شروط معاون مأمور السجن وغيرها من الوظائف الأخرى<sup>(٢)</sup>.

وحدث تطور إداري ووظيفي في الجهاز الإداري في الأولوية، بعد صدور قانون إدارة القرى رقم (١٦) لسنة ١٩٥٧<sup>(٣)</sup>، حيث حدد القانون صلاحيات مجلس القرية<sup>(٤)</sup> وواجباته بالمصادقة على ميزانية القرية وحساباتها الشهرية والإشراف التام على وارداتها

(١) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٥٧، القسم الثاني، نظام تعديل نظام السجون رقم (٣٥) لسنة ١٩٤٠ رقم (٤) لسنة ١٩٥٧، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٥٨)، ص ص، ١٤-١٥.

(٢) للمزيد عن الجانب الوظيفي لمؤسسة السجون انظر: المصدر نفسه، ص ص، ١٥-١٦؛ الوقائع، العدد (٣٩٣٤) في ١٩٥٧/١/٣١.

(٣) المقصود بالقرية الوحدة المؤسسة بموجب القانون المذكور الذي اعتبرها مجموعة أو أكثر من المساكن الثابتة والمنطقة الملحقة بها، يبلغ عدد سكانها (٢٥٠) نسمة فأكثر وتعين حدودها بأمر من المتصرف. انظر: الحكومة العراقية، وزارة الداخلية، قانون إدارة القرى رقم (١٦) لسنة ١٩٥٧، المادة السادسة، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٥٧)، ص ٢.

(٤) يتألف المجلس من العمدة -الشخص القائم بإدارة القرية أو من يقوم مقامه وفق أحكام القانون المذكور =

ونفقاتها وتعيين مستخدمي القرية وفصلهم بموافقة السلطة الإدارية التي تقع القرية ضمن حدودها، وتعيين خفراء القرية بصفة مستخدمين عموميين يقومون بواجباتهم بتعليمات يصدرها وزير الداخلية، واقتراح بيع العرصات الموجودة في القرية الى الراغبين بشرائها، ووضع منهج إصلاحي للقرية يشمل أعمال الإنشاء والتبليط والإنارة وإزالة الأوساخ من المحلات العامة وردم المستنقعات والحفر وتنظيم وتجهيز الماء للأهالي. وتأسيس المدارس والمستوصفات، وإية مشاريع أخرى تعود بالفائدة للسكان، بعد إستحصال موافقة متصرف اللواء بذلك<sup>(١)</sup>.

وأوجب القانون المذكور على السلطة الإدارية-الموظف الإداري الذي تكون القرية ضمن وحدته الإدارية مباشرة-تعيين العمدة من الذين ترشحهم من الذكور البالغين الثامنة عشرة من العمر ومن أهل القرية، وان يكون العمدة عراقي الجنسية واكمل الخامسة والعشرين من عمره ولم يتجاوز الخامسة والستين، ومن ذوي الأخلاق الحسنة وغير محكوم عليه بجناية غير سياسية أو جنحة مخلة بالشرف، وسالماً من الأمراض التي تحول من دون قيامه بواجبه، وملماً بالقراءة والكتابة حسب الإمكان<sup>(٢)</sup>. وحدد القانون واجبات العمدة بأنها: الإعلان عن القوانين والأنظمة والتعليمات وإفهام القرويين مضامينها بالطرائق المناسبة، ومساعدة الشرطة وجباة الواردات وغيرهم من موظفي الحكومة في تنفيذ واجباتهم وإطلاع السلطة الإدارية على تصرفاتهم المخالفة للقانون والقيام بمهمة التبليغ إذا طلب اليه ذلك، إخبار اقرب مركز أو مخفر شرطة حالاً عن ارتكاب أي جريمة خطيرة أو عن أي قضية تتعلق بحادث خطير أو وفاة شخص لأسباب غير طبيعية أو وصول أشخاص من ذوي الأخلاق السيئة أو الغرباء أو المشتبه بهم الى القرية، وتأمين حماية السكك الحديدية والخطوط التليفونية والتلغرافية والغابات وأموال

= وعضوين منتخبين وكاتب ومن معلم ومضمد ان وجد، وتكون مدة العضوية في المجلس أربع سنوات مع جواز انتخاب من أتم مدته مرة أخرى. انظر: المصدر نفسه، ص ٥.

(١) الوقائع، العدد (٣٩٨١) في ٦/٥/١٩٥٧.

(٢) الحكومة العراقية، وزارة الداخلية، قانون إدارة القرى رقم (١٦) لسنة ١٩٥٧، المادة الرابعة، ص ٢-٣.



الحكومة الأخرى، تسجيل جميع حوادث الولادة والوفاة والزواج والطلاق، والإخبار عنها وفقاً للتعليمات، إخبار أقرب مركز شرطة عن ورود الأمراض الوبائية والمعدية سواء بين البشر أو الحيوانات وحالات الآفات الطبيعية والكوارث العارضة كالجراد والحريق والفيضان، والمحافظة على الآثار والمواقع الأثرية والتاريخية المسجلة والإخبار عن اكتشاف الآثار القديمة، وملاحظة جباية الواردات من القرية، وملاحظة الحراس وتأمين قيامهم بواجباتهم، وإعطاء الشهادات المنوط إعطاؤها بالمختار بموجب القوانين والأنظمة والتعليمات المرعية، وتنفيذ مقررات مجلس القرية وجميع الواجبات المفروضة عليه بمقتضى القانون أو العرف<sup>(١)</sup>.

يظهر ان مهام وواجبات عمدة القرية واسعة ومتشعبة جداً، كما انها تشير الى نية وزارة الداخلية بضبط المناطق البعيدة عن مراكز المدن والسعي لتطويرها من خلال إشراك أهالي القرية نفسها في الإدارة وبعض الأعمال التي هي من إمكانياتهم، وهي بذلك خطوة لتفعيل الإدارة المحلية في الألوية العراقية وتوسيع مهامها وصلاحياتها القانونية لمعالجة مختلف المشاكل الأمنية والاقتصادية والاجتماعية في مناطقهم من دون الرجوع الى الحكومة المركزية بكل صغيرة وكبيرة.

وفي سياق التطور الوظيفي والإداري وتخصص المؤسسات المختلفة لوزارة الداخلية بمهامها وواجباتها لمواكبة التطورات والأحداث الداخلية في العراق، أسست وزارة الداخلية في الخامس من شباط سنة ١٩٥٧ تشكيلاً جديداً تمثل بمديرية الأمن العامة نصت المادة الثامنة (مكرر) من نظام وزارة الداخلية رقم (٨) لسنة ١٩٥٧ (مديرية الأمن العامة - يرأسها مدير عام مرتبط بالوزير مباشرة مهمته القيام بإدارة جميع شؤون مديريات شرطة السفر والجنسية والإقامة والتحقيقات الجنائية)<sup>(٢)</sup>. ويبدو من النظام

(١) المصدر نفسه، المادة الخامسة، ص ٣-٤؛ الوقائع، العدد (٣٩٨١) في ٦/٥/١٩٥٧.

(٢) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥٧، القسم الثاني، نظام التعديل الرئاسي

لنظام وزارة الداخلية رقم (٤٦) لسنة ١٩٥٣ رقم (٨) لسنة ١٩٥٧، ص ٢٨؛ الوقائع، العدد (٣٩٤٢) في ٢٠/٢/١٩٥٧.

المذكور، إن الجانب الوظيفي لم يشهد زيادةً في أعداد موظفي الوزارة خلال السنة ١٩٥٧

نتيجة استحداث مديرية الأمن العامة، التي ضمت إليها الموظفين الذين كانوا يعملون في الشعب التي أصبحت تحت إشرافها ولم تكن هناك حاجة لتعيين موظفين جدد، ولذلك لم يجر تغييراً ملحوظاً على الملاك الوظيفي للوزارة بعد استحداث التشكيل الجديد، وتوسعت مهام هذه الدائرة وحسب تخصصاتها وحسب ما يملية عليها وزير الداخلية من مهام وواجبات<sup>(١)</sup>.

وجرى متغير وظيفي في مؤسسة التفتيش الإداري حيث خول النظام رقم (٣٨) لسنة ١٩٥٧ وزير الداخلية بموافقة مجلس الوزراء أن يرشح أحد المفتشين الإداريين رئيساً لهيئة التفتيش الإداري للقيام بالواجبات الإدارية لشؤون التفتيش<sup>(٢)</sup>. وبذلك أصبحت هناك مسؤولية عليا لرئيس هيئة التفتيش أمام وزير الداخلية بعد ان كانت تدار حسب المناطق ولم توحد قيادتها تحت إمرة قائد واحد.

أما كبار موظفي وزارة الداخلية للمدة ١٩٥٤-١٩٥٨ فيوضحهم الجدول رقم (٦).

(١) للمزيد عن مهام وواجبات هذه المؤسسة انظر: الفصل الرابع، ص ص،

(٢) المصدر نفسه، نظام تعديل نظام التفتيش الإداري رقم (٤٢) لسنة ١٩٤٠ رقم (٣٨) لسنة ١٩٥٧، ص ٢٥٩ ؛

الوقائع، العدد (٤٠٤٢) في ١٩/٩/١٩٥٧.

الفصل الثاني .. التطور الإداري والوظيفي والخدمي لمؤسسات وزارة الداخلية ١٩٣٩-١٩٥٨

المبحث الثالث .. المتغيرات الإدارية والوظيفية ١٩٥٤-١٩٥٨

---

---

وعند قراءة الجدول السابق، نلاحظ شغل سعيد قزاز لمنصب وزير الداخلية طوال المدة ١٩٥٤-١٩٥٨، مع إشراك وزراء آخرين مثل سامي فتاح وفخري الطبقجلي الذي شغل

المنصب حتى ٢ آب ١٩٥٤ بسبب تبدل الوزارة، كما ان مدير الداخلية العام شغل المنصب نفسه لطول المدة المذكورة، كذلك الحال مع مدير البلديات العام ومدير العشائر العام وأمر قوة الشرطة السيارة، بينما نلاحظ هناك تبدل في المواقع الوظيفية للمناصب الأخرى بين دوائر ومؤسسات وزارة الداخلية.

ومن الجدير بالذكر انه خلال المدة ١٩٥٤-١٩٥٨، وجدت بعض المناصب الوظيفية في مؤسسات حديثة العهد على وزارة الداخلية أو إنها طورت وأصبحت مديريات عامة بعد ان كانت شُعب أو أقسام تابعة لمديريات أخرى. مثال ذلك استحداث منصب مدير الأمن العام سنة ١٩٥٧، ومنصب الأمين العام للأمانة العامة لأموال اليهود المجمدة وشغل هذا المنصب من احمد الشالجي للمدة ١٩٥٣-١٩٥٨، كذلك منصب مدير الدفاع المدني العام الذي شغله حسن علي غالب للمدة ١٩٥٦-١٩٥٨<sup>(١)</sup>.

وفي الأولوية، سعت مجالس إدارة الأولوية إلى إستحصال موافقة الوزارة لتعيين رؤساء بلدية في الأماكن المهمة والتي تتسع ميزانياتها لذلك، بعد ان وجدت تلك المجالس ان إدارة البلديات من القائممقامين ومديري النواحي لا يؤمن الحاجة نظراً للتبعات المتعددة الملقاة على عاتق الموظف الإداري مما يجعله غير قادر للتفرغ الى شؤون البلديات وأعمالها<sup>(٢)</sup>. ويظهر لنا ذلك سعي مجالس إدارة الأولوية لتفعيل عمل البلديات وتقديم خدمات أفضل للشعب، وذلك لن يتم الا بتفرغ موظفين أكفاء ومختصين لاعمال

(١) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة الداخلية، جدول كبار موظفي الدولة لسنة ١٩٥٧، ص ٩-١١؛ جدول كبار موظفي الدولة لسنة ١٩٦١، ص ١٤-١٥؛ جدول كبار موظفي الدولة لسنة ١٩٦٢، مطبعة الإدارة المحلية، ١٩٦٢، ص ١٥-١٦.

(٢) الجمهورية العراقية، وزارة الداخلية، متصرفية لواء الديوانية، الإدارة المحلية، مقررات مجلس اللواء لسنة ١٩٥٨-

١٩٥٩، مطبعة الغرى الحديثة، (النجف، د.ت)، ص ٨٤.

البلديات وعدم إشراك أعمالها مع إدارة القضاء أو الناحية التي غالباً ما تكون اهتماماتها بالبلديات وشؤونها شيئاً ثانوياً بعد المهام الأصلية في وحداتهم الإدارية، هذا من جانب،

ومن جانب آخر يعني ذلك زيادة في عدد موظفي الوزارة بعد فصل الإدارة عن البلديات في الوحدات الإدارية في الألوية.

لم يسلم الجهاز الإداري في العهد الملكي- ومنه مؤسسات وزارة الداخلية- من نقد الرأي العام على الرغم من كل تلك الجهود الطيبة للعديد من مفاصل ذلك الجهاز، فقد هجا الشاعر النجفي الكبير الشيخ محمد علي اليعقوبي دوائر ذلك العهد هجاء مرأ قاسياً ووصف الموظفين ((بأبناء العواهر))!! عندما تم غلق المبعى العام في منطقة الميدان في شارع الرشيد في عهد وزارة محمد فاضل الجمالي(ايلول ١٩٥٣-نيسان ١٩٥٤) (١) نظم يقول: (٢)

قالوا ببغداد(الجمالي) قد محا منازل قوم دنستها العواهر!

لقد طُهرت منها الديار ولم يكن لتُظهر من أبنائهن الدوائر!

ومما يشار اليه، خلال المدة ١٩٥٥-١٩٥٨، تعرض الجهاز الإداري للدولة ومنه وزارة الداخلية للنقد اللاذع في مجلس النواب، بسبب تفشي الفساد الإداري والاستهتار الخلقى، والرشوة، واستخدام النفوذ الرسمي، أو استعمال السلطة لتأمين منافع خاصة. فقد أشار نائب الموصل(محمد الجليلي) الى ذلك قائلاً: (( أصبح الجهاز الحكومي مصدر خطر

(١) ولد محمد فاضل الجمالي في الكاظمية سنة ١٩٠٢ من عائلة دينية محافظة وقد اتم دراسته الابتدائية والثانوية في بغداد، اشغل العديد من الوظائف المهمة في ديوان وزارة المعارف ثم انتقل الى السلك الخارجي فعين مديراً للخارجية وبعد ذلك اختير وزيراً للخارجية. انتخب رئيساً لمجلس النواب في كانون الثاني ١٩٥٣ وشكل وزارته الأولى في سنة ١٩٥٣ ثم عاد وشكلها مرة ثانية في اذار ١٩٥٤. وللمزيد عن سيرته ودوره في تاريخ العراق، انظر: رحيم كاظم محمد الهاشمي، محمد فاضل الجمالي، دوره السياسي ونهجه التربوي حتى ١١٠ ١٩٥٨، أطروحة دكتوراه، (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة البصرة، ١٩٩٧، ص ٢٥ وما بعدها.

(٢) طارق عبدالحميد الكنين، المصدر السابق، ص ص ٦١-٦٢.

على المصلحة العامة، وعلى حقوق الناس، وسيكون له أسوء الأثر على عمران البلاد ونهضتها إذا لم يقض عليه بالإسراع في إصلاح الجهاز الحكومي إصلاحاً جذرياً شاملاً

يعم مختلف الدوائر وهو الأساس فى القضاء على هذا الفساد. فقد تفشت الرشوة، وكثرت الاختلاسات، وازدادت الشكوى من سوء سلوك الموظفين، وأصبحت بعض الوظائف والمناصب مصدرًا للاستغلال والإثراء غير المشروع، حتى بلغ الأمر إن بيعت بعض الوظائف بيعاً، وفرض بعض الموظفين الكبار أتوات شهرية على صغار مرؤسيهم، وأصبح التعيين فى الوظائف،.. غير منصب على الكفاءة وحسن السمعة، وإنما صاحب هذا التعيين فى أكثر الأحيان التدخلات، والأهواء والمحسوبية والمنسوبية))<sup>(١)</sup>.

وطالب النائب صادق البصام بان يشمل الإصلاح الرؤوس وليس الموظفين الصغار فقط)) (إن الضجة المقامة هي على سوء تصرفات أو استغلال الواقع فى الدولة لا يقتصر على الموظفين بل يشمل البعض من المسؤولين أصحاب المعالي والفاخرة...، فافتصارنا على سن لائحة تشمل الموظفين وحدهم، من دون الرؤوس التي كانت سبباً لهذا الفساد، اعتقد هي عملية جراحية مبتورة..))<sup>(٢)</sup>. وقد كان خدم الوزراء يتقاضون رواتبهم وأجورهم من ميزانية أمانة العاصمة، ((كما ان العديدين دون من رجال الشرطة يقومون بأعمال الحراسة والخدمة والبستنة فى دور الوزراء والمتنفذين الذين كانوا يرفضون السماح لهم بالقيام بأعمال الشرطة عندما تتطلب الضرورة استدعائهم للقيام بها))<sup>(٣)</sup>.

أدركت وزارة نوري السعيد الثالثة عشرة<sup>(٤)</sup>، خطورة الفساد الذي استشرى فى مؤسسات ودوائر الدولة ولاسيما بعد تعالي أصوات النواب للمطالبة بالإصلاح الإداري، فأبرم المجلس النيابي فى ٢٤ آذار ١٩٥٦ (( قانون تنسيق الجهاز الحكومي)) الذي نصت المادة الأولى

(١) م.م.ن، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٥-١٩٥٦، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٥٧)، ص ٤٩٩.

(٢) المصدر نفسه، ص ٥٠٠.

(٣) كاراكتاكوس، ثورة العراق ٤ تموز، ترجمة خيرى حماد، المكتب العالمي للتأليف، (بيروت، د.ت)، ص ٣٤.

(٤) تألفت هذه الوزارة فى ١٧/١٢/١٩٥٥ واستمرت حتى ١٩٥٧/٦/٨. انظر: عبدالرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، ج ١٠، ص ٧، ١٥٩.

منه على أن: (( تؤلف لجنة تدعى لجنة التنسيق من حكام من الصنف الأول، وموظفين من الصنف الممتاز، أو الصنف الأول ممن عرفوا بالاستقامة، والكفاءة، للتحقيق فى سلوك

الحكام، والقضاة والموظفين والمستخدمين، لإقصاء من يثبت سوء سلوكه<sup>(١)</sup> من الخدمة)).  
وحددت المادة السابعة من القانون وظائف لجنة التنسيق بالعزل، والفصل لمدة لا تقل عن سنتين، ولا تزيد على خمس سنوات، وجعلت المادة الرابعة عشرة مدة نفاذ القانون سنة واحدة، ويجوز تمديدها لمدة لا تتجاوز السنة بقرار من مجلس الوزراء وإرادة ملكية<sup>(٢)</sup>.  
وقد فصل بموجب هذا القانون (٣١٧) موظفاً بينهم (٩) متصرفين ونحو (١٠٠) ضابط شرطة بين مدير، ومعاون، ومفوض، وعدد من المديرين العامين، والقائمقامين، ومديري النواحي، والكتاب...<sup>(٣)</sup>. وبسبب الضجة التي أحدثها القانون المذكور واحتمال شمول التطهير كبار الموظفين حالاً من دون تعديل القانون<sup>(٤)</sup>.

(١) يشمل تعبير سوء السلوك، الاستهتار الخلقي، والرشوة، واستخدام النفوذ الرسمي والسلطة لتحقيق منافع ذاتية، انظر: المادة السادسة من القانون المذكور.

(٢) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥٦، ص ٨٦-٩١.

(٣) عبدالرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، ج ١٠، ص ٨٨.

(٤) خليل كنه، العراق أمسه وغده، د.م. ط ١، (بيروت، ١٩٦٦)، ص ٢٧٨.



## المبحث الرابع

### المتغيرات المالية ١٩٣٩ - ١٩٥٨

#### أولاً : شؤون الوزارة المالية ١٩٣٩-١٩٤٥

تبدأ السنة المالية ١٩٣٩ في ١ نيسان وتنتهي في ٣١ آذار ١٩٤٠، ومن بين أولى الإجراءات المالية أقرت الوزارة على إجراء تخفيض للرواتب والمخصصات التي يتقاضاها موظفو الدولة ومستخدموها عدا من كان منهم مرتباً بعقود ونسبة ٥% حسب ما كان معمولاً به في ميزانية السنة ١٩٣٨ المالية<sup>(١)</sup>. وذلك لمعالجة العجز الحاصل في ميزانية الدولة في تلك السنة، لعدم كفاية الواردات أمام المصروفات.

وفي تموز ١٩٣٩ صدر قانون الميزانية العامة للسنة ١٩٣٩ المالية، وفي حقل المصروفات تم رصد مبلغ قدره (١,٠٨٧,٦٦٩) دينار أما الواردات التخمينية لمؤسسات وزارة الداخلية فقدرت بـ (١٠٣٥١٠) دينار<sup>(٢)</sup>.

أما أصناف ودرجات الموظفين فقد حددها قانون الخدمة المدنية رقم (٦٤) لسنة ١٩٣٩ في الفصل الثالث (أصناف ودرجات الموظفين وتعيينهم) وجاء في المادة الحادية عشرة منه تكون أصناف الموظفين ورواتبهم على أربعة أصناف، الصنف الأول يتكون من ثلاث درجات وراتب يقدر بين (٤٥-٧٠) ديناراً، أما الصنف الثاني فقسم الى ثلاث درجات أيضاً يكون معدل رواتبها بين (٣٠-٤٠) ديناراً، بينما حدد القانون أربع درجات للصنف الثالث وراتب قدره (١٥-٢٥) ديناراً، وتكونت درجات الصنف الرابع من خمس درجات وراتب محدد بين (٥-١٢) ديناراً<sup>(٣)</sup>.

(١) الحكومة العراقية، وزارة المالية، قانون الميزانية العامة المؤقتة لشهري حزيران وتموز سنة ١٩٣٩، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٣٩)، ص ٦١؛ الوقائع، العدد (١٧١١) في ٢٩/٦/١٩٣٩.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٠٦-١٠٨؛ الوقائع، العدد (١٧١١) في ٢٩/٦/١٩٣٩.

(٣) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٣٩، قانون الخدمة المدنية رقم (٦٤) لسنة ١٩٣٩، ص ٣٠٧.

وهذا يوضح رواتب موظفي وزارة الداخلية حسب السلم والدرجات الوظيفية المبينة أعلاه.

اما مصروفات وزارة الداخلية خلال السنة ١٩٤١ المالية فقد بلغت تخميناتها نحو (١,٠٧٥,٥٧٠) دينار، بينما كانت الإيرادات التخمينية بحدود (٥٤,٨٠٠) دينار<sup>(١)</sup>. ونلاحظ من الأرقام المذكورة ان مقدار المصروفات للسنة المالية ١٩٤١ أقل بنسبة يسيرة بينما نلاحظ أن الواردات قد انخفضت أكثر من النصف عما كانت عليه للسنة المالية ١٩٣٩، وهذا بسبب فصل دوائر الصحة والسجون والنفوس وضمها الى وزارة الشؤون الاجتماعية أواخر سنة ١٩٣٩، مما قلل من مصروفات وزارة الداخلية وإيراداتها.

وفي سنة ١٩٤١ تناقصت واردات الدولة بسبب أحداث حركة نيسان - آيار، وخلال السنة نفسها تمّ تحديد رواتب ضابط الصف وأفراد الشرطة فاصبح راتب الشرطي في صفوف المشاة والخيالة والهجانة (٢,٥٠٠) دينار شهرياً عند أول تعيين، بينما حددت رواتب ضباط الصف للصنوف الثلاثة المتقدم ذكرها كما يلي:-<sup>(٢)</sup>

أ- الشرطي الأول: ثلاثة دنانير شهرياً .

ب- نائب العريف : ثلاثة دنانير ونصف الدينار شهرياً .

ج- عريف : أربعة دنانير ونصف الدينار شهرياً .

د- رئيس العرفاء : خمسة دنانير ونصف الدينار شهرياً .

اما رواتب شرطة المرور وبحسب الصنوف المتقدم ذكرها فحددت بين أربعة دنانير الى ستة دنانير شهرياً وهكذا بالنسبة لصنوف المخابرة واللاسلكي والتحقيقات الجنائية والوحدة الآلية والتضميد والسواق والكتاب والموسيقى، لكن بفوارق يسيرة<sup>(٣)</sup>.

<sup>(١)</sup> وزارة المالية، قانون الميزانية العامة رقم (٤٠) لسنة ١٩٤١ المالية، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٤٢)، ص ص، ١٣٥-١١٤

<sup>(٢)</sup> المصدر نفسه، نظام تعيين رواتب ضباط الصف وأفراد الشرطة رقم (٤٠) لسنة ١٩٤١، ص ص، ١٣٢-١٣٤.

<sup>(٣)</sup> المصدر نفسه، ص ص، ١٣٤-١٣٥؛ الوقائع، العدد (١٩٤٣) في ١١/٨/١٩٤١.

وفي السنة ١٩٤٣ المالية، صدر قانون خدمة الشرطة وانضباطها رقم (٤٠) لسنة ١٩٤٣<sup>(١)</sup>، وبموجب المادة الخامسة منه، صنفت درجات رئيس الدائرة والضباط

## الفصل الثاني .. التطور الإداري والوظيفي والخدمي لمؤسسات وزارة الداخلية ١٩٣٩-١٩٥٨

### المبحث الرابع .. المتغيرات المالية ١٩٣٩ - ١٩٥٨

والمفوضين ونواب المفوضين ورواتبهم<sup>(٢)</sup>، والجدول رقم (٧) يوضح ذلك مفصلاً.

جدول رقم (٧)<sup>(٣)</sup>

الرتبة	مقدار الراتب بالدينار العراقي	الدرجة	الصف
مدير شرطة عام	٧٠-٦٠	٢.١	الأول
معاون مدير شرطة عام ومفتش شرطة	٥٥-٥٠	٢.١	الثاني
مدير شرطة	٥٠-٤٥	١	الثالث
	٤٠	٢	
	٣٥	٣	
	٣٠	٤	
معاون مدير شرطة	٢٥	١	الرابع
	٢١	٢	
	١٨	٣	
مفوض	١٥	١	الخامس
	١٢	٢	
	١٠	٣	
	٨	٤	
نائب مفوض	٦	--	السادس

(١) جرت مناقشات مطولة في مجلسي الأعيان والنواب حول القانون وتفاصيله، وللمزيد عن ذلك انظر: م.م.ع، الاجتماع الاعتيادي السابع عشر ١٩٤٢-١٩٤٣، الجلسة (٧)، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٤٣)، ص ٨٥-٩٠؛ ص ١٣٩-١٥١؛ م.م.ن، الاجتماع الاعتيادي الرابع لمجلس النواب لسنة ١٩٤٢-١٩٤٣، الجلسة (١٦)، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٤٣)، ص ١٢٢-١٢٥.

(٢) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٤٣، قانون خدمة الشرطة وانضباطها رقم (٤٠) لسنة ١٩٤٣، ص ٣١٨؛ م.م.ع، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٢-١٩٤٣، ص ٦٠-٦٦.

(٣) الجدول من عمل الباحث

أما فيما يخص ميزانية وزارة الداخلية للسنة ١٩٤٣، فكانت المصروفات التخمينية

هي (١,٣٢٠,٠٦٠) ديناراً والواردات بحدود (٦٤٣,٠٠٠) ديناراً<sup>(١)</sup>.

ويظهر ارتفاع كبير في المصروفات مقارنة بالسنوات السابقة وذلك يعود الى نفقات

الإذاعة ونفقات مديرية المنتوجات المحلية العامة ومديرية الدفاع الجوي السلبي، والتي سبق التطرق إليها. الأمر الذي زاد من العجز في الميزانية ولاسيما أن الإيرادات كانت يسيرة مقارنة بالمصروفات.

استمرت مصروفات وزارة الداخلية بالارتفاع التدريجي فكانت في ميزانية السنة ١٩٤٤ المالية بحدود (١,٨٩٢,٧٤٠) ديناراً أي بزيادة تقدر أكثر من نصف مليون عن ميزانية السنة السابقة<sup>(٢)</sup>، ويعلل ذلك باستمرار التطور الإداري والوظيفي لمؤسسات الوزارة وتعيين الكثير من الموظفين والقيام بالعديد من المشاريع الخدمية مما يتوجب زيادة في الإنفاق، مقابل ذلك نجد أن الواردات كانت محدودة ويسيرة وبحدود (٦٩,٣٠٠) ديناراً<sup>(٣)</sup>، بزيادة يسيرة عن مدخولات السنة السابقة.

وفي ميزانية سنة ١٩٤٥ المالية، نجد استمرار الزيادة في نفقات (مصروفات) دوائر الوزارة وهذا أمر طبيعي مع التطور الذي حصل في الجانب الإداري والوظيفي لمؤسساتها بينما نجد أن هناك زيادة كبيرة في الإيرادات بلغت (١٠٠٠٠٠٠) دينار مقابل المصروفات (٢,٠٩٤,٢٩٠) دينار<sup>(٤)</sup>. لكن يلاحظ استمرار العجز وارتفاع نسبه في الميزانية على الرغم من زيادة الإيرادات فإن المصروفات قد زادت بنسبة كبيرة أيضاً.

(١) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة العدلية، قانون الميزانية العامة لسنة ١٩٤٣ المالية رقم (٥٢) لسنة ١٩٤٣، ص ٣٨٧-٣٩٧.

(٢) الحكومة العراقية، وزارة المالية، قانون الميزانية العامة لسنة ١٩٤٤ المالية رقم (٢٤) لسنة ١٩٤٤، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٤٥)، ص ٨٦-٨٧.

(٣) المصدر نفسه، ص ٩٧؛ م.م.ن، الاجتماع الاعتيادي الرابع ١٩٤٢-١٩٤٣، الجلسة (٣١)، ص ٢٩٣-٢٩٤.

(٤) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٤٥، القسم الأول، قانون الميزانية لسنة ١٩٤٥ المالية رقم (٣٢) لسنة ١٩٤٥، ص ١٩٧-٢١٠.

وتجدر الإشارة الى أن وزارة الداخلية سعت من جانبها وبمساعدة من منح الحكومة والأهالي أيضاً، الى تقديم الدعم المالي لتفادي أضرار غرق ناحية الصويرة في لواء الكوت (محافظة واسط) وقدرت منح الحكومة مع التبرعات بـ (٥٠) الف دينار لكن وزير الداخلية

في حينها (سعد صالح) <sup>(١)</sup> اقترح أثناء مناقشة النائب (نصرت الفارسي) على الحكومة القيام بتوزيع المساعدات من الحبوب والتمور وليس توزيعها بشكل نقود ((لان كثيراً من الإعانات قد لاتصل الى أيدي مستحقيها) ) <sup>(٢)</sup>. ووعده وزير الداخلية بتقديم مبالغ أو تخصيص ذلك في ميزانية الوزارة لاجل مساعدة المتضررين في البصرة من الفيضانات ووعده بتقديم سلف لهم لهذا الغرض علاوة على المنحة <sup>(٣)</sup>. وسيعالج الباحث دور وزارة الداخلية في درء أخطار الفيضانات في الصفحات اللاحقة.

كما منحت وزارة الداخلية منحة مالية الى لواء أربيل (بلدية اللواء) قدرت ب(٣٨٠٠) دينار لتوزع على أعمال ومشاريع الكهرباء والماء ولتحسين الطرق وكان رأي وزير الداخلية مع زيادة المنحة المالية المخصصة للواء أربيل (( لان أربيل كانت

<sup>(١)</sup> ولد سعد صالح في مدينة النجف الاشرف سنة ١٨٨٩، ونشأ فيها نشأة أدبية، انتمى الى العديد من الجمعيات والأحزاب السياسية العراقية منها جمعية النهضة الإسلامية السرية في النجف سنة ١٩١٨ وحزب النجف (الوطني) السري، وجمعية حرس الاستقلال، اشترك في ثورة العشرين وفي تحرير جريدتي الفرات والاستقلال الناطقتين بلسان الثورة ، تقلد في حياته الوظيفية مختلف المناصب الإدارية، انتخب عضواً في مجلس النواب لعدة دورات انتخابية، اشترك في وزارة توفيق السويدي الثانية (٢٣/٢-٣٠/٥/١٩٤٦) وتقلد منصب وزارة الداخلية فيها، انتمى الى حزب الأحرار ثم ترأسه بداية سنة ١٩٤٧، وكان له مواقف وطنية وقومية مشهودة، وللزيد عن سيرته ودوره في تاريخ العراق السياسي. انظر: ستار جبار الجابري، سعد صالح ودوره السياسي في العراق، مطبعة المشرق، (بغداد، ١٩٩٧)، ص ١٩ وما بعدها.

<sup>(٢)</sup> م.م.ن، الدورة الانتخابية العاشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٥، الجلسة (٣٠)، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٤٦)، ص ص ٢٩٧-٢٩٨.

<sup>(٣)</sup> المصدر نفسه، الجلسة (٣٨)، ص ٣٨٧.

متأخرة جداً وبها حاجة ماسة الى زيادة المنحة لأنها قليلة الواردات وتحتاج الى إصلاحات واسعة لا تتم الا بالمال)) حسبما ذكر وتعهد الوزير أمام المجلس النيابي بزيادة قرض الحكومة لإدارة لواء أربيل أكثر من (٥٠٠٠) دينار <sup>(١)</sup>.

### ثانياً: الشؤون المالية والحسابية ١٩٤٦-١٩٥٨

شهدت المدة ١٩٤٥-١٩٤٦، أحداثاً وتطورات محلية داخلية، أبرزها مسألة التمويل<sup>(٢)</sup> والآثار الناتجة عن حركات بارزان<sup>(٣)</sup> في تلك الحقبة، وكان نصيب وزارة الداخلية ومؤسساتها الشيء الكثير، فزادت مصروفات الوزارة قرابة المليون دينار عن السنة السابقة لها<sup>(٤)</sup>، حيث أنفقت قسماً منها في إسكان وإعاشة البارزانيين وجزء آخر في نفقات شرطة التمويل التي تأسست في الألوية العراقية وبغداد لمتابعة شؤون التمويل. هذا وكانت نفقات وزارة الداخلية في ميزانية السنة ١٩٤٧ المالية بحدود (٣,٠٩١,٠٥٥) دينار بينما ارتفعت مدخولات الوزارة بشكل كبير خلال السنة المذكورة

(١) المصدر نفسه، الجلسة (٣٦)، ص ص ٣٥٨-٣٥٩.

(٢) في الواقع ان مشكلة التمويل في العراق كانت من المشكلات التي تعذر على الوزارات العراقية كافة حلها مدة الحرب العالمية الثانية وظروف ما بعد الحرب، فقد ارتفعت الأسعار العامة لجميع المواد المستوردة ارتفاعاً عانى منه الشعب الأمرين، واختفت المواد المعاشية والمنزلية حتى صار البحث عنها صعباً للغاية. لهذا كان تكوين ((مديرية التمويل العامة)) ثم ((وزارة التمويل)) في زمن وزارة نوري السعيد الثامنة (١٩٤٣/١٢/٢٥ - ١٩٤٤/٦/٤) في اذار سنة ١٩٤٤ ووافق مجلس النواب في جلسة ١٩٤٤/٣/٢٨ على ((لائحة قانون أحداث وزارة التمويل)) وهي الوزارة التي اشرفت على أمور الاستيراد، والتصدير، وتنظيم بطاقات السكر، والشاي والمنسوجات.. وللمزيد انظر: م.م.ن، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٤، جلسة ٣/٢٨، مطبعة الحكومة، ١٩٤٥؛ زهير علي احمد النحاس، التمويل في العراق ١٩٣٩-١٩٤٨، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الاداب/جامعة الموصل، ١٩٨٩؛ عبدالرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، ج٦، ص ص ١٩٤-١٩٥.

(٣) انظر: الفصل الثالث، ص ص ١٧٠-١٧١.

(٤) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٤٧، قانون الميزانية العامة لسنة ١٩٤٧ المالية رقم (٢٢) لسنة ١٩٤٧، ص ص ٢١١-٢١٢.

لتصل الى (١٢١٠٠٠) دينار<sup>(١)</sup>. ولكن على الرغم من ذلك كان العجز مرتفعاً في الميزانية. وفي سنة ١٩٥٠ وافقت وزارة المالية على اقتراض أمانة العاصمة من المصارف مبلغاً لا يزيد على (٧٥٠٠٠٠) دينار وتحت ضمانات وزارة المالية، كذلك ضمان اقتراض البلديات

## الفصل الثاني .. التطور الإداري والوظيفي والخدمي لمؤسسات وزارة الداخلية ١٩٣٩-١٩٥٨

### المبحث الرابع .. المتغيرات المالية ١٩٣٩ - ١٩٥٨

لمبالغ مالية من المصارف على ان لا تزيد على (١,٢٥٠,٠٠٠) دينار بشرط ان تخصص هذه المبالغ الى المشاريع العمرانية في البلاد<sup>(٢)</sup>. وهذه المبالغ كبيرة ومن المؤكد إنها ستؤدي الى تحسن الوضع الاجتماعي والخدمي للمواطنين اذا صرفت في أماكن الصرف المطلوبة وأبعدت عن الأيدي الفاسدة في مؤسسات الوزارة، وفي كل الأحوال هو توسع كبير في مالية دوائر ومؤسسات وزارة الداخلية.

بلغت مصروفات الحكومة العراقية خلال السنة ١٩٥٠ المالية بحدود (٢٤,٠٩٥,٣٠٠) دينار كان حصة وزارة الداخلية منها (٣,٩٠١,٦٦٠) ديناراً<sup>(٣)</sup> ويظهر ذلك زيادةً كبيرةً في مصروفات وزارة الداخلية مقارنةً بالسنة ١٩٤٧ المالية، كما انه يشير الى أن حصة وزارة الداخلية مرتفعة عن بقية الوزارات. وهذا يعود الى توسع الوزارة في مشاريعها العمرانية والخدمية المختلفة بعد الزيادة الحاصلة في ميزانيتها. اما الإيرادات فكانت بحدود (١٨٠,٠٠٠) دينار<sup>(٤)</sup>. وهي بذلك فاقت إيرادات الوزارة للسنوات الماضية بنسبة لا بأس بها.

حدد قانون (تعديل قانون خدمة الشرطة وانضباطها رقم (٤٠) لسنة ١٩٤٣) رقم (٦١) لسنة ١٩٥٠ المار الذكر، في مادته الخامسة - (١) صنف ودرجات ورواتب دائرة الشرطة

(١) المصدر نفسه، ص ٢٢٠.

(٢) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة المالية، قانون ضمان قروض البلديات رقم (٣٦) لسنة ١٩٥٠، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٥١)، ص ٢٤٣-٢٤٤؛ الوقائع، العدد (٢٨٤٠) في ١٩٥٠/٦/٥.

(٣) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة العدل، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥٠، قانون الميزانية العام ١١٩ ١٩٥٠ المالية رقم (٤٠) لسنة ١٩٥٠، ص ٢٧١-٢٧٢؛ وزارة المالية، لائحة قانون الميزانية العامة لسنة ١٩٥٠، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٥١)، ص ٩-٢٢.

(٤) المصدر نفسه، ص ٢١-٢٧.

وموظفيها وفقاً للجدول الآتي رقم (٨) (١).

جدول رقم (٨) (٢)

الصنف	الدرجة	الراتب بالدينار	الرتبة
-------	--------	-----------------	--------

الفصل الثاني .. التطور الإداري والوظيفي والخدمي لمؤسسات وزارة الداخلية ١٩٣٩-١٩٥٨

المبحث الرابع .. المتغيرات المالية ١٩٣٩ - ١٩٥٨

مدير شرطة عام، مفتش شرطة عام	٨٠	١	الأول
	٧٠	٢	
	٦٠	٣	
معاون مدير شرطة عام، مفتش شرطة، مدير شرطة	٥٥	١	الثاني
	٥٠	٢	
	٤٥	٣	
	٤٠	٤	
	٣٥	٥	
معاون مدير شرطة	٣٠	١	الثالث
	٢٥	٢	
	٢١	٣	
مفوض	١٨	١	الرابع
	١٥	٢	
	١٢	٣	
نائب مفوض	١٠	١	الخامس
	٨	٢	
	٦	٣	

(١) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٥٠، قانون تعديل قانون خدمة

الشرطة وانضباطها رقم (٤٠) لسنة ١٩٤٣ رقم (٦١) لسنة ١٩٥٠، ص ٤٦٤، الوقائع، العدد (٢٨٦١)

١٢٠

.١٩٥٠/٧/٢٣

(٢) الجدول من عمل الباحث.

يبدو من الجدول السابق ان معظم رواتب منتسبي دائرة الشرطة قد ازدادت وهنا يعود الى الإجراءات التي تتخذها الحكومة بسبب غلاء المعيشة، ونلاحظ استمرار ذلك في ميزانية الدولة لسنة ١٩٥١ المالية، حيث ترتفع نفقات وزارة الداخلية بسبب ذلك من ناحية ومن



ناحية ثانية لاستمرار الإنفاق على إسكان وإعاشة البارزانيين، فضلاً عن متطلبات دائرة التفتيش الإداري ومجلس التمييز العشائري، كلها متغيرات إدارية ووظيفية ظهرت آثارها على الجانب المالي لوزارة الداخلية فكانت مصروفات الوزارة للسنة ١٩٥١ المالية بمقدار (٤,٠٥٥,١٧٥) ديناراً من مجموع مصروفات الدولة البالغة (٢٩,٠٩٩,٨٢٢)، بينما بلغت الواردات لوزارة الداخلية بمقدار (٣٤١,٠٠٠) ديناراً<sup>(١)</sup>. وهذا يشير إلى زيادة كبيرة عن إيرادات السنة السابقة ويدل على جهود وزارة الداخلية لرفع مدخولاتها لسد العجز الكبير في ميزانيتها والذي كانت تتحمله وزارة المالية.

كما كان هناك عبء مالي آخر على وزارة الداخلية خلال السنة ١٩٥١ تمثل بإنشاء الأمانة العامة لمراقبة وإدارة أموال اليهود المسقطه عنهم الجنسية العراقية بموجب القانون رقم (٥) لسنة ١٩٥١<sup>(٢)</sup>. ومن ثمَّ نجد ارتفاع نفقات الحكومة عموماً ووزارة الداخلية ولاسيما في السنة المالية ١٩٥٣، فكانت نفقات الحكومة المخمئة لسنة ١٩٥٣ بمقدار (٤٨,٠٠١,٢٠٥) دينار وكانت حصة وزارة الداخلية منها بمقدار (٥,٢٧٦,٩٢٠) دينار<sup>(٣)</sup>. ويظهر من الأرقام المذكورة الزيادة الكبيرة في مصروفات الدولة عموماً وكذلك

(١) المصدر نفسه، قانون الميزانية العامة لسنة ١٩٥١ المالية رقم (٣٠) لسنة ١٩٥١، ص ١٦٢-١٨١.

(٢) للمزيد عن إجراءات تنفيذ القانون وما يتوجب على الأمانة العامة لمتابعة أموال اليهود المجمدة، انظر: مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥١، نظام مراقبة وإدارة أموال اليهود المسقطه عنهم الجنسية العراقية رقم (٣) لسنة ١٩٥١؛ نظام التصرف بالأموال المجمدة وأدارتها وتصنيفها رقم (١١) لسنة ١٩٥١، ص ٣٤-٣٨؛ الوقائع، العدد (٢٩٣٩) في ١٠/٣/١٩٥١؛ الوقائع، العدد (٥) ١٩٥١/٤/٢٦. كذلك الكثير من التعليمات الصادرة من وزير الداخلية بخصوص الموضوع والمنشورة في الوقائع الإعداد (٢٩٤٦) في ١٩/٣/١٩٥١ - ٣٠/١٨ في ١٧/٩/١٩٥١.

(٣) وزارة المالية، قانون الميزانية العامة لسنة ١٩٥٣ المالية، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٥٤)، ص ٧٠-٧٥.

وزارة الداخلية التي زادت نفقاتها عن ميزانية السنة ١٩٥١ المالية بحدود المليون وربع المليون. وهذا يعود إلى استمرار نفقات غلاء المعيشة ونفقات إسكان وإعاشة البارزانيين وكذلك بسبب توسع الأعمال البلدية من جهة وصرف نفقات الحراسة الليلية لقوات الشرطة في الأولوية من جهة أخرى<sup>(١)</sup>.

شرعت وزارة الداخلية بتعديل رواتب ضباط الصف وأفراد الشرطة وبناءً على ذلك، صدر

نظام تعيين رواتب ضباط الصف وأفراد الشرطة رقم (٥٦) لسنة ١٩٥٣، وحددت المادة الأولى من النظام راتب الشرطي في صنوف المشاة والخيالة والهجانة (٣) دنانير شهرياً عند أول تعيين، أما المادة الثانية فبينت رواتب ضباط الصف للصنوف الثلاثة الوارد ذكرها بـ (٣,٥٠٠) دينار للشرطي الأول، و (٤) دنانير لنائب العريف و (٥) دنانير للعريف و (٥,٥٠٠) دنانير لرئيس العرفاء<sup>(٢)</sup>. وحدد النظام المذكور رواتب شرطة المرور والصنوف الفنية والمهنية والسواق والبرادين والمضمدين والمهن الأخرى المرتبطة بمديرية الشرطة العامة<sup>(٣)</sup>.

أما أصناف ودرجات موظفي البلديات فقد تقسمت على أربعة أصناف (١-٤) ودرجة ممتازة، بلغ راتب الدرجة الممتازة (٩٠) دينار، بينما تتدرج رواتب الدرجات الأخرى وبحسب الصنوف بين (٣) دنانير للدرجة الرابعة من الصنف الرابع لترتفع الى (٧٥) ديناراً الى موظف الدرجة الأولى من الصنف الأول<sup>(٤)</sup>.

وفي سنة ١٩٥٦ عدلت أصناف ودرجات الرؤساء والموظفين في البلديات والدوائر والأقسام التابعة لها، فأشارت المادة الثانية عشرة من تعليمات خدمة البلدية وانضباطها

(١) المصدر نفسه، ص ٧٥-٧٨.

(٢) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥٣، القسم الثاني، نظام تعيين رواتب ضباط الصف وأفراد الشرطة رقم (٥٦) لسنة ١٩٥٣، ص ٢٥١-٢٥٤.

(٣) الوقائع، العدد (٣٣٣٧) في ٣١/١٢/١٩٥٣.

(٤) انظر: وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥٣، القسم الثالث، تعليمات خدمة البلدية وانضباطها رقم (١) لسنة ١٩٥٣، ص ٤٤٧-٤٤٩؛ الوقائع، العدد (٣٣٠٢) في ٢٨/٩/١٩٥٣.

لتلك السنة الى سبعة أصناف لموظفي البلديات وكل صنف يقسم على درجتين أو أكثر وكانت رواتب الدرجة السابعة تتراوح بين (٦-١٠) دنانير، بينما تصل رواتب الصنف الأول الى (١٣٥-١٥٥) ديناراً، وذكرت التعليمات أيضاً تعديل رواتب الموظفين الذين يتقاضون اقل من ثمانية دنانير شهرياً بزيادة مقدارها ديناران لكل موظف وعدم اعتبار ذلك ترفيحاً للموظفين المشمولين بالزيادة الأخيرة<sup>(١)</sup>.

أما ميزانية الحكومة للسنة الآتية التي تبدأ في انيسان ١٩٥٧ وتنتهي في ٣١ آذار ١٩٥٨، فقد رصدت لسد نفقات الدولة للسنة المذكورة مبلغ (٧٠,٦٩٣,٤٣٠) دينار كان نصيب وزارة الداخلية منه (٧,٦٥٥,١٨٠) ديناراً. أما مدخولات وزارة الداخلية فبلغت (٥٢٧,٠٠٠) ديناراً وهي زيادة كبيرة عن مدخولات السنوات السابقة<sup>(٢)</sup>. ويبدو من الأرقام المذكورة أعلاه، أنّ هناك زيادةً كبيرةً في إنفاق الدولة ومنها وزارة الداخلية، وفيما يخص الأخيرة فإن ذلك يعود الى تشكيل مؤسسات ذات أهداف محددة لم تكن قد وجدت مسبقاً في تشكيلات وزارة الداخلية مثل مديرية الأمن العامة التي تأسست مطلع تلك السنة كذلك مديرية الدفاع المدني العامة، يزداد على ذلك إعادة مديرية السجون العامة الى هيكلية وزارة الداخلية، ومن الطبيعي ان تزداد نفقات كل وزارة أو مؤسسة بتشعب تشكيلاتها وأقسامها وهذا ما حدث مع وزارة الداخلية نهاية الحكم الملكي، بعد قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ وسيطرة العسكريين على مقاليد الحكم في العراق<sup>(٣)</sup>.

(١) المصدر نفسه، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥٦، القسم الثالث، تعليمات خدمة البلدية وانضباطها رقم (١) لسنة ١٩٥٦، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٥٧)، ص ص، ٦٦٣-٦٦٤؛ الوقائع، العدد (٣٩٠٤) في ٢٤/١١/١٩٥٦.

(٢) المصدر نفسه، قانون الميزانية العامة لسنة ١٩٥٧ المالية رقم (٦) لسنة ١٩٥٧، القسم الأول، ص ص، ٢٠-٤١؛ الوقائع، العدد (٣٩٧٥) في ١٤/٤/١٩٥٧.

(٣) تناولت الكثير من الكتابات والأبحاث موضوع ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، وللمزيد عن الثورة واسبابها ومقدماتها وظروفها وزعمائها ومبادئها، انظر: لبيت عبدالحسن جواد الزبيدي، ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق، دار الرشيد للنشر، (بغداد، ١٩٧٩)؛ جاسم كاظم العزوي، ثورة ١٤ تموز، أسرارها، أحداثها، رجالها، شركة المعرفة للنشر، (بغداد، ١٩٨٠)؛ جمال مصطفى مردان، عبدالكريم قاسم، البداية والسقوط، المكتبة الشرقية، (بغداد، ١٩٥٩)؛ صبحي عبد الحميد، أسرار ثورة ١٤ تموز في العراق، مطبعة الأديب، (بغداد، ١٩٨٣).

## المبحث الخامس

### توسع النشاط الخدمي ١٩٣٩ - ١٩٥٨

في التاسع من تموز سنة ١٩٣٩، أجرت وزارة الداخلية تعديلاً خامساً على نظام الطرق والأبنية رقم (٤٤) لسنة ١٩٣٥، وبموجب التعديل الجديد منعت الوزارة إنشاء حوانيت منفردة أو ملاصقة لأبنية الدور في المناطق الثالثة والرابعة والممتازة (بحسب تصنيف المناطق البلدية)، وإنما يجوز إنشاء أسواق على العرصات الواقعة في المناطق المذكورة على ان يجري الإنشاء بمقتضى تصميم توافق عليه أمانة العاصمة في العاصمة والبلديات في الألوية الأخرى<sup>(١)</sup>. وأوجب النظام المذكور أن تنفيذ من مسؤولية وزير الداخلية<sup>(٢)</sup>.

وخول قانون رسوم الملاهي للبلديات رقم (٢٤) لسنة ١٩٤٠، وزير الداخلية تعيين الأجرة الواجب استيفائها عن بطاقات الدخول الى الملهى استناداً الى قرار مجلس الأمانة في العاصمة والمتصرف استناداً الى قرار المجلس البلدي للواء<sup>(٣)</sup>.

وحددت المادة الثانية من القانون المذكور (( يستوفى فلس واحد من صاحب الملهى لحساب البلدية عن كل عشرة أو كسورها من أجرة الدخول إلى الملهى))، على ان تتم عملية استيفائها بوضع طابع خاص على بطاقة الدخول يُصادق على شكله وزير الداخلية ويجوز في الحفلات الخاصة التي تقام لمنافع خيرية أو عامة

(١) د.ك.و، الوحدة الوثائقية،وزارة العدلية،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٣٩،القسم الثاني،نظام التعديل

الخامس لنظام الطرق والأبنية رقم(٤٤) لسنة ١٩٣٥،مصدر سابق،صص،١٢٤-١٢٥.

(٢)المصدر نفسه،المادة الخامسة؛الوقائع،العدد(١٧١٤)،في ١١/٧/١٩٣٩.

(٣)المصدر نفسه،قانون رسوم الملاهي للبلديات رقم(٢٤) لسنة ١٩٤٠،صص١٧٤.

تعيين بدل مقطوع بالنظر لعدد المقصورات والكراسي وقيمة البطاقات على ان تستحصل موافقة أمين العاصمة في العاصمة والمتصرف في الألوية في كل قضية<sup>(١)</sup>.  
وخولت المادة السابعة من القانون المذكور وزير الداخلية بمعاينة المخالفين لهذا القانون بغرامة لا تتجاوز الأربعين ديناراً عن كل جريمة فضلاً عما تستلزمه أعماله من العقوبات الجزائية بموجب أحكام القوانين الأخرى،وإذا تكررت الجريمة مرةً ثانيةً أو أكثر يجوز لحاكم الجزاء من الدرجة الأولى والثانية ان يقرر سدّ المهلى علاوةً على عقوبة الغرامة<sup>(٢)</sup>.

من المهام الأخرى لوزارة الداخلية تلك التي تتعلق بالمحافظة على الآداب العامة وسمعة العراق،لذلك أصدرت وزارة الداخلية بعد موافقة مجلس الأعيان والنواب قانوناً برقم(٢٦) لسنة ١٩٤٠،قانون مراقبة الرقوق السينمائية والتصاوير،وقد خول هذا القانون وزير الداخلية بإعطاء الإذن في الإخراج اذا كان هناك ما يخل بالآداب أو المصلحة العامة أو بسمعة العراق،كما منع القانون عرض أي فلم في العراق الا بإجازة من وزير الداخلية أو من يخوله ذلك،كما لا تدخل أجهزة إخراج الرقوق السينمائية الى العراق الا بأذن من وزير الداخلية أو من يخوله<sup>(٣)</sup>.

وخولت المادة الرابعة من القانون المذكور وزير الداخلية بإصدار بيانات من وقت لآخر في الجريدة الرسمية يمنع بموجبها أخذ التصاوير باليد أو بواسطة آلة

(١) المصدر نفسه،المادة الرابعة (ب)؛الوقائع،العدد(١٧٨٥) في ٣١/٣/١٩٤٠.

(٢) المصدر نفسه،المادة السابعة،ص١٧٥.

(٣) د.ك.و،الوحدة الوثائقية،وزارة العدلية،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٤٠،القسم الأول،قانون مراقبة الرقوق

السينمائية والتصاوير رقم(٢٦) لسنة ١٩٤٠،ص١٧٨.

(فوتوغرافية) التصوير الشمسي للمناظر والأوضاع أو المناطق التي يعينها ويجوز مصادرة التصاوير الممنوعة. كما منح وزير الداخلية منع ارتياد الأحداث الذين لم يبلغوا الثامنة عشرة من العمر دور السينما أما بصورة عامة أو عن بعض رقوق معينة وله ان يحدد الرقوق التي يمكن مشاهدتها منهم<sup>(١)</sup>. ويعاقب المخالف لاحكام هذا القانون بالحبس لمدة لا تتجاوز الثلاثين يوماً أو بغرامة لا تتجاوز الخمسين ديناراً أوبهما معاً<sup>(٢)</sup>.

كما أوجبت وزارة الداخلية على مديرية التفتيش الإداري التابعة لوزارة الداخلية بملاحظة أعمال البلديات ،كذلك ملاحظة حالة مباني الحكومة والبلديات وأملاكها ورفع الملاحظات عن طريق صيانتها وحسن إدارتها وجريان معاملات الاستملاك وكذلك التحقيق عن أعمال لجان التسوية غير القضائية بطلب من وزارة العدلية<sup>(٣)</sup>. وهذا يدل على اهتمام وزارة الداخلية بالجانب الخدمي من خلال العناية بالمؤسسات الخدمية ذات الصلة المباشرة بحياة المواطنين والتي لا يمكن الاستغناء عنها أو العيش بكرامة من دونها.

اهتمت وزارة الداخلية بموضوع توفير المياه الصالحة للشرب وكذلك مياه سقي الحدائق،وأشارت التقارير الإدارية للجنة إسالة الماء لمنطقة بغداد (١٩٤٠-١٩٤١)<sup>(٤)</sup> إلى الجهود الكبيرة التي تقوم بها وزارة الداخلية وهذه اللجنة،من خلال توافر الأنايب من نوع الاهين والحديد وأنايب الاسبست سمنت التي أخذت اللجنة باستخدامها بدلاً من

(١) المصدر نفسه،المادة الرابعة؛الوقائع،العدد(١٧٨٧) في ١٩٤٠/٤/٨.

(٢) المصدر نفسه،المادة السادسة،ص١٧٩.

(٣) المصدر نفسه،نظام التفتيش الاداري رقم(٤٢) لسنة ١٩٤٠،ص٢٠٥؛الوقائع،العدد(١٨١٥) في ١٩٤٠/٨/١١.

(٤)كانت لجنة إسالة الماء لمنطقة بغداد مؤلفة في السنة ١٩٤٠-١٩٤١ من الآتي:- المستر ئي.تي. كيارن

(E.T.Kiparin)رئيساً والدكتور ابراهيم عاكف الالوسي نائباً للرئيس ومن الأعضاء:محمد سليم الراضي،

الشواف،خضوري عزره، اما المدير الفني للمشروع فهو المستر برنارد ويترون(P.Wetom).التقرير الإداري للجنة

الماء لمنطقة بغداد،رقم(٥) لسنة ١٩٤١،مطبعة سلك حديد الحكومة العراقية،(بغداد،د.ت)،ص١.

أنايب الآهين في توسيع الخطوط الرئيسية للماء المصفى وغير المصفى<sup>(١)</sup>.ويمكن ان نعدّ

النتائج المتحققة مرضية نوعاً ما، في ظروف لم تكن مستقرة بأي حال من الأحوال، فقد استمرت أسعار المواد الضرورية المستوردة لأعمال المشروع من أنابيب وملحقاتها ومواد كيميائية ومكائن ومقاييس مائية ورصاص وأصباغ في صعود مستمر يزداد على ذلك رفض بعض الشركات الأجنبية بعض الطلبات المتعلقة بالمشروع<sup>(٢)</sup>.

وفي حزيران ١٩٤٣ اصدر وزير الداخلية (تحسين العسكري)<sup>(٣)</sup> التعليمات رقم (١٥-ب) لتعيين المبالغ التي يمكن للجان الماء والكهرباء صرفها وذلك استناداً الى قانون إدارة البلديات رقم (٨٤) لسنة ١٩٣١ وتعديلاته، وقد أجازت هذه التعليمات لأمين العاصمة بالنسبة للجنة كهرباء الأعظمية صرف المبالغ التي لا تتجاوز الـ (٤٠) ديناراً لكل مرة مباشرة مع إعطاء المعلومات الإجمالية إلى لجنة الكهرباء<sup>(٤)</sup> بعد الصرف وعلى شرط وجود اعتماد في الميزانية<sup>(٥)</sup>.

(١) المصدر نفسه، ص ص، ١-٢.

(٢) المصدر نفسه، ص ١.

(٣) شغل العديد من الوظائف والمناصب الادارية في وزارة الداخلية ودوائرها منها: مفتش اداري لألوية (الحلة، الديوانية، كربلاء) سنة ١٩٣٤، تدرج في المناصب الوظيفية حتى أشغل منصب وزير الداخلية للمدة ١٩٤٢/١٠/٨ وحتى استقالته في ١٩٤٣/٦/٢٣ حيث شغل منصب وزير الأشغال العامة والمواصلات وحتى ١٩٤٣/١٠/٦ حيث شغل منصب وزير الخارجية (وكالة) بعد استقالة وزيرها الأصيل عبدالاله حافظ، انظر: نزار توفيق سلطان الحسو، المصدر السابق، ص ص، ١٨٢-١٨٣.

(٤) أبرمت الحكومة العراقية سنة ١٩٢٨ اتفاقية مع محمود جلي الشابندر لإنارة مدينة بغداد أمدتها (٥٠) سنة، لكن الأخير باع امتيازها الى شركة مانشستر البريطانية التي استخدمت اليهود والأرمن موظفين فيها، وبداية الأمر اقتصرت أعمال التنوير على بيوت الوزراء والمسؤولين ودوائر الحكومة وبعض الأهالي وفي سنة ١٩٣٦ شاع استعمال الكهرباء في مدينة بغداد، وللمزيد عن مشاريع الكهرباء وتطورها، انظر: عباس فرحان الموسوي، المصدر السابق، ص ص، ٣٤-٣٨.

(٥) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٤٣، القسم الثاني، تعليمات =

وحوّلت المادة الرابعة-أ- اللجان في مراكز الألوية الصرف على الأعمال الاعتيادية

لحد(٢٥)ديناراً وللجان في مراكز الاقضية لحد(١٥)ديناراً وللجان في مراكز النواحي لحد (١٠)دنانير في كل قضية على شرط وجود اعتماد لذلك في الميزانية<sup>(١)</sup>. بينما منعت المادة الخامسة من التعليمات المذكورة صرف شيء للمشاريع الجديدة على اختلاف أنواعها أو توسيع شبكات الأنابيب والكهرباء قبل اخذ مصادقة وزارة الداخلية على المباشرة بالمشروع مستثنية من ذلك لجنة كهرباء الاعظمية ولجنة إسالة الماء والكهرباء في البصرة<sup>(٢)</sup>. وازدادت شكاوى أهالي بغداد من تصرفات شركة التنوير لضعف خدماتها وسوء تصرفاتها وضخامة الأجور التي كانت تستوفيها،فقرر مجلس الوزراء في ٢٥ ايلول ١٩٤٨ توجيه كتاب الى وزارة الداخلية بهدف إنهاء الامتياز<sup>(٣)</sup>،استناداً الى المادة(٩٨) من الاتفاقية المعقودة بين الحكومة العراقية وشركة التنوير والقوة الكهربائية المحدودة والتي نصت على((انتقال ملكية المؤسسات والمكانن جميعها الى الحكومة العراقية بعد عشرين سنة من عقد الاتفاقية التي بدأت منذ سنة ١٩٢٨ اذا رغبت الحكومة العراقية))، لذلك قررت الحكومة العراقية ضرورة تأميم الشركة قبل انتهاء مدة امتيازها فألفت لجنة وزارية خاصة لمفاوضة الشركة،لكنها لم تستطع القيام بعملية التأميم نظراً لعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي الذي مرَّ به العراق خلال تلك المدة،فضلاً عن عدم وجود المبالغ الكافية لتعويض الشركة.لذلك تريت الحكومة في عملية التنفيذ حتى أيلول ١٩٥٥ حينما اتفقت مع الشركة على التنازل عما تبقى لها من مدة الامتياز-الذي يستمر حتى سنة ١٩٧٨- لقاء مبلغ قدره(٢,٤٠٠,٠٠٠) دينار تقوم الحكومة العراقية بدفعه

= رقم(١٥-ب) لتعيين المبالغ التي يمكن للجان الماء والكهرباء صرفها،ص ٤٤٣-٤٤٤.

(١) المصدر نفسه،المادة الرابعة.

(٢) المصدر نفسه،المادة الخامسة.

(٣)عدنان الباجه جي،المصدر السابق،ص٣٣٦.

نقداً للشركة<sup>(١)</sup>.ويبدو أنّ خطوة الحكومة هذه كانت جريئةً وهي أول عملية تأميم يشهدها العراق المعاصر<sup>(٢)</sup>،في حين يرى البعض أنّ الدافع الحقيقي لتأميمها كان بهدف تعويض



الشركة تعويضاً سخياً<sup>(٣)</sup> لان كورنواليس-مستشار وزارة الداخلية وسفير بريطانيا السابق- وهو أحد أعضاء مجلس إدارتها<sup>(٤)</sup>. مما يعني بقاء النفوذ البريطاني في إدارة الشركة وان عملية التأميم كانت شكلية ليس إلا.

اشتركت دوائر البلدية مع دائرة الصحة التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية بمهمة الإشراف على مراقبة المجازر ومنع الذبح خارج المجزرة عدا ما يذبح خلال الأعياد والمواسم<sup>(٥)</sup>، وأن تقوم الدوائر البلدية أيضاً بإتلاف الجثث أو أي قسم منها حسب إرشاد دائرة البيطرة أو السلطة الصحية وبإشراف مفتش المجزرة وعلى البلدية تجهيز المجازر بآلات ميكانيكية لنفخ الحيوانات بعد ذبحها<sup>(٦)</sup>.

كما ساهمت وزارة الداخلية في الإعداد وتنظيم الكارتات الخاصة بالتعداد السكاني من أجل إجراء التعداد العام للسكان سنة ١٩٤٧ في العراق<sup>(٧)</sup>، وأدخلت مديرية

(١) عباس فرحان الموسوي، المصدر السابق، ص ٣٦-٣٧.

(٢) أمين المميز، بغداد كما عرفت، شذرات من ذكريات، ط ١، دار آفاق عربية، (بغداد، ١٩٨٥)، ص ٢٨٥.

(٣) جرالدي غوري، المصدر السابق، ص ٣٠١.

(٤) عباس فرحان الموسوي، المصدر السابق، ص ٣٧؛ أمين المميز، المصدر السابق، ص ٢٨٥.

(٥) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٤٦، نظام مراقبة المجازر رقم (٣١) لسنة ١٩٤٦، ص ٧٣.

(٦) المصدر نفسه، المواد (٣-٥)؛ جريدة الوقائع، العدد (٢٣٦٥) في ٤/٥/١٩٤٦.

(٧) في ١٩/١٠/١٩٤٧ تم إجراء إحصاء النفوس للمملكة العراقية وبلغ عدد نفوس العراق ٤,٨١٦,١٨٥ نسمة، موزعين الى ٢,٢٥٧,٣٤٥ ذكور و ٢,٥٥٨,٨٤٠ اناث، بينما اجري احصاء سنة ١٩٥٧ في

١٢/١٠/١٩٥٧ وظهر ان نفوس العراق في هذا الإحصاء قد بلغ : ٦,٢٩٨,٩٧٦ نسمة، منهم ٣,٠٤٩,٠٤٩ ذكور و ٣,١٤٣,٩٢٧ من الإناث. وللمزيد عن الموضوع، انظر: المملكة العراقية، وزارة

الاجتماعية، مديريةية النفوس العامة، إحصاء السكان لسنة ١٩٤٧، (بغداد، ١٩٥٤)، ص ١=

الشرطة العامة العديد من منتسبيها في دورات تدريبية للتعلم على نظام التعداد السكاني الى

جانب الموظفين المختصين لهذا الغرض<sup>(١)</sup>.

ولاجل قيام دوائر البلديات بواجباتها الخدمية على أحسن وجه، صدر قانون تعديل قانون إدارة البلديات رقم (٨٤) لسنة ١٩٣١ رقم (٥٢) لسنة ١٩٥٢ وقد خولت المادة الثانية منه تسجيل باسم البلدية ملكاً صرفاً في دائرة الطابو الطرق الواقعة ضمن حدود البلدية والمتروك استعمالها للعموم الموجودة عند نفاذ هذا القانون أو التي تحدث بعد ذلك أو التي تدخل ضمن حدودها عند تغييرها، ويصح تسجيل هذه الطرق بأسم البلدية ان كانت مسجلة بأسم غير البلدية ولا يجوز للبلديات ان تتصرف بهذه الطرق بأية صورة تعارض حق الناس في الانتفاع من الطرق العامة<sup>(٢)</sup>.

طالبت وزارة الداخلية من وزارة المالية بزيادة المنح المخصصة لتبليط الشوارع الرئيسية داخل حدود الأمانة والبلديات في سنة ١٩٥٢، على ان تكون المنح الممنوحة من المالية الى أمانة العاصمة والبلديات منحة سنوية لمدة أربع سنوات اعتباراً من السنة ١٩٥٢<sup>(٣)</sup>. أدى تحسن المستوى الاقتصادي والاجتماعي النسبي الذي حدث في المجتمع البغدادي الى زيادة عدد السكان وارتفاع مستوى الدخل، فأدى بدوره الى زيادة ملكية وسائل النقل المختلفة، التي أدت الى الازدحام في شوارع بغداد الضيقة، بسبب حركة العمل

=؛ الجمهورية العراقية، وزارة الداخلية، مديرية النفوس العامة، المجموعة الإحصائية لتسجيل ١٩٥٧؛ محمد سلمان حسن، دراسات في الاقتصاد العراقي، دار الطليعة، (بيروت، ١٩٦٦)، ص ١٧.

(١) مجلة الشرطة، العدد (٢)، (بغداد، ١٩٦١)، ص ٣٨-٣٩.

(٢) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٥٢، القسم الأول، قانون تعديل قانون ادارة البلديات رقم (٨٤) لسنة ١٩٣١ رقم (٥٢) لسنة ١٩٥٢، المادة الثانية، ص ٢٦٢؛ الوقائع، العدد (٣١٠٩) في ١٩٥٢/٥/٢٨.

(٣) المصدر نفسه، قانون تعديل قانون تبليط الشوارع رقم (٨٣) لسنة ١٩٢٦ رقم (٧٠) لسنة ١٩٥٢، ص ١٣٠. الوقائع، العدد (٣١٢٣) في ١٩٥٢/٧/٣.

اليومي أو الذهاب إلى الدوائر الحكومية والمدارس أو الأماكن الترفيهية، لذلك اهتمت أمانة العاصمة بفتح شوارع جديدة في المدينة لتكون إلى جانب الشوارع القائمة لتخفيف الازدحام. وبعد إقامة الجسرين الحديديين (المأمون، وفيصل)، على نهر دجلة وافتتاحهما سنة ١٩٣٩-

١٩٤٠، قامت أمانة العاصمة بفتح شارعين في الكرخ يمتدان من مطلع الجسر إلى خارج المدينة هما شارع الملك فيصل والأمير عبد الإله<sup>(١)</sup>، يضاف إلى العديد من الشوارع الأخرى في مناطق بغداد المختلفة<sup>(٢)</sup>. وقامت أمانة العاصمة بتبليط شارع الميكانيك مقابل جامع السيد سلطان علي وشارع باب الشيخ عمر الذي اجتمع فيه أصحاب الصنائع والحرف فتحول إلى منطقة صناعية مهمة لتصليح السيارات، كما أفتحت شوارع أخرى في الاعظمية والكاظمية للتخلص من الازدحام في المناسبات الدينية والاجتماعية<sup>(٣)</sup>. وكان لكثرة تبدلات مسؤولي أمانة العاصمة، وشغلها من أشخاص غير مهتمين بطبيعة أعمالها يزداد على ذلك ضعف التخطيط العمراني للمدينة كان وراء التأخر في افتتاح الشوارع الضرورية للعاصمة فاصبح إنجاز تلك الأعمال مقروناً بشخص الأمين الذي يتولى أمانة العاصمة ومدى استعانتته بالخبراء الأجانب وحسب التخصيصات المالية لأمانة العاصمة<sup>(٤)</sup>.

ويذكر فخري الفخري أمين العاصمة في سنة ١٩٥٤ بأنه كان وراء إنجاز شارع الملكة

(١) الوصي على عرش العراق وولي عهد ابن أخته الملك فيصل الثاني، ولد في الطائف سنة ١٩١٣، جاء إلى بغداد مع والده الملك علي بعد تخليه عن مملكة الحجاز أوائل سنة ١٩٢٦، وعين ملحقاً بالمفوضية العراقية في برلين سنة ١٩٣٦-١٩٣٧، أختير على اثر مصرع الملك غازي وصياً على عرش العراق بعد أن نودي بفيصل الثاني ملكاً في ٤/٤/١٩٣٩، ونهض بأعباء الوصاية إلى ٢/٥/١٩٥٣ عندما تسلم الملك سلطاته الدستورية عند بلوغه سن الرشد، وأصبح الأمير عبدالاله ولياً للعهد، كان عهد وصايته من اشد أيام المملكة حراجه وتأزماً، وللزيد عن سيرته ودوره السياسي في العراق، انظر: طارق الناصري، عبدالاله، الوصي على عرش العراق (١٩٣٩-١٩٥٨) حياته ودوره السياسي، مطابع دار الشؤون الثقافية العامة، ج١-٢، (بغداد، ١٩٩٠)، ص ٦ وما بعدها.

(٢) مجلة أمانة العاصمة، العدد (٤) دار الحرية للطباعة، (بغداد، ١٩٧٦)، ص ٣١.

(٣) المصدر نفسه، العدد (١٨)، دار الحرية للطباعة، (بغداد، ١٩٧٨)، ص ٢١؛ عباس فرحان الموسوي، المصدر السابق،

ص ٤١.

(٤) مجلة أمانة العاصمة، العدد (١٨)، ص ٢١.

عالية (الجمهورية حالياً) وبحكم منصبه هو الذي قرر ان يكون عرضه (٤٠) متراً ومدخله في الباب الشرقي (٥٠) متراً واستملك العقارات الواقعة على الجانبين بعمق (٢٠) متراً وقدر تكاليفه ب(٨) ملايين دينار. وتم افتتاحه للسير في ٢ تشرين الأول سنة ١٩٥٧<sup>(١)</sup>.

وأنشأت أمانة العاصمة العديد من الساحات والحدائق والمنتزهات لتنظيم حركة مرور وسائط النقل في المدينة بهدف ربط الشوارع بعضها ببعض وتخفيف الازدحام على بعض الجسور<sup>(١)</sup>. كما سعت لاحاطة المدينة بالحزام الأخضر ومنعت في سنة ١٩٥٦ فرز الأراضي الزراعية التي تقع ضمن حدود ذلك الحزام التي تقل مساحتها عن (٢٥٠٠) متر مربع<sup>(٢)</sup>. وفي سنة ١٩٥٧ ظهرت فكرة إنشاء حديقة للحيوانات في بغداد فاتخذت المنطقة المجاورة لسكك الحديد في منطقة علاوي الحلة كنواة لحديقة الحيوانات، ومعظم الحيوانات جلبت على شكل هدايا من أشخاص حصلوا عليها بطريقة الشراء أو الصيد<sup>(٣)</sup>.

(١) فخري الفخري، المصدر السابق ، ص ص ، ١٩٧-٢٠٣.

(٢) من أبرز الجسور التي أنشأت في أواخر العهد الملكي هي جسر الملك فيصل الأول ( في موقع جسر مود)، والجسر الثاني هو جسر المأمون في موقع الجسر القديم (الشهداء حالياً) أفتتحا سنة ١٩٤٠، والجسر الحديدي في الصرافية افتتح سنة ١٩٥٠، وجسر الملكة عالية في تشرين الثاني ١٩٥٣ قرب منطقة الباب الشرقي. انظر: جريدة البلاد، العدد (١٣٥٢) في ١١/٣/١٩٤٠؛ العدد (١٣٥٩) في ١٧/٣/١٩٤٠؛ جريدة الحوادث، العدد (٢٣٢٧) في ٢١/١٠/١٩٥٧؛ مجلة أمانة العاصمة، العدد (٢)، دار الحرية للطباعة، تشرين الثاني، ١٩٧٥، ص ٢١-٢٢.

(٣) جريدة البلاد، العدد (١٣٦١) في ١٩/٣/١٩٤٠؛ علي محمد مهدي، التطور الحضري لمدينة بغداد، مطبعة أمانة العاصمة، (بغداد، ١٩٨٦)، ص ٢٢.

(٤) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة الداخلية، ملف رقم ٦٩/٣، تسلسلها ٣٢٠٥٠/٩٢٤٦، إنشاء حديقة للحيوانات والنباتات وصيد الحيوانات ١٩٥٥-١٩٥٨، ص ٣، ص ٢-١٣؛ عادل محمد علي، حدائق الحيوانات في بغداد، مجلة المورد، العدد الرابع، المجلد الثامن، دار الحرية للطباعة، (بغداد، ١٩٧٩) ، ص ٣٦٣.

وتأسيساً على ما تقدم فإن أمانة العاصمة قامت بجهد كبير في تنظيم مدينة بغداد وتقديم الخدمات الضرورية لسكانها وتنويعها بشكل يتلائم مع التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها المجتمع العراقي ولاسيما في بغداد الأكثر تحضراً وتقدماً من بقية الألوية الأخرى، لكن رغم ذلك فإن جهود الأمانة كانت متواضعةً وليست بمستوى الطموحات التي كان الشعب يطمح إليها، وكذلك بقية مؤسسات وزارة الداخلية الخدمية وذات المساس المباشر بحياة المواطنين، مع ذلك فهي خطت خطوات جيدة لتطوير الأوضاع الخدمية في العاصمة، وهي نقطة تسجل لوزارة الداخلية ولاسيما لأمانة العاصمة فهي جهود وثمرات لا يمكن إنكارها إطلاقاً.

كما سعت وزارة الداخلية للاهتمام بالحالة الصحية العامة للمواطنين من خلال تأسيس مصلحة لرفع المواد القذرة من الدور في المناطق التي يطبق فيها قانون تأسيس هذه المصلحة ويكون عمل هذه المصلحة ضمن حدود البلديات بما فيها أمانة العاصمة<sup>(١)</sup>. وهذا شيء حسن ان تهتم وزارة الداخلية بتحسين الأوضاع الصحية العامة للسكان وتجنبيهم حالات التلوث البيئي والمرض.

وعندما اشتدت الحاجة الى تأسيس مشروع المجاري قام سعيد قزاز وزير الداخلية في سنة ١٩٥٤ باستحصال موافقة مجلس الوزراء على إقراض أمانة العاصمة مبلغ (١٥٠,٠٠٠) دينار بطلب من أمين العاصمة لدفع أجور المهندسين الاستشاريين وشراء الأراضي اللازمة لإنشاء محطات الضخ ومراكز التصفية وشهدت هذه الجهود تأسيس مديرية مصلحة المجاري العامة بموجب قانون رقم(٣٧) لسنة ١٩٥٥ و نظام إدارة مصلحة المجاري رقم(٣٤) لسنة ١٩٥٥ للعناية بأمور المجاري وتنظيمها. ويؤشر هنا الدور الكبير لوزير الداخلية في دعم المشروع وإنجاحه على الرغم من عدم اكتمال

(١) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥٢، قانون مصلحة رفع المواد القذرة رقم(٧٥) لسنة ١٩٥٢، ص ٣٧٦-٣٧٧؛ الوقائع، العدد(٣١٣٤) في ١٦/٧/١٩٥٢.

المشروع بسبب سقوط النظام الملكي في تموز ١٩٥٨<sup>(١)</sup>.

وخلال المدة ١٩٤٢-١٩٥٣، واصلت وزارة الداخلية الاهتمام بمشاريع الكهرباء والماء الصالح للشرب وماء الحدائق، وخصصت لها المبالغ الكبيرة في الميزانية المخصصة لوزارة الداخلية على الرغم من تعثر أداء مشروع إسالة ماء بغداد خلال السنة ١٩٤٨ بسبب أحداث وثبة كانون الثاني وكذلك أحداث فلسطين في السنة نفسها<sup>(٢)</sup>. إلا انه في السنة ١٩٥٢-١٩٥٣ نلاحظ تزايد طلبات الحاجة الى الماء بشكل ملحوظ ومما زاد من الحاجة الى المياه في بغداد هو حالة العمران المتزايدة ولاسيما في جانب الكرخ وتزايد أعداد السكان مما يتطلب توافر مياه أكثر لسد الحاجة الاستهلاكية للمواطنين<sup>(٣)</sup>.

ومثلما كان لوزارة الداخلية دور مهم في التصدي للملف الأمني والإداري، نجد أنّ هذه الوزارة كانت تسعى لتطوير مناطق العراق من الناحيتين الاجتماعية والثقافية<sup>(٤)</sup> من خلال الاهتمام بفتح طرق المواصلات في مناطق عديدة من البلاد لأهميتها في النشاط

(١) عباس فرحان الموسوي، المصدر السابق، ص ٣٣-٣٤.

(٢) الحكومة العراقية، وزارة الداخلية، التقرير الإداري للجنة إسالة الماء لمنطقة بغداد، ١٩٤٢-١٩٥٣، مطبوعة السكك، د.ت، ص ١.

(٣) المصدر نفسه، التقرير الإداري للجنة إسالة الماء لمنطقة بغداد لسنة ١٩٥٢، ص ١؛ التقرير الإداري لسنة ١٩٥٣، ص ١.

(٤) سعت الوزارة لاقامة العديد من المشاريع الصحية والثقافية والخدمية تحت إشراف مجالس الألوية، فتم فتح العديد من المستوصفات والجمعيات الخيرية والاجتماعية والاهتمام بالمدارس الابتدائية ومصحة نقل الركاب في العاصمة وبعض الألوية الأخرى. وللמיד عن نشاط الوزارة من خلال الإدارات المحلية في الألوية، انظر: الحكومة العراقية، وزارة الداخلية، الإدارة المحلية للواء بغداد، مقررات مجلس اللواء لسنة ١٩٥٤-١٩٥٥، ص ٢١-٢٣؛ الإدارة المحلية للواء البصرة، مقررات مجلس اللواء لسنة ١٩٥٤-١٩٥٥، شركة النشر للطبع والنشر، بغداد، د.ت، ص ٧٥-١٠١.

الاقتصادي، فضلاً عن تنظيم الحدائق وبناء وترميم بعض المشاريع التربوية ،ورصد

المبالغ لإنشاء دور سكنية في أماكن مختلفة من العراق بالتعاون مع وزارة المواصلات والأشغال<sup>(١)</sup>.

كما اقترحت وزارة الداخلية على الحكومة توزيع حصص المنح للبلديات على أساس نسبة عدد سكانها على عكس ما كان متبعاً في السابق والتي كانت على أساس إفراس حصة ضخمة الى أمانة العاصمة وبعض البلديات الكبيرة، بحيث لم يكن بوسع البلديات في النواحي والاقضية الأخرى ان تنال نصيباً كافياً من المنح<sup>(٢)</sup>.

كما رصد مجلس الوزراء مبلغاً قدره خمسة ملايين دينار لمشاريع الماء والكهرباء بعد طلب ذلك من وزارة الداخلية للقيام بالمشاريع الخدمية<sup>(٣)</sup>، وكما قرر مجلس الأعمار<sup>(٤)</sup> في سنة ١٩٥٦ الموافقة على إقراض وزارة الداخلية مبلغاً قدره

(١) م.م.ن، الدورة الانتخابية الثالثة عشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٣ - ١٩٥٤، الجلسة (٧) في ١٢/٢٩/١٩٥٣، ص ٨١-٨٢.

(٢) جريدة الزمان، العدد (٥١٤٠) في ٩/٢٠/١٩٥٤.

(٣) م.م.ن، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٣-١٩٥٤، الجلسة (١٢) في ١٦/١/١٩٥٤، ص ٢١٩-٢٢٢.

(٤) ألف مجلس الأعمار في ٢٥/٤/١٩٥٠ بعد شرط البنك الدولي للأعمار والتطوير على الحكومة العراقية بتأسيس مجلس خاص للإشراف على القرض الذي طلبته منه لتنفيذ مشروع التثرائ لتلافي خطر الفيضان لنهر دجلة، ويكون هذا المجلس برئاسة رئيس الوزراء وعضوية وزير المالية وستة أعضاء إجرائيين يعينون بقرار من مجلس الوزراء، ونص قانون المجلس على تخصيص كل عوائد النفط التي تقبضها الحكومة للمجلس، وتم وضع منهاجه الأول في حزيران ١٩٥١، والمنهاج الثاني في آذار ١٩٥٢. وللمزيد عن مجلس الأعمار وبرز المشاريع التي أنجزها أو كانت قيد الإنجاز عند إعلان ثورة تموز ١٩٥٨، انظر: عبدالله شاتي عبهول، مجلس الأعمار في العراق ١٩٥٠-١٩٥٨، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٨٣؛ عبدالله شاتي عبهول، تاريخ سياسة التخطيط الاقتصادي في العراق ١٩٥٨-١٩٦٣، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٩٥، ص ١٠-١٩.

مليون دينار سنوياً ولمدة عشرين سنة للإسراع بتنفيذ المشاريع الخدمية<sup>(١)</sup>.

ويظهر أنّ ذلك ساعد وزارة الداخلية على تحسين الخدمات للمواطنين أواخر العهد الملكي من خلال شراء أدوات كهربائية جديدة، لزيادة الطاقة الكهربائية في المناطق التي تشكو من نقص في الطاقة، وإجراء مناقصات لمشاريع الماء في الغماس والشنافية لإيصال المياه العذبة للمواطنين<sup>(٢)</sup>. كما قدمت وزارة الداخلية اقتراحاً الى وزارة المعارف لزيادة عدد البعثات الفنية لتأمين مهندسين فنيين عراقيين لإدارة مشاريع الماء والكهرباء التابعة للبلديات بدلاً من المهندسين الأجانب<sup>(٣)</sup>.

وهكذا عملت وزارة الداخلية على رفع مستوى الخدمات المقدمة من هذه الوزارة وجعلها تسير جنباً الى جنب مع الجوانب الأمنية والإدارية الأخرى ذات المساس بعمل وزارة الداخلية ومؤسساتها، على الرغم من الاتهامات الموجهة الى هذه الوزارة بإعطاء الاهتمام للجانب الأمني بشكل أكبر من الجوانب الأخرى، ويعد ذلك مؤشراً سلبياً على عمل وزارة الداخلية، على اعتبار أنّ الاهتمام الأمني هو جزء من حماية النظام السياسي والدفاع عنه، لكننا نكون منصفين إذا ما أخذنا الظروف المعاشية والاجتماعية والسياسية التي كان يمر بها العراق، مما جعل موضوع الأمن يتقدم على بقية الموضوعات الأخرى.

(١) جريدة الزمان، العدد (٥٧٥٦) في ٣/١٠/١٩٥٦.

(٢) المصدر نفسه، العدد (٥١٣٩) في ١٩/٩/١٩٥٤.

(٣) جريدة الأخبار، العدد (٤٣٤٥) في ٨/٥/١٩٥٦.



## جدول رقم (٥) (١)

ت	الدائرة/الوظيفة	السنوات				
		(٢) ١٩٤٦	(٣) ١٩٤٧	(٤) ١٩٤٩	(٥) ١٩٥١	(٦) ١٩٥٣
١	الوزير	نوري السعيد	صالح جبر (وكالة)	عمر نظمي	عمر نظمي	سعيد قزاز (٧)
٢	مدير الداخلية العام	عبد الحميد رفعت	عبد الحميد رفعت	عبد الرحمن جودة	ممتاز العمري	
٣	معاون مدير الداخلية العام	ممتاز العمري	ممتاز العمري	رشيد نجيب	عبد الله احمد	
٤	مدير الحقوق	عبد الحليم السنوي	عبد الحليم السنوي	شاغرة	عبد الله احمد	جودت شاكر النائب
٥	مدير البلديات	عبدالرزاق شكاره	عبدالرزاق شكاره	عبدالرزاق شكاره	فاضل عوني	عبدالرزاق شكاره

(١) الجدول من عمل الباحث.

(٢) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة الداخلية، جدول كبار موظفي الدولة لسنة ١٩٤٦، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٤٦)، ص ص ١١-١٨.

(٣) المصدر نفسه، جدول كبار موظفي الدولة لسنة ١٩٤٧، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٤٧)، ص ص ١١-١٨.

(٤) المصدر نفسه، جدول كبار موظفي الدولة لسنة ١٩٤٩، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٤٩)، ص ص ١١-١٩.

(٥) المصدر نفسه، جدول كبار موظفي الدولة لسنة ١٩٥١، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٥٢)، ص ص ١٢-١٩.

(٦) المصدر نفسه، جدول كبار موظفي الدولة لسنة ١٩٥٣، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٥٤)، ص ص ١٢-١٩.

(٧) من وزراء الداخلية المخضرمين في عقد الخمسينيات، ولد في مدينة السلبيمانية سنة ١٩٠٤ ونشأ فيها، شغل مناصب إدارية متعددة في الحكومة مما أكسبته خبره أهله لتسلم مناصب أعلى في وزارة الداخلية ومن ثم قيادة الوزارة لفترات طويلة، من الوظائف التي شغلها (مدير ناحية) طيلة الفترة ١٩٣٤-١٩٣٦، ثم قائممقام للفترة ١٩٣٧-١٩٤١ في مختلف مناطق العراق، ومعاون لمدير الداخلية العام سنة ١٩٤١، فمتصرفاً للواء الموصل ثم لواء اربيل سنة ١٩٤٥، وزيراً للداخلية ١٩٥٣-١٩٥٧، ثم سنة ١٩٥٨ وللمزيد عن شخصيته ودوره في السياسة العراقية، انظر: عبدالرحمن البياتي، سعيد قزاز ودوره في سياسة العراق حتى سنة ١٩٥٩، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، (بيروت، ٢٠٠١)، ص ٤٥ وما بعدها.

ت	الدائرة/الوظيفة	السنوات				
		١٩٥٣	١٩٥١	١٩٤٩	١٩٤٧	١٩٤٦
٦	مدير العشائر العام	مراد الشاوي	عبدالله الشواف	عبدالله الشواف	عبدالله الشواف	عبدالله الشواف
٧	مدير الدعاية العام	-----	(تدار وكالة)	حسين الرحال	عبدالجبار الامين	عبدالجبار الامين
٨	مدير الشرطة العام	علوان حسين	علوان حسين	علي محمد خالد	علوان حسين	علوان حسين
٩	مدير التحقيقات الجنائية	بهجت داود العطية	بهجت داود العطية	بهجت داود العطية	بهجت داود العطية	بهجت داود العطية <sup>(١)</sup>
١٠	عميد مدرسة الشرطة العالية	عبدالجبار الراوي	عبدالجبار الراوي	عبدالجبار الراوي	شاغرة	عبدالجبار الراوي
١١	مدير شرطة السفر والجنسية	خضر عبدالجليل	محمد عبدالعزيز	عبدالرزاق فتاح	عبدالمجيد حسن	عبدالمجيد حسن
١٢	مدير شرطة الاقامة	علي غالب غريب	نعيم رزوق	علي غالب غريب	علي غالب غريب	علي غالب غريب
١٣	مدير المنتوجات المحلية العام	-----	-----	-----	جورج جرجي	جورج جرجي
١٤	مدير شرطة الكمارك والمكوس	مطشر عجمي	سلطان امين	مزامم ماهر	خضر عبدالجليل	عبدالجبار صدقي

(١) من كبار رجال الأمن والشرطة، ولد سنة ١٩٠٢، عين كاتب شرطة سنة ١٩١٩، تدرج في مناصبه الوظيفية حتى اصبح مديراً للتحقيقات الجنائية سنة ١٩٤٦، شغل منصب مدير الأمن العام سنة ١٩٥٧ عندما شكلت مديرية الأمن العامة لأول مرة، بذل جهود كبيرة لتطوير عمل الدائرة المستحدثة، المشهور عنه تبني سياسة القوة واستخدام وسائل التعذيب البشعة مع المتهمين لاختذ الاعترافات منهم وبخاصة المتهمين السياسيين، من المعارضين لحرية الصحافة

والرأي وكان شديد التدخل في شؤون الصحافة ومن المطالبين بتقييد حريتها .وللمزيد عن نشاطه وسلوكه الوظيفي، انظر: وزارة الدفاع، القيادة العامة للقوات المسلحة، محاكمات المحكمة العسكرية العليا الخاصة، ج ٨، ١٩٦٠، ص ٣٠٠٩ وما بعدها.

جدول رقم (٦) كبار موظفي وزارة الداخلية ومؤسساتها ١٩٥٤-١٩٥٨<sup>(١)</sup>

ت	الدائرة/الوظيفة	السنوات				
		١٩٥٤ <sup>(٢)</sup>	١٩٥٥ <sup>(٣)</sup>	١٩٥٦ <sup>(٤)</sup>	١٩٥٧ <sup>(٥)</sup>	١٩٥٨ <sup>(٦)</sup>
١	الوزير	سعيد قزاز	سعيد قزاز	سعيد قزاز	سعيد قزاز، سامي فتاح <sup>(٧)</sup>	سامي فتاح، سعيد قزاز
٢	مدير الداخلية العام	ممتاز اكرم العمري	ممتاز اكرم العمري	ممتاز اكرم العمري	ممتاز اكرم العمري	ممتاز اكرم العمري
٣	مدير الادارة المحلية	عبدالمجيد كمونة	عبدالمجيد كمونة	-----	-----	-----
٤	مدير العشائر العام	مراد الشاوي	مراد الشاوي	مراد الشاوي	مراد الشاوي	مراد الشاوي
٥	مدير البلديات العامة	عبدالرزاق شكاره	عبدالرزاق شكاره	عبدالرزاق شكاره	عبدالرزاق شكاره	عبدالرزاق شكاره
٦	مدير التوجيه والاذاعة العام	خليل ابراهيم	خليل ابراهيم	خليل ابراهيم	محسن محمد علي (وكالة)	محسن محمد علي

(١) الجدول من عمل الباحث.

(٢) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة الداخلية، جدول كبار موظفي الدولة لسنة ١٩٥٤، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٥٥)، ص ص ١٢-١٩.

(٣) المصدر نفسه، جدول كبار موظفي الدولة لسنة ١٩٥٥، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٥٦)، ص ص ١٣-١٩.

(٤) المصدر نفسه، جدول كبار موظفي الدولة لسنة ١٩٥٦، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٥٧)، ص ص ٨-١٢.

(٥) المصدر نفسه، جدول كبار موظفي الدولة لسنة ١٩٥٧، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٥٨)، ص ص ٧-١١.

(٦) المصدر نفسه، جدول كبار موظفي الدولة لسنة ١٩٦١، مطبعة الإدارة المحلية، (بغداد، ١٩٦١)، ص ص ٨-١٥.

(٧) من كبار ضباط الجيش العراقي، تدرج في رتبته العسكرية حتى وصل الى رتبة فريق ركن قبل أن يشغل منصب وزير الداخلية، واستمر في منصبه حتى تبدل الوزارة

في ١١/١٢/١٩٥٧، وشغل المنصب نفسه في وزارة عبد الوهاب مرجان للمدة ١٤/١٢/١٩٥٧ - ٢/٣/١٩٥٨ عندما تبدلت الوزارة بوزارة نوري السعيد الأخيرة،

انظر: نزار توفيق سلطان الحسو، المصدر السابق، ص ص ٢٠٧-٢٠٨.

ت	الدائرة/الوظيفة	السنوات				
		١٩٥٨	١٩٥٧	١٩٥٦	١٩٥٥	١٩٥٤
٧	مدير الشرطة العام	ناظم رشيد	عباس علي غالب (وكالة)	عباس علي غالب	وجيه يونس	وجيه يونس
٨	مدير الامن العام	عبدالمجيد جليل	بهجت داود العطية	-----	-----	-----
٩	مفتش الشرطة الاقدم	-----	نجم الدين خضر النقيب	بهجت عثمان الدليمي	بهجت عثمان الدليمي	بهجت عثمان الدليمي
١٠	امر قوة الشرطة السيارة	مكي احمد التكريتي	مكي احمد التكريتي	مكي احمد التكريتي	مكي احمد التكريتي	مكي احمد التكريتي
١١	مدير شرطة السفر والجنسية	-----	-----	-----	خضر عبدالجليل	خضر عبدالجليل
١٢	مدير شرطة الاقامة	-----	-----	-----	محمد عبدالعزيز	علي غالب غريب
١٣	مدير شرطة التحقيقات الجنائية	-----	-----	-----	بهجت داود العطية	بهجت داود العطية
١٤	مدير شرطة السجون	-----	جميل عبدالمجيد	جميل عبدالمجيد	جميل عبدالمجيد	ظاهر محمد الزبيدي
١٥	الامين العام للأمانة العامة لاموال اليهود المجمدة	احمد الشالجي	احمد الشالجي	احمد الشالجي	احمد الشالجي	احمد الشالجي
١٦	مدير الدفاع المدني العام	حسن علي غالب	حسن علي غالب	حسن علي غالب	-----	-----

# الفصل الثالث

موقف وزارة الداخلية من التطورات والاحداث السياسية الداخلية والخارجية  
١٩٣٩ - ١٩٥٢

المبحث الأول : موقف الوزارة من الاحداث السياسية الداخلية  
والخارجية ١٩٣٩ - آذار ١٩٤٥

المبحث الثاني : موقف الوزارة من الاحداث والتطورات السياسية  
الداخلية نيسان ١٩٤٥ - ١٩٤٧

المبحث الثالث: موقف الوزارة من الاحداث والتطورات السياسية  
الداخلية والخارجية ١٩٤٨ - ١٩٥٢

## المبحث الأول

### موقف الوزارة من التطورات والأحداث السياسية الداخلية والخارجية

١٩٣٩- آذار ١٩٤٥

شهد العراق خلال المدة ١٩٣٩-١٩٤٥ العديد من الأحداث الداخلية والخارجية التي انعكست تطوراتها على الوضع الداخلي في البلاد، ولاسيما الوضع الأمني، الذي تتحمل أعباءه ونتائجه وزارة الداخلية ومؤسساتها ولاسيما الأمنية منها، يزداد على ذلك الدور المباشر والأساسي لوزير الداخلية الذي يمثل رأس الجهاز الأمني المسؤول عن استتباب الأمن والنظام وتطبيق سلطة القانون وسيادته على الجميع، في ظل ظروف ومناخات قد لا تكون ملائمة لتنفيذ خطط وطموحات وزارة الداخلية التي هي بالأساس خطط وطموحات الحكومة العراقية آنذاك.

#### أولاً: إجراءات وموقف الوزارة من حادثة مقتل الملك غازي :-

من أولى الأحداث الداخلية والمهمة خلال السنة ١٩٣٩، هي حادثة مقتل الملك غازي في ٤ نيسان ١٩٣٩، في حادثة اصطدام سيارته ولاسيما بعمود الكهرباء عندما كان قادماً من قصر الزهور قاصداً قصر الحارثية وذلك في الساعة الحادية عشر والنصف من يوم الاثنين، وفارق الحياة في الدقيقة (٤٠) من يوم الثلاثاء ٤ نيسان ١٩٣٩ حسبما ورد في الرواية الرسمية<sup>(١)</sup>.

(١) عبد الرزاق محمد اسود، موسوعة العراق السياسية، الدار العربية للموسوعات المجلد (٣)، ص ص،

٢٧٥-٣٠٧؛ نجدة فتحي صفوة، العراق في مذكرات الدبلوماسيين الأجانب، ط١، (بيروت، ١٩٦٩)، ص

ص، ١٣٥-١٣٦؛ طالب مشتاق، أوراق أيامي، بغداد والعراق والوطن العربي ١٩٠٠-١٩٥٨، دار واسط

للدراسات والنشر ج١، ط٢، (بغداد، ١٩٨٩)، ص ص، ٣١٤-٣٢٥.

وكان وزير الداخلية ناجي شوكت مستغرقاً في نومه حتى أيقظته رفيقته قائلةً: ((إنَّ أحد مفوضي شرطة العلوية يود مقابلتك لأمر مهم))، وبعد ان عرف الوزير بخبر اصطدام سيارة الملك غازي، توجه إلى القصر الملكي، ووجد ان علامات الارتياح بادية على وجه رشيد عالي، وطه الهاشمي ورستم حيدر<sup>(١)</sup> وقد رفض الجميع اقتراح ناجي شوكت (وزير الداخلية) وجوب دعوة مولود مخلص رئيس مجلس النواب ورؤساء الوزراء السابقين، وهذا ما زاد من وساوسه حول الحادث، واستمع ناجي شوكت مع الوزراء الآخرين إلى إفادات عبد الاله وأخته زوجة الملك، ويقول ناجي شوكت بأنه (( تكون عندي شعور خفي بأن الوفاة لم تكن طبيعية، وإن الشعب سيكون لديه الشعور نفسه))<sup>(٢)</sup>.

استصوب وزير الداخلية، نقل جثمان الملك غازي في غسق الليل إلى البلاط الملكي ليجري التشييع إلى المقبرة الملكية القريبة منه وذلك لتجنب ما قد يحدث ويخل بالسكينة والأمن العام، وقد استحسن الحاضرون ذلك الإجراء<sup>(٣)</sup>.

<sup>(١)</sup> ولد في بعلبك بلبنان سنة ١٨٨٩، تتقن ثقافة عصرية واسعة، التحق بالثورة العربية الكبرى سنة ١٩١٦ واتخذهُ الأمير فيصل مستشاراً له، من مؤيدي الإقطاع في العراق، شغل منصب وزير المالية في وزارة نوري السعيد الثالثة وعند مصرعه كان يشغل المنصب نفسه في وزارة نوري السعيد الخامسة. وللمزيد عن سيرته وحياته الأولى وتدرجه في الحياة الوظيفية والسياسية في العراق انظر: عباس فرحان ظاهر الزامل، رستم حيدر ودوره السياسي، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية/ابن رشد، جامعة بغداد، ١٩٩٧، ص ٦ وما بعدها.

<sup>(٢)</sup> ناجي شوكت، المصدر السابق، ج ١، ص ٣٥٦-٣٥٧.

<sup>(٣)</sup> المصدر نفسه، ص ٣٥٧.



كما وقام الوزير بنفسه بتفقد مكان الحادث، وقال معللاً أسبابه: ((.. والمعروف عن غازي انه كان مولعاً بقضاء الليالي الحمراء .. وقد دفعه ذلك إلى أن يقود سيارته بسرعة جنونية، فلما وصل القنطرة بهره الضوء الكهربائي، مما أدى إلى ضعف الرؤيا، فكانت النتيجة المؤلمة، ولكن الذي أخاله ... ان النداء الهاتفي المفاجيء كان مفتعلاً، وان يداً خفية لعبت بالسيارة خلال المدة التي كان غازي قد استعد لنزع ثيابه ثم عاد فلبسها فأوجدت فيها خللاً غير منظور مما مهد الخلل في مقودها إلى انقلابها بعد إقلاعها بمدة قصيرة، ولا يستبعد ان يكون كل ذلك قد تم بتدبير من نوري وعبد الإله، واتفاق مع السفارة البريطانية في بغداد..))<sup>(٢)</sup>.

اتخذت وزارة الداخلية مجموعة من التدابير للمحافظة على الهدوء وحماية أرواح بعض الناس وأرواح بعض المسؤولين، ومنها تكفل وزير الداخلية بإيصال السفير البريطاني هوستون بوزويل (Houstoun Boswall) إلى دار السفارة عن طريق الاعظمية- الكاظمية<sup>(٣)</sup>. كما قامت وزارة الداخلية بالمحافظة على الهيئة الدبلوماسية

<sup>(١)</sup>المصدر نفسه، ص ٣٥٧-٣٥٨. وللمزيد عن الآراء الأخرى بشأن مقتل الملك غازي، انظر: رجاء حسين

حسني الخطاب، المسؤولية التاريخية في مقتل الملك غازي، مطبعة الاديب البغدادية المحدودة،

(بغداد، ١٩٨٥)، ص ٣٩-٥٣؛ لطفى جعفر فرج، الملك غازي، ص ٢٦٨-٢٧٦.

<sup>(٢)</sup> في ١٩٣٩/٣/٢٠ ترك السفير البريطاني موريس بيترسون (M.Peterson) العراق إلى منصبه الجديد في

أسبانيا فقام بوزويل باعماله. انظر: عبدالرزاق محمد اسود، المصدر السابق، ص ٢٧٩؛ فاروق صالح

العمر، حادث مقتل الملك غازي في ضوء الوثائق البريطانية، مجلة ((آداب المستنصرية))، =

التي حضرت التشييع في المقبرة الملكية والتي أُخرت لمدة ساعة، ثم سُمح لها بمغادرة المكان من الشوارع الفرعية، وأُغلقت الجسور لوقف تدفق الجماهير إلى منطقة المقبرة من المناطق الأخرى لبغداد<sup>(١)</sup>، كما أعلنت الحكومة الأحكام العرفية التي بقيت نافذة المفعول لغاية آب ١٩٣٩<sup>(٢)</sup>، واشتركت وزارة الداخلية من خلال مدير الشرطة العام بإجراء الكشف الموضوعي لمكان الحادث بالاشتراك مع قضاة التحقيق في الرصافة والكرخ<sup>(٣)</sup>، كما تعاملت الوزارة بهدوء مع عشرات الألوف من المتظاهرين العائدين من تشييع الجنازة، وقد أمر وزير الداخلية الشرطة بعدم التدخل في أمور الأهالي، بحيث تمت مراسيم الدفن وتقديم التعازي من دون أن يحصل ما يكدر الأمن<sup>(٤)</sup>.

وتماشياً مع توجهات نوري السعيد الرامية إلى توطيد العلاقة مع بريطانيا، وعدم تعكير صفو تلك العلاقة، لاسيما بعد حادثة مقتل القنصل البريطاني في الموصل، المستر مونك ميسن (M.Meesen). بعد حادثة الملك غازي، أعلنت مديرية الدعاية والنشر والإذاعة إحدى تشكيلات وزارة الداخلية بياناً استنكرت فيه هذا العمل وأشارت إلى ((القبض على القاتل والمحرضين، وسينالون ما يستحقون من العقاب الصارم)) وان وزارة الداخلية ((ستنفذ خطة محكمة في الموصل وبقية مدن العراق، وعدم فسح المجال لأي كان لتعكير صفو العلاقة القائمة بين العراق وبين حليفته بريطانيا العظمى))<sup>(٥)</sup>.

= بغداد، ١٩٨٤، ص ٥٥٣-٥٦٥؛ عبد الجبار العمر، حكم الانقلاب امام المجلس العرفي العسكري. القضية بين النأر لمقتل جعفر العسكري وحادثة اغتيال الملك غازي، مجلة افاق عربية، العدد (١٢) في آب ١٩٧٦، ص ١١٨-١٥٩.

(١) معن حمدان علي، مصرع ملك العراق غازي الأول، مجلة (البلاغ)، العدد (٥)، (بغداد، ١٩٧٦)، ص ٤٣-٥٠.

(٢) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، قرارات مجلس الوزراء الصادرة في ٤/٤/١٩٣٩، ملف رقم ج/٢/٤، و ١٨.

(٣) انظر محضر الكشف على محل الحادث والمنشور في طالب مشتاق، المصدر السابق، ص ٣١٧-٣١٩.

(٤) ناجي شوكت، المصدر السابق، ص ٣٦١.

(٥) انظر نص البيانين الذين نشرتهما مديرية الدعاية العامة بخصوص مقتل القنصل البريطاني في الموصل، في:

عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، ج٥، ص ٨٧-٨٨.

وسافر مستشار وزارة الداخلية الميجر ادموندس (Admonds) إلى الموصل للإشراف على التحقيقات الجارية بشأن الموضوع والتأكد من سيرها بشكل سليم ويخدم التحقيق في الحادث المذكور. وبناءً على اقتراح وزير الداخلية، قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في ٤ نيسان ١٩٣٩ إعلان الأحكام العرفية في مدينة الموصل وفي المناطق المجاورة لها، وإن تكون الإدارة الملكية فيها إدارة عسكرية صرفة، وإن يكون قائد القوات العسكرية، المرجع الأعلى لجميع الإدارات، داخل المنطقة المنوه عنها، وله حق توزيع الأعمال والسلطات على جميع الموظفين داخل تلك المنطقة<sup>(١)</sup>. وبذلك توقف تطبيق القوانين والأنظمة المعمول بها في المنطقة المشار إليها ومنها: قانون إدارة الألوية، وقانون الجمعيات والاجتماعات، وقانون دعاوى العشائر، وقانون المطبوعات..، والقوانين الأخرى بقدر مالها من مساس بالإجراءات والمحاكمات التي تتطلبها الإدارة العرفية في المنطقة المذكورة.

وطبقاً للتقاليد الدستورية قدم نوري السعيد استقالته وزارته في اليوم نفسه الذي تم فيه تنصيب عبد الإله وصياً على العرش. وألف نوري السعيد وزارته الرابعة في ٦ نيسان ١٩٣٩ ولم يجرِ نوري السعيد في البداية أي تغيير على تشكيلة وزارته السابقة، لكنه بعد مدة أجرى بعض التغييرات الأساسية على وزارته الجديدة، أرتبط أولها باستقالة وزير الداخلية ناجي شوكت الذي كان في تركيا بمهمة رسمية وفي أثناء غيابه، لجأ نوري السعيد إلى تنقلات إدارية شملت أمين خالص متصرف بغداد، وكيل مدير السجون العام، لعدم ارتياحه منه بسبب ما أبداه من مساعدات لحكمت سليمان<sup>(٢)</sup> في السجن بحكم علاقتهما .

(١) المصدر نفسه، ص ٨٨-٨٩.

(٢) وهو حكمت بك بن سليمان فائق بن طالب كهية القفاسي الأصل، ولد في بغداد سنة ١٨٨٩ وتخرج من مدرستها الإعدادية الملكية سنة ١٩٠٧، دخل مدرسة المشاة وتخرج ضابطاً احتياطياً في سنة ١٩١١، قدم إلى بغداد سنة ١٩١٤ فعين قائممقاماً لمركز بغداد، عين مديراً عاماً للبريد سنة ١٩٢٢، انتخب نائباً عن ديالى سنة ١٩٢٥، وعين وزيراً للمعارف في ١٩٢٥/٦/٢٦ ووزيراً للداخلية في ١٩٢٥/٧/٢٥، انتخب رئيساً لمجلس النواب من ١٩٢٦/٥/٢٠-نهاية تشرين الأول ١٩٢٦، عين وزيراً للداخلية في وزارتي رشيد عالي الكيلاني الأولى والثانية (١٩٣٣)، شكل وزارة الانقلاب في ١٩٣٦/١٠/٢٩ ونهض بأعباء وزارة الداخلية فضلاً عن =

جاء ردّ ناجي شوكت على تصرفات نوري السعيد قوياً إذ بعث له برقية من انقرة، أكدّ فيها ((أنه قد أصبح من المستحيل عليّ مؤازرتكم))<sup>(٢)</sup>، وفي اليوم نفسه الذي تسلّم فيه نوري السعيد برقية وزير داخلية استصدر إرادة ملكية اسند بموجبها منصب وزارة الداخلية إلى نفسه وكالة<sup>(٣)</sup>. وفي ٢٠ أيلول ١٩٣٩ أجرى نوري السعيد تغيير آخر على وزارته الرابعة بأن عهد وزارة الداخلية إلى عمر نظمي وزير الاقتصاد في وزارته السابقة<sup>(٤)</sup>.

### ثانياً: موقف الوزارة من الأحداث والتطورات السياسية الناجمة عن قيام الحرب العالمية الثانية :-

حاولت بريطانيا بعد اندلاع الحرب العالمية الثانية في الأول من أيلول ١٩٣٩ استغلال موارد العراق وموقعه الإستراتيجي لخدمة المجهود الحربي للحلفاء استناداً إلى نصوص معاهدة سنة ١٩٣٠ التي منحتها امتيازات واسعة<sup>(٥)</sup>.

استجابت الحكومة العراقية للطلبات البريطانية فبادر نوري السعيد، وعلى الفور، لقطع العلاقات الدبلوماسية مع ألمانيا، وسعى إلى جر العراق للقتال إلى جانبها، وإرسال قوات عسكرية إلى الحدود الليبية، لكن سياسة السعيد جويهدت

= رئاسة الوزراء. وللزيد عن سيرته ودوره في تاريخ العراق، انظر: مير بصري، المصدر السابق، ص ١٨١-١٨٦؛ كامل الجادرجي، من أوراق كامل الجادرجي، دار الطليعة، (بيروت، ١٩٧١)، ص ٧٩-٨٤.

<sup>(١)</sup> لطف جعفر فرج، الملك غازي، ص ٧٣.

<sup>(٢)</sup> عبدالرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، ج ٥، ص ٧٩-٨٠.

<sup>(٣)</sup> سعاد رؤوف شير محمد، نوري السعيد ودوره في السياسة العراقية ١٩٣٢-١٩٤٥، مكتبة اليقظة العربية، ط ١، (بغداد، ١٩٨٨)، ص ٧٥.

<sup>(٤)</sup> د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٣٩، قانون وزارة الاقتصاد رقم (٣٤) لسنة ١٩٣٩، ص ١٣٢-١٣٨.

<sup>(٥)</sup> جريدة الأمة، الأعداد الصادرة في كانون الثاني وشباط ١٩٥٢؛ جريدة النبا، الأعداد (٩٩٣-١٠٤٢) الصادرة في كانون الثاني وشباط ١٩٥٢.

بمعارضة شديدة من الحركة الوطنية في العراق، التي دعت إلى وقوف العراق على الحياد في

الصراع الدولي، والالتزام بمعاهدة سنة ١٩٣٠<sup>(١)</sup>.

كان من الطبيعي ان تنعكس على وزارة الداخلية العراقية التطورات والأحداث التي نجمت عن قيام الحرب وان تدخل مهماتها حيزاً جديداً ينسجم مع ما يحدث على الساحة السياسية العراقية من تغيير الوزارات ومن صراع بين الآراء والمواقف السياسية، فأتخذت الوزارة الإجراءات اللازمة لرفع كفاءة جهاز الشرطة (الجهاز الأمني) فضلاً عن الاهتمام بالواجبات التي كانت مناطه به عبر المرحلة السابقة<sup>(٢)</sup>.

بدأت وزارة الداخلية، بالاهتمام بعملية ترميم المواقع التي تحرس السدود المائية، مثل سدة الهندية والكوت وناظم الغراف وتخصيص قوة كافية من الشرطة لحمايتها، وقد سوغت وزارة الداخلية أسباب هذا الاهتمام بهذه السدود إلى إنها (تعدان من المواقع المهمة المستهدفة لأخطار الغارات الجوية)<sup>(٣)</sup> ويجب اتخاذ كل التدابير اللازمة لحمايتها، حتى أن متصرفية لواء الحلة طلبت لأن يتم تجهيز القوة المكلفة بحماية سدة الهندية بمدفعين من المدافع المضادة للطائرات<sup>(٤)</sup>.

كما أولت الوزارة اهتمامها بتوافر الحماية اللازمة للحدود العراقية، فأوعزت إلى مديرية الشرطة العامة لأجل تعزيز إجراءاتها الحدودية، فشددت على الأجهزة الأمنية المختصة بمكافحة التهريب ولاسيما منع دخول الأجانب إلى العراق، وكان ذلك يجري

<sup>(١)</sup> طه الهاشمي، المصدر السابق، ص ٣١٦؛ محمود الدرة، الحرب العراقية البريطانية ١٩٤١، (بغداد، ١٩٨٨)، ص ١٠٧؛ رجاء حسين حسني الخطاب، تأسيس الجيش العراقي وتطور دوره السياسي، ص ٢١٨-٢٢٥.

<sup>(٢)</sup> كريم حيدر خضير، تاريخ الشرطة العراقية ١٩٣٢-١٩٥٨، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية/ ابن رشد، ٢٠٠٠م، ص ٧٨.

<sup>(٣)</sup> د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة الداخلية، ملف رقم ٢٥/٣٢٠٥٠، كتاب من وزارة الداخلية إلى مديرية الشرطة العامة برقم ٢١٣٩ في ٢٤/١٢/١٩٣٩، و ٣٣، ص ٣٢.

<sup>(٤)</sup> المصدر نفسه، و ٣٤-٣٥، ص ٣٣.

بالتعاون والتنسيق المتبادل مع وزارة الدفاع، وتم طرد عدد من منتسبي الشرطة في مخفر

المنذرية الحدودي مع إيران وذلك لعدم قيامهم بواجباتهم بالشكل المطلوب، كما أجرت وزارة الداخلية من خلال مديرية الشرطة العامة، الكثير من التنقلات ولاسيما من الألوية الشمالية لأسباب تتعلق بعدم قيام البعض من ضباطها بواجبات التعقيب ومكافحة التهريب وعدم إتقانهم للغة المحلية<sup>(١)</sup>.

وفي خطوة غير مسبوقة، اقترحت الوزارة تدريب منتسبيها ولاسيما قوة الشرطة وفي مختلف مناطق العراق على استعمال الرشاشات والبنادق ضد الطائرات، وتم فتح دورة ولاسيما بإشراف الوزارة لتدريب أفراد الشرطة في مدرسة الشرطة ولمدة ثلاثة أسابيع، ثم يُعمم التدريب بعد ذلك ليشمل أفراد الشرطة كافة، وذلك بالتنسيق والتعاون مع وزارة الدفاع لإجراء هذا النوع من التدريب الذي عُرف بـ(الدفاع الإيجابي ضد الخطر الجوي)<sup>(٢)</sup>.

كما تحملت وزارة الداخلية أعباء أخرى أفرزتها الحرب في المجتمع العراقي ولاسيما الآثار الاقتصادية والاجتماعية للحرب على الأوضاع الداخلية في العراق، وكان للوزارة مساهمة فاعلة في إجراءات الحكومة الاقتصادية التي هدفت إلى السيطرة على الوضع الاقتصادي فصدر في العاشر من ايلول ١٩٣٩ (مرسوم تنظيم الحياة الاقتصادية)، استعداداً

(١) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة الداخلية، ملف رقم ٥٧/ق/١، كتاب من وزارة الدفاع إلى وزارة الداخلية برقم س/٥٢/وش/٤٥/١٢١ في شباط ١٩٤٠، و٤٨، ص٣٧؛ المصدر نفسه، كتاب من وزارة الداخلية إلى متصرفية لواء السليمانية رقم ٢٣٢٣ في ١٨/٤/١٩٤٠، و٧٦، ص٣٢-٣٣.

(٢) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة الداخلية، ملف رقم (٣٥)، كتاب من مديرية الشرطة العامة إلى تشكيلاتها رقم ١٨٩٦ في ١٥/١/١٩٤٠، و١٨٨، ص٣٨؛ المصدر نفسه، و١٧٥، ص٤٧؛ الملف رقم ٣٧/٥، تسلسل ٣٢٠٥٠/٩٥٤٨، الدفاع ضد الخطر الجوي والوقاية من الغازات الخانقة، ١٩٣٦-١٩٤٦، و٣، ص٢-٩.

للطوارئ ومنع الاستغلال غير المشروع، فوضع المرسوم الأسس الأولى لسلطة التمويل وتشكيلاتها. إذ انه حوّل الحكومة- ومنها مؤسسات وزارة الداخلية- سلطات واسعة للإشراف

على التجارة واتخاذ التدابير لخرن وتوزيع السلع الضرورية مثل السكر والشاي والقهوة والصابون والمواد الإنشائية والورق وغيرها وإحصاء ومراقبة الكميات المخزونة منها، وتحديد الأسعار والأجور. وخول المرسوم مجلس الوزراء تأليف لجنة مركزية برئاسة أحد الوزراء لتنفيذ ذلك، وفرض العقوبات على المخالفين<sup>(١)</sup>.

وطبقاً لهذا المرسوم تشكلت لجنة التموين المركزية من سبعة أعضاء برئاسة وزير المالية رستم حيدر، وضمت فيها أمين العاصمة ارشد العمري<sup>(٢)</sup>، وتم تشكيل لجان فرعية في الألوية (المحافظات) الأخرى<sup>(٣)</sup>.

(١) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٣٩، مرسوم تنظيم الحياة الاقتصادية خلال الأزمة الدولية رقم (٥٨) لسنة ١٩٣٩، ص ٢٩١-٢٩٢؛ الوقائع، العدد (١٧٣٤) في ١١/٩/١٩٣٩.

(٢) ينتمي إلى الأسرة العمرية في الموصل، ولد في الموصل سنة ١٨٨٨ وتخرج من مدرسة المهندسين في استانبول سنة ١٩١٢، انتخب نائباً عن الموصل سنة ١٩٢٥، عين مديراً عاماً للبريد والبرق في ١٥/١٢/١٩٢٥، فأميناً للعاصمة في ٢٥/١١/١٩٣١، فمديراً عاماً للري والمساحة في تشرين الأول ١٩٣٣، اشترك في وزارة علي جودة الأيوبي وزيراً للاقتصاد والمواصلات (٢٧/٨/١٩٣٤-٤/٣/١٩٣٥)، كان من مؤسسي جمعية الهلال الأحمر العراقية في كانون الثاني ١٩٣٢ وتولى رئاستها نحواً من ربع قرن، عين مديراً عاماً للبلديات في ١/٦/١٩٣٦، فأميناً للعاصمة للمرة الثانية في ١١/١١/١٩٣٦، تولى رئاسة لجنة الأمن الداخلي بعد لجوء أعضاء حكومة الدفاع الوطني إلى إيران، عين وزيراً للخارجية ووكيلاً لوزير التموين في حزيران ١٩٤٤، شكل وزارته الأولى في ١/٦/١٩٤٦ وتولى وكالة وزارة الداخلية علاوة على رئاسة الوزارة في ٢٦/٨/١٩٤٦ حتى استقال في ٢١/١١/١٩٤٦، أصبح وزيراً للدفاع من ٢٩/١/١٩٤٨-٢٦/٦/١٩٤٨، عين نائباً لرئيس مجلس الإعمار في ١/١١/١٩٥٠ وحتى ٥/٧/١٩٥٣، شكل الوزارة للمرة الثانية في ٢٩/٤/١٩٥٤-٣/٨/١٩٥٤، وافاه الأجل في بغداد سنة ١٩٧٨. وللمزيد انظر: د.ك.و، الوحدة الوثائقية، جداول كبار موظفي الدولة للسنوات ١٩٣١-١٩٥٤؛ مير بصري، المصدر السابق، ص ٢٠٥-٢٠٨.

(٣) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة الداخلية، ملف رقم ٥/٥٨، تسلسل ٣٢٠٥٠/٧٣٩٦، تشكيلات التموين ١٩٤٣-١٩٤٨، و ٣، ص ٢-٧.

لم تكن لهذه اللجنة خبرات سابقة، ولم تتجاوز إجراءاتها السيطرة على التصدير فمنعت تصدير السلع الضرورية المستوردة مثل السكر والشاي والقهوة والصابون والشخاط

والأسمت والأحذية والمصابيح الكهربائية والأدوية والمستحضرات الطبية والحبوب ولاسيما الحنطة والطحين إلا في الحالات القصوى ، وسمحت بتصدير الجلود والأصباغ والورق والغزول والمعادن والشعير والرز ومشتقات النفط وغيرها بإجازة<sup>(١)</sup>.

وكان المرسوم قد خول اللجنة صلاحية تسجيل كميات وأوصاف المواد التي بحوزة التجار، وإجراء التفتيش وفرض العقوبات اللازمة لأجل حصر المواد الاقتصادية ومنع احتكارها، وإشراف الدولة على توزيعها وبيعها<sup>(٢)</sup>.

وعلى أية حال، ما كانت هذه الإجراءات كافية لإعادة الاستقرار إلى الاقتصاد أو ثبات الأسعار عند مستوى معين، لكنها لم تصل إلى مرحلة تهدد بأخطار جدية إلا بعد فشل حركة السنة ١٩٤١، وتوالي وصول القوات البريطانية بأعداد كبيرة، مما ترتب على ذلك زيادة الطلب على المواد الغذائية فضلاً عن المواد الإنشائية مثل السمنت والحديد والطابوق، ووضعت بريطانيا سيطرتها على المرافق العامة بما في ذلك مؤسسات الأمن والشرطة والرقابة ولاسيما بعد أن قررت سدّ احتياجات قواتها في العراق وتجهيزاتها محلياً<sup>(٣)</sup>.

وعلى الرغم من الإجراءات العديدة التي اتخذتها الحكومة العراقية لتحسين الأوضاع الاقتصادية والمعاشية، فقد ازدادت معاناة السكان بسبب تصاعد الأسعار الذي بلغ ذروته في سنة ١٩٤٣ التي شهدت اشتداد المعارك وامتداد ساحتها، وتناقص المخزون من السلع المستوردة مع شحة المواد المنتجة محلياً، بسبب الأضرار التي أحدثها فيضان سنة ١٩٤٢، فانتشر الجوع على نطاق واسع وازدادت نسبة الوفيات. وسعت حكومة نوري

(١) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٣٩، ص ٢٠٣.

(٢) نوري عبد الحميد العاني، أثر الحرب العالمية الثانية على الأوضاع الاقتصادية في العراق، مجلة الحكمة، العدد (٢) في ايار ١٩٩٨، ص ٨٧.

(٣) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، ج ٦، ص ٢٠١-٢٠٣.

السعيد السابعة لإيجاد مخرج لازمة والعمل على تخفيف آثار مشكلة التموين فقررت متابعة تنفيذ القوانين والتشريعات الصادرة بالاستعانة بالشرطة وشكلت شرطة لأعمال



التموين<sup>(١)</sup>، لكن إجراءات الحكومة لم تنجح بسبب استئراء السوق السوداء والفساد الإداري ولاسيما بين الأجهزة المسؤولة عن التموين<sup>(٢)</sup>، بل إن الأجهزة الأمنية تصدت إلى التظاهرات التي كانت تطالب بالطعام والعلاج وكانت الشرطة تفرق المتظاهرين بالقسوة تارةً ويرش الماء عليهم من خراطيم المياه تارةً أخرى<sup>(٣)</sup>.

وبلغ تدخل الحكومة في شؤون التجارة أقصى الحدود فمنعت بيع الحبوب من دون إجازة وأوجبت على المنتجين تسجيل اسم وعنوان المشتري والكمية المباعة وتاريخ البيع وتم حصر إجازات البيع بالمفرد للحبوب بمديريات التموين ورؤساء أمانة العاصمة في بغداد والبلديات في الألوية الأخرى<sup>(٤)</sup>. واستحدثت الحكومة العراقية مديرية عامة للاستيراد تضم كلاً من كرايس (Krice) مساعد مستشار وزارة الداخلية والنقيب جي.بي موفاث (J.B.Mofath) والرائد بيچ (Beeg) والنقيب تي.أي بيرد (T.E.Beard) والنقيب ت.جي ويلش (T.J.Welsh) والملازم ماسترز (Masters) وداود خضوري وصالح مهدي حيدر واميل بزوعي والسيدة كوير (Koper) ونعيم بشو<sup>(٥)</sup>، لكن إجراءات الحكومة لم تطبق تطبيقاً دقيقاً إذ أفسدتها الرشوة والمحسوبية، فكان الموظفون البريطانيون يمنحون التجار اليهود إجازات الاستيراد ويحجبونها عن بقية التجار<sup>(٦)</sup>.

(١) زهير علي احمد النحاس، المصدر السابق، ص ١٦٣-١٦٥.

(٢) مظفر حسين جميل، سياسة العراق التجارية، د.م.، (القاهرة، ١٩٤٩)، ص ٤٧٦-٤٩٤.

(٣) جعفر عباس حميدي، التطورات السياسية في العراق، ١٩٤١-١٩٥٣، مطبعة النعمان، (النجف، ١٩٧٦)، ص ١٣١.

(٤) زهير علي احمد النحاس، المصدر السابق، ص ١٦٨-١٧١.

(٥) مجلة غرفة تجارة بغداد، الأعداد (١-٣) في كانون الثاني-أذار ١٩٤٤، ص ٨٨.

(٦) نوري عبدالحميد العاني، اثر الحرب العالمية الثانية على الأوضاع الاقتصادية في العراق، ص ١٠٠.

وهكذا كان لمشكلة التموين آثار على عدم الاستقرار السياسي وحصول تدمير شعبي أدى إلى وقوع مصادمات بين الأهالي والشرطة وتسببت في استقالة وزارة نوري السعيد في

الثالث من تشرين الأول ١٩٤٢ إذ جاء في كتاب الاستقالة (تشوء بعض الخلافات في وجهات النظر حول بعض الأمور المهمة كقضايا التمويل)<sup>(١)</sup>.

ونتيجة لاستمرار موجة الاحتجاجات والتظاهرات والمصادمات بين الأهالي والشرطة استحدثت الحكومة في ايار ١٩٤٤ وزارة التمويل<sup>(٢)</sup>، للسيطرة على الشؤون الاقتصادية وتنظيم التمويل وذلك بمحاربة التهريب- بالتنسيق مع مؤسسات وزارة الداخلية ذات الصلة- وتخصيص مكافآت للذين يساعدون على اكتشاف مثل هذه الحالات وتخصيص ٥٠% مما يتم تحصيله من الغرامات وبيع الأموال المصادرة<sup>(٣)</sup>.

ونظراً لتقلص مهام وزارة التمويل بسبب رفع قيود السيطرة والمراقبة على معظم مواد التمويل قررت الحكومة إلغاء أكثر من (٨٠) وظيفة، وطلبت من المتصرفيات تقليل عدد موظفي التمويل والمستخدمين لديها إلى الثلث، وإيقاف التعيينات الجديدة<sup>(٤)</sup>، وعلى

(١) المصدر نفسه، ص ١٠٢.

(٢) أُلغيت هذه الوزارة سنة ١٩٤٨، بناءً على مطالبة أعضاء مجلس النواب والانتقادات التي وجهتها الصحافة المحلية للحكومة بضرورة إلغاء وزارة التمويل لانتفاء الحاجة إليها ونظراً لرفع قيود التمويل عن معظم المواد الغذائية والاستهلاكية الضرورية وبسبب فشل الوزارة في أداء مهامها التموينية، فقرر مجلس الوزراء الموافقة على لائحة إلغاء الوزارة بجلسته المنعقدة بتاريخ ٨/٦/١٩٤٨ وتم مصادقة مجلس الأمة عليها وأُلغيت بصورة فعلية في ١١/١٠/١٩٤٨. وللמיד عن الموضوع انظر: د.ك.و، الوحدة الوثائقية، البلاط الملكي، ملف رقم ٦٠٠، مقررات مجلس الوزراء، و٦، ص ١٢؛ م.م.ن، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٨، الجلسة (١٦)، ص ٢١٩؛ م.م.ن، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٨، ص ٧٦.

(٣) محمد عويد الدليمي، الأوضاع الاقتصادية في العراق ١٩٣٩-١٩٤٥، رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية التربية- ابن رشد، جامعة بغداد، ١٩٨٨، ص ١٢٧.

(٤) م.م.ن، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٧، ص ٩٨؛ جريدة صوت الأحرار، العدد (٣٥٩) في ١٦/٩/١٩٤٧.

اثر ذلك، قررت وزارة الداخلية إلغاء شرطة التمويل بسبب تقلص أعمال التمويل ورفع السيطرة عن معظم مواد التمويل، التي كان لشرطة التمويل دور مهم وكبير في متابعة

شؤون التموين والمتلاعبين بالمواد الأساسية والإشراف على خزن تلك المواد وغير ذلك من الواجبات التي هي من اختصاصها. وتمَّ إلغاؤها في ١٠ ايلول ١٩٤٧ وتوزيع أفرادها على الشرطة المحلية في بغداد وباقي الألوية<sup>(١)</sup>.

إنَّ ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في العراق، والعدوان البريطاني عليه وإعادة احتلاله خلال الحرب، وخضوع الحكومات العراقية إلى السيطرة البريطانية الفعالة، قد أضعفت كثيراً من هيبة الحكومة، ودفعت الناس إلى عدم احترام الأنظمة والقوانين - التي كان الكثير منها ينفذ من وزارة الداخلية ومؤسساتها المتشعبة - بل شجعتهم على معاكستها، الأمر الذي أثر بصورة واضحة على حدوث الكثير من القضايا التي لها مساس بالضبط الاجتماعي مثل حوادث القتل والسلب والسرقة والاعتصاب والتسول والتشرد والغش والاحتكار وانتشار ظاهرة الرشوة والاختلاس وتدهور الأوضاع الصحية والتعليمية والمعيشية للمواطنين<sup>(٢)</sup>. وفي حالات كثيرة نلاحظ تلك أجهزة الأمن المسؤولة عن متابعة بعض الظواهر الاجتماعية الشاذة في المجتمع ولاسيما خلال مدة الحرب ولم تكن وزارة الداخلية ومؤسساتها بمنأى عن الاتهامات والانتقادات التي وجهتها بعض الصحف العراقية حول انتشار حوادث الاختلاس والسرقة من دوائر الدولة<sup>(٣)</sup>. وتقاست مؤسسات الوزارة الأمنية عن تقليل جرائم السرقة والاعتصاب والقتل خلال مدة الحرب<sup>(٤)</sup>.

(١) جريدة لواء الاستقلال، العدد (١٧٨) في ١٠/٩/١٩٤٧؛ جريدة صوت الأحرار، العدد (٣٥٤) في ١٠/٩/١٩٤٧.

(٢) جعفر عباس حميدي، الآثار الاجتماعية للحرب العالمية الثانية على العراق، مجلة الحكمة، العدد (٢) في ايار ١٩٩٨، ص ٧٠-٨٣.

(٣) انظر: جريدة العراق، العدد (٦٣٣٦) في ١٢/٣/١٩٤٣؛ جريدة الرأي العام، العدد (٩٥٦) في ١٠/٣/١٩٤٤؛ جريدة الشعب، العدد (١٧٢) في ٧/٩/١٩٤٤؛ المصدر نفسه، العدد (١٧٨) في ١٥/٩/١٩٤٤؛ العدد (١٨٥)، في ٢٢/٩/١٩٤٤ العدد (١٩٦) في ٤/١٠/١٩٤٤.

(٤) جريدة الشعب، الأعداد (١٧٠ - ١٧٦) الصادرة في ٥-١١/٩/١٩٤٤.

ولم تخلو إجراءات الشرطة من النجاح للحد من حالات السلب والقتل، والقبض على الجناة وإحالتهم إلى القضاء، فقد تمكنت قوات الأمن من إلقاء القبض على عصابة حاولت

قتل أحد سواق سيارات الأجرة بعد استئجار سيارته من بغداد إلى قرية (جديدة الشط) التابعة لقضاء الخالص<sup>(١)</sup> وسلب نقوده البالغة (٢٥٠) ديناراً، وقد تمكنت قوات الأمن من إلقاء القبض عليهم وهم يفككون السيارة ويقومون بسرقة أدواتها<sup>(٢)</sup>.  
كما وجهت انتقادات لاذعة في مجلس الأمة للحكومة العراقية لتقاعسها عن معالجة تدني الأخلاق العامة وانتشار الأفعال الضارة، فطالب الأعضاء من النواب والأعيان الحكومة بمكافحة الملاهي ومنع الرقص الخليع الذي يزيد الفسق والفجور وتفشي الرذيلة على حد قول العين عبد المحسن شلاش<sup>(٣)</sup>.

### ثالثاً: وزارة الداخلية و اغتيال وزير المالية (رستم حيدر) :-

أصيبت الوزارة السعيدية بضربة قاصمة في ١٨ كانون الثاني ١٩٤٠، باغتيال وزير المالية رستم حيدر من مفوض الشرطة حسين فوزي<sup>(٤)</sup>. وقد كان تأثير الحادث قوياً على نوري السعيد، الذي عدّه موجهاً بصورة أساسية ضده<sup>(٥)</sup>. ما أدى به إلى الاستقالة في ١٨ شباط ١٩٤٠، وأعاد تشكيل الوزارة مرةً أخرى في ٢٢ شباط من السنة نفسها<sup>(٦)</sup>.

(١) يُعد الخالص من اغنى اقصية لواء ديالى، ويمتاز بمياهه العذبة وتربته الصالحة للزراعة... وتعتبر الزراعة المهنة الاساسية لسكان القضاء... وللمزيد عن أوضاعه الاقتصادية والاجتماعية ابان العهد الملكي. انظر: رشيد عبد علي الحاج حسين، الخالص من تاريخ الخالص، مطبعة الايمان، (بغداد، ١٩٧٢)، ص ٩٧ وما بعدها.

(٢) جريدة الرأي العام، العدد (٩٦٦) في ٢٠/٣/ ١٩٤٤.

(٣) م.م.ع، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٩، ص ٣١-٣٢؛ جعفر عباس حميدي، الآثار الاجتماعية للحرب العالمية الثانية، ص ٨٣.

(٤) كان حسين فوزي شرطياً متقاعداً وقت الحادث، وكان قد طرد من الخدمة سنة ١٩٣٥ لعدم قيامه بواجباته. وكان يروم العودة إلى الخدمة لكن رستم حيدر حال من دون ذلك. وللمزيد عن الموضوع انظر: احمد فوزي ، اشهر الاغتيالات السياسية في العهد الملكي، مطبعة الديواني، ط١، (بغداد، ١٩٨٧)، ص ١٩٨.

(٥) طه الهاشمي، المصدر السابق، ص ٣٢١.

(٦) عبدالرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، ص ٥، ص ١٢٥.

كانت محاكمة قتلة رستم حيدر الشغل الشاغل للوزارة الجديدة وللرأي العام معاً، وقد تبين لوزارة الداخلية بأن المتهم حسين فوزي قد اعترف بالجريمة بشكل صريح ومن دون

ضغط أو إكراه وأنه هو الذي قام بقتل رستم حيدر بمفرده ومن دون وجود أي شريك له في العملية<sup>(١)</sup>. إلا ان ناجي شوكت يروي أن نوري السعيد قد اختلى بالقاتل في مركز الشرطة، ثم أمر بالقبض على جماعة بينهم إبراهيم كمال، وعارف قفطان، وصبيح نجيب، وشفيق نوري السعدي، مما أدى إلى اختلاف الوزراء فيما بينهم<sup>(٢)</sup>، واستقال وزير الشؤون الاجتماعية صالح جبر الذي قبّلت استقالته في ١٧ آذار ١٩٤٠ وقد أشار صالح جبر إلى أسباب الاستقالة في الكتاب الذي رفعه إلى رئيس الوزراء بهذا الخصوص بالآتي ((إن من أهم الأهداف التي رميتم إليها في خطة وزارتك الحاضرة، هي مكافحة الإجرام السياسي،.. إذا لم تتخذ تدابير ناجحة لمكافحته، واستئصال جرائمه، قبل أن يستفحل، وتتعدر معالجته. تعود البلاد إلى الانحلال))<sup>(٣)</sup>. ثم يشير إلى عدم قدرة الحكومة على القيام بذلك ((هذا وبما اني أرى أن حكومة فخامتكم غير عازمة على اتخاذ هذه التدابير..، يؤسفني جداً ان أجد نفسي غير قادر على الاستمرار بالعمل، لذا ارفع استقالتي ..))<sup>(٤)</sup>.

ويبدو من النص أعلاه، أنّ أحد أسباب الاستقالة هو انتشار الجريمة السياسية<sup>(٥)</sup>، وعدم جدية الحكومة لوضع معالجات موضوعية بشأن الموضوع.

من المحتمل، أنّ عملية اغتيال رستم حيدر قد تمت بعلم وإيعاز من نوري السعيد ولعل ما يرجح هذا الرأي هو النداءات والصيحات التي أطلقها حسين فوزي في الفجر من يوم

(١) عباس فرحان ظاهر الزامل، رستم حيدر..، ص ٢٤٢؛ جميل الأورفه لي، لمحات من ذكريات وزير عراقي سابق، دار مكتبة الحياة، ط ١، (بيروت، ١٩٧١)، ص ٥٤-٥٥.

(٢) ناجي شوكت، المصدر السابق، ج ١، ص ٣٨٢.

(٣) عبدالرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، ج ٥، ص ١٣٢-١٣٣.

(٤) المصدر نفسه، ص ١٣٣.

(٥) للمزيد عن الجرائم السياسية وأشهر الاغتيالات السياسية في العهد الملكي، انظر: احمد فوزي، أشهر الاغتيالات السياسية في العهد الملكي، ص ١٥ وما بعدها.

تنفيذ حكم الإعدام به بعد إقرار ذلك من المجلس العرفي الذي شكّل للمحاكمة لقاتل رستم حيدر حيث كان يصرخ بأعلى صوته وهو يقاد نحو المشنقة وأمام حشد كبير من المواطنين

((ان نوري السعيد هو السبب.. نوري السعيد هو اللي ورطني..))<sup>(١)</sup>.

وهذه إشارة واضحة توجه أصابع الاتهام لنوري السعيد الذي كان يعدّ رستم حيدر منافساً حقيقياً له على رئاسة الحكومة آنذاك.

على كل حال، صدر حكم الإعدام على حسين فوزي في ٢٠ آذار ١٩٤٠، وعلى صبيح نجيب بالسجن لمدة سنة، كما برأ المجلس كل من إبراهيم كمال وصالح الجعفري وعارف قفطان أما البقية فتمّ إطلاق سراحهم خلال مرحلة التحقيق<sup>(٢)</sup>. لكن يسجل الباحث بأن هناك قصوراً في إجراءات وزارة الداخلية في حادثة مهمة كهذه، حيث أنّ إجراءاتها اتصفت بالروتينية والمسلكية البحتة.

#### رابعاً: موقف وزارة الداخلية من أحداث نيسان- أيار ١٩٤١ :-

شرّع رشيد عالي الكيلاني بتأليف وزارته الثالثة في ٣١ آذار ١٩٤٠ وقد تضمن منهاجها في المجال الداخلي ((صيانة الحريات على أساس الدستور والتقييد بأحكامه))<sup>(٣)</sup>، فعملت الوزارة على إلغاء الإدارة العرفية في معسكر الرشيد والتي كانت وزارة نوري السعيد قد فرضتها بسبب تأزم الموقف بين كتلة رشيد عالي وحسين فوزي وأمين العمري من جهة بعد محاولة نوري السعيد إحالة الأخيرين إلى التقاعد وبين كتلة طه الهاشمي والضباط الأربعة المؤيدة لسياسة نوري السعيد من جهة أخرى<sup>(٤)</sup>، وأحيل إلى مجلس النواب في عهدها مرسوم (صيانة الأمن العام وسلامة الدولة)، وقد حظي هذا المرسوم بموافقة مجلس

(١) صلاح الدين الصباغ، مذكرات صلاح الدين الصباغ، فرسان العروبة في العراق، دار الحرية للطباعة، ط٢، (بغداد، ١٩٨٣)، ص ١٥٢.

(٢) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة الداخلية، ملف رقم ١١٧/١٥٢٨، ملف التحقيق في مقتل رستم حيدر، و٣-٧، ص ٩.

(٣) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، ج٥، ص ١٣٨.

(٤) جريدة العراق، العدد (٥٢٦٤) في ٤/٤/١٩٤٠؛ العدد (٥٢٦٥) في ٥/٤/١٩٤٠؛ جريدة الاستقلال، العدد (٣٦٢١) في ٤/٤/١٩٤٠.

النواب بالاجتماع في يوم ١٣ تشرين الثاني ١٩٤٠<sup>(١)</sup>، لكن المرسوم المذكور قد جمد في مجلس الأعيان خمس سنوات وأربعة أشهر وعشرين يوماً إذ قرر رفضه في جلسة

٢١ آذار ١٩٤٦<sup>(٢)</sup>.

وعلى الرغم من تجميد مجلس الأعيان للمرسوم رقم (٥٦) لسنة ١٩٤٠، فإنه بقي نافذ المفعول زهاء ست سنوات على الرغم من عدم مشروعيته وشعور مجلس الأعيان بمخالفة المرسوم لأحكام القانون الأساسي<sup>(٣)</sup>.

الشيء المهم في هذا المرسوم، قد جاء في المادة الخامسة من الباب الثاني فيه حيث وسع من صلاحيات وزير الداخلية، ومنحه الحق في تحويل تلك الصلاحيات إلى المتصرفين كلاً أو قسماً، أو بناءً على اقتراح وزير الدفاع، إلى أمراء الألوية فما فوق، ومن ابرز تلك الصلاحيات التي تخص الجانب الأمني هي:-<sup>(٤)</sup>

أ- مراقبة الرسائل البريدية والبرقية والتليفونية وجميع وسائط المخابرات السلوكية واللاسلكية ومنع أو تقييد استخدامها.

ب- مراقبة الصحف والنشريات، والكتب، وجميع المطبوعات الأخرى، والتصاوير والرموز التي من شأنها إثارة الفتن، أو الإخلال بالأمن أو النظام العام.

ج- منع المرور في ساعات معينة من النهار أو الليل، أو في أي حي من الأحياء أو الطرق العامة الا بإذن خاص من السلطات المخولة.

(١) م.م.ن، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٠، الجلسة المشتركة، ص ٣٢.

(٢) م.م.ع، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٥-١٩٤٦، الجلسة (٢٠)، ص ٣٢٢-٣٢٣.

(٣) المصدر نفسه، ص ٣٢٣.

(٤) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، ج ٥، ص ١٥٥-١٥٧. وللمزيد عن المرسوم ومواده والصلاحيات التي

حددها لوزير الداخلية، انظر: د.ك.و، الوحدة الوثائقية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٤٠، مرسوم صيانة

الأمن العام وسلامة الدولة رقم (٥٦) لسنة ١٩٤٠، ص ٣٤٣-٣٤٦؛ الوقائع، العدد (٥٩) ١٥٣

١٩٤٠/٦/١.

ء- إخلاء بعض المناطق من السكان ومنع أو تقييد المواصلات بين مناطق مختلفة. مع

الأخذ بنظر الاعتبار، العودة إلى وزير الداخلية بمثابة المرجع القانوني للإجراءات

المتخذة من قبل من حولهم السلطات على وفق المادة الخامسة، وأشارت المادة السابعة من المرسوم إلى العقوبات وتحديدها (( يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على الثلاث سنوات، أو بالغرامة، أو بهما، كل من قاوم، أو مانع، أو خالف الأوامر والإجراءات الصادرة أو المتخذة وفقاً للمادة الخامسة))<sup>(١)</sup>.

شهدت المرحلة التي أعقبت استقالة الوزارة الكلاينية الثالثة في ٣١ كانون الثاني ١٩٤١، تدخل الجيش في السياسة ولاسيما الضباط الأربعة صلاح الدين الصباغ وفهمي سعيد ومحمود سلمان وكامل شبيب، وتشكلت وزارة برئاسة طه الهاشمي في التاريخ نفسه وذلك لتجاوز الأزمة التي نجمت عن هروب الوصي عبد الإله إلى الديوانية<sup>(٢)</sup>، واستقالة رشيد عالي الكيلاني<sup>(٣)</sup>. على العكس من ذلك نجد ان وزارة الداخلية استمرت بممارسة واجباتها ومهامها بشكل طبيعي، ولم يقتصر عملها على الواجبات الاعتيادية والروتينية، فقد قامت بمهام إضافية أخرى منها مساعدة المنكوبين والمتضررين من فيضان نهر دجلة الذي حدث في شباط سنة ١٩٤١، مما أضرَّ بالكثير من البيوت والمزارع وأدى إلى توقف حركة القطارات بين بغداد وكركوك وبينها وبين البصرة، وبذلت وزارة الداخلية جهوداً

(١) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة العدلية، مرسوم صيانة الامن العام وسلامة الدولة رقم (٥٦) لسنة ١٩٤٠، ص ٣٤٦.

(٢) هرب الوصي إلى الديوانية بعد تفاقم الخلافات بينه وبين رئيس الحكومة رشيد عالي الكيلاني واستقالة العديد من الوزراء، كما انتقد رشيد عالي من بعض أعضاء البرلمان الذي حاول حله وإجراء انتخابات جديدة، وقام الوصي من الديوانية بالاتصال بمتصرفي البصرة صالح جبر والموصل تحسين علي والناصرية يوسف ضياء والعمارة ماجد مصطفى، كما اتصل بقائد قوات كركوك قاسم مقصود وطلب اليهم قطع علاقاتهم بحكومة بغداد. للمزيد انظر: محمد حمدي الجعفري، بريطانيا

والعراق حقبة من الصراع ١٩١٤-١٩٥٨، دار الشؤون الثقافية، (بغداد، ٢٠٠٠)، ص ١٠٠-١٠٣.

(٣) زكي صالح، مقدمة في دراسة العراق المعاصر، مطبعة الرابطة، (بغداد، ١٩٥٣)، ص ١١٠-١١٢.

كبيرة لحصر الأضرار في أضيق نطاق<sup>(١)</sup>.

بعد تأزم الوضع السياسي الداخلي في العراق وهروب الوصي عبد الإله إلى الحبانية ثم البصرة ثم فلسطين، تمَّ تشكيل حكومة (الدفاع الوطني)<sup>(٢)</sup> برئاسة رشيد عالي الكيلاني، وبدأت



مرحلة جديدة من تاريخ العراق المعاصر كان لوزارة الداخلية ولبعض رجالها دور مهم فيها، حيث لم يتورع جهاز الشرطة عن محاسبة أي فرد من أفراد الشرطة وقف ضد الاتجاه الوطني وحاول خيانة واجبه وخيانة الوطن<sup>(٣)</sup>.

على الرغم من جهود وزارة الداخلية التي كان يشغلها رئيس الوزراء رشيد عالي الكيلاني في وزارته الرابعة التي تشكلت في ١٢ نيسان ١٩٤١، إلا ان هناك انتقادات وجهت إلى قوة الشرطة ولاسيما في لواء البصرة حيث أشار تقرير وزارة الدفاع العراقية عن ذلك: ((أنَّ الشرطة وضعها العام مرضٍ مع الجيش ولكن لا يصح الاعتماد عليها تمام الاعتماد))<sup>(٤)</sup>، لكن ذلك لا يقلل من دور وزارة الداخلية في المحافظة على الوضع الأمني الداخلي، ولاسيما خلال اجتماعات مجلس الأمة لانتخاب وصي جديد للعراق، وكانت الشرطة

(١) احمد نسيم سوسة، فيضانات بغداد في التاريخ، مطبعة الاديب، ج٢، (بغداد، ١٩٦٥)، ص ٥٣٢-٥٤٢؛ عبد

الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، ج٥، ص ٢٢.

(٢) شكّلت هذه الحكومة في ٣/٤/١٩٤١، بقرار من الكتلة العسكرية في بغداد، وهي بمثابة حكومة عسكرية، يكون رئيسها رشيد عالي الكيلاني واعدت منشوراً بأسم (رئيس أركان الجيش) وضح فيه أهداف هذه الحكومة واسباب تكوينها والتي أهمها صيانة البلاد من العبث في استقرارها، ولاستتباب الأمن والنظام فيها.. وللزيد عن هذه الحكومة وبرز أعمالها، انظر: عبدالرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، ج٥، ص ٢٣٢-٢٥٥.

(٣) كريم حيدر خضير، تاريخ الشرطة العراقية، ص ٩٢.

(٤) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة الداخلية، ملف رقم ٣٧/٣٢٠٥٠، بقرينة من الرئيس الركن محمد الطريحي إلى قائد الفرقة الثالثة في ١٠/٤/١٩٤١، والمرفقة نسخة منه إلى مديرية الشرطة العامة، و٤، ص ١٥-١٦.

((يقظة في كل مكان))<sup>(١)</sup> لذلك لم يكن من قبيل الصدفة أن يثني رشيد عالي الكيلاني رئيس الوزراء ووزير الداخلية وكالة على دور المخلصين لواجباتهم من رجال الشرطة في أول خطاب له مع إخوانهم رجال الجيش العراقي، إذ قال ((..وجدت من حولي الموظفين كافة يقومون بواجباتهم الرسمية بحماسة والشرطة تعين الجيش في حفظ الأمن وحراسة النظام

والشعب..شكري للجيش ورجاله المتفانين في خدمة الوطن..وتقديري لقوى البلاد المسلحة من جيش وشرطة.. المخلصين لواجبهم..<sup>(٢)</sup>.

وعندما فشلت حركة آيار وغادر قادتها إلى إيران تحملت وزارة الداخلية ممثلةً ، بمؤسساتها الأمنية مسؤولية كبيرة في (لجنة الأمن الداخلي)<sup>(٣)</sup> التي تألفت من متصرف بغداد، وأمين العاصمة، مدير الشرطة العام، وممثل من الجيش، وترأس اللجنة أمين العاصمة أرشد العمري حتى نهاية أعمالها<sup>(٤)</sup> بعد توقيع هدنة وقف القتال بين القوات البريطانية والعراقية في ٣١ ايار ١٩٤١، والتي كان لجهود رئيس اللجنة دور كبير في سير المفاوضات مع البريطانيين بعد أن رأت اللجنة إن لا بدَّ من وقف القتال فوراً، والدخول في المفاوضات مع السفير البريطاني في العراق لعقد هدنة يسان فيها شرف الجيش العراقي، ويحافظ على استقلال البلاد<sup>(٥)</sup>.

<sup>(١)</sup> جريدة البلاد العدد (١٦٧٦) في ١١/٤/١٩٤١.

<sup>(٢)</sup> جريدة الاستقلال العدد (٤٠١٣) في ١٣/٤/١٩٤١.

<sup>(٣)</sup> تشكلت (لجنة الأمن الداخلي) بموجب كتاب مجلس الوزراء المرقم (٢٢٠٥) في ٢٨/٥/١٩٤١ لتأمين سلامة الأهالي وممتلكاتهم، وتنظيم حياتهم خلال الطوارئ، في حال الانسحاب من بغداد، وألقيت المسؤولية على وزارة الداخلية ممثلة بمديرية شرطة بغداد ويزاد على ذلك الانضباط العسكري. انظر: د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة الداخلية، ملف رقم ٥/٥٢، كتاب من وزارة الدفاع إلى وزارة الداخلية المرقم ح/ش/٤٦٣١ في ٢٨/٥/١٩٤١، و٣١.

<sup>(٤)</sup> للمزيد عن تشكيلات اللجنة واعمالها، انظر: عبدالرزاق الحسني، الأسرار الخفية في حركة السنة ١٩٤١ التحريرية ، مركز الأبجدية، ط٥، (بيروت، ١٩٨٢)، صص ٣٠٥-٣٢٦.

<sup>(٥)</sup> Majid Kbadduri; The Army Officer :His Role in Middle Eastern Politics ;Social Forces in

وتجدر الإشارة إلى أن موقف وزارة الداخلية ووزيرها رشيد عالي الكيلاني تجاه منظمة كتائب الشباب<sup>(١)</sup> كان سلبياً ، على الرغم من دورها المهم في حماية مؤخرة الجيش وضبط الأمن ومراقبة المشبوهين، فقد كان موقف وزير الداخلية متردداً بسبب تأثير دوائر الأمن عليه من خلال إثارة العراقيين أمام تلك المنظمة وتجسيم هفواتها وتكبير أخطائها على نحو

يثير القلق، ولعل سبب تردد وزير الداخلية في إسناد منظمة كتائب الشباب لا يكمن فقط في تقارير دوائر الأمن ومحاولة عدد من الوزراء التأثير فيه لعدم فسح المجال أمام تلك المنظمة فحسب، بل يكمن في قلقه من الصلة الوثيقة التي تربط يونس السبعأوي<sup>(٢)</sup> بتلك المنظمة وما يحظى به في صفوفها من زعامة قوية قد تدفعه إلى استخدامها لتحقيق طموحه السياسي وسيلةً يستعين بها أو يلوّح، مما كان يرقبه رشيد عالي بحدز وترقب شديدين<sup>(٣)</sup>. لكن عبد الرزاق الحسني يذكر بان الحكومة قد رحبت بفكرة

<sup>(١)</sup> منظمة لتنظيم أعمال الشباب العراقي في حالتي الحرب والسلام، تشكلت بعد اصطدام الجيش العراقي والبريطاني صباح اليوم الثاني من أيار في الحباينة من عدد من الشباب المثقف في بغداد، ولاسيما طلاب المدارس العالية، للمساهمة مع الحكومة المحلية في العمل على توطيد النظام العام، ومواساة الجرحى، ومساعدة أُسر المنكوبين، ونحو ذلك من الأعمال الإنسانية الجليلة، لكنها منيت بالإخفاق، وهي في إبان تكوينها، فكانت كالجنيين الذي يقتل في بطن أمه قبل ان يبصر النور، على حد تعبير عبدالرزاق الحسني. انظر: عبدالرزاق الحسني، الأسرار الخفية، ص ٢٩٣-٢٩٥.

<sup>(٢)</sup> ولد محمد يونس السبعأوي سنة ١٩١٠م، في حي من احياء الموصل الشعبية القديمة يسمى محلة (عبدوخوب)، وهو ينتسب إلى عشيرة (طيء) العربية، شغل منصب وزير الاقتصاد في حكومة رشيد عالي عند اندلاع الحرب مع بريطانيا سنة ١٩٤١، وللمزيد عن سيرته ودوره في أحداث العراق الداخلية وحركة ايار انظر: خيرى العمري، يونس السبعأوي نسيرة سياسي عصامي، دار الرشيد للنشر، ط ٢، (بغداد، ١٩٨٠)، ص ١٣ وما بعدها.

<sup>(٣)</sup> المصدر نفسه، ص ٨٧-٨٨.

تأسيس كتائب الشباب، ووافقت على تكوينها بشكل شفوي، لان الوقت لم يتسع لتدقيق منهاجها لتوافق على ذلك بصورة تحريرية، ومنحت مجلس إدارة الكتائب مبلغ مئة دينار لتنفق في بعض شؤونها، كما أمده بعدد كبير من البنادق، والعتاد، وشرعت الكتائب بمساعدة رجال الأمن بالمحافظة على الهدوء والسكينة وحفر الخنادق لاتقاء أدى الغارات الجوية، ومساعدة الجرحى والمنكوبين ..، ولما احتل الجيش البريطاني بغداد في

٢ حزيران ١٩٤١، اعتقلت الشرطة عدداً كبيراً من المنتمين لكثائب الشباب وأوقفتهم لمدد طويلة، وسفّرت غير العراقيين إلى بلدانهم<sup>(١)</sup>.

وتحدد واجب وزارة الداخلية بان ينسحب الجيش من العاصمة، بعد أن أصدر متصرف لواء بغداد أمراً بمنع التجوال داخل العاصمة خلال مدة الانسحاب، ويتحتم على السكان الإقامة في بيوتهم، واستمرار الحراسات على السفارة البريطانية والمفوضية الأمريكية، تحت إمرة معاون شرطة ومفوضين اثنين، على أن يتم التعاون مع الانضباط العسكري، لمنع التعدي على موظفي الهيئة الدبلوماسية<sup>(٢)</sup>.

ولغرض الإشراف على الأمن واستتبابه تقرر تقسيم مدينة بغداد على ثلاث مناطق هي منطقة الكرخ التي وضعت تحت إشراف مدير الإدارة إبراهيم الشاوي ومنطقة العبخانة والكرادة تحت إشراف مفتش الشرطة درويش لطفي، ومنطقة السراي والاعظمية تحت إشراف مدير الحركات عبد الله عوني<sup>(٣)</sup>.

وقررت وزارة الداخلية أن يقوم مدير شرطة بغداد، بالاتفاق مع أمر الانضباط العسكري، بتأسيس نقاط ثابتة في الميادين العامة والشوارع الرئيسية والجسور وفي مداخل

(١) عبدالرزاق الحسني، الأسرار الخفية، ص ص، ٢٩٤-٢٩٥.

(٢) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة الداخلية، ملف رقم ٥/٥٢، كتاب سري للغاية ومستعجل من سكرتير مجلس الوزراء إلى مدير الشرطة العام رقم ١٣٦٠/٥/٣ في ١٩٤١/٥/٢٩، و٢٩، ملفات وزارة الداخلية، الملف نفسه، مديرية الشرطة العامة، شعبة إدارة التحقيقات الجنائية المركزية، كتاب سري للغاية موجه إلى وزير الداخلية رقم ١١٧٤ في ١٩٤١/٦/٢٤.

(٣) كريم حيدر خضير، تاريخ الشرطة، ص ٩٦.

العاصمة الخارجية، لمنع التجمهر، ومنع دخول أفراد العشائر، وغيرهم إلى داخل العاصمة<sup>(١)</sup>، وأن يقوم مدير الشرطة بتوزيع الدوريات من خيالة، ومشاة، والحراس في الشوارع الرئيسية والأزقة لحفظ النظام، ومنع عملية الإخلال بالأمن واستمرار الحراسات الموجودة في المؤسسات الحكومية، والكهرباء والماء، والأماكن التجارية الرئيسية، وتحويل مدير الشرطة بتقويتها عند الضرورة<sup>(٢)</sup>.

في صباح يوم الثلاثين من ايار ١٩٤١ اجتاز عدد من المسؤولين العراقيين الحدود العراقية من خانقين إلى إيران وهم الشريف شرف ورشيد عالي الكيلاني وعلي محمود والفريق أمين زكي والعقداً الأربعة وغيرهم<sup>(٣)</sup>، وتبعهم في مساء اليوم نفسه يونس السبعوي، الأمر الذي أدى إلى بقاء المملكة العراقية من دون حكومة تتولى إدارتها، لذلك أخذت (لجنة الأمن الداخلي) على عاتقها إعادة الحياة الدستورية مع المحافظة على شرف المملكة وسيادتها التامة وعدم المس بأية صورة كانت باستقلالها وكيانها<sup>(٤)</sup>.

تجدر الإشارة إلى أنّ الدور الذي أسهمت به وزارة الداخلية مع وزارة الدفاع جعل مدة حكومة الدفاع الوطني مدةً خاليةً من الاضطرابات على الرغم من حراجتها، ومضايقتها من بريطانيا وبعض ساسة العراق<sup>(٥)</sup>، ممن اصبحوا متضررين من الأوضاع التي أوجدتها حركة نيسان-آيار، مما جعلهم يُعجلون بمجيء البريطانيين مرةً أخرى إلى العراق للرجوع إلى المناصب والوظائف التي فقدوها.

(١) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة الداخلية، ملف رقم (٥/٥٢)، المصدر السابق، و٣٢.

(٢) المصدر نفسه، ملف رقم (٣٣)، السنة ١٩٤١، و٢٩-٣٠، ص ٥٥.

(٣) عبدالرزاق الحسني، الأسرار الخفية، ص ٣١٢-٣١٧.

(٤) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة الداخلية، ملف رقم ٥/٢٥، بلاغ رسمي رقم (٤) من رئيس لجنة الأمن الداخلي في ٣١/٥/١٩٤١، وكتاب صادر من وزارة الداخلية إلى وزارة الدفاع، و٢٧.

(٥) توفيق السويدي، مذكراتي، نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية، دار الكاتب العربي، (بيروت، ١٩٦٩)، ص ٣٥٤.

وعندما دخلت القوات البريطانية مدينة البصرة، دافع أفراد الشرطة في منطقة العشار ببسالة عن مدينتهم يشاركهم في ذلك قسم كبير من أهالي المدينة والعشائر وكان مدير شرطة البصرة مزاحم ماهر يدير القتال من مركز شرطة العشار، وينظم المقاومة، وجرت معركة دلت نتائجها على قوة إيمان المدافعين بوطنيتهم وأحقيتهم بالدفاع عن وطنهم، مما أسفر عن تكبد القوات البريطانية زهاء مئة إصابة من دون أن يفقد المدافعون شخصاً واحداً،

ولما شعر البريطانيون بعظم الخسارة التي حلت بقواتهم يسروا لجنودهم كسر بعض الحوانيت في سوق العشار لحمل العشائر على نهب أموالها، والانشغال عن مقاتلة الجيش، كما أن بعض اليهود فتحوا دورهم ومكنوا الجنود البريطانيين من نصب رشاشاتهم فوق سطوحها لقهر المدافعين، فعمد أفراد العشائر إلى كسر حوانيت اليهود من دون أن يعتدوا على أحد منهم<sup>(١)</sup>.

إزاء تطور الأحداث في العشار لصالح الشرطة والقوات الشعبية التي انضمت إليها، قصفت القوات البريطانية (محلة ام البروم) ومركز شرطة العشار بخمس قنابر قضت واحدة منها على أسرة برمتها، وكانت أضرار الأربعة الباقية طفيفة، وبعد رفض مدير شرطة البصرة الاستسلام، وجه القائد البريطاني فريزر (Frezer) إلى وكيل المتصرف صالح حمام أن يأمر استسلام الشرطة، بعد موافقته على طلب الأخير بالأمان لكل من يستسلم، فأوعز وكيل المتصرف إلى مدير الشرطة أن يرسل معاونه خالد مع (١٢) شرطياً إلى مقر المتصرفية فما كاد هؤلاء يقتربون من مكان المتصرفية، حتى أطلق الجند النار عليهم، فقتل ثلاثة منهم، وفر الآخرون، واحتلت القوات البريطانية بناية المتصرفية، وبعد نفاذ العتاد في مركز شرطة العشار، انتقلت الشرطة ومديرها الذي اصدر بياناً يدعو فيه الضباط والمفوضين وأفراد الشرطة للحاق به إلى القرنة، فلبى هذا النداء فريق وتجاهله آخرون، ولم يحظ هذا الموقف بموافقة وكيل المتصرف الذي اجتمع مع رؤساء الدوائر في بناية البلدية موضحاً لهم بأن ذلك العمل غير قانوني، وأن مدير الشرطة تجاوز صلاحية

(١) عبدالرزاق الحسني، الاسرار الخفية، ص ٢٤١-٢٤٢.

وظيفته بإصدار مثل ذلك الأمر، الذي هو من صلاحية وزير الداخلية، ودعا ضباط الشرطة وأفرادها لعدم تلبية نداء مدير الشرطة<sup>(١)</sup>.

والظاهر أن دوائر استخبارات الجيش البريطاني تلقت تقارير مضللة عن وجود فكرة لدى البصريين لنجدة أهل العشار أو مقاومة احتلال المدينة، الأمر الذي أدى إلى انتقال حركة النهب والتخريب من العشار إلى البصرة، أما إجراءات وزارة الداخلية في المناطق الأخرى

فكانت روتينية، واقتصر دور الشرطة في تلك المناطق -التي لم تشهد قتالاً مع البريطانيين- بما فيها المنطقة الشمالية على اتخاذ التدابير اللازمة من خطر الغارات الجوية بالتعاون مع السلطات الإدارية والعسكرية في المنطقة، إذ لم يكن من خطر الهجوم البري عليها، عدا الغارات الجوية<sup>(٢)</sup>.

تحملت وزارة الداخلية ممثلة بمديرية الشرطة العامة، أعباء كبيرة بسبب الأحداث التي وقعت في بغداد يومي الأول والثاني من حزيران ١٩٤١، ففي اليوم الأول حصلت مشادة كلامية بين يهودي وعراقي مسلم أسفرت عن وفاة واحد وجرح ستة عشر آخرين من اليهود، وقامت الشرطة بالقبض على الفاعلين وُعد ذلك حدثاً عادياً<sup>(٣)</sup>. لكن حصلت مناوشات كلامية بين الطرفين عند انسحاب الجيش العراقي من ميادين القتال وبعد أن حاول بعض اليهود بث كلمات لا تليق بالجيش العراقي عند انسحابه من القتال، وتطور الموضوع إلى اقتتال لم ينته إلا بتدخل سيارات الشرطة المسلحة التي استطاعت الوصول إلى مكان الحادث وإعادة الأمن إلى نصابه وتهدئة الموقف<sup>(٤)</sup>.

وفي صباح اليوم الآتي تكرر الحادث عند انسحاب بعض القطعات العراقية من معسكر الوشاش في جانب الكرخ إلى معسكر الرصافة فتكررت استفزازات اليهود لها، فأثار ذلك

(١) المصدر نفسه، ص ٢٤٢-٢٤٤.

(٢) المصدر نفسه، ص ٢٤٥، ٢٨٦.

(٣) عبدالرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، ج ٥، ص ٣١٠.

(٤) المصدر نفسه، ص ٣١١.

بعض الشباب المسلمين فحدث اصطدام بين الطرفين وتطور فيما بعد إلى مصادمات دامية ثم تحول إلى عمليات سلب ونهب وقتل في شوارع العاصمة بغداد<sup>(١)</sup>.

ومما يؤسف له إن الكثير من عمليات السلب والنهب كانت تجري تحت أنظار رجال الشرطة، يزداد على ذلك أن قسماً من أفراد الشرطة والمفوضين قد اشتركوا في النهب والسلب والقتل، (وان متصرف بغداد كان يتجول في شارع الأمين ومعه مدير شرطة بغداد، فصادف

بعض أفراد الجنود ومعهم رشاشاً وكانوا يطلقون النار على دور اليهود<sup>(٢)</sup> وانه أمر الشرطة لإطلاق النار في الهواء لتخويف الجنود إلا أن الأخيرين ((ردوا على المتصرف ومدير الشرطة بصورة مباشرة فلذا خلف جدار هناك..))<sup>(٣)</sup>. وهذا الأمر يثير الكثير من الاستفهامات حول نزاهة وحيادية الشرطة العراقية، ويبدو أنها لم تكن قادرة على كبت شعورها ضد اليهود على اعتبار أن الشرطي هو عراقي ووطني قبل أن يكون موظف في الحكومة، لكن على الرغم من ذلك كان من الأفضل للشرطة ان تحافظ على سلامة المواطنين وممتلكاتهم وأرواحهم بصرف النظر عن الديانة أو الطائفة أو العرق. وهذا قد يشير إلى الروح الوطنية لرجال الشرطة لكنه يُعدّ تقصيراً في واجباتهم ومهامهم التي في مقدمتها حفظ الأمن والنظام وسيادة القانون.

وكان بعض أفراد الشرطة يلجؤون البيوت ويطلبون من أهلها أجراً مقابل الحفاظ عليهم بينما كان فريق آخر منهم يساعدون الأهالي على السلب والنهب ويشاركونهم في ذلك بعض طلبة المدرسة الثانوية العسكرية<sup>(٤)</sup>. وكان مدير شرطة بغداد يعتقد أن بعض الجنود هم الذين يقومون بالاعتداء بينما كان وكيل أمر الفرقة الأولى يدعي أن أفراد الشرطة هم الذين يقومون بذلك فاتفق الاثنان على الذهاب إلى شارع الأمين ومعهم متصرف بغداد

(١) عبد الرزاق الحسني، الأسرار الخفية، ص ٣٢٩.

(٢) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، ج٥، ص ٣١٠-٣١١.

(٣) المصدر نفسه، ص ٣١١.

(٤) نوري عبد الحميد العاني، (ظاهرة الفهود) دراسة تاريخية عن النهب والسلب والتخريب في المجتة ١٦٢  
الحكمة، العدد (٣٤)، ايلول ٢٠٠٣، ص ٢٧.

ولما وصلوا إلى هناك وجدوا السيارات قد ذهبت بما فيها من الأمتعة وان بعض أفراد الجيش كانوا يخرجون من البيوت ومعهم الأموال المنهوبة. وبعد ذلك أخذت الجماهير تكسر الحوانيت وتنهب ما فيها والشرطة لا تتدخل بحجة نفاذ عتاها وانه لا يوجد أمر بإطلاق النار على المعتدي<sup>(١)</sup>.

ومن الجدير بالذكر أن حوادث النهب لم تكن قاصرة على بغداد والمناطق المجاورة لها



وإنما شملت مدن أخرى مثل البصرة والفلوجة بعد نزول القوات البريطانية في المدينتين اثر أحداث نيسان -أيار . وتشير بعض الروايات إلى أن القوات البريطانية وبعد تكبدها خسائر كبيرة من الجيش العراقي والأهالي الذين انظم إليهم أفراد من شرطة العشار في البصرة أخذت تيسر لجنودها ((كسر بعض الحوانيت في سوق العشار لحمل العشائر على نهب أموالها وإشغالهم عن قتال البريطانيين. كما أنّ بعض اليهود فتحوا دورهم ومكنوا الجنود البريطانيين من كسر حوانيت اليهود من دون أن يعتدوا على احد منهم))<sup>(٢)</sup> علماً بأنه سبق لليهود ان استقبلوا القوات الغازية التي أخذت تتدفق على البلاد بالزغاريد وأرسلوا لهم الهدايا من فواكه وغيرها بعدّهم جاؤوا محررين لهم<sup>(٣)</sup>.

وانتقلت أعمال النهب والسلب من العشار إلى البصرة فعمت الفوضى الأسواق ودخلت المدينة عناصر الهدم والتخريب. وقد ساعد على انتشار هذه الفوضى انتقال أفراد شرطة البصرة إلى بيوتهم بعد سماعهم بانسحاب مدير الشرطة إلى القرنة وبادر بعض وجوه البصرة وأعيانها بالطلب من الحاكم العسكري للعشار لويد (Loaed) تسليمهم السلاح ومبلغ من أموال بلدية المدينة ليتولوا أمر حراسة المدينة وحفظ الأمن فيها، لكن الجانب البريطاني لم يلب الطلب<sup>(٤)</sup>.

(١) عبد الرزاق الحسني، الأسرار الخفية، ص ٣٣٣-٣٤٤.

(٢) المصدر نفسه، ص ٢٤٢.

(٣) إبراهيم الراوي، من الثورة العربية الكبرى إلى العراق الحديث، (بيروت، ١٩٧٨)، ص ٢٨٨.

(٤) نوري عبدالحميد العاني، (ظاهرة الفرهود)، ص ٢٣.

وفي يوم ١٧ أيار قرر المجلس البلدي للمدينة تشكيل لجنة من بعض أعيان المدينة ووجوها عرفت باسم لجنة الأمن في البصرة لتتولى حماية الأمن والمحافظة على أرواح الناس وإدارة المستشفيات والسجون وظل الحال كذلك حتى عودة الحكومة العراقية إلى المدينة ورفع العلم العراقي على بناية المتصرفية يوم ٢٦ أيار واستأنف الموظفون الدوام وعاد الهدوء إلى المدينة<sup>(١)</sup>.

عانت مدينة الفلوجة ما عانتها البصرة من نهب وسلب. ففي أثناء تقدم القوات البريطانية من الحبانية إلى بغداد استولت على الفلوجة يوم ١٩ ايار وكانت قوات الليفي الاثورية تشارك الجيش البريطاني فقاموا بأعمال انتقامية في المدينة وصفت بأنها تقشعر لهولها الأبدان حيث نهبت البيوت ودمرت الممتلكات من دون تمييز بين فئة أو أخرى. وفي ذلك يقول الكاتب اليهودي كوهين ((في مدينة، الفلوجة نهبت حوانيت ودور اليهود من قوات الاثوريين.. وسلبت البيوت والحوانيت. ومع انها لم تميز بين ممتلكات اليهود وغيرهم فقد عدّ هذا العمل انتقاماً من العرب بسبب أحداث سنة ١٩٣٣ عندما قتل الجنود العراقيون عدداً من الاثوريين ولذلك لا يمكن عدّ سلب ممتلكات اليهود في الفلوجة نشاطاً موجهاً ضد اليهود))<sup>(٢)</sup>.

على أثر حوادث بغداد يومي ٢١ و٢٠ حزيران ١٩٤١ تألفت لجنة للتحقيق بتلك الحوادث بقرار من مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في ٧ حزيران ١٩٤١، من السادة: محمد توفيق النائب رئيساً، وعضوية كل من ممثل وزارة الداخلية عبد الله القصاب، وممثل وزارة المالية سعدي صالح<sup>(٣)</sup>، وأجرت اللجنة اثنتي عشرة جلسة للتحقيق عن الحوادث التي وقعت في يومي ٢١ و٢٠ حزيران، وأوصت اللجنة بسحب يد كل من مدير الشرطة العام حسام الدين جمعة، ومتصرف بغداد خالد الزهاوي ومديري الشرطة: إبراهيم الشاوي، وعبد الله عوني، ودرويش لطفي، وعبد الرزاق فتاح، والعقيد حميد رأفت، وأمر الانضباط مظفر إبراهيم،

(١) عبدالرزاق الحسني، الاسرار الخفية، ص ٢٤٨-٢٥٤.

(٢) حاييم ي. كوهين، النشاط الصهيوني في العراق، ترجمة مركز الدراسات الفلسطينية، (بغداد، ١٩٧٣)، ص ١٥٦.

(٣) وليد محمد سعيد الاعظمي، انتفاضة رشيد عالي الكيلاني والحرب العراقية-البريطانية ١٩٤١، دار واسط للنشر، (بغداد، ١٩٨٧)، ص ١٢٧.

ومعاونيه، والضباط كافة، وأفراد الانضباط الذين كانوا تحت أمرته وقت الحوادث وسوقهم إلى المجلس العرفي العسكري<sup>(١)</sup>.

تطورت أعمال السلب والنهب وأخذت السيارات والعجلات تمر وهي محملة بأنواع مختلفة من الأثاث والأمتعة وكلما كانت الشرطة تهجم على قسم من هؤلاء وتسترد الأشياء المنهوبة منه وتقبض عليه وتزجه في التوقيف كانت تأتي أفواج أخرى تجرف أمامها أفراد

الشرطة من دون مبالاة بدوي الرصاص الذي كان يطلق فوق رؤوسهم وبين أرجلهم<sup>(٢)</sup>.  
ومما يلاحظ أنّ أفراد الشرطة والجنود كانوا يتهاونون في إطلاق الرصاص أو القبض عليهم<sup>(٣)</sup>. وكان مدير الشرطة العام حسام الدين جمعة-عضو لجنة الأمن الداخلي-برر تهاون الشرطة إزاء أعمال السلب والنهب بأن ذلك يتطلب استعمال القوة، وإن متصرف لواء بغداد(خالد الزهاوي)غير موجود في مكتبه ليعطي الأمر اللازم باستعمال القوة بحسب السلطة القانونية المخولة له. وكان لامين العاصمة أرشد العمري دور ملحوظ في إشعار الوصي عبد الإله بخطورة الموقف وحراجه<sup>(٤)</sup>.

وإزاء تطور الأحداث تلقت متصرفية بغداد في الثاني من حزيران ١٩٤١ أمراً تحريماً من الوصي عبد الإله، يقضي بمنع التظاهرات وضرب كل من يشترك بها، بقوة السلاح إذا تطلب الأمر ذلك، فنزلت قوات كبيرة من لواء الخيالة والمشاة والسيارات المصفحة إلى مداخل وشوارع العاصمة الرئيسة، وأطلقت النار في الساعة الحادية عشرة والنصف صباحاً على الناس فقتل أكثر من مئة شخص وجرح العشرات منهم<sup>(٥)</sup>.

(١) عبدالرزاق الحسني، الأسرار الخفية، ص ٣٣٩-٣٤٠.

(٢) المصدر نفسه، ص ٣٤٠.

(٣) نوري عبدالحميد العاني، (ظاهرة الفرهود) ...، ص ٢٨.

(٤) عبدالرزاق الحسني، الأسرار الخفية، ص ٣٣٠.

(٥) للمزيد عن أعداد القتلى والجرحى وحوادث حزيران ١٩٤١ انظر: عبدالرزاق الحسني، الأسرار الخفية،

ص ٣٣١ وما بعدها؛ حاييم.ي. كوهين، المصدر السابق، ص ١٥٤؛ صادق حسن السوداني، المصدر

ص ص، ١١٣-١٣٥؛ توفيق السويدي، المصدر السابق، ص ٣٨٨.

أما معاونوا الشرطة، ومأمورو المراكز، والمفوضون وأفراد الشرطة، فالذين قاموا بالنهب والسلب والقتل منهم، فقد أوقف قسم منهم وأجريت التعقيبات بحقهم، والذين لم يظهر بحقهم شيء من هذا القبيل فإن اللجنة لم توجه أي مسؤولية على أحد منهم، وقد ثبت للجنة التحقيق بأن مديريهم هم الذين أوعزوا إليهم بعدم إطلاق النار على المتجهرين بصورة مباشرة، ولأجل إظهار المجرمين منهم، اقترحت اللجنة تبديل جميع معاونين، والمفوضين والأفراد الذين كانوا موجودين في بغداد في اليومين الأول والثاني من حزيران ١٩٤١ (إذ لا بد

من وجود من اشترك في هذه الحوادث من هؤلاء وبقي أمره مكتوماً، وإن كثيراً من المعتدى عليهم يحجمون عن الأخبار خشية نفوذهم، ولأنهم لا يقومون بالتحقيقات بصورة جدية لئلا تظهر جرائمهم، أو لئلا يوشى بهم من يقبض عليهم من شركائهم بالجرائم عند التحقيق معهم<sup>(١)</sup>.

وهذه إشارة واضحة توجه أصابع الاتهام بها إلى مؤسسة الشرطة حول التقصير وربما الاشتراك في حوادث السلب والنهب والقتل لليهود.

لكن الباحث، وعلى الرغم من كل المقدمات والمعطيات لحوادث حزيران يرى أن هناك جهة تعمل في الخفاء لتمير مخططاتها وأهدافها وهي بريطانيا وذلك للتغطية عن نزول قواتها في الأراضي العراقية وإعادة احتلال العراق مرة ثانية، ولئلا تتشكل حركة مقاومة شعبية ضد الاحتلال الجديد، في ظل ظروف انهيار الجيش العراقي وتركه ساحات القتال وبذلك أرادت بريطانيا شغل العراقيين بعمليات السلب والنهب والفوضى لتحقيق هدفها الرئيس وهو إعادة احتلال بغداد وإرجاع الوصي عبد الإله إلى سدة الحكم لكي تستمر سياستها الاستعمارية في العراق.

على أية حال، فقد فشلت حركة نيسان - ايار في تحقيق أهدافها، وفي ظل حالة من الفوضى الضاربة أطنابها بكل مكان من البلاد، تشكلت الوزارة المدفعية الخامسة في الثاني من حزيران ١٩٤١<sup>(٢)</sup>، وشغل منصب وزير الداخلية في هذه الوزارة مصطفى

(١) عبد الرزاق الحسني ، الأسرار الخفية . . . ص ٣٤٠.

(٢) تألفت هذه الوزارة من جميل المدفعي رئيساً، وعلي جودة الأيوبي وزيراً للخارجية ونظيف الشاوي وزيراً

العمرى، وكانت باكورة أعمال هذه الوزارة أنها قررت إعلان الأحكام العرفية في مركز لواء بغداد، وفي المناطق المجاورة لها، وتوقيف تنفيذ قانون أصول المحاكمات الجزائية، وقوانين إدارة الألوية، والجمعيات، والاجتماعات والتجمعات، ودعاوي العشائر، والمطبوعات، وانضباط موظفي الدولة والخدمة المدنية، والقوانين الأخرى بقدر مالها من المساس بالإجراءات والمحاكمات التي تتطلبها الإدارة العرفية والعسكرية في المنطقة المذكورة وحسبما يتراءى لقائد القوات العسكرية المرابطة، الذي يكون المرجع الأعلى لجميع الإدارات داخل المناطق

المطبق فيها الأحكام العرفية<sup>(١)</sup>، وأشارت الإرادة الملكية الصادرة في الثالث من حزيران ١٩٤١ إلى مسؤولية وزيرى الداخلية والدفاع في تنفيذ الأحكام العرفية في بغداد وبقية مناطق العراق الأخرى<sup>(٢)</sup>.

كانت الحالة العامة في بغداد تستدعي وجود متصرف حازم على رأس متصرفية اللواء فاستدعت وزارة الداخلية عبد الحميد عبد المجيد<sup>(٣)</sup> لشغل هذا المنصب وكان قبل ذلك يشغل متصرفية لواء ديالى، فشرعت السلطات الأمنية التابعة لوزارة الداخلية تعتقل

= للدفاع و ابراهيم كمال وزيراً للمالية ووكيلاً للعدلية و جلال بابان وزيراً للمواصلات والأشغال ونصرت الفارسي وزيراً للاقتصاد ووكيلاً للشؤون الاجتماعية ومحمد رضا الشيببي وزيراً للمعارف ومصطفى العمري وزيراً للداخلية. وللמיד عن هذه الوزارة واعمالها انظر: عبدالرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، ج٦، ص ٦-١٥.

(١) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٤١، ص ٩٨-١٠٤.

(٢) الوقائع، العدد (١٩١٨) في ١٩٤١/٦/٣.

(٣) من كبار الموظفين الإداريين في وزارة الداخلية، ولد سنة ١٨٩٢، شغل العديد من الوظائف الإدارية منها: متصرف لواء الديوانية (محافظة القادسية) سنة ١٩٣٣، ومتصرف لواء ديالى سنة ١٩٣٨، ومتصرف لواء المنتفك سنة ١٩٣٩، ومتصرف لواء السلیمانية سنة ١٩٤٠، ثم متصرفية لواء ديالى سنة ١٩٤١، ومتصرفية البصرة وأخر السنة ١٩٤١ حتى سنة ١٩٤٣، انظر: د.ك.و، الوحدة الوثائقية، الحكومة العراقية، جداول كبار الموظفين للسنوات (١٩٣٤، ١٩٣٨، ١٩٤٢)، الصفحات: (٧، ١١، ١٢، ١٠، ١٠، ١١).

(( المشتبه في سلوكهم السياسي، والمتهمين بحوادث السلب والنهب والفوضى وإغلاق الراحة العامة، وكذلك الذين كانوا يجاهرون في انتقاد الوضع الجديد، أو يعلنون تأييدهم للوضع السابق، حتى تجاوز عدد الموقوفين عشرين ألفاً، ولما لم تكن السجون والمواقف كافية لاستيعاب هذا العدد الضخم، حشروا في المساجد، والجوامع، ومراكز الشرطة ونحوها))<sup>(١)</sup>.

ثم عالجت متصرفية لواء بغداد الوضع العام بإصدار العديد من البيانات، منعت بموجبها التجمهر في الأزقة والشوارع العامة في العاصمة وضواحيها أكثر من أربعة أشخاص، وهددت المواطنين بأن الشرطة ستستعمل السلاح وتطلق النار على المخالفين، كما منعت

المتصرفية التجوال في العاصمة وضواحيها من الساعة الخامسة مساءً حتى الساعة الخامسة صباحاً وإلى إشعارٍ آخر، وطالبت تلك البيانات من المواطنين الذين لديهم أموال منهوبة تسليمها إلى اقرب مخفر للشرطة خلال ٤٨ ساعة من تاريخ صدور البيان<sup>(٢)</sup>، كما يمنع حمل السلاح، على اختلاف أنواعه ضمن منطقة العاصمة وضواحيها، بما فيها ناحية الكرادة الشرقية، الاعظمية والكاظمية، وكرادة مريم<sup>(٣)</sup>.

واجهت وزارة الداخلية صعوبات كبيرة لإعادة الأموال والمواد المنهوبة، فأمرت الشرطة بتحري البيوت والمحلات المشبوهة وكان اليهود خلال هذه التحريات يدعون بملكيات بعض الأشياء التي لا تعود إليهم، فكانت سلطات الأمن تُلَاقِي صعوبات جمة في إحقاق الحق وفي إعادة الأموال إلى أصحابها الشرعيين<sup>(٤)</sup>.

بعد استقالة وزارة جميل المدفعي، عهد الوصي إلى نوري السعيد الذي أُستدعي من القاهرة حيث كان وزيراً مفوضاً للعراق هناك، بتأليف الوزارة الجديدة في ٩ تشرين الأول ١٩٤١، وقد استمر نوري السعيد في الحكم حتى ٣ حزيران ١٩٤٤، وفي خلال هذه المدة

(١) عبدالرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، ج٦، ص ١٠.

(٢) جريدة الزمان، العدد (١١٢٩)، في ٦/٦/١٩٤٢.

(٣) المصدر نفسه، العدد (١١٣٠)، في ٧/٦/١٩٤٢.

(٤) عبدالرزاق الحسني، الأسرار الخفية، ص ٣٦٨-٣٦٩.

الطويلة أعاد السعيد تأليف الوزارة مرتين الأولى في ٨ تشرين الأول ١٩٤٢، والثانية في ٢٥ كانون الأول ١٩٤٣. وضمت وزارة السعيد السادسة<sup>(١)</sup> بعض الوزراء ممن عرفوا بتعاطفهم مع الإنكليز أمثال صالح جبر الذي ساند الوصي في أحداث نيسان وإيار، وأصبح وزيراً للداخلية ووكيلاً لوزير الخارجية حتى شباط ١٩٤٢ عندما أصبح عبد الله الدموجي وزيراً للخارجية<sup>(٢)</sup>.

استعملت هذه الوزارة الشدة والقسوة بحق من إتهموا بتعاونهم وتعاطفهم مع رشيد عالي، كما واجهت هذه الوزارة على الصعيد الداخلي استمرار الحركات الكردية في الشمال، وبذلك نلاحظ أنّ وزارة الداخلية، ولاسيما المؤسسات الأمنية قد لقيت عناية خاصة بعدها

قوات موالية للحكومة، وصرفت عليها المبالغ الطائلة وزاد عدد أفرادها زيادةً مطردةً حتى بلغ عددها في آذار سنة ١٩٤٥ بحدود (١٩) ألف شرطي، كما جندت الحكومة (( نحو خمسة آلاف شخص للعمل في الشرطة السرية، التي كان من أهم واجباتها هي مراقبة المواطنين وتعقبهم في المدارس والكليات والمقاهي ودور السينما ومحلات اللهو، وترصد حركاتهم وتسجل أقوالهم، وأسماء الصحف التي يقرؤونها والكتب التي يظالعونها))<sup>(٣)</sup>. وكانت الشرطة تبعث بهذه التقارير إلى المدارس والكليات والشركات والدوائر الحكومية ليسيروا رؤساء هذه المؤسسات في ضوءها في معاملة الأشخاص المعنيين بهذه التقارير، ويفصل الذين ترى الشرطة السرية بأن سلوكهم يخالطه شعور

(١) تألفت هذه الوزارة من نوري السعيد رئيساً ووزيراً للدفاع، وصالح جبر وزيراً للداخلية، وعلي ممتاز للمالية، وصادق البصام للعدلية، وتحسين علي للمعارف، ومحمد امين زكي للمواصلات والأشغال، وجمال بابان للشؤون الاجتماعية، والسيد عبدالمهدي للاقتصاد. انظر: مؤيد شاکر كاظم، المصدر السابق، ص ٩٧-١٤٠؛ عبدالرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، ج ٦، ص ٥٠-٥١.

(٢) جعفر عباس حميدي، التطورات السياسية.. ص ١٠٤.

(٣) المصدر نفسه، ص ١٠٧-١٠٩؛ غائب طعمة فرمان، الحكم الأسود في العراق، دار الفكر للطباعة والنشر، القاهرة، (١٩٥٧)، ص ٥٠.

معاد لنظام الحكم أو يداخله إحساس بعدم الارتياح إلى الوضع القائم<sup>(١)</sup>.

فضلاً عن ذلك ، فان لوزارة الداخلية دور كبير في التصدي لحركات بارزان الثانية ١٩٤٣ بالاشتراك مع الجيش العراقي، حيث كانت هناك عدة أفواج للشرطة تشارك في العمليات العسكرية مع الجيش التي استمرت إلى مطلع سنة ١٩٤٤ عندما سلم الملا مصطفى نفسه للسلطات الحكومية<sup>(٢)</sup>.

وهكذا استمرت وزارة الداخلية بتنفيذ خططها الأمنية وبالتنسيق مع وزارة الدفاع في أوقات عدة، وبما تتطلبه ضرورات استتباب الأمن الداخلي في أثناء الحرب العالمية الثانية، وما أفرزته الحوادث الداخلية التي شهدتها المملكة أبان تلك الحقبة.

(١) غائب طعمة فرمان، المصدر السابق، ص ٥٠.

(٢) بعد انتهاء حركات بارزان الأولى سنة ١٩٣٣، أبعدت وزارة الداخلية كل من الشيخ احمد واخوته مع عوائلهم وبعض اتباعهم عن منطقة بارزان واسكانهم في مناطق الناصرية ومن ثم في الحلة وكانوا يعيشون هناك بحرية ولكن تحت رقابة الشرطة، وبعد عدة سنوات وبعد استرحام الشيخ احمد وجماعته وافقت الحكومة العراقية على نقلهم إلى السليمانية وبعد استتباب الأمن في منطقة بارزان أهملت الشرطة في مراقبتها لهم في السليمانية، فانتهدز الملا مصطفى الفرصة وهرب من السليمانية ليلة ١٣/١٢ تموز ١٩٤٣ مع بعض اتباعه وتمكن من الوصول إلى منطقة بارزان واخذ يدعو اتباعه للالتحاق به وصار يهاجم مخافر الشرطة لإسقاطها الواحد بعد الآخر وتعاونت وزارة الداخلية مع وزارة الدفاع لمواجهة الموقف الجديد وبعد اشتداد الضغط عليه من الجيش والشرطة وتكبده خسائر كبيرة عرض الملا مصطفى الطاعة على الحكومة فقبلت. وفي ١٩٤٤/١/٧ سلم نفسه إلى حامية (مركه سور) بعد ان تعهدت الحكومة بالعمفو عنه ووافقت على تلبية طلباته التي كانت تتلخص في إعادة أخيه احمد مع اتباعه إلى بارزان وتزويد سكان المنطقة بالمواد الغذائية والأقمشة وتحسين الإدارة المدنية في المنطقة المذكورة وان يسلم أفراد الجيش والشرطة الفارين الذين التحقوا به وان يعيد البنادق والرشاشات والعتاد والتجهيزات التي كان قد استولى عليها من المخافر. وللمزيد عن حركات بارزان الثانية ١٩٤٣ انظر: حسن مصطفى، البارزانيون وحركات بارزان ١٩٣٢-١٩٤٧، دار آفاق عربية، (بغداد، ١٩٨٣)، ص ٥٥-٦٣؛ فؤاد عارف، مذكرات فؤاد عارف، مطبعة خه بات، ج ١، ط ٢، (دهوك، ٢٠٠٢)، ص ١٥٨-١٦١.



## المبحث الثاني

### موقف الوزارة من الأحداث والتطورات السياسية الداخلية

نيسان ١٩٤٥ - ١٩٤٧

#### أولاً: حركات بارزان الثالثة ١٩٤٥ وإجراءات وزارة الداخلية بصددها :-

لاشك أنّ سلسلة الأخطاء التي ارتكبتها الحكومة في معالجة قضية الملا مصطفى منذ هروبه من السلیمانية في تموز ١٩٤٣ وحتى التحاق الضباط الأكراد به أواخر سنة ١٩٤٤ هي التي مهدت الطريق لحركات بارزان الثالثة في خريف سنة ١٩٤٥. وقد قام الملا مصطفى بجولات واسعة النطاق لم تقتصر على منطقة القبائل البارزانية أو القبائل المجاورة لها فحسب بل شملت أيضاً معظم المناطق الكردية في شمال العراق بدءاً من أواخر سنة ١٩٤٤ وحتى آب عندما بدأت الحركات سنة ١٩٤٥<sup>(١)</sup>.

وفضلاً عن قوة الشرطة المشاركة في العمليات الحربية مع الجيش، تم تأليف قوة من الشرطة غير النظامية من سكان المناطق الشمالية وذلك لقابليتهم الكبيرة في القتال في مثل هكذا مناطق، وتمكنت السلطات الإدارية من استمالة بعض رجال وشيوخ القبائل الكردية مثل قبائل الريكان، والزيباري وبعض رؤساء القبائل البرادوستية وتألقت قوة الشرطة غير النظامية بأكثر من (٤٥٠) عنصراً كان لهم دور مهم في القتال إلى جانب القوات الحكومية النظامية<sup>(٢)</sup>.

لقد تمت هذه العمليات بعد فرض الأحكام العرفية في قضاء الزيبار والمناطق المجاورة لها ثم وسّعت الإدارة العرفية لتشمل أقضية راوندوز، والعمادية، ودهوك، وعقرة، ومركز لواء أربيل<sup>(٣)</sup>.

كان لوزير الداخلية مصطفى العمري دور كبير في تجنيد الأهالي من المناطق الشمالية ولاسيماً من الزيباريين لقتال البارزانيين بعد ان مونهم بالمال والسلاح والعتاد وقد<sup>(١)</sup> حسن

مصطفى، المصدر السابق، ص ٦٤-٦٦.

<sup>(٢)</sup> المصدر نفسه، ص ١٣٤-١٤١.

<sup>(٣)</sup> الوقائع، العدد (٢٣٠٣) في ٣/٩/١٩٤٥.

أسهمت هذه القوة اسهاماً كبيراً في دحر البارزانيين وإلحاق الأذى بهم<sup>(١)</sup>. وقد تناولت العديد من الصحف العراقية سير الحركات العسكرية في بارزان والمناطق المجاورة لها أبرزها صحيفة الزمان وحتى انتهاء الحركات في ٣ تشرين الأول ١٩٤٥ بعد هروب الشيخ أحمد البارزاني، والملا مصطفى مع فلولهم المتبقية إلى الأراضي الإيرانية<sup>(٢)</sup>.

ومما يذكر بهذه الحادثة أن المجلس العرفي العسكري في أربيل أصدر في الأول من كانون الأول ١٩٤٥ حكم الإعدام غيابياً بحق (٣٥) متهماً بينهم الملا مصطفى وشقيقه الشيخ أحمد و (٧) من ضباط الجيش العراقي الذين التحقوا بهم، كما حكم على (٧٠) آخرين بالاشغال الشاقة المؤبدة<sup>(٣)</sup>.

### ثانياً: إضراب عمال السكك وغلق نقاباتهم :-

ساعات حالة عمال السكك نتيجة الاضطراب في مشروع التموين الذي تقوم به السكك لتموين موظفيها وعمالها وأصبح مستوى الأجور لا يتناسب مع الارتفاع في الأسعار<sup>(٤)</sup>، فأضرب عمال الشالجية عن العمل الإضافي في يوم ١٠ نيسان ١٩٤٥، كما أضرب عمال السكك في السماوة يوم ١٥ نيسان وعمال البصرة في ١٨ نيسان، وعمال الموصل في ١٩ نيسان<sup>(٥)</sup>. وكانت إجراءات الحكومة اتسمت بالشدّة وعدم التساهل مع العمال المضربين، فبعد قرار غلق نقابة السكك، أظهرت وزارة الداخلية، موجةً من الأساليب الإرهابية لإرغام العمال على العودة إلى العمل فاعتقل عدد كبير منهم مما أدى إلى استنكار واسع من عمال العراق فقدمت مذكرات احتجاج من نقابات العمال للمهن الأخرى (الميكانيك والبنائين والنجارين والكهرباء والمطابع، ..)، وقدموا مذكرةً تحوي مطالب مطبوعة بينوا فيها (( بأن الطرائق التي اتبعتها الشرطة تجاه العمال المضربين وعوائلهم

(١) جريدة النداء، العدد (٣٢١) في ٢١/٩/١٩٤٥.

(٢) انظر: جريدة الزمان، الأعداد ٢٤٣٩، ٢٤٤٢، ٢٤٤٤، ٢٤٤٦ والصادرة على التوالي في ١/١٠/١٩٤٥

١٩٤٥/١٠/٥، ١٩٤٥/١٠/٧، ١٩٤٥/١٠/٩.

(٣) عبدالرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، ج٦، ص ٣٣٢.

(٤) جريدة الراي العام، العدد (١٠٤٧) في ٣/٧/١٩٤٤.

(٥) جعفر عباس حميدي، التطورات السياسية، ص ١٥٤-١٥٥.

بقطع الماء عن بيوتهم وهدم قسم منها، وتجاوز أفراد الشرطة على العمال المضربين وعوائلهم يؤسف له، والوفد يحتج على ذلك بالنيابة عن العمال العراقيين كافة<sup>(١)</sup>، وطالبت المذكرة بإطلاق سراح رئيس نقابة السكك والنسيج والأعضاء الآخرين وفتح نقابة عمال السكك.

ومما يؤكد قسوة الشرطة في تعاملها مع العمال، ما جاء في العرائض التي قدمت من عوائل العمال الموقوفين إلى رئيس الوزراء ورئيسي مجلس النواب والأعيان حيث تشير إلى احتجاج وسخط هذه العوائل على الشرطة ومديرية السكك الحديدية ((إننا زوجات وأمهات وأخوات وقربيات عمال السكك في الشالجية والمحطات نخرج بجموعنا هذه محتجات معلنات سخطنا على سوء معاملة مديرية السكك والشرطة لأولادنا وازواجنا))<sup>(٢)</sup> وجاء أيضاً إطلاق سراح الموقوفين من أعضاء النقابة وإيقاف إرهاب الشرطة ومطاردتها العمال. واستمرت الشرطة في الاعتداء على العمال، وساقطتهم مكرهين إلى محلات عملهم، فباشروا معظم العمال وبذلك كسرت الشرطة الإضراب وعُدَّ منتهياً من دون استجابة لمطالب العمال<sup>(٣)</sup>. وهذا يدل على الدور الكبير الذي تضطلع به وزارة الداخلية لسيادة سلطة القانون وإحلال النظام والقضاء على الفوضى، على الرغم من الانتقادات التي قد توجه إليها بسبب اتباعها أساليب القوة والقسوة في بعض الأوقات، لأجل تنفيذ سياستها المرسومة ولاسيما ما يتعلق منها بالحفاظ على الأمن الداخلي والاستقرار السياسي وسلامة النظام وسيادة القانون.

(١) المصدر نفسه، ص ١٥٦.

(٢) المصدر نفسه، ص ص ١٥٦-١٥٧.

(٣) للمزيد عن الطبقة العاملة في العراق ونشاتها ودورها في تاريخ العراق في العهد الملكي انظر: كمال مظهر احمد، الطبقة العاملة العراقية، التكون وباديات التحرك، دار الرشيد للنشر، (بغداد، ١٩٨١)؛ أميرة حسين محمود الكريمي، الحركة العمالية في العراق ١٩٣٢-١٩٤٥، مطبعة اسعد، (بغداد، ١٩٩٠)؛ عبدالرزاق مطلق الفهد، تاريخ

الحركة العمالية في العراق ١٩٢٢-١٩٥٨، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة القاهرة، ١٩٧٧؛ رزاق حسن، تاريخ الطبقة العاملة في العراق بين الإضرابات وبناء التنظيم النقابي ١٩١٨-١٩٦٨، (بيروت، ١٩٧٦).

### ثالثاً: الموقف من التظاهرات الطلابية في آيار ١٩٤٥ :-

عندما تعرضت سوريا ولبنان إلى الاعتداء من فرنسا<sup>(١)</sup>، قام طلاب المتوسطة الغربية

بتظاهرة سلمية في صباح ٢٢ ايار ١٩٤٥، واتجه المتظاهرون إلى الإعدادية المركزية لتحريض طلابها على الاشتراك معهم، فاستعملت الشرطة القسوة في تفريقهم، ولكنهم اجتمعوا ثانية في شارع الرشيد وانظم اليهم طلاب متوسطتي الكرخ والرصافة وطافوا في شارع الرشيد وهم ينددون بالاستعمار وينادون باستقلال سوريا ولبنان فهاجمتهم الشرطة وفرقتهم<sup>(٢)</sup>.

أثارت هذه التظاهرة المسؤولين في وزارة الداخلية بعدها أول تظاهرة طلابية منظمة في أعقاب الحرب، وأوعزت وزارة الداخلية بأشراف وزيرها مصطفى العمري إلى متصرفية بغداد باتخاذ إجراءات شديدة لمنع الطلاب من إقامة أية تظاهرة في المستقبل وأمرت بوضع حرس من أفراد الشرطة على أبواب المدارس لمنع الطلاب من التظاهر أو الخروج بصورة مجتمعة. كما قامت الشرطة بمراقبة الطلاب بعد ورود أخبار عن قيام تظاهرة كبيرة داخل المعاهد العالية في يوم ٢ تشرين الثاني ١٩٤٥ بمناسبة ذكرى وعد بلفور وشددت وزارتي الداخلية والمعارف من إجراءاتهما للحيلولة من دون قيام تظاهرات

(١) على اثر انتهاء الحرب العالمية الثانية في الميادين الأوروبية، قررت الحكومة الفرنسية ان تنزل قوات عسكرية جديدة في سوريا ولبنان بحجة تيسير الحرب ضد اليابان، لحملها على الاستسلام للحلفاء كما استسلمت ألمانيا من، واستمرت فرنسا بإنزال قواتها في ميناء بيروت، من دون اكتراث باحتجاج الحكومتين السورية واللبنانية، وأبى الشعب اللبناني ان يستكين للاستعمار فاخذ الإضراب الشامل يعم مدينة بيروت منذ يوم ١٩ ايار، وفي دمشق تطورت الاحتجاجات إلى اصطدام مع الوحدات السنغالية الفرنسية أدت إلى وقوع عدة إصابات في المدنيين، ولجأت فرنسا إلى القوة والعنف لفرض سياستها في البلدين العربيين وقد لاقت هذه التصرفات استنكار واحتجاج مجلسي النواب والأعيان العراقيين . وللمزيد انظر: م.م.ن، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٤-١٩٤٥، ص ٤٤٤ م.م.ع، الاجتماع الاعتيادي التاسع عشر، ص ١٨٨.

(٢) جعفر عباس حميدي، التطورات السياسية، ص ١٦١-١٦٢.

طلابية الا ان ذلك لم يمنع من قيام تظاهرات طلابية متفرقة استعملت الشرطة القوة في تفريقها<sup>(١)</sup>.

### رابعاً: نشاط وزارة الداخلية في وزارة توفيق السويدي شباط-أيار ١٩٤٦ :-

في وزارة توفيق السويدي المؤلفة في ٢٣ شباط ١٩٤٦ والتي استمرت إلى الثلاثين من ايار من السنة نفسها، شغل وزارة الداخلية سعد صالح الذي كان وجوده في الوزارة عامل اطمئنان ومبعث ثقة وأمل في تلبية المطالب الشعبية، ولاسيما أن وزير الداخلية- سعد صالح- قد عُرف بالنزاهة والوطنية الصادقة<sup>(٢)</sup>، ويصفه الدكتور كمال مظهر بأنه من (( القادة البارزين المعادين للاستعمار ))<sup>(٣)</sup>.

ما أن باشر سعد صالح في وزارة الداخلية، إلا وبادر إلى إلغاء المراسيم الاستثنائية، التي فرضت بموجبها الرقابة على الصحف والمراسلات مدة تريبو على الخمس سنوات، فأصدر في اليوم الثاني من آذار سنة ١٩٤٦، أمراً بوقف تطبيق أحكام المرسوم رقم (٥٦) لسنة ١٩٤٠<sup>(٤)</sup>، وأبلغ إلى جميع الأولوية ((أنَّ الحكومة عازمة على اتخاذ ما يلزم لإلغاء مرسوم (صيانة الأمن العام وسلامة الدولة) رقم (٥٦) لسنة ١٩٤٠، فنرجو من الآن الكف عن تطبيق أحكامه في لوائكم ريثما يتم أمر إلغائه))<sup>(٥)</sup>. وبعد قرار مجلس الأعيان في ٢١ آذار ١٩٤٦ بعد المرسوم مرفوضاً، أُلغى المرسوم اعتباراً من ٨ نيسان ١٩٤٦<sup>(٦)</sup>.

<sup>(١)</sup> المصدر نفسه، ص ١٦٢-١٦٣.

<sup>(٢)</sup> زكي صالح، المصدر السابق، ص ١٢٢.

<sup>(٣)</sup> كمال مظهر احمد، صفحات من تاريخ العراق المعاصر، دار الشؤون الثقافية، (بغداد، ١٩٨٧)، ص ١٣٥-١٣٦.

<sup>(٤)</sup> صدر هذا المرسوم في عهد الوزارة الكيلانية الثالثة في ٣٠/٥/١٩٤٠، انظر: ص ١٥١-١٥٣ من هذا الفصل.

<sup>(٥)</sup> علي كاشف الغطاء، سعد صالح في مواقفه الوطنية ١٩٢٠-١٩٥٠، مطبعة الرابية، (بغداد، ١٩٨٩)، ص ١٣٩.

<sup>(٦)</sup> م.م.ع، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٥-١٩٤٦، الجلسة (٢٠)، ص ٩٣.

كما قرر وزير الداخلية إلغاء المعتقل الذي أقيم في بغداد على أثر مرسوم صيانة الأمن العام السابق الذكر، والإفراج عن المعتقلين، فأصدر وزير الداخلية سعد صالح بياناً جاء فيه: ((لقد قرر معالي وزير الداخلية الإفراج عن المعتقلين، المدونة أسمائهم أدناه- وكان

عددهم (١٣) معتقلاً - مع إلغاء المعتقل وسد أبوابه نهائياً<sup>(١)</sup>.

كما صدرت الإرادة الملكية المرقمة (١١٤) والتي ألغيت بموجبها الأحكام العرفية في مركز لواء بغداد والمناطق المجاورة له والمعلنة منذ ٣ حزيران ١٩٤١، وكان مجلس الوزراء قد أقر ذلك بعد الإيضاحات التي أدلى بها سعد صالح - وزير الداخلية - وبيانه استتباب الأمن وعدم مشروعية هذه الأحكام - الأحكام العرفية - في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٨ شباط ١٩٤٦<sup>(٢)</sup>.

كما قرر مجلس الوزراء انتهاء حالة ظهور خطر الحرب، وصدرت الإرادة الملكية بذلك في ٢ آذار ١٩٤٦ كما ألغي مرسوم الدفاع المدني ضد الخطر الجوي رقم (٥١) لسنة ١٩٤٢ وتعديله<sup>(٣)</sup>، وفي ٣٠ آذار ١٩٤٦ أقر مجلس الوزراء لائحة قانون العفو العام عن القائمين بتنفيذ الأحكام العرفية<sup>(٤)</sup>، كما أقر المجلس مقترحات وزير الداخلية الخاصة باتخاذ التدابير اللازمة في حالة عودة الأكراد البارزانيين إلى العراق. ووافق مجلس الوزراء على لائحة نظام الإدارة الخاصة بالبادية كما اقترحها وزير الداخلية<sup>(٥)</sup>.

(١) عبدالرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، ج ٧، ص ١٠.

(٢) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، ملف رقم ٣١١/٥٧٢، مقررات مجلس الوزراء، الجلسة (١٦)، في ٢٨/٢/١٩٤٦، ص ٨.

(٣) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٤٦، الارادات الملكية، ص ٢-٣.

(٤) صدرت الأحكام العرفية على اثر فشل حركة نيسان - ايار ١٩٤١ في ٣ حزيران واستمرت إلى اذار سنة ١٩٤٦ وقد استغلت بشكل غير ايجابي من الوزارات المتعاقبة، وبموجب القانون المذكور تم العفو عن القائمين بتنفيذه وولاسيما من العسكريين الذين يكونون المرجع الأعلى لجميع الإدارات في المنطقة التي ينفذ فيها قانون الأحكام العرفية بعد ترك العمل بالقوانين المدنية. انظر: المصدر نفسه، الارادات، ص ١؛ الوقائع، العدد (٢٣٤٦) في ٤/٣/١٩٤٦.

(٥) ستار جبار الجابري، المصدر السابق، ص ١٢٧-١٢٨.

كان وزير الداخلية سعد صالح يتابع بشكل جدي ودقيق تنفيذ كل هذه الإجراءات، ويذكر عبد الجبار الراوي - مدير الشرطة العام آنذاك - أن سعد صالح قد طلب منه ان يرافقه في جولة في الألوية الشمالية عند حلول شهر نيسان لدراسة الوضع هناك خشية تسلل البارزاني من خارج الحدود بعد نوبان الثلوج وانفتاح الطرائق<sup>(١)</sup>.

وعلى الرغم من كل ما يقال عن قانون الانتخابات لسنة ١٩٤٦، فإن لوزير الداخلية سعد صالح بصمات واضحة على القانون المذكور، على الرغم من انه لم يأخذ بمبدأ الانتخاب المباشر، فقد كان وزير الداخلية من اكثر دعاة تقليص الدوائر الانتخابية أثناء مناقشة المجلس النيابي للقانون، وعدّ ذلك يحقق عدالةً أكبر بالنسبة للمرشحين<sup>(٢)</sup>، وعند مناقشة موضوع نواب الأقليات قال وزير الداخلية: (( أنا من الذين لا يرغبون ان يقال إن في العراق أقليات أو أكثريات،إننا أخوان نعيش في بلد واحد ونتأثر بمؤثرات واحدة إن كانت حسنة أو غير حسنة ولا فرق بيننا))<sup>(٣)</sup>. وهذا دليل على الوطنية العالية التي اتصف بها سعد صالح -وزير الداخلية- وهو بذلك استحق شغل هذا المنصب الحساس لأنه سعى بكل جهده لخدمة وطنه ومواطنيه.

كما كان سعد صالح -وزير الداخلية - يرغب في تقوية الحياة التشريعية وتقليل نفوذ الحكومة في الانتخابات<sup>(٤)</sup>، واهتم بإحياء لائحة قانون نظام تأليف قوات الدرك للقيام بأعمال مطاردة المجرمين والقضاء على الفتن الداخلية، وأدخل عليها بعض التعديلات لكي تفصل هذه القوات عن مديرية الشرطة العامة وتكون مرتبطة بوزير الداخلية

(١) عبدالجبار الراوي، مذكرات عبد الجبار الراوي، مطبعة الراية، (بغداد، ١٩٩٤)، ص ١٩١.

(٢) م.م.ن، الدورة الانتخابية العاشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٥، الجلسة (٣٦)، في ١٣/٣/١٩٤٦، ص ٣٦٥.

(٣) المصدر نفسه، ص ٣٦٦.

(٤) المصدر نفسه، ص ٣٦٧.

مباشرةً، وإن تشكيل هذه القوات سيتمكن وزارة الداخلية من حفظ النظام في أية بقعة من البلاد من دون تدخل أفراد الجيش، كما أن هذه القوات ستتمكن من مساعدة قوات الجيش العراقي عند وقوع اعتداء خارجي على كيان العراق<sup>(١)</sup>.

ومما كان يعرف عن سعد صالح -وزير الداخلية - أنه كان يعمل في الليل والنهار،

ويشتغل في تصريف الأعمال ست عشرة ساعة في اليوم، رغبةً منه في أن يدرس الأمور دراسةً وافيةً ويحيط بها إحاطةً تامةً حتى إذا انتهى إلى أمر وأطمأن إليه بادر إلى إبرامه في غير أناة ولا تردد<sup>(٢)</sup>.

يبدو للمتتبع لنشاط سعد صالح أنه كان هو المهيمن على وزارة توفيق السويدي فكان الصوت العالي لها في المجلس النيابي والمدافع عن سياستها، وكان من الممكن تسميتها بوزارة سعد صالح لأن اتجاهات هذه الوزارة كانت هي اتجاهات سعد صالح.. وإن كانت لتلك الوزارة حسنة فهي لسعد وليس لغيره كما يقول عبد الوهاب محمود<sup>(٣)</sup>.

لم يقتصر نشاط وزير الداخلية على السياسة الداخلية، وإنما كان له دور واضح في السياسة الخارجية لحكومة السويدي، فقد تألفت لجنة وزارية قوامها أربعة أعضاء للمفاوضة مع الجانب البريطاني لتعديل المعاهدة العراقية-البريطانية لسنة ١٩٣٠ كان وزير الداخلية سعد صالح عضواً فيها وقد اقترحت اللجنة في ختام تقريرها الذي وضعته عدم الأخذ بمبدأ التعديل، والقيام بعقد معاهدة صداقة جديدة مع بريطانيا تحل محل معاهدة ١٩٣٠. لكن سقوط الوزارة حال من دون تنفيذ خططها لتعديل المعاهدة<sup>(٤)</sup>.

وهكذا تميز وزير الداخلية سعد صالح بنشاطه على الصعيدين الداخلي والخارجي.

(١) جريدة صوت الأحرار، العدد (١٨) في ١٩/٥/١٩٤٦؛ ستار جبار الجابري، المصدر السابق، ص ١٣٠.

(٢) مكي الجميل، سعد صالح هكذا عرفته، جريدة الحيا، العدد (٤٦) في ١٧/٢/١٩٥٤.

(٣) عبد الوهاب محمود، سعد في مجده الشعبي، جريدة الحارس، العدد (٦٥) في ٢٠/٢/١٩٥٤؛ ستار جبار الجابري،

المصدر السابق، ص ١٣٣.

(٤) فاروق صالح العمر، المعاهدات العراقية-البريطانية، ص ٣٨٧-٣٨٨.

## خامساً: الوزارة و تظاهرات ٢٨ حزيران ١٩٤٦ :-

رافقت (أزمة الخبز)<sup>(١)</sup> التي ازدادت حدة سنة ١٩٤٦، ضعف في إجراءات الحكومة، مما زاد من الغليان الشعبي الذي تجاوز حدود السكوت والسكينة والترقب، وتحول إلى انفجار بوجه الحكومة، وتزامن ذلك مع المظالم الجارية ضد الشعب الفلسطيني ورداً على



زيارة اللجنة الانكلو-أمريكية الخاصة بتقرير مصير القضية الفلسطينية إلى بغداد، فخرج أبناء الشعب العراقي في تظاهرات صاحبة في بغداد في ٢٨ حزيران ١٩٤٦ احتجاجاً على الأوضاع السائدة في فلسطين وعبرت جموع المتظاهرين من جانب الرصافة إلى جانب الكرخ<sup>(٢)</sup>.

وبادرت وزارة الداخلية إلى إصدار أوامرها إلى مديرية الشرطة العامة بالتصدي للمتظاهرين، فاصطدمت الشرطة بهم وأطلقوا النار عليهم فسقط خمسة قتلى وعدد من الجرحى<sup>(٣)</sup>. وهذا الإجراء السلبي كان له أثره على الحكومة ويبدو أنه كان السبب في تعجيل سقوط وزارة أرشد العمري في ١٤ تشرين الثاني ١٩٤٦<sup>(٤)</sup> وكذلك تبديل مدير الشرطة العام عبد الجبار الراوي وتعيين اللواء علوان حسين بديلاً عنه<sup>(٥)</sup>.

(١) انظر ص ص، ١٨٧-١٨٨، من هذا الفصل.

(٢) عبدالرزاق مطلق الفهد، المصدر السابق، ص ص، ٤٤٤-٤٤٦.

(٣) عبدالرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، ج٧، ص ص، ١١٨-١٢٢.

(٤) تألفت هذه الوزارة بعد سقوط وزارة السويدي في ٣٠/٥/١٩٤٦، وصدرت إرادة ملكية بتأليفها في الأول من حزيران ١٩٤٦ برئاسة ارشد العمري المعروف بالعنف وسيطرته الشخصية على جماعته، وتعرضه للحريات السياسية تعرضاً غريباً..، ومن عبدالله القصاب وزيراً للداخلية، ومحمد حسن كبه وزيراً للعدلية، وسعيد حقي وزيراً للدفاع، وفاضل الجمالي وزيراً للخارجية، ويوسف غنيمه، وزيراً للمالية ووكيلاً للتموين، وعبدالهادي الجليبي وزيراً للمواصلات والأشغال، وعلي الشيخ محمود وزيراً للاقتصاد، ونوري القاضي وزيراً للمعارف، وعبد الهادي الباجه جي وزيراً للشؤون الاجتماعية. وللمزيد عن الوزارة وبرامجها واعمالها. انظر: عبدالرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، ج٧، ص ص، ٩٨-١٤٠.

(٥) المصدر نفسه، ص ص، ١٢٢-١٤٠.

### سادساً: موقف وزارة الداخلية من أحداث إضراب كاوور باغي<sup>(١)</sup> :-

يعود السبب الرئيس للإضراب إلى الظروف الاقتصادية الصعبة التي يعيشها العمال نتيجة لقلّة أجورهم. وحدث الإضراب يوم ١٢ تموز ١٩٤٦ وقبل قيامه بوقت قريب قامت وزارة الداخلية بفتح مركز شرطة في شركة النفط في كركوك وذلك لتلافي ما قد يحصل من

العمال بعد التهديدات بالإضراب، وكانت الشرطة منذ تجمع العمال في حديقة كاوورباغي، تراقب المتظاهرين وأطلقت النار عليهم في ١٢ تموز مما أدى إلى سقوط ستة قتلى وأربعة عشر جريحاً<sup>(٢)</sup>.

في اثر ذلك أرسلت وزارة الداخلية لجنة للتحقيق في الحادث والتي ضمت المفتش الإداري في وزارة الداخلية سعيد قزاز ومفتش الشرطة محمد صالح حمام ومدير مكتب العمال بوزارة الشؤون الاجتماعية. وقد وضعت اللجنة تقريراً مسهباً عن تطور الحوادث في كركوك حتى نهاية الإضراب<sup>(٣)</sup>، وجهت فيه لوماً شديداً إلى مدير الشرطة لعدم قيادته القوة بنفسه وقدمت عدة مقترحات بشأن تعويض المتضررين من الحادث ومعاقبة المحرضين عليه ونقل معاونين والمفوضين الذين اشتركوا في الحادثة<sup>(٤)</sup>.

اقتنعت وزارة الداخلية بتقصير المسؤولين الإداريين في الحادث فطلبت من مديرية الشرطة العامة سحب يد مدير شرطة كركوك عبد الرزاق فتاح والمعاونين سعيد عبدالغني وهاشم محمد أمين. إلا أنّ متصرفية كركوك برئاسة وفيق حبيب أوضحت لوزارة الداخلية أن سحب يد مدير الشرطة ومعاونيه أمر يشجع العمال ويبعث فيهم روح النشاط لإعادة ما ارتكبوه. ويبدو أنّ السلطات العليا لم تكن راغبةً في معاقبة المسؤولين عن الحادث

(١) كاوور بلغة أهالي كركوك الداريجة، تعني المسيحي، والبالغ يعني بستان أي (بستان المسيحي)، انظر: طارق عبد الحميد الكنين، المصدر السابق، ص ٣٧.

(٢) جريدة صوت الأحرار، العدد (٦٨) في ١٥/٧/١٩٤٦.

(٣) جريدة لواء الاستقلال، العدد (٤٧) في ٤/١٠/١٩٤٦.

(٤) إسماعيل احمد ياغي، تطور الحركة الوطنية العراقية ١٩٤١-١٩٥٢، مطبعة الإرشاد، (بغداد، ١٩٧٩) ص ١٤٢.

وأهملت القضية فقدم وزير الداخلية عبد الله القصاب استقالته من الوزارة في ١٧ آب ١٩٤٦<sup>(١)</sup>، بعد أن هزه هول الفاجعة، ولاسيما أنّ تقارير المفتش العدلي الذي أرسلته وزارة العدلية للتحقيق بالموضوع أكدت بان اجتماع العمال (لم يكن يخشى منه على الأمن، والعمال كانوا غزلاً من السلاح وأن القتلى والجرحى أصيبوا بطلقات نارية نافذة من

ظهورهم، وان الشرطة جاوزت الحد المعقول في أمر تفريق المجتمعين وان الإدارة أوقفت أشخاصاً ليس لديهم يد في التحريض على الإضراب<sup>(٢)</sup>. وهذا انصاف للعمال وإشارة واضحة إلى تقصير الإدارة والشرطة التابعتين لوزارة الداخلية.

ويبدو أنّ تطور الأحداث الداخلية بعد كاوورباغي جعلت وزارة الداخلية تسعى لتطوير قدراتها الأمنية والفنية لتدارك الوضع الجديد ولاسيما بعد ظهور بوادر أزمات وإضرابات أخرى في مختلف مناطق العراق، مما جعل الوزارة تقرر تجهيز مديرية الشرطة العامة بأجهزة لاسلكية لتقوم الأخيرة بتوزيعها إلى مراكز الشرطة الرئيسية في بغداد وجميع الألوية الأخرى، فضلاً عن المخافر الحدودية وذلك ليتسّن للجهات المختصة الوقوف على الأعمال والحركات الطارئة كافة وإصدار الأوامر والتعليمات من مديرية الشرطة العامة<sup>(٣)</sup>.

وسعت وزارة الداخلية إلى تفعيل دور قوة الشرطة السيارة وتطوير قدراتها القتالية، فقررت في حزيران ١٩٤٧ تزويد جميع قوات الشرطة السيارة بأحدث الأسلحة الحربية المستعملة في الخارج وتدريبها على احداث الطرائق الحربية والفنية لتتمكن من القيام بالأعمال والمهام التي تناط بها، وخصصت المبالغ المالية اللازمة لجعل القوة السيارة اثني عشر فوجاً خلال السنة ١٩٤٧ بضمنها بعض الأفواج الآلية<sup>(٤)</sup>.

(١) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، ملف رقم ٣٠/٣٠، تسلسل ٤٤٩٢/٤٤١١، قضية كأور باغي،

١٩٤٦-١٩٤٩، و٢-٤، ص ٣-١٢؛ جعفر عباس حميدي، التطورات السياسية، ص ٤٤٢-٤٤٣.

(٢) طارق عبدالحميد الكنين، المصدر السابق، ص ٣٨.

(٣) جريدة صوت الاحرار، العدد (٢٥٦) في ٥/٥/١٩٤٧.

(٤) المصدر نفسه، العدد (٢٩٠)، في ٢٣/٦/١٩٤٧.

### سابعاً: دور وزارة الداخلية في الانتخابات النيابية لسنة ١٩٤٧ :-

إذا كان دستور سنة ١٩٢٥ العراقي، قد نصّ على أنّ مجلس النواب يتألف بالانتخاب، وفقاً لقانون انتخاب خاص<sup>(١)</sup>، وإذا كانت السلطة التنفيذية- في مقدمتها وزارة الداخلية- قد قامت بإجراء الانتخابات لتكوين المجالس النيابية كافة التي عرفها النظام البرلماني في

العراق، فإن هذا لم يكن إلا عملاً شكلياً وظاهرياً، لإضفاء الطابع الديمقراطي على عملية تكوين مجلس النواب<sup>(٢)</sup>.

كانت تدخلات وزارة الداخلية ومؤسساتها الإدارية واضحاً في انتخاب أعضاء مجلس النواب طيلة العهد الملكي منذ بدأت الحياة النيابية في سنة ١٩٢٥<sup>(٣)</sup>، ولأن عمليات التزوير كانت تتم في طول العراق وعرضه ومن قبل أجهزة لا حصر لها، وكانت تتم أحياناً على مشهد من الناس، من دون محاولة للتخفي فيها<sup>(٤)</sup>. وما يؤكد تدخل الحكومة في الانتخابات وتعيينها للنواب وعدم إمكانية أي شخص من الوصول إلى البرلمان لولا جهود الإدارة

(١) صدرت خلال العهد الملكي، أربعة قوانين لتنظيم عملية انتخاب النواب وهي: قانون انتخاب النواب الصادر سنة ١٩٢٤ والذي استمر نافذاً إلى سنة ١٩٤٦ حيث حل محله قانون انتخاب النواب رقم (١١) لسنة ١٩٤٦، ثم أعقبه مرسوم انتخاب النواب رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ الذي حول عام ١٩٥٦ إلى قانون انتخاب النواب رقم (٥٣) لسنة ١٩٥٦ وظل نافذاً لحين سقوط النظام الملكي سنة ١٩٥٨. وللمزيد عن النظام البرلماني في العراق انظر: فائز عزيز اسعد، انحراف النظام البرلماني في العراق، دار الحرية للطباعة، (بغداد، ١٩٧٥)، ص ١٧٩ وما بعدها؛ حسين جميل، الحياة النيابية في العراق ١٩٢٥-١٩٤٦، موقف جماعة الأهالي منها، مكتبة المثلى، (بغداد، ١٩٨٣)، ص ٥٥ وما بعدها.

(٢) فائز عزيز اسعد، المصدر السابق، ص ص ١٧٩-١٨٠.

(٣) يقول توفيق السويدي في مذكراته عن انتخابات المجلس النيابي لسنة ١٩٢٥: ((الانتخابات انتهت بانتخاب مرشحين كان يتفق على تعيينهم الملك ووزير الداخلية ومن ورائه المستشار البريطاني ورئيس الوزراء...)). توفيق السويدي، المصدر السابق، ص ص ١٠٤-١٠٥.

(٤) حسين جميل، المصدر السابق، ص ص ٦٢-٦٣.

والحكومة وهذا ما أشار إليه نوري السعيد في جلسة مجلس النواب بتاريخ ٥ كانون الثاني ١٩٤٤ حيث قال: ((.. ولكن بالنظر إلى قانون الانتخابات الموجود بأيدينا هل بالإمكان - أناشدكم الله- أن يخرج أحد نائباً مهما كانت منزلته في البلاد ومهما كانت خدماته في الدولة ما لم تأت الحكومة وترشحه...))<sup>(١)</sup>، وكان نوري السعيد بهذا يقول للنواب الذين

يعارضون سياسته ((بأنكم مدينون لي بنيابتكم ذلك أني أنا الذي وضعت أسماءكم في قائمة الحكومة وأخرجكم المتصرفون نواباً واني أتحدى كل واحد منكم وسواكم أن يفوز بالنيابة ما لم تضع الحكومة اسمه في قائمتها))<sup>(٢)</sup>.

وكانت الوزارة تقوم بأعمال التزوير للانتخابات، وهذا يعود إلى أسلوب الانتخاب ولاسيما بجعله درجتين واتباع نظام القوائم بانتخاب عدد كبير من النواب عن كل دائرة انتخابية<sup>(٣)</sup>. وكان على المرشحين للانتخابات كسب التأييد للانتخاباتهم ليس عن طريق الجمهور فقط وإنما بالتقرب إلى وزير الداخلية<sup>(٤)</sup>. واستمرت تدخلات وزارة الداخلية والحكومة في الانتخابات حتى بعد صدور قانون الانتخابات رقم (١١) لسنة ١٩٤٦<sup>(٥)</sup>.

(١) م.م.ن، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٤، جلسة يوم ٥/١/١٩٤٤، ص ٢١.

(٢) حسين جميل، المصدر السابق، ص ٧٠.

(٣) حدد قانون الانتخابات لسنة ١٩٢٤ والذي ظل ساري المفعول حتى سنة ١٩٤٦، الناخبين بأنهم هم الذكور فقط ممن اتم العشرين سنة من عمره، بينما المُنْتخَب الثاني ان يكون قد اتم الخامسة والعشرين، ويكون لكل (٢٥٠) ناخباً منتخباً ثانياً واحداً، والمنتخبون الثانويون هم الذين ينتخبون النواب، كما حدد القانون المذكور الدائرة الانتخابية بانها هي اللواء، ويكون لكل عشرين الف من عدد الذكور في اللواء نائب واحد. انظر: المصدر نفسه، ص ٥٥-٥٦.

(٤) عبد المجيد كامل التكريتي، مجلس الامة العراقي (البرلمان) الأعيان والنواب ١٩٤٥-١٩٥٣، دار الشؤون الثقافية العامة، (بغداد، ٢٠٠٢)، ص ٧٠.

(٥) م.م.ن، الدورة الانتخابية العاشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٦، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٤٧)، ص ٣٥١.

وتجدر الإشارة إلى ان قانون السنة ١٩٤٦ قد غير بعض أحكام قانون السنة ١٩٢٤ ومنها أنه أصبح لكل مئة ناخب مُنْتخَب ثاني واحد بدلاً من المئتين والخمسين في القانون السابق، وأصبح القضاء هو الدائرة الانتخابية بدلاً من اللواء في القانون السابق لكنه أبقى الانتخاب غير المباشر<sup>(١)</sup>.

ونصت المادة السادسة من القانون المذكور بان تعيين المناطق الانتخابية حسب نفوسها وتعيين عدد النواب الذين يجب انتخابهم في كل منها يقع على عاتق وزير الداخلية، الذي يتوجب عليه جلب جداول مصدقة من مديرية النفوس العامة تحتوي على عدد الذكور المسجلين في كل قضاء وناحية ومحلة<sup>(٢)</sup>، وكان على وزير الداخلية ايضاً تقديم هذه الجداول إلى رئيس مجلس النواب مقرونةً مع آرائه حول كيفية تقسيم المناطق الانتخابية في العراق وعدد نفوسها بحيث يكون مجموع النواب قدر الإمكان بنسبة نائب واحد لكل عشرين ألفاً من الذكور العراقيين المسجلين في العراق لا في الخارج<sup>(٣)</sup>.

كما ان القانون المذكور فضلاً عن من يقوم بالواجبات الانتخابية القضائية والإدارية أوجد لجنة تفتيشية في كل منطقة انتخابية واجبها الإشراف العام على سير الانتخابات في تلك المنطقة الانتخابية، ويتراوح عدد أعضاء هذه اللجنة بين ٧-١٥ عضواً وبحسب عدد السكان في كل منطقة انتخابية، والمهم في هذا الأمر هو كيفية تشكيل هذه اللجنة، حيث يتم ذلك بإشراف الموظف الإداري المختص التابع لوزارة الداخلية<sup>(٤)</sup>. وهذا يفسر لنا إمكانية وسلطات وزارة الداخلية للتدخل في سير العملية الانتخابية.

(١) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٤٦، قانون الانتخابات رقم (١١) لسنة ١٩٤٦، ص ٢٢-٤٣.

(٢) صادق مهدي السعيد، محاضرات في قانون الانتخابات النيابية رقم (١١) لسنة ١٩٤٦، مطبعة المعارف، (بغداد، ١٩٤٦)، ص ٢٣-٢٤.

(٣) المصدر نفسه، ص ٢٤؛ الوقائع العدد (٢٣٧٧) في ٨/٦/١٩٤٦؛ جريدة الأهالي، العدد (١٢) في ١٣/٦/١٩٥٢.

(٤) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة العدلية، قانون رقم (١١) لسنة ١٩٤٦، ص ٢٧-٢٨؛ الوقائع، العدد (٧) في ٨/٦/١٩٤٦.

على الرغم من التعديلات التي أحدثها القانون رقم (١١) لسنة ١٩٤٦، إلا ان الانتخابات في الريف استمرت على ما كانت عليه سابقاً وبذلك أمكن تأمين فوز عدد غير قليل من المثقفين محسوبين على مناطق ريفية، ولو تركت الحكومة الانتخابات حرة في الريف لفاز رؤساء العشائر بالمقاعد النيابية، وهناك عامل آخر مهم يبرر إشراف الحكومة على الانتخابات وتوجيهها ((لان ترك الحرية في المناطق الريفية يؤدي حتماً إلى النزاع

المسلح إذ إن حرية الانتخاب وفوز الفائز يشير إلى قوته وضعف خصمه الأمر الذي لا يتقبله الخاسرون بروح رياضية، فأشرف الحكومة يمنع إراقة الدماء ويساعد الخاسر على تلقي الصدمة من دون استفزاز ومن ثمَّ يؤمن استتباب الأمن<sup>(١)</sup>.

وكانت الحكومة تضغط بوساطة موظفيها المحليين من أجل فوز مرشحيها مستغلين في ذلك جهل الغالبية العظمى من السكان القراءة والكتابة، وكان الموظفون هم الذين يملئون الأوراق الانتخابية. وفي ذلك يقول احمد مختار بابان<sup>(٢)</sup> الذي هو أحد رجال ذلك العهد البارزين (( إنَّ كل رئيس وزراء يجري انتخابات يتفاهم مع البلاط ويتفق على الأسماء، إن هذه هي طريقة الانتخابات التي كانت سائدة منذ البداية ))<sup>(٣)</sup>. ويضيف توفيق السويدي إلى ذلك قوله (( استمرت عملية الانتخابات واستمر الضجيج والتشاحن حولها حتى انتهت بانتخاب مرشحين كان يتفق على تعيينهم الملك ووزير الداخلية.. وكانت قائمة الترشيح تبقى مكتومة حتى يوم الانتخابات إذ تبلغ بالتليفون إلى المتصرفين ويطلب

(١) خليل كنه، المصدر السابق، ص ٨٠.

(٢) وهو احمد مختار بن حسن بك بن فتاح بك، وهو ينتمي إلى إحدى أشهر الأسر الكردية في العراق وهي الأسرة البابانية، ولد في بغداد سنة ١٩٠٠ وشغل مناصب متنوعة في العهد الملكي آخرها رئيس آخر وزارة في ذلك العهد. وللمزيد عن سيرته ونشاطه السياسي في العراق الملكي انظر: د.ك.و، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط، ملف رقم (٣١١/٢٩٠٩)، شؤون خاصة بأحمد مختار بابان، تاريخها ١٩٥١؛ مأمون شاکر إسماعيل، احمد مختار بابان ودوره السياسي في العراق، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، ١٩٩٩، ص ٧ وما بعدها؛ مير بصري، المصدر السابق، ص ٢٣٦-٢٣٧.

(٣) وزارة الدفاع، القيادة العامة للقوات المسلحة، محاكمات المحكمة العسكرية العليا الخاصة، ج ٤، (بغداد، ١٩٥٩، ص ٣٩٠.

منهم ان يبذلوا جهودهم لإنجاحها.. وقد وقع أكثر من مرة أن طلب من المرشح أن يعطي تعهداً خطياً يحفظ لدى رئيس الوزراء بأنه إذا انتخب نائباً كمرشح من الحكومة أن يوازر (الحكومة)<sup>(١)</sup>.

وفضلاً عن هذه التجاوزات كان الشيوخ والملاكون يحضرون قوائم المنتخبين الأولين - الانتخابات غير المباشرة - ويعطون أرقاماً غير صحيحة عن عدد أفراد عشائهم. وبالطبع فإن أبناء تلك العشائر ومعظمهم من الفلاحين لم يكن بمقدورهم التصويت لغير شيوخهم. وكانت الهيئة

المشرفة على الانتخابات تسلم أحياناً عدة أوراق لشخص واحد أو تعطي أوراق الانتخاب لأشخاص لم يبلغوا السن القانونية للانتخابات. كما كانت الأوراق في صناديق الاقتراع تتجاوز العدد الحقيقي للمقترعين. ذلك أن الشيوخ سعيًا منهم لتعظيم أنفسهم وتقوية مكانتهم كانوا يقدمون إحصائيات مبالغ فيها عن عدد أفراد العشائر التابعة لهم<sup>(٢)</sup>. وفي واقع الأمر صارت النيابة واسطةً للانتفاع الشخصي، إذ إنها كانت تعني واردةً مضموناً، وأكثر من ذلك، جاذبيةً وجاهلاً عريضاً، وفرصةً سانحةً لنيل احترام الشعب فضلاً عن الحظوة عند الحكومة<sup>(٣)</sup>.

أجرت وزارة نوري السعيد التاسعة المؤلفة في ٢١ تشرين الأول ١٩٤٦ الانتخابات التي انتهت منها في آذار ١٩٤٧، وزعم نوري السعيد قبل البدء في الانتخابات والذي كان يشغل منصب وزير الداخلية وكالةً بأنه تسلم مهام وزارة الداخلية ليشرف بنفسه على سير الانتخابات بكل نزاهة وحياد وأنه وضع خطةً لسير الانتخابات تقوم على أسس أهمها منع التزوير ومنع كل حركة تهديد أو اعتداء فيها، وأن الحكومة لن تستعمل نفوذها الإداري لتفضيل أحد على آخر<sup>(٤)</sup>. لم تخلو حقبة الانتخابات من حملات واسعة لوزارة الداخلية لاعتقال بعض العناصر المعارضة لسياسة نوري السعيد وإغلاق الصحف المعارضة الأمر الذي أدى إلى المصادمات بين رجال الشرطة والمواطنين أدت إلى جرح العديد من المواطنين واعتقال آخرين<sup>(٥)</sup>.

(١) توفيق السويدي، المصدر السابق، ص ٣٠٤؛ ستيفن همسلي لونكريك، المصدر السابق، ج ٢، ص ٣٧١.

(٢) نوري عبد الحميد العاني، التجربة الديمقراطية في العراق في عهد الانتداب ١٩٢١-١٩٣٢، مجلة الحكمة، العدد (٣٨)، كانون الأول/٢٠٠٤، ص ١٢-١٣.

(٣) المصدر نفسه، ص ١٣.

(٤) جريدة الزمان، العدد (٢٧٧٢) في ٢٣/١١/١٩٤٦.

(٥) جعفر عباس حميدي، التطورات السياسية، ص ٤٥٥-٤٥٦.

وجهت الأحزاب السياسية<sup>(١)</sup> انتقادات لاذعة إلى الانتخابات المذكورة واتهمت السلطات الإدارية -مؤسسات وزارة الداخلية- بالتدخل في الانتخابات ووقوفها بجانب مرشحين ضد آخرين، مستخدمةً وسائل التزوير ضد مرشحي بعض الأحزاب للحيلولة من دون نجاح أي منهم، كما لجأت الجهات الإدارية إلى إقناع بعض المرشحين بالانسحاب لصالح مرشحين آخرين تريد السلطات فوزهم، وفي سامراء اعتقل رؤساء المدينة لأنهم يؤيدون قائمة فائق السامرائي، وتعرضوا إلى التهديد من متصرف بغداد مظهر أحمد<sup>(٢)</sup>.



دافعت وزارة الداخلية عن الاتهامات التي أسندت إلى دوائرها وموظفيها بالتدخل بالانتخابات ((وان النواب المنتخبين يتمتعون بثقة الناخبين، ولا دخل لكل ما زعم في انتخابهم..))<sup>(٣)</sup> لكن ذلك لم يقنع المواطنين ولاسيما الأحزاب السياسية المعارضة التي استمرت باتهام الأجهزة الإدارية بالتدخل الفاضح في العملية الانتخابية لصالح مرشحي الحكومة<sup>(٤)</sup>.

وكان نوري السعيد قد أعدَّ خطة محكمة لاختيار مؤيديه، وقد تمثلت في احتفاظه بمنصب وزير الداخلية فضلاً عن رئاسته لمجلس الوزراء، كما يستطيع أن يوجه الانتخابات. وهو الذي صرح قبيل البدء فيها بقوله (( اني رسمت خطة لإجراء الانتخابات

<sup>(١)</sup> أصدرت الأحزاب السياسية الخمسة وهي: الحزب الوطني الديمقراطي وحزب الاستقلال وحزب الأحرار وحزب الاتحاد الوطني وحزب الشعب بياناً شديداً للتهمة حملت فيه الحكومة سوء العملية الانتخابية التي اعتبرتها غير شرعية ولا تمثل الشعب. وللمزيد انظر: عادل غفوري خليل، أحزاب المعارضة العلنية في العراق ١٩٤٦-١٩٥٤، مطبعة الانتصار، (بغداد، ١٩٨٤)، ص ٢٢٠-٢٢٥؛ جريدة صوت الأهالي، العدد (١٣٧٥) في ٧/٤/١٩٤٧.

<sup>(٢)</sup> محمد مهدي كبه، المصدر السابق، ص ٢٢٢-٢٢٣.

<sup>(٣)</sup> الحكومة العراقية، وزارة الداخلية، مديرية التوجيه والاذاعة العامة، الانتخابات النيابية في العراق، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٥٦)، ص ٢.

<sup>(٤)</sup> مما يثير الاستعراب، ان موقف السفارة البريطانية بشأن نتائج وإجراء الانتخابات كان الترحيب بحرارة عما أسفرت عنه الانتخابات وذكرت بأنها جرت بحرية واعتبرت نتائج الانتخابات بمثابة انتصار كبير لاصدقائها الأوفياء وممثليهم. محمد حمدي الجعفري، انقلاب الوصي في العراق عام ١٩٥٢، مطبعة أسفار، ط ٢، (بغداد، ٢٠٠١)، ص ٥٣-٥٤.

واني كوزير للداخلية سأكون مسؤولاً عن إجراء الانتخابات<sup>(١)</sup>، كما تمثلت في امتناعه عن فتح فروع الأحزاب، لكي يشل نشاطها السياسي والانتخابي في جميع أنحاء العراق. وما أن انتهت الانتخابات الثانوية في ١٠ آذار ١٩٤٧ حتى توضح ما خطط له السعيد من تزوير وتدخل، واستطاع ان ينجح خطته في أبعاد نواب الشعب المعارضين من ممثلي الأحزاب<sup>(٢)</sup>.

#### ثامناً: أزمة الخبز سنة ١٩٤٧ وموقف وزارة الداخلية منها :-

كانت سنة ١٩٤٦-١٩٤٧ أسوء سنة عرفها العراق في تاريخه الزراعي الحديث. فقد قلَّ المطر، وكثُر الجرادُ ومُنيت المزروعات بأضرار منوعة، وتضاعفت الرغبة في تصدير الحنطة

والشعير إمعاناً في الإثراء السريع من دون أن يُلتفت إلى حاجة البلاد واستهلاكها المحلي، فلم يدخل شهر أيلول سنة ١٩٤٧ إلا والبلاد تشكو أزمةً حادةً في الخبز<sup>(٣)</sup>، وعاد ذلك المنظر المؤلم الذي ألفه الناس أيام الحرب العالمية الثانية، يوم كان الرجال والنساء والأطفال يتجمعون على المخابز والأفران، ويتدافعون بالمناكب والسكاكين ليحصلوا على القليل من الخبز<sup>(٤)</sup>.

ولما اشتدت الأزمة قرر مجلس الوزراء تأليف لجنة من مدير الداخلية العام، ومتصرف لواء بغداد وأمين العاصمة لبيان أفضل الطرائق لتوافر الخبز ومعرفة أسباب قلته. فكان من جملة مقترحات هذه اللجنة هو تكليف مدير السجون العام ليقوم بعمل إعداد المسجونين للقيام بمهمة إعداد الخبز، وان يسارع المزارعون لتسديد حصة الحكومة من حاصلات الحنطة والشعير، في وقت (لم يكن في البلاد حنطة ولا شعير، إلا الشعير الذي ادخره المتنفذون لتأمين أموال السحت لهم)<sup>(٥)</sup>. وقد تكفل عمل المسجونين بالنجاح وقامت مديرية السجون بعمل أكثر من (٢٥,٠٠٠) صمونة في كل يوم لسد حاجة المسجونين في بغداد

(١) جريدة الزمان، العدد (٢٧٧٨) في ٢٩/١١/١٩٤٦.

(٢) محمد مهدي كبه، المصدر السابق، ص ٢٢٣.

(٣) جريدة الرأي العام، العدد (٩٥) في ٣/٦/١٩٤٧.

(٤) المصدر نفسه، العدد (١٨٦) في ٣/١٠/١٩٤٧؛ عبدالرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، ج٧، ص ٢٢٧.

(٥) عبدالرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، ج٧، ص ٢٢٧-٢٢٨.

والألوية الأخرى<sup>(١)</sup>. لكن ذلك لم يبعد أصابع الاتهام إلى الإدارة وتقصيرها في هذا الموضوع ولاسيما إنها تحوم حولها شكوك الفساد<sup>(٢)</sup>.

كما أشار التقرير الذي أعده اثنا عشر نائباً إلى مجلس النواب إلى أن البلاد تواجه أزمة خبز مستحكمة الحلقات لم تجابه مثلها في تاريخها الحديث وارتفعت أسعار الحنطة والشعير بشكل عالٍ جداً يتعذر معه على عامة الناس الحصول على الحبوب أو الخبز لغلائه الفاحش<sup>(٣)</sup>.

وهذا ما زاد من تدمر الناس من الحكومة، ومما عجل بالانفجار الشعبي بوجه الحكومة، التي لم تعط للموضوع الأهمية اللازمة بل العكس من ذلك أن رئيس الحكومة صالح جبر

عَدَّ الأزمة شيء ثانوي وأنها أزمة عابرة وذلك واضح في تصريحاته عندما زعم أنَّ الوضع مطمئن وأنَّ الحنطة موفورة ولا داعي للخوف من أزمة الخبز<sup>(٤)</sup>، وما زاد في تذمر الرأي العام منه حينما رفض مناقشة أزمة الخبز في جلسات مجلس النواب ووصفها بأنها أزمة تافهة<sup>(٥)</sup>.

مما جعل رئيس الحكومة مكروهاً من الشعب نتيجة تدهور الحالة المعاشية بعد ارتفاع أزمة البطالة وانتشار العوز والفقر بين معظم فئات الشعب<sup>(٦)</sup>، وذلك عجل من سقوط الحكومة فيما بعد<sup>(٧)</sup>.

(١) كريم حيدر خضير، تاريخ الشرطة، ص ١٢٤.

(٢) ستيفن همسلي لونكريك، المصدر السابق، ج٢، ص ٥٥٩-٥٦٠؛ جرالدي غوري، المصدر السابق، ص ٢٤٢-٢٤٧.

(٣) للمزيد عن الأزمة واسبابها، انظر: م.م.ن، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٧، مطبعة الحكومة، ١٩٤٨، الصفحات ٥، ١٢، ١٥، ٤٨، ٦١، ٣٢٥؛ جريدة الزمان، العدد (٣١٢٨) في ١/٢٩/١٩٤٨.

(٤) Majid Khadduri, Independent Iraq, ١٩٣٢-١٩٥٨ A study in Iraqi Politics, ٢<sup>nd</sup> ed, (London, ١٩٦٠), pp, ١٢٢-١٢٥.

(٥) م.م.ن، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٧، ص ١١٤.

(٦) جريدة الهدى، العدد (٤٠) في ١٩/٨/١٩٤٧؛ جرالدي غوري، المصدر السابق، ص ٢٤٢.

(٧) استقالت الوزارة في ١/٢٧/١٩٤٨ اثر أحداث وثبة كانون الثاني.

## المبحث الثالث

### موقف الوزارة من الأحداث والتطورات السياسية الداخلية والخارجية

١٩٤٨-١٩٥٢

#### أولاً: موقف وإجراءات الوزارة من أحداث وثبة كانون الثاني ١٩٤٨ :-

عندما عقدت معاهدة بورتسموث بين الحكومتين العراقية والبريطانية ونشرت موادها يوم ١٦ كانون الثاني ١٩٤٨، خرجت تظاهرات صاخبة منددة بوزارة صالح جبر ونوري السعيد<sup>(١)</sup>، وتجددت هذه التظاهرات يوم ١٩ كانون الثاني وتصدت لها الشرطة مما أدى إلى مقتل أحد المتظاهرين تبعه مصرع ثلاثة آخرين وعدد من الجرحى في اليوم نفسه. ومما يذكر بهذه المناسبة ان الشرطة كان موقفها سلبياً وقمعياً تجاه الشعب على الرغم من إنها أداة تنفيذ بيد السلطة، حيث داهمت ردهات المستشفى الملكي وأطلقت الرصاص على المستشفى التعليمي فسقط عدد من القتلى والجرحى من طلاب الكليات المتجمهرين في الكلية الطبية لتشجيع زملائهم<sup>(٢)</sup>.

استمرت التظاهرات الاحتجاجية الساخطة بعد يوم ١٩ كانون الثاني ١٩٤٨، وفي ٢٦ كانون الثاني، أحرقت الجماهير الغاضبة سيارات الشرطة مع دراجتين بخاريتين، كما هاجموا مركز الاستعلامات الأمريكية ومطبعة التايمس في شارع الرشيد، وشددت الشرطة من إجراءاتها وحاولت جاهدة السيطرة على الوضع لكن من دون جدوى<sup>(٣)</sup>، بل ازداد الأمر سوءاً صبيحة يوم الثلاثاء ٢٧ كانون الثاني ١٩٤٨ بعد محاولة المتظاهرين عبور جسر الملك غازي (جسر الشهداء) من جانبي الرصافة والكرخ، فصدرت التعليمات من وزير الداخلية

(١) تألفت هذه الوزارة في ٢٩/٣/١٩٤٧ واستمرت إلى سقوطها في ٢٧/١/١٩٤٨ وشغل صالح جبر فيها منصب وزير الداخلية وكالة إلى ٥/١/١٩٤٨ ثم اسند إلى توفيق النائب الذي استمر بإشغاله حتى سقوط الوزارة. عبدالرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، ج٧، ص ٢٣٦.

(٢) كريم حيدر خضير، تاريخ الشرطة، ص ١٢٧.

(٣) جعفر عباس حميدي، التطورات السياسية، ص ٥٣٥-٥٣٦.

توفيق النائب<sup>(١)</sup> إلى مدير الشرطة العام بتهيئة قوة كافية من الشرطة وتجهيزها بالأسلحة الرشاشة وتوزيعها فوق البنايات والمنارات والجوامع<sup>(٢)</sup>، وعندما حاول المتظاهرون عبور الجسر من كلا الجانبين أطلقت الشرطة النار عليهم فسقط العديد من القتلى والجرحى<sup>(٣)</sup>.

ولم يقتصر موقف وزارة الداخلية ومؤسسة الشرطة التابعة لها في بغداد فحسب، وإنما كانت الإجراءات قاسية ومنتشدة في جميع مناطق العراق التي شهدت تظاهرات ضد المعاهدة ووزارة صالح جبر، فقد خرجت تظاهرات كبيرة في كل من النجف الاشرف وكريلاء والسليمانية وفي الموصل وكرموك وغيرها من المدن العراقية، وعلى أثر تدهور الأوضاع الأمنية واحتقان الشارع العراقي ومعارضة الأحزاب و الصحافة لإجراءات الحكومة، كذلك استقالة رئيس مجلس النواب عبدالعزيز القصاب<sup>(٤)</sup> وحراجه موقف الوصي الذي من

<sup>(١)</sup> من كبار موظفي وزارة الداخلية، ولد سنة ١٨٩٧ ودخل في سلك الوظيفة سنة ١٩٢٦، شغل العديد من الوظائف الإدارية منها: متصرفاً للواء الديوانية سنة ١٩٤٣ وبقي في منصبه حتى سنة ١٩٤٧، شغل منصب وزارة الداخلية في وزارة صالح جبر ( ١٩٤٧/٣/٣٠-١٩٤٨/١/٢٧ ) وذلك في ١٩٤٨/١/٥ وحتى سقوط الوزارة، وعين وزيراً للداخلية للمرة الثانية في ١٩٤٩/٣/١٧ وحتى ايلول من السنة نفسها بعد تعديل الوزارة حيث شغل منصب وزير الداخلية بالوكالة عمر نظمي في عهد وزارة نوري السعيد المشكلة في ١٩٤٩/١/٦. انظر: د.ك.و، الوحدة الوثائقية، الحكومة العراقية، جداول كبار موظفي الدولة للسنوات ١٩٤٣-١٩٤٩؛ نزار توفيق سلطان الحسو، المصدر السابق، ص ١٨٩، ص ١٩٢-١٩٣.

<sup>(٢)</sup> جريدة الساعة، الأعداد (٩٦٢-٩٦١) في ١٩٤٨/١/٢٨-٢٧؛ جريدة الزمان، الأعداد (٣١٢٦-٣١٢٧) في ٢٧-٢٨/١/١٩٤٨.

<sup>(٣)</sup> المؤلف مجهول، سجل الحركة الوطنية ضد معاهدة جبر-بيفن ودور الحزب الوطني الديمقراطي فيها، مطبعة الأهالي، (بغداد، ١٩٦٠)، ص ٨١-٨٣.

<sup>(٤)</sup> ولد عبد العزيز القصاب في بغداد سنة ١٨٨٨م، وشغل عدة وظائف إدارية منها قائممقام سامراء سنة ١٩٠٧ ثم قائممقام السماوة سنة ١٩٠٨ وقائمقام الصويرة سنة ١٩١٠ ومتصرفاً للواء كربلاء سنة ١٩٢٢ ومتصرفاً للواء المنتفك سنة ١٩٢٣.. ثم مناصب وزارية أبرزها وزير الري والزراعة ورئيساً للتفتيش الإداري ووزيراً للداخلية ورئيساً للمجلس النيابي عندما عقدت معاهدة بورتسموث.. وللمزيد عن سيرته =

الممكن قراءته من تصريح كامل الجادرجي<sup>(١)</sup> رئيس الحزب الوطني الديمقراطي: ((.. ففي كل مكان من العراق تمرد وتجمع ومقاومة، والكل مجمع على وجوب الحيلولة من دون تنفيذ معاهدة جبر-بيفن))<sup>(٢)</sup>.

أصبحت استقالة صالح جبر مقبولة للجميع، وتمّ تأليف وزارة جديدة برئاسة السيد محمد الصدر<sup>(٣)</sup> الذي تردد في بادئ الأمر في قبول رئاسة الوزارة، ويقول عبد العزيز القصاب في مذكراته انه في اليوم الثاني من استقالة صالح جبر ((زارني أحد رؤساء العشائر وكان قادماً

= ونشاطه الإداري والسياسي والنيابي انظر: عبدالعزيز القصاب، المصدر السابق، ص ١٠ وما بعدها.

<sup>(١)</sup> ولد كامل الجادرجي في بغداد في ٤/٤/١٨٩٧ من أسرة عراقية، دخل حزب الإخاء الوطني الذي يرأسه ياسين الهاشمي سنة ١٩٣٠ وفي سنة ١٩٣٣ ترك كامل الجادرجي حزب الإخاء الوطني وانظم إلى جماعة الأهالي، وأسس مع عدد من الساسة العراقيين الحزب الوطني الديمقراطي سنة ١٩٤٦، وللمزيد عن نشأته ودوره في تاريخ الحركة الوطنية العراقية، انظر: محمد عويد الدليمي، كامل الجادرجي ودوره في السياسة العراقية ١٨٩٧ - ١٩٦٨، مطبعة الأديب البغدادية، (بغداد ١٩٩٧)، ص ٨ وما بعدها؛ كامل الجادرجي، مذكرات كامل الجادرجي وتاريخ الحزب الوطني الديمقراطي، منشورات الجمل، ط ٢، (ألمانيا، ٢٠٠٢)؛ فاضل حسين، تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي ١٩٤٦-١٩٥٨، مطبعة الشعب، (بغداد، ١٩٦٣)، ص ٢٩ وما بعدها.

<sup>(٢)</sup> المؤلف مجهول، سجل الحركة الوطنية ضد معاهدة جبر-بيفن، المصدر السابق، ص ٨١.

<sup>(٣)</sup> من رجال الدين والسياسة في العراق، ولد في الكاظمية في ٣٠/١٠/١٨٨٣ ونشأ في كنف والده السيد حسن الصدر (١٨٥٦-١٩٣٥) الذي كان مرجعاً من مراجع الدين في عصره، كان من زعماء الحركة الوطنية والقائمين بالاجتماعات والتظاهرات من اجل الاستقلال واشترك في تأسيس حزب حرس الاستقلال السري وتولى رئاسته، وكان من المشاركين في أحداث ثورة العشرين في دلتاؤه (الخالص) ثم الفرات الأوسط. وعين عضواً في مجلس الأعيان من سنة ١٩٢٥ إلى يوم وفاته كما انتخب رئيساً لمجلس الأعيان للمدة ١٩٢٩-١٩٣٧ ثم من ١٩٣٧/١٢/٢٣ إلى كانون الأول ١٩٤٣ وكان رئيساً للوزراء في سنة ١٩٤٨ ثم رئيساً لمجلس الأعيان من ٧ شباط ١٩٥٣ إلى آخر تشرين الثاني ١٩٥٥، وتولى رئاسة هيئة النيابة مراراً متعددة في غياب الملك والوصي على العرش عن العراق وادركته الوفاة في بغداد في ٣/٤/١٩٥٦ وامتدحه النواب وكذلك الشعراء والصحافة العراقية باعتباره من العناصر الرزينة المعتدلة في التفكير والعمل. وللمزيد عن سيرته ودوره في تاريخ العراق المعاصر. انظر: ميربصري، المصدر السابق، ص ١١٠-١١٣.

من الكاظمية وأخبرني.. بأن الناس هناك ضد استقالة صالح جبر ويدعون بأنه اجبر على الاستقالة لأنه شيعي..<sup>(١)</sup> ويبدو أنّ قبول الصدر للوزارة جاء لتلافي المضاعفات التي قد تنجم عن استقالة صالح جبر، على اعتبار ان الصدر من العوائل الشيعية ذات السمعة الطيبة في بغداد وبقية المدن العراقية ومن الممكن قبوله من جميع الأطراف لذلك نلاحظ رؤساء الأحزاب يوافقون على وزارة يؤلفها السيد محمد الصدر<sup>(٢)</sup>.

وبذلك أصبحت شخصية الصدر ((هي الشخصية التي ألقى على عاتقها مهمة تهدئة الشارع وامتصاص ردود فعل وثبة كانون الثاني ١٩٤٨، حتى إذا تمّ ذلك، وترك الوزارة بعد أربعة شهور ونصف لشهر))<sup>(٣)</sup>.

على كل حال انتهت الوثبة، وشكلت لجنة تحقيقية لمعرفة المسؤولين عن الحوادث المؤلمة، اشترك فيها من وزارة الداخلية كل من عمر حفطي مفتش الإدارة في وزارة الداخلية وعبد الحليم السنوي مدير الحقوق بوزارة الداخلية، واتهمت اللجنة مدير شرطة بغداد (مزاحم ماهر) لقيامه بإصدار أوامر إطلاق النار على المتظاهرين بعد موافقة وزير الداخلية توفيق النائب، وأُغلق التحقيق بناءً على توجيهات الوصي عبد الإله<sup>(٤)</sup>. وقد أشار التقرير الذي رفعته اللجنة المذكورة إلى تقصير الحكومة واتهامها باستغلال ذلك الأمر

(١) عبد العزيز القصاب، المصدر السابق، ٣١٨.

(٢) المصدر نفسه، ص ٣٢٠. وقد تألفت الوزارة من السيد محمد الصدر رئيساً وجميل المدفعي وزيراً للداخلية، حمدي الباجه جي وزيراً للخارجية، ارشد العمري وزيراً للدفاع، عمر نظمي وزيراً للعدلية، مصطفى العمري وزيراً للاقتصاد، محمد رضا الشيبلي وزيراً للمعارف، نجيب الراوي وزيراً للشؤون الاجتماعية، صادق البصام وزيراً للمالية، محمد مهدي كبه وزيراً للتموين، جلال بابان وزيراً للمواصلات والأشغال، نصرت الفارسي ودأود الحيدري ومحمد الحبيب وزراء بلا وزارة. انظر: عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، ج ٧، ص ٣١٤.

(٣) حسن العلوي، الشيعة والدولة القومية في العراق ١٩١٤-١٩٩٠، دار الثقافة للطباعة والنشر، ط ٢، (قم، ١٩٩٠)، ص ص ٢٠٠-٢٠١.

(٤) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، ملف رقم بلا، تسلسل ٣١١/٤٤١٢، وثبة ١٩٤٨، و ٣، ص ٢-٥.

لأغراض سياسية وحمل الحكومة مسؤولية تدخلها في أمر التظاهرات وعدّه مخالفاً لأحكام القانون ((و.على هذا فان تدخلها-أي الوزارة-في أمر التظاهرات على الوجه الذي وقع كان مخالفاً لأحكام القانون مما يدل على أنّ غرضها من هذا التدخل كان لدافع سياسي الا وهو الدفاع عن معاهدة(بورتسموث)وقمع أي حركة ترمي إلى الاحتجاج عليها أو معارضتها،هذا ما تظاهر للجنة من سير التحقيق في مسؤولية الوزارة نكتفي بتسجيله))<sup>(١)</sup>.

### ثانياً: دور الوزارة في الانتخابات النيابية لسنة ١٩٤٨ :-

في ٢٢ شباط ١٩٤٨ أصدرت وزارة السيد محمد الصدر قراراً بحلّ المجلس النيابي والدعوة لإجراء انتخابات جديدة،ووصفت الانتخابات بأنها معركة وصراع بين الأحزاب السياسية الثلاثة(الأحرار والوطني الديمقراطي والاستقلال) وبين كتلة(نوري السعيد وصالح جبر)<sup>(٢)</sup>. وهذه الكتلة الأخيرة اعتمدت على العشائر في الانتخابات،وأخذت الحركات العشائرية تتصاعد في الكوت والسليمانية وبغداد الكرخ وراح ضحية هذه الأعمال أربعة رجال وامرأة من القتلى وعدد كبير من الجرحى،وقد ظهر أنّ هذه العمليات قد جرت في أماكن قريبة من مراكز الشرطة والبعض الآخر في المستشفيات<sup>(٣)</sup>، وهذا الأمر يعد تقصيراً من مؤسسات وزارة الداخلية ذات التخصص الأمني،بل يعكس ربما تقصيراً متعمداً من بعض أفراد هذه المؤسسة ولاسيما أنّ حركات العشائر كانت موالية لنوري السعيد وصالح جبر ذوا النفوذ الواسع في المؤسسة الحكومية ومنها دوائر وزارة الداخلية المسؤولة عن حفظ الأمن والنظام.

### ثم جاء اشتراك الجيش العراقي في الحرب الفلسطينية<sup>(٤)</sup> لتعلن الحكومة الأحكام العرفية

<sup>(١)</sup> طارق عبدالحميد الكنين،المصدر السابق،ص٤٠.

<sup>(٢)</sup> جريدة الحوادث،العدد(١٦٤٤) في ٨/٣/١٩٤٨.

<sup>(٣)</sup> جريدة العصور،العدد(١٩) في ١٤/٥/١٩٤٨.

<sup>(٤)</sup> لقد كانت القضية الفلسطينية تهم الشعب العراقي لاسباب وطنية وقومية ودينية،وحألت بريطانيا إعاقه الحكومة العراقية من إرسال الجيش العراقي إلى فلسطين،لكن الأحداث المتسارعة في فلسطين وقيام الهجانه والقوات الصهيونية بالهجوم على المدن الفلسطينية والمذابح الوحشية التي تعرض لها العرب في فلسطين قد استفزت العرب فأجبر القادة العرب على إرسال جيوشهم لامتصاص النقمة الشعبية الغاضبة.وللمزيد =

في ١٥ ايار ١٩٤٨ في جميع أنحاء العراق بحجة حماية مؤخرة الجيش العراقي، وأخذت



وزارة الداخلية تستغل هذا الموضوع لتنفيذ سياستها، فحدثت توقيفات كثيرة كان باعثها هو موضوع الانتخابات، واستغلال الأحكام العرفية لمصلحة مرشحي الحكومة<sup>(١)</sup>، مما جعل وزير التموين محمد مهدي كبه- ممثل حزب الاستقلال في الحكومة- يستقيل من الوزارة قبل أيام قليلة من انتهاء الانتخابات وذلك في ٧ حزيران ١٩٤٨<sup>(٢)</sup>، وقد جاء في كتاب استقالته: ((ان اتجاه الانتخابات بدأ ينحرف عن الخطة السوية التي اجمعنا على انتهاجها ..، وإذا بالشكاوى تتوارد من بعض المناطق الانتخابية.. وحين أعلنت الأحكام العرفية وتكشف الوضع عن تدخل سافر في كثير من المناطق الانتخابية خارج بعض المدن الكبرى، فقد رفضت تأمينات بعض المرشحين، وأغري آخرون بترشيح أنفسهم على وجه مفاجئ في مناطق لم يسبق لهم أي نشاط انتخابي فيها، بل إننا وجدنا بينهم من ليس لهم صلة بالمناطق التي رشحوا أنفسهم فيها، ورافق ذلك جو من الإرهاب ضاق به الاهلون، فقد أوقف بعض المعنيين بالانتخابات من مرشحين ومنتخبين في مختلف أرجاء العراق.. وان إصراري على المطالبة بالكف عن التدخل بالانتخابات لم يثمر، بل مازال موظفو الإدارة يتلقون الإيعازات بإفهام المنتخبين ضرورة انتخاب المرشحين الرسميين .. وان توقيف الأشخاص ما انفك جارياً لأسباب لا صلة لها بمقتضيات الدفاع عن فلسطين، وجو الإرهاب ما فتئ مخيماً على الانتخابات.. ومن أجل ذلك كله أبادر إلى رفع استقالتي))<sup>(٣)</sup>.

= من المعلومات عن القضية الفلسطينية انظر: عباس عطية جبار، العراق والقضية الفلسطينية من عام ١٩٣٢-١٩٤١، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة بغداد، ١٩٨٢؛ صالح صائب الجبوري، محنة فلسطين وأسرارها السياسية والعسكرية، دار الكتب، (بغداد، ١٩٧٠)، ص ص ١٦٩-٢٢٥.

(١) بهاء الدين نوري، مذكرات بهاء الدين نوري، دار الحكمة، ط ١، (لندن، ٢٠٠١)، ص ٦٢.

(٢) جريدة صوت الاحرار، العدد (٥٧٧) في ١٣/٥/١٩٤٨.

(٣) محمد مهدي كبه، المصدر السابق، ص ٢٥٣؛ عبدالرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، ج ٧، ص ص ٣٥٥-٣٥٦.

تدخل موظفي الإدارة وتصرفاتهم الكيفية في شؤون الانتخابات))<sup>(١)</sup>.

وهذه إشارة واضحة على تدخل وزارة الداخلية في سير العملية الانتخابية لصالح مرشحي الحكومة، أي خروج هذه الوزارة من حيادها الذي كان يجب عليها التمسك به ومعاملة الجميع سواسية. كما استغلت الوزارة المجالس العرفية ((في وجهة هي غير الوجهة التي أنشئت هذه المجالس من أجلها ، فقد استغلتها لتوجيه الانتخابات النيابية توجيهاً خاصاً لا يتفق مع حرية الانتخابات ومع المصلحة العامة، بل يخالف الأنظمة والقوانين ..))<sup>(٢)</sup>.

وقد استغلت وزارة الداخلية، أيضاً، نظام دعاوى العشائر الذي كان يطبق على نسبة كبيرة من أبناء الشعب العراقي والذي يمنح سلطات واسعة لرؤساء الوحدات الإدارية بحيث يمكنهم من توقيف الأشخاص بشكل جماعي ومن دون ذكر الأسباب<sup>(٣)</sup>، وقد استغل رؤساء الوحدات الإدارية هذا النظام لتهديد المرشحين والناخبين بتطبيقه عليهم اذا ما خالفوا رغبة الوزارة في انتخاب أشخاص معينين<sup>(٤)</sup>.

ويقول النائب نجيب الصائغ عن انتخابات سنة ١٩٤٨ والأساليب التي اتبعتها الحكومة التي حالت دون فوزه في الانتخابات ((رشحت نفسي نائباً عن أقليات الموصل .. ومركز قضاء اللواء بأجمعه يشترك في انتخابات الأقليات، وهذا يتألف من أربع مناطق. المنطقة الأولى والثانية في البلدة نفسها . وهاتان المنطقتان ليس بإمكان الإدارة ان تؤثر على أحد فيها، اما المنطقة الثالثة فتتألف من ناحيتي الحمدانية وتلكيف. والمنطقة الرابعة تتألف من ناحيتي الشورة والشرقاط. وكنا نسعى جهدنا على المنطقتين الثالثة والرابعة و أخذنا نعمل مع المنتخبين فيها، ولكن قبل موعد الانتخابات بخمسة أيام أخبرني بعض مؤيدي في هاتين المنطقتين

(١) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة الداخلية، ملف رقم ٨/٢٨، تسلسل ٧٩١٠/٣٢٠٥٠، التحقيقات الخاصة عن سير

الانتخابات لسنة ١٩٤٨، ص ٢، ص ١، ٤-٤؛ و ٤، ص ٢-٧.

(٢) فائز عزيز اسعد، المصدر السابق، ص ١٩٨.

(٣) المادة (٤٣) من نظام دعاوى العشائر.

(٤) فائز عزيز اسعد، المصدر السابق، ص ١٩٩.

بان كلا من مديري النواحي في المنطقتين جمع المنتخبين وأخبرهم بان هناك ثلاثة مرشحين

حكوميين عن المسيحيين، ووزعوا عليهم أوراقاً مطبوعةً فيها أسماء هؤلاء المرشحين وأفهم المنتخبين بأن الواجب عليهم أن ينتخبوا هؤلاء المرشحين، ومن لم ينتخبهم، أو ينتخب غيرهم، فستسخط عليه الحكومة. ومن تسخط عليه الحكومة يجب أن يعرف أنّ المجلس العرفي موجود، وأن نظام دعاوى العشائر يخول مدير الناحية صلاحيات واسعة.))<sup>(١)</sup>.

ولم تكتفِ السلطات الإدارية بذلك، بل اعترضت على نتائج الانتخابات بعد فوزه على أحد مرشحي الحكومة الثلاثة. وبعد إعلان نتائج الانتخابات والقول هنا لنجيب الصائغ (( تقدم مدير ناحية الشورة باعتراض على انتخابي لأسباب تافهة تتضمن أنّ بعض الناخبين في هذه المنطقة كتبوا أوراقهم بأنفسهم الأمر الذي أدى إلى فوزي وقد ردت محكمة الاستئناف هذا الاعتراض رغم الضغط الشديد عليها من الإدارة.. ولم يقف وزير الداخلية عند هذا الحد بل اتصل بعدد من النواب كي يعترضوا على مضبطني عند عرضها على المجلس الا ان جميع من اتصل بهم رفض ذلك))<sup>(٢)</sup>، بل أنّ وزارة الداخلية ذهبت إلى ابعد من ذلك عندما أخذت تضاييق وتلاحق المنتخبين في المناطق المذكورة لمعاقتهم على انتخابه<sup>(٣)</sup>.

وبعد نهاية الانتخابات، أخذت الشكاوى والاحتجاجات تنهال على الحكومة من مختلف المناطق الانتخابية على التدخل فيها، وكان موقف وزير الداخلية إزاء ذلك بأن ((الانتخابات حرة، وأنا لا أتدخل فيها، وأنّ هذه الشكاوى غير صحيحة، وغير واردة..)). وعندما وصلت أخبار تدخل وزارة الداخلية في الانتخابات إلى رئيس الوزراء السيد محمد الصدر، اتصل الأخير بوزير الداخلية محتجاً على هذا التصرف طالباً منه عدم التدخل وترك الحرية للناخبين لاختيار ممثليهم الشرعيين<sup>(٤)</sup>.

(١) م.م.ن، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٨، الجلسة (٩) في ٣٠/١٢/١٩٤٨، ص ١٤٦-١٤٧.

(٢) نجيب الصائغ، من أوراق نجيب الصائغ في العهدين الملكي والجمهوري ١٩٤٧-١٩٦٣، مطبعة الأديب البغدادية المحدودة، (بغداد، ١٩٩٠)، ص ٣٢-٣٣.

(٣) المصدر نفسه، ص ٣٣.

(٤) محمد مهدي كبه، المصدر السابق، ص ٢٥٠-٢٥١.

ويذهب بهاء الدين نوري إلى أنّ إعلان الإدارة العرفية في أيار ١٩٤٨ بحجة حماية مؤخرة الجيش العراقي في فلسطين كانت ذريعة وغطاءً لحرب السلطة في العراق ((ضد الحركة

الوطنية وخاصة ضد الحزب الشيوعي العراقي.. وقد وضعت المخابرات البريطانية مخططاً متكاملًا للحرب الأخيرة ضد الحركة الشيوعية والوطنية)) فضح الحزب الشيوعي جانباً منها بنشر وثيقة وقعت في أيديه- عن طريق أحد العملاء المزدوجين- وكان تقضي بإثارة الفتن والصراعات القومية والطائفية والدينية بين العراقيين))<sup>(١)</sup>. وهذا تأكيد لاستغلال الحكومة للقضية الفلسطينية لأغراض ضبط الوضع الأمني في العراق ومكافحة الحركة الوطنية ولاسيما الحركة الشيوعية، فضلاً عن استمرار التدخل البريطاني في الشؤون الداخلية للعراق على الرغم من استقلاله الشكلي منذ سنة ١٩٣٢، واتباعهم السياسة الاستعمارية التقليدية (( سياسة فرق تسد )) من خلال إثارة الفتن والاضطرابات الداخلية وحتى وقتنا الحاضر.

### ثالثاً: موقف الوزارة من الأحداث والتطورات الداخلية ١٩٤٩ - ١٩٥١ :-

لم تخل وزارة الداخلية من المشكلات والخلافات ربما الشخصية بين وزير الداخلية وبعض كبار موظفي الوزارة، ونورد هنا الخلاف مع علي خالد الحجازي<sup>(٢)</sup> مدير الشرطة العام، الذي أشادت به بعض الصحف العراقية لمواقفه المتميزة وخدماته الجليلة للدولة العراقية فقد نشرت لواء الاستقلال (( أن سلامة المملكة مقترن بوجود السيد علي خالد على رأس هذه

(١) بهاء الدين نوري، المصدر السابق، ص ٦٣-٦٤.

(٢) كان احد ضباط الجيش العثماني، تدرج في الوظائف الإدارية، فشغل منصب مدير شرطة لواء السليمانية للمدة ١٩٣٥-١٩٣٨، ثم مدير شرطة لواء الديلم (محافظة الانبار) سنة ١٩٣٩، ومدير شرطة لواء بغداد سنة ١٩٤٢، ثم معاون مدير الشرطة العام سنة ١٩٤٥ وحتى مطلع سنة ١٩٤٨، ومدير الشرطة العام في ١٣/٤/١٩٤٨، وقدم خدمات جليلة لوزارة الداخلية والوصي عبدالاله الذي قلده منصب مدير الشرطة العام تقديراً لجهوده وخدماته للمملكة وجهازها الأمني. انظر: د.ك.و، الوحدة الوثائقية، الحكومة العراقية، جداول كبار موظفي الدولة للمدة ١٩٣٥ - ١٩٤٩، ص ١٥-١٦.

القوة المسلحة))<sup>(١)</sup>، مما دفع وزير الداخلية صالح جبر بطلب إلى رئيس الوزراء توفيق السويدي بفصل مدير الشرطة العام علي الحجازي من الخدمة، لكن رئيس الحكومة رفض ذلك الطلب واكتفى بنقله إلى متصرفية لواء السليمانية<sup>(٢)</sup>.

على أثر ذلك قاد علي الحجازي القوة السيارة المسلحة وهدد باحتلال بغداد ان لم يقبل طلبه بإقالة وزير الداخلية من منصبه، لكن الوصي وبعض الشخصيات الأخرى تداركت الموقف وأحيل علي الحجازي إلى محكمة الجزاء في التاسع من نيسان ١٩٤٩، وصدر حكمها بسجنه بالأشغال الشاقة المؤبدة حتى تدخل نوري السعيد سنة ١٩٥٠ بإعفائه عما تبقى من مدة محكوميته التي قضى منها تسعة اشهر<sup>(٣)</sup>.

وفي ١٠ كانون الأول ١٩٤٩ شكل علي جودة الأيوبي الوزارة وأصبح عمر نظمي وزيراً للداخلية فيها ووكيل وزير الدفاع، وكان في مقدمة أعمال هذه الوزارة هي إلغاء الأحكام العرفية ومحاولتها إتباع سياسة التهدئة وجبر الخواطر كما وصفها الحسني<sup>(٤)</sup>.

كما أجرت وزارة الداخلية محاولات حثيثة لتطهير مؤسساتها ومؤسسات الوزارات الأخرى من الموظفين المرتشين وسيئي السلوك فأقصت الكثير منهم وأجرت تنقلات واسعة بين كبار ضباط وموظفي الوزارة وشملت تلك الإجراءات أيضاً الموظفين الإداريين في الألوية العراقية الأخرى ولم يقتصر الأمر على العاصمة بغداد<sup>(٥)</sup>.

وخلال المدة ١٩٥٠-١٩٥١ نشطت وزارة الداخلية في متابعة وكشف شبكات

(١) جريدة لواء الاستقلال، العدد (٨٩٥) في ٧/٢/١٩٥٠؛ العدد (٩٠٢) في ١٤/٢/١٩٥٠.

(٢) جريدة صدى الأهالي، العدد (١٢٤) في ١٥/٢/١٩٥٠.

(٣) عبدالرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، ج٨، ص ٨، ص ١٧٢-١٧٣؛ محمود شبيب، قضايا ملتهبة في السياسة العراقية ١٩٥٠-١٩٥٨، مطبعة عشتار، (بغداد، ١٩٨٤)، ص ٩، ص ١٩.

(٤) تاريخ الوزارات، ج٨، ص ٨، ص ١٤٧-١٤٩.

(٥) م.م.ن، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٩، ص ٢٧٩؛ جريدة الزمان، العدد (٣٧٤٠) في ٣١/١/١٩٥٠.

التجسس اليهودية<sup>(١)</sup> مثل شبكة (تنوعة) التي كانت تعمل لتخويف اليهود في العراق من خلال استخدام المتفجرات وإشاعة حالة الفزع والرعب بين الناس وتخويف اليهود العراقيين لاجل تهجيرهم إلى فلسطين المحتلة<sup>(٢)</sup>. وتشير الإحصائيات إلى انه منذ أواسط ايار ١٩٥٠ وحتى

نهاية السنة هاجر بشتى الطرق (٢٦) ألف يهودي<sup>(٣)</sup>.

هذا وقد اكتشفت تحريات التحقيقات الجنائية والشرطة بوجود مخابئ كبيرة للأسلحة في بعض كنائس اليهود في بغداد<sup>(٤)</sup>، وكذلك العثور على العديد من الآلات الطابعة والخرائط وسجلات بأسماء منظمة إرهابية صهيونية. وقد حظيت مديرية الشرطة العامة وكذلك الضباط وأفراد الشرطة المشتركين بهذه المهمة بالتكريم براتب إضافي وترقيتهم إلى رتبة أعلى وذلك لدورهم في اكتشاف هذه الجرائم<sup>(٥)</sup>.

وتجدر الإشارة إلى أن دور وزير الداخلية صالح جبر كان واضحاً عند مناقشة (قانون نيل قانون إسقاط الجنسية العراقية) -الذي حوّل وزير الداخلية صلاحيات واسعة- في مجلس النواب في الجلسة العاشرة لسنة ١٩٥٠، الذي اقترح على المجلس المذاكرة عليه بصورة مستعجلة وأشار الوزير إلى أن ((الحكومة مضطرة لإصدار هذا التشريع، بعد أن تفاقمت حركة هرب اليهود من العراق وتطورت من هروب انفرادي إلى هروب جماعي، تساعدهم

(١) كان لوزارة الداخلية دور كبير في كشف نوايا اليهود وكذلك الجهات الخارجية الأخرى التي كانت تقف وراء هجرة اليهود إلى الخارج للمساعدة في تعزيز وتقوية الكيان الصهيوني ديموغرافياً. وللمزيد عن هجرات اليهود والعوامل والأسباب والظروف المساعدة لذلك، انظر: صادق حسن السوداني، المصدر السابق، ص ص، ١٧٧-٢٤٤.

(٢) المصدر نفسه، ص ص، ٢٢٧-٢٣٠. وللمزيد عن أعداد اليهود المهاجرة، انظر: د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة الداخلية ملف رقم بلا، تسلسل ٨٧٤٨/٣٢٠٥٠، أسماء اليهود الذين تركوا العراق، قائمة (٢) في ١٩٥٠/٨/٢؛ ملف رقم بلا، تسلسل ١٠٦٦٠/٣٢٠٥٠، تهريب اليهود، تاريخها في ١٩٤٧/٧/٣-١٩٥٢/١١/٢٣.

(٣) حاييم.ي. كوهين، المصدر السابق، ص ص، ١٩٣-١٩٤.

(٤) جريدة صدى الأهالي، العدد (٥٣٢) في ١٩٥١/٦/٢٧.

(٥) كريم حيدر خضير، تاريخ الشرطة، ص ص، ١٥٢-١٥٥.

عصابات مهمتها تهريبهم أو تسهيل مهمة الهرب)) ودعا (( أبناء الطائفة اليهودية إلى مساعدة الحكومة والتعاون معها للقضاء على ظاهرة الهرب)). وتحدث صالح جبر وزير الداخلية أيضاً عن مراكز بيع الأثاث استعداداً للتصفية، وبصورة علنية وسافرة ((وقد اتصلت الحكومة ببعض عقلاء هذه الطائفة فلم يستطيعوا الحيلولة من دون الهرب المنظم غير

القانوني)). لكن اقتراحات وزير الداخلية جويتهت بمعارضة بعض النواب، فقد طلب النائب فائق السامرائي-نائب رئيس حزب الاستقلال-بأن الحكومة تقدم لائحةً مستقلةً ((لأذيل لمرسوم إسقاط الجنسية العراقية، لأنني أعتقد أن قضية اليهود يجب أن تعالج معالجةً أساسيةً جذريةً كاملةً سواء أكانت تتعلق بإسقاط الجنسية عنهم أو تجميد أموالهم أو اتخاذ ما ترمي إلى عدم تهريبهم للثروة العراقية))<sup>(١)</sup>.

هذا وكانت حسابات وزارة توفيق السويدي الثالثة بان عدد اليهود الذين سيستفيدون من هذا القانون فيغادرون العراق إلى (إسرائيل) سوف لا يتجاوز العشرة آلاف يهودي بأي حال من الأحوال. ولكن الدعاية اليهودية المنظمة والمركزة على وجوب الهجرة إلى (ارض الميعاد) قد أتت أكلها. فغادر العراق في نهاية المطاف مئة وخمسة وعشرون ألف يهودي بعد ان تخلوا عن جنسيتهم العراقية، والأرض التي ولدوا أو عاشوا فيها...!!<sup>(٢)</sup>.

لم تكن المؤسسة الأمنية التابعة لوزارة الداخلية أداة للبطش والردع في كل الأحوال، بل كانت في أحيان كثيرة تأخذ الأمور بحنكة وبدراية آخذة بنظر الاعتبار المحافظة على حياة المواطنين وممتلكاتهم، وتشير وثائق وزارة الداخلية إلى طلب مدير الشرطة العام علوان حسين إلى متصرف الموصل سعيد قزاز بالتعامل بهدوء مع حادث عصيان بعض اليزيدية بقيادة داود الداود في سنجار ضد الحكومة، وفعلاً تمّ إتباع أسلوب المفاوضات مع المتمردين الذين استسلموا في ٥ اذار ١٩٥١ إلى السلطات الحكومية من دون زهق أرواح

<sup>(١)</sup> م.م.ن، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٠، الجلسة (١٠) في ٢/٣/١٩٥٠، ص ٨٢-٩٤؛ احمد فوزي، المثير من

أحداث العراق السياسية، دار الحرية للطباعة، (بغداد، ١٩٨٨)، ص ٥٩-٧٣.

<sup>(٢)</sup> احمد فوزي، المثير من أحداث العراق...، ص ٧٣.

أو إراقة دماء<sup>(١)</sup>.

وعندما تعكر صفو الأمن والنظام في لواء المنتفك بعد الصراع الدائر على أراضي منطقة ابو العجول، بين جماعة الشيخ خيون العبيد رئيس عشائر العبودة من جهة وبين آل علي من العشيرة نفسها من جهة أخرى، قامت وزارة الداخلية بالإيعاز إلى مديرية الشرطة العامة للتحقيق السريع في تلك الحوادث، وأسهمت جهود الشرطة ومتصرف لواء المنتفك عبد الحليم السنوي بإنهاء النزاع

وإعلان الصلح بين الطرفين المتنازعين، وترك الضغائن والعودة إلى المودة والتضامن في سبيل مصلحة الطرفين<sup>(٢)</sup>.

#### رابعاً: موقف الوزارة من القضايا القومية ١٩٤٧ - ١٩٥١ :-

ساهمت وزارة الداخلية بدور مهم في جمع الأموال والمساعدات لسكان طرابلس الغرب (ليبيا)، عندما هددتهم المجاعة في سنة ١٩٤٧، وكان دور مؤسسات وزارة الداخلية ولاسيما الشرطة والمتصرفيات هو حث الناس في مختلف المدن العراقية على التبرع وتقديم المساعدات<sup>(٣)</sup>. وهذا يوضح الشعور القومي وكذلك الإنساني النبيل للشعب العراقي تجاه الآخرين من العرب ويؤكد بأن العراق هو السباق دوماً لتقديم العون للبلدان العربية وغير العربية عندما تحل بها الكوارث الطبيعية والأزمات السياسية حتى وإن كان يعاني من أزمة خانقة في الغذاء<sup>(٤)</sup>.

وفي الثالث من تشرين الأول ١٩٤٧ وبسبب مشروع تقسيم فلسطين الذي صادقت عليه الأمم المتحدة تم إعلان الإضراب العام في بغداد<sup>(٥)</sup>، الذي امتاز عن بقية إضرابات

(١) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة الداخلية، ملف رقم بلا، بقرية من مدير الشرطة العام إلى متصرف لواء السليمانية رقم ٦١٢ في ١٩٥١/٣/٢.

(٢) عبدالرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، ج٨، ص ٨، ص ٢٥٩-٢٦٠. وللمزيد عن علاقة وزارة الداخلية بالعشائر، راجع المبحث الثالث من الفصل الخامس.

(٣) بلغت هذه المساعدات ثلاثة الاف دينار وكان العراق سباقاً في هذا المجال مما شجع بقية الدول العربية لئن تحذو حذوه. كريم حيدر خضير، تاريخ الشرطة، ص ١٤٠.

(٤) انظر: ص ص ١٨٧-١٨٨.

(٥) صباح مهدي رميض، جريدة لواء الاستقلال وموقفها القومي تجاه القضية الفلسطينية (١٩٤٧-١٩٤٨)، بحث مقدم إلى هيئة رعاية العلماء والمبدعين، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ٢٠٠٦، ص ٨.

البلاد العربية بالتنظيم والشمول وقوة الاحتجاج وكان لوزارة الداخلية دور بارز في الأعداد والتنظيم وحماية المتظاهرين، ولاسيما بعد أن حثت الحكومة العراقية أبناء الشعب العراقي لمؤازرة إخوانهم الفلسطينيين<sup>(١)</sup>.

وقد أصدرت وزارة الداخلية بياناً أبدت فيه أسفها العميق واستيائها الشديد من القرار الذي اتخذته هيئة الأمم المتحدة بصدد تقسيم فلسطين، وأنها-أي وزارة الداخلية- ترى من



واجبها أن تدعو الشعب العراقي إلى الالتزام بالسكينة والهدوء، وإلى تحاشي كل ما من شأنه إحداث القلق والاضطراب والفوضى، مما قد يلحق الإضرار بالقضية الفلسطينية نفسها..<sup>(٢)</sup>.

ويقول عبد الرزاق الحسني ((إنَّ تحريض الحكومة لطلاب المدارس على القيام بالتظاهرات من أجل فلسطين شجعهم على القيام بالتظاهرات السياسية ضد معاهدة بورتسموث وضد سياسات الوزارات التي كانت تريد إلحاق العراق بعجلة الاستعمار))<sup>(٣)</sup>. وهو تبرير أكد الواقع صحته إذ إنه ساعد على تطور الوعي الوطني والقومي للطلبة، ويزاد على ذلك دور التيارات اليسارية والقومية التي كانت تقف بجانب المعارضة في معظم الأوقات إن لم تكن هي المعارضة نفسها.

ساهمت وزارة الداخلية في حرب ايار ١٩٤٨ بين العرب والصهاينة، فقد تطوع عدد كبير من أفراد ومنتسبي وزارة الداخلية ولاسيما من ضباط الشرطة وأفرادها وذهبوا إلى فلسطين لتحريرها من أيدي الصهاينة، كذلك تولى اللواء إسماعيل صفوت باشا<sup>(٤)</sup> قيادة قوة المتطوعين الذين كان عددهم (٥٠٠) متطوع إلى جانب قوات الجيش العراقي ودخلوا المعركة بقيادة العقيد عبدالقادر الهمأوندي<sup>(٥)</sup>. وعادت القوات العراقية بما فيها قوات الشرطة

(١) عبدالرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، ج ٧، ص ٢١٣-٢١٩.

(٢) المصدر نفسه، ص ٢١٦.

(٣) المصدر نفسه، ص ٢٢٠.

(٤) من كبار ضباط الشرطة العراقية، تدرج في السلم الوظيفي حتى أصبح برتبة لواء سنة ١٩٤٨.

(٥) كريم حيدر خضير، تاريخ الشرطة، ص ١٣٦.

في ايار ١٩٤٩ إلى مراكزها الدائمة، وقد أشاد مفتي جنين السيد أديب الخالدي بموقف العراق القومي وقواته المسلحة الباسلة<sup>(١)</sup>.

وعندما تعرضت سوريا والأردن سنة ١٩٥١ إلى تهديد واعتداء صهيوني أسرعت وزارة الداخلية ووزارة الدفاع إلى إعداد وتجهيز الضباط والمراتب لغرض إرسالهم لنجدة إخوانهم في سوريا والأردن<sup>(٢)</sup>.

فضلاً عن موقف وزارة الداخلية عند قيام مشروع الوحدة بين الأردن والعراق أيام الوزارة

السويدية الثانية، حيث كان برنامج وزارة الداخلية في مقدمة برامج الوحدة بين المملكتين<sup>(٣)</sup>.

#### خامساً: موقف الوزارة من انتفاضة تشرين الثاني ١٩٥٣ :-

تمثل موقف وزارة الداخلية من انتفاضة تشرين الثاني ١٩٥٢<sup>(٤)</sup>، بأنها كانت متيقظة منذ اليوم الأول لاعتداء بعض الأشخاص المجهولين على طلبة كلية الصيدلة فقامت الوزارة بالمباشرة بإجراء تحقيق أولي بالموضوع، ولكن بعد تطور التظاهرات وخروجها

(١) جريدة الزمان، العدد (٣٥١٢) في ٢/٥/١٩٤٩.

(٢) جريدة لواء الاستقلال، العدد (١٢٥٧) في ١١/٥/١٩٥١.

(٣) فشلت محاولات الملك عبدالله والوصي عبدالاله لتوحيد المملكتين العراقية والأردنية بسبب رفض بريطانيا للمشروع ومن ثم مقتل الملك عبدالله في المسجد الأقصى في ٢٠ تموز ١٩٥١ حال من دون تحقيق هذا المشروع. وللمزيد انظر: عبدالرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، ج٨، ص٨، ص٢٥٢-٢٥٤.

(٤) بدأت الانتفاضة في الوسط الطلابي أول الأمر بعد ان قرر عميد كلية الصيدلة والكيمياء في بغداد تعديل نظام الكلية الداخلي، بحيث يعيد الطالب الراسب في بعض المقررات كافة المقررات الدراسية، فاعتبر الطلاب ذلك التعديل مجحفاً بحقوقهم، وقرروا الإضراب احتجاجاً عليه يوم ٢٦/١٠/١٩٥٢. واتسع الإضراب فشمّل كليات أخرى كالتب والحقوق والتجارة وانتهى الإضراب يوم ١٩/١١/١٩٥٢ بعد إلغاء وزارة الصحة التي تتبعها الكلية التعديل وقام أشخاص مجهولون بالاعتداء على بعض الطلبة مما جعل الآخرين يعلنون الإضراب. وعلى الرغم من استجابة الحكومة لمطالب الطلاب، وأمرت بإجراء التحقيق وعزل عميد كلية الصيدلة من منصبه، إلا ان جميع هذه التدابير فشلت في تهدئة الموقف، فاتسع نطاق الإضراب وشمّل كليات ومدارس أخرى وتطور إلى تظاهرات صاخبة امتدت إلى المدن الأخرى وكان من أهم مطالب المتظاهرين تبني شعار الانتخابات=

عن المؤلف اصطدمت قوات الشرطة معها، وسقط الكثير من الجرحى وبعض القتلى. لكن يبدو أنّ إجراءات الأمن الصارمة التي اتخذتها مؤسسات وزارة الداخلية الأمنية لم تكن بالمسيطرة على زمام الأمور، لذلك نلاحظ سيطرة المتظاهرين على الشوارع واخذوا يطلقون الهتافات الوطنية المطالبة بحكومة وطنية تلبية مصالح ورغبات الأهالي<sup>(١)</sup>.

وأصبح موقف وزارة الداخلية أكثر حرجاً بعد توسع التظاهرات وانضمام جماهير غفيرة من الشعب إلى صفوف الطلاب<sup>(٢)</sup>، وفي ٢٢ تشرين الثاني، بلغت التظاهرات ذروتها فاصطدم المتظاهرون مع الشرطة وسقط بعض القتلى والجرحى<sup>(٣)</sup>.

وعلى الرغم من إعلان الحكومة تعطيل الدراسة في الكليات والمعاهد والمدارس كافة اعتباراً من ٢٣ تشرين الثاني، فإن الطلاب استأنفوا تظاهراتهم، واشترك معهم هذه المرة العمال والكسبة، وكما كان متوقعاً، حدثت بعض حوادث العنف بين المتظاهرين ورجال الأمن وقع فيها قتلى وجرحى<sup>(٤)</sup>. فقد قام المتظاهرون باجتياح مركز شرطة (قنبر علي)، وبحضور بهاء الدين نوري، سكرتير الحزب الشيوعي<sup>(٥)</sup> قام المتظاهرون بإحراق مركز الاستعلامات

= المباشرة وهدفت المتظاهرون لأول مرة بسقوط النظام الملكي وحياء الجمهورية. وللمزيد عن مقدمات الانتفاضة وعوامل قيامها وكيفية تعامل الحكومة معها، انظر: مها عبداللطيف حسن، انتفاضة تشرين الثاني في العراق ١٩٥٢، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية القانون والسياسة، جامعة بغداد، ١٩٨٤، ص ٢٥ وما بعدها؛ جعفر عباس حميدي، التطورات السياسية، ص ٧١١-٧٢٦؛ جريدة الاهالي، الأعداد (١٣٨-١٤١) في ١٨/١١/١٩٥٢-٢١/١١/١٩٥٢؛ عبدالرزاق محمد اسود، المصدر السابق، ص ٧٦-٩٠؛ اسماعيل احمد ياغي، المصدر السابق، ص ٣١٨-٣٢٨؛ عبدالرزاق الحسيني، انتفاضة تشرين الثاني ١٩٥٢، مجلة المتقف العربي، العدد (٥)، كانون الثاني ١٩٧٢؛ جريدة الزمان، الأعداد، (٤٥٩٠-٤٥٩٣) في ٢٣/١١/١٩٥٢-٢٥/١١/١٩٥٢

(١) محمد مهدي كبه، المصدر السابق، ص ٣٤٦-٣٤٧؛ محمود شبيب، قضايا ملتهبة في السياسة العراقية، ص ٦٢، ص ٦٣.

(٢) اسماعيل احمد ياغي، المصدر السابق، ص ٣٢٠.

(٣) جريدة الزمان، العدد (٤٥٩٠) في ٢٣/١١/١٩٥٢.

(٤) عبدالرزاق الحسيني، الجبهة الوطنية، ص ٤٣.

(٥) كان للحزب الشيوعي العراقي (السري) دور كبير في الانتفاضة، والذي كان قد تأسس بعد ان اعلنت في ٣١/١٠/١٩٥٢ جماعة في بغداد منهم عاصم فليح ويوسف اسماعيل و عبد الوهاب محمود وموسى حبيب =

الأمريكي وإضرار النار بالكتب والأثاث، وقاموا أيضاً باحتلال مركز شرطة (باب الشيخ) وأضرموا النار فيه، وقد واجهت الشرطة الموقف بإطلاق النار عليهم، مما أدى إلى مقتل (١٢) شخصاً<sup>(١)</sup>، وقد قام المتظاهرون بإلقاء القبض على أحد أفراد الشرطة الذي لم يجد وقتاً للهرب وسحلوه في الشارع وأحرقوه حياً<sup>(٢)</sup>. وهذا يشير إلى مدى تردي الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي في العراق مما جعل المواطنين يقسون بهذه القسوة مع رجال الأمن على اعتبار انهم يمثلون السلطة المركزية التي ضاق بها الشعب ذرعاً بعد اتساع الهوة بين الطرفين نتيجة لعدم تحقيق مطالب الشعب المتعددة ومنها الانتخاب المباشر والحريات السياسية.

وكان الطلاب قد أصدروا في تلك الأثناء بياناً هاجموا فيه الفئة الحاكمة-وقد وصفوها بالرجعية- وأعلنوا أنّ الإضراب سيستمر حتى تستجاب لمطالبهم<sup>(٣)</sup>.  
لم تستطع الشرطة المحلية السيطرة على التظاهرة وتفريقها، فاتصل وزير الداخلية بأمرية القوة السيارة<sup>(٤)</sup> لتهيئة قوة كافية لتفريق المتظاهرين، على ان يكون الفوج الأول ناقصاً فصيل

<sup>١</sup> ووديع طليا ويوسف سلمان يوسف وحמיד مجيد...، عن تشكيل منظمة شيوعية واحدة أطلقوا عليها اسم (لجنة مكافحة الاستعمار والاستثمار) واختارت اللجنة عاصم فليح سكرتيراً لها. وفي سنة ١٩٣٥ أُبدل اسم اللجنة باسم الحزب الشيوعي العراقي وأصدر الحزب في السنة نفسها مجلة شهرية باسم كفاح الشعب. وفي سنة ١٩٤٠ اصدر يوسف سلمان (فهد) جريدة الشراة. وقد وجهت أجهزة وزارة الداخلية الأمنية ضربات قوية للحزب الشيوعي وظل يمارس العمل السري طيلة العهد الملكي. وللزيد عن نشاط الحزب الشيوعي العراقي وظروف تأسيسه وموقف الحكومة منه ومواقفه من الأحداث الداخلية والخارجية انظر: حنا بطاطو، العراق، الحزب الشيوعي، مؤسسة الابحاث العربية، الكتاب الثاني، ط٢، (بيروت، ١٩٩٦)، ص ٩٣ وما بعدها؛ فاضل حسين، الفكر السياسي في العراق المعاصر ١٩١٤-١٩٥٨، مؤسسة الخليج للطباعة والنشر، (الكويت، ١٩٨٤)، ص ص ١٠٥-١٢٢.

<sup>(١)</sup> مها عبداللطيف حسن، المصدر السابق، ص ٢٠٦.

<sup>(٢)</sup> حنا بطاطو، المصدر السابق، ص ٣٣٢.

<sup>(٣)</sup> تركزت هذه المطالب بالآتي:- الأخذ بالانتخاب المباشر، والقيام بإصلاح الأوضاع الداخلية، وصيانة الحريات ومواكبة التطور العالمي، وسقوط مشروع الدفاع عن الشرق الأوسط. وللزيد عن مطالب المتظاهرين وشعاراتهم في انتفاضة تشرين الثاني ١٩٥٢، انظر: جعفر عباس حميدي، التطورات السياسية، ص ٧١٣؛ عبدالرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، ج ٨، ص ص ٣٥٩-٣٥٠.

<sup>(٤)</sup> كانت تتمتع بقابليات قتالية تفوق قوة الشرطة وطالما استخدمتها وزارة الداخلية في تفريق التظاهرات وقمعها واستمرت كذلك حتى ألغيت بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨. محمود شبيب، قضايا ملتبهة في السياسة العراقية، ص ٦٠.

الإسناد بأمره متصرف لواء بغداد ويتلقى الأوامر منه ويجري توزيع سراياه على معاونة شرطة الكرخ وشرطة السراي وشرطة العبخانة، على أن يتم تسليح أفراد الشرطة بالسلاح مع الخوذ الفولاذية. لكن وزارة الداخلية لم توافق على التسليح بالسلاح وإنما طالبت ان يكون التسليح بالعصي والهروات<sup>(١)</sup>. ويبدو أنّ نية وزارة الداخلية كانت سليمة تجاه التظاهرات والمتظاهرين وانها كانت تسعى لتجنب استخدام السلاح الذي طالما أوقع الكثير من القتلى والجرحى في صفوف المواطنين الأبرياء، يزداد على ذلك الانعكاسات السلبية لذلك الأمر على سمعة عمل وزارة الداخلية ودوائرها الأمنية، كما يسجل هذا الموقف إلى وزير الداخلية مصطفى العمري الذي عُرف عنه بأنه من الإداريين الأفذاذ الذين يحسبون لكل أمر حسابه

الدقيق.

وبعد جهود حثيثة للقوات الأمنية تمكنت وزارة الداخلية من تفريق التظاهرات في أماكن عدة، بعد استخدامها للغاز المسيل للدموع وبعد أن وقعت إصابات بين الطرفين<sup>(٢)</sup>. وبعد ان فقدت وزارة الداخلية زمام المبادرة وأصبح الوضع به حاجة إلى تدخل الجيش، لذلك ظهرت مدرعات الجيش في شارع الرشيد وشارع الكفاح والميادين الرئيسية<sup>(٣)</sup>، ولم تسجل حوادث أو اصطدامات مع المتظاهرين بل العكس كان المواطنون يستقبلون قوات الجيش وهي تسير في الشوارع بالهتاف بحياة الجيش<sup>(٤)</sup>. وبالمقابل لم يتعرض الجيش للمتظاهرين وسمح لهم بالصعود على المصفحات وإلقاء الخطب والتهافتات من فوقها<sup>(٥)</sup>. وقد عُدَّ هذا التعاطف من أبرز مظاهر الانتفاضة<sup>(٦)</sup>. أربع هذا الوضع الوصي عبد الإله، والخوف من أن يتجاوب الجيش مع الانتفاضة، والقيام بسيطرته على السلطة، فعقد الوصي اجتماع في وزارة الداخلية لبحث الموقف،

(١) جعفر عباس حميدي، التطورات السياسية، ص ٧١٣-٧١٤.

(٢) المصدر نفسه، ص ٧١٥-٧١٦.

(٣) جريدة اليقظة، العدد (١٥٨١) في ٢٣/١١/١٩٥٢.

(٤) جريدة الشعب، العدد (٢٣٨١) في ٢٥/١١/١٩٥٢.

(٥) حسين مروة، ثورة العراق، دار الفكر الجديد، (د.م، ١٩٥٨)، ص ٤١.

(٦) مها عبد اللطيف حسن، المصدر السابق، ص ٢٠٩.

حضره رئيس الوزراء المستقيل، مصطفى العمري، ووزير الداخلية وكالة ووزير الدفاع حسام الدين جمعة، ومتصرف لواء بغداد عبد الرسول الخالسي، فضلاً عن رئيس أركان الجيش نور الدين محمود<sup>(١)</sup> الذي أعلن في الاجتماع ((أنَّ من المستحيل المحافظة على الأمن من دون إطلاق النار))<sup>(٢)</sup>.

برزت مشكلة أمام السلطة، وهي من يصدر أمراً للجيش بإطلاق النار على المتظاهرين لقمع الانتفاضة، ومن خلال هذه المشكلة يتضح لنا جلياً، تنصل رجال الحكم من المسؤولية، فكانت الشخصيات الرئيسية في الحكومة تريد تخليص نفسها من تلك المسؤولية. فأعلن متصرف لواء بغداد، عندما طلب منه الوصي إصدار هذا الأمر، بأنه بحسب قانون اللواء لا

يستطيع إصداره، بوجود رئيسه وزير الداخلية، وبما أن وزير الداخلية كان مستقياً، رفض الأخير أن يصدر أمر إطلاق النار محتجاً بأن ذلك من اختصاص رئيس الوزراء أو الوصي في حالة استقالة الوزارة<sup>(٣)</sup>. وبذلك عهد الوصي، الذي أراد التخلص من الأمر، إلى رئيس أركان الجيش نور الدين محمود، صلاحية إصدار أمر إطلاق النار، وقد أبدى رئيس أركان الجيش استعداداً لقمع الانتفاضة في حال تزويده بالسلطة<sup>(٤)</sup>.

اعترض رئيس الوزراء مصطفى العمري على قرار الوصي، وأعلن بعدم إمكان تزويد رئيس الأركان سلطات ينص القانون على إيداعها لوزير الداخلية، وأوضح للوصي أن الوسيلة الوحيدة لمنح رئيس أركان الجيش هذه السلطة يجب أن يعهد إليه برئاسة الوزارة ووزارة الداخلية وكالة ليستطيع قانوناً النهوض بواجباته، فقدم رئيس الوزراء مصطفى العمري استقالته في ٢٣ تشرين الثاني ١٩٥٢، وعهد الوصي، رئاسة الوزارة إلى

(١) من كبار ضباط الجيش العراقي، ولد في الموصل سنة ١٨٩٩، تخرج من المدرسة العسكرية في استانبول سنة ١٩١٧ وانتمى إلى الجيش العراقي في ١٦/١١/١٩٢١ وتدرج في مناصبه العسكرية، عين في تشرين الأول ١٩٤٨ قائداً للقوات العراقية المشتركة في حرب فلسطين، وتولى القيادة العامة للجيش العربية في ساحتها، عين رئيساً لأركان الجيش في ٢٣/٧/١٩٥١، وقد وُصفَ بأنه ((رجل مخلص.. وجندي شريف وقائد متمالك لا عصابه وقت الشدائد)). انظر: مير بصري، المصدر السابق، ص ٢٣٢-٢٣٣.

(٢) مها عبد اللطيف حسن، المصدر السابق، ص ٢١٠.

(٣) المصدر نفسه، ص ٢١١.

(٤) خليل كنه، المصدر السابق، ص ١٥٤.

نور الدين محمود الذي شغل منصب وزارة الداخلية وكالة<sup>(١)</sup>، واستمر في منصبه حتى تبديل الوزارة في كانون الثاني سنة ١٩٥٣<sup>(٢)</sup>. ويبدو مما ذكر، تنصل وزير الداخلية والمتصرف عن تحمل المسؤولية لمواجهة أحداث الانتفاضة، وهذا الأمر أحد الأسباب الرئيسية لإسناد الوزارة إلى الجيش<sup>(٣)</sup>، على الرغم من مخاوف الوصي من تكرار ما حصل في نيسان-أيار سنة ١٩٤١<sup>(٤)</sup>.

كانت حصيلة التظاهرات<sup>(٥)</sup> والاصطدامات التي حدثت بين العشرين من تشرين الثاني ١٩٥٢، والرابع والعشرين من الشهر نفسه، مقتل (٢٧) شخصاً بينهم أربعة من أفراد الشرطة، وجرح عدد كبير من المواطنين، وحرق عدة سيارات للشرطة<sup>(٦)</sup>.

(١) توفيق السويدي، المصدر السابق، ص ٥١٤.

(٢) عبدالرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، ج٨، ص ٣٦١، ٣٨٠.

(٣) يذكر عبدالرزاق الحسني رأياً اخر، حيث يقول بان فكرة إسناد رئاسة الوزراء إلى رئيس أركان الجيش، لم تكن وليدة ساعتها، وإنما كانت مختصرة في ذهن الوصي منذ صيف سنة ١٩٥٢، عندما اخبر فاضل الجمالي في لندن، بأنه اذا استقالت وزارة مصطفى العمري، فإنه سيكلف رئيس أركان الجيش بتأليف الوزارة الجديدة. انظر: عبدالرزاق

الحسني، انتفاضة تشرين الثاني ١٩٥٢، ص ١٤.

(٤) مها عبداللطيف حسن، المصدر السابق، ص ص، ٢١٠-٢١٢.

(٥) كان من بين المطالب التي بينها المتظاهرون في الأيام الأخيرة من الانتفاضة:- إلغاء الأجور الدراسية، وتأييد مذكرات الأحزاب السياسية- كانت تدعو إلى تغيير الحكومة وتأييد حكومة وطنية وإصلاح أوضاع البلاد الفاسدة..- وتأييد مذكرة لانصار السلام كانوا رفعوها إلى البلاط الملكي من. وللמיד من التفاصيل عن هذه المطالب ومذكرات الأحزاب السياسية، انظر: عبدالرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، ج٨، ص ص، ٣٢١-٣٥٦؛ عبدالامير هادي العكام، المصدر السابق، ص ص، ٢٥٤-٢٦٥؛ جريدة الاهالي، العدد (١٢١) في ٢٩/١٠/١٩٥٢؛ فاضل حسين، تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي، ص ص، ٢٩٣-٢٩٧.

(٦) عبدالرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، ج٨، ص ٣٥٦.

شرعت حكومة نور الدين محمود إلى إعلان الأحكام العرفية، وحلّ الأحزاب السياسية، وتعطيل الصحف اليومية<sup>(١)</sup>، واعتقال أكثر من (٢٢٠) من المنتمين إلى الأحزاب السياسية. أما الذين قبض عليهم بسبب التظاهرات وأحيلوا إلى المجالس العرفية فقد كان (٢٩٩٩) معتقلاً، يذكر الحسني أنّ رئيس الحكومة رفض إحالة قادة الأحزاب السياسيين والصحفيين المعارضين إلى المجالس العرفية ((معتذراً بأن واجب وزارته محدد باستعادة الأمن))<sup>(٢)</sup>.

وتجدر الإشارة، إلى أنّ من بين المعتقلين بعد أحداث ١٩٥٢، ثمانية أعضاء في حزب توده الإيراني (الحزب الشيوعي)، الأمر الذي يشير إلى مدى امتداد الأحداث في إيران إلى العراق ولاسيما تأميم النفط الإيراني<sup>(٣)</sup>.

وتشير وثائق الشرطة إلى أنّ أحداث الانتفاضة في بغداد وجدت مدى لها في مدن عديدة من الألوية المختلفة، ولاسيما بالنجف، فيذكر تقرير لجنة الحزب الشيوعي في النجف والمرسل إلى مركز الحزب في بغداد بتاريخ ١٦ شباط ١٩٥٣، بأن ((البلد كان في قبضة أزمة ثورية...، أنّ الجماهير دخلت نطاق الفعل في بغداد وشعرنا أنّ على تنظيمنا أن يشارك))<sup>(٤)</sup>. وتأثرت الألوية بإجراءات الشدة نفسها كما حصل في بغداد، لكن هذا الحل، وغيره من الإجراءات التي اتخذتها الحكومة العسكرية، لم يكد يمس من قريب أو بعيد جوهر العلة الاجتماعية العراقية، خشية تكرار ذلك<sup>(٥)</sup>.

(١) جريدة الوقائع، العدد (٣١٨٧) في ٢٤/١١/١٩٥٢.

(٢) عبدالرزاق الحسني، الجبهة الوطنية، ص ٤٤.

(٣) فيبي مار، تاريخ العراق المعاصر، العهد الملكي، ترجمة مصطفى نعمان احمد، المكتبة العصرية، ط ١، (بغداد، ٢٠٠٦)، ص ١٦٣.

(٤) تقرير من لجنة النجف الفرعية إلى مركز الحزب بتاريخ ١٦/٢/١٩٥٣، عنوانه (( تنظيمنا خلال الانتفاضة الاخيرة ))، محفوظ في حافظة الشرطة المؤلفة من تسعة مجلدات والمحتوية على أوراق بهاء الدين نوري. نقلًا عن: حنا بطاطو، العراق، الحزب الشيوعي، الكتاب الثاني، ص ٣٣٣.

(٥) المصدر نفسه، ص ٣٣٣.

شرعت الوزارة في تنفيذ بعض الإصلاحات التي وعدت بها، فخفضت الضرائب والرسوم وجعلت التعليم العالي مجاناً<sup>(١)</sup>، وبذلك تمكنت الحكومة من السيطرة على الوضع، وقررت إلغاء منع التجوال في ١١ كانون الأول ١٩٥٢<sup>(٢)</sup> وسحب الجيش من العاصمة في ١٣ كانون الأول من العام نفسه<sup>(٣)</sup>.

وهكذا تمكنت وزارة نور الدين محمود من إعادة الهدوء والأمن إلى نصابهما، وقدم رئيس الوزراء استقالته في ٢٣ كانون الثاني ١٩٥٣ - بعد حكم دام الشهرين - بعد أن ألمح له الوصي (( بالانسحاب وهو مشكور )) على حد تعبير الحسني<sup>(٤)</sup>.

**سادساً: موقف الوزارة من انتخابات السنة ١٩٥٢ النيابية :-**



في السابع والعشرين من تشرين الأول ١٩٥٢ صدرت الإرادة الملكية بحل مجلس النواب<sup>(٥)</sup>. وعلى أثر مطالبة الأحزاب السياسية بالأخذ بمبدأ الانتخاب المباشر وقرارها القاضي بمقاطعة الانتخابات<sup>(٦)</sup>، أصدر رئيس الوزراء بياناً في السادس عشر من تشرين الثاني ١٩٥٢ وافق بموجبه على قبول مبدأ الانتخاب المباشر، ولتحقيق هذا المبدأ وسن قانون يكفل تحقيقه بصورة صحيحة، فإن مجلس الوزراء قرر تأليف لجنة من كبار رجال القانون والإدارة وممثلي الأحزاب لتقوم بإنجاز لائحة هذا القانون<sup>(٧)</sup>.

على كل حال، وبعد انتفاضة تشرين الثاني ١٩٥٢ صدر المرسوم الخاص بجعل الانتخابات مباشرة<sup>(٨)</sup> وبدأت وزارة نور الدين محمود بالتحضير للانتخابات أواخر سنة

(١) جريدة الوقائع، الأعداد (٣١٩٣-٣١٩٤) في ٧-٨/١٢/١٩٥٢.

(٢) جريدة الزمان، العدد (٤٦٠٧) في ١٢/١٢/١٩٥٢؛ جريدة الشعب، العدد (٢٣٩٦) في ١٢/١٢/١٩٥٢.

(٣) المصدر نفسه، العدد (٤٦١١) في ١٦/١٢/١٩٥٢؛ جريدة الشعب، العدد (٢٤٠٠) في ١٦/١٢/١٩٥٢.

(٤) عبدالرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، ج٨، ص ٣٨٠.

(٥) محمد مهدي كبه، المصدر السابق، ص ٢٥٠-٢٥١.

(٦) جريدة الوقائع، العدد (٣١٨٧) في ٢٤/١١/١٩٥٢.

(٧) عبدالامير هادي العكام، المصدر السابق، ص ٢٥٩؛ جريدة الزمان، العدد (٤٥٨٧) في ١٧/١١/١٩٥٢.

(٨) صدر المرسوم في ١٦/١٢/١٩٥٢ وللمزيد عنه انظر: د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة الداخلية، ملف رقم ج/٦/١،

قرارات مجلس الوزراء، القرار المرقم ٢٤٩٨ في ١٦/١٢/١٩٥٢، مرسوم انتخاب النواب رقم (٦) لسنة ١٩٥٢.

١٩٥٢ وانتهت الانتخابات في ١٧ كانون الثاني ١٩٥٣ على أساس الانتخاب المباشر<sup>(١)</sup>، وظهر تدخل الحكومة منذ اللحظة الأولى، فقد استخدمت وسائل التهديد والوعيد ضد المرشحين غير المرغوب فيهم، لتنتيهم عن الترشيح، كما استدعت وزارة الداخلية متصرفي الألوية إلى بغداد لتزويدهم بقوائم مرشحيها<sup>(٢)</sup>.

وأكد صالح جبر رئيس حزب الأمة بأن هؤلاء المتصرفين ما إن عادوا إلى ألويتهم حتى أعلنوا عن استلامهم لهذه القوائم. وقد طالبوا مرشحي حزب الأمة الانسحاب من الانتخابات، فكان هناك خياران أمام مرشحي الحزب، أما الاصطدام بالحكومة أو الانسحاب من الانتخابات، فاضطروا لاختيار الحل الأخير<sup>(٣)</sup>.

كان محمد مهدي كبه من مؤيدي الحرية التامة للانتخابات في المدن الكبرى ويأشرف وزارة الداخلية عليها في المناطق القبلية والريفية، لاعتقاده ((بأن البلاط وباقي الطبقة الحاكمة، بما لهم من نفوذ وسلطان على رجال الإدارة، وعلى وزارة الداخلية..، سيتدخلون فيها حتماً لصالحهم وصالح اتباعهم، فتعود إلى المجلس نفس العناصر، التي دأبت الطبقة الحاكمة على حشرها في المجالس النيابية))، كما يشير محمد مهدي كبه إلى ان وزير الداخلية - مصطفى العمري- كان مع ترك الانتخابات حرة من دون تدخل وتوجيه، بحجة ((ان ذلك هو ما تطلبه الأحزاب والمنظمات الوطنية))، وهي كلمة حق أريد بها باطل على حد تعبير كبه<sup>(٤)</sup>. فقد بدأت السلطات الإدارية ومنذ اللحظة الأولى التي باشرت فيها الانتخابات تتدخل فيها، وكلما راجعت الأحزاب وزارة الداخلية لتقديم الشكاوى ضد التدخل في الانتخابات أجابها الوزير ((الانتخابات حرة،.. وأن هذه الشكاوى غير صحيحة..))<sup>(٥)</sup>.

(١) جريدة صوت الأهالي، العدد (٤٥) في ١١/٢٧/١٩٥٢؛ جريدة البلد، العدد (٤٣٥) في ١١/٢٥/١٩٥٢.

(٢) م.م.ع، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٢-١٩٥٣، ص ١١.

(٣) المصدر نفسه، ص ١١٧.

(٤) محمد مهدي كبه، المصدر السابق، ص ٢٤٩-٢٥٠.

(٥) المصدر نفسه، ص ٢٥٠.

استمرت السلطات الإدارية بإشرافها الواسع على الانتخابات على الرغم من صدور مرسوم الانتخاب رقم (٦) لسنة ١٩٥٢، وظل دور المختارين في انتخاب لجان التفتيش كبيراً، على الرغم من إشراك أعضاء المجلس البلدي والأعضاء المنتخبين في المجلس الإداري في تكوين لجان التفتيش، إذ أن المختارين يشتركون في ترشيح أعضاء الهيئة التي منها تنتخب لجنة التفتيش<sup>(١)</sup>. فهؤلاء المختارون، بحكم تبعيتهم للإدارة، يضطرون إلى الخضوع لتوجيهاتها وأوامرها ضماناً لبقائهم في مراكزهم. ولهذا يعمدون إلى ترشيح أشخاص ممن اختارتهم الإدارة لعضوية لجان التفتيش<sup>(٢)</sup>.

دافع رئيس الحكومة نور الدين محمود عن سير الانتخابات، وعدّها حياديةً ونفى أن

تكون هناك أية ضغوط ضد المرشحين أو إنها كانت مزيفة، وأكد بأنها جرت في ظل سيادة القانون<sup>(٣)</sup>.

وأكد جميل المدفعي بان بعض الانتخابات التي جرت في ظل القانون السابق التي كانت تجري على مرحلتين، أفضل من الانتخابات المباشرة التي جرت وفقاً للقانون الجديد<sup>(٤)</sup>. ففي لواء الموصل حاول متصرف اللواء أحمد زكي المدرس وقائم مقام المركز صبحي علي وبعض المتنفذين التدخل في سير الانتخابات والتأثير على مرشح الجبهة الشعبية عبد الجبار الجومرد<sup>(٥)</sup> لمنعه من الفوز في الانتخابات<sup>(٦)</sup>.

أسفرت نتائج الانتخابات عن تحقيق الفوز للحزب الدستوري-حزب نوري السعيد- فقد فاز (٧٦) نائباً بالتركيمة و(٥٩) نائباً بالتصويت، وحصل مرشحو حزب نوري السعيد على (٦٧) مقعداً من مجموع (١٣٥) مقعداً، ونال المستقلون وأغلبهم يؤيدون نوري السعيد

(١) منذر الشاوي، القانون الدستوري، مطبعة شفيق، ج١، (بغداد، ١٩٦٧)، ص ١٢٦.

(٢) فائز عزيز اسعد، المصدر السابق، ص ١٩٤-١٩٥.

(٣) م.م.ع، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٢-١٩٥٣، ص ١٣١.

(٤) المصدر نفسه، ص ١٣٢.

(٥) ولد في الموصل سنة ١٩٠٩، تخرج من دار المعلمين ببغداد سنة ١٩٢٩، حصل على شهادة الدكتوراه من جامعة باريس سنة ١٩٤٥، عضو في مجلس النواب في العهد الملكي للسنوات ١٩٤٨ - ١٩٥٠، ١٩٥٤، عين وزيراً لخارجية العراق في ١٤ تموز ١٩٥٨ إلى ٩ شباط ١٩٥٩، ألف العديد من الكتب منها: الأصمعي حياته وآثاره، توفي سنة ١٩٧١، وللمزيد عن سيرته ونشاطه السياسي والثقافي انظر: عدنان سامي نذير، عبد الجبار الجومرد، نشاطه الثقافي ودوره السياسي، شركة المعرفة للنشر، (بغداد، ١٩٩١).

(٦) المصدر نفسه، ص ١٠١.

على (٤٨) مقعداً، كما فاز حزب الجبهة الشعبية ب(١١) مقعداً، وحصل الأعضاء الذين انشقوا من حزب الأمة الاشتراكي على (٨) مقاعد، وحصل على المقعد الأخير إسماعيل الغانم الذي كان قد استقال من حزب الاستقلال<sup>(١)</sup>.

مما تقدم يظهر أن هناك اتهامات وجهت إلى الأجهزة المشرفة على الانتخابات ومنها مؤسسات وزارة الداخلية ولاسيما الموظفين الإداريين، كما أن عدم مشاركة الأحزاب السياسية المعارضة في الانتخابات يعود إلى إجراءات وزارة الداخلية من خلال توقيف أعداد كبيرة من قادة الأحزاب والمواطنين الآخرين وزجهم في المعتقلات والسجون في ظل استمرار الأحكام العرفية التي قيدت الحريات السياسية وجمدت نشاط الأحزاب السياسية<sup>(٢)</sup>، مما انعكس سلباً

على عمل ونشاط وزارة الداخلية.

وهكذا كانت المهام والواجبات الملقاة على وزارة الداخلية ومؤسساتها واسعة ومتشعبة وحساسة في الوقت نفسه، خلال مدة حرجة من تاريخ العراق المعاصر (١٩٣٩-١٩٥٢)، حاولت فيها وزارة الداخلية جاهدة تطبيق سلطة القانون وفرض النظام، حتى وان كان ذلك على حساب الحقوق والحريات السياسية والعامة للمواطنين، ويسجل الباحث بعض المواقف الإيجابية لوزارة الداخلية والتي اتصف بعضها بالشجاعة والوطنية العالية تجاه بعض الحوادث الداخلية والخارجية حيث تركت وزارة الداخلية بصمات واضحة تجاهها.

---

(١) عبدالرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، ج٨، ص٣٧٦.

(٢) انظر: الفصل الخامس، ص٢٨٩ - ٢٩٠.

# الفصل الرابع

موقف وزارة الداخلية من التطورات والاحداث السياسية الداخلية

١٩٥٣-١٩٥٨

المبحث الأول : موقف الوزارة من التطورات و الاحداث الداخلية خلال

السنة ١٩٥٣

المبحث الثاني : موقف الوزارة من احداث سنة ١٩٥٤

المبحث الثالث: موقف الوزارة من الاحداث السياسية الداخلية ١٩٥٥-

١٩٥٦

المبحث الرابع: موقف الوزارة من تطور الاحداث الداخلية ١٩٥٧- ١٩٥٨

## المبحث الأول

### موقف الوزارة من التطورات والأحداث الداخلية خلال السنة ١٩٥٣

في أثر استقالة وزارة نور الدين محمود في ٢٣ كانون الثاني ١٩٥٣، وقبلها في التاسع والعشرين منه، عهد الوصي عبد الإله إلى جميل المدفعي بتأليف الوزارة، والتي شغل فيها حسام الدين جمعة منصب وزير الداخلية<sup>(١)</sup>. وأعلنت هذه الوزارة في برنامجها أن هدفها في الداخل هو ((المحافظة على الأمن والقضاء على الفساد حتى يستتب الاستقرار وتطمئن النفوس في البلاد)) وأكدت أيضاً ((تحكيم القانون وتوطيد أركان العدل في جميع الأمور))<sup>(٢)</sup>، وهذا يفسر لنا الإجراءات التي اتخذتها وزارة الداخلية ووزيرها حسام الدين جمعة الذي شرع في تنظيم المؤسسة الأمنية لوزارته، ولاسيما وان الأحكام العرفية مازالت قائمة في البلاد، واتخذت وزارة الداخلية الاستعدادات لإطلاق الحريات ولاسيما حرية الصحافة<sup>(٣)</sup>، التي تراجعت إلى الوراء في حكومة نور الدين محمود<sup>(٤)</sup>.

وخلال مدة عمل حسام الدين جمعة على رأس وزارة الداخلية، وقعت حوادث وإضرابات عديدة عمالية وطلابية واسعة، فقد اضرب عمال السكاير في بغداد في ١٦ شباط مطالبين بإعادة العمال الذين فصلوا في أحداث انتفاضة تشرين الثاني ١٩٥٢. كما اضرب طلاب دار المعلمين الابتدائية في بغداد في ١٢ آذار بعد فصل أحد الطلاب لأسباب

(١) تألفت هذه الوزارة من: جميل المدفعي رئيساً، وعلي جودة الأيوبي نائباً للرئيس، نوري السعيد وزيراً للدفاع، توفيق السويدي وزيراً للخارجية، علي ممتاز الدفتري وزيراً للمالية، احمد مختار بابان وزيراً للعدلية، ماجد مصطفى وزيراً للشؤون الاجتماعية، ضياء جعفر وزيراً للاقتصاد، حسام الدين جمعة وزيراً للداخلية، خليل كنه وزيراً للمعارف، عبد الرحمن جودة وزيراً للزراعة، محمد حسن سلمان وزيراً للصحة، عبد الوهاب مرجان وزيراً للمواصلات والأشغال. عبدالرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، ج٩، ص٧.

(٢) م.م.ن، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٢-١٩٥٣، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٥٣)، ص٨.

(٣) انظر الفصل الخامس، المبحث الثاني.

(٤) عبدالرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، ج٩، ص٩.

انضباطية فاستغل الموضوع لطرح موضوعات سياسية تدعو إلى إلغاء الأحكام العرفية، والمطالبة بتنفيذ الحريات الديمقراطية، وإعادة الطلاب الذين فصلوا في أعقاب انتفاضة تشرين الثاني ١٩٥٢، وحدثت إضرابات تضامنية شملت معظم كليات ومعاهد بغداد وكان المتظاهرون يهتفون بسقوط الحكومة ((البوليسية الدكتاتورية)) ورفع الأحكام العرفية وتهيئة الخبز والدعوة للسلام. وتصدت الشرطة لتلك الأعمال بالقوة وفرقت المتظاهرين<sup>(١)</sup>.

كما واجهت وزارة الداخلية انتفاضةً فلاحيةً عارمةً في قرى أربيل في ٢٢ نيسان طالب فيها الفلاحون بتوزيع الأراضي عليهم مما جعل الشرطة توقف بعض الفلاحين والمحرضين على الانتفاضة التي استمرت عدة أشهر<sup>(٢)</sup>.

وفي الأول من حزيران أعلم وزير الداخلية رئيس الوزراء بضرورة الإسراع بإنهاء الأحكام العرفية، وأن تسرع المحكمة العسكرية بإنجاز القضايا المهمة التي سبق وان وضعت يدها عليها، لكن حدوث تظاهرات في سجن بغداد بتاريخ ١٨ حزيران والاعتداء على رجال الشرطة في السجن قد أزم الموقف ولاسيما بعد مقتل شرطي وجرح آخرين، وذلك عندما سعت الحكومة لنقل السجناء من سجن بغداد إلى سجن بعقوبة الذي أعد لهم خصيصاً لكون هؤلاء السجناء السياسيين، من حملة الأفكار الشيوعية<sup>(٣)</sup>، وسبق أن كانوا موقوفين في سجن نقرة السلطان، وقد أمرت الحكومة بنقلهم من سجن بغداد المركزي وذلك لإحداثهم أعمال الشغب والتمرد في داخل السجن ((مخالفين نظام السجون بصورة مستمرة)) على حد تعبير بيان الحكومة<sup>(٤)</sup>.

(١) جعفر عباس حميدي، التطورات والاتجاهات السياسية الداخلية في العراق ١٩٥٣-١٩٥٨، (بيروت، ١٩٨٠)، ص ٣٩-٤٠.

(٢) المصدر نفسه، ص ٤٠.

(٣) من بين هؤلاء السجناء اثني وعشرين يهودياً. جريدة الدفاع، العدد (٢١٨) في ٢٠/٦/١٩٥٣.

(٤) جريدة لواء الجهاد، العدد (٢١) في ٢١/٦/١٩٥٣.

وقد بلغوا بأمر النقل قبل موعده بيوم واحد. وفي يوم ١٨ حزيران تمردوا ضد القائمين

بتنفيذ أمر النقل، وقاموا بتظاهرات داخل السجن استعملوا فيها عبارات القذف ضد الحكومة، وإزاء تطور الموقف حضر كل من وكيل متصرف لواء بغداد داود سلمان ومدير السجون العام، وابلغوا المتظاهرين بلزوم الانصياع للأمر، ونصحوهم بتجنب إحداث الشغب، والتوقف عن التمرد، إلا أنهم قابلوا ذلك بالعنف، وقاموا برمي رجال الأمن بالحجارة، والقناني، والقضبان الحديدية.. مما أدى إلى جرح (٧٣) شرطياً وسجاناً بضمنهم (١٦) معاوناً ومفوضاً<sup>(١)</sup>. وقابلتهم الشرطة بالمثل لردعهم، فأطلقت عليهم العيارات النارية حدث بسببها إصابات أدت إلى وفاة (٧) من السجناء، وجرح (٢٣) منهم، وقد نقل السجناء الباقون، والبالغ عددهم (١٢٣) سجيناً، إلى سجن بعقوبة<sup>(٢)</sup>.

بعد هذه الحوادث الأليمة، لم يتوان وزير الداخلية من إجراء تحقيق سريع وعادل في ملابساتها، وأمر بتشكيل لجنتين تحقيقيتين، الأولى إدارية برئاسة يوسف ضياء المفتش الإداري بوزارة الداخلية، والثانية قضائية برئاسة حاكم التحقيق نصره الأورفلي<sup>(٣)</sup>.

وقعت حادثة أخرى مشابهة لما جرى في سجن بغداد، وتمثلت هذه المرة في سجن الكوت، عندما أضرب السجناء السياسيون عن الطعام وترديدهم شعارات معادية للحكومة، وذلك في الثالث من أيلول ١٩٥٣، عندما عارض السجناء تسفير خمسة عشر سجيناً من اليهود الشيوعيين، ومانعوا في إخراجهم من بينهم، فأعلنوا عصيانهم، وهاجموا قوات الشرطة والسجانين بالحجارة والآلات الجارحة المتوافرة لديهم، واستخدمت الشرطة الأسلحة النارية وغيرها مما أوقع العديد من الإصابات بين قتلى وجرحى من السجناء<sup>(٤)</sup>.

ويروي محمد علي الصوري رأياً مناقضاً لادعاءات الحكومة إذ يقول (( قدم السجناء

(١) عبدالرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، ج٩، ص٤٤-٤٥.

(٢) جريدة لواء الجهاد، العدد (٢١) في ٢١/٦/١٩٥٣.

(٣) جريدة الدفاع، العدد (٢٣٦) في ٢٠/٦/١٩٥٣.

(٤) جريدة الحوادث، العدد (٣١٩٨) في ١٠/٩/١٩٥٣؛ عبدالرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، ج٩، ص٥٠-٥٣.

السياسيون في سجن الكوت احتجاجهم<sup>(١)</sup>. ولقد عملت إدارة السجن على نقل بعض هؤلاء



السجناء إلى سجن نقرة السلطان وبدأت تستفز الباقين منهم وتضييق الخناق والحصار عليهم. وبدأ المشرفون على السجن يشدون على السجناء وأشاعوا في مدينة الكوت ان السجناء عصوا سجانهم وخرجوا على أوامر السجن وأعلنوا العصيان وانهم تمردوا على الحكومة.. كل ذلك لأجل ان يهيئوا أذهان الناس ويعذروهم حين يقومون بهجوم مسلح على السجن. ولكن هذه الحيلة الزائفة كشفتها عوائل المسجونين أنفسهم عندما سمح لبعضهم بزيارة أقاربهم من المسجونين ، فأفهموهم الحقيقة..<sup>(١)</sup> وفي ((اليوم الثاني من شهر آب من السنة نفسها ..كسرت شرطة السجن خزان المياه الخارجي. وامتنعت إدارة السجن عن تقديم الطعام المخصص لهم. واستمر الحصار شهراً ويومين عاش السجناء خلاله على تقشير شديد في الطعام الذي وصلهم من ذويهم قبل بدء الحصار. وبعد ستة أيام من الحصار أخذوا يصنعون الخبز من النخالة ودقيق العدس والحمص، ثم من قشور الباقلاء، وكان الماء المخزون قليلاً، على الرغم من الحر الشديد، لهذا قرر السجناء حفر بئر في السجن بالأدوات اليسيرة التي عندهم ولكن الشرطة منعتهم عن ذلك وهددتهم بالقتل إذا قاموا به.. ولم يبالوا بتهديد الشرطة واستمروا على الحفر حتى وصلوا إلى عمق أربعة أمتار حيث بلغوا الماء..، ولاشك بأن هذا كان نصراً رائعاً للسجناء على شرطة السجن وإدارته وجعلهم يقومون بهجوم شامل كاسح..<sup>(٢)</sup> ويبدو من ذلك أن شرطة السجن وإدارته هي التي استفزت السجناء وضيقت عليهم في المآكل والمشرب باعتبارهم (مجرمين خطرين) وان البادئ هم شرطة السجن وان السجناء لم يقوموا بالإضراب والتهجم على الشرطة والحكومة إلا بعد المعاملة الخشنة القاسية والإهانات المتكررة لهم، فضلاً عن قسوة السجانين وبعدهم عن التعامل الإنساني والأخلاقي، ولاسيما محاصرة سجناء عزل ومنع الماء والأكل عنهم، مما

(١) قُدم الاحتجاج إلى متصرف لواء الكوت (طاهر القيسي)، استتکروا فيه مذبحة سجن بغداد وطالبوا بمعاينة الفاعلين.

(٢) محمد علي الصوري، الإقطاع في لواء الكوت، مطبعة اسعد، (بغداد، ١٩٥٨)، صص ٢١٤-٢١٥.

(٣) المصدر نفسه، ص ٢١٥.

يثير الكثير من الاستفهامات حول السجون في العراق وخرقها لأبسط حقوق الإنسان أبان

العهد الملكي.

تعرضت وزارة الداخلية إلى الانتقاد من الأحزاب السياسية ولاسيما حزب الاستقلال بسبب هذه الحوادث، وسوء تعامل الشرطة معها<sup>(١)</sup>، لكن لا نجانب الحقيقة إذا قلنا بان الشرطة كانت تنفذ واجباتها الموكلة إليها وحسب الضوابط والتعليمات التي تنظم عملها من الجهات العليا على الرغم من ان بعض نشاطات وربما تصرفات أفراد الشرطة وبقية مؤسسات وزارة الداخلية قد لا تلقى الرضا والترحيب من الأحزاب والصحف المعارضة، وهذا مؤشر جيد على وجود هامش من الحريات والديمقراطية في العراق الملكي حتى وان قست الحكومة وضيق في الكثير من الأحيان على الأحزاب والصحافة والرأي العام<sup>(٢)</sup>، إلا ان ذلك لا يمكن لأي باحث موضوعي ان يتجاهله أو يُغض عينيه عنه.

ويبدو أنّ هذه الحوادث قد زعزعت الثقة بوزارة جميل المدفعي السادسة، مما اضطره إلى تقديم استقالته في ١٧ ايلول ١٩٥٣ إلى الملك فيصل الثاني<sup>(٣)</sup>.

لم يقتصر عمل وزارة الداخلية، على أداء المهام والواجبات الأمنية والإدارية والخدمية وإنما تعدى ذلك المشاركة في درء أخطار الكوارث الطبيعية ومنها الفيضانات، فخلال ربيع السنة ١٩٥٣، ارتفعت مياه نهر دجلة ارتفاعاً مفاجئاً فسبب غرق منطقة سلمان باك جنوبي بغداد، وتشريد سكانها، وقد أسرعت وزارة الداخلية إلى إغاثة المنكوبين واسعاف

(١) عبدالامير هادي العكام، المصدر السابق، ص ٢٨١.

(٢) انظر: الفصل الخامس، المبحثين الأول والثاني.

(٣) ولد فيصل الثاني في ١٩٣٥/٥/٢ ببغداد، وعندما توفي والده الملك غازي في حادثة السيارة المعروفة في ١٩٣٩/٤/٤، أعلن مجلس الوزراء فيصل ملكاً على العراق باسم فيصل الثاني ولما كان الملك الجديد في سن الرابعة من عمره، ولان المادة (٢٢) من الدستور العراقي نصت على انه في حالة انتقال العرش إلى شخص لم يبلغ السن القانونية (الثامنة عشرة) فيجب ان يمارس امتياز التاج وصي حتى يبلغ سن الرشد القانونية =

المتضررين، وتحكيم السدود لحصر الخطر والضرر في أضيق مقياس<sup>(١)</sup>، وذلك جهد ساند

ومشارك لجهود الدوائر والمؤسسات الأخرى التي اشتركت في تلافي مضاعفات ذلك الفيضان، وهذا الأمر من النشاطات الإيجابية لصالح وزارة الداخلية. نتيجة تزايد السخط الشعبي، أتجه البلاط الملكي إلى ما يبدو إحداث بعض التغيير السياسي في الحكومة لإظهار عهد الملك فيصل الثاني الذي توج في ٢ ايار ١٩٥٣ بمظهر جديد، فعهد إلى محمد فاضل الجمالي بتأليف وزارة جديدة في ١٧ ايلول ١٩٥٣<sup>(٢)</sup> خلفاً

= وهذا يعني انه كان ملكاً من دون سلطات لمدة أربعة عشرة سنة، وتم اختيار الأمير عبدالاله بن الملك علي وصياً على الملك فيصل الثاني واستمرت وصايته حتى ١٩٥٣/٥/٢ عندما اكمل الملك فيصل الثاني السنة الثامنة عشرة من عمره، فانتتهت الوصاية حسب القانون، وأعلن ذلك اليوم عيداً رسمياً لتولي الملك سلطاته الدستورية. وقد استمر فيصل الثاني يحكم المملكة العراقية حتى قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨. وللمزيد عن سيرته ونشأته وثقافته ودوره في تاريخ العراق الملكي، انظر: لظفي جعفر فرج، الملك فيصل الثاني آخر ملوك العراق، الدار العربية للموسوعات، ط ١، (بيروت، ٢٠٠١)، ص ٧٣ وما بعدها؛ محمد حمدي الجعفري، بريطانيا والعراق حقبة من الصراع، ص ٢٠٧ وما بعدها؛ جرالدي غوري، المصدر السابق، ص ٢٧٧ وما بعدها.

(١) عبدالرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، ج ٩، ص ١١.

(٢) تألفت هذه الوزارة من (١٧) وزير، ضمت عدداً من العناصر الشابّة والمنقّفة، منهم احد عشر وزيراً جديداً وخمسة وزراء لم يكونوا أعضاء في مجلس الأمة وكالاتي : محمد فاضل الجمالي رئيساً لمجلس الوزراء ووزيراً للداخلية وكالة، ومحمد علي محمود نائباً لرئيس الوزراء، وعلي حيدر سليمان وزيراً للإعمار، وعبدالكريم الأزري وزيراً للمالية، وجميل الأورفلي وزيراً للعدلية، وعبدالمجيد القصاب وزيراً للمعارف، وعبدالله بكر وزيراً للخارجية، وحسين مكي خماس وزيراً للدفاع، وعبدالمجيد عباس وزيراً للمواصلات، وعبدالرحمن الجليلي وزيراً للإقتصاد، وحسن عبدالرحمن وزيراً للشؤون الإجتماعية، وعبدالأمير علاوي وزيراً للصحة، وعبدالغني الدللي وزيراً للزراعة، وأركان عبادي وصادق كمونة ومحمد شفيق العاني وروفاثيل بطي، وزراء بلا وزارة. وللمزيد عن الوزارة واعمالها، انظر: المصدر نفسه، ص ٦١-٧٢؛ جريدة الشعب، العدد (٢٦٢٨) في ١٨/٩/١٩٥٣.

لوزارة جميل المدفعي السابعة، وبداية الأمر شغل الجمالي وزارة الداخلية وكالة حتى ١٩ أيلول حيث صدرت الإرادة الملكية بإسناد منصب وزارة الداخلية إلى سعيد قزاز<sup>(١)</sup>. ويبدو ان

الفصل الرابع .. موقف وزارة الداخلية من التطورات والأحداث السياسية الداخلية ١٩٥٣-١٩٥٨  
المبحث الأول .. موقف الوزارة من التطورات والأحداث الداخلية خلال السنة ١٩٥٣

تشكيل هذه الوزارة من الشباب والوزراء الجدد تعد مرحلةً جديدةً في تاريخ العراق، فالشباب يتسمون بالحزم، وهم أكثر ميلاً للعمل الجاد واقل فساداً واعمق اهتماماً بالإصلاح<sup>(٢)</sup>. كان في مقدمة أعمال سعيد قزاز ضمن برنامج وزارة الجمالي إلغاء الأحكام العرفية، وقد أُلغيت في الخامس من تشرين الأول سنة ١٩٥٣<sup>(٣)</sup>، كما جرى الاهتمام بالمؤسسة الأمنية (الشرطة والدوائر الأخرى) من حيث الكفاءة والتنظيم<sup>(٤)</sup>، للحفاظ على النظام والحد من النشاطات المعادية للحكومة.

كما عممت وزارة الداخلية منشوراً على متصرفي الألوية والمديرين العامين التابعين لها لتقديم تقارير عن مصادر ثرواتهم خلال مدة لا تتجاوز الأسبوع من تاريخ التبليغ<sup>(٥)</sup>. ويبدو ان هذه الخطوة احترازية استساغها وزير الداخلية للتقليل من حالات الاستغلال الوظيفي والفساد الإداري في مؤسسات وزارة الداخلية وهي خطوة حسنة، اذا لم تستغل في أغراض شخصية ومنافع ذاتية تتناقض والمصلحة والهدف العام الذين كانا السبب وراء هكذا قرار من وزير الداخلية.

لم تخلُ مدة حكم وزارة الجمالي من مشكلات داخلية ولاسيما الملف الأمني، فاستمرت حركة الإضرابات في بغداد وبعض المدن الأخرى، ففي بغداد كان هناك إضراب لعمال

(١) عبدالرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، ج٩، ص٦٢.

(٢) رحيب كاظم محمد الهاشمي، المصدر السابق، ص١٧١.

(٣) جريدة صوت الأهالي، العدد (١) في ٦/١٠/١٩٥٣.

(٤) محمد فاضل الجمالي، العراق بين أمس واليوم، د.م. (بغداد، ١٩٥٤)، ص١٤.

(٥) جريدة الجريدة، العدد (٢٧) في ٢٧/١٠/١٩٥٣.

السكاير منذ ١٤ ايلول ١٩٥٣ لكن الحكومة عاجته بحكمة وانتهى في العشرين من ايلول ١٩٥٣ بعد وعود بإصلاح أوضاع العمال، لكنه تجدد في ٢٤ من الشهر نفسه لعدم تحقيق تلك الوعود<sup>(١)</sup>، ووصلت التظاهرة إلى مقر وزارة الشؤون الاجتماعية ثم عادوا إلى الاعتصام في المعمل فطوقت الشرطة المعتصمين بأعداد كبيرة، وقطعت عنهم التيار

الكهربائي، فحدثت مناوشات مع الشرطة أصيب فيها جماعة من العمال نتيجة قذف الشرطة لهم بالحجارة<sup>(٢)</sup>.

وفي صباح ٣٠ تشرين الثاني ١٩٥٣، اضرب عمال شركة دخان الرافدين للمطالبة بزيادة الأجور وشمل الإضراب جميع عمال السكاير في بغداد، واستخدمت السلطة القوة لكسر الإضراب، فأرسلت قوة من الشرطة لاحتلال مقر نقابة السكاير وبنائات المعامل وللقبض على العمال المحرضين على الإضراب. وتم القبض على (١٨) عاملاً وانتهى الإضراب العمالي في بغداد يوم ١٦ كانون الأول ١٩٥٣ حين استأنف أغلب العمال عملهم من دون تلبية مطالبهم<sup>(٣)</sup>.

لم تقتصر حركة الإضرابات والاحتجاجات على العمال في بغداد وإنما تعدت ذلك إلى مدن أخرى، ففي تشرين الأول ١٩٥٣، اضرب عمال مصلحة نقل الركاب في البصرة لمدة ثلاثة أيام، وفي ١٧ تشرين الثاني من السنة نفسها اضرب عمال اللاسلكي في ميناء البصرة لمدة تسعة أيام، وعمال ميناء الفاو في ٢١ تشرين الثاني بسبب قلة أجورهم وحرمانهم من ممارسة العمل النقابي والطردهم الكيفي<sup>(٤)</sup>، ونتيجة الظروف التي ترتبت على

(١) من تلك الوعود والقرارات هي: حق العمال في المطالبة بإرجاع المفصولين، والسعي بجميع الوسائل الممكنة إلى تحسين العلاقات بين أرباب العمل والعمال، ووضع قواعد واصول لترقيع العمال وتحديد مستوى الأجور ومستوى تكاليف المعيشة، وتعهدت الحكومة بإعادة حق التنظيم النقابي.. وللمزيد عن هذه القرارات والمطالب العمالية انظر: جريدة الشعب، العدد (٢٦٥٠) في ١٥/١٠/١٩٥٣؛ المصدر نفسه، العدد (٢٦٥٨)، في ٢٥/١٠/١٩٥٣.

(٢) جريدة صوت الأهالي، العدد (١٧) في ٢٥/١٠/١٩٥٣.

(٣) جعفر عباس حميدي، التطورات والاتجاهات السياسية الداخلية، ص ٦٥-٦٦.

(٤) جريدة صوت الأهالي، العدد (٤٥) في ٢٧/١١/١٩٥٣.

تلك الأحداث سافر وزير الداخلية سعيد قزاز إلى البصرة في ٢٥ تشرين الثاني ١٩٥٣، بعد ان كان قد سبقه وزير الشؤون الاجتماعية حسن عبد الرحمن. وكان لجهودهما الأثر الواضح في السيطرة على الأحداث وإنهاء الإضراب، بعد تحقيق مطالب العمال واتباع سياسة اللين معهم<sup>(١)</sup>. وأشارت بعض الصحف العراقية إلى جهود وزير الداخلية في

المحافظة على الأمن وعودة العمال إلى العمل<sup>(٢)</sup>.

كان لنجاح إضراب عمال الميناء وتحقيق مطالبهم أثره في تشجيع العمال على الإضراب في البصرة، ففي الخامس من كانون الأول ١٩٥٣، أعلن عمال شركة نفط البصرة الإضراب عن العمل<sup>(٣)</sup>، وعلى الرغم من زيارة وزير الشؤون الاجتماعية حسن عبد الرحمن إلى البصرة ولقائه ممثلي العمال والشركة وموافقة الشركة على كافة مطالب العمال عدا زيادة الأجور الذي وعدت الشركة بدراسته<sup>(٤)</sup>، إلا ان العمال استمروا بإضرابهم بفعل تحريض بعض الجماعات التي كانت تعمل من وراء الستار كما وصفها وزير الداخلية سعيد قزاز متهماً إياها بأنها (أيدي الشيوعيين)<sup>(٥)</sup>. ولهذا نلاحظ ان التظاهرات التي تحول

(١) عبد الرحمن البياتي، المصدر السابق، ص ٩٣. وللمزيد عن أعداد العمال المضربين ومطالبهم وإجراءات الحكومة بصدها انظر: عبدالرزاق مطلق الفهد، المصدر السابق، ص ٥٤٥-٥٤٧.

(٢) جريدة الأسرار، العدد (٢٣١) في ٢٩/١١/١٩٥٣.

(٣) تعود أسباب الإضراب إلى اختلاف العمال مع الشركة حول المطالب التي كانوا يطالبون بها وهي: تقليل ساعات العمل، زيادة الأجور، حرية ممارسة التنظيم النقابي، توفير وسائل النقل، ومنع الطرد الكيفي، وإعادة العمال المفصولين وغير ذلك من المطالب. وللمزيد عن الموضوع، انظر: سعدي العبيدي، سلام عادل والحزب الشيوعي العراقي، مجلة الثقافة الجديدة، العدد (٥٨) في اذار ١٩٥٨، ص ١٧؛ عبدالرزاق مطلق الفهد، المصدر السابق، ص ٥٤٧-٥٤٨.

(٤) جريدة صوت الأهالي، العدد (٦٢) في ١٧/١٢/١٩٥٣.

(٥) عبدالرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، ج ٩، ص ٧٩؛ جريدة الزمان، العدد (٤٩١١) في ١٦/١٢/١٩٥٣.

إليها الإضراب هتفت بحياة (اتحاد العمال العالمي) و(السلام العالمي) و(اتحاد الطلبة العالمي)<sup>(١)</sup>. وهي واجهات شيوعية عالمية، وإزاء تطور الأحداث في البصرة فقد أسرع وزير الداخلية سعيد قزاز إلى المدينة في ١٤ كانون الأول ١٩٥٣ لإنهاء الإضراب بعد ان دخل يومه العاشر، وقد جُوبه وصوله بحملة إعلامية مضادة، فقد شنت جريدة الجريدة حملةً ضد القزاز محذرةً من اندفاعه.. وانه يميل إلى الشدة، مؤكدةً حق العمال في اللجوء إلى

## الإضراب<sup>(٢)</sup>.

على كل حال، فقد اجتمع القزاز مع مدير شرطة البصرة في مساء يوم ١٤ كانون الأول وأمر بتفريق أي تجمع يزيد على خمسة أشخاص بكافة الوسائل القانونية. وذلك لحماية العمال الراغبين بالاشتغال وإنهاء الحالة التي تهدد الأمن<sup>(٣)</sup>. والتقى وزير الداخلية بوفود من العمال والمضربين لمحاولة معالجة مشكلاتهم وأسباب الإضراب، كما أمر باتخاذ التدابير الأمنية المشددة، فالقي القبض على عدد من قادة العمال وبعض رجال الحركة في البصرة، بتهمة التحريض على الإضراب والإخلال بالأمن العام<sup>(٤)</sup>.

لكن تلك الإجراءات لم تثنه الإضراب بل العكس، وقع صدام بين الشرطة والمضربين تخلله إطلاق عيارات نارية على المتظاهرين، فأصيب بعضهم وتوفي أحدهم متأثراً بجراحه، وسادت موجة من الإرهاب<sup>(٥)</sup>، ولاسيما بعد انضمام أكثر من ألف عامل من محلة الجمهورية مما زاد من معنويات المضربين وأوقع ارتباكاً في صفوف قوات الأمن. كما لاقت هذه الحركة مساندة ودعم عمال بعض الألوية والمناطق العراقية مثل النجف

(١) عبدالرزاق مطلق الفهد، المصدر السابق..، ص ٥٤٩.

(٢) جريدة الجريدة، العدد (٦٤) في ١٤/١٢/١٩٥٣.

(٣) عبدالرحمن البياتي، المصدر السابق، ص ٩٥.

(٤) محمد عويد الدليمي، كامل الجادرجي ودوره في السياسة العراقية ..، ص ١٧٥.

(٥) جريدة صوت الأهالي، العدد (٦١) في ١٦/١٢/١٩٥٣.

## الإشراف<sup>(١)</sup>.

لم تكن قوات وزارة الداخلية الأمنية كافية لحماية الناس والمحافظة على الأمن والهدوء في البصرة، مما جعل السلطات الإدارية في المدينة تستعين بقوات الجيش للسيطرة على الموقف وتفريق المتظاهرين<sup>(٢)</sup>. كما ان وزير الداخلية سعيد قزاز لم يكن مطمئناً من الموقف وطالب عند عودته إلى بغداد في الخامس عشر من كانون الأول ١٩٥٣، بإعلان

الأحكام العرفية وأصرَّ على ذلك، بعد محاولة رئيس الوزراء محمد فاضل الجمالي إقناعه بعدم ضرورة أو جدوى الأحكام العرفية، وفعلاً تمَّ ذلك وأعلن في الصحف المحلية<sup>(٣)</sup>. مما جعل الشاهد عامر عبد الله يُحمل القزاز وشرطته مسؤولية الحوادث التي وقعت في البصرة بعد مهاجمة الشرطة المدججة بالسلاح للعمال العزل مما أدى إلى سقوط عدد كبير من القتلى والجرحى<sup>(٤)</sup>. وهذا يدل على تشدد سعيد قزاز واندفاعه في معالجة الأمور بشدة .

قامت وزارة الداخلية بتعطيل العديد من الصحف والجرائد لتصرفاتها غير المنسجمة مع سياسة الحكومة ومحاولتها إثارة واستفزاز الطلبة والعمال وحثهم على الإضراب<sup>(٥)</sup>.

ومن الجدير بالذكر ان موقف وزير الداخلية من إضراب البصرة ولاسيما بعد إعلان الأحكام العرفية قد واجه اعتراضات من العديد من نواب البرلمان العراقي، فقد تكلم النائب عبد الرزاق الشيكلي-نائب بغداد- فقال((لسنا بلهاء إلى الحد الذي يتصوره رئيس

(١) عبدالرزاق مطلق الفهد، المصدر السابق، ص ٥٥٠-٥٥٦.

(٢) جريدة صوت الأهالي، العدد(٦١) في ١٦/١٢/١٩٥٣؛ جريدة الزمان، العدد(٤٩١١) في ١٦/١٢/١٩٥٣.

(٣) جريدة صوت الأهالي، العدد(٦٢) في ١٧/١٢/١٩٥٣.

(٤) وزارة الدفاع، القيادة العامة للقوات المسلحة، محاكمات المحكمة العسكرية العليا الخاصة، ج٣، الجلسة الخامسة والعشرين، ٢٢/٩/١٩٥٨، ص ١٠٦٩.

(٥) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، البلاط الملكي، ملف رقم ٣١١/٦٦٥، قرارات مجلس الوزراء حول تعطيل الصحف، القرار

الصادر في ١٦/١٢/١٩٥٣، و٣٤، ص ٦٠. ويشأن موقف وزارة الداخلية من الصحافة فسيتم تناوله في م

الوزراء فيحاول تغطية الحقائق بغطاء شفاف يرى ما تحققه حتى العميان.ولسنا جنباء، يستطيع رئيس الوزراء ان يخيفنا بقوله(هدامون أو مخربون أو فوضويون) هذه التعابير المبتذلة التي صارت سلاحاً بيد المسؤولين يتذرعون به لإسدال الستار على كل حادث يروع البلد، ويمس حقوق المواطنين))ثم قال(( إنَّ خلفات الرأي والمبدأ لا تُحل بالرصاص، وان الإرهاب لا يؤدي إلا إلى المقاومة حيثما كان))، ثم قال النائب عبد الحميد الهلالي ((ليس من المنطق أن تتوسع الأحكام العرفية لكل حادث، لأنها أصبحت الشكل المميز



لنظام الحكم في العراق))<sup>(١)</sup>. لكن وزير الداخلية دافع بقوة عن موقفه ذلك حيث أشار إلى انه ليس من ((عُشاق الأحكام العرفية وله قلبٌ رحيم يشفق على الفقراء..))<sup>(٢)</sup>. وفي ردّه هذا، يتضح انه لم يكن ميالاً في داخله لاستعمال الأحكام العرفية إلا عند الحاجة أو الضرورة القصوى.

ولنا أن نذكر أنّ القزاز بصفته وزيراً للداخلية أمر بوضع خطة أمن بغداد في نهاية سنة ١٩٥٣، والتي جرت عليها عدة تعديلات، لشعوره بضرورة المحافظة على أرواح الناس وممتلكاتهم، ومن أهدافها: تأمين استتباب الأمن في بغداد وضواحيها في أثناء وقوع الاضطرابات وتنظيم وتوحيد العمل للسيطرة على الوضع حسب تطوره وتوزيع المهام على قطاعات الأمن في العاصمة، وكانت الخطة مقسمة على ثلاثة مراحل، لكل مرحلة رمز معين وأسلحة واستعدادات خاصة تختلف عن المرحلة التي تليها وكالاتي:

١- المرحلة الأولى- واسمها الرمزي (حكيم) - توضع فيها قوات الشرطة كافة في الإنذار التام، وتوزع الأسلحة ووسائل تفريق التظاهرات ومحافظة الأمن على أفرادها، مع وضع

(١) م.م.ن، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٢-١٩٥٣، الجلسة (٥)، ١٢/٢٢، ١٩٥٣، ص ٨٤-٨٥؛ أحمد فوزي، المثير من أحداث العراق، ص ١٣٩-١٤٧.

(٢) للمزيد عن المطارحات والآراء التي تتأولها بعض اعضاء المجلس النيابي والردود التي اجابها القزاز ولاسيما فرض الاحكام العرفية في البصرة، انظر: م.م.ن، الدورة الانتخابية الثالثة عشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة

١٩٥٣، الجلسات (٥، ٨)، ١٢/٢٢، ١٩٥٣-١٢/٣٠، ١٩٥٣، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٥٤)، ص ١٢٥-١٢٦.

محطة لاسلكية ثابتة في مقر كل قاطع<sup>(١)</sup>.

٢- المرحلة الثانية- واسمها الرمزي (رشيد)- تُنفذ عندما يرى المتصرف ظهور بوادر اضطرابات مهمة تخل بالأمن العام وتؤثر في السلامة العامة. وعندها توزع القوات في أماكنها المخصصة. وتعزز الحراسات وتضاعف الدوريات في الأماكن الحيوية. وينتقل متصرف بغداد إلى مقر القيادة- هو غرفة السيطرة في مديرية شرطة بغداد التي جهزت بعدة هواتف وخرائط توزيع القوات- لتوجيه العمل وإصدار الأوامر المقتضية لمعالجة

الوضع إذا اقتضى الأمر.

٣- المرحلة الثالثة-واسمها الرمزي(سعد)- تُنفذ بأمر المتصرف عندما يضطرب الأمن ويحدث تصادم مع الشرطة، حيث توضع قوات الشرطة جميعها، مع طلاب مدارس الشرطة في حالة إنذار، ويتصل المتصرف عند تنفيذ هذه المرحلة بأمر موقع بغداد العسكري ويحيطه علماً ليتخذ الإجراءات اللازمة بشأن المعونة التي يقدمها الجيش للشرطة عند الضرورة، مع استمرار الاتصال لاطلاعه على الموقف بين حين وآخر. ويطلب المتصرف ارسال ضابط ارتباط من الجيش إلى مقره<sup>(٢)</sup>.

سعت وزارة الداخلية لإلغاء الأحكام العرفية، وفعلاً أُلغيت باقتراح من وزير الداخلية، بعد مرور ذكرى وثبة ١٩٤٨ وذلك في ٢٨ كانون الثاني ١٩٥٤، واستقالت وزارة الجمالي الأولى في ٢٧ شباط<sup>(٣)</sup>، وقُبلت في ٨ اذار ١٩٥٤ وهو اليوم الذي أُعيد فيه تكليف محمد فاضل الجمالي لتأليف الوزارة الجديدة، والتي احتفظ القزاز بمنصب وزير الداخلية فيها<sup>(٤)</sup>.

(١) جعفر عباس حميدي، التطورات والاتجاهات السياسية الداخلية، ص ١٦٠.

(٢) عبدالرزاق محمد اسود، المصدر السابق، المجلد الثالث، ص ١١٩-١٢٠.

(٣) تعود اسباب استقالة الوزارة إلى نص الفقرة الثانية من المادة (٦٤) من القانون الاساسي العراقي: (( والوزير الذي لم يكن عضواً في أحد المجلسين، لا يبقى في منصبه اكثر من ستة اشهر، ما لم يعين عضواً في مجلس الأعيان، أو ينتخب لمجلس النواب، قبل ختام المدة المذكورة)). ولما انتهت المدة لم يفلح البعض من أعضاء الحكومة في نيل العضوية في احد المجلسين المذكورين، اضطر الرئيس الجمالي ان يقدم استقالته، انظر: عبدالرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، ج ٩، ص ٨٩.

(٤) المصدر نفسه، ص ٩٠-٩٢.

## المبحث الثاني

### موقف الوزارة من أحداث سنة ١٩٥٤

#### أولاً: دور الوزارة في السيطرة على فيضان سنة ١٩٥٤

أستهلّت السنة ١٩٥٤ بهطول أمطار غزيرة في الثالث من كانون الثاني، في المنطقة الشمالية من العراق مع سقوط كميات من الثلوج قرب الحدود الإيرانية، مما أدى إلى ارتفاع مناسيب نهر دجلة<sup>(١)</sup>، وكانت الدلائل تشير إلى طغيان المياه في الربيع القادم<sup>(٢)</sup>، وتعالّت أصوات النواب، وتساءلت الصحافة العراقية عن إجراءات الحكومة بعدما تجاوز مستوى المياه يومي ٢٢ و ٢٣ آذار حد منسوب الفيضان الخطر<sup>(٣)</sup>.

سعت الحكومة في زيادة استعداداتها لمعالجة هذه المشكلة، وتقرر إحداث فتحات (كسرات) في نهري دجلة وديالى<sup>(٤)</sup>، لكن تلك الإجراءات لم تكن فعالة مقايسة بالخطر القادم، مما أدى بقوات الشرطة والجيش للتدخل لمساعدة أبناء الشعب والدوائر المختصة لحراسة السدود، وتمّ ترحيل سكان الصرائف الذين يقطنون خلف السدة الشرقية لمدينة بغداد إلى أراضي السباق القديم (بغداد الجديدة الحالية)<sup>(٥)</sup>.

تميزت جهود وزير الداخلية الذي كان يعمل بكل جد وإخلاص لمعالجة الموقف (( فكان يتنقل في ساعة الشدة وفي لحظة الأزمة بين السداد وبين مقره في وزارة

(١) جريدة الزمان، العدد (٤٩٢٩) في ٦/١/١٩٥٤.

(٢) جريدة الأسرار، العدد (٢٦٣) في ٥/١/١٩٥٤.

(٣) أحمد سوسة، المصدر السابق، ج٢، ص ٥٧٣.

(٤) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة الداخلية، ملف رقم ٤/١/٣، تسلسلها ٥٥٧٨/٣٢٠٥٠، فيضان سنة ١٩٥٤، الإغاثة،

و ٤، ص ٧؛ فخري الفخري، المصدر السابق، ص ١٦٣.

(٥) أحمد سوسة، المصدر السابق، ص ٥٧٤؛ جريدة الزمان، العدد (٤٩٩٧) في ٢٧/٣/١٩٥٤.

الداخلية))<sup>(١)</sup>، مشيداً بعزيمة الرجال العاملين على حماية السدود<sup>(٢)</sup>. وتذكر بعض الصحف ان وزير الداخلية ((.. كان يبقى حتى الساعة الثالثة أو الرابعة بعد منتصف الليل يشرف بنفسه على أعمال المكافحة والإنقاذ))<sup>(٣)</sup>، وقد استطاع من خلال عمله المستمر إنقاذ موظفي الزراعة في الزعفرانية الذين كادت المياه ان تبتلعهم لولا الهمة التي قام بها وزير الداخلية من خلال إرساله الزوارق البخارية على وجه السرعة لانتشالهم<sup>(٤)</sup>.

كانت ليلة التاسع والعشرين من آذار، أسوأ وأخطر ليلة عاشتها مدينة بغداد، عندما اخذ الخطر يهددها من نهر دجلة ومن المياه التي تجمعت خلف السداد المحيطة بها من الشرق والجنوب، وفي مساء يوم ٢٩ آذار فُتحت ثغرات في السداد المحيطة بمدينة (بغداد الجديدة)، للتخفيف من ضغط المياه على السداد الشرقية<sup>(٥)</sup>. لكن يبدو إن تلك الإجراءات كانت غير ذات فائدة ولاسيما أن المياه تسربت إلى الكثير من الدوائر والبيوت والمحال التجارية وغيرها<sup>(٦)</sup>.

ومهما يكن من أمر، حاولت الحكومة في مساء تلك الليلة الخروج بقرار جريء ينقذ المواطنين وبغداد من الكارثة المرتقبة، وتمَّ اتخاذ قرار يقضي بإخلاء سكان الرصافة إلى جانب الكرخ وهذا القرار خطير جداً إذا ما عرفنا ان سكان الرصافة كانوا اكثر من (٧٥٠) ألف نسمة<sup>(٧)</sup>، وربما يحدث عبورهم وتدافعهم عبر الجسور إلى كوارث لا يمكن حصرها، لكن الموقف الجريء والمسؤول كان قد أعلنه سعيد قزاز وزير الداخلية بأنه يعارض هذا القرار

(١) عبد الرحمن البياتي، المصدر السابق، ص ١٠٤؛ جريدة الأيام، العدد (٣٥) في ٢/٤/١٩٥٤.

(٢) جريدة الأيام، العدد (٣٥) في ٢/٤/١٩٥٤.

(٣) المصدر نفسه، العدد (٣٩) في ٨/٤/١٩٥٤.

(٤) المصدر نفسه، العدد (٣٥) في ٢/٤/١٩٥٤.

(٥) فخري الفخري، المصدر السابق، ص ١٦٣.

(٦) عبدالرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، ج٩، ص ٩٥.

(٧) المصدر نفسه، ص ٩٥؛ احمد سوسة، المصدر السابق، ص ٥٨٠.

لما يولده تنفيذه من ارتباك قد يؤدي إلى تهلكة الناس، ضارباً بعرض الحائط إجابة مهندس

الري البريطاني اف.أس.هاردي(F.S.Hardi) على سؤال وجهه له وزير الداخلية عن درجة الخطر المحدق بالعاصمة والذي كان قد أجابه بان درجة الخطر قد تبلغ ٩٥%<sup>(١)</sup>. ويبدو أنّ اختلاف وزير الداخلية مع بقية مسؤولي الحكومة حول إخلاء الرصافة من عدمه، لم يكن قراراً اعتباطياً أو ارتجالياً وإنما لأسباب موضوعية قد يكون في مقدمتها تجنب حدوث أعمال السلب والنهب فيما لو نفذت خطة الإخلاء، كما أنّ الإهمال سيكون حاصلًا من دون أدنى شك، لأن المحافظين على السدود سينسحبون هم أيضاً بينما المواجهة هي الأجدر والأسلم مع احتمال فشل التخليّة، يزداد على ذلك صعوبة إنجاز الإخلاء في مدة قصيرة، وذلك لوجود جسرين قديمين صالحين للعبور قد يتعطلان في أي لحظة من جراء الفوضى التي تحدث عند إعلان قرار الإخلاء، فضلاً عن حوادث المرور التي ستقع في أثناء الإخلاء<sup>(٢)</sup>.

وبعد مناقشات مطولة استقر الرأي على عدم إخلاء الرصافة وزيادة الجهود للعناية بالسداد واتخاذ سلسلة من الإجراءات لدرء خطر الفيضان<sup>(٣)</sup> وكان من بين القوات المشاركة في المحافظة على بغداد من الفيضان اللواء التاسع عشر الذي كان بأمره الزعيم عبد الكريم قاسم<sup>(٤)</sup>.

وهكذا تحمل وزير الداخلية المسؤولية عن خطر تدمير بغداد لو تمكن الفيضان من كسر السداد، لكن يبدو إن العناية الإلهية وجهود الخيرين من الجيش والشرطة وبقية مؤسسات الحكومة وأبناء الشعب قد حالت من دون مدهامة الفيضان للعاصمة بغداد، وبذلك

(١) فخري الفخري، المصدر السابق، ص ص ١٥٨-١٧٠.

(٢) عبدالرحمن البياتي، المصدر السابق، ص ١٠٦.

(٣) فخري الفخري، المصدر السابق، ص ١٧٢.

(٤) خليل ابراهيم حسين، اللغز المحير-عبدالكريم قاسم بدايات الصعود، موسوعة ٤ اتموز، دار الحرية للطباعة،

ج ٦، (بغداد، ١٩٨٩)، ص ٩٥.

استحق وزير الداخلية(سعيد قزاز)ثناء بعض النواب لجهوده العظيمة وشجاعته الكبيرة في مواجهة الأخطار الداخلية التي تحيق بعاصمة المملكة العراقية بغداد<sup>(١)</sup>.

أما خسائر العراق من جراء هذا الفيضان فقد قدرتها وزارة الداخلية بما لا يقل عن عشرين مليون دينار، ولم يقتصر الأمر على لواء بغداد، وإنما شملت الأضرار باقي الألوية المتضررة مثل لواء البصرة ولواء الكوت ولواء العمارة ولواء ديالى ولواء المنتفك، وإزاء ذلك ولتلافي النتائج السلبية على المواطنين تم تأليف لجان مختصة لتقدير الأضرار وتعويض المتضررين مثلت وزارة الداخلية فيها تمثيلاً كبيراً<sup>(٢)</sup>.

#### ثانياً : موقف الوزارة من تدهور الأمن في مدينة الحي بلواء الكوت :-

في ايار سنة ١٩٥٤ اضطرب الأمن في منطقة الحي-التابعة للواء الكوت- بعد حدوث شجار بين جماعة من آل ياسين وبين أحد الباعة في هذه المدينة، تطور إلى اصطدام بين الطرفين، ففي يوم ٢١ أيار هجم نحو مائة من أفراد العشائر من آل ياسين على (السراجين والصياغ في سوق الحي) واستعملت الأسلحة والمكأوير مما أوقع (١٥) جريحاً بين أهالي السوق توفي أحدهم في مستشفى الكوت من جراء أصابته، و(٢) من العشائر.

بعد ذلك اشترك الناس بمختلف طبقاتهم ومعهم طلاب المدارس ونساء المدينة ويقدر عددهم (٢٠٠٠) شخص، وقاموا بتظاهرة واسعة اتجهت إلى دائرة البريد فحطموا بابها، وقطعوا أسلاكها، ثم قصدوا نادي الموظفين وحرقوا أثاثه ورشقوا دوائر البلدية والقائم مقامية بالحجارة، واعتدوا على منزلي القاضي والطبيب أيضاً، فتوجه متصرف الكوت (حسن الطالباني) إلى الحي على رأس قوة أعادت الأمن إلى نصابه، وقبضت الشرطة على (٧٤) من الأهالي، أفرجت المحكمة عن (٥٢) منهم، وجرت محاكمة الباقين<sup>(٣)</sup>.

(١) للمزيد عن هذا الموضوع، انظر: م.م.ن، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٣-١٩٥٤، الجلسة (٢٩) في ٢٠/٤/١٩٥٤، ص ٦٣٨؛ المصدر نفسه، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٤-١٩٥٥

(٢) م.م.ن، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٤-١٩٥٥، ص ١٧٦. في ١٤/٧/١٩٥٤.

(٣) م.م.ن، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٤-١٩٥٥، ص ١٧٦.

(٣) جريدة الأخبار، العدد (٦٨) في ٩/٦/١٩٥٤.

إلا إن سكان الحي ازدادوا تمسكاً بحريتهم، فعم الإضراب مدينة الحي وأغلقت الأسواق والمحلات، مما جعل رئيس الوزراء نوري السعيد يجتمع مع وزير داخلية (سعيد قزاز) لوضع

خطة لإنهاء الإضراب وإعادة الأمن والنظام إلى المدينة، فأرسل أحد الضباط في دائرة الاستخبارات العسكرية لإجراء كشف عام على المدينة ووضع مخطط للشوارع والأبنية الرئيسية والأسواق، وقامت الشرطة بأعمال استفزازية بتفتيش بعض مساكن الحي ليلاً وإزعاج المواطنين وإرهابهم، فكان ذلك (عمل النار في الحطب)، وذهبت الشرطة إلى أكثر من ذلك بان قامت بإرغام الأهالي المضربين على فتح محلاتهم لكن من دون جدوى، وقامت الشرطة باعتقال عدد من الأهالي مما أغاض هذا التصرف جماهير الحي التي خرجت بتظاهرة عارمة طافت حول المدينة<sup>(١)</sup>.

عززت وزارة الداخلية قوات الشرطة في الحي، فأرسلت قوات من شرطة الألوية المجاورة مع رشاشات وسيارات مسلحة وست مدافع هاون مع سيارات إسعاف للشرطة. أما سكان الحي فتصرفوا بحكمة وقابل وفد منهم متصرف اللواء لإنهاء الإضراب العام، لكن المتصرف طلب منهم تسليم أربعين شخصاً من أهالي المدينة البارزين فلم يجبه الأهالي لطلبه، وتقدمت قوات الشرطة والأمن وبدأت بقصف مدفعي ثم نار حامية من رشاشات يحملها (١٥٠٠) شرطي واستمرت محاصرة المدينة ستة أيام قاوم الأهالي القوات الأمنية مقاومةً بأسلحة، ولسان حالهم يقول (هيات فالعزة أقوى من النار والحديد وإنها لتأبى الذل والهوان) ودخلت الشرطة إلى الدور والمحلات لتفتيشها بحثاً عن السلاح، ومما يثير الدهشة والاستغراب سلوك الإقطاعيين من آل ياسين الذين كانوا يقيمون ((ولائم الفرح لمتصرف اللواء وبطانته من الموظفين احتفالاً بالانتصار العظيم))<sup>(٢)</sup>.

وبعد نهاية الأحداث، ساقطت الشرطة العشرات من الأهالي إلى المجلس العرفي العسكري، فحكم بالسجن خمس سنين بالأشغال الشاقة على ستة عشر مواطناً، وحكم بالسجن مدة عشر سنوات على ستة مواطنين، وبأحكام متفرقة تتراوح بين ثلاث سنوات وخمس سنوات،

(١) محمد علي الصوري، المصدر السابق، ص ٢٢٣.

(٢) جريدة الأخبار، العدد (٦٨) في ١٩/٦/١٩٥٤.

وحكم على كل من (علي الشيخ حمود وعطا مهدي الدباس) بالإعدام شنقاً بعد ان اعتبرتهم الشرطة الرأس المفكر والمدير لتلك التظاهرات التي نادى بسقوط الاستعمار والإقطاع.

ومما يشار له بالبنان الموقف الصلب والشجاع لعلي الشيخ حمود عندما جيء به إلى جبل المشنقة لينفذ به حكم الإعدام في الساحة العامة في مدينة الحي، فقد ترنم بأنشودة الشعب وهو يمسك بحبل المشنقة<sup>(١)</sup>:

الشعبُ ما مات يوماً      وإنه لن يموتاً  
إن فاتهُ اليومَ نصر      ففي غدٍ لن يفوتاً

### ثالثاً: دور الوزارة في انتخابات السنة ١٩٥٤ النيابية :

عندما تألفت وزارة ارشد العمري في ٢٩ نيسان ١٩٥٤، أعلنت هذه الوزارة في مناجها بأن هدفها هو حلّ المجلس النيابي وإجراء انتخابات جديدة بحرية وحياد، وقبول تشكيل الوزارة بردود فعل سلبية من الأحزاب والمنظمات السياسية متهمه هذه الوزارة بأنها غير مؤهلة لإجراء انتخابات حرة وذلك نظراً إلى ماضي رئيسها وأقطابها الزاخر بالأعمال التعسفية والاستفزازية الموجهة ضد الشعب وحيثياته<sup>(٢)</sup>.

تمّ تحديد يوم ٩ حزيران ١٩٥٤ موعداً لإجراء الانتخابات النيابية<sup>(٣)</sup>، فدب النشاط في أوساط الأحزاب السياسية للمشاركة في الانتخابات رغم تشكيكها في مقدرة وزارة ارشد العمري على تهيئة الشروط الملائمة لإجراء الانتخابات الحرة، واعتقادها بأنها ستلاقي مقاومةً عنيفةً من أجهزة وموظفي وزارة الداخلية<sup>(٤)</sup>.

سعيًا من القوى الوطنية لكسب الانتخابات جرى تشكيل جبهة انتخابية ضمت أحزاب

(١) محمد علي السوري، المصدر السابق، ص ٢٢٥-٢٢٦.

(٢) جريدة الوقائع، العدد (٣٣٩٠) في ٩/٤/١٩٥٤.

(٣) جريدة لواء الاستقلال، العدد (١٨٦٤) في ٣٠/٤/١٩٥٤.

(٤) المصدر نفسه، العدد (١٨٦٩) في ٥/٥/١٩٥٤؛ جعفر عباس حميدي، التطورات والاتجاهات السياسية

الاستقلال والوطني الديمقراطي والشيوعي ومنظمة أنصار السلام وبعض المستقلين باسم الجبهة الوطنية<sup>(١)</sup>.



وقفت الحكومة-بواسطة أجهزة وزارة الداخلية-بشدة لمقاومة مرشحي الجبهة الوطنية في مختلف مناطق العراق، حيث هاجمت قوات الشرطة الاجتماعات الانتخابية للجبهة الوطنية في مناطق الحلة والنجف والسليمانية، مما أدى إلى مقتل أحد المتظاهرين في النجف، وألقت الشرطة القبض على العديد من منظمي هذه التظاهرات والاجتماعات منهم الشيخ محمد رضا الشبيبي<sup>(٢)</sup> وإبراهيم احمد وعمر مصطفى وغيرهم والبعض منهم ظل معتقلاً ولم يطلق سراحه إلا بعد انتهاء الانتخابات<sup>(٣)</sup>. وكانت وزارة الداخلية والحكومة تدعي بان الاجتماعات الانتخابية أدت إلى الإخلال بالأمن واصفةً إياها بأنها ذريعة يُحتج بها للحد من الحركة الشعبية التي تجلت في تأييد مرشحها<sup>(٤)</sup>.

اتخذت وزارة الداخلية إجراءات شديدة للمحافظة على الأمن في يوم الانتخابات، وخولت الشرطة ردع التظاهرات والحركات المخلة بالأمن التي قد يقوم بها الوطنيون والعناصر الأخرى المؤيدة للجبهة الوطنية، ومنع حمل الأسلحة النارية، وفحص المراكز الانتخابية وما يجاورها فجر يوم الانتخابات وتشديد الحراسة عليها، والمحافظة على الصناديق والأوراق الانتخابية، وأعلن وزير الداخلية اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لتفادي الاضطرابات<sup>(٥)</sup>.

على الرغم من محاولات وزارة الداخلية لإنجاز الانتخابات بأقل حوادث واضطرابات، إلا إن هناك احتكاكات عديدة وقعت بين أنصار المرشحين في الكاظمية أدت إلى مقتل أحد الأشخاص، وفي مناطق أخرى من أفضية الهندية وعنه وطوزخرماتو لكن تدخل الشرطة حال دون توسعها<sup>(٦)</sup>.

(١) سعاد خيرى، من تاريخ الحركة الثورية المعاصرة في العراق ١٩٢٠-١٩٥٨، مطبعة الاديبي البغدادية، ج١، (بغداد، د.ت)، ص ٢١٩؛ فاضل حسين، تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي، ص ٣٥٢.

(٢) من أبرز أعلام السياسة والفكر والأدب في العراق، شغل مكانه بجدارة أينما حل نائباً كان أو وزيراً أو مؤيداً أو معارضاً، لم يؤمن بالعنف لحل مشكلات المجتمع العراقي وإنما ركز على الوسائل التربوية والإصلاحية، انتخب عضواً في مجلس النواب للمدة من ١٦/٧/١٩٢٥ - ١/٧/١٩٣٠، وللمدة من ٨/٣/١٩٣٣ - ١١/٣/١٩٣٥ ثم للمدة من ١٧/٣/١٩٤٧ - ٢٨/٤/١٩٥٤، وشغل منصب وزير المعارف للسنوات ١٩٢٤، ١٩٣٥، ١٩٣٧، ١٩٤١، ١٩٤٨، وللمزيد من التفاصيل انظر: علي عبد شناوه، الشبيبي في شبابه السياسي. محمد رضا الشبيبي ودوره الفكري والسياسي حتى عام ١٩٣٢، دار كوفان للنشر، (لندن، ١٩٩٥)؛ علي عبد شناوه، محمد رضا الشبيبي ودوره الفكري والسياسي ١٩٣٢ - ١٩٦٥، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الآداب / جامعة بغداد ٢٠٠٢.

(٣) جعفر عباس حميدي، التطورات والاتجاهات السياسية الداخلية، ص ٩١.

(٤) المصدر نفسه، ص ٩٢.

(٥) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة الداخلية، ملف رقم ١٤/ن/١، تسلسلها ٣٢٠٥٠/٩٥٤١، الانتخابات النيابية ١٩٥٤-١٩٥٨، ص ٩-١٢.

(٦) جريدة البقطة، العدد (١٩١٤) في ١٠/٦/١٩٥٤.

وجّهت انتقادات واسعة لوزارة الداخلية والحكومة من بعض الأحزاب والشخصيات التي

اشتركت في التنافس على الفوز بالانتخابات النيابية، وقد تركزت مواطن التزوير في أماكن ثلاثة هي: الهيئة التفتيشية، والشعب الانتخابية، وقوائم الناخبين، وعملية الانتخاب نفسها. وهذا الأمر ظهر بشكل واضح في انتخابات منطقة القرنة في لواء البصرة حيث لوحظ تحيز أجهزة وزارة الداخلية لصالح احمد النقيب وحميد الحمود مرشحي الحكومة وعضوي حزب الاتحاد الدستوري ضد نوري جعفر<sup>(١)</sup>.

ويشير نجيب الصائغ إلى تدخل الجهاز الإداري لوزارة الداخلية في انتخابات لواء الموصل ولاسيما مناطق القرى والأرياف (( ليس للحكومة إمكانية المداخلة والتأثير على أصوات الناخبين في منطقتي بلدة الموصل، إلا أنها تتدخل بصورة سافرة في المنطقة الثالثة وهي نواحي وقرى الموصل والتي تشترك أيضاً في انتخاب النواب المسيحيين وقبل موعد إجراء الانتخابات التكميلية وبينما كنت أتجول في القرى اتصل بي بعض الناخبين واخبروني بأن الموظفين الإداريين طلبوا منهم عدم انتخاب مرشحي الجبهة الوطنية<sup>(٢)</sup> وانتخاب مرشحي الحكومة..))<sup>(٣)</sup>، ويظهر من ذلك أن تدخل الموظفين الإداريين أقل في مراكز المدن وهذا شيء طبيعي لأن المدن تكون أكثر وعياً ولأن أكثر أعضاء الأحزاب هم من المدن ويعملون فيها مما قد يسبب حرجة أكثر لموقف الموظفين الإداريين المشرفين على الانتخابات بينما يكون ذلك أقل في ضواحي المدن ونواحيها

<sup>(١)</sup> نوري جعفر، وقائع تزوير الانتخابات في القورنة لمصلحة السيدين احمد النقيب وحميد الحمود، مطبعة دار القدس، (بغداد، ١٩٥٤)، ص ص ١٢-١٨؛ جريدة لواء الاستقلال، العدد (١٨٩٧) في ١٠/٦/١٩٥٤؛ جريدة صوت الأهالي، العدد (٢٠٥) في ١١/٦/١٩٥٤.

<sup>(٢)</sup> كان نجيب الصائغ عضواً في حزب الجبهة الشعبية بزعامة طه الهاشمي، لذلك لم يكن مرشحاً عن الجبهة الوطنية وإنما عن حزبه. نجيب الصائغ، المصدر السابق، ص ص ٧٦-٧٧، وللمزيد عن دور الجبهة الوطنية في الانتخابات، انظر: عبدالرزاق الحسني، الجبهة الوطنية..، ص ص ٤٦-٤٨.

<sup>(٣)</sup> نجيب الصائغ، المصدر السابق، ص ٧٨.

وقراها حيث يطبق نظام دعاوى العشائر أكثر من تطبيق القوانين الأخرى، مما يعطي سلطة

وتأثير للموظفين الإداريين في تلك المناطق بشكل واسع من ممثليهم في مراكز المدن والألوية.

وتدخلت السلطات الإدارية في انتخابات مناطق بغداد وبأساليب أخرى، فقد ((أخذ الموظفون الإداريون يتدخلون في أمر لجان التفتيش، بل في أمر اختيارية المحلات نفسها، فلقد استدعى متصرف لواء بغداد<sup>(١)</sup> بعض المختارين إلى ديوانه الرسمي وأخذ منهم أختامهم وتركهم ينتظرون واخذ يوقع بأختامهم على قوائم الاثنيات والأعضاء الخمسة عشر من كل محلة كما يحلوه))<sup>(٢)</sup>.

ويقول عبد المجيد الجميلي المرشح عن منطقة الفلوجة ((رشحت في منطقة الفلوجة سنة ١٩٥٤، وقد قامت السلطات الإدارية بتوقيف المؤيدين بموجب المادة (٤٣) من نظام دعأوي العشائر.. وان المتصرف<sup>(٣)</sup> استدعاني وهددني وانه مستعد لتوقيف أبناء الفلوجة كافة، وقال.. ولا تعتقد بانني أو الحكومة تسمح لغير خليل كنه وعبدالعزیز عريم أن يفوز بالانتخابات))<sup>(٤)</sup>. ويقول أيضاً ((إن الأوراق التي كانت تحمل اسمي واسم غيري أفرغت.. وملئت الصناديق بأوراق تحمل اسم خليل كنه وعبدالعزیز عريم)) ويضيف هذا المرشح، ان الإذاعة أعلنت نبأ فوز هذين المرشحين الحكوميين في الساعة السادسة والنصف مساءً، مع إن نتائج الانتخابات لا يمكن معرفتها قبل الساعة الثانية عشرة ليلاً<sup>(٥)</sup>.

(١) كان متصرف لواء بغداد (عبدالجبار فهمي) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، الحكومة العراقية، جدول كبار موظفي الدولة لسنة ١٩٥٤، ص ١٣.

(٢) فائز عزيز اسعد، المصدر السابق، ص ١٩٦.

(٣) كان متصرف لواء الدليم هو اكرم احمد. انظر: جدول كبار موظفي الدولة لسنة ١٩٥٤، ص ١٣.

(٤) وزارة الدفاع، القيادة العامة للقوات المسلحة، محاكمات المحكمة العسكرية العليا الخاصة، ج ١١، ١٩٦٠، ص ٣٢٣-٣٢٤.

(٥) المصدر نفسه، ص ٣٢٩-٣٣٠.

إلا إن أكثر الأساليب تزويراً للانتخابات هو تبديل أوراق الانتخاب، فبعد أن يكون الناخبون

قد مارسوا حقهم الانتخابي وأفصحوا عن أرائهم، تعتمد الجهة المشرفة على الانتخابات إلى إتلاف أوراقهم الانتخابية، ووضع أوراق أخرى بدلها في صناديق الاقتراع تحوي أسماء مرشحي السلطة التنفيذية، بما يخالف إرادة الناخبين<sup>(١)</sup>.

وقد لجأت وزارة نوري السعيد إلى استصدار مراسيم مقيدة للحرية مهدت بها الأجواء اللازمة لضمان انتخاب مرشحيها، فقد أصدرت مراسيم عديدة مقيدة للحرية قبل مباشرة الانتخابات باثني عشر يوماً. إذ (نشرت الحكومة تعديلات لقانون العقوبات، وسعت في سلطاتها لمكافحة الشيوعيين واليساريين الآخرين، كما وضع أنصار السلام والشبيبة الديمقراطية بنفس درجة الشيوعية التي كانت محرمة. وزُود مجلس الوزراء بصلاحيات نزع الجنسية عن أي عراقي يوصم بالشيوعية أو يقوم بفعاليات لها علاقة بالشيوعية، وبنفيه من البلاد. وكذلك خول مجلس الوزراء بسلطة إغلاق أي جمعية أو نقابة، مؤقتاً أو بصورة دائمية إذا كانت فعاليات تلك الجمعية أو النقابة مما يؤثر تأثيراً سيئاً في الأمن العام، وهذه الإجراءات.. ثبتت عزم المعارضة، ومهدت الطريق إلى انتصار نوري السعيد (الكبير)<sup>(٢)</sup> في الانتخابات<sup>(٣)</sup>.

وأشار كامل الجادرجي في مذكراته إلى عمليات تزوير الانتخابات في بغداد ((.. دخل التزوير في كل المناطق تقريباً - عدا المنطقة الثالثة)) وقد بلغ التزوير شكلاً علنياً بحيث (( ان تعقب وقائعه من الأمور التي لا فائدة منها لوضوح التزوير وعلانيته..)). وفي المناطق خارج المدن والريف أجرت (( السلطات (عملية الانتخاب) في الليل ولما حل يوم الانتخاب لم يجد الناخبون صناديق الاقتراع فقد كانت ممثلة وأرسلت لتصنيف الأصوات))<sup>(٤)</sup>.

(١) فائز عزيز اسعد، المصدر السابق، ص ٢٠٣.

(٢) وردت في النص (الكاسح).

(٣) ولد مار كولمن، عراق نوري السعيد، مؤسسة الإنتاج الطباعي، (بيروت، ١٩٦٥)، ص ٢٢.

(٤) كامل الجادرجي، مذكرات كامل الجادرجي، ص ٥٦١.

ويقول علي الشرقي -الوزير بلا وزارة في وزارة أرشد العمري الثانية- في كتابه (الأحلام ((إن أرشد العمري كان باندفاع، يشبه الهستريا، يدير الانتخابات في الظاهر بصفة حيادية، ولكن معمل الترشيح في غرفة الديوان الملكي، احمد مختار بابان، وكانت المحاولة المجيء بأكثرية

بلاطية.. حتى أتم الانتخابات بحسب الخطة المرسومة، وفاجأ الناس بالهزيمة إلى الأستانة<sup>(١)</sup>. نتيجة لعملية تدخل وزارة الداخلية في الانتخابات لم يفز من مرشحي الجبهة الوطنية الـ(٣٧) سوى عشرة<sup>(٢)</sup>، من بينهم(٤) من مرشحي الحزب الوطني الديمقراطي وهم : كامل الجادرجي ومحمد حديد وحسين جميل (بالتزكية) وجعفر البدر، من بين (١٣٥) نائباً مجموع النواب<sup>(٣)</sup>.

وبهذا لم تختلف انتخابات حزيران ١٩٥٤ النيابية عن سابقتها من حيث تدخل السلطة التنفيذية فيها بشكل مباشر أو غير مباشر لصالح مرشحي الحكومة متبعة شتى أساليب التلاعب والتدخل والتزوير.

وبعد أن أجرى أرشد العمري الانتخابات قدم استقالته في ١٧ حزيران ١٩٥٤<sup>(٤)</sup>، وفي ٢٦ تموز ١٩٥٤ اجتمع مجلس النواب واستمع إلى خطاب العرش ثم عطل المجلس اعتباراً من ٢٧ تموز إلى نهاية شهر تشرين الثاني<sup>(٥)</sup>، وعندما بدأ بتشكيل الوزارة نوري السعيد في ٣ آب ١٩٥٤ اشترط عدة شروط منها حلّ المجلس النيابي وإجراء انتخابات جديدة<sup>(٦)</sup>.

(١) علي الشريقي، الاحلام، شركة الطبع والنشر الاهلية، (بغداد، ١٩٦٣)، ص ١٧٢.

(٢) يذكر عبدالرزاق الحسني بان عددهم كان (١١) نائب. عبدالرزاق الحسني، الجبهة الوطنية، ص ٤٨.

(٣) كامل الجادرجي، مذكرات كامل الجادرجي، ص ٥٦١.

(٤) جريدة الوقائع، العدد (٣٤٣٧) في ٢٦/٧/١٩٥٤.

(٥) م.م.ن، الدورة الانتخابية الرابعة عشرة، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٥٤، ص ١؛ عبدالرزاق الحسني، تاريخ الوزارت، ج ٩، ص ١٤٦.

(٦) جريدة الوقائع، العدد (٣٤٥٤) في ٣/٨/١٩٥٤؛ فاضل حسين، تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي، ص ص، ٣٥٦

حُد يوم ١٢ ايلول ١٩٥٤ موعداً لإجراء الانتخابات الجديدة في أنحاء العراق كافة<sup>(١)</sup>. ونظراً للإجراءات التعسفية التي اتبعتها الحكومة في سياستها الداخلية، فقد قاطعت بعض الأحزاب الوطنية الانتخابات الجديدة، واشترك في هذه الانتخابات حزب الاستقلال وبعض أعضاء حزب الجبهة الشعبية<sup>(٢)</sup> بعد انشقاقه وتجميد أعماله<sup>(٣)</sup>.

لم تمر هذه الانتخابات من دون اعتراضات من الحركة الوطنية وكذلك حدوث بعض الاضطرابات في مناطق مختلفة من العراق<sup>(٤)</sup>، فحدث إضراب عام في السليمانية في ١٣ أيلول ١٩٥٤ احتجاجاً على طريقة سير الانتخابات في اللواء، وتجدد الإضراب يوم ١٦ أيلول مما أدى إلى تدخل أجهزة وزارة الداخلية الأمنية لمنع التظاهرات<sup>(٥)</sup> ووقع عدد من القتلى والجرحى من الجانبين، وتمّ إلقاء القبض على ستة من المتظاهرين سيقوا إلى المحاكم بعد استتباب الوضع العام<sup>(٦)</sup>.

ويقول فريد مخلوف (صحفي لبناني) بأنه كان قد زار السليمانية أبان انتخابات ارشد العمري سنة ١٩٥٤ فرأى استعدادات الشرطة وأخبره مدير الشرطة آنذاك ما نصه: ((إن صدي غير منشرح للوضع. إن التعليمات تردني من بغداد، والأمر بإنشاء مخافر جديدة

(١) جريدة اليقظة، العدد (١٩٧٢) في ١٧/٨/١٩٥٤.

(٢) تأسس هذا الحزب بعد إجازته من وزارة الداخلية في ٢٦/٥/١٩٥١، عقد مؤتمره الأول في ٨/٦/١٩٥١ وانتخب طه الهاشمي رئيساً للحزب وصادق البصام اميناً لسر الحزب والشيخ محمد رضا الشبيبي رئيساً للجنة السياسية، شارك في وزارة محمد فاضل الجمالي (أيلول ١٩٥٣-نيسان ١٩٥٤) وضم عناصر ذات اتجاهات فكرية متباينة اجتمعت على معارضة السلطة بغية المشاركة بالحكم. انظر: عبد الجبار عبد مصطفى، تجربة العمل الجبهوي في العراق بين ١٩٢١-١٩٥٨، دار الحرية للطباعة، (بغداد، ١٩٧٨)، ص ١٧٧؛ عبدالرزاق الحسني، تاريخ الأحزاب السياسية، ص ٢٥٣-٢٦٣.

(٣) جريدة الزمان، العدد (٥١١٦) في ٢٢/٨/١٩٥٤.

(٤) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة الداخلية، ملف رقم ١٤/١/١٩٥٤، تسلسلها ٣٢٠٥٠/٩٥٦٨، الانتخابات النيابية للواء بغداد ١٩٥٤-١٩٥٨، ص ٣، ص ٢-٤.

(٥) جريدة لواء الاستقلال، العدد (١٩٧٧) في ٢٠/٩/١٩٥٤.

(٦) جريدة الحوادث، العدد (٣٥٠٤) في ٢١/٩/١٩٥٤.

في المدينة ذات أقبية واستحكامات، والأسلحة والذخائر الوفيرة التي جاءتني تدل على إنني في جهة حرب)). وأشار الصحفي إلى إن السلطة كانت قد اعتقلت جميع مرشحي المعارضة في الألوية الشمالية أربيل والموصل وكركوك لضمان فوز مرشحها<sup>(١)</sup>.

وكثيراً ما كان المسؤولون الحكوميون يحضرون الانتخابات لإجبار الناس على انتخاب

الأشخاص الموالين للسلطة. فيقول الشاهد سهيل الحاج علي(مختار محلة حاج فتحي في بغداد) وشقيقه كاظم علي بأن عبد الجبار فهمي متصرف لواء بغداد ومعه مديرو الشرطة والتحقيقات الجنائية والشعبة الخاصة كانوا يحضرون انتخابات سنة ١٩٥٤ ويسجلون النواب الذين يؤيدون السلطة ويجبرون الناس على انتخابهم.<sup>(٢)</sup>

كما اعترف عبد الجبار فهمي أمام المحكمة العسكرية العليا الخاصة بأن نوري السعيد كان قد طلب منه التعاون مع خليل كنه( صهر نوري السعيد) لإنجاح عبد اللطيف محمد علي نائباً عن المنطقة الثانية عشرة وقال بأن((الانتخابات كانت تجري بحسب الخطة المرسومة بين البلاط ورئيس الوزراء))<sup>(٣)</sup>.

وفي أسلوب آخر، منعت وزارة الداخلية إقامة الاجتماعات الانتخابية التي كانت تقيمها الأحزاب السياسية في الانتخابات السابقة، بعد أخذ الموافقة الرسمية بعقدها، ففي جوابها على طلب حسين جميل المُقدم في ٢٣ ايار ١٩٥٤ حول الاستئذان بعقد اجتماع انتخابي في مقهى (حسن جدعة) في شارع الشيخ عمر، أجابته متصرفية لواء بغداد على طلبه بعدم إمكانية الموافقة وأشارت إلى: ((أنَّ الاجتماعات المنعقدة في الأيام القريبة الماضية للدعاية الانتخابية قد لابستها حوادث تخل بالضبط والسكينة، ولما كان الحرص على شمول السكينة وصيانة الأمن هدفاً غالياً وواجباً تقدرون معاليكم أهميتها فقد رأينا منع عقد الاجتماعات في الظروف الراهنة بصورة عامة ولهذا نأسف بعدم الموافقة على طلبكم))<sup>(٤)</sup>.

<sup>(١)</sup> فريد مخلوف، رحلاتي إلى البلاد العربية، دار الروائع، ط١، (بيروت، ١٩٥٩)، ص ٣٥-٣٧.

<sup>(٢)</sup> وزارة الدفاع، القيادة العامة للقوات المسلحة، محاكمات المحكمة العسكرية العليا الخاصة، ج٧، ص ١٢، ٢١.

<sup>(٣)</sup> المصدر نفسه، ص ٣٠٠.

<sup>(٤)</sup> عادل غفوري خليل، المصدر السابق، ص ٢٥٦.

انتهت الانتخابات التي تدخلت فيها الحكومة كالعادة، إذ كانت الوزارة عازمةً منذ البداية على أبعاد أي معارضة حقيقية عن المجلس النيابي ففاز بالتركية (١٢١) نائباً من أصل (١٣٥) نائباً، أما الباقيون ففازوا بالانتخابات وكان منهم (١٢) مستقلاً و (٢) من حزب الاستقلال فاستقال محمد مهدي كبه من النيابة، أما عبد المحسن الدوري فقد استقال من الحزب

مفضلاًً النيابة<sup>(١)</sup>.

وبذلك نلاحظ تدخل واضح لوزارة الداخلية في هذه الانتخابات منذ بدايتها مستغلة نفوذ الموظفين الإداريين الذين كانوا يتدخلون في أمر لجان التفتيش، بل في أمر اختيارية المحلات نفسها<sup>(٢)</sup>.

وهكذا أفرزت انتخابات أيلول ما سمي ((بالبرلمان غير المعارض)) وكانت السيطرة جد محكمة من السلطة التنفيذية بحيث احتفظ (١٠٠) نائب في البرلمان بمواقعهم من من دون معارضة، في حين اقتصر التنافس على (٢٢) مقعداً. لذلك لم يبدِ المجلس الجديد أية معارضة حقيقية على الإطلاق، مما وضعت الانتخابات الأخيرة نهاية لأي نشاط سياسي علني للسنوات الأربع القادمة، الأمر الذي أوجد استقراراً في العراق بفعل نظام حكم اعتمد على الشرطة والجيش. وما من شك أن هذا القمع انتج استقراراً كافياً لتهيئة الوضع لإبرام حلف جديد في المنطقة تكون بريطانيا طرفاً فيه<sup>(٣)</sup>.

#### رابعاً: نشاطات أخرى للوزارة خلال السنة ١٩٥٤ :-

شهدت السنة ١٩٥٤ أيضاً قيام وزارة الداخلية بإجراءات عملية تهدف إلى المحافظة على العاصمة بغداد من الفساد الاجتماعي والأخلاقي، فقدم وزير الداخلية سعيد قزاز إنجازات كبيرة في الحقل المهم من حياة العراقيين، فكان يوجه ويشجع أجهزة الشرطة لمطاردة الموبغات والمفسدات وإلغاء المبعي العام في الميدان ببغداد<sup>(٤)</sup>، واستملاكه وهدمه

(١) م.م.ن، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة، مصدر سابق، ص ٩؛ جريدة لواء الاستقلال، العدد (١٩٧٤) في ١٦/٩/١٩٥٤؛ جريدة

اليقظة، العدد (١٩٩٧) في ١٧/٩/١٩٥٤؛ الوقائع، العدد (٣٤٧٣) في ٢٩/٩/١٩٥٤.

(٢) جريدة لواء الاستقلال، العدد (١٩٥٤) في ٢٢/٨/١٩٥٤؛ عبدالرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، ج ٩، ص ١٨٥.

(٣) انظر: ص ص ٢٤٦-٢٤٨؛ فيبي مار، المصدر السابق، ص ص ١٦٧-١٦٨.

(٤) كريم حيدر خضير، تاريخ الشرطة، ص ١٧١.

وجعله موقفاً عاماً للسيارات، كما عملت وزارة الداخلية على توجيه مديرية الشرطة العامة لعمل برنامج عمل في المدارس للحد من تصرف بعض الشباب الطائش للحفاظ على القيم والمثل والتأكيد على عدم الانحراف، والحد من ظاهرة التسول<sup>(١)</sup>. وهذا الأمر يشير إلى عدم اقتصار دور وزارة الداخلية على المهام الروتينية والأمنية وإنما أدت واجبات ومهام لها صلة بالجوانب



الاجتماعية والتهديبية والتقويمية في المجتمع العراقي، وهذه خطوة جيدة من وزارة الداخلية لأنها تتعايش مع عادات وتقاليد المجتمع العراقي المحافظ، وهذا متأب من ان منتسبي هذه المؤسسة هم جزء ولبنة أساسية من لبنات المجتمع العراقي.

زادت وزارة الداخلية من اهتمامها بموضوع السجون<sup>(٢)</sup> بعد إعادة ربط مديريةية السجون العامة بوزارة الداخلية سنة ١٩٥٤<sup>(٣)</sup>، فسعت إلى تشغيل السجناء بأعمال صناعية وزراعية لقاء أجر، وتعليمهم المهن المختلفة، وممارستهم للألعاب الرياضية والترفيهية<sup>(٤)</sup>.

استقالت وزارة محمد فاضل الجمالي الثانية في ١٩ نيسان ١٩٥٤<sup>(٥)</sup>، وقبلت من الملك

(١) المصدر نفسه، ص ١٧١.

(٢) للمزيد عن إجراءات وزارة الداخلية وتعاملها مع السجناء وقضاياهم وأمور السجون الأخرى، انظر: د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة الداخلية، ملف رقم ٢/٢٣، تسلسلها ٥٦٥٣/٣٢٠٥٠، مخابرات السجون بصورة عامة ١٩٥٦-١٩٥٩.

(٣) كانت مديريةية السجون العامة مرتبطة بوزارة الشؤون الاجتماعية منذ السنة ١٩٣٩، والحقت بوزارة الداخلية في ١٩٥٤/٦/٢٢، بعد هرب ثلاثة من السجناء الشيوعيين في بعقوبة من سجنهم. الا ان ذلك لم يمنع من تكرار الحالة في ١٩٥٤/١١/٥، حيث هرب من السجن المذكور أحد عشر محجوزاً بواسطة نفق مستدير حفر عبر ثلاثة جدران تحت الأرض. عبدالرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، ج٩، ص ١٤١، ص ٢١٢.

(٤) كريم حيدر حضير، تاريخ الشرطة، ص ١٧٢.

(٥) تعود أسباب استقالة هذه الوزارة، إلى الخلافات بين رئيسها الجمالي ونوري السعيد حول سن قانون الأحزاب والصحافة وسحب الجنسية العراقية عن (العناصر الهدامة) ورغبة الجمالي في تشريع قوانين الإصلاح الزراعي، اما السبب الأساسي والمباشر الذي ادعاه الجمالي حسب قوله هو اختلافه مع نوري السعيد في سياسته حول الاتحاد مع سوريا، وأشار في طلب استقالته إلى ان الظروف المحيطة لا تساعد في تأدية واجبه القومي والوطني. وللמיד انظر: عبدالرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، ج٩، ص ١١١-١١٢=

في ٢٩ نيسان، وهو تاريخ تأليف وزارة أرشد العمري الثانية والتي استمر فيها سعيد قزاز بشغل منصب وزير الداخلية<sup>(١)</sup>، ويبدو أن سمعة القزاز وكفاءته الإدارية وربما مواقفه الشجاعة والجريئة من أحداث فيضان آذار ١٩٥٤ قد شجعت أرشد العمري على تكليفه بتولي مسؤولية وزارة من أهم الوزارات، وفي ظل ظروف امتازت بتعالى الأصوات من الأحزاب والمعارضة لتشكيل حكومة وطنية لها تاريخ محمود لذلك نلاحظ ان الأحزاب قد قابلت تأليف هذه الوزارة

بالاستنكار والرفض وذلك لتاريخ رئيسها الحافل بالاستفزات لمشاعر الأهالي والضغط على الحريات<sup>(٢)</sup>.

حدث خلاف بين وزير الداخلية ورئيس الوزراء أرشد العمري، حول الانتخابات، وكيفية إجرائها، مما جعل وزير الداخلية يقدم استقالته يوم ١٢ حزيران ١٩٥٤ وقبلها رئيس الحكومة بعد يومين، وتمَّ تعيين وزير العدلية فخري الطبقجلي وزيراً للداخلية بالوكالة<sup>(٣)</sup>.

قدم أرشد العمري استقالته وزارته في ١٧ حزيران ١٩٥٤، وقبلت في ٣ آب أي بعد أكثر من ستة أسابيع من تقديم استقالته، وفي اليوم نفسه شكل نوري السعيد وزارته الثانية عشرة، وقد ضمت هذه الوزارة ثماني حقائب تمَّ إسنادها إلى العناصر المستقلة الموالية لنوري السعيد وكان سعيد قزاز أحد الوزراء المستقلين الذي أسندت إليه وزارة الداخلية، بينما أعطيت ثمانية حقائب أخرى لحزب الاتحاد الدستوري (حزب نوري السعيد)<sup>(٤)</sup>.

= نجدة فتحي صفوة، المصدر السابق، ص ٢٢٢.

(١) انظر: عبدالرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، ج ٩، ص ١٣٠.

(٢) جريدة لواء الاستقلال، العدد (١٨٦١) في ٢٧/٤/١٩٥٤؛ المصدر نفسه، العدد (١٨٦٤) في ٣٠/٤/١٩٥٤؛ الوقائع، العدد

(٣٣٩٠) في ٩/٤/١٩٥٤؛ جريدة صوت الأهالي، العدد (١٧٠) في ٣٠/٤/١٩٥٤.

(٣) انظر: الملحق رقم (١).

(٤) للمزيد عن الوزارة ومنهجها انظر: عبدالرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، ج ٩، ص ٩٩، ص ١٥٩-١٩٢.

ولا نجانِب الحقيقة، إذا ما قلنا أنَّ أسباب اختيار نوري السعيد للقزاز لشغل منصب وزارة الداخلية يعود إلى تشاطر الرجلين للآراء والتوجهات ذاتها، فمن المعلوم أنَّ سعيد قزاز بدا معجباً بالتجربة الغربية على أثر زيارته للولايات المتحدة مطلع السنة ١٩٥٤ وبدأ يميل إلى التوجه الغربي، كما أنه شارك نوري السعيد في مخاوفه من تأثير النشاط الشيوعي في

العراق<sup>(١)</sup>، ومما يدل على الثقة العالية وتطور العلاقة بين الطرفين هو قيام القزاز بالرد على أسئلة النواب داخل المجلس النيابي بدلاً من رئيس الوزراء السعيد عندما توجه بعض الأسئلة إلى رئيس الوزراء<sup>(٢)</sup>. كما لا يمكن إغفال سبب آخر وهو التفاني والإخلاص، والكفاءة التي عُرف بها القزاز ولاسيما دوره في إنقاذ بغداد من خطر الفيضان سنة ١٩٥٤ واندفاعه في محاربة الشيوعية.

في الحادي والعشرين من آب ١٩٥٤، اصطحب وزير الداخلية سعيد قزاز معه بهجت العطية مدير التحقيقات الجنائية إلى تركيا للتباحث مع رجال الأمن التركي حول مكافحة (الآراء الهدامة) والمبادئ الوافدة من الخارج من أجل المحافظة على الأمن في المملكة، وتكرر الأمر مع كل من مصر وإيران<sup>(٣)</sup>. ويبدو أنّ وزير الداخلية كان يهدف من زيارته تلك، إلى التنسيق مع تلك الدول، ولاسيما إيران وتركيا لمواجهة المد الشيوعي عبرها إلى العراق، وربما لمواكبة آخر التطورات التقنية والفنية التي تخص عمل أجهزة وزارة الداخلية تماشياً مع التطور العالمي وروح العصر وبما يعزز ويطور من قدرات قوات الأمن العراقية لمواجهة العقبات وربما الأخطار الأمنية، التي قد تواجه المملكة العراقية في المستقبل القريب المنظور.

أصدرت وزارة نوري السعيد سلسلة من المراسيم موجهة ضد المعارضة وبشكل خاص الحركة الشيوعية في العراق، وكان وزير الداخلية من المتحمسين لهذه المراسيم ولسياسة نوري السعيد التي وصفت بالإرهابية، وسيتم معالجة هذا الموضوع بشيء من التفصيل في الفصل اللاحق من الأطروحة.

(١) عبدالرحمن البياتي، المصدر السابق، ص ١٢٣.

(٢) م.م.ن، الدورة الانتخابية الثالثة عشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٣-١٩٥٤، الجلسة (٢٤)، في ٢٥/٢/١٩٥٤، ص ٥٢٩.

(٣) كريم حيدر خضير، تاريخ الشرطة، ص ١٧٢؛ عبدالرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، ج ٩، ص ٢١٧، ٢١١.

من الأعمال الأخرى لوزارة الداخلية في سنة ١٩٥٤، هو إعداد مشروع قانون يقضي بإعادة أملاك البارازانيين المصادرة فحظي بموافقة مجلس الوزراء<sup>(١)</sup>.

واجهت وزارة الداخلية خلال السنة ١٩٥٤ أيضاً تنامي حركة المعارضة للنظام الملكي ومنها نشاط الأحزاب السرية مثل حزب البعث والحزب الشيوعي، وتشير مذكرات العديد من

القياديين في كلا الحزبين إلى السياسة (الإرهابية) التي كانت الوزارة تتبعها للحد من نشاط الشيوعيين والبعثيين من اعتقال وزج المنتمين لتلك الأحزاب بالسجون ومعاملتهم بشتى أنواع الأساليب القاسية والبعيدة عن روح القانون والإنسانية، فيقول خالد علي الصالح- من كبار البعثيين الأوائل في العراق- بأن رجال الأمن داهموا وكر الطباعة التابع للحزب في سنة ١٩٥٤ وتمّ اعتقال المكلف بالطباعة (نجاد الصافي)، وعلى أثر التعذيب اعترف الأخير على مسؤوله- وكان في ذلك الوقت جعفر قاسم حمودي- وقد تمت مصادرة جهاز الطباعة الخاص بالحزب<sup>(٢)</sup>.

ويروي بهاء الدين نوري- من كبار قادة الحزب الشيوعي العراقي- في مذكراته ان معاملة السلطة للسجناء كانت قاسيةً وكان السجناء السياسيون يذوقون ألوان التعذيب والاضطهاد، وقد (اشتهر ثلاثة من مديري السجون السياسية بالوحشية والتعسف في تعاملهم مع الشيوعيين ومساعدتهم لإسقاطهم سياسياً ولانتزاع البراءات منهم، هؤلاء هم جبار أيوب وعلي زين العابدين ومحمد سعيد شهاب)). وكان هذا الأخير قد عين مديراً لسجن

(١) استقر عدد من البارازانيين المنفيين بعد حوادث السنة ١٩٤٥ في مدينة البصرة جنوبي العراق منذ السنة ١٩٤٧، وقد قدموا في سنة ١٩٥٤ طلباً إلى وزير الداخلية بينوا فيه سوء حالهم والأمراض التي فتكت بهم وبأطفالهم مما جعل الوزير يوافق على طلب إعادتهم إلى مناطقهم الأصلية. عبدالرحمن البياتي، المصدر السابق، ص ١٤٠.  
(٢) خالد علي الصالح، على طريق النوايا الطبية، رياض الريس للكتب والنشر، ط ١، (بيروت، ٢٠٠٠)، ص ٤٢.

نقرة السلطان وقد نسب من السلطة الحاكمة ((الشن هجوم جديد)) على الشيوعيين خططت له السلطة الحاكمة وحبكته مديرية التحقيقات الجنائية (الأمن العام)<sup>(١)</sup>.

وهكذا نلاحظ الدور الكبير الذي أدته وزارة الداخلية في متابعة الأحداث الداخلية السياسية منها وغير السياسية، آخذة بنظر الاعتبار أن تكون إجراءاتها ومواقفها ضمن سياق القانون وسيادته على الجميع حتى وإن أدى ذلك إلى استخدامها أساليب القوة في فض الإضرابات

## الفصل الرابع .. موقف وزارة الداخلية من التطورات والأحداث السياسية الداخلية ١٩٥٣-١٩٥٨

### المبحث الثاني .. موقف الوزارة من أحداث سنة ١٩٥٤

والتظاهرات وإتهام المطالبين بحقوقهم بالعناصر الهدامة أو الشيوعية.

---

(١) بهاء الدين نوري، المصدر السابق، ص ٢٢٥. وللمزيد عن تعامل إدارة السجون العراقية مع السجناء السياسيين خلال الخمسينيات، انظر: المصدر نفسه، ص ص ٢٢٦-٢٣٩؛ جريدة صوت الأهالي، الأعداد (٢١، ٢٣، ٢٤) الصادرة على التوالي في ١٠/٢٩/١٩٥٣ و ١١/١/١٩٥٣ و ١١/٢/١٩٥٣.

## المبحث الثالث

### موقف الوزارة من الأحداث السياسية الداخلية ١٩٥٥-١٩٥٦

#### أولاً: الموقف من أحداث ميثاق بغداد سنة ١٩٥٥ :-

بدأت وزارة نوري السعيد الثانية عشرة حملتها ضد الحريات العامة وتمهيد الطريق لانتخابات نيابية يسيطر عليها كل السيطرة ويقمع المعارضة تمهيداً لتمرير المشاريع الاستعمارية بإصدار عدة مراسيم سنة ١٩٥٤<sup>(١)</sup>. وقد أعطت هذه المراسيم صلاحيات واسعة لوزارة الداخلية لمعالجة الوضع الداخلي وفرض سياسة الحكومة بكل الوسائل الممكنة ومنها مضايقة الحريات، وذلك تمهيداً لعقد الميثاق العراقي- التركي في ٢٤ شباط ١٩٥٥<sup>(٢)</sup>.

(١) ارتأى الباحث معالجة موضوع المراسيم ودور وزارة الداخلية فيها في الفصل اللاحق من الأطروحة.

(٢) عُقد هذا الميثاق، بعد زيارات متبادلة بين المسؤولين العراقيين والأتراك، ففي تشرين الأول ١٩٥٤ زار نوري السعيد تركيا، وبعد شهرين زار عدنان مندرس رئيس الوزراء التركي بغداد ودارت بين الجانبين مباحثات حول وجوب إيجاد تعاون لتأمين استقرار منطقة الشرق الأوسط وسلامتها من خلال ميثاق بين الطرفين يرمي إلى توسيع التعاون المذكور لصد أي اعتداء يقع عليهما من داخل منطقة الشرق الأوسط أو من خارجها (أي من الاتحاد السوفيتي السابق وكتلته)، وانه من الضروري والمفيد انضمام غيرهما من الدول إلى هذا الميثاق. وفي ٥/٤/١٩٥٥ انضمت بريطانيا إلى الميثاق العراقي-التركي وصار يسمى بميثاق بغداد وانضمت اليه باكستان في ٢٢ أيلول، وانضمت إيران في ٣ تشرين الثاني وفي ٢١ تشرين الثاني انضمت الولايات المتحدة بصفة مراقب على الشؤون المالية والعسكرية. وللمزيد عن مقدمات الميثاق ومواده وبنوده ومواقف الرأي العام العراقي ومواقف الدول العربية منه ، انظر: عبدالرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، ج٩، ص ٩٠، ص ٢٥٤-٣١٦؛ المؤلف مجهول، ميثاق بغداد، حقائق يُبسّطها مجلس العموم البريطاني، ترجمة حسن الدجيلي، مطبعة الرابطة، (بغداد، ١٩٥٦)، ص ١٠٠ وما بعدها؛ فكرت نامق عبد الفتاح ، سياسة العراق الخارجية في المنطقة العربية ١٩٥٣-١٩٥٨، دار الحرية للطباعة، (بغداد ١٩٧٨)، ص ٣٠٣-٣٨٩؛ عبد المناف شكر جاسم، العلاقات العراقية السوفيتية ١٩٤٤-١٩٦٣، مطبعة جميل، ط٢، (بغداد، ١٩٨٠)، ص ٨٣-٩٢؛ علاء جاسم محمد، العلاقات =

تركز دور وزارة الداخلية من الأحداث الداخلية بعد الإعلان عن الميثاق العراقي التركي ، فقد انتهجت وزارة نوري السعيد الثانية عشرة سياسةً إرهابيةً حجمت من دور الحركة الوطنية في التصدي للمشروع الاستعماري الجديد، وكانت وزارة الداخلية قد واجهت التظاهرات المحدودة والصغيرة بالقبض على عناصرها وتفريق المتظاهرين في مناطق الكاظمية وساحة زبيدة ببغداد<sup>(١)</sup>.

صعدت وزارة الداخلية من استعداداتها لمواجهة الموقف المتأزم، ولاسيما قد اشتدت التظاهرات المناهضة للميثاق في ٢٨ كانون الثاني ١٩٥٥ والتي هتفت بسقوط الحكومة، وانفجرت قنبلتان موقوتتان، إحداهما قرب كلية الحقوق سابقاً (معهد الإدارة حالياً) والثانية قرب السفارة التركية، وعثرت القوات الأمنية في الوقت نفسه على عدة عبوات ناسفة عند الجسر الحديدي في الصرافية وقرب كلية الحقوق، فابطل مفعولها من الخبز<sup>(٢)</sup>.

على أثر الخلاف العراقي المصري حول الميثاق العراقي التركي ورفض مصر لانضمام العراق له، وصل وفد عربي إلى بغداد ممثلاً لرؤساء الحكومات العربية في ٣١ كانون الثاني ١٩٥٥<sup>(٣)</sup>، وخلال وجود الوفد في بغداد حدثت تظاهرات متعددة هدفها إظهار معارضة الشعب للميثاق أمام الوفد العربي، ووقعت مصادمات بين المتظاهرين والشرطة أدت إلى مقتل شرطي واحد في تظاهرة يوم ١ شباط ١٩٥٥ في الرصافة، بينما امتازت تظاهرة الكرخ بالعنف بين قوات الأمن من الشرطة والمتظاهرين، جرح فيها (٧) من أفراد الشرطة واعتقل (٤٥) متظاهراً<sup>(٤)</sup>.

= العراقية-البريطانية ١٩٤٥-١٩٥٨ ؛ بيت الحكمة، (بغداد، ٢٠٠٢)، ص ٢٦١-٢٨٠؛ فاضل حسين، سقوط

النظام الملكي في العراق، مكتبة آفاق عربية، (بغداد، ١٩٨٦)، ص ١٥-١٨.

(١) جعفر عباس حميدي، التطورات والاتجاهات السياسية الداخلية، ص ١٢٣-١٢٤.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٢٤.

(٣) فيبي مار، المصدر السابق، ص ١٦٩-١٧٠.

(٤) جعفر عباس حميدي، التطورات والاتجاهات السياسية الداخلية، ص ١٢٦.

وتصدت الشرطة لتظاهرة في مدخل سوق الشورجة في شارع الرشيد تحمل لافتات تدعو إلى إسقاط وزارة الأحلاف العسكرية الاستعمارية وتمّ تفريق هذه التظاهرة من الشرطة<sup>(١)</sup>. ويبدو أنّ وزارة نوري السعيد نجحت في إفشال الحركة الوطنية في تحريك الجماهير ضد الميثاق، وهذا الأمر مرده إلى سياسة الشدة التي اتبعتها أجهزة وزارة الداخلية الأمنية من عمليات اعتقال وإسقاط الجنسية وغيرها من الإجراءات التي وصفت بالإرهابية من المعارضة الوطنية، التي جعلت موضوع إلغاء الميثاق هدفاً أساسياً من أهدافها الوطنية حتى ١٤ تموز ١٩٥٨.

### ثانياً :- دور الوزارة في منح نوط الإنقاذ من خطر الفيضان<sup>(٢)</sup> :-

كُلفت وزارة الداخلية القيام بالإعداد لمنح هذا النوط لمستحقه من المساهمين في درء خطر الفيضان عن بغداد لسنة ١٩٥٤، وقد اعترض وزير الداخلية (سعيد قزاز) على صيغة منح النوط بعد الاطلاع على القوائم التي تضمنت أسماء المساهمين في مكافحة الفيضان لخلوها من أسماء الأهالي الذين كانوا جنباً إلى جنب مع قوات الشرطة والجيش التي تمّ منحها هذا النوط<sup>(٣)</sup>. وقد استفسرت وزارة الداخلية عن سبب ذلك الاستثناء مؤكدة ((إن مساهمة المواطنين، لا تقل عن مساهمة الموظفين، حيث انهم بذلوا جهوداً جسمانية تستوجب التقدير والتشجيع))<sup>(٤)</sup>. مما شجع الأهالي على تقديم الطلبات إلى وزارة الداخلية لإدراج

(١) المصدر نفسه، ص ١٢٨-١٢٩.

(٢) صدر نظام نوط الإنقاذ رقم (٦٩) لسنة ١٩٥٤ في ١٥/١١/١٩٥٤، وفي ٢٧/٦/١٩٥٥ صدرت إرادة ملكية خاصة بمنح نوط الإنقاذ للمساهمين في مكافحة فيضان سنة ١٩٥٤ من العراقيين والأجانب. د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥٤، القسم الثاني، نظام نوط الإنقاذ رقم (٦٩) لسنة ١٩٥٤؛ د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة الداخلية، ملف رقم ١٠١٩٣/٣٢٠٥٠، إشارة الفيضان، الإرادة الملكية المرقمة (٥٥٢) في ٢٧/٦/١٩٥٥، و١١٧، ص ١٩٨.

(٣) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة الداخلية، ملف رقم ١٠١٩٣/٣٢٠٥٠، و٦٢، ص ٧٠-٧١.



(٤) المصدر نفسه، و٥٦، ص ص، ٦٤-٦٥ ؛ عبدالرحمن البياتي، المصدر السابق، ص ١٣٢.

أسمائهم ضمن القوائم المشمولة بالنوط، وكان لجهود وزير الداخلية الأثر الواضح في منح هذه الفئة المخلصة لوطنها ولينال كل صاحب حق حقه.

### ثالثاً :- تأمين الحماية لزوار العتبات المقدسة في كربلاء :-

ظهرت بوادر للخلاف بين الشيخ محمد الخالسي ابن المجتهد مهدي الخالسي من جهة وبعض المجتهدين من جهة أخرى لأسباب فقهية، وقد تزامنت هذه الخلافات مع قرب أربعينية الإمام الحسين (ع) خلال شهر أيلول ١٩٥٥، والتي من شعائرها انطلاق مواكب العزاء من المشهد الكاظمي في بغداد إلى مدينة كربلاء المقدسة، وقد بذل وزير الداخلية سعيد قزاز جهوداً كبيرة لتجنب استغلال هذا الموضوع من العناصر الشيوعية للإخلال بالأمن العام، وتشير وثائق مديرية التحقيقات الجنائية إلى انتشار أخبار مفادها بأن هناك أشخاصاً سيقومون بالاعتداء على جماعة الشيخ الخالسي إذا حاول السفر إلى كربلاء<sup>(١)</sup>.

وكانت التحوطات الأمنية قد اتخذت من متصرف لواء كربلاء حسين السعد، الذي طلب من وزارة الداخلية تعزيز إمكانياته في توطيد الأمن والمحافظة على سلامة الزوار للمراقدة المقدسة، فوافق وزير الداخلية على تجهيز المتصرف المذكور بثلاث سيارات مسلحة مع ثلاث سرايا من القوة السيارة وضرورة إيصالها قبل موعد الزيارة. كما اتخذ وزير الداخلية قراراً جريئاً وخطيراً لتفادي وقوع فتنة وربما تعكير صفو الأمن، فقد أمر متصرف بغداد بعدم السماح لمواكب أهالي الكاظمية بالذهاب إلى كربلاء خلال زيارة الأربعين ، سواء كان منظموا المواكب من جماعة الخالسي أم من خصومه<sup>(٢)</sup>.

ويظهر أن إجراءات وزارة الداخلية هذه قد جعلت الزيارة تمر من دون حوادث تعكر الأمن والنظام، إلا أن الباحث يرى في ذلك أيضاً مضايقة للحريات الدينية بعدما ضيقت سياسة السعيد ووزارة الداخلية على الحريات السياسية والعامة منذ سياسة المراسيم

(١) م.و.د، ملف رقم ١٧/كربلاء/٣(١)، د.عنوان، كتاب مديرية التحقيقات الجنائية المرقم ٩٠٦٢ في ١٩/٩/١٩٥٥، إلى

وزارة الداخلية، نقلاً عن عبدالرحمن البياتي، المصدر السابق، ص ١٤٠.

(٢) عبدالرحمن البياتي، المصدر السابق، ص ١٤٠-١٤١.

سنة ١٩٥٤<sup>(١)</sup>، ولو كانت نية وزارة الداخلية وربما الحكومة سليمة لحاولت معالجة المشكلة بشكل آخر وليس على شاكلة (آخر الدواء الكي) فحافظت وزارة الداخلية على النظام ولكنها خرقت الدستور والقوانين الأخرى من خلال أسلوب المضايقات والمنع والإلغاء لمختلف الحريات ومنها الحريات الدينية كما حدث في هذه الحادثة.

ويبدو أنّ أجهزة وزارة الداخلية الأمنية قد دبّ فيها الفساد لدرجة جعلت بعض أعضاء مجلس الأعيان يوجهون النقد لتلك الأجهزة، فقد أوضح السيد عبد المهدي في جلسة العاشر من شباط ١٩٥٦ ((إن سوء الإدارة في دوائر الأمن جعل من غير الممكن أن تخلو الصحف يومياً من أخبار القتل والنشل والجرائم فضلاً عن الحوادث الدامية التي تقع في (الألوية))<sup>(٢)</sup>. ويظهر إن مشاكل المجتمع كانت تفوق أعداد الشرطة وقوى الأمن أو إن هناك ضعف في قدرات وإمكانيات رجال الأمن في إدارة شؤون البلاد الأمنية.

#### رابعاً :- موقف الوزارة من أحداث تأميم قناة السويس ١٩٥٦ :-

بعد تأميم قناة السويس في ٢٦ تموز ١٩٥٦، دعت الأحزاب الوطنية في العراق إلى الإضراب العام يوم ١٦ آب للإعراب عن تأييد مصر، فأضربت بغداد ومناطق أخرى مثل الموصل والنجف والحي وأربيل والحلة والرمادي<sup>(٣)</sup>، وقامت الشرطة بالتصدي للمتظاهرين واعتقال أكثر من (٢٠) مواطناً وأنزلت الأعلام العربية التي رفعها المتظاهرون وطوقت الشرطة السفارة المصرية لملاحقة الوفود التي قصدتها من المواطنين بقصد التأييد أو التطوع<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر الفصل الخامس، ص ٢٩٠-٢٩٥.

(٢) م.م.ع، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٥-١٩٥٦، الجلسة (٥)، في ١٠/٢/١٩٥٦، ص ٧٦.

(٣) صالح محمد العابد، انتفاضة العراق في أعقاب العدوان الثلاثي على مصر ١٩٥٦، مجلة آفاق عربية، العدد

(٥)، (بغداد، ١٩٩٠)، ص ٦٧؛ عبد الرزاق مطلق الفهد، المصدر السابق، ص ٥٦٧؛ مجلة الثقافة الجديدة، العدد

(٤٢)، تشرين الثاني ١٩٧٢، ص ٣٥؛ جعفر عباس حميدي، التطورات والاتجاهات السياسية الداخلية، ص ١٤٠.

(٤) سعاد خيرى، المصدر السابق، ص ٢٨٥.

كان موقف وزير الداخلية وكذلك مدير الشرطة العام (وجيه يونس) متوافقاً بشأن رفض الأحكام العرفية في البلاد<sup>(١)</sup>، خشية استغلال بعض السياسيين وتحريض الطلاب على الإضراب والاصطدام بالشرطة عندما يوكل لهم صد المتظاهرين، ويبدو أن هذا الأمر أزعج رئيس الوزراء نوري السعيد الذي بادر إلى إحالة وجيه يونس إلى التقاعد في السنة نفسها واستبداله برجل عسكري يسير في منهجه وأسندت مديرية الشرطة العامة إلى اللواء الركن عباس علي غالب<sup>(٢)</sup>.

اهتمت وزارة الداخلية بالإضراب الذي حصل في بغداد، وطلبت متصرفية بغداد من الشرطة الحيلولة من دون نجاحه والعمل على إحباطه بزعم انه يُعرض السكينة والأمن إلى مخاطر الاعتداء والأجرام ويعطل المصالح العامة. فقامت الشرطة بفرض الحصار على مدينة بغداد في ١٥ آب لمنع مجيء المواطنين الآخرين إلى بغداد ونظمت الشرطة المفارز المختصة بمكافحة الإضرابات<sup>(٣)</sup>.

أدى نجاح إضراب ١٦ آب ١٩٥٦، على تشجيع بقية فئات المجتمع العراقي للقيام بإضرابات أخرى، كان أوسعها الذي حدث في الموصل من تجار الأغنام في ٢٨ آب بسبب فرض رسوم إضافية على نبح الأغنام، ثم تبعه إضراب القصابين في الأول من أيلول من السنة نفسها، فتوسع الإضراب في ٣ أيلول ليشمل معظم أفضية ونواحي اللواء، ولتأزم الموقف وافقت بلدية اللواء على إلغاء الضريبة الجديدة وإعادة الرسوم إلى ما كانت عليه

(١) لم تجد وزارة السعيد الثالثة عشرة من وسيلة لحفظ النظام والأمن إلا بإصدار مرسوم الطوارئ فأصدرته في ١٩٥٦/٩/٨ وخول هذا المرسوم وزارة الداخلية مراقبة الرسائل والصحف والمجلات والنشرات- التي تثير الرأي العام- ومنع الاجتماعات التي تخل بالأمن والسلام وسحب رخصة حيازة الأسلحة وحملها، وتفقيش الأشخاص والمباني أو وسائط النقل لضبط كافة المواد والنشريات الممنوعة. انظر: عبدالرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، ج ١٠، ص ٤٣-٤٧.

(٢) جريدة الشعب، العدد (٣٦١١) في ١٩٥٦/٩/٥.

(٣) جعفر عباس حميدي، التطورات والاتجاهات السياسية الداخلية، ص ١٤٠.

سابقاً<sup>(١)</sup>. لكن وزارة الداخلية ومن خلال البيان الذي أذاعته مديرية التوجيه والإذاعة العامة في العاشر من أيلول، توجه أصابع الاتهام إلى بعض (( ذوي الميول الهدامة ..، يعاونهم في ذلك بعض الأشخاص الذين اعتادوا على التهريب .. ))<sup>(٢)</sup>. وهذه إشارة إلى أن كل معارضة تتهم الشيوعية والأفكار الهدامة من الحكومة، وإن الحادثة مدبرة وبتحريض من أناس نفعيون وليس بالضرورة أن تكون الرسوم في حقيقتها مرتفعة وترهق كاهل المواطنين. ونلاحظ قيام وزير الداخلية سعيد قزاز بالانتقال بنفسه إلى الموصل لمتابعة الموضوع عن كثب. لكن الإضراب كان قد انتهى - بعد إن وافقت بلدية اللواء على إلغاء الضريبة الجديدة وإعادة الرسوم إلى ما كانت عليه سابقاً - قبيل وصول وزير الداخلية إلى الموصل، لكنه أمر باتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة للحيلولة من دون تكرار ذلك<sup>(٣)</sup>، وتمّ إلقاء القبض على عدد من المشتبه بهم، وإبعاد البعض إلى سجن (نقرة السلمان) في البادية الجنوبية<sup>(٤)</sup>.

تجددت الإضرابات في أنحاء عديدة من العراق احتجاجاً على موقف الحكومة من العدوان الثلاثي على مصر ولاسيما طلبة الكليات والمعاهد العليا والمدارس الثانوية، واصطدام المتظاهرين بالشرطة ووقع عدد من الجرحى<sup>(٥)</sup>. وتجاوزت الشرطة الحد عندما طلب إليها تفريق المتظاهرين، وأعلنت الأحكام العرفية في أنحاء البلاد كافة وتدخل الجيش

(١) نمير طه ياسين، الأصناف والتنظيمات المهنية في الموصل منذ أواخر القرن التاسع عشر حتى عام ١٩٥٨، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة الموصل، ١٩٩٢، ص ٣٠٢؛ رياض رشيد ناجي الحيدري، الحركة الوطنية في العراق ١٩٤٨-١٩٥٨، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ١٩٧٧، ص ٤٥٧.

(٢) جريدة الحوادث، العدد (٤١٠٠) في ١٠/٩/١٩٥٦.

(٣) المصدر نفسه، العدد (٤١٠٤) في ١٤/٩/١٩٥٦؛ سعاد خيرى، المصدر السابق، ص ٢٧٦.

(٤) خالد علي الصالح، المصدر السابق، ص ٥٨.

(٥) سهيلان منذر خليل الجبوري، الصحافة العراقية والعدوان الثلاثي على مصر ١٩٥٦، رسالة ماجستير (منشورة)، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٩٦، ص ٥١.

لمساعدة وزارة الداخلية، وحدثت مصادمات بين الطلاب ورجال الأمن<sup>(١)</sup>.

اهتمت وزارة الداخلية بالإضراب، وطلبت مديرية التحقيقات الجنائية من منتسبيها أخبارها فوراً عن الحوانيت المغلقة والمفتوحة والقبض على المحرضين وتسليمهم للشرطة بحجة أنّ الإضراب العام يعرض السكينة والأمن العام إلى مخاطر الاعتداءات والإجرام وقامت الشرطة بحملة قوية للقبض على العناصر الوطنية وتهديد أصحاب المحلات بان كل من يضرب سيعرض محله إلى النهب ويقدم للمحاكمة<sup>(٢)</sup>.

ويبدو أنّ أحداث وانعكاسات أزمة السويس ١٩٥٦ على الوضع الداخلي في العراق والإضرابات والتظاهرات التي وقعت في مدن العراق المختلفة ضد العدوان الثلاثي على مصر قد جعلت وزارة الداخلية تغير وتعديل بعض إجراءات خطة أمن العاصمة، وخطط أمن الأولية، التي كانت قد وضعت سنة ١٩٥٣<sup>(٣)</sup>، وعُدلت مرات عديدة آخرها في أيلول ١٩٥٦<sup>(٤)</sup>، حيث صدر أمر من وزارة الداخلية بتشكيل لجنة تضم ممثلين من مديريات الشرطة العامة ووزارة الدفاع ومتصرفية بغداد وأمر القوة السيارة، ومدير شرطة بغداد، فاجتمعت عدة مرات واستندت في تنظيم الخطة لقانون التجمعات والقوانين الأخرى حينذاك، وتضمنت التعديلات الخطوات الواجب اتباعها من ضباط الشرطة في تفريق المتظاهرين، وعلى أمراء القواطع أن يسلموا أعضاء القوة التي يرسلونها لتقوية القوات التي تشترك مع المتظاهرين بأسلحتهم ماعدا الأحوال التي يقرر فيها المتصرف نوع السلاح الذي يجب أن تحمله تلك القوات، التي تقوم بدورها بتفريق المتظاهرين وبالوسائل

(١) جعفر عباس حميدي، انتفاضة العراق عام ١٩٥٦، بيت الحكمة، الدورية الوثائقية، المطبعة العربية، (بغداد، ٢٠٠٠)، ص ٨٧-٩٧.

(٢) جعفر عباس حميدي، التطورات والاتجاهات السياسية الداخلية، ص ١٤٤.

(٣) انظر: ص ص ٢٢٥-٢٢٦ من هذا الفصل.

(٤) جعفر عباس حميدي، انتفاضة عام ١٩٥٦ ودور ثانوية الكرخ، قراءة في تقارير الشرطة والتحقيقات الجنائية، ص ٤٠.

والأسلحة التي تزودها الجهة الإدارية المسؤولة عن الأمن في وقته والأوامر التحريرية

ماعدًا الحالات المستعجلة التي يتطلب فيها إصدار الأوامر الفورية على أن تعزز فوراً بتأييد تحريري<sup>(١)</sup>.

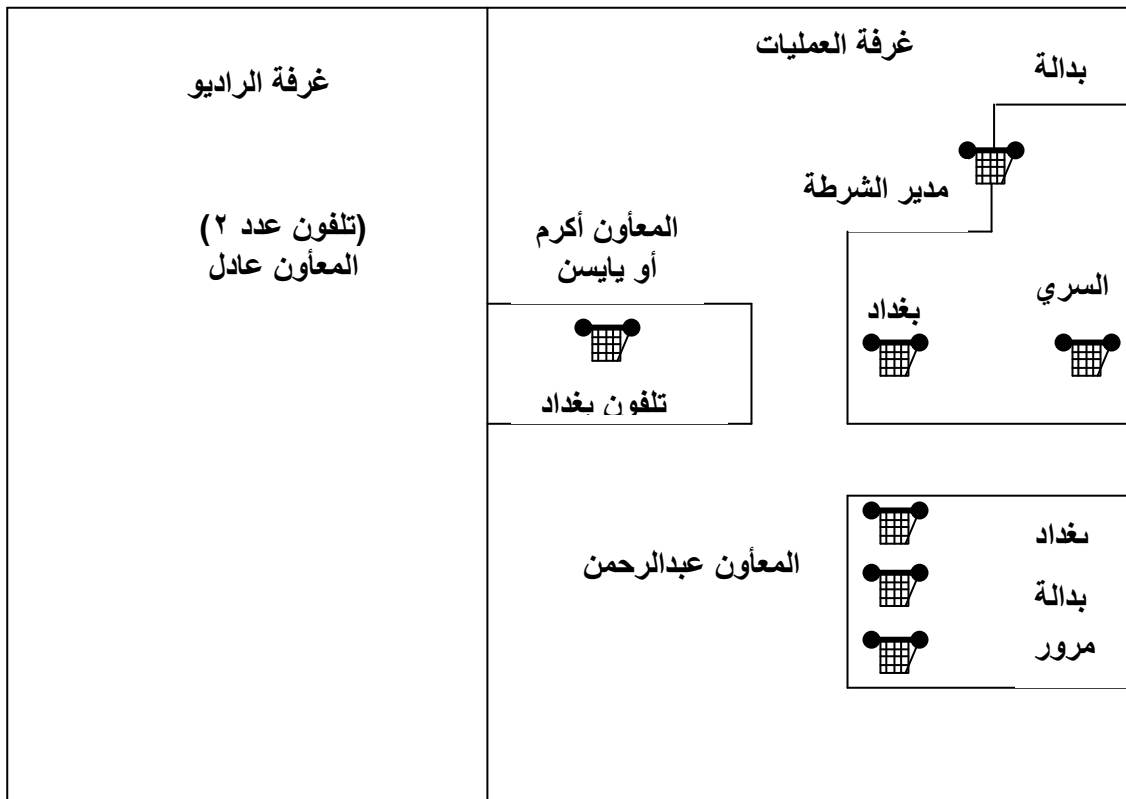
ويوضح المخطط الآتي غرفتي العمليات والسيطرة لتنفيذ خطة أمن العاصمة.

مخطط رقم (٦)<sup>(٢)</sup>

غرفتي العمليات والسيطرة لتنفيذ خطة أمن العاصمة

باب

باب



وقام نوري السعيد بوصفه وزيراً للدفاع (وكالاً)، بوضع خطة مماثلة لخطة أمن بغداد خاصة بالجيش، هدفها حفظ الأمن في مدينة بغداد وضواحيها عند عجز الشرطة عن إنجاز

(١) جعفر عباس حميدي، انتفاضة العراق عام ١٩٥٦، ص ٣٥-٣٧.

(٢) اقتباساً من المصدر نفسه، ص ٣٨.

واجباتها والمحافظة على النظام، وتألقت الخطة من ثلاث مراحل هي :- (١)

١- المرحلة الأولى-واسمها الرمزي(مقداد)- تُنفذ عندما تبدأ الشرطة تنفيذ مرحلتها الثانية -رشيد- فيصدر أمراً إنذارياً للفرقة الأولى لتهيئة فوج من اللواء الأول في المسيب إلى بغداد،وتكون جميع القطعات التي في الإنذار خارج بغداد بأمره دائرة الأركان العامة وتتلقى الأوامر منها مباشرة.

٢-المرحلة الثانية -واسمها الرمزي(صقر)-تُنفذ عند بدأ الشرطة تنفيذ مرحلتها الثالثة- سعد- فتُصدر أمرية موقع بغداد الأوامر الانذارية إلى جميع الوحدات المرابطة في بغداد،ويمنع منتسبوها من الخروج من المعسكرات.

٣-المرحلة الثالثة-واسمها الرمزي(سعد)- وفيها يتم استخدام اللواء الأول والقطعات التي ستلحق به،فضلاً عن الاحتياط العام لحفظ الأمن في بغداد،وذلك عندما يتعذر على الشرطة تأمين ذلك.

وبذلك أصبحت وزارة الداخلية مسندةً إسناداً فعلياً وقوياً من الجيش لتلافي تطورات الأحداث المختلفة في الداخل.

ولتفادي قيام الطلاب بالتظاهرات والإضرابات والمشاركة في الأحداث الوطنية أو القومية، أشارت متصرفية لواء بغداد على وزارة الداخلية بنقل كلية الآداب والعلوم من منطقة باب المعظم التي((أصبحت وكر يستغله الشيوعيون والهدامون في حركاتهم الإجرامية بالنظر لضخامة البناية وارتفاعها وسيطرتها على الشارع العام)) إلى((بناية أخرى تكون على غرار الكليات التي لا يؤثر موقعها على أية ناحية من نواحي الأمن في العاصمة))<sup>(٢)</sup>.

كان موقف وزارة المعارف ووزيرها خليل كنه منسجماً مع إجراءات وزارة الداخلية وطموحاتها بشأن معرفة المحرضين على التظاهرات،فقد قدمت وزارة المعارف الدعم

(١) عبد الرزاق محمد اسود،المصدر السابق،المجلد الثالث،ص ١٢٠.

(٢) أنظر : كتاب متصرفية لواء بغداد المرقم س/٤٣٢ في ٤/١١/١٩٥٦،الموجه إلى وزارة الداخلية ،موضوع

كلية الآداب والعلوم،ص٢٠٥، نقلاً عن : جعفر عباس حميدي ، انتفاضة العراق عام ١٩٥٦ ، ص٢٠٥.

والإسناد الكبيرين لوزارة الداخلية،من خلال تحديد واجبات مجالس الكليات والمعاهد والمدرسين تجاه التظاهرات والإضرابات ،فيما((يحدث من هتافات داخل مدارسهم،كما

سيكون من واجب هذه المجالس معرفة المحرضين والعاملين على إحداث الفوضى وتوقيع العقوبة الانضباطية بحقهم<sup>(١)</sup>)). ويبدو من ذلك إن وزارة المعارف تجاوزت مهامها الأصلية بتكليف الأساتذة والمدرسين بمهمة مراقبة الطلاب لمعرفة شعاراتهم أو أسماء المحرضين على التظاهرات والإضرابات، في حين ان واجبهم الأساس هو تنمية القدرات العلمية للطلاب والاهتمام بالجانب العلمي وتزويد الطلاب بالمادة العلمية بعيداً عن أجواء السياسة والصراعات الحزبية وغيرها مما ينعكس سلباً على المستوى العلمي للطلاب وانخفاض تحصيلهم الدراسي نهاية الأمر. فضلاً عن الأضرار الأخرى التي قد تسببها التظاهرات من قتل للطلاب واعتقال<sup>(٢)</sup> وغلق الكليات والمدارس...

أستغلت ظروف الانتفاضة من المتصيدين في الماء العكر، فارتفعت أسعار المواد الغذائية ولاسيما السكر ارتفاعاً فاحشاً ومصطنعاً بلا مبرر، لذلك أعلنت لجنة التموين بان الحكومة ستضع اليد على السكر ونحوه من المواد التي تجاوزت أسعارها الحدود الطبيعية<sup>(٣)</sup>.

وفي ٢١ تشرين الثاني ١٩٥٦، قام طلاب بعض المدارس الثانوية-منها ثانوية الكرخ- بالإضراب والتظاهر، وهاجموا الشرطة مما أدى إلى جرح أحد مدراء الشرطة وثلاثة من معاونين ومفوضين اثنين وأربعة وخمسين شرطياً، كما جرح تسعة من المتظاهرين، وأشار بيان مديرية التوجيه والإذاعة العامة إلى اتهام واضح للشيوعيين في تنظيم الإضراب والتظاهرة ((في صباح هذا اليوم تسرب بعض الشيوعيين وفريق من دعاة الفتنة إلى بعض المدارس الثانوية واندسوا في صفوف الطلاب وحرصوهم على

(١) المصدر نفسه، كتاب وزارة المعارف المرقم س/٤٦٦٩، في ٢٤/١٢/١٩٥٦، الموجه إلى وزارة الداخلية ، ص ٢٠٦.

(٢) للمزيد عن أسماء الطلاب الذين تعرضوا لالقاء القبض والسجن خلال تظاهرة ٣٠/١٢/١٩٥٦، انظر: المصدر نفسه، ص ص، ٢١٢-٢١٥.

(٣) المصدر نفسه، ص ٩٨.

الإضراب والتظاهر، بقصد إشاعة الفوضى..<sup>(١)</sup>)).

وبعد ثلاثة أيام، حدثت تظاهرة في النجف اشترك فيها عدد من الطلبة والأهالي،



وحاولت قوات الأمن تفريقهم مما أدى إلى وقوع إصابات بين عدد من أفراد الشرطة وبعض المتظاهرين، توفي على أثرها اثنان من المتظاهرين هما عبد الحسين الشيخ راضي، واحمد علي الدجيلي، وأعلنت وزارة الداخلية بأنها ستحقق بالموضوع للتعرف على المحرضين ومعاقبة المقصرين<sup>(٢)</sup>.

وأشار تقرير خاص لمديرية التحقيقات الجنائية عن الوضع السياسي الداخلي في مطلع كانون الأول ١٩٥٦، إلى نظرة الرأي العام ((بصلابة وزارة نوري السعيد وحزمه وصموده في وجه كل من تحدثه نفسه بإثارة القلاقل والمشاغبات، وهذا ما تطمئن اليه نفوس الكثيرين))، وان هناك (( شعوراً عميقاً من الاطمئنان بعدم تجدد تلك الأعمال ))<sup>(٣)</sup>.

وخلال تظاهرة الكرخ في ٣٠ كانون الأول من طلاب ثانوية الكرخ للبنين والبنات ومعهم جمع من الأهالي، قامت شرطة الكرخ بتحريك ثلاثة فصول والقيام بإحاطة المتظاهرين من ثلاث جهات، فضلاً عن قوة احتياطية تبقى قريبة منه عند الحاجة، وتمكنت تلك الفصول من تفريق المتظاهرين الذين اخذوا يرشقونها بالحجارة من الشوارع والسطوح مما أدى إلى إصابة (١٥) من أفراد الشرطة، التي ألقت القبض على (١٢) متظاهراً<sup>(٤)</sup>.

(١) المصدر نفسه، البيان الصادر في ١٩٥٦/١١/٢١، بتوقيع خليل إبراهيم وكيل مدير التوجيه والإذاعة العام، ص ١٣٢؛ جعفر عباس حميدي، انتفاضة عام ١٩٥٦ ودور ثانوية الكرخ، ص ٤١.

(٢) جعفر عباس حميدي، انتفاضة العراق عام ١٩٥٦، البيان الرسمي عن الحوادث في النجف، بتاريخ ١٩٥٦/١١/٢٨، والصادر من مديريةية التوجيه والإذاعة العامة، ص ١٤٠.

(٣) المصدر نفسه، تقرير خاص للتحقيقات الجنائية عن الوضع السياسي الداخلي، المرقم س/١١٠٣٤، في ١٩٥٦/١٢/٣، ص ١٤٤.

(٤) المصدر نفسه، كتاب معاونية شرطة الكرخ المرقم س/١٦١٩ في ١٩٥٦/١٢/٣٠ والموجه إلى مديريةية شرطة الكرخ، ص ٢٠٣-٢٠٤؛ جعفر عباس حميدي، انتفاضة عام ١٩٥٦ ودور ثانوية الكرخ، ص ٤٣.

استمرت وزارة الداخلية بمتابعة حركة الإضرابات والتظاهرات بدقة، وتعزيز القوات الأمنية التابعة لها في المناطق المرشحة لمثل تلك الأعمال، فبعد أن وردت معلومات إلى الشعبة الخاصة في مديريةية شرطة لواء بغداد بان طلاب المدارس سيستمرون على الإضراب

والتظاهرات بدلاً عن الدراسة، فعندما اضرب طلاب ثانوية الاعظمية عن الدراسة واخذوا يهتفون داخل المدرسة بهتافات معادية للحكومة<sup>(١)</sup>، ولما حاولت الشرطة تفريقهم قاوموها ورشقوها بالحجارة، غير أن الشرطة تمكنت من تفريقهم والقبض على (١٧) منهم، كما تمكنت الشرطة من إلقاء القبض على عدد من المتظاهرين من طلاب ثانوية الكاظمية وطلاب الثانوية الجعفرية<sup>(٢)</sup> وتوقيفهم<sup>(٣)</sup>.

وتجدر الإشارة إلى أن لوزارة الداخلية دوراً مهماً في تشكيل اللجنة العليا لجمع التبرعات لمصر<sup>(٤)</sup>، فقد وافقت الوزارة على طلب اللجنة بإجراء اكتتاب قدره مليون دينار للمنكوبين في مصر جراء أحداث قناة السويس<sup>(٥)</sup>. لكن يبدو أن وزارة الداخلية لم تكن جادة في دعم هذه اللجنة ولاسيما أن رئيس الوزراء نوري السعيد كان من مشجعي الحكومة البريطانية على الهجوم على مصر، على حد قول طالب مشتاق. بل أن وزير

(١) من تلك الهتافات: تسقط الحكومة الحاضرة، يسقط حلف بغداد الاستعماري، يسقط الاستعمار البريطاني يعيش جمال عبد الناصر، تسقط الرجعية، عاشت الوحدة العربية..، انظر: المصدر نفسه، ص ٢١٩.

(٢) أطلقت الشرطة السرية النار على المتظاهرين مما أدى إلى إصابة أحدهم بجروح، انظر: وزارة الدفاع، محاكمات المحكمة العسكرية العليا الخاصة، ج ٨، الجلسة (٦١)، في ١٠/١/١٩٥٩، ص ٢٢٩.

(٣) جعفر عباس حميدي، انتفاضة العراق عام ١٩٥٦، كتاب مديرية شرطة لواء بغداد الشعبة الخاصة، المرقم (٩)، في ١/١/١٩٥٧، والموجه إلى متصرفية لواء بغداد، موضوعه: حركات الشغب، ص ٢٢٤-٢٢٥.

(٤) شكّلت هذه اللجنة بعد العدوان الثلاثي على مصر، وكان سكرتيرها طالب مشتاق وذلك لجمع التبرعات لكل من الجزائر - بسبب تدهور أوضاعها الاقتصادية - وبور سعيد نتيجة أحداث العدوان الثلاثي، انظر: طالب مشتاق، المصدر السابق، ص ٥٤٨-٥٤٩.

(٥) جريدة الحوادث، العدد (٤١٥١) في ١٠/١١/١٩٥٦.

الداخلية سعيد قزاز أشار عليه ((بضرورة حلّ اللجنة العليا لجمع التبرعات لمنكوبي بور سعيد<sup>(١)</sup>)) ورجاه بان ينسحب من رئاسة اللجنة، فرفض طالب مشتاق ذلك الطلب من وزير الداخلية قائلاً: (( أما حلّ اللجنة فالحكومة هي التي أجازت تأليفها وأمر الحل بيدها، فإذا

شاعت تحلها بأمر من وزير الداخلية أما أن تحلّ اللجنة نفسها بنفسها فهذا أمر (مستحيل))، الأمر الذي أدى إلى تشديد الرقابة عليه من رجال الأمن ففرضت رقابة شديدة على مسكنه ومحل عمله وحتى الهاتف وضع تحت مراقبة الشرطة<sup>(٢)</sup>.

أما فيما يخص إجراءات وزارة الداخلية بشأن أحداث الانتفاضة في بقية الألوية العراقية، فقد أشارت الكتب والمراسلات التي كانت تدور بين دوائر الوزارة الإدارية ومراكز ومديريات الشرطة والتحقيقات الجنائية، إلى وقوع إصطدامات بين الشرطة والمتظاهرين<sup>(٣)</sup>، واتصفت إجراءات الوزارة تجاهها بالشدّة والقسوة<sup>(٤)</sup>، وإلقاء القبض على حاملي اللافتات والخطباء وإيداعهم السجن<sup>(٥)</sup>، إلا أنّ ذلك كان يحدث بعد أن تستنزف المؤسسات الأمنية الوسائل السلمية متجنبة استخدام السلاح إلا في حالة الدفاع عن النفس، واستخدام الأسلحة والأدوات الخفيفة لعدم إحداث خسائر كبيرة، كما سجل الباحث تدخل القوات العسكرية لإسناد قوات وزارة الداخلية التي في كثير من الأحيان لا تكون كافية للمحافظة على الأمن واستتبابه في وقت اشتداد التظاهرات والصدامات ولاسيّما بعد وقوع إصابات من كلا الجانبين مما زاد من الموقف تعقيداً وشرح لتطورات قد لا تحمد عقباها.

(١) وردت في المصدر (بورت سعيد).

(٢) طالب مشتاق، المصدر السابق، ص، ٥٤٩.

(٣) للمزيد عن الانتفاضات في الألوية العراقية (كربلاء، الديوانية، الحلة، البصرة، ديالى، الموصل)، انظر: جعفر عباس حميدي، انتفاضة العراق عام ١٩٥٦، الكتب والمراسلات الجارية بين أقسام الشرطة والإدارة وبين الأخيرة ووزارة الداخلية، ص، ٢٣٥-٣٠٤.

(٤) علاء جاسم محمد الحربي، فصول من تاريخ العراق المعاصر، دار الحوار للطباعة والنشر، ط١، ص ١٧٩-١٨٠.

(٥) جعفر عباس حميدي، انتفاضة العراق عام ١٩٥٦، ص، ٢٣٦-٣٠٣.

وهكذا تابعت وزارة الداخلية أحداث الانتفاضة وتعاملت مع رموزها وقادتها بالاعتقال الذي شمل أعداداً كبيرة من الطلبة والأساتذة والمحامين والمدرسين ومختلف فئات الشعب، وقدمت أجهزة الوزارة الأمنية تقاريرها السرية التي احتوت على معلومات تفصيلية عن أحداث الانتفاضة وهتافات وشعاراتها، ملصقة بزعمائها تهم الشيوعية والتهديم والتخريب، لكنها

كانت في كل حال انتفاضة شعبية وطنية ضد الوضع الفاسد في البلاد.

#### خامساً :- أحداث أخرى ومواقف الوزارة منها :-

أعقب إضراب الموصل حدوث إضرابات في مدينة السليمانية في ٩ تشرين الأول ١٩٥٦ بمناسبة تشييع جثمان الشيخ محمود، أحد زعماء الأكراد المعروفين، وحمل المشيعون جثمان الشيخ متجهين إلى سجن المدينة يهتفون مطالبين بإطلاق سراح ابنه الشيخ لطيف، الذي كان معتقلاً، فحاولت الشرطة منعهم من الوصول إلى السجن، غير أنهم سلكوا طريقاً آخر وهجموا على السجن برمي الحجارة والعيارات النارية من أجل اقتحام السجن عنوة وإطلاق سراح الشيخ لطيف<sup>(١)</sup>.

حاولت الشرطة منع المتظاهرين من الوصول إلى السجن فاصطدموا بالشرطة وسقط عدد من القتلى والجرحى من الجانبين، وألقت الشرطة القبض على (٥٤) متظاهراً وفرقت الباقين في يوم واحد<sup>(٢)</sup>. وفي أثر ذلك فصلت وزارة الداخلية مدير شرطة لواء السليمانية لتقصيره في معالجة الموضوع<sup>(٣)</sup>.

وعندما حاولت الحكومة التدخل في شؤون سوريا الداخلية تدخل مدير الأمن العام بهجت العطية وأخبر عبد الوهاب مرجان<sup>(٤)</sup> رئيس الوزراء، بالكف عن هذا الإجراء خشية

(١) جريدة الزمان، العدد (٥٨٨٠) في ٢٦/٢/١٩٥٧.

(٢) جعفر عباس حميدي، التطورات والاتجاهات السياسية الداخلية، ص ١٤٣.

(٣) وزارة الدفاع، القيادة العامة لقوات المسلحة، محاكمات المحكمة العسكرية العليا الخاصة، ج ١٠، ص (٣٩٧).

عبدالرحمن البياتي، المصدر السابق، ص ١٥٦.

(٤) وهو عبدالوهاب بن عبدالرزاق بن جواد بن محمود آل مرجان من أسرة معروفة في الحلة. وقد ولد بها سنة =

من الإخلال في الأمن وحدث اضطرابات في العراق وخشية استغلال السياسيين والقوى الخارجية لذلك. وأشار مدير الأمن العام بهجت العطية ((أنَّ أية حكومة عراقية توعد إلى جيشها بالذهاب إلى سوريا وحمله على القيام بانقلاب في سوريا وتمهيد الطريق لضمها إلى العراق سينقلب الجيش عليها))<sup>(١)</sup>. وعند ذلك أخذ عبد الوهاب مرجان بهذا الرأي وأخبر

عبد الإله ونوري السعيد بان أي قرار يتخذ بهذا الخصوص يُعدّ قراراً مميتاً، وهو الدخول إلى سوريا بقوة عسكرية عن طريق الأردن<sup>(٢)</sup>، وذلك للقضاء على النظام السوري الحاكم بحجة انه أضر العراق اقتصادياً، فكان العراق يتكبد يومياً خسائر تقدر بـ (٧٠٠) ألف دولار بسبب تدمير أنابيب النفط، فضلاً عن كون الحكومة السورية آنذاك أصبحت خطراً على العراق بعد ان جعلت من سوريا مركزاً للحركة الشيوعية<sup>(٣)</sup>.

في ضوء تطور الأحداث، شرعت وزارة الداخلية بإصلاح الأمور الداخلية وتعيين المفتشين الإداريين وإيقاف بث الإذاعة المعادية التي نصبت في عهد الوزارة السعيدية الثانية عشرة والتي كانت تبث من محطة خاصة في حديقة منزل مدير الأمن العام في

=١٩٠٧ وتخرج من كلية الحقوق ببغداد سنة ١٩٣٣ وفي أيلول ١٩٤٢ انتخب رئيساً لغرفة زراعة الحلة. ثم انتخب نائباً عن لواء الحلة في آذار ١٩٤٧. عين وزيراً للاقتصاد في وزارة مزاحم الباجه جي سنة ١٩٤٨، وانتخب رئيساً لمجلس النواب في كانون الأول ١٩٤٨. وشغل العديد من المناصب الوزارية وكذلك شغل رئاسة المجلس النيابي لمرات عديدة آخرها سنة ١٩٥٨. وللمزيد عن نشاطه السياسي والإداري انظر: مير بصري، المصدر السابق، ص ٢٣٤-٢٣٥.

(١) كريم حيدر خضير، تاريخ الشرطة، ص ١٧٥.

(٢) للمزيد عن مساعي عبدالاله ونوري السعيد للتدخل في الشؤون الداخلية السورية من خلال الملحقين العسكريين ومن خلال دعم الأحزاب والتجمعات السياسية المعارضة للحكومة السورية. انظر: وزارة الدفاع، القيادة العامة للقوات المسلحة، محاكمات المحكمة العسكرية العليا الخاصة، ج١، ج٢، ج٣، ١٩٥٨-١٩٥٩؛ عبدالرزاق الحسني، تاريخ الوزارت، ج١٠، ص ٩٢-١٠٢.

(٣) انظر: وزارة الدفاع، القيادة العامة للقوات المسلحة، محاكمات المحكمة العسكرية العليا الخاصة، ج٣، الجلسة (٢٣)، في ٢٠/٩/١٩٥٨، (بغداد، ١٩٥٩)، ص ٩٩٢.

بغداد وأوعزت إلى مديرية التوجيه والإذاعة العامة بأن تكف عن التشويش على الإذاعات اللاسلكية الصادرة عن دمشق والقاهرة وعمان والرياض والإفراج عن المحكومين في القضايا السياسية ومن ضمنهم كامل الجادرجي<sup>(١)</sup> وبعض الأساتذة والطلاب وفسح المجال لحرية التنظيم الحزبي والنقابي وإطلاق حرية الصحافة<sup>(٢)</sup>. واستمر العمل بالأحكام العرفية

التي فرضت منذ الأول من تشرين الثاني ١٩٥٦ حتى إلغائها في ٢٨ ايار ١٩٥٧<sup>(٣)</sup>. وهذا يعود لدور المعارضة السياسية المتمثلة بالأحزاب السياسية (غير العلنية) والصحافة المعارضة واحتجاجات مجلسي النواب والأعيان ونفرة الرأي العام المحلي من الأحكام العرفية بعد أن ذاق الأمرين منها.

<sup>(١)</sup> كان رؤساء المعارضة ومنهم الجادرجي، يقدمون إلى السلطات العليا العريضة تلو العريضة حول أحداث مصر، وموقف الوزارة ودار الإذاعة اللاسلكية منها، فضاقت الحكومة بالمعارضين ذرعاً، وقررت إحالتهم إلى المجلس العرفي في بغداد، الذي حكم في ١٩/١٢/١٩٥٦ على كامل الجادرجي بالحبس الشديد لمدة ثلاثة سنوات، وعلى محمد صديق شنشل وفائق السامرائي بالمراقبة لمدة سنة وعلى حسين جميل، وسامي باش عالم بكفالة شخص ضامن بمبلغ خمسة آلاف دينار لمدة سنة. وللمزيد انظر: فاضل حسين، تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي، ص ٣٨٤-٣٨٥؛ كامل الجادرجي، مذكرات كامل الجادرجي، ص ٥٧٢-٥٧٨؛ عبدالرزاق الحسني، تاريخ الوزارت، ج ١٠، ص ١٣٥-١٣٦.

<sup>(٢)</sup> كريم حيدر خضير، تاريخ الشرطة، ص ١٧٦.

<sup>(٣)</sup> أعلنت الأحكام العرفية (١٦) مرة خلال الحكم الملكي (١٩٢٣/٨/٢٣-١٩٥٨/٧/١٤) وكان آخرها في تشرين الثاني ١٩٥٦ بمناسبة الاعتداء الثلاثي الذي قامت به القوات الصهيونية والفرنسية والبريطانية على مصر، بعد إعلان تأميم قناة السويس، وهياج الرأي العام المحلي والعربي. وكانت هذه الأحكام تُستغل في معظم الظروف والأحوال لغير الأغراض التي أعلنت من أجلها كما هو واضح من معارضة بعض الأعيان والنواب ومذكرات الأحزاب السياسية ومقالات الصحف المؤيدة والمعارضة للحكومة. وللمزيد عن الموضوع انظر: م.م.ع، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٦-١٩٥٧، ص ٣٠٥؛ جريدة الوقائع، العدد (٣٩٩٧) في ٥/٦/١٩٥٧؛ جريدة الحرية، العدد (٨٨٥) في ١٩/٥/١٩٥٧؛ الملحق رقم (٢).

## المبحث الرابع

### موقف الوزارة من تطور الأحداث الداخلية ١٩٥٧-١٩٥٨

كما سبقت الإشارة، استمر العمل بالأحكام العرفية مطلع السنة ١٩٥٧ وحتى ١٨ أيار ١٩٥٧ وصرح نوري السعيد في مؤتمر صحفي بأنها ستلغى عندما يوقف الشيوعيين أو موسكو بالذات ما أسماه بأعمال الهدم والتخريب وإثارة الإضرابات في الأقطار المجاورة للعراق<sup>(١)</sup>. وقد ألغيت الأحكام العرفية في ٢٨ أيار ١٩٥٧ وبعدها قدم نوري السعيد استقالته في ٨ حزيران، وتشكلت وزارة جديدة برئاسة علي جودة الأيوبي في ٢٠ حزيران، وقد شغل منصب وزير الداخلية في الوزارة الجديدة سامي فتاح. وجاء منهاج الوزارة الأيوبية خالياً من التأكيد على إطلاق الحريات الديمقراطية، وإصلاح الأوضاع السياسية الشاذة<sup>(٢)</sup>.

شهدت أيام الوزارة الأيوبية<sup>(٣)</sup> حدوث عدد من التظاهرات والإضرابات العمالية للمطالبة بتحسين أوضاع الطبقة العاملة وزيادة أجورها. فاضرب سواق السيارات الكبيرة (الحمل) في البصرة يوم ٤ تموز ١٩٥٧ احتجاجاً على زيادة أسعار المحروقات. وأضرب عمال شركة دخان الرافدين يوم ١٤ تموز وعمال شركة الدخان الأهلية في يوم ١٥ تموز للمطالبة بزيادة الأجور وعدم الاشتغال بأعمال إضافية، ولعدم تنفيذ مطالبهم عادوا إلى الإضراب مرة ثانية يوم ٢٩ تموز، مطالبين بزيادة الأجور، وإطلاق سراح الموقوفين من العمال، إلا إن أجهزة وزارة الداخلية استطاعت القضاء على الإضراب فوراً، من دون تحقيق مطالب العمال، متبعةً سياسة الشدة معهم<sup>(٤)</sup>.

(١) جريدة الحرية، العدد (٨٨٥) في ١٩/٥/١٩٥٧.

(٢) عبدالرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، ج ١٠، ص ١٦٨-١٦٩.

(٣) استقالت هذه الوزارة بعد مضي أقل من خمسة أشهر على تشكيلها وذلك في ١٦/١١/١٩٥٧ لعدم تمكن رئيسها

علي جودة من حل المجلس النيابي. انظر: المصدر نفسه، ص ٢١١-٢١٢.

(٤) جعفر عباس حميدي، التطورات والاتجاهات السياسية الداخلية، ص ٢٥٢.

كما واجهت وزارة الداخلية في عهد الوزارة الأيوبية نكبة السيول في السليمانية في ٨

تشرين الأول ١٩٥٧، بعد هطول أمطار غزيرة وبدأت المياه تتسرب إلى الدور والمخازن، والشوارع بقوة مخيفة، وقدرت الخسائر بـ (١٠٠٠٠٠٠٠) دينار عراقي، أما القتلى والجرحى الذين جرفتهم المياه، أو سقطت دورهم الطينية عليهم فكانوا (٥) رجال، و (٨) نساء، و (١٢) طفلاً وطفلة، وأرصدت وزارة الداخلية (٢٠٠٠٠) دينار كمساعدة مستعجلة لإغاثة المنكوبين، كما سمحت بإجراء اكتتاب عام بـ (٥٠٠٠٠) دينار لمساعدة المتضررين، وقد سافر وزير الداخلية مع وزير الشؤون الاجتماعية إلى السليمانية للاطلاع على الحالة عن كثب، وتألقت لجان خاصة لتوزيع التبرعات والهبات التي وصلت من الحكومات الصديقة وأفراد الشعب والتي بلغت نحو (١٠٠٠٠٠) دينار وبإشراف وزارة الداخلية<sup>(١)</sup>.

وفي ١٥ كانون الأول ١٩٥٧، عُهد إلى عبد الوهاب مرجان بتأليف وزارته الأولى بعد قبول استقالة وزارة الأيوبي في ١٤ كانون الأول واستمر سامي فتاح بإشغال منصب وزارة الداخلية<sup>(٢)</sup>، وخلال عهد هذه الوزارة أعلن عن الاتفاق العراقي الأردني حول تكوين الاتحاد العربي بين الدولتين في يوم ١٤ شباط ١٩٥٨<sup>(٣)</sup>، وقوبل هذا الاتحاد من الرأي العام العراقي بالوجوم الشديد والمعارضة الشعبية، واتخذت وزارة الداخلية الإجراءات المناسبة للوقوف بوجه أي تحرك جماهيري معارض للاتحاد وذلك بمراقبة عناصر الحركة الوطنية مراقبة دقيقة. وطلبت متصرفية بغداد من الشرطة اتخاذ إجراءات عديدة

(١) جريدة الزمان، العدد (٦١٥٩) في ٣١/١/١٩٥٨.

(٢) عبدالرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، ج ١٠، ص ٢١٤.

(٣) للمزيد عن قيام الاتحاد العراقي الأردني (الاتحاد العربي) ومجلس الاتحاد ودستوره ووزارة الاتحاد، انظر:

د.ك.و، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، ملف رقم بلا، تسلسلها ٣١١/٤٧٩٠، مجلس الاتحاد

العربي، ٢٧/٤/١٩٥٨-٢١/٦/١٩٥٨؛ ملف رقم ٦/١٠، تسلسلها ٣١١/٤٧٨٨، دستور الاتحاد العربي، ١٩٥٨؛ ملف رقم بلا، تسلسلها ٣١١/٤٧٩٤، وزارة الاتحاد العربي، ١٩٥٨؛ جريدة الزمان، العدد (٦١٦٥) في ٧/٢/١٩٥٨.

الزمان، العدد (٦١٧٢) في ١٥/٢/١٩٥٨.

منها :منع الاجتماعات، والحيلولة من دون قيام أية تظاهرة، واتخاذ تدابير خاصة وسرية



حول مجلس الأمة والمراقبة السرية للكليات والمعاهد العالية، والتحقيق السري الدقيق مع من يتزعم ويدعو إلى التظاهر بعد القبض عليهم. لكن يبدو أنّ إجراءات الحكومة لم تحول من دون تنظيم التظاهرات والإضرابات التي استمرت حتى استقالة وزارة عبد الوهاب مرجان في ٢ آذار ١٩٥٨<sup>(١)</sup>.

وتجدر الإشارة إلى أنّ وزارة الداخلية خلال عهد وزارة عبد الوهاب مرجان، قد واجهت في مطلع كانون الثاني ١٩٥٨ فاجعة السيول في مناطق السعدية و خانقين و جلولاء، والتي غرقت جميع بساطينها، وأصبح معظم ساكنيها من دون مأوى، وكانت النتيجة ان جُرفت (٢٧٠) داراً في جلولاء، و(٥٠٠) دار في السعدية و(٢٠٠) في خانقين، وسببت مقتل (١٠) أشخاص في معسكر جلولاء. وقد هُرعت فرق الإنقاذ إلى مكان الكارثة ومنها أجهزة وزارة الداخلية، وخصصت الحكومة (٢٠٠٠٠) دينار لمساعدة المنكوبين، كما سمحت بإجراء اكتتاب بـ(٥٠٠٠٠) دينار لهذا الغرض. وسارع رجال الحكومة وفي مقدمتهم وزير الداخلية إلى السفر إلى المنطقة المنكوبة لتفقد أحوال الأهالي. وكان مقرراً القيام باستعراض عسكري عام في ٦ كانون الثاني ١٩٥٨ بمناسبة يوم الجيش العراقي فأجل إلى التاسع منه لهذا السبب<sup>(٢)</sup>.

وفي ٣ آذار ١٩٥٨ شكل نوري السعيد وزارته الرابعة عشرة، وأسندت وزارة الداخلية إلى سعيد قزاز الذي كان من المؤيدين للاتحاد العربي ولسياسة نوري السعيد عموماً<sup>(٣)</sup>. استهلّت وزارة الداخلية أعمالها بالسماح بإقامة السباقات الخيرية التي يخصص ريعها لمساعدة اللجان والجمعيات الخيرية ومنها لجنة إغاثة منكوبي السيول في خانقين والسعدية وجمعية أخوان الرفق بالفقير وجمعية مكافحة السل في العراق وغيرها<sup>(٤)</sup>. وهذا

(١) جعفر عباس حميدي، التطورات والاتجاهات السياسية الداخلية، ص ٢٦٢-٢٦٣.

(٢) عبدالرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، ج ١٠، ص ٢٢٠.

(٣) جريدة الزمان، العدد (٦١٨٤) في ٤/٣/١٩٥٨.

(٤) عبدالرحمن البياتي، المصدر السابق، ص ١٧٧.

إنما يدل على جهود وزارة الداخلية لمساعدة فئات الشعب المتضررة أو الفقيرة أو التي

تعاني من المرض. وهذا شيء إيجابي يسجله الباحث لوزارة الداخلية.

واجهت الوزارة مهام القيام بانتخابات مجلس النواب في أيار ١٩٥٨، وكان عليها التعامل بحكمة مع الانتخابات الجديدة بعد توجيه النقد اللاذع لها في الانتخابات السابقة، فقد شهدت السنة ١٩٥٨ تصاعد الوعي الوطني والغليان الشعبي بسبب سوء الأوضاع الداخلية، وانعكاسات سياسة نوري السعيد الخارجية على الوضع الداخلي، وحددت الحكومة يوم ٥ أيار لإجراء انتخابات مجلس النواب وواجهت وزارة الداخلية صعوبات كبيرة ولاسيما بعد إعلان (٥٥) شخصيةً سياسيةً تضم قادة الأحزاب وفئة من النواب والأعيان والوزراء السابقين مقاطعتهم للانتخابات<sup>(١)</sup> لعدم توافر أبسط الحقوق الانتخابية، ولأنها ستكون شكلية كما إن نتائجها معروفة سلفاً<sup>(٢)</sup>.

قررت الحركة الوطنية إعلان الإضراب العام يوم ٥ أيار مما حمل وزارة الداخلية مسؤولية كبيرة وأخذت على عاتقها اتخاذ الإجراءات اللازمة للحيلولة من دون ذلك، ومنها مراقبة عناصر الحركة الوطنية وإلقاء القبض على كل من يشتبه به بأنه يحرض على الإضراب، وحماية صناديق الاقتراع لمنع وقوع أية تجاوزات محتملة عليها. وبعد توتر الأجواء وخروج التظاهرات والاحتجاجات الواسعة في بغداد، تدخلت أجهزة الأمن لوزارة الداخلية وألقت القبض على العديد من المتهمين بالتحريض على قيام التظاهرات والإضراب<sup>(٣)</sup>.

وهكذا كانت وزارة الداخلية، قد أدت دوراً مهماً في موضوع الانتخابات مستغلة القوانين التي صدرت بشأن الانتخابات، فتارةً أوجبت هذه القوانين قيام هيئات التفتيش - وهي هيئات مشرفة على الانتخابات - بالاسترشاد برأي الموظف الإداري عند تحديد مراكز الشعب الإدارية، كما منحت هذه القوانين وزير الداخلية سلطات واسعة منها سلطة إبداء الرأي

حول ضمّ الأفضية التي يقل عدد نفوسها عن (١٥٠٠٠) نسمة إلى

(١) جريدة لواء الاستقلال، العدد (١٩٥٤) في ٢٢/٨/١٩٥٤؛ عبدالرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، ج٩، ص ١٨٥.

(٢) جعفر عباس حميدي، التطورات والاتجاهات السياسية الداخلية، ص ٢٦٧.

(٣) المصدر نفسه، ص ٢٦٩.

جهة أخرى وهذه سلطة مهمة لان الضم قد يُغير من نتائج الانتخابات إذا ما وجه توجيهاً

معيناً<sup>(١)</sup>.

كما منعت وزارة الداخلية ترشيح معارضي الحكومة، فأمام المحكمة العسكرية العليا الخاصة، قال الشاهد نونيل رسام، إنه رشّح نفسه في انتخابات سنة ١٩٥٨ التي جرت لتكوين المجلس النيابي السادس عشر، إلا أنه ((اضطر إلى الانسحاب قبل بدء عملية الانتخابات، تحت تأثير الضغط الشديد الذي واجهه من رجال البلاط والإدارة والشرطة)) وقال أنه ((كان قد رشّح نفسه في انتخابات سابقة، لكن نوري السعيد كان يشطب اسمه))<sup>(٢)</sup>. وقال الشاهد حمد الشبلي إنه ((رشّح نفسه في انتخابات سنة ١٩٥٨، لكنه أُجبر على الانسحاب قبل بدء الانتخابات نتيجة ضغط من متصرف لواء بغداد وقائم مقام قضاء المحمودية))<sup>(٣)</sup>.

وهكذا كانت وزارة الداخلية تتدخل في انتخابات مجلس النواب بأشكال وأساليب متعددة ومتنوعة وفي مختلف مراحل الانتخابات بدءاً من عملية الترشيح، والتأثير على الناخبين، وإشراف الإدارة على الانتخابات، وصولاً إلى التدخل المباشر من خلال التزوير بوسائل وأساليب مختلفة تضمن لمرشحي الحكومة من الفوز. مما جعل الحياة النيابية في العراق أبان العهد الملكي . على الرغم من إيجابياتها . تشهد عدم الاستقرار وتدخل فاضح للسلطة التنفيذية فيها، مما يرجح الرأي القائل بانحراف النظام البرلماني في العراق عن أهدافه التي رسمها له القانون والدستور العراقي.

بعد عقد المجلس النيابي اجتماعه الأول في ١٠ آيار ١٩٥٨ والمصادقة على لائحة دستور الاتحاد العربي، قدم السعيد استقالة وزارته في ١٤ آيار وعهد إليه في ١٩ آيار

(١) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥٦، قانون الانتخاب رقم (٥٣) لسنة ١٩٥٦، المواد ٥، ٦.

(٢) وزارة الدفاع، القيادة العامة للقوات المسلحة، محاكمات المحكمة العسكرية العليا الخاصة، ج٧، ١٩٥٩، ص ١٤٧-١٤٩.

(٣) المصدر نفسه، ص ١٤٩-١٥١.

بتأليف أول وزارة اتحادية استمرت بالوجود إلى قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ وإعلان

الجمهورية العراقية وحلّ الاتحاد العربي، وتمّ اختيار أحمد مختار بابان لتأليف الوزارة العراقية في ظلّ الاتحاد الهاشمي وذلك في ١٩ أيار ١٩٥٨، واحتفظ سعيد قزاز بحقيبة الداخلية<sup>(١)</sup>. كما ظهر اسم وزير الأنباء والتوجيه في تشكيلة هذه الوزارة<sup>(٢)</sup>.

واصلت وزارة الداخلية إدارة الشؤون الداخلية للبلاد، والاهتمام بالمشاريع الإدارية والخدمية وأوعزت بصرف (٢٠٠٠) دينار مساعدة للمتضررين في لواء البصرة جراء الحرائق التي نشبت في اللواء في مناطق الصرائف بوجه خاص<sup>(٣)</sup>.

كانت وزارة الداخلية يقظة تجاه تطور الأحداث الداخلية، والمضاعفات التي قد تنجم عن استمرار الأوضاع على ما هي عليه، ونلاحظ التشخيص الدقيق والواقعي لما يمر به البلد من خلال قراءة قول وزير الداخلية سعيد قزاز الذي أباح به إلى قريبه نزهت عزيز سعيد قزاز بأيام قليلة من قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ حيث يقول: (( إنَّ بقاء الأوضاع على ما هي عليه من دون معالجة سوف يمهد إلى حدوث انفجار في البلاد ))<sup>(٤)</sup>.

وشخصت مديرية الأمن العامة<sup>(٥)</sup> الرأي العام العراقي وموقفه من حكومة أحمد مختار بابان، حيث أشار التقرير الذي أعده مدير الأمن العام بهجت العطية إلى شكوك

(١) عبدالرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، ج١٠، ص٢٧٩.

(٢) استحدثت وزارة الأنباء والتوجيه في ١٧/٤/١٩٥٨ في عهد وزارة السعيد الرابعة عشرة، وذلك بعد الحملات الإعلامية والدعائية الواسعة من بعض الحكومات العربية والأجنبية ضد العراق وسياسته، مما جعل حكومة السعيد تنظم عمل الدوائر المختصة بالأنباء والتوجيه لمواكبة تطور الأوضاع الداخلية والخارجية. عبدالرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، ج١٠، ص٢٥٨.

(٣) جريدة العمل، العدد (١٥٦) في ٢٠/٦/١٩٥٨؛ المصدر نفسه، العدد (١٥٧) في ٢٢/٦/١٩٥٨.

(٤) عبدالرحمن البياتي، المصدر السابق، ص١٨٢.

(٥) إن السبب الرئيس لتكوين هذه المؤسسة هو تشعب أعمال مديريةية الشرطة العامة لذلك جُمعت مديريات =

المعارضة في قيام الحكومة بأية إصلاحات مهما كانت، واعتقادهم بأنها لن تقدم شيء

جديد، وإن معظم وزرائها من أعوان نوري السعيد. وأوضح التقرير أسباب التذمر الشعبي والموقف السلبي من حكومة الاتحاد العربي والحكومة العراقية معاً إلى:-

١-الصدى النفسي الواسع الذي أفرزته الحملات الإذاعية المناهضة لسياسة الحكم في العراق بين أوساط الشعب العراقي والذي تمثل بما تناقله الناس فيما بينهم من أقوال وأحاديث تلك الإذاعات<sup>(١)</sup>، كما إن الأحاديث والحملة المناهضة للجمهورية العربية المتحدة التي تذييعها إذاعة بغداد أتت بنتائج معاكسة بين أوساط الشعب الذي قابلها بالتذمر واللامبالاة<sup>(٢)</sup>.

٢-الاعتقاد السائد بين مختلف الطبقات الشعبية بان الحكومات المتعاقبة قد أهملت العناية بالجماهير ومستقبلها، وبالوسائل التي تؤدي إلى الترفيه عنها ورفع مستوى معيشتها وفي مقدمة ذلك إهمال الحكومات المتعاقبة اتخاذ الإجراءات التي تحد من جشع الملاكين، ولاسيما فيما يتعلق بأسعار المواد الغذائية والإيجارات وإشاعة العدل بين الناس.

=التحقيقات الجنائية والإقامة والسفر والجنسية والتحريرات الفنية في دائرة واحدة سميت بمديرية الأمن العامة وشغل بهجت العطية منصب أول مدير للأمن العامة وعلى اثر ذلك ارتفعت كفاءة قوات الأمن ولاسيما بعد إيفاد بعض رجال الشرطة إلى الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا للدراسة والتدريب على بعض الأعمال الأمنية الخاصة، كما كانت هناك بعض المهام السرية التي يكلف بها رجال الأمن خارج العراق، فضلاً عن تزويد دوائر الأمن بالسيارات الحديثة والأجهزة الفنية لكشف الجرائم. وللمزيد من التفاصيل انظر: م.م.ع، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٦-١٩٥٧، الجلسة (٥) في ١٤/٣/١٩٥٧، ص ٧٠؛ جريدة الحوادث، العدد (٤١٥٤) في ١٤/١١/١٩٥٦؛ جريدة الزمان، العدد (٥٨٤٩) في ٢١/١/١٩٥٧؛ جريدة الزمان، العدد (٥٩٢٥) في ٢٢/٤/١٩٥٧.

(١) في مقدمة هذه الإذاعات هي: إذاعات صوت العرب، والقاهرة، وموسكو.

(٢) مأمون شاکر إسماعيل، المصدر السابق، ص ص، ١٦٤-١٦٥.

٣- موقف الحكومة المساند لنظام حكومة الرئيس اللبناني كميل شمعون ضد الانتفاضة المعادية له والتي تقودها العناصر القومية<sup>(١)</sup>.

يبدو من التقرير السابق، أنّ مديرية الأمن العامة قد وضعت يدها على العلل التي عانى منها النظام على الرغم من وجود أمور أخرى كثيرة أدت إلى السخط والغليان الشعبي، وامتد هذا السخط إلى الريف العراقي، فحدثت انتفاضة فلاحية شملت مناطق الفرات الأوسط وبعض المناطق الأخرى. فقامت انتفاضة مسلحة في حزيران ١٩٥٨ في الفرات الأوسط بعد أن تردت الأوضاع ويئس الفلاحون من الإصلاح. فقامت الشرطة بإلقاء القبض على رؤساء عشائر العفالجة والبوناييل والمزاريج مما أدى إلى توتر الأوضاع وامتداد الانتفاضة إلى المناطق المجاورة للواء الديوانية<sup>(٢)</sup> وصاحب هذه الأعمال أعمال عنف أخرى في النجف الأشرف عندما انفجرت في مساء ٩ حزيران ١٩٥٨ زجاجة معبأة بالبارود الأسود قرب نادي الموظفين أعقبه انفجار ثانٍ، بعد نحو دقيقة واحدة داخل حديقة النادي. وحدثت في البصرة في الشهر نفسه، سلسلة من الحرائق في المناطق الشعبية.

واتهمت السلطة حزب البعث العربي الاشتراكي بتدبيرها بهدف إثارة الرعب والخوف بين الآهليين، وخلق حالة من الاستياء والشعور بعجز الحكومة فقامت قوات الأمن باعتقال عبد الله جبار الركابي مع (١٨) بعثياً من البصرة<sup>(٣)</sup>.

دعت مديرية الأمن العامة، الحكومة إلى المبادرة على وجه السرعة للقيام بإصلاح العلاقات بن الفلاحين والمالكيين محذرةً من استمرار الخلاف في منطقة عشائرية مهمة

(١) المصدر نفسه، ص ١٦٥.

(٢) جعفر عباس حميدي، التطورات والاتجاهات السياسية الداخلية، ص ٢٧٢-٢٧٦.

(٣) المصدر نفسه، ص ٢٧٦-٢٧٧.

كمنطقة الفرات الأوسط قد يؤدي إلى صدام مسلح بين الطرفين<sup>(١)</sup>.

وعندما تعرضت الحكومة للانتقاد في مجلس النواب، دافع وزير الداخلية بقوة عن سياسة الحكومة، وحدثت مناقشة حادة بينه وبين خليل كنه نائب لواء الدليم مما اضطر

رئيس الوزراء إلى التدخل لمعالجة الموقف بهدوء، وحاول التنفيس عن العراقيين وامتصاص النقمة الشعبية وذلك بإطلاق سراح كامل الجادرجي في ٢٥ حزيران ١٩٥٨ وأجازت بعض الصحف وإيقاف التعليقات الموجهة ضد الجمهورية العربية المتحدة، لكن إجراءاته تلك اصطدمت بمعارضة بعض الجهات العليا مما دفعه إلى تقديم استقالته والتي كان مقرراً قبولها بعد سفر الملك فيصل الثاني إلى استانبول في ١٤ تموز ١٩٥٨، لكن قيام الثورة عجل بسقوط الوزارة والنظام الملكي<sup>(٢)</sup>.

وهكذا توسعت مهام وزارة الداخلية وأصبحت هناك دوائر أكثر تخصصاً في العمل الأمني من دون بقية الدوائر، ويبدو أنّ تطورات الأحداث الداخلية ولتنسيق العمل وجعله أكثر دقة وتنظيماً ولتحديد المهام والمسؤوليات بشكل أدق وأخص، جاء تشكيل مديرية الأمن العامة التي أخذت تتخصص في المهام الأمنية ذات المساس بالجانب السياسي، ولاسيما ما يتعلق منها بعمل الأحزاب والجمعيات السياسية والجرائم الخطرة ونشاط وإقامة الأجانب وإسقاط الجنسية أو إعادة منحها والسفر، يزداد على ذلك متابعة موضوع الرقابة على وسائل الإعلام والاجتماع والنشر والمطابع، وحتى الشخصيات البارزة والمهمة أصبحت تحت أنظار رجال الأمن .

وأشارت محاكمات المحكمة العسكرية العليا الخاصة خلال محاكمة المتهمين بهجت العطية (مدير الأمن العام) ورفيق توفيق (مدير أمن بغداد) إلى إتباع مديرية الأمن العام لأساليب التعذيب القاسية بحق المتهمين (بالجرائم السياسية) وتبديد الأموال العامة بصرفها بطرائق غير قانونية لمنافع شخصية أو لكسب الوكلاء للعمل مع المديرية

(١) المصدر نفسه، ص ٢٧٧.

(٢) مأمون شاكر إسماعيل، المصدر السابق، ص ١٦٦؛ جريدة العمل، العدد (١٠٥) في ١٦/٤/١٩٥٨.

المذكورة، وكان رجال الأمن يحملون المسدسات، ويفتحون النار على المتظاهرين من دون أخذ الأوامر من المتصرف المسؤول الأول عن خطة أمن بغداد، خلاف الشرطة التي كانت لا ترمي النار على المتظاهرين إلا عند تنفيذ خطة أمن العاصمة (مرحلة سعد) وبأمر من

المتصرف<sup>(١)</sup>.

وهذا ما زاد من تكبيل الحريات السياسية والعامّة وتجاوزات حقوق الإنسان والديمقراطية التي منحها الدستور العراقي لسنة ١٩٢٥ وتعديلاته على الرغم من الجوانب الإيجابية المتمثلة بفرض سيادة القانون والحفاظ على الأمن والنظام للرئيس والمرؤوس حتى وان كان للأخير على حساب حرياته وحقوقه المدنية والدستورية. لكن يبدو أنّ هذه المؤسسة الأمنية التنفيذية كانت حريصةً على تطبيق كل الأوامر والأنظمة والتوجيهات الصادرة من الجهات العليا بغض النظر عن كون تلك التوجيهات والتعليمات تتفق مع رغبات الشعب من عدمه.

كما سجل الباحث ملاحظاته على هذه المؤسسة بأنها كانت في بداية التكوين أواخر العهد الملكي على الرغم من جذورها الراسخة الممتدة في أقسامها وشُعَبها إلى بدايات تشكيل الحكم الوطني في العراق.

---

(١) وللمزيد عن كيفية تعامل رجال الأمن مع التظاهرات والأحداث الداخلية الأخرى، انظر: وزارة الدفاع، القيادة العامة للقوات المسلحة، محاكمات المحكمة العسكرية العليا الخاصة، ج٨، الجلسة (٥٩)، ١٩٦٠، ص ٣٠٩٣ وما بعدها.



# الفصل الخامس

وزارة الداخلية وطبيعة العلاقة مع مؤسسات المجتمع المدني

١٩٥٨-١٩٣٩

المبحث الأول : موقف الوزارة من الاحزاب والجمعيات.

المبحث الثاني : موقف الوزارة من الصحافة والرأي العام.

المبحث الثالث: علاقة الوزارة بالعشائر العراقية.

## المبحث الأول

### موقف الوزارة من الأحزاب والجمعيات

استمر العمل بقانون تأليف الجمعيات الصادر سنة ١٩٢٢<sup>(١)</sup> حتى السنة ١٩٥٤ إذ ألغي على أثر صدور مرسوم الجمعيات رقم (١٩) لسنة ١٩٥٤. وقد أوجبت المادة السادسة من القانون المذكور على الذي يريد تأسيس جمعية أن يقدم إلى وزارة الداخلية طلباً محتويّاً على التفاصيل الآتية:-<sup>(٢)</sup>

- ١- أسماء طالبي التأسيس وهم في الجمعيات السياسية لا يقل عددهم عن سبعة.
- ٢- العنوان المقترح لاسم الجمعية أو الحزب.
- ٣- مقاصدها على وجه التفصيل.
- ٤- مركزها.

٥- أسماء الذين تؤلف منهم الإدارة وصفاتهم وعنواناتهم.

وقد خوّل القانون وزير الداخلية في ظرف خمسة عشر يوماً من وصول الطلب إليه أن يصدر قراره في قبوله أو رده أو تعديله فإذا لم يصدر قراره أو أصدر قراراً برّد الطلب فللمستدعين الحق أن يرفعوا الأمر لمجلس الوزراء ليتخذ فيه قراراً قطعياً<sup>(٣)</sup>.

(١) صدر هذا القانون بناءً على طلب وزير الداخلية توفيق الخالدي في ٢/٧/١٩٢٢. وللزيد عن مواد القانون

وتفصيلاته انظر: د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٢٢، مطبعة

دنكور، (بغداد، ١٩٢٣)، ص ٥٩-٦٢.

(٢) المصدر نفسه، المادة السادسة.

(٣) المصدر نفسه، المادة السابعة.

وأوجب القانون على هيئة المؤسسين دعوة أعضاء الجمعية إلى اجتماع عام تنتخب فيه لجنة إدارية للجمعية في خلال شهر من صدور قرار وزير الداخلية أو مجلس الوزراء بقبول الطلب وتبلغ نتيجة الانتخاب إلى وزير الداخلية وكذلك كل ما يحدث في نظام الجمعية أو مركزها من التغيرات يجب أن يُبلغ فوراً إلى وزير الداخلية<sup>(١)</sup>.

أجاز القانون المذكور لوزير الداخلية حق الإشراف والمراقبة على أمور الجمعيات ومعاملاتها كافة وله أن يبطل الرخصة إذا تعاطت الجمعية أحد الأمور الممنوعة، ولوزير الداخلية أن يبطل رخصة الجمعية إذا لم تكن قائمة بأعمالها مدة سنتين سبقتا تنفيذ هذا القانون، ولوزير الداخلية أن يستثنى أية جمعية من لزوم عقد اجتماع عام إذا كانت أغراضها غير السياسية لا تستلزم ذلك سنوياً<sup>(٢)</sup>. كما إن سجلات محاضر الاجتماعات العامة واجتماعات اللجنة ودفتر الواردات والمصروفات يجب أن تُعرض إلى تفتيش وزير الداخلية أو من يعينه لذلك في أي وقت شاء<sup>(٣)</sup>.

ويبدو من مطالعة مواد هذا القانون أنه أعطى سلطات واسعة إن لم تكن مطلقة لوزارة الداخلية ووزيرها في البت في الموافقة على تأليف الأحزاب والجمعيات وتقييد أعمالها برقابة مشددة من وزير الداخلية ووزارته، وبعبارة أخرى إن لوزارة الداخلية الحق في الاطلاع على كل تفاصيل أعمال الجمعيات والأحزاب وإن لها من الرقابة والمتابعة ما قد يُساء استخدامه لأغراض شخصية ومنافع لا تتفق والمصلحة العامة وانعكاس ذلك على الحريات الديمقراطية والسياسية التي منحها الدستور العراقي للمواطنين.

(١) رعد ناجي الجدة، تشريعات الجمعيات والأحزاب السياسية في العراق، بيت الحكمة، (بغداد، ٢٠٠٢)، ص ٢٤، ص ٢٥.

(٢) أضيفت فقرة الاجتماع العام بموجب تعديل قانون تأليف الجمعيات لسنة ١٩٢٢ في السنة ١٩٤٢. انظر: الوقائع، العدد (٢٠٢٨) في ٢١/٥/١٩٤٢.

(٣) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، ملف رقم بلا، تسلسلها ٣١١/٤٤٩٤، الأحزاب السياسية ١٩٤٢-١٩٥٨، ص ٣، ص ٢، ص ٤.

تجدر الإشارة إلى إن الحياة الحزبية قد استمر تعطيلها<sup>(١)</sup> طوال مدة الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩-١٩٤٥، وعلى الرغم من عدم وجود كيانات أو أحزاب سياسية إلا إن حكومات نوري السعيد ١٩٤١-١٩٤٤ قد شددت من الإجراءات المفروضة على القوميين وحملة الفكر القومي ولاسيما بعد فشل حركة سنة ١٩٤١ وتجاوزت أعداد المعتقلين المؤيدين للانقلاب العشرات وودعوا في سجون الفاو والعمارة<sup>(٢)</sup>، وأغلقت وزارة الداخلية نادي المثني بن حارثة الشيباني<sup>(٣)</sup> بعد صدور قرار مجلس الوزراء في ٧ آذار ١٩٤٢ بحجة اشتغال أعضاء النادي بالسياسة واتصالهم بدول أجنبية معادية خلافاً لنص المادة الثانية من نظام النادي الداخلي التي تحظر على النادي الاشتغال بالسياسة<sup>(٤)</sup>. وقد استعانت وزارة الداخلية بتقارير صادرة عن وزارة الشؤون الاجتماعية، ومديرية التحقيقات الجنائية أكدت هاتان الجهتان الرسميتان اشتغال النادي بالسياسة في كل المناسبات<sup>(٥)</sup>.

حاولت بعض الشخصيات السياسية والثقافية خلال المدة ١٩٤٠-١٩٤٥ الحصول على موافقة وزارة الداخلية لتأليف بعض الأحزاب السياسية، ففي السنة ١٩٤٠ أسس حزب الشعب من رشيد عالي الكيلاني وناجي شوكت وأمين الحسيني وصلاح الدين الصباغ ويونس السبعاعي وفهمي سعيد ومحمود سلمان وكانت هذه اللجنة السرية تتولى إدارة

(١) جُمدت الحياة الحزبية في العراق، منذ تأليف ياسين الهاشمي لوزارته الثانية في ١٧/٣/١٩٣٥. بما فيها حزبه حزب الاخاء الوطني واستمر الحال على ما عليه حتى السنة ١٩٤٦ عندما تألفت الأحزاب العلنية الخمسة. انظر: عبدالرزاق الحسني، تاريخ الأحزاب السياسية، ص ١٢١.

(٢) طالب مشتاق، المصدر السابق، ص ٤٤٩-٤٦٠.

(٣) أجازت وزارة الداخلية النادي سنة ١٩٣٥ بعد تقديم مجموعة من الشخصيات بطلب التأسيس لنادي ثقافي ورياضي باسم نادي المثني وهم كل من صائب شوكت ومتي عقراوي وخالد الهاشمي ودرويش المقدادي وفهمي سعيد وصبري رشيد. وللמיד عن نشاطات النادي وأهدافه انظر: عماد احمد الجواهري، نادي المثني وواجهات التجمع القومي في العراق ١٩٣٤-١٩٤٢، مطبعة دار الجاحظ، (بغداد، ١٩٨٤)، ص ٢١-١٥٧.

(٤) المصدر نفسه، ص ١٥٧. وللמיד عن النظام الداخلي للنادي، انظر: المصدر نفسه، ص ١٧١-١٨٣.

(٥) جعفر عباس حميدي، التطورات السياسية، ص ١١٥-١١٦.

الحزب أما بقية الأعضاء فهم: محمد علي محمود وداد السعدي ومحمد حسن سلمان وعثمان حداد، وكان هدفه تحرير الوطن العربي وتوحيد أحزابه كافة وإنشاء نظم سياسية واقتصادية واجتماعية عادلة. وبعد فشل حركة آيار ١٩٤١ لجأ معظم قادته إلى خارج العراق وأعدم بعضهم<sup>(١)</sup>.

وفي شباط من السنة ١٩٤١ أسست اللجنة العربية من مفتي فلسطين أمين الحسيني وكان أعضائها ثلاثة من الضباط صلاح الدين الصباغ وفهمي سعيد ومحمود سلمان وثلاثة من المدنيين رشيد عالي الكيلاني وناجي شوكت ويونس السبعوي. وقسم من المؤرخين يسميها جمعية لجنة التعاون بين البلاد العربية حيث أضيف إلى هيئتها اثنان من المملكة العربية السعودية واثنان من سوريا أحدهما شكري القوتلي وقد انتهت حياة هذه الجمعية بانتهاء حركة آيار ١٩٤١، كما أسست كتائب الشباب أثناء حركة آيار من عدد من الشباب الواعي غايتها مساعدة الحكومة بالمحافظة على الأمن والنظام داخل البلاد وقبول متطوعين لمقاتلة البريطانيين ومساعدة أسر الشهداء ومواساة الجرحى ومن ابرز أعضائها محمد درويش المقدادي وإبراهيم شوكت وعبد الرحمن البزاز وعباس كاشف الغطاء وحسن الدجيلي وعبد المجيد القصاب. وحُلت الكتائب من لجنة الأمن الداخلي في ٢ حزيران ١٩٤١ وأُعتقل قادتها<sup>(٢)</sup>.

وفي السنة نفسها قدم كل من عبد الله مسعود القريني ومالك سيف وفرج طليا طلباً إلى وزارة الداخلية لمنحهم إجازة تأسيس حزب بأسم (حزب اتحاد الشعب) وتعد هذه المحاولة هي الأولى التي يقوم به الحزب الشيوعي العراقي بتأسيس حزب علني ليكون واجهة له<sup>(٣)</sup>، كما حاول الشيوعيون في العراق سنة ١٩٤٢ تأسيس حزب علني باسم حزب الوحدة الوطنية الديمقراطي غير إن وزارة الداخلية لم توافق على الطلب وقد ساهم

(١) إسماعيل احمد ياغي، حركة رشيد عالي الكيلاني-دراسة في تطور الحركة الوطنية، دار الطليعة للطباعة والنشر، (بيروت، ١٩٧٤)، ص ٧٨.

(٢) المصدر نفسه، ٨٨.

(٣) عبد الجبار حسن الجبوري، المصدر السابق، ص ١٢١-١٢٢.

المؤسسون فيما بعد بتأسيس حزب الشعب سنة ١٩٤٦<sup>(١)</sup>. ورفضت وزارة الداخلية طلباً لجماعة من اليساريين لتأسيس حزب باسم حزب الشعب وإصدار جريدة بأسم الشعب سنة ١٩٤٤<sup>(٢)</sup>.

في أواخر سنة ١٩٤٥، وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية بمدة وجيزة، أذاع الوصي على عرش العراق عبد الإله بياناً على الشعب العراقي، يعلن فيه عزم الحكومة العراقية على إطلاق الحريات العامة، والسماح بتأليف الأحزاب والجمعيات السياسية..، وذلك في حفلة للشاي، التي أقامها للأعيان والنواب في بهو أمانة العاصمة مساء يوم ٢٧ كانون الأول ١٩٤٥<sup>(٣)</sup>.

وفقاً للسياسة الجديدة التي نوه عنها الوصي في خطابه المذكور قدمت وزارة حمدي الباجه جي الثانية استقالتها في ٢٩ كانون الثاني ١٩٤٦ وتألقت بعدها وزارة توفيق السويدي الثانية في ٢٣ شباط ١٩٤٦ وعين سعد صالح فيها وزيراً للداخلية. وفي ٥ آذار ألقى توفيق السويدي منهاج وزارته في مجلس النواب وفيه وعد بنقل حالة البلاد من الوضع غير المستقر الذي خلفته الحرب إلى الوضع الطبيعي الذي تقتضيه ظروف السلم وبإلغاء الإدارة العرفية وإلغاء مرسوم صيانة الأمن وسلامة الدولة والإفراج عن المعتقلين، ((وفسح المجال لتأسيس الأحزاب السياسية)) وتشريع قانون لانتخاب النواب.. وتحقيق أهداف الخطاب الذي ألقاه الوصي في ٢٧ كانون الأول ١٩٤٥<sup>(٤)</sup>.

(١) المصدر نفسه، ص ١٢٢. ويورد المؤلف العديد من الأحزاب والجمعيات السرية التي لم تقدم طلبات للعمل الحزبي العلني لوزارة الداخلية مثل الحزب الشيوعي الكردي وحزب الشعب سنة ١٩٤٠، ومنظمة الحرس الوطني سنة ١٩٤١، وجمعية الاتحاد العربي سنة ١٩٤٢ وللمزيد، انظر: المصدر نفسه، ص ١٠٤-١٢٦.

(٢) جعفر عباس حميدي، الديمقراطية والتعددية السياسية في مناهج ومواقف الأحزاب السياسية العلنية في العراق ١٩٢٢-١٩٥٤، مجلة الحكمة، العدد (٣٨) كانون الأول ٢٠٠٤، ص ٢١.

(٣) جريدة صوت الأهالي، العدد (٦٢٧) في ٢٨/١٢/١٩٤٥.

(٤) م.م.ن، الدورة الانتخابية العاشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٦، ص ٢٠٥-٢٠٦.

وفي ٢ نيسان أجازت وزارة الداخلية تأليف خمسة أحزاب سياسية وهي: حزب الأحرار ورئيسه كامل الخضيري ثم انتقلت رئاسته إلى توفيق السويدي ثم إلى سعد صالح<sup>(١)</sup>، وحزب الاستقلال ورئيسه محمد مهدي كبه، وحزب الشعب ورئيسه عزيز شريف، وحزب الاتحاد الوطني ورئيسه عبد الفتاح إبراهيم، والحزب الوطني الديمقراطي برئاسة كامل الجادرجي<sup>(٢)</sup>، بينما رفض الطلب السادس وهو حزب التحرر الوطني بناءً على ما تأكد لدى أجهزة وزارة الداخلية من أن هذه الجماعة تضم عناصر شيوعية معروفة<sup>(٣)</sup>.

وقد أوضح وزير الداخلية رأيه إلى أعضاء مجلس الأعيان ((أما الشيوعية فإنها ممنوعة بموجب الدستور العراقي، وقانون العقوبات البغدادي يعتبرها جريمة، وعليه فسوف لا تعطى رخصة لحزب يحمل هذه المبادئ وستكون مهمتنا صعبة جداً بالنسبة للأشخاص الذين يريمن دون أن يستروا أنفسهم تحت ستار مبادئ ديمقراطية معتدلة، إلا إننا سنحاسبهم على تطبيق مناهجهم، وسوف لا نتوقف عن تطبيق القانون وإلغاء الحزب اذا ما بدرت من القائمين به مخالفات قانونية))<sup>(٤)</sup>. ويظهر أن وزير الداخلية لم يكن متحاملاً على الشيوعيين بقدر ما هو حريص على تطبيق القانون وسيادته على الجميع.

ورفضت وزارة الداخلية طلباً لتأسيس حزب سياسي باسم (حزب البعث القومي) ،<sup>(٥)</sup> وقد بررت الوزارة عدم موافقتها على تأليف الحزب لكون إن أكثرية الهيئة المؤسسة تصطبغ بصبغة عشائرية<sup>(٦)</sup>.

(١) ستار جبار الجابري، المصدر السابق، ص ١٥٥-١٥٩.

(٢) عبدالرزاق الحسني، تاريخ الوزارات ، ج٧، ص ٢٣-٢٤.

(٣) ستيفن همسلي لونكريك، المصدر السابق، ج٢، ص ٥٤٩؛ محمد مهدي كبه، المصدر السابق، ص ١١٢.

(٤) م.م.ع، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٥-١٩٤٦، الجلسة (٢٠)، ص ٧٢.

(٥) قدم الطلب كل من سامي شوكت ، الشيخ تكليف المبرر الفرعون ، والشيخ فريق مزهر الفرعون والمحامي عبداللطيف القصير والسيد خزعل خضير. انظر: جريدة (البعث القومي)، العدد (٧٨) في ١٩٤٦/٥/٢١.

(٦) المصدر نفسه.

وأجازت وزارة الداخلية خلال السنة ١٩٤٦ ما يسمى بـ(عصبة مكافحة الصهيونية) للتصدي للصهيونية ومكافحتها علانيةً وعلى رؤوس الأشهاد بعدها حركة استعمارية

استغلاليةً وهي خطر على اليهود مثلما هي خطر على العرب على حد قول اللجنة المؤسسة للعصبة<sup>(١)</sup>.

وعلى الرغم من أن قرار عودة الحياة السياسية الحزبية هو قرار الوزارة وسياسة الحكومة المقررة آنذاك، وبناءً على رغبة بريطانيا والوصي على عرش العراق إلا إن إصرار سعد صالح-وزير الداخلية-على عودة الحياة الطبيعية وإجازة الأحزاب السياسية كان له أبلغ الأثر في ذلك<sup>(٢)</sup>.

ويروي محمد مهدي كبه في مذكراته، إن سعد صالح -وزير الداخلية- وبسبب إجازته لحزب الاستقلال الذي يحوي العناصر الوطنية والقومية المتطرفة بنظر السلطات الحكومية والبريطانيين، قد عُتِبَ عتاباً شديداً من السلطات العليا لإجازته الحزب، ولم يكن بإمكان السلطات تلافى ذلك بعد أن أعلن عن إجازة الحزب مع الأحزاب الأخرى<sup>(٣)</sup>. أما عن الأحزاب اليسارية، فيذكر عبد الرزاق الحسني أن سعد صالح -وزير الداخلية- أجاز حزبي الشعب والاتحاد الوطني لكي لا يقال انه أجاز الأحزاب اليمينية من دون اليسارية<sup>(٤)</sup>.

وعلى الرغم من معرفة وزارة الداخلية بأهداف (عصبة مكافحة الصهيونية) وأغراض

مؤسسيها الرامية إلى تكوين ((منظمة شيوعية تعمل تحت ستار مكافحة الصهيونية)) إلا

(١) أسس هذه العصبة عدد من اليهود العراقيين مثل: سليم منشي، نسيم حسقيل، مسرور صالح قحطان، إبراهيم ناجي، يعقوب مير مصري، مير يعقوب كوهين، موشي يعقوب، ويعقوب إسحاق. وللمزيد عن أهداف العصبة ونشاطها انظر: عبدالرزاق الحسني، تاريخ الأحزاب السياسية، ص ٢١١-٢١٤؛ جريدة الرأي العام، العدد (١٣٦٠) في ٢١/١١/١٩٤٥؛ العدد (١٤٧٩) في ١٨/٣/١٩٤٦.

(٢) ستار جبار الجابري، المصدر السابق، ص ١٤٤؛ محمود الدرة، سعد صالح والحياة الحزبية، جريدة الاتحاد، العدد (١٨١) في ٢/٧/١٩٩٠.

(٣) محمد مهدي كبه، المصدر السابق، ص ١١٣.

(٤) عبدالرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، ج ٧، ص ٢٣-٤٤.

إن الحاجة لإيجاد جمعية يهودية في العراق تقابل لجنة التحقيق البريطانية-الأمريكية<sup>(١)</sup> وتشرح معارضة يهود العراق للأطماع الصهيونية، دفعت وزير الداخلية إلى إجازة هذه



العصبة، بعد أن تعهد مؤسسوها بالقيام بتلك المهمة، إلا أنهم لم يوفوا بالوعد، لذلك قال وزير الداخلية ((ما أسفتُ على شيء أسفي على منح الإجازة لهؤلاء الذين أخلفوا الوعد وثبت أنهم صهيونيون شيوعيون))<sup>(٢)</sup>. فضلاً عن هذه الأحزاب فقد أجاز عدد من النقابات العمالية<sup>(٣)</sup>.

لقد أخذت الأحزاب وصحافتها تعمل بحرية لا يستهان بها فأمنت في نقد السياسة الداخلية والخارجية، وتعددت مطالبها متفقة بالدعوة إلى الإصلاح في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية<sup>(٤)</sup>، ولم يكن البعض من محترفي السياسة ليتحمل

(١) كانت الحكومتان البريطانية والأمريكية قررتا تأليف لجنة تحقيق مشتركة لدرس المشكلة الفلسطينية، وما يمكن اتخاذه من تدابير بشأنها، فارتأت الحكومة العراقية دعوة قسم من أعضاء هذه اللجنة لزيارة العراق، والتعرف على آراء من فيه في هذه المشكلة، وإذا بالسفارة العراقية في لندن توصي وزارة الداخلية في بغداد بوجوب تكتيل يهود العراق، وحثهم على التظاهر ضد الصهيونية أمام هذه اللجنة، فأجازت الوزارة تأليف (عصبة مكافحة الصهيونية) بصورة رسمية في ١٦/٣/١٩٤٦ كما وافقت على إصدار جريدة بأسم (العصبة) تكون لسان حال (عصبة مكافحة الصهيونية). فلما وصلت اللجنة الفرعية إلى بغداد في ١٦/٣/١٩٤٦ أعلنت العصبة مقاطعتها لها، وطالبت في بيان لها إلغاء الانتداب البريطاني على فلسطين، وتمكين الشعب الفلسطيني من تأليف حكومة وطنية، وأشارت العصبة أيضاً إلى إن اللجنة المذكورة عديمة الفائدة وإنها تهدف إلى المماطلة والتسويف وإلى أشغال العرب عن قضيتهم، وتثبيت أقدام الاستعمار في فلسطين وبقية البلدان العربية. جريدة الرأي العام، العدد (١٤٧٩) في ١٨/٣/١٩٤٦.

(٢) ستار جبار الجابري، المصدر السابق، ص ١٤٦-١٤٧.

(٣) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة الداخلية، ملف رقم س/ج/٥، تسلسلها ٥٨٧٢/٣٢٠٥٠، الأحزاب السياسية في العراق ١٩٤٦-١٩٦٨، ص ٤، ص ٢-٣، عبد الرزاق مطلق الفهد، المصدر السابق، ص ٣٣٠-٣٤٣.

(٤) عبد الرزاق محمد أسود، المصدر السابق، ص ١٤٥.

تلك الاتجاهات الحرة التي حققها وزير الداخلية -سعد صالح- لذلك كانت الحملة عليه شديدة واتهموه بأنه أطلق الفوضى من عقالها، فنشط للرد عليهم، حتى انه كان يتباهى

عندما تذكر أقوال خصومه فيقول (( أني شقت لهم شقاً لن يستطيعوا رفوه))<sup>(١)</sup>. لذلك شعرت الفئة الحاكمة إن إطلاق الحريات الديمقراطية للأحزاب الوطنية سيهدد نظام الحكم ومصالح الفئة الحاكمة وكبار الملاكين، فعملوا على إسقاط وزارة السويدي، وعلى محاولة الحد من نشاط هذه الأحزاب وعدم السماح لها بإنشاء فروع لها خارج بغداد ومطاردة أعضائها وتعطيل جرائدها وتقديمها للمحاكمة<sup>(٢)</sup>. وذلك من خلال إجراءات وزارة الداخلية ودوائرها المختصة، مما زاد من مهام وواجبات هذه المؤسسة وتشعبها في وقت كانت البلاد خارجة للتو من مؤثرات الحرب العالمية الثانية.

وقفت الأحزاب السياسية<sup>(٣)</sup> بجانب واحد في مقاومة سياسية وزارة أرشد العمري القمعية فكان الشيوعيون من أعضاء حزب التحرر الوطني غير المجاز وعصبة مكافحة الصهيونية قد تظاهروا يوم ٢٨ حزيران ١٩٤٦ وقامت الشرطة بإطلاق النار عليهم، فقدم حزب الاستقلال احتجاجاً إلى وزير الداخلية أوضح فيه أن عمل الشرطة يعد امتهاناً للحريات العامة وإن إطلاق النار على تظاهرة سلمية ليس له سبب مقبول<sup>(٤)</sup>، واشترك

(١) عبدالوهاب محمود، سعد في مجده الشعبي، جريدة الحارس، العدد (٦٥) في ٢٠/٢/١٩٥٤.

(٢) محمد توفيق حسن، عندما يثور العراق، دار العلم للملايين، (بيروت، ١٩٥٩)، ص ١٦٦؛ ستار جبار الجابري، المصدر السابق، ص ١٤٧.

(٣) للمزيد من التفاصيل عن الهيئات المؤسسة لهذه الأحزاب وبرامجها ونشاطاتها ومواقفها من القضايا الداخلية والخارجية انظر: عبدالرزاق الحسني، تاريخ الأحزاب السياسية، ص ١٣٥-٢٢٦؛ عادل غفوري خليل، المصدر السابق، ص ٦٨ وما بعدها؛ فاضل حسين، تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي، ص ٣٠ وما بعدها؛ عبدالاميرهادي العكام، المصدر السابق، ص ١٦ وما بعدها؛ علي كاشف الغطاء، المصدر السابق، ص ١٥٥-١٧٢.

(٤) جعفر عباس حميدي، التطورات السياسية، ص ١٩٠-١٩١.

الحزب مع بقية الأحزاب في تقديم احتجاج مشترك ضد ما قامت به الشرطة<sup>(١)</sup>. وقدم الحزب نفسه مذكرة احتجاج أخرى إلى وزير الداخلية بسبب إطلاق النار على عمال النفط في

كركوك وقتل عدد منهم في كاويرباغي<sup>(٢)</sup>.

وعندما طالبت الأحزاب السياسية العننية بفتح فروع لها خارج العاصمة ووجهت كتب بذلك إلى وزير الداخلية نوري السعيد(وكالة)وأواخر سنة ١٩٤٦ غير إن موقف الوزير كان سلبياً من هذا الموضوع<sup>(٣)</sup>.وقد دفع ذلك إلى انسحاب الحزب الوطني الديمقراطي من الوزارة وقدم ممثله محمد حديد<sup>(٤)</sup> وزير التموين كتاب الاستقالة في ٢٦ كانون الأول ١٩٤٦ موضحاً فيه أسباب الاستقالة وهي التدخل في الانتخابات وعدم فتح فروع للأحزاب، كما استقال ممثل حزب الأحرار علي ممتاز وزير المواصلات والأشغال من الوزارة وقبل

(١) جريدة صوت الأحرار، العدد(٥٦) في ٣/٧/١٩٤٦؛ جعفر عباس حميدي، الديمقراطية والتعددية السياسية، ص ٢٣.

(٢) محمد مهدي كبه، المصدر السابق، ص ص، ٢٠٨-٢١١.

(٣) جريدة صوت الأهالي، العدد(١٢٨٠) في ١٦/١٢/١٩٤٦.

(٤) من الشخصيات السياسية الوطنية العراقية، عُرف بثقافته العصرية الواسعة، ونزاهته، وكان موضع تقدير واحترام في ظل النظامين الملكي والجمهوري، سواء أكان في الحكم أو في المعارضة، ولد في الموصل سنة ١٩٠٧، وهو ينحدر من عائلة موصلية تعمل في التجارة، أكمل دراسته الابتدائية والثانوية في الموصل، واكمال الدراسة الجامعية في الجامعة الأمريكية في بيروت، وتخرج من كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية(LSE) سنة ١٩٣١ وكان لدراسته في لندن من أهم العوامل في صياغة أفكاره الديمقراطية والاشتراكية، عين في وزارة المالية سنة ١٩٣١ وتدرج في وظائفها، كان أحد المؤسسين لجماعة الأهالي، انتخب نائباً عن الموصل سنة ١٩٣٧، اشترك في سنة ١٩٤٦ مع كامل الجادرجي في تأسيس الحزب الوطني الديمقراطي وانتخب نائباً لرئيسه، اصبح وزيراً للتموين في وزارة نوري السعيد التاسعة سنة ١٩٤٦، وعند قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ شغل منصب وزارة المالية. وللمزيد عن سيرته ودوره في تاريخ العراق السياسي المعاصر انظر: محمد حديد، مذكراتي، الصراع من اجل الديمقراطية في العراق، دار الساقى للطباعة والنشر، (بيروت، ٢٠٠٦)، ص ٣٣ وما بعدها؛ فاضل حسين، تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي، ص ص، ٣٦-٤١، ص ص، ٣١٩-٣٢٣.

الوصي استقالة الوزيرين الحزبيين يوم ٣٠ كانون الأول كما قبل في اليوم الآتي استقالتي صالح جبر وزير المالية وصادق البصام وزير المعارف<sup>(١)</sup>.

وبسبب سياسة نوري السعيد -وزير الداخلية وكالة- التي شلّت النشاط السياسي

والانتخابي للأحزاب السياسية، وقد توضح ذلك بعد نهاية الانتخابات في آذار ١٩٤٧ ، فاستطاع نوري السعيد إبعاد نواب المعارضة من ممثلي الأحزاب، فحزب الاستقلال لم يحصل على أي مقعد نيابي<sup>(٢)</sup>، كما أنَّ الحزب الوطني الديمقراطي استطاع بعد جهد كبير وصراع عنيف أن يحصل على أربعة مقاعد، واحد عن بغداد وثلاثة عن البصرة<sup>(٣)</sup>، لم يطل تمثيله فيها، حيث قرر الحزب سحب نوابه من المجلس<sup>(٤)</sup>، بعد أن ظهرت أساليب التزوير والتدخل الحكومي<sup>(٥)</sup>. وهذه إشارة واضحة إلى قيام وزارة الداخلية -المؤسسة المسؤولة عن الانتخابات - تزوير نتائج الانتخابات لصالح مرشحي الحكومة أو الموالين لها.

كما أوضح حزبا الشعب والاتحاد الوطني سبب مقاطعتهما للانتخابات يعود إلى إن سياسة نوري السعيد (وزير الداخلية وكالة) تستعمل أساليب أرشد العمري نفسها في مطاردة الطلاب والعمال وعدم إجازة فروع الأحزاب<sup>(٦)</sup>، وانعدام الحريات الديمقراطية وفي مقدمتها حرية الأحزاب والمنظمات النقابية والصحافة<sup>(٧)</sup>. وبذلك لم تعترف الأحزاب السياسية

(١) جريدة صوت الأهالي، العدد (١٢٩٧) في ١٢/١/١٩٤٧.

(٢) محمد مهدي كبه، المصدر السابق، ص ٢٢٣.

(٣) وهم حسين جميل عن بغداد، وجعفر البدر، وعبد الجبار الملاك، وعبد الهادي البجاري عن البصرة. انظر: كامل

الجادرجي، مذكرات كامل الجادرجي، ص ١٧٠-١٧١.

(٤) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة الداخلية، ملف رقم س/ج/٥، المصدر السابق، ص ٥، ص ٣.

(٥) جريدة صوت الأهالي، العدد (١٣٦٢) في ٢٣/٣/١٩٤٧.

(٦) جريدة الوطن، العدد (٣٣٠) في ١٠/٣/١٩٤٧؛ العدد (٣٣٦) في ١٧/٣/١٩٤٧.

(٧) جريدة السياسة، العدد (١٢) في ١٧/١٢/١٩٤٦؛ العدد (١٨) في ٤/١/١٩٤٧.

بالمجلس النيابي الجديد وظلت تطالب بحلّه والإتيان بمجلس منتخب من الشعب انتخاباً حراً. ويمجىء صالح جبر إلى رئاسة الوزارة في ٢٩ آذار ١٩٤٧، كانت باكورة أعمال وزارته هي أبطال رخصة حزبيين من أحزاب المعارضة وهما حزب الشعب، والاتحاد الوطني، فوقفت

الأحزاب العلنية والسرية ضد سياسة هذه الوزارة الرامية إلى عقد معاهدة تحالف مع بريطانيا<sup>(١)</sup>، وكان للأحزاب السياسية دور كبير في وثبة كانون الثاني ١٩٤٨ وإسقاط الوزارة ليشكلها السيد محمد الصدر، الذي سارع إلى حلّ المجلس النيابي في ٢٢ شباط ١٩٤٨ وأعلن عن إجراء انتخابات جديدة في نيسان ١٩٤٨<sup>(٢)</sup>.

نظمت الأحزاب السياسية نفسها في تكوين ((لجنة الأحزاب العراقية للدفاع عن فلسطين)) وقادت تظاهرات كبيرة للتنديد بقرار التقسيم لفلسطين الصادر في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧ وبعد قرار الهدنة في الحرب قامت الأحزاب بالتحريض لسلسلة من التظاهرات المطالبة باستمرار القتال ضد العدو الصهيوني<sup>(٣)</sup>، مما جعل وزارة الداخلية تتهم حزب الاستقلال بأنه المدبر والمنفذ لهذه التظاهرات من أجل إجبار الحكومة على استئناف القتال<sup>(٤)</sup>. وأوقفت الوزارة محمد صديق شنشل أمين السر العام لحزب الاستقلال وعدد من أعضاء الحزب<sup>(٥)</sup>.

وخلال انتخابات سنة ١٩٤٨ تدخلت الوزارة من اجل إبعاد مؤيدي أحزاب المعارضة وقد اشترك فيها الحزبان المتبقيان من أحزاب المعارضة (الوطني الديمقراطي والاستقلال) فضلاً عن حزب الأحرار، وقد انتقد كامل الجادري رئيس الحزب الوطني الديمقراطي إجراء الانتخابات على درجتين، فلقى معارضة مناهضة لمرشحي الحزب الوطني

(١) عادل غفوري خليل، المصدر السابق، ص ٢٢٥-٢٢٦.

(٢) المصدر نفسه، ص ٢٢٦.

(٣) جريدة لواء الاستقلال، العدد (٢٤٣) في ١/١٢/١٩٤٧.

(٤) جعفر عباس حميدي، التطورات السياسية، ص ٢٠١-٢٠٢.

(٥) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، ملف رقم بلا، تسلسلها ٣١١/٤٤٩٤، المصدر السابق، ص ٧.

جريدة لواء الاستقلال، العدد (٥٦٥) في ٣١/١٢/١٩٤٨.

الديمقراطي وقد قتل رئيس فرع الحزب ومرشحه في الصورة حامد العجيل في ٢٩ نيسان ١٩٤٨، كما اعتقلت الشرطة رئيس فرع الحزب في البصرة محمد السعدون عدة مرات في أثناء الانتخابات، وحدثت مصادمات مع الناخبين في منطقة الحزب الوطني في

بغداد، مما أدى به إلى سحب نفسه منها ولم يفز في تلك الانتخابات من مرشحي الحزب سوى اثنان<sup>(١)</sup>، محمد حديد عن الموصل وحسين جميل عن بغداد<sup>(٢)</sup>.

أما حزب الاستقلال فهو الآخر واجه الأساليب نفسها في التدخل والتزييف وإبعاد مرشحيه، لكنه رغم ذلك حصل على أربعة مقاعد في مجلس النواب<sup>(٣)</sup>. ويذكر خليل كنه في مذكراته بأن مصطفى العمري (وزير الداخلية) قد أشرف على هذه الانتخابات وهو مشهود له بالإدارة الحازمة وعُرف عنه السياسي المرن والمناور القدير وأنه استغل صفاته هذه على أحسن ما يرام في إكمال الانتخابات لصالح الحكومة<sup>(٤)</sup>.

عندما شكل نوري السعيد وزارته العاشرة في ٦ كانون الثاني ١٩٤٩ احتفظ بمنصب وزير الداخلية لنفسه حتى ١٧ آذار ١٩٤٩ وأعلن في سياسته بدعوته العراقيين إلى التعاون معه في محاربة الصهيونية والشيوعية. بعد الضربات التي وجهت من مديرية التحقيقات الجنائية التابعة لوزارة الداخلية خلال المدة ١٩٤٧-١٩٤٨ والتي تمّ في إثرها

(١) كامل الجادرجي، مذكرات كامل الجادرجي، ص ٢٤٣-٢٤٤.

(٢) يرجع نسبه إلى أسرة (آل جميل) العربية المعروفة في بغداد، ولد في كربلاء سنة ١٩٠٨، واصل تعليمه الأولي، وفي المرحلة الثانوية ظهرت اهتمامات حسين جميل السياسية والفكرية وكان من ذوي الميول الديمقراطية والإصلاحية، ومن قادة الحزب الوطني الديمقراطي. وللمزيد عن سيرته ونشاطه السياسي، انظر: بشرى سكر خيون الساعدي، حسين جميل ودوره السياسي في العراق حتى عام ١٩٥٤، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية-ابن رشد، ٢٠٠٤، ص ٥ وما بعدها.

(٣) الفائزون من حزب الاستقلال هم: محمد مهدي كبه، إسماعيل الغانم، داود السعدي عن بغداد وفائق السامرائي عن سامراء. للمزيد من التفاصيل انظر: محمد مهدي كبه، المصدر السابق، ص ٢٤٩-٢٥٤.

(٤) خليل كنه، المصدر السابق، ص ٨٥-٨٦.

اعتقال يوسف سلمان يوسف<sup>(١)</sup> وكبار أعضاء الحزب الشيوعي الذين نُفذ فيهم الإعدام في ١٤ شباط ١٩٤٩، بعد تأكد مديرية التحقيقات الجنائية من استمرار نشاط هذه العناصر، ومحاولتها نشر أفكار الحزب الشيوعي في صفوف الجنود<sup>(٢)</sup>.

كما رأَت وزارة نوري السعيد العاشرة أن تكافح المبادئ اليسارية بين الهيئة التدريسية ، وطلاب المعاهد العلمية بكل صرامة فاستصدرت مرسوماً خاصاً في الخامس من شباط ١٩٤٩ منعت فيه على الهيئة التدريسية في الكليات والمعاهد العلمية والمدارس، سواء كانت حكومية أم أهلية أم أجنبية، بث الدعايات السياسية بين الطلاب ، أو حضهم على التظاهرات والإضرابات داخل الكليات والمعاهد والمدارس وخارجها<sup>(١)</sup>.

<sup>(١)</sup> في التاسع عشر من حزيران سنة ١٩٥١ ولد يوسف سلمان يوسف (فهد) -وهو الاسم الحركي الحزبي الذي عُرف به في العراق وخارجه- الشخصية الشيوعية العراقية البارزة ومؤسس الحزب الشيوعي العراقي، في مدينة بغداد، في أحضان عائلة عمالية عراقية كلدانية كادحة ومنتورة. وهناك إشارات تاريخية إلى ان لبريطانيا من خلال نفوذها وضغطها المباشر على الحكومة العراقية آنذاك يد في إعدامه مع رفيقه زكي محمد بسيم وحسين محمد الشبيبي في شباط سنة ١٩٤٩ بعد إلقاء القبض عليهم من أجهزة وزارة الداخلية الأمنية التي وجهت ضربات قوية للحزب الشيوعي أواخر سنة ١٩٤٨ ومطلع سنة ١٩٤٩، واعتقلت كبار قياديه، وزج بهم في السجون ، وصادرت المطبعة السرية للحزب مع أعداد كبيرة من المراسلات والنشريات الحزبية، وتُعثرت خلايا الطلاب والعمال، مما زاد من التفكك بين الشيوعيين أنفسهم. وللمزيد عن سيرته ودوره في الحزب الشيوعي والأحداث السياسية الداخلية في العراق. انظر: كاظم حبيب وزهدي الدأودي، فهد والحركة الوطنية في العراق، دار الكنوز الأدبية، ط١، (بيروت، ٢٠٠٣)، ص ٨، ٩-١٠؛ ص ٩١ وما بعدها؛ حنا بطاطو، العراق، الحزب الشيوعي، الكتاب الثاني، ص ١٤١-٣٢١.

<sup>(٢)</sup> فاضل حسين، الفكر السياسي..، ص ١١٩-١٢٠.

<sup>(٣)</sup> د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٤٩، ص ١٠٨-١١٢؛ عبدالرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، ج٨، ص ٩٧-٩٨.

وفي عهد هذه الوزارة قدم سامي شوكت<sup>(١)</sup> وعبد الحميد عبد المجيد ومحمد الجرججي وفريق المزهر ومكي الشربتجي وعبد الرزاق حسين وإبراهيم زهدي طلباً إلى وزارة الداخلية في العاشر من تشرين الثاني ١٩٤٩ بتأليف حزب سياسي باسم حزب الإصلاح<sup>(٢)</sup>، فوافقت

الوزارة على الطلب<sup>(٣)</sup>. ويبدو أنّ علاقة سامي شوكت الطيبة بنوري السعيد هي التي مهدت الطريق للموافقة على تأليف هذا الحزب يزداد على ذلك تضمن منهاج هذا الحزب الدعوات لمكافحة المبادئ الهدامة ومنها الشيوعية وهذا ما جعله يلقى الرضا والاستحسان من وزارة الداخلية ونوري السعيد معاً.

في أثر فشل الجهود التي بذلت للتوفيق بين آراء السياسيين وميولهم، والركود السياسي الذي شهده العراق بعد سحب إجازة الحزبين اليساريين الشعب والاتحاد الوطني، وبعد تجميد حزبي الأحرار والوطني الديمقراطي نشاطهما، وبعد فشل نوري السعيد في

(١) من مواليد سنة ١٨٩٥، وكان من اقرب المقربين إلى نوري السعيد، انتمى إلى جمعية العهد التي ألفها عزيز علي المصري في استانبول سنة ١٩١٣، اشتغل بالقضية العربية في مختلف ظروفها، دخل في سلك الوظيفة سنة ١٩٢٢ وتدرج في المناصب الوظيفية حتى أصبح مديراً عاماً للصحة في ١٥/٣/١٩٣٦ واستمر بإشغال المنصب نفسه طيلة سنوات الحرب العالمية الثانية، وأشغل منصب مدير المعارف العام سنوات عديدة، كما أشغل منصب وزارة المعارف، ادخل (نظام الفتوة) في مدارس الحكومة ومعاهدها العلمية والتي كان لها الأثر الفاعل في حوادث نيسان - أيار ١٩٤١، أصدر في شباط ١٩٤٦ جريدة (البعث القومي)، وكان من المؤسسين لحزب الإصلاح الذي أجازته وزارة الداخلية في ١٠/١١/١٩٤٩، وللاستزادة عن نشاطه الوظيفي وفكره السياسي والإصلاحي انظر: د.ك.و، الوحدة الوثائقية جداول كبار موظفي الدولة لسنة ١٩٣٨، ص ١٧؛ عبدالرزاق الحسني، تاريخ الأحزاب السياسية، ص ٢١٥-٢٢٦؛ صباح مهدي رميض، سامي شوكت وفكره الإصلاحي في العراق ١٨٩٥-١٩٨٦، مجلة اليرموك العدد (٨) السنة ٢٠٠٢.

(٢) كان من بين أهداف هذا الحزب في الصعيد الداخلي هو إصلاح الأوضاع الداخلية في المملكة وصيانة الوحدة العراقية ومكافحة المبادئ التي تضر بكيان العراق ومنها الشيوعية والفوضوية وللمزيد عن تأسيس الحزب ومنهاجه انظر: عبد الرزاق الحسني، تاريخ الأحزاب السياسية، ص ٢١٧-٢٢٨.

(٣) المصدر نفسه، ص ٢١٧.

كسب ود حزب الاستقلال اتجه إلى تأسيس حزب معتدل باسم (حزب الاتحاد الدستوري) للوقوف بوجه الأحزاب الأخرى ونشاطاتها فتقدم نوري السعيد وموسى الشابندر ومحمد علي محمود وخليل كنه وجميل الاورفلي وعبد الوهاب مرجان وسعد عمر والدكتور عبد المجيد



عباس وأحمد العامر بطلب إلى وزارة الداخلية لتأليف حزب سياسي باسم (حزب الاتحاد الدستوري) فأجازته الوزارة بكتابها المرقم ١٦٣١٦ في ٢٤ تشرين الثاني ١٩٤٩<sup>(١)</sup>. وبعد أسبوعين من تأسيس الحزب استقال نوري السعيد من رئاسة الحكومة وعهدت الرئاسة إلى علي جودة الأيوبي<sup>(٢)</sup>.

وفي ٢٤ حزيران ١٩٥١ ألف صالح جبر حزباً سياسياً باسم (حزب الأمة الاشتراكي)<sup>(٣)</sup>، وقد أدمج هذا الحزب مع حزب الإصلاح بعد تقارب أهداف الحزبين<sup>(٤)</sup>، ولما أحيطت وزارة الداخلية علماً بدمج الحزبين المذكورين ببعضهما، عدت حزب الإصلاح منحلاً بحسب القانون. كما وافقت وزارة الداخلية في السنة ١٩٥١ على إجازة (الجبهة الشعبية المتحدة) من الداعين لفكرة الحياد في العلاقات الخارجية مع المعسكرين الغربي والشرقي والتعاون مع الشعوب العربية والشعوب الأخرى المحبة

(١) عبدالرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، ج٨، ص٨، ص١٣١-١٣٧.

(٢) خليل كنه، المصدر السابق، ص١٢٢.

(٣) كانت الهيئة المؤسسة للحزب تتكون من صالح جبر، السيد عبد المهدي، عبد الكاظم الشمخاني، جواد جعفر، عبدالرزاق الازري، حنا خياط، احمد الجليلي، عزالدين النقيب، نظيف الشاوي، الشيخ حبيب الطالاباني، محمد النقيب. وأجازت وزارة الداخلية الحزب في ٢٤/٦/١٩٥١ كذلك أجازت إصدار جريدتين له هما (الأمة) و(النبا) وانضم إلى الحزب كبار الإقطاعيين ومخترفي السياسة. وللمزيد عن مناهج الحزب وأهدافه انظر: عبدالرزاق الحسني، تاريخ الأحزاب السياسية، ص٢٣٩-٢٥٢.

(٤) قيس عبدالحسين الياسري، الصحافة العراقية والحركة الوطنية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، دار الحرية للطباعة، (بغداد، ١٩٧٨)، ص١٣٣.

وخلال أحداث انتفاضة تشرين الثاني ١٩٥٢، وقفت وزارة الداخلية موقفاً متشدداً من مطالب الأحزاب السياسية التي تجسدت بشكل واضح في التظاهرات التي وقعت في أثناء

الانتفاضة وكانت مطالب الأحزاب معظمها تتعلق بعمل وزارة الداخلية ومنها جعل الانتخابات مباشرة، ورفع المضايقات عن الحريات السياسية وإطلاق سراح السجناء السياسيين<sup>(١)</sup>، وعندما استقالت وزارة مصطفى العمري وشكل نور الدين محمود وزارته الجديدة في ٢٣ تشرين الثاني ١٩٥٢، أعلنت الأحكام العرفية وعطلت وزارة الداخلية الأحزاب السياسية واعتقلت بعض قادتها، أمثال فائق السامرائي ومحمد صديق شنشل، وكذلك آخرون من رجال الأحزاب الأخرى وبعض الوزراء والنواب السابقون، ومنهم كامل الجادري رئيس الحزب الوطني الديمقراطي<sup>(٢)</sup>.

ومن الطبيعي أن يبقى نشاط الأحزاب السياسية ومنها الحزب الوطني الديمقراطي والاستقلال مشلولاً بعد اعتقال قادتها وعدد كبير من شبابها وبعد حلها رسمياً من الإدارة العرفية. وهذا يتنافى مع النظام السياسي في العراق والقائم على الدستور وهذه تعد مخالفة للدستور الذي أقر شكل النظام بأنه نيابي برلماني ديمقراطي وتعد الحياة الحزبية من مقوماته وشرطاً أساسياً لوجوده، وهذا بحد ذاته انحرافاً للنظام البرلماني الديمقراطي في العراق.

على كل حال، وفي عهد وزارة محمد فاضل الجمالي المؤلفة في ١٧ ايلول ١٩٥٣ التي عدت بمثابة فتح صمام آخر للامان بعد مدة وزارة المدعي القياسية وتساعد السخط الشعبي وبعد مناورات قانونية صدر قرار حكومي بعد إلغاء الأحزاب أمراً غير قانوني ومن ثم عادت الأحزاب السياسية ومنها الحزب الوطني الديمقراطي والاستقلال إلى

(١) وللمزيد عن سياسة وأهداف الحزب انظر: نجيب الصائغ، المصدر السابق، ص ٤٥-٨٦.

(٢) محمد مهدي كبه، المصدر السابق، ص ٣٣٦-٣٤٥؛ جريدة الأهالي، العدد (١٢١) في ٢٩/١٠/١٩٥٢.

(٣) كامل الجادري، مذكرات كامل الجادري، ص ٥١٧.

مزاولة أعمالها<sup>(١)</sup>. ولكن تحت رقابة أجهزة الوزارة الأمنية.

وإزاء التطورات السياسية والقانونية للدولة العراقية ولحاساسية موضوع الجمعيات (ونقصد بالذات الأحزاب) وما كانت تشكله من مصدر قلق للحكومات العراقية المتعاقبة في

تلك الحقبة<sup>(٢)</sup>، وبعد نتائج الانتخابات النيابية التي جرت سنة ١٩٥٤ التي عُدت غير مرضية لبعض أقطاب السياسة العراقية ولاسيما بعد المشاركة الواسعة من الأحزاب السياسية مثل الحزب الوطني الديمقراطي والاستقلال وحزب الأمة الاشتراكي وحزب الجبهة الشعبية وتأليف الجبهة الوطنية من الحزبين الوطني الديمقراطي وحزب الاستقلال<sup>(٣)</sup>. قدم أرشد العمري رئيس الوزراء استقالة حكومته في ١٧ حزيران ١٩٥٤ والتي قُبلت في ٤ آب من السنة نفسها. وهذا الأمر مهد الطريق لنوري السعيد لتأليف الوزارة بعد أن فاز حزبه ب(٥٦) مقعداً في مجلس النواب من أصل(١٣٥) مقعداً، واشترط نوري السعيد لتأليف الوزارة الجديدة شروطاً في الأمور الداخلية والخارجية ومن الشروط الداخلية حلّ المجلس النيابي وإجراء انتخابات جديدة وحلّ الأحزاب السياسية وإلغاء الصحف، فوافق الملك على هذه الشروط فألف السعيد وزارته في ٣ آب ١٩٥٤<sup>(٤)</sup>.

ولتطبيق نوري السعيد لسياسته الجديدة اصدر العديد من المراسيم التي تضطهد

(١) محمد مهدي كبه، المصدر السابق، ص ٣٥٤.

(٢) رعد ناجي الجدة، المصدر السابق، ص ٣١.

(٣) فاز من مرشحي الجبهة الوطنية في انتخابات ١٩٥٤: محمد مهدي كبه ومحمد صديق شنشل من حزب الاستقلال، وكامل الجادجي وخدوري خدوري وعبدالجبار الجومرد وذنون ايوب ومحمد حديد وحسين جميل وجعفر البدر ومسعود محمد من الحزب الوطني الديمقراطي. جريدة لواء الاستقلال، العدد(١٨٩٧) في ١٠/٦/١٩٥٤.

(٤) الوقائع، العدد(٣٤٥٤) في ٣/٨/١٩٥٤.

الحريات العامة ومن المفيد تناولها هنا بحسب علاقتها بالأحزاب والجمعيات والنقابات وكالاتي:-

١- مرسوم رقم(١٦) لسنة ١٩٥٤<sup>(١)</sup>: وهو مرسوم تعديل ذيل قانون العقوبات البغدادي رقم(٥١) لسنة ١٩٣٨، حيث جاء في مادته الأولى إضافة الفقرة التالية إلى آخر الفقرة

الأولى من المادة الأولى من القانون المذكور وعُدَّت متممةً لها<sup>(٢)</sup>: ((سواء كان ذلك مباشرةً أو بواسطة هيئات أو منظمات تهدف إلى خدمة أغراض المذاهب المذكورة تحت ستار أي اسم كان كأناصر السلام والديمقراطية وما شاكل ذلك))<sup>(٣)</sup>.

وعندما اعترض بعض النواب على عبارة ((وما شاكل ذلك))، أشار سعيد قزاز (وزير الداخلية) إلى: ((إن الضرورة اقتضت وضع هذه العبارة منعاً من إفلات هذه الجماعات من العقوبة عن طريق لجوئها إلى استعمال عبارات متشابهة في المستقبل، كجماعة خدمة المبادئ الديمقراطية أو جماعة تقوية الروح الديمقراطية إلى غير ذلك من الأسماء التي لا تنطبق على مدلولها الحقيقي وتخفي من ورائها الدعوة الشيوعية))<sup>(٤)</sup>. بذلك أُطلقت يد

(١) أصدر التشريع على شكل مرسوم بسبب حل المجلس النيابي وذلك حق قانوني للحكومة. رعد ناجي الجدة، المصدر السابق، ص ٣٢.

(٢) نصت المادة الأولى من القانون المذكور مايلي: (( يعاقب بالأشغال الشاقة أو بالحبس مدة لا تزيد على سبع سنين أو بالغرامة، أو بهما، كل من حبذ أو روج بإحدى وسائل النشر المنصوص عليها في المادة (٧٨) من هذا القانون أياً من المذاهب الاشتراكية أو البلشفية أو الفوضوية أو الإباحية وما يماثلها التي ترمي إلى تغيير نظام الحكم والمبادئ والأوضاع السياسية للهيئة الاجتماعية المضمونة بالقانون الأساسي)). انظر: الوقائع، العدد (١٦٣٣) في ١٩٣٨/٥/٩.

(٣) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥٤، المرسوم رقم (١٦) لسنة ١٩٥٤، ص ١٦٣-١٦٥.

(٤) م.م.ن، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٤-١٩٥٥، ص ٧٥.

وزارة الداخلية لمتابعة كل شخص أو مواطن بحجة حمله للأفكار الشيوعية أو ما يؤدي إليها، مما سيقيد الحريات العامة والسياسية بشكل واسع.

٢- المرسوم رقم (١٧) لسنة ١٩٥٤: مرسوم ذيل قانون الجنسية العراقية، وقد جاء في المادة الأولى منه بأن ((المجلس الوزراء بناءً على اقتراح وزير الداخلية إسقاط الجنسية

العراقية عن العراقي المحكوم وفقاً لقانون ذيل قانون العقوبات البغدادي رقم (٥١) لسنة ١٩٣٨<sup>(١)</sup>. ونصّت المادة الثانية على أن: (( لوزير الداخلية اعتقال الشخص المسقطه عنه الجنسية العراقية فور صدور قرار مجلس الوزراء بذلك والاحتفاظ به إلى أن يتم إبعاده))<sup>(٢)</sup>.

وجاء في الأسباب الموجبة للمرسوم إن الشيوعية ومنظماتها كافة تستوحيان تعليماتها من المراكز الشيوعية العليا خارج العراق وتلتزم بتنفيذ الأوامر والقرارات التي تصدرها تلك المراكز. وطلب وزير الداخلية من الراغب في نبذ الشيوعية مراجعة أقرب مركز للشرطة في المنطقة التي يقيم فيها لتقديم تعهد خطي بنبذ المبدأ الذي حكم بسببه خلال شهر واحد. وطلبت التحقيقات الجنائية من مديريات الشرطة في الأولوية تزويدها بأسماء الشيوعيين المحكومين بالسجن أو بمراقبة الشرطة، ومدة حكم كل منهم، والمادة القانونية التي حكموا بموجبها، ومحل إقامتهم، وأسماء الذين يعلنون البراءة من الشيوعية<sup>(٣)</sup>.

وقد دافع نوري السعيد أمام مجلس النواب عن هذا المرسوم: (( هذا المرسوم هو قسم من مكافحة الشيوعية في العراق))<sup>(٤)</sup>.

(١) جريدة الوقائع، العدد (٣٤٥٥) في ١٤/٩/١٩٥٤.

(٢) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥٤، المرسوم رقم (١٧) لسنة ١٩٥٤ (مرسوم ذيل قانون الجنسية العراقية)، ص ١٦٦-١٦٩.

(٣) جعفر عباس حميدي، التطورات والاتجاهات السياسية الداخلية، ص ١٠٧.

(٤) م.م.ن، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٤-١٩٥٥، ص ٦٩١-٦٩٧.

وفعلاً أسقطت وزارة الداخلية في حزيران ١٩٥٥ الجنسية العراقية عن أربعة أشخاص كانوا خارج العراق وهم: عزيز شريف، عدنان فتحي الراوي، كاظم جاسم فرج السماوي ، والدكتور صفاء جميل حافظ<sup>(١)</sup>.

٣- المرسوم رقم (١٨) لسنة ١٩٥٤: مرسوم النقابات العام، ونصت المادة الأولى منه بأن: (( لمجلس الوزراء بناءً على اقتراح وزير الداخلية أن يقرر غلق أية نقابة أو مؤسسة

وفقاً لقانونها الخاص بصورة دائمة أو مؤقتة عندما تسلك النقابة مسلكاً يمس الأمن العام أو يسبب إقلاق الراحة..<sup>(٢)</sup>.

وجهت الأحزاب السياسية نقداً لاذعاً لهذه المراسيم وعدّها الحزب الوطني الديمقراطي بأنها((جعلت من الوضع السياسي في العراق أضيق خناقاً على حرية الرأي والعمل السياسي..))<sup>(٣)</sup>. وعلى أثر هذا البيان، سحبت وزارة الداخلية إجازة الحزب الوطني الديمقراطي في الثاني من أيلول ١٩٥٤متهمة إياه بأن((الوقائع قد برهنت على إن تصرفات الحزب تهدف إلى الإخلال بالأمن وإقلاق الراحة العامة..))<sup>(٤)</sup>. كما إن حزب الاستقلال عدّ المراسيم المذكورة أساليباً يُقصد منها إرهاب الوطنيين كيلا يقفوا ضد المشاريع التي تتبناها الحكومة، واعترض حزب الاستقلال على غلق الحزب الوطني الديمقراطي واستمر بانتقاد المراسيم وسياسة نوري السعيد<sup>(٥)</sup>. حتى جاء المرسوم رقم (١٩) لسنة ١٩٥٤ والقاضي بحل جميع الجمعيات والأحزاب السياسية في البلاد<sup>(٦)</sup>.

(١) عادل غفوري خليل، المصدر السابق، ص ٢٧٣.

(٢) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥٤، مرسوم النقابات العام رقم

(١٨) لسنة ١٩٥٤، المادة الأولى، ص ١٧٠؛ الوقائع، العدد (٣٤٥٥) في ١٤/٩/١٩٥٤.

(٣) جريدة صوت الأهالي، العدد (٢٧٥) في ٢/٩/١٩٥٤.

(٤) جريدة الزمان، العدد (٥١٢٦) في ٣/٩/١٩٥٤.

(٥) جريدة لواء الاستقلال، العدد (١٩٦٥) في ٣/٩/١٩٥٤.

(٦) جريدة الوقائع، العدد (٣٤٦٧) في ٢٢/٩/١٩٥٤.

٤- المرسوم رقم (١٩) لسنة ١٩٥٤: مرسوم الجمعيات، أصدرته وزارة نوري السعيد في ٢٢ أيلول ١٩٥٤، وأصبحت جميع الأحزاب والنوادي والجمعيات ملغاة بحكم هذا المرسوم<sup>(١)</sup>، وقد جاء في الأسباب الموجبة لهذا المرسوم بأن بعض الأحزاب أخذ يجاهر بالدعوة إلى مذاهب ومبادئ يعاقب عليها القانون وان بعضها أخذ يدعو إلى استغلال طرق الشعب وإشاعة الفوضى، خدمة لأغراض مؤسسات أجنبية، وان البعض منها اخذ

يحرص الناس بوساطة الصحف التي تنطق بلسانه على الشغب والقيام بأعمال معادية لقلب نظام الحكم<sup>(٢)</sup>.

ويبدو أنّ الأهداف التي تقف وراء إصدار هذا المرسوم هي أهداف سياسية القصد من ورائها حلّ الجمعيات والأحزاب السياسية حتى تسيطر الحكومة على إعادة تأسيسها من جديد على وفق الأهواء السياسية السائدة في ذلك الوقت<sup>(٣)</sup>.

وقد بلغ عدد الجمعيات الملغاة بحكم هذا المرسوم آنذاك (٤٦٨) ما بين جمعية ونادي في أنحاء العراق كافة، بضمنها الأحزاب الثلاثة المتبقية وهي الاستقلال، والجبهة الشعبية و الأمة الاشتراكي<sup>(٤)</sup>.

(١) عبدالامير هادي العكام، المصدر السابق، ص ٣٠١.

(٢) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥٤، القسم الثاني، مرسوم الجمعيات رقم (١٩) لسنة ١٩٥٤، ص ١٧٢-١٨٢؛ الوقائع، العدد (٣٤٦٧) في ٢٢/٩/١٩٥٤؛ عادل غفوري خليل، المصدر السابق، ص ٢٧٥.

(٣) للمزيد عن إجراءات وزارة الداخلية في ضوء المرسوم رقم (١٩). انظر: د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة الداخلية، ملف رقم ٢/٦، تسلسلها ١٠٤٠٨/٣٢٠٥٠، الطلبات المرفوعة الخاصة بتأسيس الجمعيات والأحزاب بعد صدور مرسوم الجمعيات، ١٩٥٤-١٩٥٧.

(٤) للمزيد من التفاصيل عن الجمعيات الملغاة واعدادها في الألوية العراقية انظر: الوقائع، العدد (٣٤٧٣) في ٢٩/٩/١٩٥٤.

٥- المرسوم رقم (٢٥) لسنة ١٩٥٤ والصادر في ١٢ تشرين الأول ١٩٥٤ وهو مرسوم خاص بالاجتماعات العامة والتظاهرات، وخول فيه وزير الداخلية إعطاء إجازة التظاهر والتجمع كما أعطى الموظف الإداري (( حق تفريق التظاهرات إذا عرضت الأمن والنظام إلى الإخلال وإذا كان المتظاهرون أو قسم منهم يهتفون هتافات معادية ضد نظام الحكم أو لغرض إثارة الجمهور ضد الأمن والنظام أو يحملون لافتات من هذا النوع))<sup>(١)</sup>.

وعلى الرغم من إن هذا المرسوم لم يشر إلى الجمعيات أو الأحزاب، لكن موضوع التظاهرات والاجتماعات العامة له صلة مباشرة بالأحزاب السياسية وعملها وقد وقع أثره بشكل سلبي على كل من له نية للعمل الحزبي حتى وإن كان عمله بشكل سري فإنه لن يسلم من متابعة أجهزة وزارة الداخلية الأمنية اليد الضاربة للحكومة العراقية. وهكذا مهد نوري السعيد الأجواء والمناخات السياسية الملائمة لعقد ميثاق بغداد سنة ١٩٥٥<sup>(٢)</sup>، وجرت مداوات بين قادة حزبي الاستقلال والوطني الديمقراطي لتوحيد جهودهما ضد مشاريع نوري السعيد الاستعمارية، وقدم في السادس عشر من حزيران ١٩٥٦ كل من محمد مهدي كبة وفائق السامرائي ومحمد صديق شنشل من قادة الاستقلال وكامل الجادرجي ومحمد حديد وحسين جميل وهديب الحاج حمود من قادة الحزب الوطني الديمقراطي بطلب إلى وزارة الداخلية لتأسيس حزب سياسي باسم (حزب المؤتمر الوطني) وقدموا مع الطلب منهاج الحزب ونظامه الداخلي<sup>(٣)</sup>، وفي ٩ تموز ١٩٥٦ عقد وزير الداخلية سعيد قزاز مؤتمراً صحفياً وضح فيه طلب تأسيس حزب المؤتمر الوطني<sup>(٤)</sup>، وانتقد الوزير منهاج وأهداف الحزب على الصعيدين الداخلي والخارجي

(١) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥٤، القسم الثاني، مرسوم الاجتماعات العامة والمظاهرات رقم (٢٥) لسنة ١٩٥٤، المادة التاسعة عشرة (أ)، ص، ٢١٨؛ الوقائع، العدد (٣٤٨٠)

في ١٢/١٠/١٩٥٤؛ الوقائع، العدد (٣٥١٣) في ١٨/١١/١٩٥٤.

(٢) انظر: الفصل الرابع، ص، ٢٤٦-٢٤٨.

(٣) عبدالامير هادي العكام، المصدر السابق، ص ٣١٥.

(٤) للمزيد عن المؤتمر الصحفي لوزير الداخلية انظر: جريدة الزمان، العدد (٥٦٨٨) في ١٠/٧/١٩٥٦.

موجهاً في اليوم نفسه كتاباً إلى طالبي التأسيس يتضمن رفضه إجازة الحزب وقد جاء فيه: (( نظراً لما تبين لنا من تدقيق المنهاج المرفق بطلبكم من إن اتجاه الحزب المراد تأسيسه بعيد عن تأمين سياسة عملية إيجابية تخدم مصالح العراق وأهدافه الوطنية وتحفظ كيانه واستقلاله، وبما إن المادة الخامسة من المنهاج المذكور فيها اتهام ضمني بعدم تطبيق أحكام القانون الأساسي وعدم وجود نظام برلماني في البلد وغير ذلك من المزامع



الوهمية التي لا تتفق والحقيقة، ولما كانت المادة السادسة<sup>(١)</sup> منه تفرق بين العناصر التي يتألف منها الشعب العراقي وتخلق روح الكراهية بينهم، فإننا استناداً إلى الفقرة (ب) من المادة السابعة من قانون الجمعيات رقم (٦٣) لسنة ١٩٥٥ قررنا ردّ الطلب المقدم منكم<sup>(٢)</sup>.

لم يقتنع طالبوا التأسيس بصحة الرأي الذي أبداه وزير الداخلية من رفضه إجازة الحزب، لذلك قدموا طلباً تمييزياً إلى رئاسة مجلس الوزراء في ١٦ تموز ١٩٥٦ موضحين فيه رغبة الرأي العام الملحة للتنظيم السياسي على الرغم من الأحكام الصادرة التي تشل العمل الحزبي<sup>(٣)</sup>. ولم يجد الطلب قبولاً من مجلس الوزراء فلم يُنظر في لائحة التمييز وبقي الطلب إلى أن تألفت وزارة علي جودة الأيوبي الثالثة في ١٧ حزيران ١٩٥٧ فكررت الهيئة المؤسسة طلبها إلى مجلس الوزراء الجديد ولكن رئيس الحكومة اعتذر عن

(١) نصت المادة السادسة من منهاج الحزب المذكور على مايلي: (( يعمل المؤتمر على تعزيز التعاون بين المواطنين كافة وذلك باحترام حقوقهم وصيانة حرياتهم، ويعتبر العرب والأكراد شركاء في الوطن ويدعو إلى احترام حقوقهم القومية ضمن الوحدة العراقية)). عبدالرزاق الحسني، الجبهة الوطنية، ص ٥٦.

(٢) جريدة الشعب، العدد (٣٥٦٢) في ١٠/٧/١٩٥٦.

(٣) هناك إشارات إلى إن وزارة الداخلية قد أجازت (٣٢٦) جمعية من مختلف أنحاء العراق بموجب قانون الجمعيات رقم (٦٣) لسنة ١٩٥٥. وهذا دليل على مساعي الحكومة، ووزارة الداخلية جزء منها، إلى تشجيع الأنشطة الاجتماعية لخدمة البلاد ورعاية المصلحة العامة، لكنها في الوقت نفسه لا تقسح المجال أمام استغلال تأليف الجمعيات والأحزاب لأغراض قد تضر بالمصلحة العامة حسب رأي وزارة الداخلية. انظر: عبدالبياتي، المصدر السابق، ص ١٥١.

تمشية الطلب بحجة تفادي المشكلات التي قد يواجهها بسبب ذلك<sup>(١)</sup>. وتجدر الإشارة إلى أن موقف وزارة الداخلية كان سلبياً وقاسياً تجاه الأحزاب السياسية وعناصرها التي شاركت معظمها في أحداث انتفاضة تشرين الثاني ١٩٥٦ مما أدى إلى استخدام الجيش نهاية الأمر بعد فشل وزارة الداخلية بالسيطرة على الموقف المتفجر يوماً بعد يوم<sup>(٢)</sup>. وتعرض عناصر وقيادات الأحزاب السياسية للاعتقال ولاسيما ليلة ١٩ تشرين

الثاني ١٩٥٦ وكان من بينهم كامل الجادرجي ومحمد صديق شنشل وفائق السامرائي وسامي باش عالم<sup>(٣)</sup>. وأحيل قادة الحركة الوطنية إلى المجالس العرفية التي بدأت بمحاكمة كامل الجادرجي ورفاقه في ١٥ كانون الأول ١٩٥٦<sup>(٤)</sup>. واحتجاجاً على هذه المحاكمة دعت الأحزاب السياسية إلى الإضراب العام مما جعل وزارة الداخلية تتخذ تدابير وإجراءات مشددة لإحباط أي محاولة للإضراب في الأسواق والمحلات العامة وخولت أجهزة الشرطة بالقبض على المحرضين وإحالة كل من قام بغلق محله بقصد الإضراب إلى الإدارة العرفية<sup>(٥)</sup>. على كل حال، لم تياس العناصر الوطنية والتي كانت منضوية تحت الأحزاب السياسية، من مواصلة العمل الحزبي، ولكن بصيغة تنظيمية جديدة تمثلت بالعمل المشترك بين هيئات عدة لأحزاب مختلفة ربما في الأفكار والأيدولوجيات لكنها تلتقي بأهداف التغيير والإصلاح للأوضاع السلبية في المجتمع العراقي. وهكذا تعاون حزب الاستقلال والحزب الوطني الديمقراطي والحزب الشيوعي العراقي وحزب البعث العربي

(١) عبدالامير هادي العكام، المصدر السابق، ص ٣٢٣.

(٢) انظر: الفصل الرابع، ص ٢٥٠-٢٦٠.

(٣) خليل كنه، المصدر السابق، ص ٢٢٥-٢٢٦.

(٤) انظر: الفصل الرابع، ص ٢٦٢؛ كامل الجادرجي، مذكرات كامل الجادرجي، ص ٥٧٣-٥٧٨.

(٥) جعفر عباس حميدي، التطورات والاتجاهات السياسية الداخلية، ص ١٧٧.

الاشتراكي<sup>(١)</sup>، وبعض المستقلين<sup>(٢)</sup>، في العمل سوية في تنظيم موحد وسري سُمي (جبهة الاتحاد الوطني) وذلك في شباط ١٩٥٧<sup>(٣)</sup>.

وقد أجمع العاملون في جبهة الاتحاد الوطني على جملة من الأهداف أهمها: تنحية وزارة نوري السعيد وحلّ المجلس النيابي، الخروج من ميثاق بغداد وتوحيد سياسة العراق مع سياسة البلاد العربية، مقاومة التدخل الاستعماري بشتى أشكاله، إطلاق الحريات الديمقراطية الدستورية ومنها حرية الاجتماعات وحرية تأليف الأحزاب والتنظيم النقابي..، وإلغاء الإدارة

العرفية وإطلاق سراح السجناء والموقوفين السياسيين و إعادة المدرسين والموظفين والمستخدمين والطلاب المفصولين لأسباب سياسية<sup>(٤)</sup>.

ويبدو من أهداف هذه الجبهة إن قسماً كبيراً من دعوات الإصلاح والتغيير يقع على عاتق وزارة الداخلية ومؤسساتها الأمنية والإدارية، وهذا الأمر أشد للباحث حجم الهوة

(١) للمزيد عن تأسيس هذا الحزب وبرز عناصره القيادية في العراق ودوره في الأحداث السياسية الداخلية خلال مدة الدراسة انظر: هادي حسن، دور حزب البعث العربي الاشتراكي في العراق في الحركة الوطنية منذ تأسيسه حتى ٤ تموز ١٩٥٨، مطبعة معهد الثقافة العمالية، ط٢، (بغداد، ١٩٨٤)، ص ٧١ وما بعدها؛ عبدالرزاق الحسني، تاريخ الأحزاب السياسية، ص ٢٩٤-٣١١؛ حنا بطاطو، العراق، الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار، ترجمة عفيف الرزاز، مؤسسة الأبحاث العربية، الكتاب الثالث، ط٢، (بيروت، ١٩٩٩)، ص ٢٩-٥٦.

(٢) فاضل حسين، تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي، ص ٣٨٧.

(٣) جرت اتصالات بين بعض قادة الأحزاب المنضوية تحت الجبهة الوطنية لانضمام الحزب الديمقراطي الكردستاني، إلا إن هناك أسباب عديدة لم تجعل ذلك ممكناً ومنها وجود علاقات وارتباطات شخصية تتسم بالتعاون المتبادل بين عناصر قيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني، مع سعيد قزاز، وزير الداخلية في وزارة نوري السعيد المشكلة في ٣/٣/١٩٥٨، والمعروف بمعاداته للحزب الشيوعي العراقي انظر: عبدالجبار عبد مصطفى، المصدر السابق، ص ٢٥٥.

(٤) عبد الرزاق الحسني، الجبهة الوطنية، ص ٦٠-٦٧؛ عزيز الشيخ، جبهة الاتحاد الوطني والمهام التاريخية الملقاة على عاتقها في الظرف الراهن، مطبعة الزهراء، (بغداد، د.ت)، ص ١٤-٣٣.

بين هذه الوزارة بشكل خاص والحكومة على وجه العموم وبين المواطنين وممثليهم من الأحزاب والكيانات والجمعيات السياسية وغير السياسية، مما يؤشر هناك فرق كبير للحريات التي أقرها الدستور والتي يبدو أنها أصبحت في أواخر العهد الملكي حبراً على ورق حتى عُدت من الأحلام التي تراود العراقيين في المنام وليس على ارض الواقع.

كما سجل الباحث بأن وزارة الداخلية كانت قد استفادت من الصراع والخلافات الناشئة بين الأحزاب العلنية مما سهّل عليها ضرب الحركة الوطنية عن طريق زرع الشقاق وزيادة التنافر فيما بينها، لكن التنافر والصراع الحزبي كان ينتهي بمجرد تعرض الحركة الوطنية

للإجراءات الشديدة للوزارة أو عند حدوث حدثاً وطنياً أو قومياً ، ويظهر ذلك من خلال التحالفات التي ظهرت إبان وزارة أرشد العمري سنة ١٩٤٦ ، وتحالفها بإسقاط معاهدة بورتسموث ١٩٤٨ ، وتضامنها في انتفاضة تشرين الثاني ١٩٥٢ ، ثم قيام الجبهة الوطنية (الانتخابية) سنة ١٩٥٤ ، وأخيراً تكاتفها مع الأحزاب السرية في العمل في جبهة الاتحاد الوطني السرية سنة ١٩٥٧ للتمهيد لثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ .

## المبحث الثاني

### موقف الوزارة من الصحافة والرأي العام

#### أولاً: الوزارة وحرية الصحافة :-

على الرغم من اختلاف وجهات النظر حول مفهوم حرية الصحافة، إلا إن الصحافة العراقية لم تتمتع بحرية التعبير لا بمفهومها البرجوازي-الليبرالي ولا بمفهومها التقدمي ماعدا حقب قصيرة هي بمثابة الاستثناء لقاعدة أساسية تحكم علاقة السلطة-وزارة الداخلية-بالصحافة حتى في تلك الحقب السياسية التي لا تستوجب عملياً مثل هذا التخوف.

وتقف حائلاً من دون تغيير هذه النظرة التاريخية إلى علاقة السلطة بالصحافة قوانين المطبوعات العديدة التي استبعد أصحاب المهنة أنفسهم عند تشريعها، وكذلك المجموعات المتداخلة من القوانين والأنظمة والتشريعات التي تخص قضايا أمن الدولة وحرية التعبير والتي تشهر سلاحاً بوجه الصحافة عند الحاجة، يزداد على ذلك أسلوب تعامل الدولة في شخص مسؤوليها مع الصحافة، والذي لم يستطع أن يتخلص منه كلياً أكثر العهود تشجيعاً للصحافة<sup>(١)</sup>.

فخلال مدة الدراسة (١٩٣٩-١٩٥٨)، وعبر هذه المرحلة التاريخية الطويلة والزاهرة بالأحداث والمتغيرات السياسية، تعقدت مشكلة العلاقة ما بين الصحافة والسلطة-وزارة الداخلية-بتعاقب صدور قوانين المطبوعات<sup>(٢)</sup> التي أضاف كل منها حلقةً جديدةً إلى السلسلة التي تربط مصير الصحافة بإرادة السلطة. هذا فضلاً عن مجموعة كبيرة من النصوص التي أضيفت إلى الدستور أو صدرت على شكل أنظمة أو تعليمات إدارية وكلها

(١) سلوى زكو، العلاقة التاريخية بين الصحافة والسلطة في العراق، مطبعة دار الجمهورية، (بغداد، ١٩٦٩)، ص ٤.

(٢) صدر أول قانون للمطبوعات برقم (٨٢) لسنة ١٩٣١، ثم عدل بقانون رقم (٥٦) لسنة ١٩٣٢، ثم بالقانون رقم (٥٧) لسنة ١٩٣٣، ثم القانون رقم (٣٣) لسنة ١٩٣٤ واستمر العمل به حتى سنة ١٩٥٤، عندما صدر المرسوم رقم (٢٤) لسنة ١٩٥٤. عبدالرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، ج ٩، ص ١٧٦.

تهدف إلى تقييد الصحافة بأحكام ضمن نصوص فضفاضة تحتمل تفسيرات عديدة وتحاسب على نشر ما يخل بأمن الدولة ويثير الكراهية والبغضاء بين المواطنين ويسبب الذات الملكية أو أي فرد من الأسرة المالكة وما يتعرض لكرامة أحد المسؤولين في الدولة وما يسيء إلى العلاقات مع دول أجنبية وما يدعو إلى الاشتراكية والشيوعية ويسيء إلى نظام الحكم القائم ويحرض على الإضراب والتظاهر..<sup>(١)</sup>.

على الرغم من التعديلات العديدة لقانون المطبوعات إلا إن القانون رقم (٣٣) لسنة ١٩٣٤، والذي استمر سريانه حتى سنة ١٩٥٤، لم يغير من القوانين السابقة، سوى إن له حسنة واحدة قد تضمنها هذا التشريع في مادته العاشرة وهي: (( ليس للحكومة أن تعطل صحيفة سياسية حزبية معلن فيها أنها لسان حزب سياسي مجاز قانوناً إلا بحكم المحكمة))<sup>(٢)</sup>.

وأهم الانتقادات الموجهة إلى (قانون المطبوعات) النافذ خلال الحقبة موضوعة البحث حتى سنة ١٩٥٤ هي<sup>(٣)</sup>:-

١- أخذه بنظام الإجازة بإصدار الجريدة أو المجلة أو النشرة وهذا يمكن وزارة الداخلية من التحكم في الأمر فلا تمنح إجازة لشخص أو جماعة أو هيئة تخالف الحكومة في الرأي السياسي أو الفكرة أو العقيدة أو تشكك في مخالفتهم لها.

٢- عرّض (قانون المطبوعات) الصحف والمجلات والنشرات للإلذار والتعطيل والإلغاء الإداري، وفي هذا ما فيه من التشديد والإرهاب، ولاسيما أنّ المشرع لم يوكل تعطيل المطبوع جريدة كانت أم مجلة أو نشرة إلى القضاء بل جعله بيد وزير الداخلية أو مجلس الوزراء أي بيد السلطة التنفيذية (الإدارة) التي طالما لا يطمأن إلى عدالتها وسلامتها من النزوات الشخصية والدوافع الحزبية مما يجعل من الصلاحيات الواسعة

(١) سلوى زكو، المصدر السابق، ص ٥.

## الفصل الخامس.. وزارة الداخلية وطبيعة العلاقة مع مؤسسات المجتمع المدني ١٩٣٩-١٩٥٨ المبحث الثاني.. موقف الوزارة من الصحافة والرأي العام

(٢) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٣٤، قانون تعديل قانون المطبوعات رقم (٥٧) لسنة ١٩٣٣ رقم (٣٣) لسنة ١٩٣٤، ص ٢٥٧.  
(٣) روفائيل بطي، الصحافة في العراق، مطبعة دار الهنا، (مصر، ١٩٥٥)، ص ص، ١٤٤-١٤٦.

٣٠٢

للإدارة في تعطيل الصحف وإغائها لأسباب تبررها السلطة الإدارية نفسها تجعل الصحافة عرضة في كل وقت لان تعطل الصحيفة أو تلغى لمجرد انتقاد الحكومة أو الدعوى لفكرة لا تروق للحكومة.

٣- جعل القانون الصحف والمجلات والنشرات الدورية معرضة للمصادرة بأمر وزير الداخلية وليس بقرار من المحكمة أي السلطة القضائية. وهذا يكفل للحكومة أن تغلق على أية جريدة أو مجلة قبل ظهورها أمام أعين القراء ولو نيط أمر المصادرة بالقضاء لهان الأمر بعض الشيء<sup>(١)</sup>.

ويجب أن نضيف إلى هذه القيود الثقيلة التي احتواها قانون المطبوعات العراقي ما جاء في (قانون العقوبات البغدادي) من أحكام صارمة تتصل (بجرائم الرأي) وهي الجرائم الخاصة بالفكر والعقيدة سياسية كانت أم اقتصادية أم فلسفية. وهناك مرسوم الأحكام العرفية رقم (١٨) لسنة ١٩٣٥- الساري المفعول- الذي يبيح لقائد القوات العسكرية عند إعلان الأحكام العرفية في منطقة ما من مناطق البلاد أن يفرض الرقابة فيها على الصحف والنشرات الدورية قبل نشرها وإيقاف نشرها من غير إخطار سابق<sup>(٢)</sup>. وبهذه الوسيلة تقوم الحكومة بتعطيل حرية الصحافة تعطيلًا تاماً إلا ما ينشر فيها ما يرضي الحكومة وتوجهاتها<sup>(٣)</sup>.

مما جعل حرية الصحافة في العراق الملكي مهددة بيد السلطة التنفيذية لاسيما وزارة الداخلية الجهة المنفذة المباشرة لسياسة الحكومات العراقية المتعاقبة. وعلى الرغم من وجود مواد قانونية لتقييد الصحافة واضطهاد الصحفيين، وذلك بإيداع قضايا التعطيل والإلغاء إلى المحكمة، فإن السلطة التنفيذية في الوقت نفسه

(١) المصدر نفسه، ص ص، ١٤٤-١٤٥.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٤٥؛ وللمزيد من التفاصيل عن المرسوم رقم (١٨) لسنة ١٩٣٥ انظر: مجموعة القوانين والأنظمة

## الفصل الخامس.. وزارة الداخلية وطبيعة العلاقة مع مؤسسات المجتمع المدني ١٩٣٩-١٩٥٨ المبحث الثاني.. موقف الوزارة من الصحافة والرأي العام

لسنة ١٩٣٥، مرسوم الأحكام العرفية رقم (١٨) لسنة ١٩٣٥، ص ١١٢، ١١٨.

(٢) للمزيد عن رقابة الحكومة على الصحافة انظر: عبد الجبار داود البصري، الصحافة والرقابة، د.م. د.ت، ص ٢-١، ص ٣٠٣

تجاهل القانون وتعطل الصحف أو تلغي الامتيازات بمجرد أمر من وزير الداخلية وبهذا تكون الحكومات العراقية المتعاقبة في العهد الملكي قد وضعت قيوداً ثقيلاً بوجه تقدم وتطور الصحافة في العراق مما يجعل صاحب الجريدة يتغاضى عن رفع مستوى التطور لجريدته خوفاً من التعطيل، وعدم وجود ضمانات كفيلاً بالإبقاء على الجريدة ليتسنى له استيراد المكائن والآلات الجديدة وغيرها مما يطور العمل الصحفي<sup>(١)</sup>.

وهذا يبرر ضعف وتأخر الصحافة في العراق خلال تلك الحقبة من تاريخ العراق المعاصر، ويدل على تخلف أجهزة وزارة الداخلية وسياستها القمعية، إذ إن السماح للصحف بالتعبير بحرية يعرف الوزارة بخطط وبرامج ومشاريع الأحزاب ومعتقداتها ويمكنها من مكافحتها بشكل غير قمعي أو مباشر.

بلغت إجراءات وزارة الداخلية شدتها مع الصحافة عندما شرعت بتنفيذ المادة الخامسة والعشرين من قانون المطبوعات رقم (٥٧) لسنة ١٩٣٣ والتي تنص على (( يُعاقب بالحبس لمدة لا تتجاوز الثلاث سنوات أو بغرامة لا تزيد على مائتي دينار أو بكليتهما كل من نشر في مطبوع ما من شأنه أن يثير شعور عدم الإخلاص إلى الملك أو يتضمن إهانة للذات الملكية أو للملكة أو ولي العهد أو نائب الملك... ))<sup>(٢)</sup> فتعرضت العديد من الصحف إلى التعطيل بحجة عدم الولاء للملك أو اعتبر كاتب المقال قد طعن بالذات الملكية، بينما كان الشعب وصحافته يتعرضان لأشد أنواع الطعن والإهانات<sup>(٣)</sup>.

على العموم، لم تتمتع الصحافة العراقية في المدة منذ عودة الاحتلال البريطاني الثاني سنة ١٩٤١<sup>(٤)</sup> حتى عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية سنة ١٩٤٥، بحرية العمل

(١) فائق بطي، قضايا صحفية، مطبعة دار البلاد للطباعة والنشر، (بغداد، ١٩٦٢)، ص ١١٤-١١٥.

(٢) للمزيد انظر: د.ك.و، الوحدة الوثائقية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٣٣، ص ٥٣٨-٥٥٢؛



## الفصل الخامس.. وزارة الداخلية وطبيعة العلاقة مع مؤسسات المجتمع المدني ١٩٣٩-١٩٥٨ المبحث الثاني.. موقف الوزارة من الصحافة والرأي العام

الوقائع، العدد (١٢٨٠) في ٣/٨/١٩٣٣.

(٣) فائق بطي، المصدر السابق، ص ١١٦.

(٤) توقف مؤرخو الصحافة قبل ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، عن تتبع حركة الصحافة العراقية إلى سنة ١٩٣٣ وفيما =

٣٠٤

الصحفي أو أي نوع من أنواع الاستقلالية ، وقد خضعت الصحافة بمجملها آنذاك للسلطة لاعتبارات سياسية حددها شكل وطبيعة الحكم القائم فيه. وعندما أجازت الأحزاب السياسية وإبان وزارة توفيق السويدي في نيسان ١٩٤٦ سمحت وزارة الداخلية للأحزاب بإصدار صحف يومية سياسية تعبر فيها عن آرائها السياسية، وتكون لسان حالها فكانت (صوت الأهالي) لسان حال الحزب الوطني الديمقراطي و(لواء الاستقلال) لسان حال حزب الاستقلال، و(الوطن) لسان حال حزب الشعب، و(السياسة) لسان حال حزب الاتحاد الوطني، ثم (الأحرار) لسان حال حزب الأحرار.

كما سمحت الوزارة لعصابة مكافحة الصهيونية المجازة بإصدار صحيفة (العصابة) يضاف إلى موافقتها على إصدار صحف أخرى مثلت اتجاهات ومنظمات سياسية لم تحصل الموافقة على السماح لها بالعمل كصحيفة (البعث القومي) والتي تحول اسمها فيما بعد إلى (البعث)<sup>(١)</sup>.

وتجدر الإشارة إلى إن حزب الاستقلال كان له النصيب الأكبر من دون بقية الأحزاب في كثرة الصحف المؤيدة له. فقد كانت بجانب (لواء الاستقلال) ثلاث صحف تمثل خط الحزب في بغداد وهن (اليقظة) وصاحبها سلمان الصفواني، و(الأفكار) وصاحبها إسماعيل الغانم، و(الجريدة) وصاحبها فائق السامرائي علماً أنّ أصحابها كانوا آنذاك من أعضاء الهيئة العلي للحزب. وبذلك يكون مجال التعويض عن تعطيل لسان الحال أكبرلديه من بقية أحزاب المعارضة<sup>(٢)</sup>.

= عدا بعض الإشارات السريعة، التي كتبت فيما بعد- والتي تناولت صحافة ١٩٤١- لم يكتب الشئ الكثير بصدد

## الفصل الخامس.. وزارة الداخلية وطبيعة العلاقة مع مؤسسات المجتمع المدني ١٩٣٩-١٩٥٨ المبحث الثاني.. موقف الوزارة من الصحافة والرأي العام

الصحافة. وامتازت صحافة السنة ١٩٤١ بأنها كانت السند والمحرض القوي لإسناد الحركة وتصعيدها وهي بذلك كانت واقفة مع إجراءات الحكومة كاملة. وللمزيد عن صحافة العراق ودورها في حركة ايار ١٩٤١، انظر: خالد حبيب الرؤوي، من تاريخ الصحافة العراقية، دار الحرية للطباعة، (بغداد، ١٩٧٨)، ص ٣٥-٥٧.

(١) جريدة البعث القومي، العدد (٧٨) في ٢١/٥/١٩٤٦.

(٢) قيس عبدالحسين الياسري، المصدر السابق، ص ٢٥٨-٢٥٩.

٣٠٥

شغل سعد صالح منصب وزير الداخلية في وزارة توفيق السويدي الثانية المؤلفة في ٢٣ شباط ١٩٤٦ والمعروف عنه الوطنية الصادقة والجرأة الأدبية مما جعله يحظى بثقة الحركة الوطنية<sup>(١)</sup>. وأشارت جريدة الأخبار إلى أن سعد صالح من رجال الإدارة المعروفين، وهو يطالب بإصلاح الإدارة وإلغاء القوانين الاستثنائية ورفع الرقابة عن الصحف وإطلاق الحريات العامة<sup>(٢)</sup>. وهنا يفسر نجاحه من خلال منصبه في وزارة الداخلية بكسب ثقة الوطنيين لأول مرة في تاريخ العراق المعاصر<sup>(٣)</sup>.

وقد أعلن السويدي في منهاج وزارته على الصعيد الداخلي بأنه سيتم رفع الرقابة عن الصحف<sup>(٤)</sup>، وفعلاً شرعت الوزارة بتنفيذ منهاجها من أيامها الأولى، فأصدر سعد صالح أمراً في ٢ آذار ١٩٤٦ بإلغاء الرقابة التي كانت قد فرضت على الصحف والمراسلات منذ خمس سنوات<sup>(٥)</sup>.

كان لوجود سعد صالح على رأس وزارة الداخلية دوره الفعال بتوجيه سياسة الوزارة بالاتجاه القويم نحو فسخ المجال أمام حرية الرأي وحرية الصحافة، فكثرت إصدار الصحف على اختلاف ألوانها واتجاهاتها، وظهرت لأول مرة في العراق صحف لها صبغتها الخاصة في النقد اللاذع<sup>(٦)</sup>، ومنح أكثر من خمسين امتيازاً لإصدار صحف ومجلات بمختلف التوجهات السياسية والأدبية والاجتماعية<sup>(٧)</sup>، ولم يكن سعد صالح من الوزراء الذين يضيقون ذرعاً بالصحافة الحرة والمعارضة كما كان سلفه من وزراء الداخلية السابقين

(١) زكي صالح، المصدر السابق، ص ١٢٢.

(٢) جريدة الأخبار، العدد (١٥٦٩) في ٢٤/٢/١٩٤٦.

(٣) فائق بطي، صحافة الأحزاب وتاريخ الحركة الوطنية، مطبعة الأديب، (بغداد، ١٩٦٩)، ص ٦٥.

(٤) م. م. ن، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٥، الجلسة (٢١) في ١٥/٣/١٩٤٦، ص ٢٠٤-٢٠٦.

## الفصل الخامس.. وزارة الداخلية وطبيعة العلاقة مع مؤسسات المجتمع المدني ١٩٣٩-١٩٥٨ المبحث الثاني.. موقف الوزارة من الصحافة والرأي العام

(٥) عبدالرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، ج٧، ص٩.

(٦) محمود القاضي، كانون الثاني شهر الجهاد الوطني، دار دجلة للطباعة والنشر، (بغداد، ١٩٤٨)، ص١٨.

(٧) ستار جبار الجابري، المصدر السابق، ص١٣٠-١٣١.

٣٠٦

الذين كانوا يلجؤون إلى إنذارها أو تعطيلها أو قطع الإعلانات عنها لحملها على الرجوع عن المعارضة بضغط الظروف الاقتصادية القاسية آنذاك<sup>(١)</sup>.

وبعد أن أعلنت قوانين حرية الرأي والصحافة، عاتب أحد النواب سعد صالح قائلاً ((كيف تعطي لهذا الشعب هذا القدر من الحريات، أولم تعلم إن الشعب العراقي يسيء استعمال حرياته بما يؤول إلى الفوضى والاضطراب، انه يلعب بحرياته لعب الطفل بموس الحلاقة)) فما كان من سعد صالح إلا أن رده بقوله ((أنا متأكد إن الشعب العراقي لا يمكن أن يسيء استعمال حرياته مهما كثرت وتشعبت لأنني قريب منه افهم حاجته إليها، الحاجة التي أقدرها خيراً من أصحاب الأبراج العاجية))<sup>(٢)</sup>.

كما كان دور وزير الداخلية ريادياً في مكافحة الدعايات الداخلية والخارجية حول وجود حركات تمرد ضد الحكومة في الشمال، وكذب تلك الدعايات بعد جولة قام بها في المنطقة الشمالية وقال ((لقد وجدت أن الشعب الكردي لا يقل تمسكاً بالوحدة العراقية عن سائر العراقيين من عرب وغيرهم))<sup>(٣)</sup>. وهذا دليل على ترابط وتلاحم الشعب العراقي ووحدته من أقصى الشمال إلى أقصى الجنوب على الرغم من كل المحاولات الرامية لتقسيمه وفقاً لأسس قومية أو طائفية مقبلة لا تعود بالفائدة لجميع الأهالي بكافة قومياتهم وعروقهم وطوائفهم ومذاهبهم.

وبذلك يمكن أن نعد وزير الداخلية -سعد صالح- أنموذجاً فريداً لوزراء الداخلية من الذين سمحوا بالحرية الصحفية وحرية الرأي بقدر ما تسمح به القوانين والأنظمة العاملة في الدولة العراقية آنذاك، وهو اتجاه قلما نجده لدى وزراء الداخلية خلال مدة الدراسة عدا بعض الميول والاتجاهات المشابهة نوعاً ما لدى سعيد قزاز-وزير الداخلية- في السنوات الأخيرة من عهد الحكم الملكي في العراق.

الفصل الخامس.. وزارة الداخلية وطبيعة العلاقة مع مؤسسات المجتمع المدني ١٩٣٩-١٩٥٨  
المبحث الثاني.. موقف الوزارة من الصحافة والرأي العام

(١) المصدر نفسه، ص ١٣١.

(٢) جريدة الإنقاذ، العدد (١٦) في ٢٦/٢/١٩٤٩.

(٣) انظر: م.م.ن، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٥، الجلسة (٣١) في ٢٥/٤/١٩٤٦، ص ٣١٣.

٣٠٧

بدأ أرشد العمري الذي شكل وزارته في ١ حزيران ١٩٤٦ بتنفيذ سياسة الشدة تجاه المعارضة، وكان هدف سياسته الأول الصحافة التي اتسعت إذ ذاك بعض الشيء<sup>(١)</sup>. ففي ٦ حزيران عطلت وزارة الداخلية جريدة (العصبة) لسان حال عصبة مكافحة الصهيونية التي أجزيت رسمياً في ١٦ آذار ١٩٤٦، سنة كاملة لنشرها دعوة الهيئة المؤسسة لجماعة التحرر الوطني إلى إعلان الإضراب العام. وفي ١١ منه سحبت امتياز مجلة (النبوع) لنشرها بعض التصريحات فسرتها الوزارة بكونها سياسية لا تدخل في سياسة المجلة الأدبية والاجتماعية وفي ١٧ منه أنذرت جريدة (الرأي العام) لنشرها خبراً عن وصول قوات أجنبية إلى العراق. وبعد يومين أنذرت جريدة (صوت الأحرار) ووجهت ألفاظ نظر لكل من جريدتي (البلاد والنداء).

وفي ٢٠ حزيران عطلت جريدة (الرأي العام) وصادرت العدد (١١) من مجلة (الوادي) قبل توزيعه في الأسواق<sup>(٢)</sup>.

ولكن شهر تموز كان أسوأ من سابقه. فقد سحبت وزارة الداخلية امتيازات كل من جريدة (الأسبوع) مع مصادرة الكراس الذي نشرته عن مشروع تعديل المعاهدة العراقية البريطانية الذي وضعته الوزارة السويدية، وكذلك امتياز مجلتي (الرابطة و الامالي)<sup>(٣)</sup>. كما عطلت الوزارة جريدة (السياسة) لسان حال حزب الاتحاد الوطني مع إحالة اثنين من موظفيها إلى المحاكم بتهمة نشرها مقالين عدتهما يتضمنان ((الحط من كرامة الحكومة والطعن بها وإثارة الشعب ضدها))<sup>(٤)</sup>.

إن عدم جدوى تعطيل الصحف من وزارة الداخلية، فضلاً عن عدم إمكانية سحب امتياز صحف الأحزاب للحصانة التي نص عليها قانون المطبوعات رقم (٥٧) لسنة ١٩٣٣

الفصل الخامس.. وزارة الداخلية وطبيعة العلاقة مع مؤسسات المجتمع المدني ١٩٣٩-١٩٥٨  
المبحث الثاني.. موقف الوزارة من الصحافة والرأي العام

وتعديل رقم (٣٣) لسنة ١٩٣٤- وقد كانت هذه الميزة الوحيدة التي استفادت منها صحف

(١) كامل الجادرجي، مذكرات كامل الجادرجي، ص ١٤٢-١٤٦.

(٢) فائق بطي، صحافة العراق. تاريخها وكفاح أجيالها، مطبعة الأديب البغدادية، (بغداد، ١٩٦٨)، ص ١٢٦.

(٣) قيس عبدالحسين الياسري، المصدر السابق، ص ٢٦٠.

(٤) جريدة السياسة، الأعداد الصادرة في شهر تموز ١٩٤٦.

الأحزاب - كل ذلك دفع بحكومة أرشد العمري إلى استخدام أساليب لاشريعية في محاربة المعارضة، وكان من بين هذه الأساليب، استخدام الصحف المؤيدة للحكومة ضد الأحزاب المعارضة وبالتهم على أشخاص رؤسائها، مقابل مدها بالعون عن طريق حصر الإعلانات الرسمية بها من دون غيرها من الصحف أمثال صحيفة الساعة، والأخبار، والعراق، اللاتي غالين في التهم على الحياة الديمقراطية وسياسة الأحزاب وصحفها<sup>(١)</sup>.

يبدو أنَّ القصد الأساسي لوزارة الداخلية وراء استخدام هذا الأسلوب كان يتمثل في فتح صراع جانبي ما بين الصحف المؤيدة والمعارضة بقصد شلّ فاعلية الأخيرة، والتأثير على الرأي العام العراقي إزاءها من جهة، والهاء صحف المعارضة عن مناهضة سياسة الحكومة، وعن مهامها الوطنية والقومية من جهة أخرى<sup>(٢)</sup>.

كما اتبعت الوزارة أسلوباً جديداً شكّل خطورةً نسبيةً على سياسة المعارضة، فقد استخدمت وزارة الداخلية جهاز الإذاعة - الذي كان أهم وسيلة إعلامية ودعائية في الدولة آنذاك - ضد الأحزاب المعارضة وصحفها بقصد بث سموم التفرقة بينها. وذلك لتأثيره البالغ في سرعة إيصال رأي الحكومة إلى مسامع الناس في كافة أنحاء العراق على خلاف صحافة الأحزاب التي لا يمكنها الوصول إلى خارج بغداد في يوم الصدور نفسه لتخلف وسائل النقل والمواصلات<sup>(٣)</sup>.

الفصل الخامس.. وزارة الداخلية وطبيعة العلاقة مع مؤسسات المجتمع المدني ١٩٣٩-١٩٥٨  
المبحث الثاني.. موقف الوزارة من الصحافة والرأي العام

وقد استنكرت صحف السياسة، وصوت الأهالي هذا الأسلوب وتساءلت عن القانون الذي يسمح للحكومة باستخدام دار الإذاعة لشتم الأحزاب وسبّ الحياة الديمقراطية<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر: جريدة الساعة، الأعداد (٥٠٥-٥١٠) في ٢-١٠/٧/١٩٤٦؛ جريدة الأخبار، العدد (١٦٧٨) في ٦/٧/١٩٤٦؛ جريدة العراق، الأعداد (٧١٤٧-٧١٥٠) في ٤، ٦، ٩، ١١/٧/١٩٤٦.

(٢) قيس عبدالحسين الياسري، المصدر السابق، ص ٢٦١.

(٣) المصدر نفسه، ص ٢٦٢.

(٤) جريدة السياسة، العدد (٣) في ١٠/٧/١٩٤٦؛ جريدة صوت الأهالي، العدد (١٢١١) في ٧/٧/١٩٤٦.

وفي شهر آب من سنة ١٩٤٦ عطلت وزارة الداخلية جريدة (صوت الأهالي) للمدة من ١٤-٢٨ آب بتهمة نشر كامل الجادرجي ثلاث مقالات عدّت بأنها (تشير شعور الكراهية والبغضاء بين الطوائف وتحرض الآهليين على التمرد والعصيان))<sup>(١)</sup>. وأقامت الوزارة ثلاث دعاوى على جريدة (صوت الأهالي) وصاحبها كامل الجادرجي<sup>(٢)</sup>. و أصدرت المحكمة حكمها بالحبس الشديد لمدة ستة أشهر على كامل الجادرجي وتعطيل وغلق جريدة (صوت الأهالي) بصورة دائمة -لم ينفذ القرار و إنما أغلقت لمدة محددة- ووضع صاحبها تحت مراقبة الشرطة لمدة سنة بعد انتهاء مدة محكوميته المذكورة<sup>(٣)</sup>.

بذلك لم يكن هناك شخص ذو إمكانيات واتجاهات صحفية ولا صحفية بمنأى عن إجراءات الوزارة، بعد تهيئة الاتهامات ضدّهما. والتي غالباً ما تكون جاهزة، مما انعكس سلبياً على حرية الرأي والصحافة، فكل من يقول الحقيقة أو يحاول إظهارها كان معرضاً للاعتقال والسجن أو الغرامة، وكذلك الحال مع الصحف التي تظهر تلك الحقائق أو تحاول إظهارها فان مصيرها المحاكم والغلق والمصادرة. وهذه إشارة إلى إن حرية الصحافة لم تكن واقعية حتى وان كُفّلت بالقانون

(١) جريدة صوت الأهالي، العدد (١٢٤١) في ١٢/٨/١٩٤٦.

(٢) كانت الدعوى الأولى خاصة بمقال (الغاية الخفية وراء خطة الحكومة الحاضرة) والمنشور في ١٠/٧/١٩٤٦ والدعوى الثانية خاصة بمقال منشور بتاريخ ١٥/٧/١٩٤٦ بعنوان (الحادث المؤسف في كركوك- بيان الحكومة

## الفصل الخامس.. وزارة الداخلية وطبيعة العلاقة مع مؤسسات المجتمع المدني ١٩٣٩-١٩٥٨ المبحث الثاني.. موقف الوزارة من الصحافة والرأي العام

يكشف عن أعمالها الاعتدائية) والدعوى الثالثة خاصة بمقال (إطلاق الرصاص على المتظاهرين) المنشور في صوت الأهالي بتاريخ ١٨/٧/١٩٤٦. وللمزيد عن المقالات وما تضمنته، انظر: رفعة الجادرجي، تنشئة النظام الديمقراطي واحباطه في العراق، كامل الجادرجي، في حق ممارسة السياسة والديمقراطية، افتتاحيات جريدة ((الأهالي)) ١٩٤٤-١٩٥٤، منشورات الجمل، (المانيا، ٢٠٠٤)، ص ٨٢-٨٤.

(٣) للمزيد عن المحاكمة وقرار الحكم انظر: أحمد فوزي، أشهر المحاكمات الصحفية في العراق، مطبعة الانتصار، (بغداد، ١٩٨٥)، ص ٤٨-٧٨.

٣١٠

إزاء كل هذه المضايقات والتقييدات للصحف الحزبية، فضلاً عن تعطيل الصحف المؤيدة للمعارضة (الرقيب، النداء، التقدم، اليقظة، الأفكار، صدى الدستور) بدأت صحف المعارضة بخطتها الهجومية لإسقاط وزارة العمري فأخذت تنشر المقالات ضد سياسة الحكومة مطالبة إياها بالتنحي عن الحكم<sup>(١)</sup>. فعادت وزارة الداخلية إلى أسلوب التعطيل فعطلت جريدة (النهضة) لمدة عشرة أيام لنشرها مقالاً بعنوان ((نعارض ونؤيد))<sup>(٢)</sup> ثم أحالت عزيز شريف رئيس حزب الشعب إلى المحاكمة مع جريدة الحزب (الوطن) وحجبت الجريدة عن الصدور للمدة ١٥-٢٥ أيلول لنشرها مقالاً حول حوادث إطلاق النار على المتظاهرين في ٢٨ حزيران<sup>(٣)</sup>. وعطلت الوزارة جريدة (صوت الأهالي) مرة ثانية للمدة من ٣ تشرين الأول لغاية ٢٦ تشرين الثاني<sup>(٤)</sup>. وحجرت جريدة (لواء الاستقلال) لأول مرة وأحجبت عن الصدور ليومي ٧ و ٨ تشرين أول مع إحالة مديرها المسؤول قاسم حمودي إلى المحاكمة بتهمتي ((النشر بسوء نية)) و ((سرقة أوراق رسمية سرية))<sup>(٥)</sup>.

وفي أواخر آذار ١٩٤٧ ألفت الشرطة القبض على قاسم حمودي بعد إن داهمت إدارة الجريدة في مطبعة دجلة للتفتيش عن اصل مقطوعة شعرية سبق لجريدة لواء الاستقلال أن نشرتها بعنوان ((تمثال العبوديات)) وقد كانت تهمة الوزارة الموجهة ضد

## الفصل الخامس.. وزارة الداخلية وطبيعة العلاقة مع مؤسسات المجتمع المدني ١٩٣٩-١٩٥٨ المبحث الثاني.. موقف الوزارة من الصحافة والرأي العام

(١) جريدة صوت الأهالي، العدد (١٢٤٤) في ١٠/٩/١٩٤٦.

(٢) جريدة لواء الاستقلال، العدد (٢٦) في ٤/٩/١٩٤٦؛ صوت الأهالي، العدد (١٢٥٠) في ١٦/٩/١٩٤٦.

(٣) صدر الحكم بتغريم عزيز شريف مبلغ (٣٠) ديناراً ثم عادت الجريدة إلى الصدور. انظر: جريدة صوت الأهالي، العدد (١٢٥٠) في ١٦/٩/١٩٤٦؛ احمد فوزي، اشهر المحاكمات الصحفية، ص ٨١-٩٦.

(٤) وتعرضت جريدة صوت الأهالي للتعتيل في عهد وزارة صالح جبر في سنة ١٩٤٧ وذلك بحجة نشرها مقالات (تثير شعور الكراهية والبغضاء بين العرب والأكراد)) ونشر صاحبها الجادرجي كراساً حول المعاهدة العراقية التركية لسنة ١٩٤٧. وللمزيد انظر: رفعة الجادرجي، المصدر السابق، ص ٩٢-٩٤.

(٥) نشرت الجريدة في عددها الصادر في ٥ تشرين أول بحثاً بعنوان ((وثيقة سياسية خطيرة)) كشفت فيها النقاب

عن تجاهل نوري السعيد للجامعة العربية وذلك في مباحثاته مع سعد الله الجابري رئيس الدولة الس

انظر: جريدة لواء الاستقلال، العدد (٥٠) في ٩/١٠/١٩٤٦.

الجريدة بأنها قصدت في هذه القصيدة ((تمثال الملك فيصل)) في حين أن الجريدة أوضحت بان المقصود هو ((تمثال مود))<sup>(١)</sup>.

وتجدر الإشارة إلى إن عدد الصحف التي عطلتها وزارة الداخلية في عهد وزارة أرشد العمري وخلال شهرين ونصف من بداية عهدها ثلاث عشرة جريدة يومية سياسية وست مجلات تم سحب امتيازها<sup>(٢)</sup>.

استهدفت وزارة الداخلية إرهاب الجهات الوطنية المختلفة بوساطة استغلال الأحكام العرفية التي أعلنت باسم حماية مؤخرة الجيش العراقي في فلسطين سنة ١٩٤٨، ولاسيما أن وزارة الداخلية كانت قد عهدت في وقت لاحق لتأليف وزارة السيد محمد الصدر إلى مصطفى العمري. ولما كانت الرقابة قد فرضت على الصحف باسم الإدارة العرفية أيضاً، فإن أعداد جريدة (صوت الأهالي) الصادرة في ذلك الحين لا تفصح عما كان يجري، لخلو تلك الأعداد في الصفحة الأولى من المقال الافتتاحي، بعد رفعه من الرقابة ووضع أخبار محله، مما جعل كامل الجادرجي رئيس الحزب الوطني الديمقراطي يقدم مذكرة احتجاجية لرئيس الوزراء حول الإدارة العرفية والرقابة، ذكر في بعض منها ((أما تلك الناحية التي صارت موضع استغلال، ووسيلة من وسائل مكافحة الحريات، فهي استغلال الرقابة في غير موضعها بصورة تكاد تنعدم معها حرية النشر...، وإذا كانت القوانين والأنظمة العرفية لا يمكنها أن تحدد كل ما يجوز نشره من الموضوعات وما لا يجوز فهناك رائد يحدد



الفصل الخامس.. وزارة الداخلية وطبيعة العلاقة مع مؤسسات المجتمع المدني ١٩٣٩-١٩٥٨  
المبحث الثاني.. موقف الوزارة من الصحافة والرأي العام

صلاحية الرقيب، ويمنعه من أن يتصرف تصرف الدكاتور الحاكم بأمره ، وهذا الرائد هو

(١) إن الطريف في هذه الحادثة أن محاكمة مدير الجريدة قد تحولت من محاكمة سياسية إلى محاكمة سياسية- أدبية حيث اختارت المحكمة بعض المحكمين من الشعراء والأدباء. وبالرغم من اتفاق المحكمين بان المقصود في القصيدة هو (تمثال مود) إلا إن المحكمة حكمت على المتهم بالسجن لمدة سنة أمضى منها ثلاثة أشهر وأُعفي عن المدة المتبقية. وللمزيد عن هذه المحاكمة وسيرها، انظر: احمد فوزي، أشهر المحاكمات الصحفية، ص ٩٩، ١٣٥.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٨.

٣١٢

ليس مصلحة الحكومة القائمة بالذات، بل هو المصلحة العامة للدولة..(١).

وبتشكيل نوري السعيد وزارته العاشرة في كانون الثاني ١٩٤٩ شدد من خلال وزارة الداخلية الرقابة على الصحف، ووجه الوزارة المذكورة بحذف البرقيات الخارجية والأخبار المحلية والمقالات الافتتاحية التي تمس الدولة وأشخاص الطبقة الحاكمة. فعطل جريدة (صوت الأهالي) منذ ٤ تموز ١٩٤٩، ولم يسمح للحزب الوطني الديمقراطي بإصدار جريدته، حتى حصل كامل الجادرجي في أيلول ١٩٤٩ على إجازة باسم (صدى الأهالي) بعد أن حكم عليه بالسجن ستة أشهر مع إيقاف التنفيذ(٢).

وقامت وزارة الداخلية في منتصف آيار ١٩٥٢ بتعطيل جريدة (صدى الأهالي) مما أثار ضجة واسعة في أوساط الرأي العام انعكس صداها على صفحات جريدة (الأهالي) (٣) التي أصدرها الحزب الوطني الديمقراطي في ١ حزيران ١٩٥٢، فنشرت (الأهالي) مقالاً افتتاحياً بعنوان ((سوء تطبيق القانون بتعطيل صدى الأهالي واستياء الرأي العام من التعسف باستعمال السلطة)) (٤).

وعقب انتفاضة تشرين الثاني ١٩٥٢ عطلت صحف الأحزاب السياسية الناطقة بلسانها فضلاً عن صحف أخرى على أثر تشكيل وزارة نور الدين محمود العسكرية التي أعلنت

الفصل الخامس.. وزارة الداخلية وطبيعة العلاقة مع مؤسسات المجتمع المدني ١٩٣٩-١٩٥٨  
المبحث الثاني.. موقف الوزارة من الصحافة والرأي العام

الأحكام العرفية في بغداد. كما منعت الحكومة كثيراً من أعداد الصحف والمجلات والكتب العربية، ففي إحصائية نشرتها جريدة (الجريدة) الصادرة في ٤ تشرين الأول ١٩٥٣ بلغت المطبوعات الممنوعة والمصادرة المنشورة باللغة العربية ٩٣ مطبوعاً،

(١) كامل الجادري، مذكرات كامل الجادري، ص ٢٤٦-٢٤٩.

(٢) رفعة الجادري، المصدر السابق، ص ٩٦-٩٧؛ كامل الجادري، مذكرات كامل الجادري، ص ٢٧١-٢٧٧.

(٣) كان الحزب قد قدم طلباً بإصدار جريدة على أن يكون مديرها المسؤول قاسم حسن منذ كانون الثاني ١٩٥٢ وظلت وزارة الداخلية تماطل في منح الامتياز بشتى الأعذار حتى أواخر شهر ايار. انظر: كامل الجادري، مذكرات كامل الجادري، ص ٤٨٧.

(٤) جريدة الأهالي، العدد (١) في ١/٦/١٩٥٢.

منها ٣٦ جريدة، ٩ مجلات و ٤٨ كتاباً لمؤلفين عرب وأجانب<sup>(١)</sup>.

وتم تعطيل صحف الألوية، ففي لواء الموصل تم تعطيل جريدة اللواء والأديب والمثال وفتى العرب ونصير الحق، وفي لواء البصرة تم تعطيل جريدة البريد والخبر، وفي لواء الحلة تم تعطيل جريدة صوت الفرات<sup>(٢)</sup>.

وفي عهد وزارة محمد فاضل الجمالي (ايلول ١٩٥٣-نيسان ١٩٥٤)، لم تسلم الصحافة من المحاربة من مؤسسات وزارة الداخلية ذات الصلة، فقد أحيل قدي محمود عزت المحامي المسؤول لجريدة الدفاع إلى محكمة جزاء بغداد الأولى بتهمة نشرها (( أمراً رسمياً بصورة غير مشروعة)) وهو التقرير الخاص بحادث سجن الكوت<sup>(٣)</sup>، وبعد عدة مرافعات أصدرت المحكمة قرارها ببراءته<sup>(٤)</sup> كما قبضت الشرطة على أحمد فوزي وأحالته إلى المحكمة المختصة بوصفه مسؤولاً لجريدة (الجريدة) وسكرتير تحريرها لنشره قضية رشوة في مجلس الأعمار<sup>(٥)</sup>، وقد حكم عليه بغرامة قدرها (٥٠) ديناراً أو بالحبس لمدة (٤٥) يوماً بتهمة الطعن بأعمال الموظفين الحكوميين<sup>(٦)</sup>

## الفصل الخامس.. وزارة الداخلية وطبيعة العلاقة مع مؤسسات المجتمع المدني ١٩٣٩-١٩٥٨ المبحث الثاني.. موقف الوزارة من الصحافة والرأي العام

(١) جريدة الجريدة، العدد (٧) في ٤/١٠/١٩٥٣. ومن بين تلك الصحف المعطلة هي: لواء الاستقلال، الأهالي، القبس، الأمة، اليقظة، النبا، الجبهة الشعبية، صوت الشعب، الحصون، السجل، الأفكار، الوادي، الآراء، العالم العربي، عراق اليوم، الجهاد... وللמיד انظر: د.ك.و، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، ملف رقم ج/١١/٢، مقررات مجلس الوزراء في ٢٤/١١/١٩٥٢.

(٢) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، ملف رقم ج/١١/٢، مقررات مجلس الوزراء في ٢٧/١١/١٩٥٢، و٣، ص ٩-١١.

(٣) انظر : ص ص، ٢١٦-٢١٨ من الأطروحة.

(٤) احمد فوزي، اشهر المحاكمات الصحفية.. ص ص، ٢١-٢٢؛ جريدة صوت الأهالي، العدد (٢٦) في ٤/١١/١٩٥٣.

(٥) للاستزادة انظر: عبدالله شاتي عيهول، مجلس الأعمار في العراق ١٩٥٠-١٩٥٨، ص ٤٢ وما بعدها.

(٦) كان نص القضية يعود لنشر الجريدة مقالاً قالت فيه ((هل صحيح إن مجلس الأعمار قد قرر إحالة طريق دوكان إلى شركة لبنانية بمبلغ يزيد عن (٤٥٠٠٠) دينار على العرض الذي قدمته شركة عراقية. وان

٣١٤

وبعد عودة نوري السعيد إلى الحكم، بدأت وزارة الداخلية بخطوات وإجراءات وصفت بالتصفوية للمعارضة الوطنية، حيث أوقفت الوزارة جريدة (نداء الأهالي) لسان حال الحزب الوطني الديمقراطي فرع البصرة في ٧ كانون الأول ١٩٥٤ بتهمة التهجم على الذات الملكية<sup>(١)</sup>. وحكم على مديرها المسؤول محمد الرشيد بالحبس لمدة ثمانية أشهر وغلق الجريدة لمدة سنة واحدة وأطلق سراحه بعد إلغاء الأحزاب<sup>(٢)</sup>. وانتهت في الثاني عشر من كانون الأول ١٩٥٤ بصدور أمر وزارة الداخلية بإلغاء إجازات الصحف والمجلات الممنوحة بموجب قانون المطبوعات رقم (٥٧) لسنة ١٩٣٣ وكان عددها (٢٥٥) صحيفة ومجلة<sup>(٣)</sup>، وأجازت الوزارة استئناف الصدور لأربع صحف صباحية هي (الشعب والأخبار والزمان والحرية) ولاتنين مسائيتين هما (اليقظة والحوادث) وجريدة باللغة الإنكليزية (العراق تايمس) ومجلة أسبوعية هي (القيادة الشعبية)<sup>(٤)</sup>.

وتجدر الإشارة إلى إن نوري السعيد في وزارته الثانية عشرة المشكلة في ٣ آب ١٩٥٤ أصدر مجموعة من المراسيم سبقت الإشارة إلى بعضها، وما يعيننا هنا هو المرسوم

الفصل الخامس.. وزارة الداخلية وطبيعة العلاقة مع مؤسسات المجتمع المدني ١٩٣٩-١٩٥٨  
المبحث الثاني.. موقف الوزارة من الصحافة والرأي العام

الصادر في تشرين الثاني، مرسوم المطبوعات رقم (٢٤) لسنة ١٩٥٤، والذي نص في مادته  
الحادية والأربعين على (( إلغاء إجازات الصحف والمجلات الممنوحة بعد مضي

= ((أحدهم)) تقاضى عمولة قدرها (١٠٠٠٠٠) دينار، وسافر إلى بيروت ترويجاً للنفس وأقام في دارالضيافة الخاص  
المعد من هذه الشركة اللبنانية)). وللمزيد عن محاكمة (الجريدة) انظر: جريدة الجريدة، الأعداد (١٣-١٩، ٢٥،  
٣٣، ٣٤، ٣٧، ٣٨، ٤٤-٦٥)، والصادرة على التوالي في ١٠-١٧/١٠، ١٠/٢٥، ٣-١١/٤، ٨-٩  
١١/، ١١/١٦-١٥/١٢/١٩٥٣.

(١) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، ملف رقم بلا، تسلسلها ٣١١/٥٦٥٠، قرارات مجلس الوزراء لسنة  
١٩٥٤، ٣، ص ١٢.

(٢) محمد حديد، المصدر السابق، ص ٢٧١.

(٣) احمد فوزي، اشهر المحاكمات الصحفية.. ص ٢٢.

(٤) قيس عبدالحسين الياسري، المصدر السابق، ص ٢٦٦؛ أديب مردة، الصحافة العربية نشأتها وتطورها، منشورات دار  
مكتبة الحياة، (بيروت، ١٩٦١)، ص ٣٢٥.

ثلاثين يوماً من تاريخ نفاذه)) (١)، وفعلاً تمَّ ذلك كما سبقت الإشارة. والملاحظ على ذلك  
المرسوم هو مواجهته معارضةً عنيفةً عند عرضه على مجلس النواب على الرغم من خلو  
المجلس من ممثلي الأحزاب فقد عارضه (١٢) نائباً وتغيب عن حضور الجلسة (٥٤)  
آخرون وصوت إلى جانبه (٦٦) نائباً (٢).

تأسيساً على ما تقدم، يمكن القول بان الصحافة العراقية خلال مدة الدراسة لم تعرف معنى  
الحرية، بل إنها، على خلاف ذلك كانت صحافة مقيدة بقيود ثقيلة تجعلها في قبضة الإدارة  
تماماً ولاسيما وزارة الداخلية ذات الصلة المباشرة بعمل الصحافة وتنظيمه على وفق  
مصالح الحكومات العراقية المتعاقبة حتى وان كان ذلك يتعارض مع روح الدستور العراقي  
لسنة ١٩٢٥ ولاسيما المادة الثانية عشرة والتي تنص على إن ((العراقيين حرية إبداء الرأي  
والنشر والاجتماع وتأليف الجمعيات، والانضمام إليها ضمن حدود القانون)) (٣).

ثانياً: موقف مجلسي الأعيان والنواب من إجراءات الوزارة بشأن الصحافة :-

الفصل الخامس.. وزارة الداخلية وطبيعة العلاقة مع مؤسسات المجتمع المدني ١٩٣٩-١٩٥٨  
المبحث الثاني.. موقف الوزارة من الصحافة والرأي العام

شغلت مسألة حرية الصحافة والرأي، وغلق الصحف واجازتها، جانباً مهماً في مناقشات مجلسي الأعيان والنواب، فقد اعترض العين محمد رضا الشبيبي على عدم نشر مناقشات أعضاء مجلس الأمة في الصحافة مهما كانت قاسية، فقد اعترض على عدم نشر محاضر

(١) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥٤، مرسوم رقم (٢٤) لسنة ١٩٥٤، ص ٢١٠؛ الوقائع، العدد (٣٥١٠) في ١٦/١١/١٩٥٤.

(٢) كان النواب المعارضون عن بغداد (صادق البصام، شاكر ماهر، إسماعيل الغانم، عبد المحسن الدوري، عبد الكريم كنه)، وجمال عمر نظمي عن اربيل، عبدالغني الدلي عن المنتفك، وأود الجاف ومحمود بابان عن كركوك، حسن عبدالرحمن عن البصرة، محمد الجليلي عن الموصل، محمد مشحن الحردان عن الدليم. انظر: م.م.ن، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٤-١٩٥٥، الجلسة (٣٦)، ص ٧٠٣.

(٣) الحكومة العراقية، القانون الأساسي العراقي، مطبعة دار السلام، (بغداد، ١٩٢٥)، ص ٥، وللمزيد عن حرية الصحافة في العراق للمدة موضوعة البحث. انظر: عبدالله اسماعيل البستاني، حرية الصحافة-دراسة مقارنة، (القاهرة، ١٩٥٠)، ص ص ١١٢-١١٤.

مجلس الأعيان في الصحافة لسنة ١٩٤٠-١٩٤١<sup>(١)</sup>، وأيد ذلك العين جلال بابان موضحاً (( إن الصحفيين لو تركوا أحراراً في النشر لما تركوا حرفاً واحداً إلا نشره ))<sup>(٢)</sup>.

وأكد العين السيد عبد المهدي، إن منع النشر يعني المراقبة على مجلس الأمة بموجب تصريح وزير الداخلية بالرقابة على الصحافة<sup>(٣)</sup>، وذكر أيضاً أن عمر نظمي عندما كان وزيراً للداخلية (( ضيق على الأنفاس وكمم الأفواه وجعل قضايانا وأقوالنا لا تخرج وحرم الصحف من نشر أي خطاب وأشار إلى أن لا فرق بين أن يوتى بالشمع الأحمر ويختم على أبواب المجلس وبين منع الصحف من النشر ))<sup>(٤)</sup>.

وناقش عدد من الأعيان عدم السماح للصحافة بنشر الأحداث التي يشهدها العراق سواء أكانت سياسية أم اجتماعية، واعترض العين محمد رضا الشبيبي على تحديد الحرية ومنع الصحف من نشر أخبار تظاهرات تحدث، لأن الحكومة لا ترغب في بيان مثل هذه الحوادث<sup>(٥)</sup>، واعترض العين محمود صبحي الدفتري على عدم نشر حوادث عشائرية وقعت

الفصل الخامس.. وزارة الداخلية وطبيعة العلاقة مع مؤسسات المجتمع المدني ١٩٣٩-١٩٥٨  
المبحث الثاني.. موقف الوزارة من الصحافة والرأي العام

في الكوت موضحاً أنه لا بُدَّ من اطلاع الشعب على الحوادث لان عدم النشر يفسح المجال للهمس في الأندية والمجالس الأمر الذي يعطي الموضوع أهميةً أكثر مما تتخوف منه الحكومة<sup>(١)</sup>.

وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية، اشتدت المطالبة بحرية الصحافة ، فأوضح العين صادق البصّام (( أنّ ظروف الحرب أجبرت الحكومة على تقييد حرية الشعب بجميع أنواع

(١) م.م.ع، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٩، ص ١٧٨؛ م.م.ع، الاجتماع الاعتيادي الخامس عشر لسنة ١٩٤٠-١٩٤١، ص ٤١.

(٢) المصدر نفسه، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٠-١٩٤١، ص ٨١.

(٣) المصدر نفسه، الاجتماع الثامن عشر لسنة ١٩٤٣-١٩٤٤، ص ١٣٠.

(٤) المصدر نفسه، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٤-١٩٤٥، ص ٩٢.

(٥) المصدر نفسه، الاجتماع الاعتيادي الثالث عشر لسنة ١٩٣٩-١٩٤٠، ص ١٣-١٥.

(٦) المصدر نفسه، الاجتماع الاعتيادي السابع عشر لسنة ١٩٤٢-١٩٤٣، ص ٨-٩.

القيود، إن الوقت قد حان الآن لفك قيود الحريات، بحرية النشر وحرية الصحافة والكلام، كي تقوم الصحافة بمعالجة الوضع العراقي العام معالجةً صريحةً<sup>(١)</sup>. ودعا العين مولود مخلص إلى توسيع مجال الحرية للصحافة و إعطائها الحرية الكاملة<sup>(٢)</sup>.

وفي أثناء مناقشات مجلس الأعيان لمرسوم المطبوعات رقم (٢٤) لسنة ١٩٥٤، عدّه بعض الأعيان مقيداً لحرية الكلام ومخالفاً للقانون الأساسي<sup>(٣)</sup>. ولاسيما أنه وضع قيوداً في التأمينات ومواصفات خاصة لمن يعمل في الصحافة تقييد العاملين فيها<sup>(٤)</sup>.

كما طالب أعضاء لجنة الأمور المالية والاقتصادية سنة ١٩٥٧ بالحريات الدستورية، ولاسيما حرية الصحافة وإزالة القيود المفروضة عليها، ووصف العين محمد رضا الشيببي الصحافة بأنها (مرآة الشعب) وفي السنة ١٩٥٨ أكد العين نصرت الفارسي، بأن هناك تقييداً على الصحافة بل حصرها<sup>(٥)</sup>.

الفصل الخامس.. وزارة الداخلية وطبيعة العلاقة مع مؤسسات المجتمع المدني ١٩٣٩-١٩٥٨  
المبحث الثاني.. موقف الوزارة من الصحافة والرأي العام

وعلى الرغم من الدعوات إلى حرية الصحافة من بعض الأعيان نلاحظ هناك دعوات مناقضة لحرية الصحافة التي يرى بعضهم فيها تهجماً على بعض الشخصيات وحملة للسب والشتم مما جعلهم يدعون إلى وضع القيود على حرية الصحافة<sup>(١)</sup>.

(١) المصدر نفسه، الاجتماع الاعتيادي التاسع عشر لسنة ١٩٤٤-١٩٤٥، ص ١٩٩.

(٢) المصدر نفسه، الاجتماع غير الاعتيادي ١٩٤٧، ص ٥٦-٥٧.

(٣) كان الأعيان هم: السيد عبدالمهدي، صالح جبر، محمد رضا الشبيبي. انظر: م.م.ع، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٤-١٩٥٥، ص ٢٨٧-٢٨٩.

(٤) محمد رشيد عباس، المصدر السابق، ص ١٩٧-١٩٨.

(٥) المصدر نفسه، ص ١٩٨.

(٦) م.م.ع، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٩، الجلسة (١٠)، ص ١٧١؛ المصدر نفسه، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٦، ص ٥٩.

وخلاصة ما تقدم فإن حرية الصحافة كانت بشكل عام مطلب الكثير من الأعيان مادامت تمثل آرائهم وتوجهاتهم أو توجهات الأحزاب التي ينتمون إليها، ولكن عندما تتعرض الصحافة إلى الأشخاص أو انتقاد السياسة العامة في البلاد عندما يكونون هم في كراسي الحكومة يعمدون إلى غلق الصحف أو وضع القيود عليها، وعندما تكون العلاقة غير جيدة بين بعض الأعيان والحكومة تزداد مسألة المطالبة بحرية الصحافة وحرية التعبير عن الرأي<sup>(١)</sup>.

وهذا يشير إلى إن إجراءات وزارة الداخلية ستكون مرةً مقبولةً للأعيان- ما يتعلق منها بالصحافة - ومرةً أخرى مرفوضةً وإنها معرّقة للحريات ومخالفة للدستور، وبتعبير

الفصل الخامس.. وزارة الداخلية وطبيعة العلاقة مع مؤسسات المجتمع المدني ١٩٣٩-١٩٥٨  
المبحث الثاني.. موقف الوزارة من الصحافة والرأي العام

آخر فان ما قامت به الوزارة من غلق أو مصادرة الصحف ومحاكمة أصحابها لم تكن منبوذة من الأعيان على الدوام وإنما ذلك يكون بشكل نسبي وبحسب مصالحهم واتجاهاتهم التي قد تتفق مع توجهات الوزارة وإجراءاتها أو قد لا تتفق. مما يجعل الباحث لا يعول كثيراً على طروحات أعضاء مجلس الأعيان بهذا الخصوص.

وفي مجلس النواب كانت قضية حرية الصحافة والرأي من القضايا الساخنة، وكان النائب سعد صالح من أكثر نواب المجلس مطالبة بحرية التعبير عن الرأي من خلال فسح المجال للأحزاب السياسية بالعمل والتعبير عن إرادة الشعب والدفاع عن حقوقه كل حسب قناعته واجتهاده، وكذلك حرية الصحافة التي عدّها وسيلةً للنهوض بمستوى الشعب، والحل الأمثل لمشكلاته، ويقول عن ذلك (( نريد حرية نحارب بها الرذيلة، نحتاج إلى أحزاب سياسية ومنظمات اجتماعية تتسابق لبعث الفضيلة وتشجيع الكرامة الوطنية فالبلاد التي تنمو فيها الموبقات والآثام لا تعيش فيها الفضائل والأمجاد، والأمة التي تتعود على احتمال الهوان تموت ميتة الجبناء فيدوس التاريخ جثتها بأقدامه احتقاراً))<sup>(٢)</sup>. وعدّ حرية الصحافة من أهم مظاهر الحرية الفكرية التي تحتاجها الأمة وهي في بدء نهضتها،

(١) محمد رشيد عباس، المصدر السابق، ص ٢٠١.

(٢) م.م.ن، الدورة الانتخابية العاشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٤، الجلسة (٤٠)، ص ٤٩.

(( فالأمة تتمكن بالصحافة الحرة المعبرة أن تنهض اجتماعياً وسياسياً...))<sup>(١)</sup>. واستنكر النائب نفسه تعطيل الوزارة للصحف، وإساءة استعمال قانون المطبوعات لأسباب كثيرة عمداً أو خطأً أو تحزباً مطالباً بان تكون المحاكم هي المرجع في قضايا النشر ويكون لها القول الفصل في إدانة أو تبرئة الناشر، إذ لا يجوز أن تجتمع سلطة الخصومة والحكومة في يد شخص واحد. وعدّ أنّ حرية الصحافة بسبب إجراءات الحكومة أصبحت جسماً بلا روح حالها حال بقية الحريات<sup>(٢)</sup>.

ودعا النائب نفسه أيضاً، إلى إلغاء قانون منع الدعاية المضرة في العراق، وعدّ هذا



الفصل الخامس.. وزارة الداخلية وطبيعة العلاقة مع مؤسسات المجتمع المدني ١٩٣٩-١٩٥٨  
المبحث الثاني.. موقف الوزارة من الصحافة والرأي العام

القانون سيكون سلاحاً بيد وزراء الداخلية ليطبق على كل معارض، وعدَّ عقوبة النفي لمدة سنة واحدة تحت مراقبة الشرطة بأنها عقوبة ثقيلة وليست هينة كما يقول نوري السعيد -رئيس الوزراء آنذاك<sup>(٣)</sup>.

استغلت وزارة الداخلية موضوع (الإعلانات الحكومية) للتأثير على الصحف المعارضة، مما جعل النائب فائق السامرائي (نائب بغداد) يشير إلى ذلك بقوله ((إن الصحافة لا زالت تشكو من سوء توزيع الإعلانات الحكومية التي بدأت الوزارة تتخذ منها وسيلة للهيمنة على الصحافة ووضع العراقيل والعقبات أمام الصحف المعارضة في وقت تجعل فيه من هذه الإعلانات أداة لإغراق المنافع على الصحف الموالية..)) وطلب النائب نفسه ((تولي جمعية الصحفيين مسؤولية توزيع الإعلانات الحكومية بدل مديرية الدعاية العامة))<sup>(٤)</sup>.  
وتكلم النائب عبد الجبار الجومرد (نائب الموصل) عن تعطيل الصحف في الجلسة الخامسة لاجتماع سنة ١٩٥٣ الاعتيادي ((إن الصحف هي التي توجه الرأي العام، وإن خنقها يعني خنق حرية الرأي العام، وإن ثمانية عشر وزيراً لا يستطيعون توجيه البلد

(١) ستار جبار الجابري، المصدر السابق، ص ٩٦.

(٢) م.م.ن، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٤، الجلسة (٣)، ص ٣٢.

(٣) المصدر نفسه، ص ٣٣.

(٤) المصدر نفسه، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٠، الجلسة (٢٧)، ص ٤٤١.

من دون وجود رأي عام))<sup>(١)</sup>.

ونقد النائب جمال عمر نظمي (نائب أربيل) إصدار مرسوم المطبوعات رقم (٢٤) لسنة ١٩٥٤ وقال ((إننا لا نجد عند قراءة المرسوم الجديد أية حقوق جديدة أو إضافة حريات للصحف بل الأمر بالعكس نرى زيادة قيود والتزامات على الصحف..))، واستغرب النائب نفسه، من صلاحيات وزير الداخلية في المادة الثلاثين من المرسوم المذكور ((الوزير الداخلية أن يقرر تعطيل الصحيفة أو المجلة التي يطلب إجراء التعقيبات القانونية بحقها.. إلى حين صدور قرار المحكمة بشأنها.. فكيف يجوز له تعطيل الصحيفة قبل

الفصل الخامس.. وزارة الداخلية وطبيعة العلاقة مع مؤسسات المجتمع المدني ١٩٣٩-١٩٥٨  
المبحث الثاني.. موقف الوزارة من الصحافة والرأي العام

إصدار المحكمة قرارها..))<sup>(٢)</sup>.

وطالب النائب صادق البصّام (نائب بغداد) إعادة صياغة المادة (٢٩) من مرسوم المطبوعات السابق الذكر ((لأنها عاقبت رئيس التحرير وكاتب المقال بالحبس لمدة سنة أو بغرامة مئة دينار إذا ارتكب أحد أصحاب الصحف بان نشر ما من شأنه الإخلال بالأمن الداخلي والخارجي أو بالنظام العام وإذا نشر آخر رأي العضو المخالف يعاقب بالحبس لمدة سنة وبغرامة (٣٠٠) دينار.. فكيف نوفق بين من ينشر رأي المحاكم في قضية يعاقب بالعقوبة نفسها الذي يرتكبها من يحرض الناس على الإخلال بالنظام..))<sup>(٣)</sup>.  
وطالب نواب آخرين بإعطاء مجال كافٍ لمناقشة المرسوم لأنه يتصل بحرية الصحافة وتنظيمها وتحديد مسؤولياتها ولما للصحافة من أهمية في الحياة والحرية<sup>(٤)</sup>.

**ثالثاً : تقويم أداء وزارة الداخلية من وجهة نظر الصحافة والرأي العام العراقي :-**

لم تخل الصحافة العراقية من مدح الجهاز الأمني والإداري لوزارة الداخلية فقد أشارت جريدة الاستقلال إلى عثور الشرطة على طفلة صغيرة لم تبلغ من العمر شهرين على قيد الحياة في منطقة الكرادة الشرقية وقيام الشرطة بإرسالها إلى المستشفى لتربيتها

(١) المصدر نفسه، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٣، الجلسة (٥)، ١٢/٢٢، ١٩٥٣، ص ١٧٨.

(٢) المصدر نفسه، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٤-١٩٥٥، الجلسة (٣٦)، ص ٧١٢-٧١٣.

(٣) المصدر نفسه، ص ٧١٤.

(٤) المصدر نفسه .

نظراً لمجهولية ذوبها<sup>(١)</sup>. وهذا مؤثر على المهام ذات الطابع الإنساني لوزارة الداخلية. كما أشارت الجريدة نفسها إلى قائممقام قضاء رانية (إسماعيل حقي شاويس) وجهوده في إحياء ذكرى المولد النبوي في قضاء رانية وهو (( يعظ في الناس.. ويبين للحاضرين بأن دوائر الحكومة كافة حاضرة لإنجاز معاملات الأهلين القانونية بسرعة ومن دون تأخير.. وان الحكومة تقوم بالمشاريع الخيرية لأجلكم.. وأكبر دليل على ذلك شفقتها نحوكم بإعطائكم السلفة وتحسين زراعة التبغ ولخلاصكم من أيدي المحتكرين..))<sup>(٢)</sup>.  
وذكرت الجريدة مساهمة وزارة الداخلية من خلال بعض موظفيها الإداريين بدعم

الفصل الخامس.. وزارة الداخلية وطبيعة العلاقة مع مؤسسات المجتمع المدني ١٩٣٩-١٩٥٨  
المبحث الثاني.. موقف الوزارة من الصحافة والرأي العام

جمعية الطيران العراقية لمساعدتها في مشروع التسليح الجوي العراقي، فقد حث متصرف الموصل (تحسين علي)- رئيس فرع جمعية الطيران العراقية في الموصل-أسر المدارس الثانوية في الموصل لتقديم المساعدة المالية لفرع الجمعية، وقد تبرعت أسرة المدرسة الثانوية للبنات بـ ٤٠ ديناراً و ٣ خواتم ذهبية، والتي قدمته بدورها إلى متصرف اللواء الذي قام بدوره بتوجيه كتاب شكر إلى إدارة المدرسة و أسرته بهذه المناسبة (( لتبرعكن لمساعدة السلاح الذي يزين جو العراق بمظاهر العزة والمنعة. بل أيضاً كنتيجة لجهودكن الثقافية في سبيل إنشاء الجيل))<sup>(٣)</sup>.

كما اهتمت الصحافة العراقية بنشر جهود البلديات والمتصرفيات وأمانة العاصمة المتعلقة بتنظيم المقابر ومراقبتها بصورة تكفل صيانتها من الخراب والدمار<sup>(٤)</sup>. وأشارت جريدة الاستقلال إلى جهود وزارة الداخلية من خلال تقديم المساعدات والإعانات لمنكوبي الفيضانات، واشترك المتصرفون و القائممقامون و مديرو النواحي بتوزيعها على البؤساء من الفلاحين وعائلاتهم والتنسيق مع الجمعيات الخيرية التي تقوم

(١) جريدة الاستقلال، العدد (٣٦٣٩) في ٢٥/٤/١٩٤٠.

(٢) المصدر نفسه، العدد (٣٦٤١) في ٢٨/٤/١٩٤٠.

(٣) المصدر نفسه، العدد (٣٦٥٢) في ١٢/٥/١٩٤٠.

(٤) المصدر نفسه.

بجمع الإعانات لتوزيعها على المتضررين من الفيضانات<sup>(١)</sup>، وتذكر الجريدة نفسها قيام وزير الداخلية في ٢٠ أيار ١٩٤٠، وپرقة مدير الشرطة العام حسام الدين جمعة بتفقد المنكوبين في ضواحي العاصمة بغداد ((وقد دام تجواله مدة أربع ساعات أشرف خلالها بنفسه على المزارع التي غرقت وتفقد أموال الفلاحين وقدم لهم المواساة بعواطفه الرقيقة وأمر بإحضار الأطعمة ووعدهم بالترفيه وقد قوبلت بكثير من الدعاء والثناء على فخامته والحكومة من الفلاحين))<sup>(٢)</sup>.

الفصل الخامس.. وزارة الداخلية وطبيعة العلاقة مع مؤسسات المجتمع المدني ١٩٣٩-١٩٥٨  
المبحث الثاني.. موقف الوزارة من الصحافة والرأي العام

واستحسنت الصحافة النداء الذي وجهه متصرف الموصل (محافظ نينوى) إلى قائممقامي الاقضية ورؤساء الدوائر المرتبطة به لنجدة منكوبي الفيضان والذي جاء فيه (( لقد بلغكم ولاشك نبأ نكبة الفيضان التي حلت بمساحات شاسعة من الأراضي الزراعية في بعض أقسام وطننا العزيز فجرفت مزارع ودمرت دوراً وقضت عل أرزاق . البعض اصبحوا في حالة يرثى لها.. وأردتُ أن أذكر الموظفين بالواجب المترتب عليهم بهذا الصدد. وترسل التبرعات إلى هذه المتصرفية أو إلى مركز فرع جمعية الهلال الأحمر))<sup>(٣)</sup>.  
وأشادت جريدة صوت الأحرار - لسان حال حزب الأحرار - بجهود أمانة العاصمة بإنشاء ساحة الإمام الأعظم - وهي ساحة كبيرة تتوسطها حديقة مقابل الجامع - وتعويض الأملاك التي تشملها هذه الساحة، كما أشادت الجريدة بدور الشرطة في مساعدة الجهات المختصة بقتل الكلاب السائبة التي تزايدت أعدادها في العاصمة لتلافي الأمراض والأوبئة التي قد تسببها هذه الظاهرة<sup>(٤)</sup>.

واهتمت جريدة الاستقلال بإجراءات الوزارة لمكافحة التهريب بالتنسيق مع دائرة الكمارك والمكوس العامة وزيادة عدد قوات الشرطة على الحدود العراقية ، مما أدى إلى

(١) المصدر نفسه، العدد (٣٦٥٥) في ١٥/٥/١٩٤٠.

(٢) المصدر نفسه، العدد (٣٦٦٠) في ٢١/٥/١٩٤٠.

(٣) المصدر نفسه، العدد (٣٦٦٦) في ٢٨/٥/١٩٤٠.

(٤) جريدة صوت الأحرار، العدد (٢٦٣) في ١٣/٥/١٩٤٧.

القبض على بعض الأموال والمشروبات والروائح العطرية وورق السكائر والتبغ<sup>(١)</sup>.

كما أولت الصحافة اهتمامها بجهود أمانة العاصمة في معالجة أزمة الخبز لسنة ١٩٤٧، ولاسيما متابعة الخبازين وتقديم المخالفين منهم إلى محكمة جزاء تموين بغداد بتهمة قيامهم ببيع الخبز بوزن ينقص عن الوزن المقرر من الأمانة<sup>(٢)</sup>.

لم تخلُ الصحافة من إطرء إجراءات شرطة الآداب ودورها في الحفاظ على بنية المجتمع وسلامته، فقد أشارت جريدة صوت الأحرار بجهود شرطة الكراة في كبس دار للمقامرة في محلة أرخيته بعد حصولها على موافقة حاكم التحقيق لتحري الدار وتم

الفصل الخامس.. وزارة الداخلية وطبيعة العلاقة مع مؤسسات المجتمع المدني ١٩٣٩-١٩٥٨  
المبحث الثاني.. موقف الوزارة من الصحافة والرأي العام

القبض على المتهمين وكذلك ضبط أوراق اللعب وأدوات أخرى معدة لغرض اللعب وإحالتهم إلى المحاكم بعد إكمال التحقيق معهم<sup>(٣)</sup>. وهذا مؤشر إيجابي لبعض خدمات ومهام مؤسسات الوزارة والتدليل على أنها لم تكن قاصرة على الجانب الأمني بل تعدت ذلك إلى الضبط الاجتماعي والمحافظة على أخلاقيات المجتمع العراقي المعروف عنه بالمحافظة والاعتدال. على الرغم من الموقف السلبي للوزارة وأجهزتها من الأحداث والتطورات السياسية الداخلية وتنفيذها سياسة الحكومة التي غالباً ما تخولها استخدام أساليب القوة والشدة في تعاملها مع الثورات والانتفاضات الوطنية إلا إن ذلك لم يمنع بعض الصحف من الإشارة بشيء من التقدير لجهود وزارة الداخلية التي أذنت بتشكيل لجنة لجمع التبرعات لشهداء وجرحى وثبة كانون الثاني ١٩٤٨ لجمع مبلغ خمسين ألف دينار لغرض إعانة عوائل الشهداء والجرحى وإقامة نصب تذكاري لهم<sup>(٤)</sup>.

(١) جريدة الاستقلال، العدد (٣٦٦٠) في ٢١/٥/١٩٤٠؛ جريدة صوت الأحرار، العدد (٢٩١) في ٢٤/٦/١٩٤٧.

(٢) جريدة صوت الأحرار، العدد (٣٢٠) في ٢٩/٧/١٩٤٧.

(٣) المصدر نفسه، العدد (٣٢١) في ٣٠/٧/١٩٤٧.

(٤) تكونت لجنة الاكنتاب العام من: داخل الشعلان ودأود السعدي ومحمد جعفر الشبيبي، وفخري الدين آل وحكمت سليمان ويعقوب سركيس واركاب العبادي و كامل الخضيرى وعبدالعزيز القصاب وعزرا منحيم =

كما استحسنّت الصحافة سماح الوزارة لبعض الشخصيات والجماعات لإصدار صحف ومجلات متنوعة الاتجاهات والأهداف، نذكر منها موافقة الوزارة على منح الكاتب حسين مروة امتيازاً بإصدار جريدة يومية سياسية باسم (السيار) على أن يكون مديرها المسؤول المحامي علي الخطيب<sup>(١)</sup>. ومنحت الوزارة الموافقة للسيد صباح جميل روعي المحامي لإصدار مجلة أسبوعية سياسية باسم (الوثبة) على أن يكون هو مديراً مسؤولاً لها<sup>(٢)</sup>.

كما كانت الصحف تنشر بعض العرائض والمظالم الموجهة من بعض المواطنين إلى وزير الداخلية راجيةً في ذلك أن تلقى الصدر الرحب من لدن الوزير والنظر فيها لمصلحة

الفصل الخامس.. وزارة الداخلية وطبيعة العلاقة مع مؤسسات المجتمع المدني ١٩٣٩-١٩٥٨  
المبحث الثاني.. موقف الوزارة من الصحافة والرأي العام

المواطن لاسيما في عهد وزارة السيد محمد الصدر التي وصفها عدد من أصحاب الشكاوي بوزارة الحريات وإسدال الستار على العهد الماضي. وان تأخذ الوزارة بالظروف الإنسانية لبعض المعتقلين ولاسيما المنفيين إلى مناطق نائية تكاد تخلو من ابسط مقومات الحياة حيث المناطق الموبوءة بالأمراض الفتاكة وبمياهها العفنة غير الصالحة للشرب بحسب التقارير الصحية<sup>(٣)</sup>.

وأشارت جريدة الاستقلال بجهود متصرف لواء ديالى جمال عمر نظمي بتوفير كميات مناسبة من الحنطة لغرض توزيعها على الموظفين فضلاً عن الكميات التي يعمل جاهداً على توفيرها في الأسواق للاستهلاك المحلي وذلك بفرضه على مستوردي الحنطة من إحدى الممالك المجاورة بوجوب إبقاء قسم مما يستوردونه في مركز اللواء أو أحد أفضيته والتصرف بالكميات الباقية، وأشارت الجريدة نفسها بنجاح جهود المتصرف في

(١) -دانيال ومحمد حديد وجعفر حمندي. انظر: جريدة الأستقلال، العدد(٤٠٥٦) في ٩/٢/١٩٤٨.

(٢) المصدر نفسه، العدد(٤٠٦٢) في ١٧/٢/١٩٤٨.

(٣) المصدر نفسه، العدد(٤٠٦٣) في ١٨/٢/١٩٤٨.

(٤) للمزيد عن الموضوع انظر: الشكوى المقدمة من المحامي مورييس يعقوب الياس، المبعُد السياسي في عين

تمر، إلى وزير الداخلية بواسطة مدير ناحية عين تمر والمنشورة في جريدة الأستقلال، العدد (٤٠٨٤) في ١٩/٣/١٩٤٨.

هذا الاتجاه ولاسيما بعد المتابعة والإشراف الدقيق للمتصرف على الدوائر الفرعية التابعة له لتزويده بقوائم تتضمن أسماء الموظفين والمستخدمين في دوائهم وعدد أفراد عوائلهم وأرقام دفاتر السكر الخاصة بهم لتموينهم بالحنطة شهرياً<sup>(١)</sup>. وذلك تخفيفاً للضائقة المعاشية.

وذكرت جريدة العالم العربي مساعي مديرية البلديات العامة لإعداد جميع التعميمات المرفوعة لها من رؤساء الوحدات الإدارية بشأن إحداث مشاريع إسالة الماء ومد الكهرباء في بعض الأولوية والاقضية تمهيداً للبت بأمر الشروع بإحداث قسم منها وحسب الأسبقية في تقديم هذه التصاميم<sup>(٢)</sup>.

الفصل الخامس.. وزارة الداخلية وطبيعة العلاقة مع مؤسسات المجتمع المدني ١٩٣٩-١٩٥٨  
المبحث الثاني.. موقف الوزارة من الصحافة والرأي العام

وعرضت الجريدة نفسها مطالب أهالي منطقة بلد لفتح معاوية شرطة في الناحية وفتح مخافر للشرطة في مناطق العشائر كمناطق الفرحانية والبوحشمة والبوحسان، وأشارت الجريدة إلى إن وجود هذه المخافر من الضروريات وإن وجودها مع إدارة شرطة الناحية يتطلب إحداث معاوية شرطة، كذلك أوضحت الصحيفة ضرورة اهتمام الوزارة بإنشاء (مشروع كهرباء أهلي) لتجهيز بلد بالنور الكهربائي وذكرت بان متصرفية لواء بغداد ستوافق على الطلب المقدم من السيد حسن حباشة بعد أن يتم تعديل شرطين من شروط التعهد المبرمة من مديرية البلديات العامة<sup>(١)</sup>.

وأولت جريدة الاستقلال اهتماماً كبيراً بجهود وزارة الداخلية للحد من بعض الظواهر غير الأخلاقية في العاصمة خلال السنة ١٩٥٠، فذكرت جهود الشرطة وتنسيقها مع رئاسة صحة لواء بغداد وتخصيصها سيارة جيب مع عدد من أفراد الشرطة لمطاردة البغايا المتجولات في ضواحي بغداد والقبض عليهن وتأليف (هيئة أخلاق العاصمة) من معاون الشعبة الخاصة السيد سليم البديري ورئيس المفتشين الصحيين عبد الوهاب أحمد

(١) المصدر نفسه، العدد (٤٠٩١) في ٢٧/٣/١٩٤٨.

(٢) جريدة العالم العربي، العدد (٦٨٢١) في ١٤/٩/١٩٤٩.

(٣) المصدر نفسه، العدد (٦٨١٩) في ١٢/٩/١٩٤٩.

وتنسق هذه اللجنة مع مدير شرطة لواء بغداد والمدير العام للشرطة لاجل نجاح هذه اللجنة وسير أعمالها على الوجه المطلوب<sup>(١)</sup>.

وتفألت بعض الصحف بمساعي وزارة الداخلية لتعديل نظام دعاوى العشائر ((تعديلاً يكفل العدل عند تطبيقه ويضمن إلى الأحكام التي تصدر بموجبه))، بعد تأسيس محكمة تمييز عشائرية يكون مقرها وزارة الداخلية وإحداث ثلاث معاونيات لمدير العشائر العام، ويكون معاونون في الوقت نفسه أعضاء في المحكمة المذكورة<sup>(٢)</sup>.

ومن جهة أخرى، حاول بعض وزراء الداخلية القديرين أمثال سعيد قزاز تفهم

## الفصل الخامس.. وزارة الداخلية وطبيعة العلاقة مع مؤسسات المجتمع المدني ١٩٣٩-١٩٥٨ المبحث الثاني.. موقف الوزارة من الصحافة والرأي العام

موضوع حرية الصحافة وفسح المجال أمام صحافة الأحزاب لممارسة نشاطها الصحفي في ضوء الحدود التي رسمها القانون، ومن الإجراءات المهمة التي اتخذها الوزير المذكور، إلغاء الرقابة على الصحف والمطبوعات، حتى أن العدد الأول من مجلة (الثقافة الجديدة) ذات النهج الماركسي صدر في تشرين الثاني من سنة ١٩٥٣ وتضاعف النشاط الصحفي على المستوى الرسمي والشخصي، وتم استحصال بعض الامتيازات من الوزير لإصدار صحف سياسية، وتشير المصادر إلى إن الوزارة أجازت عدداً من الصحف منها: الجريدة والحقيقة والسياسة والشباب والصحافة وصوت الإسلام والغد وصوت الأهالي والنضال والوعي والعمل، وأجازت الوزارة أيضاً مجلات عديدة منها: البيان الجديد وصدى المستقبل والرسالة الجديدة، في العاصمة بغداد وخارجها<sup>(٣)</sup>. مما جعل العديد من الصحف الصادرة آنذاك تشير إليه بالاهتمام والتقدير مستبشرة خيراً بعودة جزئية لحرية الصحافة، ولو بشكل مؤقت، يضاف إلى إشادتها بدوره في إضراب البصرة لسنة ١٩٥٣، وموقفه الجريء من أحداث فيضان سنة ١٩٥٤<sup>(٤)</sup>.

(١) جريدة الأستقلال، العدد (٤٢١٠) في ٢٦/٧/١٩٥٠؛ العدد (٤٢٤٣) في ١٣/٨/١٩٥٠.

(٢) المصدر نفسه، العدد (٤٢٧٢) في ٢٥/١٠/١٩٥٠.

(٣) زاهدة إبراهيم، دليل الجرائد والمجلات العراقية ١٨٦٩-١٩٧٨، ط٢، (الكويت، ١٩٨٢)، الصفحات ٩٢، ١٣٠، ١٣٢، ١٤١، ١٥٤، ١٥٦، ١٦١، ١٧٠، ١٩٧، ٢٣٨، ٣٢٢، ٣٤٠، ٤١٤، ٤١٦.

(٤) انظر: الفصل الرابع، ص ص، ٢٢٠-٢٣٠.

### رابعاً: نقد الصحافة (السلبى) لنشاط وإجراءات الوزارة :-

من الطبيعي، أن تكون أعمال وإجراءات وزارة الداخلية أو في قسم منها، لا تحظى بالرضا والقبول من الصحافة العراقية أو بعضها، على اعتبار إن الجهة الرسمية المسؤولة عن إجازة الصحف ومتابعة نشاطاتها وإصدار أوامر الغلق أو المصادرة وغير ذلك من الجوانب الأخرى التي تتعلق بالإعلانات والتمويل وكل ماله صلة بالعمل الصحفي، هي وزارة الداخلية.



## الفصل الخامس.. وزارة الداخلية وطبيعة العلاقة مع مؤسسات المجتمع المدني ١٩٣٩-١٩٥٨ المبحث الثاني.. موقف الوزارة من الصحافة والرأي العام

أشر الباحث بعض المواقف السلبية للصحافة إزاء بعض مواقف وإجراءات الوزارة من مختلف الأحداث السياسية وغيرها في المجال الداخلي متبعاً التسلسل الزمني في عرض تلك المواقف.

كما سبقت الإشارة، كانت الصحافة خلال حقبة الحرب العالمية الثانية، قد سُخرت لعمل الحكومة وخدمة مصالحها ولم تعطَ القسط الكافي من الحرية لمزاولة نشاطها المهني بشكل يكفل لها نقد الأوضاع المتردية التي كانت سائدة في البلاد آنذاك.

لكن على الرغم من ذلك، لاحظنا العديد من الصحف لا تخلو من توجيه النقد لأعمال ونشاطات مؤسسات وزارة الداخلية خلال مدة الحرب فوجهت جريدة الشعب انتقادات لاذعة لأجهزة وزارة الداخلية الأمنية لتفشي جرائم القتل والسرقة والاعتصاب خلال مدة الحرب، ونبهت الجريدة نفسها عن اتساع ظاهرة السرقة قائله ((..أخذ كثير من النشالين يتجولون في الأسواق التجارية بغية اختطاف بعض الأشياء من الحوانيت أو المارة في الأسواق وتحدث كثير من السرقات يومياً من دون أن يشعر أفراد الشرطة بها، وقد تُسبب هذه الحالة الاستياء الشديد في الأسواق، فترجو الجريدة من مديرية الشرطة مراعاة ذلك وعدم فسح المجال لهم))<sup>(١)</sup>.

(١) جريدة الشعب، الأعداد (١٧٠-١٧٦) الصادرة في ٥-١١/٩/١٩٤٤.

وعلى الرغم من الجهود الواضحة لوزارة الداخلية ولاسيما جهاز الشرطة في الحد من ظاهرة التحلل من القيود الأخلاقية وانتشار بعض الأفعال الاجتماعية الضارة كالبيعاء والقمار والملاهي والمراقص، فقد واجهت الوزارة انتقادات متعددة لضعف إجراءاتها تجاه

هذه الظواهر ولاسيما وان بعض الأماكن المستخدمة للأغراض المذكورة كانت تقع بالقرب من مراكز الشرطة، مما جعل الرأي العام ولاسيما الصحافة العراقية تشير إلى ذلك بوضوح مطالبة الشرطة بتشديد الرقابة بهدف صيانة الأخلاق العامة<sup>(١)</sup>.

ومما يذكر إن شرطة التموين كانت مثار انتقاد بعض الصحف المحلية، فقد ورد في جريدة صوت الأحرار انتقاد لوزارة التموين وأعمالها وتلاعب موظفي التموين بمواد التموين، وان رقابة شرطة التموين لم تكن حقيقية، وأن وظائف شرطة التموين لا تُمنح إلا لذوي الحظوظ، وإنها كانت تعمل في اتجاه معاكس للأهداف التي أنشأت من أجلها، فقد ذكرت شرطة التموين بقولها ((أما شرطة التموين.. فقد ظهر انه لا رقابة حقيقية لوزارة التموين عليها، كما إن وظائفها لا تمنح إلا لأصحاب الحظوظ، وكانت واجباتها في واد وواجبات التموين في واد آخر..))<sup>(٢)</sup>.

ويظهر من كلام الجريدة تلك دوائر وزارة الداخلية المسؤولة عن التموين مباشرة في أداء مهامها وتجاوزها على وزارة التموين ودوائرها والعمل بما يحلو لها، وهذا قد يؤدي إلى استغلال منتسبي تلك المؤسسة ظروف التموين وبما يخدم أغراضهم الشخصية ومنافعهم الذاتية من دون الاكتراث بحالة الشعب البائسة، وهو يصارع الجوع من دون سلاح يحميه من جشع المستغلين والفاستدين من التجار والشرطة.

وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية وإصدار العديد من الصحف السياسية وغير السياسية، تزايدت اهتمامات الصحافة بمشكلات المجتمع ومعاناة الناس المختلفة. ففي ٣ حزيران ١٩٤٦، وجهت جريدة (صوت الأهالي) عنايتها بشكاوى الناس حول وضع

(١) المصدر نفسه، العدد (١٩٢) في ١٩٤٤/٩/٢٩؛ العدد (١٩٤) في ١٩٤٤/١٠/٢.

(٢) جريدة صوت الأحرار، العدد (٣٤٣) في ١٩٤٧/٨/٢٨.

باصات الأمانة واستمرار الازدحام للركاب على الباصات وقلة مقاعدها وغلاء أجور النقل بواسطتها التي كانت في وضع لا يتلائم وقدرة الأهالي المادية. وأشارت الجريدة إلى إن

## الفصل الخامس.. وزارة الداخلية وطبيعة العلاقة مع مؤسسات المجتمع المدني ١٩٣٩-١٩٥٨ المبحث الثاني.. موقف الوزارة من الصحافة والرأي العام

أصحاب السيارات الخصوصي(التاكسي)وأصحاب الباصات الأهلية خارج خطوط الأمانة قد اصبحوا يتقاضون أجوراً أوطاً من أجور باصات الأمانة،كذلك قضية مواقف الباصات وخلوها من المظلات الواقية التي تحمي الركاب من ظروف الجو صيفاً وشتاءً.وقد طالبت الجريدة من أمانة العاصمة الاهتمام بالموضوع لتعلقه بشريحة واسعة من المجتمع البغدادي<sup>(١)</sup>.

كما نشرت الجريدة نفسها بتاريخ ٥ حزيران ١٩٤٦ موضوعاً عن مياه الشرب في مندلي - أحد أقضية لواء ديالى-وتعاطفت الجريدة مع العريضة التي رفعها الأهالي إلى كل من رئيس الوزراء ووزير الداخلية ورئيس مجلس النواب،موضحة إن المشروع غير كافٍ ولا يلبي حاجات جميع السكان كما إن المياه التي تضح فيه غير صافية والأنابيب المستخدمة في المشروع قديمة وقد أصاب بعضها العطب<sup>(٢)</sup>.

استنكرت الصحف الناطقة باسم الأحزاب السياسية العلنية موقف وإجراءات وزارة الداخلية إزاء حرية الصحافة والرأي في عهد وزارة أرشد العمري(١٩٤٦-١٩٤٧) وقيامها بغلق العديد من الصحف وإحالة مسؤوليها إلى المحاكم المختصة،فقد ذكرت صحيفة صوت الأهالي الصادرة في ٢ تموز ١٩٤٦: (( إن موقف الحكومة إزاء الصحافة في الآونة الأخيرة يدعو إلى القلق على مصير حرية الرأي والنشر والمضمونة بالقانون الأساسي..))<sup>(٣)</sup>.كما استنكرت الجريدة نفسها إجراءات الشرطة وموقفها من التظاهرات التي وقعت في ٢٨ حزيران ١٩٤٦ وطلبت من الحكومة ((تأليف لجنة محايدة بأسرع ما يمكن لتتولى التحقيق في كيفية وقوع التظاهرة وعن المسؤولين عن إزهاق الأرواح

(١) جريدة صوت الأهالي،العدد(١١٨٢) في ١٩٤٦/٦/٣.

(٢)المصدر نفسه،العدد(١١٨٤) في ١٩٤٦/٦/٥.

(٣) المصدر نفسه،العدد(١٢٠٧) في ١٩٤٦/٧/٢.

ومعاقبتهم منعاً لتكرار مثل هذه الحوادث المؤسفة وصيانة لأرواح الأبرياء))<sup>(١)</sup>.

وعبرت جمعية الصحفيين في مذكرة مطولة وجهتها إلى وزير الداخلية (عبد الله

الفصل الخامس.. وزارة الداخلية وطبيعة العلاقة مع مؤسسات المجتمع المدني ١٩٣٩-١٩٥٨  
المبحث الثاني.. موقف الوزارة من الصحافة والرأي العام

القصاب)، عن قلقها لقرار وزارة الداخلية بغلق الصحف مطالبة بحق الدفاع للصحفي عن نفسه وتحكيم الخبراء لإثبات براءته وان يتم إسناد أمر التحقيق في التهم الموجهة إلى الصحفيين إلى موظف حقوقي في وزارة الداخلية ومزود بتعليمات من الوزير نفسه تعطي للمتهم مجال الدفاع الكافي والاستعانة بالخبراء<sup>(٢)</sup>.

كما وصفت جريدة صوت الأهالي موقف وإجراءات الشرطة في حادثة كركوك (كاوورباغي) بأنها مؤلمة ومؤسفة وان الوزارة لم تتخذ خطوات إيجابية جدية تجعل العمال يعدلون عن الإضراب والمباشرة بالعمل، وان ((الشرطة أطلقت النار بأمر من متصرف اللواء من دون مبرر على اجتماع سلمي عقده العمال المضربون في كاوور باغي))<sup>(٣)</sup>. وهذه إشارة واضحة لتقصير أجهزة وزارة الداخلية الأمنية والإدارية وعدم مقدرتها على احتواء الموقف وتلافي النتائج الوخيمة له.

وانتقدت جريدة الشعب موقف الإدارة المحلية في لواء كركوك لموقفها غير الحكيم في التعامل مع إضراب عمال شركة النفط العراقية في كركوك (حادثة كاوورباغي) وحملتها مسؤولية الحادثة إذ قالت ((.. هذه الحادثة كان يمكن ألا تقع فيما لو استعملت السلطات المحلية في كركوك الحكمة في معالجة الأمر، مقتصرة في عملها على المحافظة على الأمن وتاركة أمر فض النزاع، إلى الدوائر ذات العلاقة)). ومهما يكن من أمر ((فقد كان في وسع الحكومة تلافي حدوث هذه الواقعة الأليمة لو أنها اهتمت للأمر حينما ظهرت بوادره، واتخذت كل الإجراءات الممكنة لفض النزاع بين الشركة والعمال بدراسة المطالب التي تقدموا بها))<sup>(٤)</sup>.

(١) المصدر نفسه؛ جريدة صوت الأحرار، الأعداد (٥٥-٥٦) في ٢-٣/٧/١٩٤٦.

(٢) جريدة صوت الأهالي، العدد (١٢٠٨) في ٣/٧/١٩٤٦.

(٣) المصدر نفسه، العدد (١٢٢٣) في ٢٢/٧/١٩٤٦.

(٤) جريدة الشعب، العدد (٥٣٦) في ١٥/٧/١٩٤٦.

الفصل الخامس.. وزارة الداخلية وطبيعة العلاقة مع مؤسسات المجتمع المدني ١٩٣٩-١٩٥٨  
المبحث الثاني.. موقف الوزارة من الصحافة والرأي العام

ذلك من جهة التحقيق في أمر إطلاق النار أم من جهة الكيفية التي انتهى بموجبها الإضراب. إن من واجب الحكومة أن تُظهر للرأي العام دائماً، وكلما جد في الأمر شيء ، على موقفها من القضايا الشاغلة لبال الرأي العام ،محددة ذلك بوضوح .. وان إيقاف الحكومة الرأي العام على حقيقة الحوادث التي تقع في البلاد دائماً، أمر لا تستجبه المصلحة العامة حسب، وإنما هو ما تقتضيه مصلحة الحكومة نفسها))<sup>(١)</sup>.

ويبدو من كلام الجريدة الأخير إن الحكومة ولاسيما وزارة الداخلية- لأنها المسؤولة عن مديرية الدعاية والإذاعة العامة وتصدر جميع البيانات الحكومية من خلالها- كانت تظل الرأي العام عن حادثة(كاوورباغي) وان هناك تعيماً واضحاً وربما يكون متعمداً لسير التحقيق ونتائجه في الحادثة المذكورة.

واستنكرت جريدة صوت الأهالي الصادرة في ٢٧ كانون الأول ١٩٤٦ تدخلات رجال الإدارة وموظفي الوزارة في الأولوية في انتخابات اللجان التفتيشية مطالبة بضمان حرية الانتخابات وتطهير الجهاز الإداري<sup>(٢)</sup>. الذي أصبحت مهمة أساسية على حد تعبير الجريدة.

وعرضت جريدة صوت الأحرار بتاريخ الأول من ايار ١٩٤٧ شكوى لعوائل الموقوفين في سجن ابي غريب مقدمة إلى رئيس الوزراء ووزيري الداخلية والشؤون الاجتماعية موضحة فيها أساليب المعاملة القاسية للسجناء وتعرضهم (( للإرهاب منذ اعتقالهم وزجوا في غرف ضيقة.. وحرّموا من كل وسائل الراحة.. ونتيجة لهذه المعاملة السيئة التي يلاقونها وللظروف الصحية الرديئة التي هم فيها فقد فتكت بهم الأمراض..)) وطالبت العريضة بتحقيق مطالب الموقوفين التي أضربوا من اجلها ونقلهم إلى الموقف العام وتوفير وسائل الراحة لهم والسماح لعوائلهم بالاتصال بهم للاطمئنان على صحتهم<sup>(٣)</sup>.

<sup>(١)</sup>المصدر نفسه، العدد(٥٤٠) في ١٩/٧/١٩٤٦.

<sup>(٢)</sup>جريدة صوت الأهالي، العدد(١٢٩٠) في ٢٧/١٢/١٩٤٦؛ العدد(١٢٩٢) في ٣٠/١٢/١٩٤٦.

<sup>(٣)</sup>جريدة صوت الأحرار، العدد(٢٥٣) في ١/٥/١٩٤٧.

واستنكرت الجريدة نفسها قيام الشرطة السرية والعلنية بسلاحها باقتحام بناية دار

الفصل الخامس.. وزارة الداخلية وطبيعة العلاقة مع مؤسسات المجتمع المدني ١٩٣٩-١٩٥٨  
المبحث الثاني.. موقف الوزارة من الصحافة والرأي العام

المعلمين الابتدائية وتجولها في ردهات الدار والممرات وغرف المنام لإرهاب الطلاب وتخويفهم وقد أيد ذلك مدير الدار بأن الشرطة قد دخلت المكان في اليوم الأول من إضراب طلاب كلية الملك فيصل (مدرسة بغداد حالياً<sup>(١)</sup>). ويبدو إن إجراء الشرطة هذا كان احترازياً لتجنب اشتراك الطلبة الموجودين في دار المعلمين الابتدائية بالتظاهرات التي وقعت في كلية الملك فيصل.

كما وجهت جريدة صوت الأحرار الصادرة بتاريخ ١٠ حزيران ١٩٤٧ نقداً لاذعاً لوزارة الداخلية بسبب تعطيل بعض الصحف حيث تقول الصحيفة (( إن ما يجري من تعطيل الصحف أو الحد من نشاطها والحيلولة من دون أداء واجباتها لمجرد الخروج عن آراء المسؤولين في القضايا العامة التي تهم الشعب وتؤثر على مصيره ومستقبله. فذلك ما لا يمكن إن يصح إلا في النظم الديكتاتورية ))<sup>(٢)</sup>.

وعندما اشتدت أزمة الخبز سنة ١٩٤٧، وتزايدت مشكلات الناس وتدمرهم من الغلاء الفاحش والتدافع على أبواب المخابز وسوء توزيع المواد التموينية، تساءلت جريدة صوت الأحرار في عددها الصادر في ١٨ تموز ١٩٤٧ عن الإصلاح المزعوم الذي يقوم به الموظفون الإداريون ولاسيما متصرفي الألوية، الذين طالما اجتمعوا مع وزير الداخلية ورئيس الحكومة، لكن من دون جدوى ولم يبادر المتصرفون باتخاذ تدابير عملية فاعلة على حد تعبير الجريدة وانهم لم يعملوا شيئاً لألويتهم (( وأي شيء عمله المتصرفون منذ أن عادوا إلى ألويتهم .. غير ما تعودوا أن يعملوا في شيء كثير من القصد والترثيث وترقب الأمور ))، وهذه (( بغداد انك لترى الناس فيها مازالوا يتدافعون ويتزاحمون على أبواب المخابز والأفران..، وانك لتجلس إلى الفقير والغني فتسمعهما يشكوان الغلاء ويتذمران من التلاعب بمقدرات العيش ومن سوء توزيع الأقمشة والسكر.. ))<sup>(٣)</sup>.

(١) المصدر نفسه.

(٢) المصدر نفسه، العدد (٢٧٩) في ١٠/٦/١٩٤٧؛ العدد (٣١٩) في ٢٨/٧/١٩٤٧.

(٣) المصدر نفسه، العدد (٣١١) في ١٨/٧/١٩٤٧.

## الفصل الخامس.. وزارة الداخلية وطبيعة العلاقة مع مؤسسات المجتمع المدني ١٩٣٩-١٩٥٨ المبحث الثاني.. موقف الوزارة من الصحافة والرأي العام

إلى رئيس الوزراء ودول الجامعة العربية والهيئات الدبلوماسية في العراق ونشرت في العديد من الصحف العراقية، أشار فيها الحزب المذكور إلى اعتداءات الوزارة على المطبوعات وحرية الرأي. وأشارت الجريدة نفسها إلى تجاوزات خطيرة لمؤسسات وزارة الداخلية تعدت مسألة حرية الصحافة والرأي إلى مدهامة المساكن والاعتقال بسبب الانتقاد والثقافة واقتناء الكتب والمطبوعات و لاسيما ما احتوى منها على آراء وطنية أو مباحث ديمقراطية، وأصبح الناس-على حد تعبير الجريدة -في خوف دائم من غارات الشرطة عليهم بسبب ما يمتلكونه من كتب ومطبوعات وبذلك أصبحت حرمة المساكن التي ضمنها الدستور العراقي غير مصونة، وصار الناس يوقفون ويحقق معهم على الشبهات والأخبار أو التقارير السرية ويحجزون أياماً وأشهرًا في السجون، وإذا قُدموا إلى المحاكم كانت التقارير السرية هي أيضاً الدليل الوحيد الرئيس ضدهم. ومن تبرئهم المحاكم يلزمهم خوف من تعقيبات جديدة من الشرطة السرية بحجة ((الخشية منهم على الأمن))<sup>(١)</sup>.

كما أشرت بعض الصحف ضعف الجانب الخدمي لمؤسسات الوزارة فنشرت جريدة صوت الأحرار في ٢ أيلول ١٩٤٧ مطالبين ناحية كرمة بني سعيد حول إزالة الأوساخ المتراكمة في الشوارع والمحلات السكنية وضعف مشروع الإنارة والمطالبة بتحسين الطرق وإنشاء جسر يسهل نقل الأشخاص والمواد الأخرى بين الناحية والمناطق المجاورة الأخرى<sup>(٢)</sup>. كما تعجبت الجريدة نفسها في عددها الصادر في ١٢ تشرين الأول من السنة نفسها بإهمال أعضاء بلدية الزبير الإصلاح لبلدتهم وانهم لا تهتمهم المصلحة العامة ويؤثرون مصالحهم الخاصة على العامة وشملت الشكاوى تلبيط طريق الزبير

<sup>(١)</sup>المصدر نفسه، العدد(٣٣٢) في ١٢/٨/١٩٤٧؛ جريدة الشعب، العدد(٨٥٧) في ١٥/٨/١٩٤٧؛ لواء الاستقلال،

العدد(١٦٥) في ٢٥/٨/١٩٤٧.

<sup>(٢)</sup>جريدة صوت الأحرار، العدد(٣٤٧) في ٢/٩/١٩٤٧.

وتحسين مشروع الكهرباء والاهتمام بنظافة البلدة<sup>(١)</sup>. وفي الرمادي كانت هناك معاناة للمساجين في سجن الرمادي الملكي من إرهاب وشدة وضرورة إرسال المفتشين للاطلاع على أوضاع السجن.

وفي كركوك سجلت الجريدة نفسها انتشار الأوساخ في شوارع المدينة وأزقتها وتعاطي الخمر في السينما التي تعاني من تردي مقاعدها وارتفاع أثمان تذاكرها وعدم توافر الشروط الصحية فيها، لافتة نظر شرطة الأخلاق للاهتمام بالموضوع<sup>(٢)</sup>.

كما وجهت جريدة (صوت الأهالي) كتاباً احتجاجياً لوزير الداخلية ورئيس الوزراء ورئيس مجلس النواب من الحزب الوطني الديمقراطي وذلك احتجاجاً على استعمال الشرطة القوة ضد طلاب كلية الحقوق وزملائهم طلاب المعاهد الأخرى اثر أحداث وثبة كانون الثاني ١٩٤٨، وقد استنكرت الصحيفة من خلال الكتاب المذكور التجاوزات والاعتداءات التي قامت بها الشرطة وتوقيف عدد كبير من الطلاب الأبرياء، وتعطيل الدراسة، مما يهدد مستقبل الطلاب<sup>(٣)</sup>.

وانتقدت الجريدة نفسها بعددها الصادر في ٢٦ اذار ١٩٤٨ أعمال مديرية الدعاية العامة وطالبت بضرورة إجراء إصلاح عاجل في هذه المؤسسة الحيوية التي اتهمتها الجريدة بأنها كانت مجرد وسيلة دعاية للحكومات المتعاقبة، عن طريق استئجار صحف معينة لهذا الغرض، ولغرض الطعن بالصحف الحرة وبالأحزاب، لقاء مخصصات سرية، وتطرقت الجريدة إلى وضع محطة الإذاعة العراقية التي تشرف على توجيهها مديرية الدعاية العامة فيجب والقول للجريدة ((أن يكون مفهوماً قبل كل شيء إن الإذاعة لا تعتبر في الحقيقة ملكاً للحكومة بل هي ملك للمستمعين أي ملك للشعب)). ووصفت الجريدة الإذاعة بأنها متأخرة عن مجازاة المحطات العالمية وإنها جامدة كل الجمود على حد قول الجريدة<sup>(٤)</sup>. وطالبت

(١) المصدر نفسه، العدد (٣٨٠) في ١٢/١٠/١٩٤٧.

(٢) المصدر نفسه، العدد (٣٨٦) في ٢٠/١٠/١٩٤٧.

(٣) جريدة صوت الأهالي، العدد (١٤٢٩) في ٨/٢/١٩٤٨.



الفصل الخامس.. وزارة الداخلية وطبيعة العلاقة مع مؤسسات المجتمع المدني ١٩٣٩-١٩٥٨  
المبحث الثاني.. موقف الوزارة من الصحافة والرأي العام

بإصلاح المحطة من خلال تغيير العقلية السائدة في مديرية الدعاية العامة التي تخضع لإدارتها محطة الإذاعة، بأن تكون عقلية ديمقراطية تقيم وزناً للرأي العام وتحترم النظام الديمقراطي وان تكون المحطة واسطة حقيقية من وسائط تثقيف الشعب وتنويره بكل أمانة ونزاهة إلى جانب العناية بنواحي الثقافة والتسلية والأدب الرفيع والتنوع في البرامج التي تثير المستمعين وان لا تعتمد المحسوبة والمنسوبة في كل ناحية من نواحيها<sup>(١)</sup>.

وفي ٢٣ حزيران ١٩٤٨ احتجت معظم الصحف العراقية من خلال جمعية الصحفيين على الرقابة التي تفرضها مديرية الدعاية العامة عليها وقد تضمن الاحتجاج أموراً عدة أهمها، نقل الرقابة الصحفية من مديرية الدعاية العامة وإناطتها بإدارة أخرى، وعدم تدخل الرقابة فيما يكتبه الصحفيون عن الشؤون الداخلية التي ليست لها مساس في الحرب القائمة في فلسطين وشؤون الجيش وسلامته، والسماح للصحف بترك محل المقال المرفوع خالياً، فضلاً عن ضرورة تعيين مراقبين أكفاء من ذوي الخبرة بشؤون الصحف مع تزويدهم بتعليمات وافية تحدد واجباتهم، مع قبول ممثل عن جمعية الصحفيين في هيئة الرقابة يكون بمثابة همزة وصل بين الصحافة والرقابة.

وأرسلت نسخ من هذا الاحتجاج إلى رئاسة مجلس النواب والأعيان ورئاسة الديوان الملكي فضلاً عن وزير الداخلية<sup>(٢)</sup>.

لكن يبدو إن تجاوب وزارة الداخلية مع طلب الاحتجاج لم يكن إيجابياً، لذلك نلاحظ بعد ثلاثة اشهر تقوم وزارة الداخلية بإلغاء امتياز صحف ومجلات عديدة منها مجلة مناهل الفن الأدبية والصريح والقلم السياسيين وذلك لعدم صدورها خلال المدة القانونية على حد تبرير الوزارة الذي جاء في كتاب الإلغاء<sup>(٣)</sup>.

(١) المصدر نفسه، العدد (١٤٦٩) في ٢٥/٣/١٩٤٨.

(٢) جريدة الاستقلال، العدد (٤١٦٠) في ٢٣/٦/١٩٤٨.

الفصل الخامس.. وزارة الداخلية وطبيعة العلاقة مع مؤسسات المجتمع المدني ١٩٣٩-١٩٥٨  
المبحث الثاني.. موقف الوزارة من الصحافة والرأي العام

(٣) انظر: المصدر نفسه، العدد (٤١٩٤) في ١٩٤٨/٩/٢٧.

واستهجنت جريدة العالم العربي في عددها الصادر بتاريخ ٨ ايلول ١٩٤٩ قيام بعض أفراد الشرطة في بغداد والألوية الأخرى بفرض الكتب و وصولات الاشتراك ببعض الجرائد الوهمية على المراجعين لدوائر الشرطة لتأمين استفادة بعض من انتحلوا صفة المؤلفين والصحفيين .

ووعدت مديرية الشرطة العامة بالاهتمام بالموضوع وقررت الإيعاز لرؤساء الوحدات الإدارية بمنع مثل هذه التصرفات<sup>(١)</sup>. التي تسيء إلى سمعة جهاز الشرطة، الذي مازالت نظرة الناس إليه غير حسنة بسبب مواقفه من أحداث وثبة كانون الثاني ١٩٤٨ التي ما زالت شاخصة في أذهان الناس آنذاك.

كما نشرت جريدة لواء الاستقلال بعدها الصادر في ٥ كانون الأول ١٩٤٩ نصوص الكتب والمخابرات الرسمية التي دارت بين وزارة الداخلية و متصرفية لواء المنتفك حول النزاع العشائري الذي وقع بين عشائر عكيل وبعض أتباع موحان الخير الله من عشائر الشويلات، وقد كان نشر الجريدة للوثائق المذكورة دليلاً على الإجحاف الذي لحق بأفراد عشيرة العكيل من السلطات الإدارية التابعة لوزارة الداخلية والتي أنيط بها التحقيق في ذلك الموضوع<sup>(٢)</sup>. وهذه إشارة واضحة على عدم حيادية الجهاز الإداري في اغلب الأحيان وانحيازه إلى أهواء وربما مصالح ذاتية لمروسيه وموظفيه الكبار.

ولفتت جريدة الاستقلال الصادرة بتاريخ ١٥ تموز ١٩٥٠ أنظار وزارة الداخلية إلى حوادث خطف الأطفال من جانب الخدم أو غيرهم في بغداد، مما بعث الرعب في نفوس الكثيرين من ذوي الأطفال موضحةً خطورة تلك الظاهرة على المجتمع العراقي ومطالبةً من المسؤولين في الوزارة زيادة اليقظة لمراقبة هؤلاء الجناة مع ضرورة اهتمام الأهالي بمراقبة أطفالهم ومتابعتهم<sup>(٣)</sup>. وهذا يفسر لنا زيادة عدد جرائم السرقة والسلب بسبب

(١) جريدة العالم العربي، العدد (٦٨١٦) في ١٩٤٩/٩/٨.

(٢) لواء الاستقلال، العدد (٨٤٢) في ١٩٤٩/١٢/٥؛ جريدة العالم العربي، العدد (٦٨٨٨) في ١٩٤٩/١٢/٧.

(٣) جريدة الاستقلال، العدد (٤٢٠٣) في ١٩٥٠/٧/١٥.

استمرار مؤثرات أزمة الخبز ومواد التموين الأخرى على الرغم من إلغاء وزارة التموين سنة ١٩٤٨ إلا إن المجتمع بقي في حالة من العوز لفئة واسعة مما شجع على أعمال الخطف والسرقة لأسباب اقتصادية واجتماعية بحتة.

وأنتقد مدير الدعاية العامة في كفاءته الإدارية من الصحافة وذلك بعد اكتشاف حالات تزوير الكتب لتسفير اليهود بجوازات السفر العراقية من دون كفالة، وتزوير توقيع وزير الداخلية السابق (صالح جبر) على بعضها، لكن التحقيق اثبت تورط مديرية الدعاية العامة بالموضوع فقد أثبتت التحقيقات إن الكتب المزورة طبعت على الآلة الكاتبة العائدة للمديرية المذكورة .

وتقول جريدة الاستقلال متهجمة على مدير الدعاية (كمال إبراهيم)<sup>(١)</sup> (( إذ كان التسبب قد بلغ هذه الدرجة.. فأن الملامة ضرب من الهراء والرجل الذي لا يدرى ما يجري في دائرته وبالقرب من غرفته كيف تُسلم بيده مقدرات الصحافة ويحكم على هذا وذاك بما يشاء..)) وتواصل الجريدة استغرابها وانزعاجها من مدير الدعاية بالقول ((.. فهل يجوز السكوت عن دائرة هذا شأنها وهي تضم شعبة استعلامات تستنزف كثيراً من المخصصات والهبات))<sup>(٢)</sup>.

ويبدو إن كتابة الجريدة عن مساوئ مديرية الدعاية العامة ومديريها العام دفع وزارة الداخلية إلى قطع إعلانات الدوائر عن هذه الجريدة وكذلك الحال انطبق مع جريدتي صدى الأهالي والعالم العربي.

واستنكرت الجريدة نفسها عمل مدير الدعاية العامة منبهة إياه بأن ما نُشر عن مساوئ دائرته ((هو درس بسيط لكمال إبراهيم ليعلم ما في عمله من إساءة إلى مصلحة الحكومة التي نصبه فيها الأمي لدعايتها..، وإذا لم تكن له حماية سوى الإعلان الذي يظنه

(١) من كبار موظفي وزارة الداخلية، ولد سنة ١٩٠٩، دخل في السلك الوظيفي في ١٩٢٨/٩/٢٠، شغل العديد من الوظائف الإدارية وتدرج في مناصبه حتى أصبح مديراً عاماً للدعاية في ١٩٥٠/٤/٥ انظر: د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة الداخلية، جدول كبار موظفي الدولة لسنة ١٩٥٠، ص ١٣.

(١) جريدة الاستقلال، العدد (٤٢٤٩) في ٢١/٩/١٩٥٠.

كل شيء للجريدة لبعده عن حقيقة العمل الصحفي))<sup>(١)</sup>.

كما انتقدت الجريدة نفسها بعدها الصادر في ٢٦ تشرين الأول ١٩٥٠ إهمال ونسيان مؤسسات وزارة الداخلية للواء أربيل الذي عدته الجريدة محروماً من العناية والإصلاح علماً بالرغم من أهميته العسكرية والاقتصادية والجغرافية والسياسية، مشيرة إلى إن الإهمال

ناتج من عدم تحقيق العدالة في توزيع الخدمات بين الألوية وتولدت نتيجة ذلك مشكلات تخص البلدية والإدارة وحتى الصحة والمحاكم.. وأما مشكلات البلدية فتبدو واضحة من عجز البلدية عن تحسين الطرق وتبليط الأزقة وتوسيعها، وانعدام النظافة في المدينة فالمياه القذرة تجري في سواقٍ تخترق الطرقات والشوارع فتتصاعد منها روائح تزكم الأنوف، وتتولد منها أنواع الأمراض والأوبئة التي تفتك بالناس وكما إن عدد موظفي البلدية قليل جداً وكبير سنهم أو صغره أطلق البعض على هذه المؤسسة بدار العجزة<sup>(٢)</sup>.

وعندما عطلت وزارة الداخلية جريدتي العالم العربي والأوقات البغدادية في ١٨ نيسان ١٩٥١ لمدة سنة بتهمة السب الذي جرى التعطيل من أجله، رفعت جمعية الصحفيين العراقية- التي تأسست سنة ١٩٤٧ - برئاسة كامل الجادرجي مذكرة إلى رئاسة الحكومة حول حرية الصحافة في العراق وما تتعرض له الصحف من كبت وإرهاب من الأجهزة التنفيذية - مؤسسات وزارة الداخلية- معلنة احتجاجها على تلك الممارسات والأعمال وطالبة بإعادة النظر بقرار الحكومة بشأن الجريدتين المذكورتين<sup>(٣)</sup>.

لكن المثير للاستغراب إن وزارة الداخلية وبدل أن تقوم بالتجاوب مع هذه المطالب الوطنية نلاحظها قامت بتعطيل الجمعية ثم إلغائها وتشريد الأعضاء البارزين فيها. وواجهت الصحف الوطنية هجوماً هستيرياً من الوزارة ولاسيماً بعد انتفاضة تشرين الثاني ١٩٥٢ بحيث كان المواطن يتعرض للسجن أو المطاردة لمجرد حمله جريدة معينة<sup>(٤)</sup>.

(١) المصدر نفسه، العدد (٤٢٥٠) في ٢٢/٩/١٩٥٠.

(٢) المصدر نفسه، العدد (٤٢٧٣) في ٢٦/١٠/١٩٥٠.

(٣) فائق بطي، قضايا صحفية، ص ١١٨-١١٩.

(٤) المصدر نفسه، ص ١٢٠.

واستمرت الصحافة بنقد سياسة الوزارة ولاسيما ما تعلق منها بفرض الأحكام العرفية، والرقابة الصارمة على كل ما يقال أو ينشر بحجة الخوف من اختلال الأمن. وقد وصفت جريدة صوت الأهالي الصادرة بتاريخ ١٩ تشرين الأول ١٩٥٣ إجراءات وزارة الداخلية في سبيل استتباب الأمن بأنها ((حجة واهية لا سند لها من الواقع، والمحافظة على الأمن عذر هزيل لا يستقيم مع منطق الحوادث..، ولكن السبب الرئيس الذي يؤيده واقع الأمر هو أنَّ الوزارة كانت تتوخى من إطالة أمد الأحكام العرفية وبقاء الرقابة على الصحف تهيئة جو (مثالي) تستطيع فيه أن تعمل حرةً من غير رقابة ولا محاسبة لتحقيق مآربها في الخفاء. وكان هذا الجو يتمثل في فرض حكم إرهابي مقيت تستعمل فيه الضراوة..، وتكال التهم لكل من يرفع صوته باستنكار هذا الحكم الديكتاتوري (السافر))<sup>(١)</sup>.

كما طالبت الجريدة نفسها الصادرة بتاريخ ٢١ تشرين الثاني ١٩٥٣ من وزارة الداخلية إعادة النظر في قوائم الكتب الممنوعة والمطبوعات الخارجية الممنوعة لتقليص تلك القوائم بعد وقوع حيف كبير، ومن تحكم بالأمر أملت الرغبات الخاصة والآراء غير الديمقراطية في ذلك الشأن، وأنَّ رأي الجريدة هو المطالبة بإعادة النظر جدياً في هذه القوائم المتضخمة والتي تُعدَّ أسوء دعاية للعراق في الخارج وماسة بسمعة البلاد، فضلاً عن وقوفها حائلاً من دون إطلاع العراقيين على كثير مما ينشر في الخارج<sup>(٢)</sup>.

واستمرت الجريدة بتوجيه الأضواء على مشكلات المجتمع العراقي ذات المساس بعمل وزارة الداخلية، ففي عددها الصادر بتاريخ ٢ تشرين الثاني ١٩٥٣ كتبت عن السجون العراقية التي وصفتها ((بمأساة من المجتمع)) كما قالت عنها بأنها ((هي في الوقت نفسه لون من الإرهاب السياسي، وكثرة السجناء من غير السياسيين تثير التساؤل عن أسلوب الحياة الاجتماعية في العراق، ولماذا ازداد الأجرام إلى هذا الحد؟)) وان ((السجين لا يعامل معاملة إنسان، بل هو أشبه بالعبد الروماني الذي كان يكدح لأسياده تحت ضربات السياط ليُغل بالحديد في الليل، وغذاء السجناء العراقية من أردأ أنواع الغذاء البشري))

(١) جريدة صوت الأهالي، العدد (١٢) في ١٩/١٠/١٩٥٣.

(٢) المصدر نفسه، العدد (٢٣) في ١/١١/١٩٥٣؛ العدد (٢٤) في ٢/١١/١٩٥٣.

كما إن زيارة المسجونين هي الأخرى ((معاناة ومأساة كبرى فعليك أن تخضع للتفتيش من

الفصل الخامس.. وزارة الداخلية وطبيعة العلاقة مع مؤسسات المجتمع المدني ١٩٣٩-١٩٥٨  
المبحث الثاني.. موقف الوزارة من الصحافة والرأي العام

الشرطي الأول إلى الشرطي الآخر وهكذا وعندما يعترض أحد على أسلوب التفتيش يتلقى صفة على وجهه ورفسة من الشرطة والمزيد من الركلات وبشكل بشع وفي نهاية الأمر لا يسمح له بمواجهة السجين)). وتستغرب الجريدة من هذه المعاملة إذا كانت في أبواب السجون فكيف أذن تكون المعاملة داخل السجون! (١).

وانتقدت الجريدة نفسها والصادرة في ٨ تشرين الثاني ١٩٥٣ سياسة المحاكمات الصحفية تلك السنة التي وضعها نوري السعيد منذ مجيئه للحكم سنة ١٩٣٠ واتبعها الوزارات اللاحقة ومنها وزارة محمد فاضل الجمالي الأولى مستفيدة من قانون المطبوعات الذي تضمن نصوصاً جعلته أداة طيعة بيد الحكومات التي تريد ضرب المعارضين والانتقام منهم تحت ستار من النصوص القانونية والإجراءات الشكلية، واستغربت الجريدة من لجوء الحكومة ((إلى هذا الأسلوب البالي فتفتح عهداً بسوق الصحف إلى المحاكم عن قضايا لم تكن هي مسؤولة عنها)) وطالبت الجريدة من الحكومة بترك هذه السنة السيئة التي فشلت بموجبها في كسر شوكة المعارضة على حد قول الجريدة (٢).

وتجدر الإشارة إلى إن الصحافة في مواقفها المعارضة للسلطة لم تقتصر على الصحف العربية، بل كانت لبعض الصحف الكردية في العراق مواقف مناهضة لسياسة الحكومة وإجراءات وزارة الداخلية، ذلك لأن الصحف الكردية التي صدرت في العراق قبل ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ كانت مرتبطة بالحركة القومية الكردية، ولم ترتبط بالسلطة الحاكمة لذا فأنها تأثرت كثيراً بسياسة الضغط والإرهاب، وهذا لا يعني بالضرورة أن الصحافة الكردية لم تكن مع السلطة ضد الجماهير الكردية (٣).

وأصدرت الأحزاب الكردية التي تألفت في أثناء الحرب العالمية الثانية وبعدها مثل حزب وحدة النضال (١٩٤٤) والحزب الشيوعي فرع كردستان (١٩٤٥)، وحزب التحرر الكردي (١٩٤٥)

(١) المصدر نفسه، العدد (٢٤) في ١١/٢/١٩٥٣.

(٢) المصدر نفسه، العدد (٢٩) في ١١/٨/١٩٥٣.

(٣) جبار محمد جباري، تاريخ الصحافة الكردية في العراق، مطبعة الأمة، (بغداد، ١٩٧٥)، ص ٢٩-٣٠.

والحزب الديمقراطي الكردستاني (١٩٤٦) (١)، عدة صحف ومجلات لإبراز كفاحهم ونضالهم

الفصل الخامس.. وزارة الداخلية وطبيعة العلاقة مع مؤسسات المجتمع المدني ١٩٣٩-١٩٥٨  
المبحث الثاني.. موقف الوزارة من الصحافة والرأي العام

من خلالها<sup>(٢)</sup>.

وهاجمت جريدة (الدفاع) البغدادية عملية إطلاق النار على المساجين في سجن بغداد في حزيران ١٩٥٣ من السلطات الأمنية إذ قالت: ((نحن نعتقد إن حجة مقابلة السجناء بالمثل، التي تعكزت عليها سلطات الأمن في رمي السجناء بالنار، هي حجة لا تبررها القوانين العامة، ولا تسوغها أيضاً الشرائع السماوية..، لأن هؤلاء السجناء هم عزل من السلاح عدا بعض الحجارة والقناني، وهم في قبضة الحكومة، وتحت سيطرة حراسها ومراقبتها..))<sup>(٣)</sup>.

وتمَّ تعطيل العديد من الصحف بسبب انتقادها للسلطة، أو كتابة مقال افتتاحي لا ينسجم مع سياسة الدولة، مثال ذلك غلق جريدتي صوت الأهالي ولواء الاستقلال لنشرهما أخبار عن حوادث إضراب عمال شركة نفط البصرة أواخر سنة ١٩٥٣<sup>(٤)</sup>. كما انتقدت الصحافة شروط منح الامتيازات، وكذلك إهمال وزارة الداخلية لطلبات كثيرة لإصدار الصحف سنة ١٩٥٨ ولكن الوزارة رمتها في سلة المهملات، مما جعل العين محمد رضا الشيببي يطالب الحكومة بإطلاق الحرية الدستورية والسماح بتأسيس الصحف<sup>(٥)</sup>.

<sup>(١)</sup>المصدر نفسه، ص ٢٩. وللمزيد عن الجمعيات والأحزاب الكردية في العراق ومواقفها من الأحداث والتطورات الداخلية. انظر: عبدالستار طاهر شريف، الجمعيات والمنظمات والأحزاب الكردية في نصف قرن ١٩٠٨-١٩٥٨، شركة المعرفة للنشر والتوزيع، (بغداد، ١٩٨٩)، ص ٨٧ وما بعدها.

<sup>(٢)</sup>للمزيد عن الصحافة الكردية في العراق انظر: جبار محمد جبّاري، المصدر السابق، ص ٣١ وما بعدها.

<sup>(٣)</sup> جريدة الدفاع، العدد (٢٤١) في ١٩٥٣/٦/٢٠.

<sup>(٤)</sup> جريدة الوقائع، العدد (٣٣٣٣) في ١٩٥٣/١٢/١٧.

<sup>(٥)</sup> جريدة الزمان، العدد (٦١٧٥) في ١٩٥٨/٢/٢١؛ العدد (٦١٩٢) في ١٩٥٨/٣/١٤.

## المبحث الثالث

### علاقة الوزارة بالعشائر العراقية

#### أولاً: توطئة :-

قطنت على ضفاف نهري دجلة والفرات عشائر قسم منها قد استقر وتوطن واشتغل بالزراعة وترك حياة الترحل والبداوة، وقسم ظل بدوياً مترحلاً يجوب الصحراء، طلباً للماء والكأ، والقسم الثالث يتأرجح بين القسمين الأولين ويدعى بنصف المترحل. ونشأ النظام العشائري في العراق من أنواع متعددة في العصبية، ومن المعيشة المشتركة، فهو نظام تلقائي تميز بوجود نوع معين من الحياة الجماعية التي تتضح في المشاعر والأحاسيس وفي موارد الرزق. وفي نواة ذلك النظام توجد الآداب الاجتماعية والأعراف القبلية، التي تتصف بالاستمرار والثبوت والقدسية<sup>(١)</sup>.

كان النظام العشائري حتى نهاية الحكم الملكي في العراق يتمتع بشيء كثير من النفوذ والاستقلال ولاسيما انه ينفرد بنوع خاص من القوانين التي تعتمد على الحق العرفي وليس الحق العادي (أو المدني) بحيث إن العشيرة كانت تعدّ وحدة إدارية قائمة بذاتها لها حدودها الإدارية، ولم يشعر أفراد العشائر بضرورة الخضوع إلى تنظيم سياسي أو أداري غير عشيرتهم. ولهذا كانت العشائر خطراً يهدد وحدة الدولة ويعرض الأمن الداخلي إلى كثير من القلق والاضطراب<sup>(٢)</sup>.

ولذلك يمكن أن نعد التنظيم العشائري عاملاً من عوامل أضعاف المجتمع لأنه يعمل على تجزئته إلى وحدات عشائرية لا يوجد بينها أي انسجام أو تضامن فتسود البلاد حالة من الفوضى وعدم الاستقرار وهو دليل على ضعف الحكومة وحالة التفسخ الإداري يزداد على ذلك عدم وجود مجتمع منظم يأخذ بالتطورات العالمية وروح العصر.

وعندما خضع العراق للإدارة البريطانية مطلع القرن العشرين، أخذت تلك الإدارة على

(١) عبد الجليل الطاهر، البدو والعشائر في البلاد العربية، مطبعة الاعتماد، (مصر، ١٩٥٥)، ص ٣٣.

(٢) المصدر نفسه، ص ٣٣-٣٤.



عاتقها وضع خطة لإعادة تنظيم المجتمعات العشائرية، وإخضاع المجتمع البدوي والقبلي للأنظمة القبلية البدوية بقوة القانون<sup>(١)</sup>، وذلك بتعزيز نظام المشيخة وبإشراك شيوخ العشائر في الحكم، وبوضع نظام خاص لحسم المنازعات المدنية والجزائية بين أفراد العشائر وفقاً للعادات والتقاليد البدوية<sup>(٢)</sup>.

ولتنفيذ هذه الأهداف جميعاً فقد اعترفت الإدارة البريطانية رسمياًً بشيوخ العشائر وعمدت على تعزيز مكانتهم وتقويتهم بكافة الوسائل الممكنة، فأناطت بهم بعض المسؤوليات الإدارية والمحافظة على الأمن، والقبض على المجرمين، وحماية طرق المواصلات، وجمع الضرائب وزودتهم في بعض الأحيان بالهبات والسلاح، وفوضت لهم الأراضي التي كانت تتصرف بها عشائريهم بمنحهم سندات اللزمة مما أدى إلى حرمان أفراد العشائر كافة من حقوقهم<sup>(٣)</sup>.

وأستت الإدارة المحتلة مجالس إدارية خاصة في مراكز الألوية مؤلفة من رؤساء العشائر للنظر في شؤونهم ومشكلاتهم الخاصة كما عينت عدداً منهم في الوظائف الإدارية للاقتضية والنواحي<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر: مصطفى محمد حسنين، نظام المسؤولية عند العشائر العراقية العربية المعاصرة، مطبعة الاستقلال الكبرى، (القاهرة، ١٩٦٧)، ص ٧٢-٨٣.

(٢) لقد جاء في وصف الظروف والأوضاع التي استعدت وجود النظام مايلي: (( إن العادات والحاجات المحلية هي التي توجد القوانين وتكيفها، والقانون في كل قطر من أقطار العالم يستمد بنوده من الحاجات المحلية ومن التقاليد، والعادات دائماً والتفكير، والمستويات الحضارية وذكرت الإدارة المحتلة الأسباب التالية: عدم استطاعة تطبيق القانون المدني وقانون العقوبات (أصول المرافعات الجزائية) على أفراد العشائر، وإن وجود المجالس الإدارية المحلية في كل وحدة إدارية يجعل من الميسور التحقيق العاجل ومعرفة تقاليد المنطقة وأعرافها، وإن الموظفين الإداريين البريطانيين متقنون بالمسؤوليات مما يستوجب أن تعطى أو ترفع عن كواهلهم بعض المسؤوليات وتناط بشيوخ العشائر ورؤسائهم، وكذلك تشجيع سلطة الشيخ في منطقته لغرض المحافظة على الأمن والنظام. أما الغرض منه فكان تنظيم علاقات أفراد العشائر وتعيين الطرق الخاصة للفصل في المنازعات التي تحصل بينهم وفق الأعراف والتقاليد التي تأصلت فيهم والتي لا يمكن تجاهلها دفعة واحدة)) . انظر: نظام دعاوى العشائر، المادة الأولى.

(٣) عبدالنافع محمود، المصدر السابق، ص ٣١٣-٣١٦.

(٤) عبدالجليل الطاهر، المصدر السابق، ص ٣٩؛ جبار عبدالله الجوبير أوي، عشائر الفرات الأوسط والجنوبي في الحلة والديوانية والسماوة والناصرية، مطبعة الأديب البغدادية، (بغداد، ١٩٩٢)، ص ٥-٨.

ويرى الباحث أنّ السبب الرئيس لوضع نظام دعاوى العشائر هو سبب سياسي يرمي إلى استمالة البريطانيين لشيوخ العشائر اليهم وضمان تأييدهم لهم في حربهم ضد الأتراك. وفي سنة ١٩٢٤ تمّ تعديل نظام دعاوى العشائر بإنابته السلطة التي كانت مخولة إلى الحاكم المدني بوزير الداخلية والسلطة المخولة إلى الحكام السياسيين ومعاونيهم إلى المتصرفين والقائمقامين<sup>(١)</sup>، وبما إن النظام نص على عدم جواز النظر في الدعاوى من الموظف الإداري مباشرة فلا بد أن يحيل الأمر على مجلس تحكيمي. وخوفاً من حدوث التباس وإبهام في تطبيق أحكام نظام دعاوى العشائر المدنية والجزائية على غير أفراد العشائر فقد صدر سنة ١٩٣٣ قانون ذيل نظام دعاوى العشائر رقم (٢٦). والذي قضى في مادته الأولى: ((بأنه لا تطبق أحكام نظام دعاوى العشائر المدنية والجزائية إلا على العشائر، وأفرادهم))<sup>(٢)</sup>.

وفي سنة ١٩٣٤ صدر قانون (تعديل نظام دعاوى العشائر) الذي منح صلاحيات واسعة لوزير الداخلية وكبار الموظفين الإداريين في الأولوية<sup>(٣)</sup>. وثمة وجه نظر أخرى، تقول إنّ الإدارة البريطانية تقربت من العشائر العراقية منذ الاحتلال البريطاني إدراكاً منهم لطبيعة المجتمع العراقي العشائرية وإمكان استخدام القيادات العشائرية قوةً سياسية واجتماعية مؤثرة في المجلس النيابي لخدمة المصالح البريطانية من خلال تمرير القوانين والأنظمة التي تتسجم مع مصالح بريطانيا في العراق<sup>(٤)</sup>، لذلك نرى المس بيل السكرتيرة الشرقية لدار الاعتماد البريطاني تقيم علاقات شخصية بالشيوخ وقالت فيهم ((انهم الناس الذين أحب وأني أعرف كل رئيس عشيرة له قدر ما من الأهمية في طول العراق وعرضه، واعتقد انهم العمود الفقري للبلاد))<sup>(٥)</sup> ولذلك ابتدع البريطانيون

(١) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٢٤، ص ٧٠-٧١.

(٢) المصدر نفسه، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٣٣، قانون ذيل نظام دعاوى العشائر المدنية والجزائية رقم (٢٦) لسنة ١٩٣٣، ص ٣٣٩.

(٣) المصدر نفسه، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٣٤، ص ٢٧٩-٢٨٢.

(٤) نوري عبدالحميد العاني، التجربة الديمقراطية في العراق... ص ٩.

(٥) G. Bell, The Letters of Gertrude Bell, Vol ١١, (London, ١٩٢٧), p ٦٤٧.

نظرية في حكم العراق تقول (( إن من يسيطر على شيوخ العشائر يستطيع السيطرة على العشائر ومن يسيطر عليها يحكم العراق بكل سهولة ))<sup>(١)</sup>.

وأخذت السلطات البريطانية تعمل على تطبيق هذه السياسة بتثبيت نظام المشيخة، وتقوية سلطة الشيوخ على عشائهم بكل الوسائل. وأشركتهم في الإدارة بما في ذلك المحافظة على الأمن وجمع الضرائب كما سبقت الإشارة إلى ذلك. وفوضت لهم الأراضي وتمّ تنظيم المجتمع العشائري وفقاً للعادات والتقاليد العشائرية بموجب (نظام دعاوى العشائر المدنية والجزائية، الذي استثنى رجال العشائر من نطاق سلطات المحاكم الوطنية وصارت آراء الشيوخ تؤخذ في حل المنازعات، وتشكلت مجالس أو محاكم عشائرية تتألف من الشيوخ يراعى في انتخابهم العرف العشائري)<sup>(٢)</sup>.

وسعى شيوخ العشائر من خلال المجالس النيابية<sup>(٣)</sup> لعرقلة تجنيد أفراد عشائهم في الجيش العراقي، لأنهم في الواقع رأوا في التجنيد الإجباري حرماناً لهم من الحصول على خدمات أبناء عشائهم لهم وحدهم<sup>(٤)</sup>.

استمرت الحكومات العراقية المتعاقبة - من خلال دور وزير الداخلية وكبار موظفي وزارته - في الاستعانة بشيوخ العشائر في إدارة الماكينة الحكومية لمدة من الزمن بسبب قلة الموظفين الأكفاء حتى ظن البعض بان هؤلاء الشيوخ هم أصلح من يحكم العراق، وبعد أن تشكلت الأحزاب السياسية وانتمى إليها بعض الشيوخ نقلوا إليها عصبياتهم العشائرية وحرزاتهم، لكن خطرهم لم يكن واضحاً إلا بعد وفاة الملك فيصل الأول

(١) عبد الجليل الطاهر، العشائر العراقية، (بيروت، ١٩٧٢)، ص ١٣.

(٢) تقرير سري لدائرة الاستخبارات البريطانية عن العشائر والسياسة، ترجمة عبد الجليل الطاهر، مطبعة الزهراء، (بغداد، ١٩٥٨)، ص ١٠-١١؛ المس بيل، المصدر السابق، ص ٤٩.

(٣) أشرت رؤساء العشائر منذ بداية الحكم الملكي في المجلس التأسيسي والمجالس النيابية المتعاقبة، بعدد كبير زاد عن الثلث في العديد من المجالس النيابية. انظر: تقرير سري لدائرة الاستخبارات البريطانية عن العشائر والسياسة، ص ١١.

(٤) نوري عبد الحميد العاني، التجربة الديمقراطية في العراق..، ص ١٢.

سنة ١٩٣٣، بحيث صاروا في عهد ابنه الملك غازي يتدخلون في شؤون الحكومة مباشرةً فعرضوا الأمن والنظام في البلاد إلى القلق والاضطراب.

وكانت أغلب العشائر مسلحةً تستخدم قوتها في الأمور التوافقية، وكان الشيوخ والرؤساء يضغطون على الحكومة في بغداد ليجلبوا إلى الحكم مرشحهم<sup>(١)</sup>. ولأول مرة سنة ١٩٣٥ نقرأ إنَّ رئيس الوزراء يشير إلى العشائر والقبائل وكأنها العنصر الجوهري والأساسي في الرأي العام ويحذرهم من الوقوع في أفخاخ (المتصيدين بالماء العكر). وظهر لأول مرة كذلك اتجاه جديد للتعبير عن الرأي العام وقناعاته في الحكم القائم، ان ترسل العشائر والقبائل وفوداً إلى بغداد ليعرضوا ولائهم وإخلاصهم. وقد وجد بعض الساسة المحترفين باستعمال القبائل والعشائر فرصةً جيدةً للإيقاع بمعارضتهم في السياسة<sup>(٢)</sup>.

وأصدرت الحكومة قوانين في صالح الإقطاعيين، وأكثرهم من شيوخ العشائر كان أهمها قانون تسوية الأراضي سنة ١٩٣٢<sup>(٣)</sup>. الذي وصف بأنه ((طريقة لنزع الملكية من الفلاحين الذين يشغلون الأرض وتمليكها لشيوخ العشائر))<sup>(٤)</sup> فكانت النتيجة استئثار حفنة قليلة بامتلاك مساحات شاسعة من الأرض<sup>(٥)</sup> مما انعكس على الإنتاج الزراعي الذي انخفض بدوره، يزداد على ذلك انخفاض مستوى معيشة الفلاح العراقي، وانعكاس ذلك على

(١) خلال المدة ١٩٣٤-١٩٣٦، حدثت العديد من الحركات العشائرية في مناطق الفرات الأوسط ولاسيما في مناطق الديوانية والرميثة لأسباب عديدة منها ما يتعلق بسوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وربما لأسباب سياسية، انظر: الفصل الأول، ص ٣٥-٣٦.

(٢) عبد الجليل الطاهر، البدو والعشائر في البلاد العربية، ص ٤٥-٤٧.

(٣) للمزيد عن القوانين العراقية المؤثرة على الأراضي، انظر:

Food and Agriculture Organization of the United Nations center on land Problems in the Near East, salahuddin , Iraq, October ١٩٥٥, Country Information Report: Iraq. No. C١٩, pp, ١٥-٥٥..

(٤) Doreen Warriner , Land Reform and Development in the Middle East, (London , ١٩٦٢), ٢<sup>nd</sup>, ed , pp (١٣٧-١٣٨).

(٥) زادت إقطاعيات بعض شيوخ العشائر في العراق على المليون من دونم، والبعض الآخر نصف مليون من دونم، انظر: الساسة كبة، ((الإقطاع في العراق))، مطبعة المعارف، (بغداد، ١٩٥٧)، هامش ص ١٠.

الوضع السياسي بعدم الاستقرار مما يعني تحمل وزارة الداخلية مهام إضافية لضبط الوضع

الأمني تزداد على مهامها الاعتيادية والروتينية.

ويرى كامل الجادرجي زعيم الحزب الوطني الديمقراطي ويشاركة الرأي محمد مهدي كبه زعيم حزب الاستقلال بأن مشكلة الإقطاع لا تزول في العراق ما لم تتغير أساليب الحكم التي كانت الحكومات تأتي بمجالس نيابية بأكثرية إقطاعية وذلك بسبب تدخل الأجهزة الإدارية للوزارة في وصول المرشحين إلى مجلس النواب<sup>(١)</sup>. وهذا يشير إلى تحالف ومصالح مشتركة بين الإقطاع وموظفي الحكومة وفي مقدمتهم موظفو وزارة الداخلية.

#### ثانياً: إجراءات الوزارة لمعالجة مشكلات العشائر :-

عندما شكّل رشيد عالي الكيلاني وزارته في ٣١ آذار ١٩٤٠ والذي شغل منصب وزارة الداخلية (وكالةً) فضلاً عن منصب رئاسة الوزارة، اهتم بقضايا ومشكلات العشائر وسعى لحسمها حسماً نهائياً، وقد أدى البت في القضايا المعقدة ولاسيما في لواء الديوانية، وألوية الفرات الأوسط عامة إلى حلول الولاء والوئام، محل الخصومات والتناحرات، وجعل القوانين ولاسيما ((قانون الدفاع الوطني)) تنفذ على أحسن ما يرام، حتى أنّ التجنيد شمل أفراد العشائر الرحل في أطراف السماوة، والرميثة، فضلاً عن المناطق الأخرى، مما حمل وزارة الدفاع على توجيه كتاب شكر رسمي إلى شخص وزير الداخلية (الكيلاني) الذي أظهر جرأة وكفاءة دلتا على خبرة طويلة، ومعرفة دقيقة بشؤون العشائر وتصريف الأمور تصرفاً حكيماً<sup>(٢)</sup>.

وساهمت وزارة الداخلية في اللجنة التي شكلتها وزارة الشؤون الاجتماعية سنة ١٩٤١ وأناطت رئاستها بالدكتور سندرسن Sir H.Sinderson<sup>(٣)</sup> من خلال الموظفين

(١) انظر جريدة لواء الاستقلال، العدد (٧٤٧) في ١٠/٨/١٩٤٩؛ العدد (١٦٥٩) في ٢٢/٨/١٩٥٢؛ محمود الجندي، المشكلة الزراعية في العراق، دار البصرة للتوزيع والنشر، (بغداد، ١٩٥٠)، ص ٨.

(٢) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، ج ٥، ص ١٥٢-١٥٣.

(٣) من أشهر الشخصيات البريطانية التي عملت في العراق أثناء الحكم الملكي. فهو بحكم عمله طبيباً للعائلة

الإداريين في الألوية بهدف إزالة الحيف النازل بأفراد العشائر من الفلاحين بعدّه الضمانة الوحيدة التي تحول من دون هجرتهم وتركهم الريف إلى المدينة.

وعرضت الوزارة ثلاثة أسباب رئيسة للهجرة يمكن معالجتها وهذه الأسباب هي قلة دخل الفلاح من العمل الزراعي وعدم امتلاكه الأرض وسوء حالته الاجتماعية<sup>(١)</sup>. ولكون لواء العمارة هو المصدر الرئيس للمهاجرين فقد عممت وزارة الداخلية على الوزارات المعنية تقرير متصرف اللواء(مشكور أبو طبيخ)حول أسباب الهجرة والحلول المقترحة لمعالجتها. وقد أوضح التقرير بأن السبب الرئيس للهجرة هو بؤس الفلاح وتدهور حالة السركال.وعرض التقرير تسعة حلول للمشكلة أبرزها توزيع الأراضي على الفلاحين، وتنظيم شؤون الري وتوافر خطوط المواصلات وتوسيع التعليم المهني وتطوير المؤسسات الصحية وإسكان السكان الفلاحين بمساكن ملائمة بدلاً من الأكواخ وبيوت الشعر<sup>(٢)</sup>.

وتجدر الإشارة إلى إن بعض شيوخ العشائر وكبار المزارعين في لواء العمارة كانوا من المعارضين لحل مشكلة الأراضي في لوائهم - التي هي بالأصل أراضي أميرية(عائدة للدولة)- ورغبتهم في إبقاء الوضع على ما هو عليه،متسائلين عن أسباب((بدء الحكومة بأراضي العمارة فقط وترك الأولوية الأخرى،يستغل أرضها الملاكون الذين اخذوا تلك الأراضي بنفوذهم السياسي وبوسائل أخرى..))<sup>(٣)</sup>.

= المالكة،استطاع ان يطلع على الكثير من أسرار هذه العائلة،وان يؤدي دوراً بارزاً في حياة بعض أفرادها،كما إن اتصاله الوثيق بالسفارة البريطانية في بغداد،وبعدد كبير من رؤساء الوزارات والوزراء، والشخصيات الأخرى في البلاد،قد مكنه من إن يلم المأمأ جيداً وواسعاً بالأوضاع السياسية والاجتماعية في العراق،وان يسهم -من طريق خفي-في رسم بعض السياسات التي انتهجت أثناء الحكم الملكي حتى أواخر أربعينيات القرن العشرين،انظر: سندرسن باشا،مذكرات سندرسن باشا طبيب العائلة الملكية في العراق ١٩١٨-١٩٤٦، ترجمة سليم طه التكريتي،مكتبة التحرير،ط٣،(بغداد،١٩٨٥)،ص٥ وما بعدها.

<sup>(١)</sup> عماد احمد الجواهري،تاريخ مشكلة الأراضي والإصلاح الزراعي في العراق ١٩٣٣-١٩٧٠، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)،كلية الآداب،جامعة بغداد،١٩٨٢،ص٧٢.

<sup>(٢)</sup> عبدالرزاق الهلالي،الهجرة من الريف إلى المدن،د.م،د.ت،صص،١٣٨-١٤٢.

<sup>(٣)</sup> جريدة الشعب،العدد(٥٥١) في ١/٨/١٩٤٦.

ولا نجانب الحقيقة عندما نقول إن الشيوخ والسراكيل كانوا أحد الأسباب الرئيسية لتدهور حالة الفلاحين وتلكؤ الحكومة في حلّ مشكلة الأراضي، التي كان من المفترض توزيعها

على الفلاحين وأعمارها وتأسيس مشاريع الري فيها ومساعدة الفلاحين على زيادة الإنتاج واستثمار الأراضي بأنفسهم بالطرائق الحديثة، وهذا لم يكن ليحصل لولا النفوذ الواسع والحضوة الكبيرة لشيوخ العشائر لدى السلطة التنفيذية - ومنها مؤسسات وزارة الداخلية المساهمة في حل مشكلة الأراضي - مما جعل سلطة العشائر تستغل نفوذها لحساب مصالحها الخاصة من دون الاكتراث بمصالح وحالة الفلاح العراقي البائسة آنذاك.

كانت مشكلة الإسكان في الريف والاهتمام بالقرية، مثار نقاش أيضاً مستمر من الأعيان، فطالب العين محمد رضا الشبيبي، بأن تعمل الحكومة على إنشاء المساكن الصحية في القرى والأرياف، وتنظيم إدارة القرى<sup>(١)</sup>، والاعتناء بتوطين العشائر وتحسين أموالها الصحية والتهديبية. وطالب أيضاً بردم الهوة بين الريف والمدينة<sup>(٢)</sup>، كما طالبت لجنة الأمور المالية والاقتصادية سنة ١٩٤٢-١٩٤٣ بالعمل على تقليل عنصر البداوة بحل مشكلة الأراضي الأميرية وتوزيعها على الفلاحين لجعلهم أكثر ارتباطاً بالأرض وأشد علاقةً بالعمران<sup>(٣)</sup>.

ولمعالجة مشكلات الهجرة من الريف، ومشكلات القبائل الرحالة ارتأت لجنة الأمور المالية والاقتصادية لسنة ١٩٤٨-١٩٤٩، توزيع الأراضي الأميرية على العشائر على أساس الملكية الصغيرة. لتمكنهم من الاستقرار والأخذ ببعض وسائل الحضارة وإبعادهم قدر المستطاع عن حياة التنقل والبداوة، واستتباب الأمن<sup>(٤)</sup>، لكن بعض أعضاء مجلس الأعيان انتقدوا السلطات التنفيذية بصورة عامة ومنها وزارة الداخلية فقد أشار العين توفيق

(١) المزيد عن دور وزارة الداخلية وإجراءاتها بشأن تنظيم القرى انظر: د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة الداخلية، ملف رقم

ش م/٣٣/٢٥٣، تسلسلها ٦٧٦٤/٣٢٠٥٠، لائحة قانون إدارة القرى ١٩٤٤، و٢، ص ص، ٣-١٢.

(٢) محمد رشيد عباس، المصدر السابق، ص ٢٢٤.

(٣) م.م.ع، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٢-١٩٤٣، ص ١١٣.

(٤) المصدر نفسه، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٨-١٩٤٩، ص ١٧٧.

السويدي إلى إن سياستها غير واضحة تجاه القرى وإسكان العشائر<sup>(١)</sup>.

كان تطبيق نظام دعاوى العشائر المدنية والجزائية من كبار موظفي وزارة الداخلية خلال المدة ١٩٣٩-١٩٥٨ قد ألقى ثقلًا إضافيًا على الوزارة ومؤسساتها ولاسيما الجهاز

الأمني (الشرطة) والإداري في الألوية الذي وقعت على الأخير مهمة تنفيذ النظام المذكور على المشكلات والحوادث التي تقع في المناطق العشائرية أو بين أفراد العشائر الذين يشكلون أكثر من ثلثي سكان العراق آنذاك.

ومن أمثلة الحوادث التي كان للجهاز الأمني دور فيها هي حادثة الخلاف بين آل مناع وآل حاتم في لواء المنتفك، ففي شهر آب سنة ١٩٤١ حدثت صدامات بين آل مناع وآل حاتم في لواء المنتفك بسبب خلافات قديمة حول الأرض والملكية الزراعية..<sup>(٢)</sup>، ويروي بان الشرطة انحازت إلى آل مناع، وكان حصيلة ذلك مجزرة مروعة ذهب ضحيتها (٤٩) قتيلاً وأكثر من مئة من الجرحى وحرقت أكواخ الفلاحين وترحيل المئات منهم<sup>(٣)</sup>.

وحاولت الشرطة إنهاء النزاع بين عشيرتي الدلو وجميل بابان في السنة نفسها حول الأراضي في كفري بالوسائل السلمية وتجنب استخدام القوة المفرطة<sup>(٤)</sup>.

(١) المصدر نفسه، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٤-١٩٥٥، ص ٩٤.

(٢) في مطلع سنة ١٩٣٦ انتشرت الاضطرابات في عموم المناطق التي تقطنها عشائر بني ركاب وحاولت السلطات الإدارية الاستعانة ببعض الشيوخ لاقناع رؤساء بني ركاب بالهدوء وكانت المطالب الرئيسية للعشائر الثائرة إبقاء آل حاتم في أماكنهم وإعادة أطمعتهم المحجوزة وتمليكهم الأراضي الأميرية يزداد على المطالبة بالتمثيل في المجلس النيابي وتأجيل أداء أفرادهم للخدمة العسكرية. وقد وجه رؤساء العشائر اللوم لمتصرف اللواء والمفتش الإداري لعدم اهتمامهم بمطالبهم وبعد لقاءات سريعة بين الرؤساء والمفتش الإداري في مدينة الشرطة وافق الرؤساء على تقديم الطاعة للحكومة مقابل ذلك توقيف العمليات والإجراءات التي كانت الحكومة تنوي القيام بها وإلغاء قرارات السلطة الإدارية المحلية بحق آل حاتم وقصرها على بعض الغرامات فقط. انظر: عبدالرزاق الحسني، تاريخ الوزرات، ج ٤، ص ١٦٥-١٦٦.

(٣) عماد احمد الجواهري، تاريخ مشكلة الأراضي والإصلاح الزراعي، ص ٧٧-٧٨.

(٤) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة الداخلية، ملف رقم ٣٧/٤/١٤، تسلسلها ٧٨٩٣/٣٢٠٥٠، الصراع بين عشيرتي  
٣٥١ وجميل بابان حول الأراضي-كفري، ١٩٤١، ص ٣، ص ٢-٥.

كما حدث في السنة نفسها نزاع بين ابو محمد والبو علي في نواحي لواء العمارة حول بعض جواميس سرقت وأخرى قتلت. فصمم مجيد الخليفة شيخ ابو محمد أن يضرب قبيلة ابو علي ضربة قوية فنفذ إنذاره لقبيلة ابو علي بهجوم شديد حيث أخذ أتباعه يقتلون أعدائهم ويحرقون بيوتهم وينهبون مواشيهم وأموالهم حتى وصلوا إلى دار شيخهم



وحاصروه لولا تدخل قوات الشرطة التي وصلت إلى مكان القتال بعد إن قتل (٥٦) شخصاً وجرح (٨١) آخرين وأحرقت فيها (١٥٠) صريفةً (كوخ) ونهبت (٢٥٠) داراً<sup>(١)</sup>. وهذا إنما يدل على استمرار الثقافة البدوية في المجتمع العراقي آنذاك والتي أحد معالمها هي الحرب والقتال الدائم بين العشائر لأسباب قد تكون تافهة في أغلب الأحيان.

ومن الأمثلة الأخرى للنزاعات والخصومات العشائرية التي كان للجهاز الإداري لوزارة الداخلية دوراً واضحاً في معالجتهما ذكرته وثائق الوزارة فيما يخص قضية تصادم عشيرتي العبيد واللهيب سنة ١٩٤٤ بسبب خلاف بين أفراد من كلا العشيرتين<sup>(٢)</sup>، والتي حكم فيها متصرف لواء كركوك بتاريخ ١٢ أيلول ١٩٤٤ بالحبس لعدد من شيوخ العبيد لمدة ثلاث سنوات أو بدفع ضمان نقدي مقداره (٢٠٠٠) دينار<sup>(٣)</sup>. وكان موقف الوزارة إيجابياً فقد أسرعت بالإيعاز إلى متصرف لواء كركوك بالتدخل السريع لمعالجة الموقف، وفعلاً أوعز الأخير لشرطة اللواء بإرسال قوة مناسبة تمكنت بعد التنسيق مع عدد من شيوخ العبيد الذين رافقوا قوة الشرطة من تهدئة الموقف والسيطرة عليه قبل أن يتوسع

(١) علي الوردي، دراسة في طبيعة المجتمع العراقي، مطبعة العاني، (بغداد، ١٩٦٥)، ص ١٦٩.

(٢) يعود سبب المشكلة إلى قيام بعض أفراد عشيرة العبيد بالذهاب إلى قرية محمود الهندي اللهبي في مشروع الحويجة لاشغال تخصصهم وبعد طلب محمود الهندي مغادرتهم القرية لوجود حزازات سابقة معهم وبعد خروجهم من القرية أرسل محمود الهندي جماعة لملاحقتهم فقتل بعضهم وجرح آخر مما جعل عشيرة العبيد تجهز أكثر من (٢٠٠) مسلح لاختذ الثأر من جماعة محمود الهندي ولولا تدخل الشرطة وقسم من شيوخ العبيد لوقعت مجزرة كبيرة لا يحمد عقباها. انظر: د.ك.و، الوحدة الوثائقية، ملفات وزارة الداخلية، ملف رقم ٣٨٧٧/٣٢٠٥٨١١، قضية تصادم عشيرتي العبيد واللهيب، و ٥٠، ص ١٠٥-١٠٩.

(٣) المصدر نفسه، و ٥٠، ص ١٠٣-١٠٥.

ويقدم الطرفان ضحايا أكثر لا مبرر لها<sup>(١)</sup>، بعد مقتل سبعة وجرح خمسة من عشيرة العبيد وألقت الشرطة القبض على أولاد محمود الهندي وأودعتهم السجن لان والدهم كان في بغداد وقت الحادثة<sup>(٢)</sup>.

وفي سنة ١٩٤٥ حدث نزاع حول الأراضي بين قبيلة بني أسد وآل حسن في الجبايش

-أحد مناطق لواء المنتفك- فادى إلى وقوع معركة اشترك فيها كل رجل بالغ،حتى الشيوخ،وقد تصرفت فيها الحكومة-وزارة الداخلية-بحزم، فسحقت الحركة وأعدت النظام إلى نصابه،وعاقبت العشيرتين بشدة<sup>(٣)</sup>.

كان لوزارة الداخلية نفوذ كبير في تعيين شيوخ العشائر أو عزلهم وكذلك السراكيل، فمن واجب الوزارة تعيين شيوخ العشائر بعد وفاة القدماء وكذلك تعيين أو تبديل السراكيل على الأراضي المعينة من الحكومة وذلك بعد طلب يقدم منه إلى اقرب وحدة إدارية ويرفع عن طريق المتصرفية إلى وزير الداخلية مع معاملة كاملة تشمل الطلب وأفراد عشيرته واخوته والأسباب المؤدية إلى التعيين أو الاستبدال مع رأي المتصرف<sup>(٤)</sup>.

ولهذا نلاحظ مساعي الشيوخ والسراكيل بالتقرب والتودد إلى الوزير أو المتصرف (المحافظ) أو الموظف الإداري في لوائه أو منطقتة لان من دون استحصال موافقة هؤلاء لا يمكن للشيوخ أو السراكال أن يلبي مصالحه الذاتية التي هي بكل تأكيد تسبق مصالح عشيرته في أغلب الأحيان. وهذا مما يزيد من نفوذ وسطوة موظفي الوزارة في المناطق العشائرية أكثر من المناطق الحضرية.

كما سعت الوزارة لمعالجة مشكلة إسكان العشائر الرحالة،ولاسيما عشائر شمر جربة

(١)المصدر نفسه،كتاب متصرفية لواء كركوك،مستعجل،والمرقم ٢٢٣ في ٨/٨/١٩٤٤ الموجه إلى وزارة الداخلية تحت عنوان تصام عشيرتي العبيد واللهيب، و ٥٠،ص ص،١٠٣-١٠٤.

(٢)المصدر نفسه، ص ص،١٠٥-١٠٧.

(٣)علي الوردي،المصدر السابق،ص ص،١٦٩- ١٧٠.

(٤) د.ك.و،الوحدة الوثائقية،وزارة الداخلية،ملفة رقم ٣٢٠٥٠/١٤٤،موضوعها تعيين الشيوخ،تاريخها ١٤-١٥، ص ص،٣٣-٣٧.

وشمر الصايغ والظفير وعنزة وغيرها<sup>(١)</sup>،ويشير تقرير لجنة إسكان العشائر الرحالة الموجه إلى مدير الداخلية العام سنة ١٩٤٦، إلى إن منح الأراضي الأميرية إلى شيوخ المشايخ ورؤساء الفرق لمنع أعمال الخوة منعاً باتاً وإسكان عشائر شمر في الأراضي المخصصة لهم لم تجد نفعاً لان أفراد العشائر المذكورة - بحسب ما ورد في التقرير- لم يبدلوا عاداتهم

البدوية وان شيوخ ورؤساء العشائر الذين أخذوا الأراضي والأموال من الحكومة لم يعملوا شيئاً لإصلاح أوضاع أفراد عشائهم<sup>(٢)</sup>.

وأشار التقرير إلى إن هناك ارباكاً في عمل لجنة إسكان العشائر الرحالة بسبب تدخل المتصرفين ومدير البادية، وفي النهاية يوصي التقرير بعدة مقترحات لمعالجة المشكلة وهي:-

١- إيجاد ارض زراعية محاذية لمناطق سكناهم الاعتيادية مثل عنزة تجاور بادية الشامية وشمر في الجزيرة الشمالية.

٢- صعوبة إيجاد منطقة كبيرة مساحتها (٥٠,٠٠٠) من دونم مثلاً لعشيرة عنزة لتجاور بادية الشامية.

٣- هناك الكثير من مشاريع الري سيتم إنجازها ويمكن الاستفادة منها لإسكان العشائر. كما إن الكثير من الساكنين في الخيم السوداء يرفضون الاستقرار في أماكن محددة حتى ولو أعطيت لهم أراضي صالحة للزراعة والاستقرار<sup>(٣)</sup>. وهذا مما يعقد المشكلة ويصعب إيجاد الحلول لها.

(١) للمزيد عن جهود وزارة الداخلية لاسكان العشائر الرحالة، انظر: د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة الداخلية، ملف رقم ٤/٢٤، تسلسلها ٣٢٠٥٠/٧٤٦٥، إسكان العشائر الرحل ١٩٤٦-١٩٥٢، و١١٤ صص، ١٣٨-١٤٠.

(٢) المصدر نفسه، المذكرة رقم (٥٣١) في ١٩٤٦/١٠/٢٣ من أي. ايج. ديجيرن (E.A.Degbren) إلى مدير الداخلية العام عن أعمال لجنة إسكان العشائر الرحالة، و١١٥ صص، ١٣٩.

(٣) المصدر نفسه، و٥ صص، ١٨.

وشرعت الحكومة العراقية خلال الخمسينيات بتوسيع نطاق حفر الآبار الارتوازية في البادية العراقية، وقد اضطلعت مديرية العشائر العامة (شعبة الإسكان والأراضي) في وزارة الداخلية بمهمة متابعة تطبيق نظام الوزارة رقم (٣٦) لسنة ١٩٥٣، الذي تضمن القيام بإسكان العشائر وتوطينها. وكان لوزارة الداخلية دور مهم في متابعة مشكلات العشائر

الرحالة وتذليل الصعاب التي تعترضها في هذا الاتجاه<sup>(١)</sup>. وفعلاً تمّ حفر ثلاثة آبار في (الهبارية) وثلاثة أخرى في (الشنانة) في البادية الشمالية كما تمّ حفر عدة آبار في (كور الحصن) و(الشبكة) من البادية الجنوبية<sup>(٢)</sup>.

ولمواكبة تطور الأحداث الداخلية وكثرة الاضطرابات والحركات في المناطق العشائرية، أصدرت مديرية العشائر العامة سنة ١٩٤٦ -وهي أحد تشكيلات وزارة الداخلية- منشوراً إلى المتصرفيات(المحافظات) كافة حول تعديل نظام دعاوى العشائر المدنية وذلك بربط المحضر الذي يضبط من المحاكم مع إضارة الشرطة بالنسبة للدعاوى الجزائية التي تطلبها الوزارة من الإدارات المحلية بغية مساعدة الموظفين الإداريين للتوصل إلى نتائج مفيدة للتحقيق في القضايا الواقعة في مناطقهم العشائرية<sup>(٣)</sup>. ويظهر إن الوزارة هدفت من ذلك الإجراء للتقليل من الأخطاء في الأحكام الصادرة في الأولوية من المتصرفين فيما يخص دعاوى العشائر المدنية بعد تصاعد الأصوات حول عدم حيادية قرارات الموظفين الإداريين وانحياز الكثير منهم للشيوخ والملاكين الكبار ضد أفراد العشائر من الفلاحين والمزارعين البسطاء.

ولتنظيم حركة العشائر قرب الحدود المشتركة مع الدول المجاورة، عقدت الحكومات العراقية خلال مدة الدراسة العديد من المعاهدات والاتفاقيات الخاصة بمسائل الحدود ومنها تابعة العشائر الحدودية وتنقلها في أراضي الدولتين لطلب المراعي والمياه فيها ،

(١) مكي الجميل، البدو والقبايل الرحالة في العراق، مطبعة الرابطة، (بغداد، ١٩٥٦)، ص ١٧١، ٢٥٦.

(٢) المصدر نفسه، ص ٢٣٧، ٢٥٩.

(٣) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة الداخلية، ملف رقم ٣٢٠٥٨٣/٣٠١١، محكمة التمييز العشائرية، منشورات وتعليمات مدير ٣٥٥ العامة، السنة ١٩٤٦، كتاب وزارة الداخلية المرقم ٣٣٩ في ١٩٤٦/١١/٣٠ والمعنون إلى متصرفية لواء الديوانية، و ٣٦، ص ١٠.

ففي ٢٤ ايار ١٩٣٨ عقدت معاهدة تتعلق بتابعة العشائر بين العراق والمملكة العربية السعودية بموجبها وافقت الحكومة العراقية على اعتبار أفراد عشيرتي الدهامشة والظفير المقيمين في المملكة العربية السعودية مكتسبين جنسية المملكة المذكورة إذا لم يعودوا إلى العراق خلال ستة اشهر من تبليغهم وبالمقابل توافق حكومة السعودية على اعتبار أفراد عشيرة شمر نجد، المقيمين في العراق مكتسبين الجنسية العراقية، إذا لم يعودوا إلى المملكة العربية السعودية

خلال ستة أشهر من تبليغهم، وتتعهد المملكتان بعدم السماح للعشائر المقيمة بأراضيها بالقيام بإعمال تخل بالأمن فيها. لكن هذه المعاهدة تأخر تصديقها من مجلس النواب العراقي في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢ آب ١٩٣٩ وذلك لان لجنة الأمور الداخلية والخارجية في المجلس النيابي رأت في بعض بنود المعاهدة إجحافاً بحق العراق. وأبرم الاتفاق في ٨ نيسان ١٩٤٠ وأصبح ساري المفعول<sup>(١)</sup>.

واتفقت الحكومتان العراقية والسعودية سنة ١٩٣٨ أيضاً على اتفاق خاص بإدارة المنطقة المحايدة، صادق عليه مجلس النواب يوم ٢ آب ١٩٣٩ وذلك نظراً لان هذه المنطقة يرتادها الكثير من عشائر الدولتين، والعشائر التابعة لحكومات أخرى، لتوفر المراعي والمياه فيها، وأهم ما جاء في الاتفاق هو الطريقة الواجب اتباعها في إدارتها، والتعاون على توطيد الأمن فيها، من خلال تعاون قوات الأمن في الدولتين لإعادة السكون إلى المنطقة في حالة وقوع اضطرابات تؤدي إلى الإخلال بأمن المنطقة المحايدة وانتظامها<sup>(٢)</sup>.

واستمرت مساعي الحكومتين العراقية والسعودية لمعالجة مشكلات العشائر في المناطق الحدودية حتى نهاية الحكم الملكي ، ولاسيما إن الحدود بين الدولتين تمتاز بانبساطها وسهولة حركة وتنقل العشائر من خلالها إلى أماكن تواجد المراعي في أراضي الدولتين وعدم التزام أفراد العشائر بالاتفاقيات الخاصة بتنظيم حركتهم واستقرارهم لتعودهم على حياة التنقل والترحال.

(١) عبدالرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، ج٥، ص ٢٧-٢٩؛ ص ١٤٦-١٤٨.

(٢) المصدر نفسه، ص ٣٠-٣٢.

كذلك عقدت حكومة العراق في السنة نفسها مع تركيا معاهدة صداقة وحسن جوار ، الحق بها عدد من البروتوكولات أهمها البروتوكول المتعلق بالتعاون المتبادل في أمور الأمن ولاسيما موضوع الأجانب وأقامتهم في كلا البلدين، والبروتوكول المتعلق بتسوية مشكلات الحدود والذي حول كبار الموظفين العراقيين ومنهم المتصرفين فض النزاعات والمشكلات الواقعة على الحدود بين الجانبين بالتعاون مع الطرف الآخر، فضلاً عن متابعة

أعمال التهريب (ولاسيما الأسلحة والماشية) والشقاوات وهجرة السكان غير الشرعية من بلد إلى الأخر.

كما عقدت مع الدولة نفسها في السنة نفسها اتفاقية تسليم المجرمين من حاملين للجنسيتين العراقية والتركية<sup>(١)</sup>.

ولتسوية مشكلات الحدود بين العراق وإيران سافر وزير الداخلية -سعيد قزاز- في ٣٠ أيلول ١٩٥٤ لبحث القضايا الحدودية المتعلقة بين الجانبين فضلاً عن إجراءات مكافحة الشيوعية في البلدين<sup>(٢)</sup>.

وبذلك كان لهذه الاتفاقيات والمعاهدات انعكاسات إيجابية على الوضع الأمني في الحدود وكذلك تبادل المجرمين مع البلدان الأخرى، مما سيعزز من الأمن الداخلي الذي شهد اضطراباً واضحاً في السنوات التالية أواخر العهد الملكي كما سبق البحث في ذلك في فصول الأطروحة السابقة.

وللحفاظ على الأمن الداخلي للعراق، ومن أجل تنظيم أفراد العشائر صدرت أوامر من وزير الداخلية (مصطفى العمري) إلى مديرية الشرطة العامة، أوضحت فيها أسماء العشائر والأفخاذ التي تنتمي إليها ممن اعتادوا الدخول إلى العراق براً من الدول المجاورة لقضاء أشغالهم المعتادة، والتأكيد على مسؤولية الشرطة في مراقبة أمثال هؤلاء على الدوام، وإنشاء مخافر إضافية على الحدود وزيادة أعداد الشرطة وتجهيزهم بالسلاح والسيارات الحديثة، ليتمكنوا من ضبط الأمن في مناطق الحدود ولاسيما حركات العشائر من الدول

(١) المصدر نفسه، ج٧، ص ٤٧-٤٨؛ ص ٥٦-٥٧؛ ص ٨٥-٩٢.

(٢) المصدر نفسه، ج٩، ص ٢١١.

المجاورة<sup>(١)</sup>.

أدى وزير الداخلية (سعد صالح) دوراً مهماً في السنة ١٩٤٦ في معالجة مشكلات العشائر العربية، فلم يكن يُحابي في أحكامه أو يراعي الاعتبارات والصلات الشخصية إذا ما تضاربت مع الجانب القانوني والحقوق العامة، ومن ابرز الأمثلة على ذلك حكمة في قضية أراضي الشراكية<sup>(٢)</sup> المتنازع عليها بين الشيخ علوان الياسري وعشيرة آل زياد- الذين يرتبط

معهم الوزير برابطة الخوولة- فعندما درس القضية حكم لصالح علوان الياسري، وعندها سأله المستر ادموندس مستشار وزارة الداخلية كيف تحكم ضد أخوالك، فأجابته ((لم أكن ضد أخوالي وإنما أنا معهم ولكن وجدت الحق مع علوان الياسري، ولا أرى مبرراً لتشجيع أخوالي على الباطل خدمة لصون كرامتهم، ولكي لا يقال عني باني أحابي في أحكامي، فأنا أخشى تأنيب الضمير))<sup>(٣)</sup>.

ونتيجة لعمل سعد صالح السابق كمتصرف للواء المنتفك والعمارة، وإعداده لتقريري (مشكلة أراضي لواء المنتفك) و( طريقة العقود المباشرة وتأثيرها السيئ على الزراعة في لواء العمارة)، فقد ادخل هاتين القضيتين في منهاج الوزارة، وبناءً على اقتراحه بعده وزيراً للداخلية أقر مجلس الوزراء تأليف لجنة وزارية برئاسته وعضوية وزير المالية والمواصلات والأشغال لتقرير سياسة الأراضي في اللوائين المذكورين<sup>(٤)</sup>. لذلك عُده سعد صالح من وزراء الداخلية الفاعلين في تحسين العلاقة بين الوزارة والعشائر العربية. ألزمت الوزارة مديرات ومراكز الشرطة في بغداد والألوية الأخرى، برفع تقارير

(١) م.و.د، الملف رقم (٢١)، كتاب سري من وزير الداخلية إلى مدير الشرطة العام في ٢٣/١/١٩٤٦، و٤٢. نقلاً عن، كريم حيدر خضير، تاريخ الشرطة، ص ١٢٠.

(٢) منطقة تقع في محافظة المثنى.

(٣) ستار جبار الجابري، المصدر السابق، ص ١٣٢.

(٤) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، ملف رقم ٣١١/٥٧٣، مقررات مجلس الوزراء، الجلسة ٣٥٨، ١٥/٣/١٩٤٦، و٢٦، ص ٦٤.

استخباراتية عن أحوال العشائر في مناطق ألويتهم وبشكل شهري إلى الموظف الإداري في القضاء الذي يرفعها بدوره إلى المتصرف ثم يقوم الأخير بإعلام وزير الداخلية بالأمور التي يراها مهمة وتستوجب ذلك، وقد كانت التقارير الاستخباراتية تتضمن فقرات عدة أهمها: استقرار العشائر وتنقلها، وقوة العشائر من ناحية السلاح والمال وعدد الرجال المقاتلون، ومتابعة الحوادث التي تقع بين العشائر وأسبابها ونتائجها، والتعرف على ميول العشائر نحو الملك والوطن والجيش وهل توجد دعايات مضرّة تؤثر على ميولهم، كذلك

متابعة دخول العشائر العراقية أو الأجنبية إلى داخل الحدود العراقية في مناطقهم، ومتابعة الأجانب الداخلين وكذلك الموظفين الأجانب في دوائر الحكومة وغاياتهم وتصرفاتهم وترتيبات الشرطة حول ذلك من مراقبة وغيرها<sup>(١)</sup>. لذلك نلاحظ تقرير مدير شرطة بكرة إلى قائممقام القضاء حول ميول العشائر نحو الملك والوطن والجيش بأنها ((جيدة جداً ولا توجد دعايات مضرّة تؤثر على ميولهم...))<sup>(٢)</sup>.

وأوضح أحد التقارير الاستخباراتية لمدير شرطة لواء الكوت الموجه إلى متصرف اللواء بأن ((أحوال العشائر بداخل اللواء وعلى الحدود مستقرة، ولم تتطور قوة العشائر من حيث السلاح والعتاد، ولم تقع حوادث فيما بينها، وميول جميع العشائر جيدة تجاه الحكومة وأفرادها مخلصون تجاه الوطن والملك، ولم تنزح بعضها من العراق إلى إيران أو العكس، وإن الأجانب الموجودين في اللواء هو الطبيب اليوناني قسطنطين العامل في مستشفى الكوت الحكومي))<sup>(٣)</sup>.

كما سعت الوزارة لإيقاف أعمال الغزو والسلب بين العشائر الواقعة على حدود الألوية بعضها مع البعض الآخر، لذلك نلاحظ متصرفية الموصل تطلب من

(١) المصدر نفسه، ملفات وزارة الداخلية، ملف رقم ٣٢٠٥٩١٢/٥٧٨١، تقرير من معاون شرطة بكرة إلى قائممقام قضاء بكرة، موضوعها نشرة الاستخبارات لمنطقة بكرة لشهر ايار ١٩٤٧، ص ٦٧، ص ٩٨.

(٢) المصدر نفسه، ص ٦٧، ص ٩٩.

(٣) المصدر نفسه، ملف رقم ٣٢٠٥٩١٢/٥٧٨١، نشرة الاستخبارات، كتاب مدير شرطة لواء الكوت إلى متصرف اللواء المرقم ٢١٢ في ١٩٤٧/٦/٧، موضوعه، قوة العشائر ونشرة الاستخبارات لشهر ايار ١٩٤٧، و ٧٠-٣٥٩ ص ١٠٢-١٠٣.

متصرفية الدليم منع عشائر شمر القاطنة في شمال لواء الدليم إلى الاتجاه شمالاً نحو لواء الموصل بسبب قلة الكلاً ولاسيما وإن أعداد النازحين كان (( بدرجة من الكثرة ما لا تتحمل معها المراعي في لواء الموصل زمراً أخرى ولسبب عدم استقرار الحالة بينهم وعشائر الجيش وغيرهم لذلك نرى من المصلحة العامة منع رحيلهم من لوائكم إلى جهات هذا اللواء وربطهم بتعهدات في سبيل ذلك وإعلامنا))<sup>(١)</sup>.

وهذه أدلة قطعية على اهتمام الوزارة بالعشائر وشؤونها وكل ما يتعلق بها ولادق



التفاصيل، لما لها من أهمية ودور فعال في استقرار الوضع الأمني وفرض سلطة القانون وسيادته، ودليل على إن الجهاز الإداري والأمني للوزارة يتعامل بحذر ودقة مع العشائر واتباع الوسائل السلمية لحل المشكلات التي قد تقع بين العشائر مع بعضها البعض أو بين العشائر والسلطة، وترك خيار القوة في الأوقات التي تعجز فيها الوزارة ومؤسساتها في السيطرة على الوضع واستتباب الأمن وفرض النظام في مناطق العشائر كجزء من البلاد عامة. لذلك لم تتوان الوزارة في استخدام القوة عندما يتطلب الأمر ذلك.

لم يقتصر تعامل الوزارة مع الأحداث والانتفاضات العشائرية العربية بل تعاملت مع انتفاضات العشائر الكردية في شمال البلاد، فقد انتفض فلاحو قرية عربت<sup>(٢)</sup> في السليمانية سنة ١٩٤٧-١٩٤٨، واشتركت الوزارة في لجنة التسوية التي أرسلت إلى المنطقة لتبت في النزاع القائم بين الملاك والفلاحين، والتي أيدت حقوق الفلاحين في أراضي قريتهم، وبعد رفض الشيخ لطيف بن الشيخ محمود الحفيد قرار اللجنة ونتيجة اندلاع وثبة كانون

(١) المصدر نفسه، ملف رقم ٣٢٠٥٨٣/٢٩٧١، عنوانها الغزو على حدود لوائي الموصل والدليم، كتاب متصرفية لواء الموصل إلى متصرفية لواء الدليم رقم ١٥٢١٣ في ١٢/٥/١٩٤٨، بعنوان عشائر شمر، و٧، ص٧.

(٢) قرية صغيرة تقع في وادي نهر تانجرو على بعد (٢٥) كم جنوب السليمانية، وكانت أراضي القرية تعود إلى الفلاحين بصورة مشاعة في الماضي، غير إن الشيخ محمود البرزنجي نجح في الاستحواذ على أراضي القرية بعد الاحتلال البريطاني للعراق، وعندما قام الأخير بتقسيم أملاكه على أولاده في أوائل الأربعينيات أصبحت أراضي القرية من حصة ولده الشيخ لطيف. انظر: عماد احمد الجواهري، تاريخ مشكلة الأراضي والإصلاح الزراعي، ص ٧٨-٧٩.

الثاني ١٩٤٨ أدى إلى نشاط الفلاحين ومطالبتهم بحقوقهم، وبات واضحاً إن وضع القرية الذي يهدد بالانفجار لن تقتصر نتائجه على القرية المذكورة وإنما على مناطق أخرى، مما أضطر وزارة الداخلية في نيسان ١٩٤٨ إلى توجيه أمرها إلى متصرف السليمانية للإيعاز للشيخ لطيف على تخفيض التكاليف التي فرضها على الفلاحين وانتهت المشكلة في خريف ١٩٤٨<sup>(١)</sup>.

وواجهت وزارة الداخلية في المنطقة الشمالية سنة ١٩٥٣، انتفاضة أخرى أوسع نطاقاً

شملت العشرات من القرى في لواء أربيل شمالي العراق<sup>(٢)</sup>. وان انتشار الانتفاضة وامتناع الفلاحين عن تأدية الواجبات للملاكين وخشية الحكومة من استغلال المعارضة السياسية لها دفع وزارة الداخلية إلى الإسراع بوضع قوات كافية من الشرطة في القرى المنتفضة وألقت القبض على بعض الفلاحين والمحرضين، كما أرغمت الكثير منهم على ترك منازلهم بعد أن دمرت قراهم<sup>(٣)</sup>.

كذلك تعاملت الوزارة بشدة مع حركات العشائر في الجنوب فعندما بدأت حركة آل فرطوس في لواء العمارة في آذار ١٩٤٩ بعد امتناع الرؤساء عن تأدية الواجبات والتكاليف التي اعتادوا تأديتها للشيخ سكر النعمة<sup>(٤)</sup> بسبب عزم الأخير على ترحيلهم إلى منطقة

(١) المصدر نفسه، ص ٧٩-٨٠.

(٢) بدأت الانتفاضة في سنة ١٩٥٣، بعد مطالبة الفلاحين من عشيرة دزه بي الكردية بإلغاء الأتأوات التي يفرضها الاغاوات على زواج أبناء الفلاحين ومنع الملاكين من إحلال المكائن الزراعية أو العمال الزراعيين المؤقتين محل الفلاحين الذين يجري ترحيلهم بشكل تعسفي يزداد على مطلب آخر يدعو الحكومة إلى توزيع الأراضي على الفلاحين غير المالكين. وانتشرت الانتفاضة التي بدأت في ٢٢ نيسان بسرعة إلى (٦٠) مقاطعة تضم (٣٠٠) قرية فلاحية وامتدت لتشمل قضائي مخمور وكويسنجق. انظر: جعفر عباس حميدي، التطورات والاتجاهات السياسية الداخلية، ص ٤٠.

(٣) سعاد خيربي، المصدر السابق، ص ٢٠٧.

(٤) وهو شيخ آل عيسى من قبيلة بني سعيد الذي منحه البريطانيون حق التزلم أراضي منطقة الكبيبة الواقعة في أطراف لواء العمارة قرب حدود لواء المنتفك وذلك مكافأة له على ولائه وضبطه عشائر المنطقة خلا العشرين. انظر: عماد احمد الجواهري، تاريخ مشكلة الأراضي، ص ١٥٧-١٥٨.

مجاورة وبعد تجمع اكثر من (٥٠٠) مسلح من الفلاحين مطالبين بتوزيع الأراضي عليهم. أصدرت مديرية الشرطة العامة وأمرها إلى سرية من فوج المشاة الآلي في ١٢ حزيران من اجل السيطرة على الوضع في المنطقة، وبعد التعاون التام بين السلطات الإدارية في لوائي العمارة والمنتفك احتلت الشرطة أراضي الكبيبة وتم سحق الحركة وترحيل آل فرطوس عن المنطقة.

وفي مطلع حزيران ١٩٥٠ قامت الشرطة بسحق الحركة الثانية لآل فرطوس بعد

محاولتهم العودة إلى أراضي الكبيبة ثانية<sup>(١)</sup>.

بررت الشرطة إجراءاتها العنيفة ضد عشائر آل فرطوس قولها إن الحركة كانت موضع اهتمام الفلاحين قاطبةً في لواء العمارة، وذكرت بان التساهل معهم سيؤدي إلى قيام حركات مماثلة في المناطق الأخرى. ومن ناحية أخرى أمرت الداخلية باعتقال رؤساء آل فرطوس وإحالتهم إلى مجلس عشائري وفقاً لنظام دعاوى العشائر المدنية والجزائية، والذي قضى بترحيلهم إلى المنتفك وتغريمهم مبلغاً قدره (٢٥٠) ديناراً ديةً للقتلى<sup>(٢)</sup>.

اتخذت وزارة الداخلية الموقف نفسه من انتفاضة آل ازيرج في العمارة سنة ١٩٥١ - ١٩٥٢<sup>(٣)</sup>، فقد هرعت الشرطة إلى منطقة الانتفاضة وتمكنوا في اليوم التالي ١٨ تشرين الأول ١٩٥٢ من سحق الانتفاضة، التي أسفرت عن مقتل وجرح العديد من الفلاحين وصدرت أحكام بالسجن على آخرين أحالتهم الشرطة إلى المحاكم المختصة<sup>(٤)</sup>.

(١) جعفر عباس حميندي، التطورات والاتجاهات السياسية الداخلية، ص ٦٩٢-٦٩٣.

(٢) المصدر نفسه، ص ٦٩٣-٦٩٤.

(٣) آل ازيرج إحدى عشائر العمارة، قام شيوخها (سلمان المنشد وشواي الفهد) بالتزام أراضي مقاطعاتهم وتأجيرها إلى الملتزمين الثانويين من صغار رؤساء آل ازيرج، وفي أواخر سنة ١٩٥١ بدأت حملة منظمة بين فلاح آل ازيرج ورؤسائهم من أجل مساواتهم بالشيوخ الذين عازمت الحكومة على تفويضهم أراضي العمارة باللزامة. وإزاء الموقف السلبي الذي اتخذته الحكومة عمد الفلاحون إلى الامتناع عن تأدية الواجبات والتكاليف

التي كانوا يؤمن دونها إلى شيوخهم وقد أدى ذلك إلى حدوث اشتباك مسلح وقع في تشرين الأول ١٩٥٢ مع جماعة الشيخ مطلق السلطان الذين حاولوا إجبار الفلاحين على دفع الحصص المقررة. انظر: سعاد خيرى، المصدر السابق، ص ١٨٧-١٨٨.

(٤) جريدة الأهالي، العدد (١٣٣) في ١٣/١١/١٩٥٢.

وفي مناطق الوسط القريبة من بغداد، حدثت الكثير من المشكلات العشائرية، نذكر منها النزاع بين عشيرتي العبيد والعزة سنة ١٩٥٢ في الخالص أحد أقضية لواء ديالى، وكان سببه نزاع حول الأراضي، فقد اغتنت عشيرة العبيد فرصة ليلة عيد الفطر، حيث تخلو دوائر الحكومة من الموظفين، فهاجمت عشيرة العزة واستمرت المعركة بينهما طيلة ليلة ٢٩/٣٠ آب سقط فيها من العشيرتين ثمانية عشر قتيلاً<sup>(١)</sup>، كان منهم ابن لشيخ العزة وابن لشيخ العبيد وتمكنت قوات الشرطة من إنهاء المعركة بعد جهود كبيرة. وقد أدت هذه الواقعة إلى

تكرار المشاجرات والمصادمات بين أفراد من كلا العشيرتين من وقت لآخر، واخذ بعض أفراد العشيرتين على ارتكاب جرائم السلب في أراضي العشيرة الأخرى لإجبار الحكومة على اتخاذ إجراءات انضباطية ضد القاطنين في تلك الأراضي نكايةً بهم<sup>(١)</sup>.

كان لانعدام الحريات السياسية، وتردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بسبب هيمنة الإقطاع الاقتصادي والسياسي، قد دفع بالأحزاب السياسية بعدها الطليعة الواعية والمثقفة لان تتقدم بمذكرات في نهاية تشرين الأول ١٩٥٢، إلى الوصي نبهت فيها إلى المخاطر التي سيتعرض لها العراق ما لم يغير البلاط والحكومة السياسة المتبعة، ثم حدد حزب الاستقلال (١١) فقرةً عدّها السبل الكفيلة لإصلاح الوضع الداخلي ومن أهم ما جاء فيها: إلغاء نظام دعاوى العشائر وإلغاء المشيخة وتجريد العشائر من السلاح، ورفع مستوى المعيشة بمكافحة الغلاء وتشريع الضمان الاجتماعي..<sup>(٢)</sup>، وقد عبّر حزب الجبهة الشعبية المتحدة والحزب الوطني الديمقراطي عن الآراء والمطالب نفسها التي جاء بها

(١) يذكر عبد الرزاق الحسني ان عدد القتلى من عشيرة العزة ستة عشر رجلاً، وعدادهم من عشيرة العبيد اثنا عشر رجلاً، وان قوات الأمن لم تحضر إلا بعد فوات الوقت المناسب إذ كان متصرف لواء ديالى - حيث وقع الحادث - خارج اللواء في إجازة عيد الفطر المبارك. عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، ج٨، ص ٣١٦.

(٢) عارف رشيد العطار، الإجماع في الخالص، د.م، (بغداد، ١٩٧٠)، ص ٣٨-٣٩.

(٣) انظر: نص المذكرة في جريدة لواء الاستقلال، العدد (١٧١١) في ٢٩/١١/١٩٥٢.

### حزب الاستقلال<sup>(١)</sup>.

يظهر من المذكرة السابقة أنّ سياسة وزارة الداخلية تجاه العشائر ولاسيما استمرار العمل بنظام دعاوى العشائر المدنية والجزائية ودعم نظام المشيخة وكثرة الأسلحة لدى العشائر أصبحت غير مقبولة من العناصر المثقفة والوطنية بعدها عوامل ضعف وتأخير للمجتمع وتطوره.

كما واجهت الوزارة انتفاضات عشائرية (فلاحية) في منطقة الفرات الأوسط خلال المدة ١٩٥٤-١٩٥٨<sup>(٢)</sup>، فقد بدأت في شباط ١٩٥٤ انتفاضة واسعة في قضاء الشامية والنواحي

التابعة له، وقد كانت الوزارة تراقب الانتفاضة بحذر وترقب شديدين ثم بعد استفحال الأمر قامت أجهزة الوزارة الأمنية باعتقال عدد كبير من المحرضين اشتمل على (١٠٠) فلاح و(٢٣) طالب و(٥) محامين<sup>(٣)</sup>. بينما قامت الحكومة من جهة أخرى بإصدار (مرسوم قسمة الحاصلات بين الملاك والفلاح رقم (١) لسنة ١٩٥٤) تأكيداً لاستجابتها لمطالب الفلاحين<sup>(٤)</sup>. ويبدو أنّ إجراء الحكومة هذا كان محاولة لإعادة التوافق بين الفلاحين والملاكين وسحب البساط من تحت أقدام العناصر (الهدامة) التي تطمح إلى استغلال الفلاحين لتحقيق المكاسب السياسية.

كما واجهت أجهزة الوزارة الأمنية منها والإدارية مشكلة التعامل مع الكثير من الانتفاضات والاضطرابات العشائرية (الفلاحية) في مناطق مختلفة من البلاد مما زاد من

(١) انظر نص المذكرات في جريدة الأهالي، العدد (١٢١) في ٢٩/١٠/١٩٥٢؛ جريدة الجبهة الشعبية، العدد (٣٧٩) في ٢٩/١١/١٩٥٢.

(٢) كانت مطالب هذه الانتفاضات تتعلق بالمطالبة بحقوق الفلاحين في الأرض ووضع حد للطغيان الإقطاعي ومطالبة الحكومة بقسمة الحاصلات مناصفة بين الملاك والفلاح وتحمل الأول نصف ثمن البذور ومنع الملاكين من تكليف الفلاحين القيام بأعمال السخرة والواجبات الأخرى التي تحط من كرامتهم. انظر: جريدة لواء الاستقلال، العدد (١٨٠٥) في ٢٤/٢/١٩٥٤؛ المصدر نفسه، العدد (١٨١٣) في ٤/٣/١٩٥٤.

(٣) جعفر عباس حميدي، التطورات والاتجاهات السياسية الداخلية، ص ٢٧٣-٢٧٤.

(٤) تضمن المرسوم قسمة الحاصل بين الفلاح والملاك مناصفة، واعتبر كل العقود التي تتضمن إعطاء الملاك حصة تزيد على النصف باطلة سواء أكان عقدها قبل تنفيذ المرسوم أم بعده. انظر: د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥٤، مرسوم قسمة الحاصلات بين الملاك والفلاح رقم (١) لسنة ١٩٥٤، ص ٤٣-٤٦.

تعقد مهام وواجبات الوزارة خلال السنة ١٩٥٥<sup>(١)</sup>.

واستمرت الاشتباكات بين الشرطة والفلاحين، لكن يلاحظ إن إجراءات الشرطة لم تكن عادلة وإنما كانت منحازة للإقطاعيين والشيوخ تحت مظلة الحفاظ على الأمن في البلاد. فتدخلت الشرطة لمصلحة الشيخ خوام العبد العباس والشيخ سوادي الحسون (الرميثة) الذين طلبوا مساعدتهما في ترحيل بني عارضٍ بسبب رفضهم تأدية حصة من الحاصل عوضاً عن أثمان المضخات وقد قامت سيارات الشرطة المسلحة بضرب أبناء العشائر (الفلاحين) وتدمير أكوخهم. وسقط نتيجة الاشتباك عدد من القتلى والجرحى من الطرفين، فما كان من

الشرطة إلا إن عززت قواتها ثم قامت بأعمال انتقامية من الفلاحين<sup>(٢)</sup>.

وقامت الشرطة باعتقال سراكيل عشائر العفاجة والبونايل والمزاريج في منطقة البدير في لواء الديوانية في حزيران ١٩٥٨، للمساعدة في تهدئة الموقف، ولكن إجراءات الشرطة تلك جاءت بنتائج معكوسة فقد أدت إلى توتر الوضع وامتداد الانتفاضة إلى المناطق الأخرى وقد نددت جموع الفلاحين المنتفضة بإجراءات الوزارة وموقفها من الفلاحين<sup>(٣)</sup>.

وكما سبقت الإشارة فإن السلطة التي تطبق النظام (نظام دعاوى العشائر) هي وزارة الداخلية، وعلى رأسها الوزير ثم المتصرفون والقائم مقامون وفي سنة ١٩٥١ أضيفت عبارة ((ومعاوني المتصرفين)) وأصدرت الوزارة بناءً على ذلك بيانات مختلفة طوال العهد الملكي كانت تخول فيها المتصرفين لهذه السلطات في ألويتهم<sup>(٤)</sup>.

(١) شهدت سنة ١٩٥٥ انتفاضات عشائرية (فلاحية) في مناطق عديدة من العراق منها انتفاضة آل ازريج الثانية وانتفاضة فلاح قلعة دزه وناحية مركه وقرى شهبازار وسروجك وسرواش وخورمال ووارمأوه في لواء السليمانية، وانتفاضة فلاح كفري في لواء كركوك. وفي السنة التالية انتفضت القرى الكردية في اربيل وفلاحو ديالى. انظر: سعاد خيرى، المصدر السابق، ص ٢٢٩-٢٥٤.

(٢) عماد احمد الجواهري، تاريخ مشكلة الأراضي والإصلاح الزراعي، ص ٩٠-٩١.

(٣) جعفر عباس حميدي، التطورات والاتجاهات السياسية الداخلية، ص ٢٧٥.

(٤) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥١، القانون رقم (٢٩) لسنة ١٩٥١، المادة الحادية عشرة، ص ١٦١.

كما استحدثت الوزارة في السنة نفسها تشكيلة محكمة التمييز العشائرية بعد إن كان المرجع الذي تُميز عنده هذه الدعاوى قبل السنة ١٩٥١ وزير الداخلية الذي كان أما أن يمارس السلطة بنفسه أو يعهد بها إلى مدير العشائر العام مع لجنة يكون مدير العشائر رئيسها وكان بعد أن تنتهي اللجنة من تمييز القضية أن يصادق عليها وزير الداخلية.

أما المحكمة المستحدثة في مقر وزارة الداخلية فيترأسها أحد حكام التمييز المدني وعضوية اثنين من كبار موظفي الدولة الحفوقيين ممن لهم الخبرة الإدارية ومفتشين إداريين مشهود لهم بالكفاءة وحصافة الرأي، ويعين الأعضاء فيها لمدة ثلاث سنوات وللمحكمة أن تصدق الحكم أو تمتنع عن تصديقه وتقرر إعادة القضية إلى الموظف الإداري

الذي اصدر قراره فيها لإجراء المحاكمة مجدداً، وإذا تراءى للمحكمة تشديد العقوبة من دون إن ترى حاجةً لإعادة القضية إلى الموظف الإداري عليها أن تستمع إلى ذوي العلاقة وتدوين إفادتهم وتقرر العقوبة التي تراها مناسبة<sup>(١)</sup>.

وبذلك كانت وزارة الداخلية على تماس مباشر مع العشائر وكانت علاقتها معها تتحدد وفقاً لنظام دعاوى العشائر سابق الذكر، وتتعدد مهام الوزارة وتتشعب إذا ما عرفنا بان سكان العراق حتى إحصاء سنة ١٩٥٧ كان بحدود ستة ملايين ونصف المليون نسمة<sup>(٢)</sup>، وإن عدد سكان القرى والأرياف والعشائر والبدو (القبائل الرحل) بحدود (٤,٧٤٠,٠٠٠) نسمة تقريباً<sup>(٣)</sup>، فقد واجهت الحكومات العراقية مشكلة الأراضي وإصلاحها طوال العهد الملكي ووقع عبء كبير من إجراءات الحكومة على وزارة الداخلية ومؤسساتها ولاسيما ما يتعلق بتنفيذ القوانين المتعلقة بالأراضي وكيفية استغلالها

(١) عبدالجليل الطاهر، البدو والعشائر، ص ٤٨.

(٢) انظر: إحصاء سنة ١٩٥٧.

(٣) قدرت دورين وارنر سكان الأرياف بثلاثة ملايين ونصف المليون نسمة، انظر:

Doreen Warriner, Op. Cit, pp, ١٤٢-١٣٩.

وتوزيعها<sup>(١)</sup>، وكان الكثير من الملكيات الكبيرة تعود لشيخو العشائر ورؤساء القبائل<sup>(٢)</sup>، الشديدي العلاقة بعضهم مع الوزارة وكبار موظفيها. مما جعل المشكلة الزراعية في العراق تستمر حتى نهاية العهد الملكي والتي تتجلى بشكل واضح في مشكلة الإقطاع وتوزيع الملكية الزراعية في العراق<sup>(٣)</sup>.

وتجدر الإشارة إلى إن نظام دعاوى العشائر لم يسلم من النقد حتى من بعض شيخو العشائر-الذين هم أكثر استفادة من النظام- حيث يقول الكاتب عبد الرزاق الظاهر: (( واذكر إنني التقيت مصادفةً بنفر من كبار الشيوخ والمتنفذين منهم وسمعتهم يتذمرون من صدور حكم في حق امرأة بالنسبة لتركه زوجها المتوفي وفرض حصتها القانونية في الطابو العائد

لزوجها واتفقوا على إن ذلك باطل لأنه يخالف العرف العشائري..)) وقال أيضاً: (( وفي قضية أخرى أن أحد المتصرفين جهلاً منه حكم وفقاً للعرف العشائري بتفريق ثروة الشيخ المتوفي على إخوانه وأعمامه وجعل الحصة القليلة لأولاده وحرم النساء بل زاد على ذلك فحكم بقسمة أولاد المتوفي القاصرين من ذكور وإناث وأعطى لكل من اخوة المتوفى ولداً أو بنتاً وكأنهم جزء من التركة))<sup>(٤)</sup>. وهذه إشارة واضحة على سوء تنفيذ النظام من الموظفين الإداريين التابعين لوزارة الداخلية حتى ولو كان بسبب سوء فهم النظام بشكله الصحيح من الموظف المختص وهو يدل أيضاً على تخبط النظام وقبوله للأحكام الكيفية وربما الارتجالية البعيدة عن النظام وروحه.

نتيجة لتزايد مشكلة الأرض وسوء العلاقة بين الشيوخ والفلاحين، وحوادث الكثير من الحوادث في المجتمع العشائري، كانت الوزارة شديدة التعامل معها كما سبقت الإشارة إلى

(١) للمزيد عن مشكلة الأراضي والإصلاح الزراعي في العراق وإجراءات وزارة الداخلية في بعض شؤونها انظر: عماد احمد الجواهري، تاريخ مشكلة الأراضي والإصلاح الزراعي، ص ٧٢ ومابعدها.

(٢) حنا بطاطو، العراق، الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية، ترجمة عفيف الرزاز، مؤسسة الأبحاث العربية، الكتاب الأول، ط ٢، (بيروت، ١٩٩٥)، ص ص ٧٥-٨٨.

(٣) طلعت الشيباني، واقع الملكة الزراعية في العراق، دار الأهالي للنشر والتوزيع، (بغداد، ١٩٥٨)، ص ص ١٢-١٣.

(٤) عبدالرزاق الظاهر، الإقطاع والديوان في العراق، مطبعة السعادة، (القاهرة، ١٩٤٦)، ص ص ١٣٩-١٤٠.

ذلك، فاصطدمت الشرطة بالفلاحين في لواء العمارة (عشائر الازيرج) سنة ١٩٥١ ومع فلاحي القرنة في لواء البصرة سنة ١٩٥٢، والمقابلة المسلحة مع فلاحي لواء ديالى (منطقة الأوقاف) سنة ١٩٥٣، وتعاملها مع حادثة لواء اربيل (دزه ي) سنة ١٩٥٣، عندما منع الفلاحين الاغوات من دخول القرى الهائجة وتمكنت من إحباط هذه الحركة<sup>(١)</sup>.

أما بشأن تعاون العشائر مع أجهزة ومؤسسات الوزارة فقد كان للعشائر، مواقف وأدوار انسجمت مع توجهات وأهداف وزارة الداخلية، تجاه بعض الأحداث الداخلية، فبعد فشل حركة أيار ١٩٤١، وتقدم الجيش البريطاني لاحتلال العراق، وعند تراجع قوات الجيش العراقي والشرطة من البصرة إلى القرنة، رحب بهم رؤساء العشائر المحيطة بالقضاء، وأعربوا عن



رغبتهم في المساهمة في الدفاع عن كيان المملكة بوقف الزحف البريطاني، وطلبوا تزويدهم بالسلاح والعتاد.

وتعاون متصرف لواء العمارة ماجد مصطفى مع عشائر اللواء للمساهمة بالمقاومة ضد الجيش البريطاني، فتبرع الشيخ مجيد الخليفة بخمسين مشحوناً (قارب نهري صغير) مع خمسة رجال في كل مشحون وتبرع بمثل ذلك كل من الشيخ شواي الفهد، وآل صيهود، والشيخ محمد العريبي، وعهد إلى قائد الجيش في القرنة تنظيم هذه القوات العشائرية واستخدامها بالتنسيق مع الإدارات المحلية، وعين الرئيس إسماعيل أحمد العباوي آمراً على قوات العشائر من منطقة الشرش وحتى المدينة ونظم خطة العمل وكالاتي<sup>(٢)</sup>:-

١- كسر السدود المحيطة بمعسكرات القوات البريطانية في المعقل وهي غير محروسة.

٢- مراقبة الدوريات نهاراً وإبادتها إذا اقتربت من جسر الماجدية.

(١) فسرت وزارة الداخلية هذه الحركة على اعتبار إنها نتيجة لدخول الآلة الزراعية في الإنتاج الزراعي وعللت تعصب الفلاحين في هذه المنطقة بالشك الذي داخل نفوس الفلاحين من جراء استخدام الآلات الزراعية إذ أوحى لهم بالقلق على مستقبلهم وثبت في أفكارهم أنهم سيرحلون عاجلاً أم آجلاً عن القرى التي استوطنوا فيها. انظر: طلعت الشيباني، المصدر السابق، ص ٥٧.

(٢) عبدالرزاق الحسني، الأسرار الخفية، ص ٢٩١-٢٩٢.

٣- ضرب المعسكر البريطاني ليلاً، لإزعاج القوات البريطانية.

ولتنفيذ هذه الخطة قسمت قوات العشائر إلى قسمين، فكان القسم الأول (عشائر القرنة) وفي القسم الثاني (عشائر العمارة) وتقدمت عشائر القرنة إلى (كرمة علي) لتستقر في الاهوار والبساتين نهاراً، فتقوم بواجباتها أسبوعاً، ثم تتبعها (عشائر العمارة) فتعمل عملها أسبوعاً آخر، ثم جاءت قوات قبائل (سوق الشيوخ) للغرض نفسه، إلا إن العداة والتنافس بين العشائر المختلفة حالاً من دون قيامها بأعمالها التي خطط لها<sup>(١)</sup>.

لكن الباحث يرى إن مجرد تجمع العشائر وتحركها واتخاذها الأماكن المخصصة للقتال يعد عملاً وطنياً ويسجل لها حتى وإن لم تشترك بمعارك فعلية مع القوات البريطانية ولأنها

لم تقدم المساعدات للجيش البريطاني أو ترحب بقدمه.

وفي لواء الديوانية، تذاكر بعض رؤساء العشائر مع متصرف اللواء احمد السوز أمثال عبد الواحد الحاج سكر رئيس عشائر آل فتلة، الذي أبدى استعداده للتعاون مع الإدارة والجيش العراقي للدفاع عن الديوانية وان (( رأيه من رأي المجتمعين فإن قرروا الاستمرار في المقاومة فهو معهم، وان ارتأوا الاستسلام للأمر الواقع فهو لا يعترض على قرارهم))<sup>(١)</sup>. وتعاونت عشائر الريكان والزيباري والبرادوستية مع وزارة الداخلية وتم تأليف قوة غير نظامية أعطيت لها صفة الشرطة لتعاون الجيش في القضاء على حركة بارزان الثالثة سنة ١٩٤٥، وتألقت قوة الشرطة غير النظامية بأكثر من (٤٥٠) مقاتل وكان لهم دور مشهود في إنهاء تلك الحركة بعد أن اشرف وزير الداخلية مصطفى العمري بنفسه على تنظيم وعمل شرطة العشائر<sup>(٢)</sup>.

ويظهر من ذلك حسن العلاقة وتعاون بعض العشائر مع أجهزة الوزارة الأمنية لضبط الأمن وفرض سلطة القانون على العشائر الأخرى التي تحاول التمرد على السلطة ،

(١) المصدر نفسه، ص ص، ٢٩٢-٢٩٣.

(٢) المصدر نفسه، ص ٢٨٣.

(٣) حسن مصطفى، المصدر السابق، ص ص، ١٣٤-١٤١؛ جريدة النداء، العدد (٣٢١) في ٢١/٩/١٩٤٥.

أو لتحقيق أهداف ومنافع تتعلق بشؤونها الخاصة أو منطقتها.

وخلال المدة القصيرة الآتية من عودة الاحتلال البريطاني (١٩٤٦-١٩٤١)، كان من الطبيعي أن تحسن وزارة الداخلية والسلطة عموماً من علاقتها بالعشائر، وعاد البريطانيون لتبني سياسة تقوية الريف العشائري ولهذا فان ضباط الارتباط البريطانيين الجدد أدوا في الأولوية الدور نفسه الذي كان قد أداه المسؤولون السياسيون ومفتشو (الانتداب) الإداريون خلال الاحتلال الأول. واستفاد رؤساء العشائر من اختلال التوازن الداخلي بعد أن أصبح كل من العشائر والحكومة والبلات بحاجة أحدهما إلى الآخر.

كما ساعدت العناصر الموالية من شيوخ العشائر، الحكومات المتعاقبة في انتخاب مرشحيها وإبعاد العناصر المعارضة من الوصول إلى المجلس النيابي، فيقول شاهد عيان

عبد الرزاق إسماعيل محمد (موظف حكومي)، كاتب الشعبة الثانية للمنطقة الانتخابية العاشرة بان خلف مشيوح (شيخ عشيرة) وضع أوراق الانتخابات بيده في الصندوق وأشار إلى انه أملى عليه كتابة مرشحي الحكومة بدلاً من المرشحين المعارضين وعندما حاول الموماً إليه رفض ما طلب منه هدده الشيخ بالقتل<sup>(١)</sup>.

وبهذا فان تراصف القوى السياسية الداخلية في المدة (١٩٤٦-١٩٥٨) كان مبنياً على التعاون بين الحكومة والعشائر فيما بينهم بعد ان صار يتهددهم جميعاً نمو انتلجنسيا مغرقة في اليسارية أو مغرقة في الوطنية متحالفة مع الجماهير الحضرية وتمتلك -كما ظهر فيما بعد- موطئ قدم ثابت لها في الجيش نفسه. وكانت هذه العوامل كلها أعطت رؤساء العشائر دفعةً إضافيةً من الحياة والنفوذ، وان كانت مؤقتةً<sup>(٢)</sup>.

لكن على الرغم من ميل العشائر للخضوع والتعاون مع الحكومات والانصياع لأوامرها، استمرت تحمل نحوها بعض بقايا العداة والضغينة القديمة. فالعشائر لم تتعود بعد على اعتبار الحكومة رمز الاستقرار والخير للبلاد. فما زالت وحتى أواخر العهد الملكي تُعدّ الحكومة رمزاً للضريبة والسجن والسوط والقهر والتسخير ولاسيماً ان هذا تراث قديم

(١) وزارة الدفاع، القيادة العامة للقوات المسلحة، محاكمات المحكمة العسكرية العليا الخاصة، ج٧، ص٢٤٩.

(٢) حنا بطاطو، العراق، الطبقات الاجتماعية ..، الكتاب الأول، ص١٢٨-١٢٩.

تمتد جذوره إلى مئات السنين وليس من السهل إزالته من النفوس دفعةً واحدةً<sup>(١)</sup>.

وهكذا كانت العلاقة بين وزارة الداخلية والعشائر العراقية علاقةً متأرجحةً غير مستقرة، تحددت بموجب القوانين والأنظمة التي تشرف الوزارة على تنفيذها وأبرزها نظام دعاوى العشائر المدنية والجزائية وتعديلاته، فقد ارتأت الوزارة تسخير كل مواد النظام وفقراته بما يخدم توجهاتها- بالتأكيد هي توجهات الحكومة- متبعة أساليب القوة والبطش في معظم الأحيان مع جنوحها إلى أساليب العقل والحكمة في أحيان أخرى.

وعلى الرغم من ذلك نلاحظ بعض وزراء الداخلية وكبار موظفيها قد جنحوا إلى سياسة كسب ود العشائر والسيطرة على قوتها ونفوذها في الريف العراقي الكبير، لاسيما وان رؤساء العشائر أخذوا يتدخلون في السياسة بل إن بعض الوزراء أو الحكومات تترك

**الفصل الخامس.. وزارة الداخلية وطبيعة العلاقة مع مؤسسات المجتمع المدني ١٩٣٩-١٩٥٨**  
**المبحث الثالث.. علاقة الوزارة بالعشائر العراقية**

---

---

سدة الحكم عندما تجد معارضة عشائرية قوية في بعض مناطق العشائر.

---

(١) علي الوردي، المصدر السابق، ص ١٧٦.

تابعت وزارة الداخلية مهامها ومسؤولياتها الإدارية والسياسية والخدمية والأمنية في ظل ظروف متغيرة شهدها العراق خلال الحرب العالمية الثانية وما بعدها حتى سقوط النظام الملكي سنة ١٩٥٨. فقد سعت الوزارة خلال مدة الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩-١٩٤٥ لتطوير جهازها الإداري والوظيفي حيث وضعت لبنات مهمة في تشكيل مؤسسات أكاديمية وعلمية مثل مدرسة الشرطة العالية والمدرسة الإعدادية للمفوضين ونواب المفوضين سنة ١٩٤٤ والقائمة على شروط راقية في مقدمتها التحصيل الدراسي العالي، والكفاءة الإدارية والخبرة الوظيفية السابقة، والدرجات الوظيفية الرفيعة، فضلاً عن ذلك زيادة أعداد ضباط ومنتسبي المؤسسة الأمنية حتى بلغت أعداد الشرطة سنة ١٩٤٥ بحدود (٢٤) ألف منتسب بضمنهم الشرطة السرية.

شهدت وزارة الداخلية متغيرات عديدة في هيكل مؤسساتها ودوائرها وشعبها وأقسامها المختلفة طوال مدة الدراسة بدواعٍ إدارية وأمنية واقتصادية وسياسية واجتماعية تلتنقي بهدف واحد وهو ترقية عمل مؤسساتها المختلفة لضمان تقديم أفضل الخدمات للمواطنين فقد تمّ تحويل مديرية العشائر إلى مديرية عامة سنة ١٩٤٤ واستحداث الإدارات المحلية في الأولوية سنة ١٩٤٥ وتأسيس مديرية إدارة البادية سنة ١٩٤٦، وتوسيع البلديات إلى مديرية عامة سنة ١٩٤٧ وتطوير مصلحة نقل الركاب سنة ١٩٥٠.

توسعت تشكيلات وزارة الداخلية بعد إضافة (الأمانة العامة لمراقبة وإدارة أموال اليهود) الذين أسقطت عنهم الجنسية العراقية بعد سنة ١٩٥٠، ومحاولة تجاوز آثار انتفاضة تشرين الثاني ١٩٥٢ على الوضع الداخلي إذ قامت الوزارة بالعديد من التعديلات لنظامها رقم (٤٦) لسنة ١٩٥٣ فطورت في آيار ١٩٥٤ مديرية التوجيه والإذاعة العامة وحددت واجباتها النظر في المطبوعات والأخبار الخارجية وتنظيم شؤون الصحف والمجلات والدعاية للعراق في الداخل والخارج. كما توسعت تشكيلات الوزارة سنة ١٩٥٤ وألحقت مديرية السجون العامة بها بعد فصلها من وزارة الشؤون الاجتماعية، وفي سنة ١٩٥٥ تأسست مديريات مصلحة المجاري

ومصلحة إسالة الماء لمنطقة بغداد وفي سنة ١٩٥٦ استحدثت دائرة التلفزيون وضُمت إلى مديرية التوجيه والإذاعة العامة، وفي شباط ١٩٥٧، أسست مديرية الأمن العامة ارتبط مديرها العام مباشرةً بالوزير مهمتها القيام بجميع مهام وواجبات مديريات شرطة السفر والإقامة والجنسية والتحقيقات الجنائية وهي بمثابة دائرة للشرطة خاصة فيها أقسام وشُعب لا توجد في المؤسسات الأمنية الأخرى.

تمتع وزير الداخلية بصلاحيات واسعة منها الإشراف على برامج الأحزاب والصحافة وحريتها والحريات العامة والشخصية حيث كانت له صلاحيات ما لم تكن لأي وزير آخر، وكان يتقاضى راتباً شهرياً يصل إلى ضعف مقدار راتب الوزراء الآخرين، لهذا كان التنافس على إشغال منصب وزارة الداخلية أمراً في غاية الخطورة لدى رؤساء الحكومات المكلفين بتشكيل الوزارة طيلة العهد الملكي.

شهدت الوزارة محاولات جريئة لتطهير مؤسساتها ومؤسسات الوزارات الأخرى من الموظفين سيء السلوك والمرتشين فأقصت المئات منهم عن الوظيفة وأجرت تنقلات واسعة بين كبار ضباط وموظفي الوزارة والموظفين الإداريين في بغداد والألوية الأخرى. ولكن مع ذلك سجلت الأطروحة مآخذ واضحة على هذا الأجراء حيث تدخلت فيها المحسوبة والمنسوبة، وبذلك تعرضت الوزارة إلى النقد اللاذع من الرأي العام وأعضاء مجلسي النواب والأعيان بعد إن اتهمها البعض منهم بالتكؤ في معالجة الخلل الإداري وانتشار مظاهر الفساد في أجهزة الوزارة وبقية دوائر الدولة والرشوة والاختلاس وذهب البعض من أعضاء مجلسي النواب والأعيان إلى أكثر من ذلك فوصفوا الوزارة باحتوائها على العناصر ((الفاصلة، والملوثة، والعاجزة..)).

شهدت نفقات الوزارة ومصروفاتها زيادة تدريجية خلال الحرب العالمية الثانية واستمرت بصورة أوسع ما بعد الحرب وحتى سنة ١٩٥٨ نتيجة تطور الأوضاع الداخلية والتوسع في مشاريع الأعمار والخدمات المختلفة وتكاليف القوات الأمنية ونفقات غلاء المعيشة. أما واردات وزارة الداخلية فقد تناقصت بشكل ملحوظ خلال السنة ١٩٤٠-١٩٤١ بسبب أحداث حركة

نيسان-آيار، لكنها عادت إلى الارتفاع التدريجي خلال السنوات اللاحقة وهي على العموم كانت يسيرة مقابل النفقات مما جعل العجز في ميزانية الوزارة واضحاً طوال مدة الدراسة.

اتسمت مواقف وزارة الداخلية، في معظم الأحيان، بالشدّة والصلابة تجاه الأحداث الداخلية المختلفة، مما يعطي تصوراً ربما يكون متناقضاً عن سلوك ونشاطات الوزارة وأعمالها، فتارةً تكون إجراءاتها منسجمة مع مقتضيات الدستور والقوانين الأخرى وتهدف إلى حفظ الأمن والنظام وتارةً أخرى تكون متعارضة مع مواد الدستور وبنوده ولاسيما ما يتعلق منها بالحريات العامة والسياسية مما جعل الباحث يسجل قصوراً واضحاً قد يكون عفويّاً أو متعمداً لبعض أعمال كبار موظفي الوزارة ووزرائها ومؤسساتها ولاسيما الأمنية منها.

ولا نجانب الحقيقة إذا قلنا إن إجراءات الوزارة إزاء الأحداث والاضطرابات والتظاهرات كانت كثيرة خلال مدة الدراسة، فقد أدت إلى زيادة ازدياد المواطنين من الوزارة وموظفيها ولاسيما بعد إن كانت تؤدي إجراءات الوزارة في أغلب الأحيان إلى سقوط قتلى وجرحى بين المواطنين فضلاً عن اعتقال المئات منهم وإيداعهم في سجون لا تتوافر فيها ايسر مقومات حقوق الإنسان، واستعانت وزارة الداخلية بقوات الجيش في بعض الأحيان وفقاً لخطة أمن العاصمة التي وضعتها وزارة الداخلية سنة ١٩٥٣ وجرى عليها الكثير من التعديلات خلال السنوات اللاحقة بالتنسيق مع خطة أمن العاصمة التي وضعتها وزارة الدفاع وكما حدث في أحداث انتفاضة ١٩٥٢ ثم انتفاضة سنة ١٩٥٦.

إن ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في العراق، وخضوع الحكومات العراقية المتعاقبة للنفوذ البريطاني وإعادة احتلال العراق مرة ثانية بعد أحداث نيسان-آيار قد أضعف كثيراً من هيبة الحكومة وشجع الكثير من الناس إلى مخالفة القوانين والقيام بأعمال لها مساس بالضبط الاجتماعي ولاسيما خلال مدة الحرب العالمية الثانية مثل حوادث القتل والسلب والسرقة وانتشار ظاهرة الرشوة والاختلاس وتدهور الأوضاع المعاشية، وفي حالات كثيرة تلكأت أجهزة الوزارة الأمنية للحد من تلك الظواهر الاجتماعية السلبية، لكنها خفت خلال مدة ما بعد الحرب بعد

تحسن الأوضاع المعاشية والاقتصادية والاجتماعية من جهة وتطور قدرات الوزارة الأمنية من جهة ثانية.

نشطت أجهزة الوزارة الأمنية في متابعة وكشف شبكات التجسس اليهودية التي سعت لتخويف اليهود العراقيين ودفعهم للهجرة إلى فلسطين لكن تلك الإجراءات لم تحل دون هجرة عشرات الآلاف منهم.

سعت الوزارة لتطوير مناطق العراق المختلفة في ضوء مشاريع التطوير الخدمية التي رصدت لها ملايين الدنانير في حقول الماء والكهرباء والمجاري..، بذلك سعت الوزارة لجعل الخدمات تسير جنباً إلى جنب مع عملها الأمني والإداري.

أنجزت الوزارة العديد من المهام المضافة إلى تخصصاتها منها التي تتعلق بالمحافظة على الآداب العامة وإصدار التشريعات لأغراض الضبط الاجتماعي والأخلاقي، كما قدمت المساعدات اللازمة للمكويين والمتضررين من الفيضانات والكوارث الطبيعية الأخرى كما حدث في فيضان سنة ١٩٥٤ إذ أنقذت أعمال الوزارة بغداد من خطرهما.

لم تخلو مواقف أجهزة الوزارة ومنتسبيها من المواقف المشرفة والوطنية، وذلك كان واضحاً بعد الاحتلال البريطاني الثاني للعراق سنة ١٩٤١ فتصدت قوات الشرطة مع الخيرين من أبناء البصرة إلى القوات المحتلة وأوقعت فيهم العشرات من الإصابات مما أثار الجانب البريطاني الذي عمد إلى أعمال تخريبية وتشجيع اللصوص للقيام بأعمال النهب والتسليب وشغل الناس عن دخول القوات البريطانية كذلك كان الموقف البريطاني عند دخولهم بغداد، بعد فشل حركة نيسان-آيار وقيام أعمال التخريب والفرهود لمحلات ومساكن اليهود التي وجهت فيها أصابع الاتهام إلى مؤسسة الشرطة والإدارة بالتقصير بالإجراءات اللازمة بل ان لجنة التحقيق المشكلة في تقصي حقائق الموضوع قصرت رجال الشرطة واتهمتهم بالمشاركة في تلك الأعمال،

مؤشراً سلبياً على المؤسسة الأمنية والتقصير في أداء واجبها.

سعت وزارة الداخلية لتطوير قدراتها ولاسيما الأمنية منها، حيث تم تزويد دوائرها بسيارات



حديثه وأسلحة متطورة لمكافحة أعمال الشغب وتم إيفاد العديد من كوادرها ومنتسبيها إلى الولايات المتحدة وبريطانيا للتدريب على الأساليب والأجهزة الحديثة بغية تطوير دوائهم ومؤسساتهم بما يؤمن تحقيق أهداف الوزارة وتسهيل أداء أعمالها.

عملت في وزارة الداخلية شخصيات وطنية قدمت كل جهدها لتطوير العمل بما يخدم مصالح الشعب والمجتمع مثل سعد صالح وعبد الله القصاب ومصطفى العمري وسعيد قزاز.

سجلت الأطروحة بشكل واضح تدخلات الوزارة في الانتخابات النيابية وشخصت حالات التزوير للانتخابات لأجل فوز مرشحي الحكومة ومنع مرشحي المعارضة من الوصول إلى المجلس النيابي، وكان على المرشح أن يتقرب لوزير الداخلية وكبار موظفي الوزارة لأجل الفوز في الانتخابات ولكن الوزارة كانت تدافع عن الاتهامات التي تُسند إليها قائلة إن الانتخابات حرة وان الشكاوى غير صحيحة وغير دقيقة.

ساهمت الوزارة في الأحداث القومية فشجعت على جمع التبرعات لطرابلس الغرب (ليبيا) عندما هددتهم المجاعة سنة ١٩٤٧ وتطوع الكثير من ضباطها ومنتسبيها للدفاع عن فلسطين لمشاركة إخوانهم في الجيش العراقي في حرب سنة ١٩٤٨.

ولم تكن إجراءات الوزارة سلمية في كثير من الأحيان مع الأحزاب والجمعيات السياسية، بسبب ضعف الخلفية السياسية والثقافية لمنتسبي الوزارة ولاسيما في مسألة فهم برامج تلك الأحزاب، وكذلك الأمر مع حركة الصحافة وما تنشرها إذ تعد الوزارة ذلك العمل بأنه موجه ضد خط عملها الروتيني. لكن على العكس من ذلك لم تكن نظرة الصحافة إلى الوزارة وأعمالها بالسلبية دائماً بل هناك مواقف لاقت الرضا والقبول والاستحسان من بعض الصحف وفي مختلف مفاصل الحياة الاجتماعية والاقتصادية والخدمية والإدارية، كما علقت الصحافة وفي مواطن عديدة على تميز أداء وزراء الداخلية ومنهم سعيد قزاز وسعد صالح.

اهتمت وزارة الداخلية بشؤون العشائر العراقية ومشكلاتها منذ تأسيس الحكم الوطني في العراق، وقد تحددت العلاقة من خلال نظام دعاوى العشائر المدنية والجزائية الذي أعطى لرؤساء

العشائر سلطات واسعة وكذلك حوّل موظفي الوزارة ووزير الداخلية بالتعامل مع المشكلات العشائرية بعيداً عن المحاكم المدنية.

أدت الكثير من إجراءات الوزارة بشأن العشائر إلى حسم الخلافات العشائرية وحلّ الولاء والوئام محل الخصومات والتنافرات، كما سعت لإزالة الحيف الواقع على الفلاحين، إلا إن الملاحظ على إجراءات الوزارة بان الكثير منها كان متحيزاً لصالح شيوخ العشائر وكبار الإقطاعيين مما جعل الوزارة تواجه مشكلات وصعوبات جمة لمعالجة المشكلة العشائرية في العراق والتعامل معها، فسعت في بعض إجراءاتها إلى حل مشكلات الهجرة إلى المدينة، وتشجيع الاستقرار للعشائر الرحالة بعد إيجاد الأماكن الصالحة للسكن والزراعة، وتوسيع مشاريع الري وإصلاح الأراضي أواخر العهد الملكي، وحفر الآبار الارتوازية في البادية وسكن العشائر واستقرارهم مما انعكس على الوضع الأمني واستقراره من جهة وتشجيع العشائر لدفع الضرائب للدولة وشمولهم بتطبيق قانون الدفاع الوطني من جهة أخرى.

كما تابعت وزارة الداخلية من خلال المؤسسة الأمنية أحوال العشائر وبشكل مستمر وكانت التقارير الاستخباراتية ترفع إلى وزير الداخلية عن استقرار العشائر وتنقلها والملاحظ إن علاقة العشائر مع وزارة الداخلية كانت علاقة متأرجحة وغير مستقرة فتارةً تتعاون مع الوزارة في حفظ الأمن وسيادة القانون وتارةً أخرى تقف ضد أعمال الوزارة وتخالف القوانين والأنظمة وتعاكسها مما جعل القوة هي الفاصل بين الطرفين كما حدث في الكثير من التمردات والحركات والاضطرابات العشائرية طوال مدة الدراسة. ولعل تحليل هذه الظاهرة مرجعها إن بريطانيا ومن خلال إدارة السفارة في العراق هي التي قربت العشائر، ونصحت السلطة في العراق بالتعامل معها بإيجابية، وأخذت تمدهم بالهبات والسلاح وتفوض لهم الأراضي وتخولهم بضبط الأمن وحماية الطرق والمواصلات إدراكاً منها لطبيعة المجتمع العراقي العشائرية.

هكذا قدمت الصفحات السابقة من الأطروحة عرضاً تاريخياً لمهام ومسؤوليات واحدة من أهم مؤسسات الدولة العراقية الحديثة (وزارة الداخلية) تعقيداً في بنائها المؤسساتية وخصوصية عملها الوظيفي، فقد كانت مثار تجاذبات مختلفة سلبية أحياناً وإيجابية أحياناً أخرى.

- ١٤٧- فريد مخلوف، رحلاتي الى البلاد العربية، دار الروائع، ط١، (بيروت، ١٩٥٩).
- ١٤٨- فخري الفخري، مذكرات فخري الفخري ١٩٠٨ - ١٩٩٥، دار المثنى للطباعة، (بغداد، ٢٠٠١).
- ١٤٩- صادق حسن السوداني، النشاط الصهيوني في العراق ١٩١٤-١٩٥٢، دار الرشيد للنشر، (بغداد، ١٩٨٠).
- ١٥٠- صادق مهدي السعيد، محاضرات في قانون الانتخابات النيابية رقم (١١) لسنة ١٩٤٦، مطبعة المعارف، (بغداد، ١٩٤٦).
- ١٥١- صادق قدير الخباز، نصف قرن من تاريخ الحركة النقابية في العراق، د.م، (بغداد، د.ت).
- ١٥٢- صالح صائب الجبوري، محنة فلسطين واسرارها السياسية والعسكرية، دار الكتب، (بغداد، ١٩٧٠).
- ١٥٣- صبحي عبدالحميد، أسرار ثورة ١٤ تموز في العراق، مطبعة الاديب، (بغداد، ١٩٨٣).
- ١٥٤- صلاح الدين الصباغ، مذكرات صلاح الدين الصباغ، دار الحرية للطباعة، ط ٢، (بغداد، ١٩٨٣).
- ١٥٥- قيس عبدالحسين الياسري، الصحافة العراقية والحركة الوطنية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، دار الحرية للطباعة، (بغداد، ١٩٧٨).
- ١٥٦- رجاء حسين حسني الخطاب، العراق بين ١٩٢١-١٩٢٧، دراسة في تطور العلاقات العراقية- البريطانية واثرها في تطور العراق السياسي مع دراسة في الرأي العام العراقي، دار الحرية للطباعة، (بغداد، ١٩٧٦).
- ١٥٧- \_\_\_\_\_، تأسيس الجيش العراقي وتطور دوره السياسي ١٩٢١-١٩٤١، دار الحرية للطباعة، (بغداد، ١٩٧٩).
- ١٥٨- \_\_\_\_\_، المسؤولية التاريخية في مقتل الملك غازي، مطبعة الاديب البغدادية المحدودة، (بغداد، ١٩٨٥).

- ١٥٩-\_\_\_\_، مؤتمر القاهرة وتأثيره على تطور الوضع السياسي في العراق ، د.م، ( بغداد ، ٢٠٠١).
- ١٦٠-رزاق ابراهيم حسن، تاريخ الطبقة العاملة في العراق بين الاضرابات وبناء التنظيم النقابي ١٩١٨-١٩٦٨، (بيروت، ١٩٧٦).
- ١٦١-رعد ناجي الجدة، تشريعات الجمعيات والاحزاب السياسية في العراق، بيت الحكمة، (بغداد، ٢٠٠٢).
- ١٦٢-روفائيل بطي، الصحافة في العراق، مطبعة دار الهنا، (مصر، ١٩٥٥).
- ١٦٣-رفعة الجادرجي، تنشئة النظام الديمقراطي واحباطه في العراق، كامل الجادرجي، في حق ممارسة السياسة والديمقراطية. افتتاحيات جريدة ((الاهالي)) ١٩٤٤-١٩٥٤، منشورات الجمل، (المانيا، ٢٠٠٤).
- ١٦٤-رشيد عبدعلي الحاج حسين، الخالص ، من تاريخ الخالص، مطبعة الايمان ، ( بغداد ، ١٩٧٢).
- ١٦٥- شهاب احمد الحميد، الثورة الصامتة، إضراب بغداد ١٩٣١، د.م، (بغداد، ١٩٨٧).
- ١٦٦-توفيق السويدي، مذكراتي، نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية، دار الكاتب العربي، (بيروت، ١٩٦٩).
- ١٦٧-خالد حبيب الراوي، من تاريخ الصحافة العراقية، دار الحرية للطباعة، (بغداد، ١٩٧٨).
- ١٦٨-خالد علي الصالح، على طريق النوايا الطيبة ، رياض الريس للكتب والنشر، ط١، (بيروت، ٢٠٠٠).
- ١٦٩- خيري أمين العمري، يونس السبعاعي، سيرة سياسي عصامي، دار الرشيد للنشر، ط٢، (بغداد، ١٩٨٠).
- ١٧٠-\_\_\_\_\_، حكايات سياسية من تاريخ العراق الحديث، مطبعة دار القادسية، (بغداد، د.ت).
- ١٧١-خليل ابراهيم حسين، اللغز المحير-عبدالكريم قاسم بدايات الصعود، موسوعة

- ٤ اتموز، دار الحرية للطباعة، ج٦، (بغداد، ١٩٨٩).
- ١٧٢- خليل كنه، العراق أمسه وغده، د.م، ط١، (بيروت، ١٩٦٦).
- ١٧٣- ضياء الدين الحيدري، الإدارة والإداريون في العراق، مطبعة اسعد، (بغداد، ١٩٦٣).
- ١٧٤- غائب طعمة فرمان، الحكم الاسود في العراق، دار الفكر للطباعة والنشر، (القاهرة، ١٩٥٧).
- ب- الكتب المعربة (المترجمة)
- ١- جerald دي غوري، ثلاثة ملوك في بغداد، ترجمة سليم طه التكريتي، مكتبة المثني، ط١، (بغداد، ١٩٨٣).
- ٢- جيرترود لوثيان بيل، العراق في رسائل المس بيل، ترجمة جعفر الخياط، دار الحرية للطباعة، (بغداد، ١٩٧٧).
- ٣- \_\_\_\_\_، فصول من تاريخ العراق القريب ١٩١٤-١٩٢٠، ترجمة جعفر الخياط، دار الكشاف للنشر والطباعة، (بيروت، ١٩٤٩).
- ٤- هـ. سنت جون فيلبي، ايام فيلبي في العراق، ترجمة جعفر الخياط، (بيروت، ١٩٥٠).
- ٥- ولد مار كولمن، عراق نوري السعيد، مؤسسة الانتاج الطباعي، (بيروت، ١٩٦٥).
- ٦- حاييم.ي. كوهين، النشاط الصهيوني في العراق، ترجمة مركز الدراسات الفلسطينية، (بغداد، ١٩٧٣).
- ٧- حنا بطاطو، العراق، الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية، ترجمة عفيف الرزاز، مؤسسة الأبحاث العربية، الكتاب الأول، ط٢، (بيروت، ١٩٩٥).
- ٨- \_\_\_\_\_، العراق، الحزب الشيوعي، ترجمة عفيف الرزاز، مؤسسة الأبحاث العربية، الكتاب الثاني، ط٢، (بيروت، ١٩٩٦).
- ٩- \_\_\_\_\_، العراق، الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار، ترجمة عفيف الرزاز، مؤسسة الأبحاث العربية، الكتاب الثالث، ط٢، (بيروت، ١٩٩٩).
- ١٠- كاراكتاكوس، ثورة العراق اتموز، ترجمة خيري حماد، المكتب العالمي للتأليف، (بيروت، د.ت).

- ١١- كونثر بلونتريت، المشير فون رونشتد القائد الإنسان وأسرار الحرب العالمية الثانية، ترجمة محمود شيت خطاب، مكتبة النهضة، ط٣، ١٣، (بغداد، ١٩٨٩).
- ١٢- لوكان هير زويز، ألمانيا هتلرية والمشرق العربي، ترجمة احمد عبدالرحيم مصطفى، دار المعارف، (مصر، ١٩٦٨).
- ١٣- ل.ن.كوتلوف، ثورة العشرين الوطنية التحررية في العراق، ترجمة عبد الواحد كرم، دار الفارابي، ط٢، (بيروت، ١٩٧٥).
- ١٤- المؤلف مجهول، ميثاق بغداد، حقائق يبسطها مجلس العموم البريطاني، ترجمة حسن الدجيلي، مطبعة الرابطة، (بغداد، ١٩٥٦).
- ١٥- المؤلف مجهول، تقرير سري لدائرة الاستخبارات البريطانية عن العشائر والسياسة، ترجمة عبدالجليل الطاهر، (بغداد، ١٩٥٨).
- ١٦- سندرسن باشا، مذكرات سندرسن باشا، طبيب العائلة الملكية في العراق ١٩١٨-١٩٤٦، ترجمة سليم طه التكريتي، مكتبة التحرير، ط٣، (بغداد، ١٩٨٥).
- ١٧- ستيفن همسلي لونكريك، العراق الحديث من سنة ١٩٠٠-١٩٥٠، ترجمة سليم طه التكريتي، ج١، ط١، (بغداد، ١٩٨٨).

### ج-الكتب الاجنبية

- ١-Doreen Warriner, Land Reform and Development in the Middle East, ٢<sup>nd</sup>, (London, ١٩٦٢).
- ٢-Food and Agriculture Organization of the United Nations Center on Land Problems in the Near East, (Salahuddin, Iraq), October ١٩٥٥, Country Information Report: Iraq. No. C١٩.
- ٣-G. Bell, The Letters of Certrude Bell, Vol ١١, (London, ١٩٢٧).
- ٤-Majid Khadduri, Independent Iraq, ١٩٣٢-١٩٥٨ Astudy in Iraqi Politics, ٢<sup>nd</sup> ed, (London, ١٩٦٠).
- ٥- —————, 'The Army Officer: His Role in Middle Eastern Politics', Social forces in Middle East, ed, Sydney Nettleton Fisher, (New York, ١٩٥٥).
- ٦-P. Grave, The Lift of Sir Percy Cox, (London, ١٩٤١).
- ٧-W.S. Churchill, The Second World War, ٦ Vols, (London, ١٩٥٠-١٩٥٤).



## أولاً: - الوثائق غير المنشورة

## ١- الوثائق العراقية/ملفات البلاط الملكي المحفوظة بدار الكتب والوثائق

رقم الملفة	السنة	عنوانها
١١/٢/ج	١٩٥٢	مقررات مجلس الوزراء
٢/و	١٩٢٤	تدريس الأمير غازي
٦/١٠	١٩٥٨	دستور الاتحاد العربي
٣٠٠/٢٠	د.د	المخابرات الخاصة بالملك غازي
٣٠/٣٠	١٩٤٦ - ١٩٤٩	قضية كاوورباغي
٣١١/٣٧٧	١٩٢٩	نظام وزارة الداخلية رقم (٢٠)
٣١١/٣٩٠	١٩٣٠	لائحة قانون العملة العراقية
٣١١/٥٧٢	١٩٤٦	مقررات مجلس الوزراء
٣١١/٦٠٠	١٩٤٨	مقررات مجلس الوزراء
٣١١/٦٠١	١٩٤٨	مقررات مجلس الوزراء
٣١١/٦٦٥	١٩٥٣	قرارات مجلس الوزراء حول تعطيل الصحف
٣١١/١٤١٠	١٩٢٩	تقرير الحالة الاقتصادية العامة
٣١١/٢٩٠٩	١٩٥١	شؤون خاصة بأحمد مختار بابان
٣١١/٤٤٩٤	١٩٤٢ - ١٩٥٨	الأحزاب السياسية
٣١١/٤٧٩٠	١٩٥٨	مجلس الاتحاد العربي
٣١١/٤٧٩٤	١٩٥٨	وزارة الاتحاد العربي
٣١١/٥٦٥٠	١٩٥٤	قرارات مجلس الوزراء



## ٢- وثائق وزارة الداخلية المحفوظة بدار الكتب والوثائق

رقم الملف	السنة	عنوانها
بلا	١٩٥١	بلا
٦/١/ج	١٩٥٢	قرارات مجلس الوزراء
٦٩/٣	١٩٥٥-١٩٥٨	إنشاء حديقة للحيوانات والنباتات وصيد الحيوانات
٣/١/٤	١٩٥٤	فيضان ١٩٥٤/الإغاثة
٢٣٧/٥	١٩٣٦-١٩٤٦	الدفاع ضد الخطر الجوي والوقاية من الغازات الخانقة
٢/٦	١٩٥٤-١٩٥٧	الطلبات المرفوعة الخاصة بتأسيس الأحزاب والجمعيات بعد صدور مرسوم الجمعيات ١٩٥٤.
١/أ/١٤	١٩٥٤-١٩٥٨	الانتخابات النيابية للواء بغداد
١/ن/١٤	١٩٥٤-١٩٥٨	الانتخابات النيابية
٣/١٧	١٩٥٥	بلا
٢١	١٩٤٦	بلا
٢/٢٣	١٩٥٦-١٩٥٩	مخابرات السجون بصورة عامة
٤/٢٤	١٩٤٦-١٩٥٢	إسكان العشائر الرحل
٥/٢٥	١٩٤١	بلاغ رسمي من رئيس لجنة الأمن الداخلي
٣٢٠.٥٠/٢٥	١٩٣٩	بلا
٣٣	١٩٤١	بلا
٣٥	١٩٤٠	بلا

قائمة المصادر

النزاع بين عشيرتي الدلو وجميل بابان حول الأراضي- كفري	١٩٤١	١٤/٤/٣٧
بلا	١٩٤١	٣٢.٥٠/٣٧
بلا	١٩٤١	٥/٥٢
عنوانها	السنة	رقم الملفة
البيانات والأوامر والأنظمة الصادرة من الإدارة المدنية	١٩٢٠	أ/٥٣
بلا	١٩٤٠	١/ق/٥٧
تعيين وتحويل الموظفين	١٩٢٥	٣٢.٥٠/١٠٦
موظفو وزارة الداخلية	١٩٢٧-١٩٢٥	٣٢.٥٠/١٤٣
تعيين الشيوخ	١٩٤٦	٣٢.٥٠/١٤٤
احداث وزارة الشؤون الاجتماعية	١٩٣٩	٣٢.٥٠/٣٠٠
اضرار الخزينة من جراء الجراد	١٩٢٦	٣٢.٥٠/٥٧٣
ميزانية وزارة الداخلية	١٩٣٥	٣٢.٥٠/٧١٢
تقرير رئيس اركان الجيش الى وزير الداخلية	١٩٣٥	٣٢.٥٠/٨٩٥
شؤون وظيفية	د.د	٣٢.٥٠/١٢٧٣
ملفة التحقيق في مقتل رستم حيدر	د.د	١١٧/١٥٢٨
الانتخابات	١٩٢٣-١٩٢١	٣٢.٥٠/١٦٠٦
قضية الاثوريين	د.د	٣٢.٥٠/٢٤٦٣
بلا	د.د	٣٢.٥٠/٢٥٤٢
محكمة التمييز العشائرية	١٩٤٦	٣٢.٥٨٣/٣.١١
قضية تصادم عشيرتي العبيد واللهيب	١٩٤٤	٣٢.٥٨١١/٣٨٧٧
الأحزاب السياسية في العراق	١٩٦٨-١٩٤٦	٣٢.٥٠/٥٨٧٢

## قائمة المصادر

أنظمة الوزارات	١٩٤٧-١٩٥٥	٣٢٠.٥٠/٦٦٢٤
لائحة قانون إدارة القرى	١٩٤٤	٣٢٠.٥٠/٦٧٦٤
بلا	١٩٤٧-١٩٤٨	٣٢٠.٥٠/٦٨٥٣
قوة الشرطة وأمورها وتنظيمها والحراسة	١٩٤١-١٩٥٢	٣٢٠.٥٠/٧٠١٢
أنظمة الإدارة	١٩٣٥	٣٢٠.٥٠/٧٠٥١
الحسابات	١٩٢٦	٣٢٠.٥٠/٧٥٣٣
إنشاء مستوصفات في الألوية العراقية	١٩٣٥	٣٢٠.٥٠/٨٢٠٨
شارة الفيضان	١٩٥٥	٣٢٠.٥٠/١٠١٩٣
بلا	د.د	٣٢٠.٥٠/٢٢٢٨٣

### ٣- وثائق وزارة الاقتصاد والمواصلات

رقم الملفة	السنة	عنوانها
١٠/ص	١٩٢٤-١٩٣٢	السكك الحديدية

٤- وثائق هيئة الاثار والتراث، سجل الخرائط والمخططات لسنة ١٩٢٠، خارطة رقم (١).

### ثانياً :- الوثائق العراقية المنشورة

#### أ- سجلات الحكومة العراقية

- ١- سجل الحكومة العراقية لسنة ١٩٢٣، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٢٤).
- ٢- سجل الحكومة العراقية لسنة ١٩٢٤، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٢٥).
- ٣- سجل الحكومة العراقية لسنة ١٩٢٦، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٢٧).

- ٤- سجل الحكومة العراقية لسنة ١٩٣١، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٣١).
- ٥- سجل الحكومة العراقية لسنة ١٩٣٢، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٣٢).

### ب- جداول كبار موظفي الدولة

- ١- جدول كبار موظفي الدولة لسنة ١٩٣٩، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٣٩).
- ٢- جدول كبار موظفي الدولة لسنة ١٩٤٠، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٤٠).
- ٣- جدول كبار موظفي الدولة لسنة ١٩٤١، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٤١).
- ٤- جدول كبار موظفي الدولة لسنة ١٩٤٢، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٤٢).
- ٥- جدول كبار موظفي الدولة لسنة ١٩٤٣، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٤٣).
- ٦- جدول كبار موظفي الدولة لسنة ١٩٤٤، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٤٤).
- ٧- جدول كبار موظفي الدولة لسنة ١٩٤٥، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٤٥).
- ٨- جدول كبار موظفي الدولة لسنة ١٩٤٦، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٤٦).
- ٩- جدول كبار موظفي الدولة لسنة ١٩٤٧، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٤٧).
- ١٠- جدول كبار موظفي الدولة لسنة ١٩٤٩، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٤٩).
- ١١- جدول كبار موظفي الدولة لسنة ١٩٥١، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٥٢).
- ١٢- جدول كبار موظفي الدولة لسنة ١٩٥٣، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٥٤).
- ١٣- جدول كبار موظفي الدولة لسنة ١٩٥٤، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٥٥).
- ١٤- جدول كبار موظفي الدولة لسنة ١٩٥٥، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٥٦).
- ١٥- جدول كبار موظفي الدولة لسنة ١٩٥٦، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٥٧).
- ١٦- جدول كبار موظفي الدولة لسنة ١٩٥٧، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٥٨).
- ١٧- جدول كبار موظفي الدولة لسنة ١٩٦١، مطبعة الإدارة المحلية، (بغداد، ١٩٦١).

١٨- جدول كبار موظفي الدولة لسنة ١٩٦٢، مطبعة الإدارة المحلية، (بغداد، ١٩٦٢).

### ج- مجموعة القوانين والأنظمة

١- الحكومة العراقية، وزارة العدل، مجموعة البيانات والأنظمة المتعلقة بالمحاكم الشرعية الصادرة في الفترة ١٩١٧-١٩٢١، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٢١).

٢- الحكومة العراقية، وزارة العدل، مجموعة البيانات والأنظمة للفترة ١٩٢٠-١٩٢٢، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٢٢).

٣- الحكومة العراقية، وزارة العدل، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٢٢، مطبعة دنكور، (بغداد، ١٩٢٣).

٤- الحكومة العراقية، وزارة العدل، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٢٣، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٢٤).

٥- الحكومة العراقية، وزارة العدل، قانون الباسبورت العراقي لسنة ١٩٢٣، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٢٣).

٦- الحكومة العراقية، وزارة العدل، قانون الإقامة العراقي لسنة ١٩٢٣، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٢٣).

٧- الحكومة العراقية، وزارة العدل، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٢٤، المطبعة العصرية، (بغداد، ١٩٢٥).

٨- الحكومة العراقية، وزارة العدل، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٢٦، مطبعة النجاح، (بغداد، ١٩٢٧).

٩- الحكومة العراقية، وزارة العدل، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٢٧، مطبعة النجاح، (بغداد، ١٩٢٧).

١٠- الحكومة العراقية، وزارة العدل، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٢٧، قانون إدارة

الألوية رقم (٥٨) لسنة ١٩٢٧،

١١- الحكومة العراقية، وزارة الداخلية، قانون تسجيل النفوس العام ونظام وتعليمات تسجيل

النفوس العام لسنة ١٩٢٧، مطبعة الحكومة، (بغداد ١٩٢٧).

١٢- الحكومة العراقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٢٩، مطبعة

الحكومة، (بغداد، ١٩٣٠).

١٣- الحكومة العراقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٣٠، القسم الأول،

مطبعة دنكور الحديثة، (بغداد، ١٩٣١).

١٤- الحكومة العراقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٣٣، القسم

الأول، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٣٤).

١٥- الحكومة العراقية، وزارة العدلية، قانون التفسير الإداري رقم (٤٢) لسنة ١٩٣٣، مطبعة

الحكومة، ١٩٣٤،

١٦- الحكومة العراقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٣٥، مطبعة

الحكومة، (بغداد، ١٩٣٦).

١٧- الحكومة العراقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٣٥، نظام رقم

(٤١) لسنة ١٩٣٥ (نظام مدرسة موظفي الصحة).

١٨- الحكومة العراقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٣٥، نظام انتقاء

الموظفين رقم (١٥) لسنة ١٩٣٥،

١٩- الحكومة العراقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٣٩، مطبعة

الحكومة، (بغداد، ١٩٤٠).

٢٠- الحكومة العراقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٣٩، القسم الثاني،

نظام التعديل الخامس لنظام الطرق والابنية رقم (٤٤) لسنة ١٩٣٥، مطبعة الحكومة،

(بغداد، ١٩٣٩).

٢١- الحكومة العراقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٣٩، مرسوم تنظيم

الحياة الاقتصادية خلال الأزمة الدولية رقم (٥٨) لسنة ١٩٣٩، (بغداد، ١٩٤٠).

٢٢- الحكومة العراقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٣٩، قانون وزارة

الاقتصاد رقم (٣٤) لسنة ١٩٣٩، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٤٠).

٢٣- الحكومة العراقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٣٩، قانون الخدمة

المدنية رقم (٦٤) لسنة ١٩٣٩،

٢٤- الحكومة العراقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٣٩، نظام وزارة

الداخلية رقم (٤١) لسنة ١٩٣٩،

٢٥- الحكومة العراقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٣٩، نظام رقم

(٧٤) لسنة ١٩٣٩، نظام تعديل نظام وزارة الداخلية رقم (٢٢) لسنة ١٩٣٥ وتعديلاته.

٢٦- الحكومة العراقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٤٠، القسم

الاول، قانون مراقبة الرقوق السينمائية والتصاوير رقم (٢٦) لسنة ١٩٤٠، مطبعة

الحكومة، (بغداد، ١٩٤١).

٢٧- الحكومة العراقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٤٠، نظام التفتيش

الإداري رقم (٤٢) لسنة ١٩٤٠،

٢٨- الحكومة العراقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٤٠، قانون رسوم

الملاهي للبلديات رقم ٢٤ لسنة ١٩٤٠،

٢٩- الحكومة العراقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٤١، مطبعة

الحكومة، (بغداد، ١٩٤٢).

٣٠- الحكومة العراقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٤١، قانون خدمة

الشرطة وانظباطها رقم (٧) لسنة ١٩٤١،

- ٣١- الحكومة العراقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٤١، نظام تعيين رواتب ضباط الصف وأفراد الشرطة رقم (٤٠) لسنة، ١٩٤١
- ٣٢- الحكومة العراقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٤١، قانون رقم (٣١) لسنة ١٩٤١ قانون تعديل قانون مصلحة نقل الركاب في العاصمة رقم (٣٨) لسنة ١٩٣٨،
- ٣٣- الحكومة العراقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٤٢، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٤٣).
- ٣٤- الحكومة العراقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٤٢، النظام رقم (٣٣) لسنة ١٩٤٢، نظام ذيل نظام وزارة الداخلية رقم (٢٢) لسنة، ١٩٣٥،
- ٣٥- الحكومة العراقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٤٣، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٤٤).
- ٣٦- الحكومة العراقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٤٣، قانون خدمة الشرطة رقم (٤٠) لسنة ١٩٤٣، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٤٤).
- ٣٧- الحكومة العراقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٤٣، القسم الثالث، تعليمات رقم (١٥-ب) لتعيين المبالغ التي يمكن للجان الماء والكهرباء صرفها.
- ٣٨- الحكومة العراقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٤٤، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٤٥).
- ٣٩- الحكومة العراقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٤٤، قانون رقم (١٩) لسنة ١٩٤٤، قانون تعديل مرسوم الدفاع المدني ضد الخطر الجوي رقم (٥١) لسنة، ١٩٤٢
- ٤٠- الحكومة العراقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٤٤، قانون رقم



- (٢١) لسنة ١٩٢٤، نظام مدرسة الشرطة العالية والمدرسة الاعدادية للمفوضين ونواب المفوضين، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٤٥).
- ٤١ - الحكومة العراقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٤٤، نظام الذيل الرابع لنظام وزارة الداخلية رقم (٢٢) لسنة ١٩٣٥،
- ٤٢ - الحكومة العراقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٤٤، النظام رقم (٤٦)، لسنة ١٩٤٤، نظام الذيل الخامس لنظام وزارة الداخلية رقم (٢٢) لسنة ١٩٣٥،
- ٤٣ - الحكومة العراقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٤٥، قانون إدارة الألوية رقم (١٦) لسنة ١٩٤٥، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٤٦).
- ٤٤ - الحكومة العراقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٤٥، قانون رقم (٤٠) لسنة ١٩٤٥، قانون التعديل الثاني لقانون مصلحة نقل الركاب في العاصمة رقم (٣٨) لسنة ١٩٣٨،
- ٤٥ - الحكومة العراقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٤٥، النظام رقم (٤٠) لسنة ١٩٤٥، نظام تعديل نظام انتقاء الموظفين الإداريين وترفيعهم رقم (١٥) لسنة ١٩٤٥،
- ٤٦ - الحكومة العراقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٤٦، القسم الثاني، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٤٧).
- ٤٧ - الحكومة العراقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٤٦، نظام رقم (٦٢) لسنة ١٩٤٦، نظام انتقاء الموظفين الإداريين، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٤٧).
- ٤٨ - الحكومة العراقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٤٦، نظام مراقبة المجازر رقم (٣١) لسنة ١٩٤٦،
- ٤٩ - الحكومة العراقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٤٦، قانون الانتخابات

رقم (١١) لسنة ١٩٤٦

٥٠- الحكومة العراقية، وزارة العدل، مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٤٧، القسم الاول، قانون رقم (٣٨) لسنة ١٩٤٧، قانون تعديل قانون تشكيلات الوزارات رقم (٣٧) لسنة ١٩٣٣، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٤٨).

٥١- الحكومة العراقية، وزارة العدل، مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٤٧، نظام رقم (٢٠) لسنة ١٩٤٧، نظام الذيل السابع لنظام وزارة الداخلية رقم (٢٢) لسنة ١٩٣٥،

٥٢- الحكومة العراقية، وزارة العدل، مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٤٧، نظام وزارة الداخلية رقم (٣٩) لسنة ١٩٤٧.

٥٣- الحكومة العراقية، وزارة العدل، مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٤٧، نظام رقم (٥٣) لسنة ١٩٤٧، التعديل الخامس لنظام مدرسة الشرطة العالية والمدرسة الاعدادية للمفوضين ونواب المفوضين رقم (٢١) لسنة ١٩٤٤،

٥٤- الحكومة العراقية، وزارة العدل، مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٥٠، القسم الاول، قانون رقم (٦١) لسنة ١٩٥٠، قانون تعديل قانون خدمة الشرطة وانضباطها رقم (٤٠) لسنة ١٩٤٣، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٥١).

٥٥- الحكومة العراقية، وزارة الداخلية، مديرية البلديات العامة، مجموعة القوانين والأنظمة المتعلقة بأمور البلديات، مطبعة النجاح، (بغداد، ١٩٥٠).

٥٦- الحكومة العراقية، وزارة العدل، مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٥٠، قانون رقم (٦٢) لسنة ١٩٥٠، قانون التعديل الثالث لقانون مصلحة نقل الركاب في العاصمة رقم (٣٨) لسنة ١٩٣٨،

٥٧- الحكومة العراقية، وزارة العدل، مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٥١، مطبعة

الحكومة، (بغداد، ١٩٥٢).

٥٨- الحكومة العراقية، وزارة الداخلية، نظام دعاوي العشائر المدنية والجزائية وفق تعديلاته

الأخيرة، مطبعة المعارف، (بغداد، ١٩٥١).

٥٩- الحكومة العراقية، وزارة العدل، مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٥٢، قانون مصلحة

رفع المواد الفذرة رقم (٧٥) لسنة ١٩٥٢، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٥٣).

٦٠- الحكومة العراقية، وزارة العدل، مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٥٢، قانون تعديل

قانون إدارة البلديات رقم (٨٤) لسنة ١٩٣١ رقم (٥٢) لسنة ١٩٥٢،

٦١- الحكومة العراقية، وزارة العدل، مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٥٢، قانون تعديل

قانون تبليط الشوارع رقم (٨٣) لسنة ١٩٢٦ رقم (٧٠) لسنة ١٩٥٢،

٦٢- الحكومة العراقية، وزارة العدل، مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٥٢، قانون تعديل

قانون تبليط الشوارع رقم (٨٣) لسنة ١٩٢٦ رقم (٧٠) لسنة ١٩٥٢.

٦٣- الحكومة العراقية، وزارة العدل، مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٥٢، نظام تفتيش

الشرطة رقم (٣٠) لسنة ١٩٥٢، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٥٣).

٦٤- الحكومة العراقية، وزارة العدل، مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٥٢، نظام رقم

(٣٧) لسنة ١٩٥٢، نظام التعديل الرابع لنظام وزارة الداخلية رقم (٣٩) لسنة ١٩٤٧،

٦٥- - الحكومة العراقية، وزارة العدل، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥٣، القسم

الثاني، نظام تعيين رواتب ضباط الصف وأفراد الشرطة رقم (٥٦) لسنة ١٩٥٣، مطبعة

الحكومة، (بغداد، ١٩٥٤).

٦٦- الحكومة العراقية، وزارة العدل، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥٣، القسم

الثالث، تعليمات خدمة البلدية وانضباطها رقم (١١) لسنة ١٩٥٣،

٦٧- الحكومة العراقية، وزارة العدل، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥٣، نظام رقم (١)

لسنة ١٩٥٣، نظام التعديل الخامس لنظام وزارة الداخلية رقم (٣٩) لسنة ١٩٤٧، مطبعة

الحكومة، (بغداد، ١٩٥٤).

٦٨- الحكومة العراقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥٣، نظام وزارة

الداخلية رقم (٤٦) لسنة ١٩٥٣،

٦٩- الحكومة العراقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥٣، القسم

الثالث، تعليمات خدمة البلدية وانضباطها رقم (١) لسنة ١٩٥٣،

٧٠- الحكومة العراقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥٤، المرسوم رقم

(١٦) لسنة ١٩٥٤، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٥٥).

٧١- الحكومة العراقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥٤، المرسوم رقم

(١٧) مرسوم ذيل قانون الجنسية العراقية لسنة ١٩٥٤،

٧٢- الحكومة العراقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥٤، المرسوم رقم

(١٨) مرسوم النقابات لسنة ١٩٥٤.

٧٣- الحكومة العراقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥٤، المرسوم رقم

(١٩) مرسوم الجمعيات لسنة ١٩٥٤،

٧٤- الحكومة العراقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥٤، مرسوم

المطبوعات رقم (٢٤) لسنة ١٩٥٤،

٧٥- الحكومة العراقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥٤، مرسوم

الاجتماعات العامة والمظاهرات رقم (٢٥) لسنة ١٩٥٤،

٧٦- الحكومة العراقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥٤، نظام رقم

(٢٣) لسنة ١٩٥٤، نظام تعديل نظام وزارة الداخلية رقم (٤٦) لسنة ١٩٥٣،

٧٧- الحكومة العراقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥٤، نظام رقم

(٣٥) لسنة ١٩٥٤، نظام التعديل الثاني لنظام وزارة الداخلية رقم (٤٦) لسنة ١٩٥٣،

- ٧٨- الحكومة العراقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥٤، نظام نوط الإنقاذ، رقم (٦٩) لسنة ١٩٥٤،
- ٧٩- الحكومة العراقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥٤، نظام رقم (٣٦) لسنة ١٩٥٤، نظام التعديل الثاني لنظام وزارة الشؤون الاجتماعية رقم (٣٨) لسنة ١٩٥٢،
- ٨٠- الحكومة العراقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥٤، القسم الثالث، التعديل الرابع لتعليمات خدمة البلدية وانضباطها رقم (١) لسنة ١٩٥٣ رقم (٥) لسنة ١٩٥٤،
- ٨١- الحكومة العراقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥٥، القسم الأول، قانون مصلحة المجاري رقم (٣٧) لسنة ١٩٥٥، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٥٦).
- ٨٢- الحكومة العراقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥٥، قانون مصلحة إسالة الماء لمنطقة بغداد لسنة ١٩٥٥، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٥٦).
- ٨٣- الحكومة العراقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥٥، القسم الثاني، نظام إدارة مصلحة المجاري ضمن حدود أمانة العاصمة رقم (٣٤) لسنة ١٩٥٥،
- ٨٤- الحكومة العراقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥٦، القسم الثاني، نظام التعديل الثالث لنظام وزارة الداخلية رقم (٤٦) لسنة ١٩٥٣ رقم (٢٧) لسنة ١٩٥٦، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٥٧).
- ٨٥- الحكومة العراقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥٦، القسم الثالث، تعليمات خدمة البلدية وانضباطها رقم (١) لسنة ١٩٥٦،
- ٨٦- الحكومة العراقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥٦، قانون الانتخابات رقم (٥٣) لسنة ١٩٥٦،

٨٧- الحكومة العراقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥٧، القسم الثاني، نظام تعديل نظام السجون رقم (٣٥) لسنة ١٩٤٠ رقم (٤) لسنة ١٩٥٧، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٥٨).

٨٨- الحكومة العراقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥٧، نظام التعديل الرابع لنظام وزارة الداخلية رقم (٤٦) لسنة ١٩٥٣ رقم (٨) لسنة ١٩٥٧،

٨٩- الحكومة العراقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥٧، نظام تعديل نظام التفتيش الإداري رقم (٤٢) لسنة ١٩٤٠ رقم (٣٨) لسنة ١٩٥٧،

٩٠- الحكومة العراقية، وزارة الداخلية، قانون إدارة القرى رقم (١٦) لسنة ١٩٥٧، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٥٧).

#### ٤-التقارير الإدارية

١- الحكومة العراقية، وزارة الداخلية، مديرية الشرطة العامة، التقرير السنوي لشرطة العراق لسنة ١٩٢٩، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٣٠).

٢- الحكومة العراقية، وزارة الداخلية، مديرية الشرطة العامة، التقرير السنوي لشرطة العراق لسنة ١٩٣٢، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٣٣).

٣- الحكومة العراقية، وزارة الداخلية، مديرية الشرطة العامة، التقرير السنوي لشرطة العراق لسنة ١٩٣٣، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٣٤).

٤- الحكومة العراقية، وزارة الداخلية، مديرية الشرطة العامة، التقرير السنوي لشرطة العراق لسنة ١٩٣٤، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٣٦).

٥- الحكومة العراقية، وزارة الداخلية، مديرية الشرطة العامة، التقرير السنوي لشرطة العراق لسنة ١٩٣٥، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٣٦).

٦- الحكومة العراقية، وزارة الداخلية، مديرية الشرطة العامة، التقرير السنوي لشرطة العراق لسنة ١٩٤٨، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٥٠).

- ٧- الحكومة العراقية، وزارة الداخلية، التقرير الإداري للجنة إسالة الماء لمنطقة بغداد رقم (٥) لسنة ١٩٤١، مطبعة سكك حديد الحكومة، (بغداد، د.ت).
- ٨- الحكومة العراقية، وزارة الداخلية، التقرير الإداري للجنة إسالة الماء لمنطقة بغداد لسنة ١٩٤٢، مطبعة السكك، (بغداد، د.ت).
- ٩- الحكومة العراقية، وزارة الداخلية، التقرير الإداري للجنة إسالة الماء لمنطقة بغداد لسنة ١٩٤٣، مطبعة السكك، (بغداد، د.ت).
- ١٠- الحكومة العراقية، وزارة الداخلية، التقرير الإداري للجنة إسالة الماء لمنطقة بغداد لسنة ١٩٤٤، مطبعة السكك، (بغداد، د.ت).
- ١١- الحكومة العراقية، وزارة الداخلية، التقرير الإداري للجنة إسالة الماء لمنطقة بغداد لسنة ١٩٤٥، مطبعة السكك، (بغداد، د.ت).
- ١٢- الحكومة العراقية، وزارة الداخلية، التقرير الإداري للجنة إسالة الماء لمنطقة بغداد لسنة ١٩٤٦، مطبعة السكك، (بغداد، د.ت).
- ١٣- الحكومة العراقية، وزارة الداخلية، التقرير الإداري للجنة إسالة الماء لمنطقة بغداد لسنة ١٩٤٧، مطبعة السكك، (بغداد، د.ت).
- ١٤- الحكومة العراقية، وزارة الداخلية، التقرير الإداري للجنة إسالة الماء لمنطقة بغداد لسنة ١٩٤٨، مطبعة السكك، (بغداد، د.ت).
- ١٥- الحكومة العراقية، وزارة الداخلية، التقرير الإداري للجنة إسالة الماء لمنطقة بغداد لسنة ١٩٤٩، مطبعة السكك، (بغداد، د.ت).
- ١٦- الحكومة العراقية، وزارة الداخلية، التقرير الإداري للجنة إسالة الماء لمنطقة بغداد لسنة ١٩٥٠، مطبعة السكك، (بغداد، د.ت).
- ١٧- الحكومة العراقية، وزارة الداخلية، التقرير الإداري للجنة إسالة الماء لمنطقة بغداد لسنة

- ١٩٥١، مطبعة السكك، (بغداد، د.ت).
- ١٨- الحكومة العراقية، وزارة الداخلية، التقرير الإداري للجنة إسالة الماء لمنطقة بغداد لسنة ١٩٥٢، مطبعة السكك، (بغداد، د.ت).
- ١٩- الحكومة العراقية، وزارة الداخلية، التقرير الإداري للجنة إسالة الماء لمنطقة بغداد لسنة ١٩٥٣، مطبعة السكك، (بغداد، د.ت).
- ٢٠- الحكومة العراقية، وزارة الداخلية، التقرير الإداري للجنة إسالة الماء لمنطقة بغداد لسنة ١٩٥٥، مطبعة الرابطة، (بغداد، ١٩٥٨).
- ٢١- الحكومة العراقية، وزارة الداخلية، الإدارة المحلية للواء البصرة، مقررات مجلس اللواء العام لسنة ١٩٥٤-١٩٥٥، شركة التايمس للطباعة والنشر، (بغداد، د.ت).
- ٢٢- الحكومة العراقية، وزارة الداخلية، الإدارة المحلية للواء بغداد، مقررات مجلس اللواء العام لسنة ١٩٥٤-١٩٥٥، شركة النشر والطباعة العراقية المحدودة، (بغداد، د.ت).
- ٢٣- الحكومة العراقية، وزارة الداخلية، مديرية التوجيه والإذاعة العامة، الانتخابات النيابية في العراق، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٥٦).
- ٢٤- الحكومة العراقية، وزارة الداخلية، متصرفية لواء الديوانية، الإدارة المحلية، مقررات مجلس اللواء العام لسنة ١٩٥٨-١٩٥٩، مطبعة الغرى الحديثة، (النجف، د.ت).

#### هـ - تقارير وزارة المالية/الميزانية

- ١- الحكومة العراقية، وزارة المالية، لائحة ميزانية الدولة للسنة ١٩٣٤ المالية، القسم الثاني، الرواتب، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٣٤).
- ٢- الحكومة العراقية، وزارة المالية، قانون الميزانية العامة للدولة لسنة ١٩٣٤، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٣٥).
- ٣- الحكومة العراقية، وزارة المالية، الميزانية العامة المؤقتة لشهري حزيران وتموز ١٩٣٩،



مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٣٩).

٤- الحكومة العراقية، وزارة المالية، قانون الميزانية العامة رقم (٤٠) لسنة ١٩٤١ المالية ، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٤٢).

٥- الحكومة العراقية، وزارة المالية، قانون الميزانية العامة رقم (٥٢) لسنة ١٩٤٣ المالية ، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٤٤).

٦- الحكومة العراقية، وزارة المالية، قانون الميزانية العامة رقم (٢٤) لسنة ١٩٤٤ المالية ، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٤٥).

٧- الحكومة العراقية، وزارة المالية، قانون الميزانية العامة رقم (٣٢) لسنة ١٩٤٥ المالية ، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٤٦).

٨- الحكومة العراقية، وزارة المالية، قانون الميزانية العامة رقم (٢٢) لسنة ١٩٤٧ المالية ، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٤٨).

٩- الحكومة العراقية، وزارة المالية، قانون ضمان قروض البلديات رقم (٣٦) لسنة ١٩٥٠ المالية ، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٥١).

١٠- الحكومة العراقية، وزارة المالية، قانون الميزانية العامة رقم (٤٠) لسنة ١٩٥٠ المالية ، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٥١).

١١- الحكومة العراقية، وزارة المالية، قانون الميزانية العامة لسنة ١٩٥١ المالية رقم (٣٠) لسنة ١٩٥١، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٥٢).

١٢- الحكومة العراقية، وزارة المالية، نظام مراقبة وإدارة أموال اليهود المسقطه عنهم الجنسية العراقية رقم (٣) لسنة ١٩٥١،

١٣- الحكومة العراقية، وزارة المالية، نظام التصرف بالأموال المجمدة وإدارتها وتصنيفها رقم (١١) لسنة ١٩٥١، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٥٢).

١٤- الحكومة العراقية، وزارة المالية، قانون الميزانية العامة لسنة ١٩٥٣ المالية ، مطبعة

الحكومة، (بغداد، ١٩٥٤).

١٥- الحكومة العراقية، وزارة المالية، قانون الميزانية العامة لسنة ١٩٥٧ المالية رقم (٦) لسنة ١٩٥٧، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٥٨).

#### و-قرارات مجلس الوزراء

١-قرارات مجلس الوزراء الصادرة سنة ١٩٢٢، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٢٣).

٢- قرارات مجلس الوزراء الصادرة سنة ١٩٢٤، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٢٥).

٣-قرارات مجلس الوزراء الصادرة في كانون الثاني وشباط واذار ١٩٢٥، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٢٦).

٤- قرارات مجلس الوزراء الصادرة في نيسان وايار وحزيران ١٩٢٦، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٢٧).

٥- قرارات مجلس الوزراء الصادرة في نيسان وايار وحزيران ١٩٣٠، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٣١).

٦- قرارات مجلس الوزراء الصادرة في تشرين الاول وتشرين الثاني وكانون الاول ١٩٣٠، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٣٢).

٧- قرارات مجلس الوزراء الصادرة في ايلول ١٩٣٩، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٤٠).

#### ز- محاضر جلسات مجلس النواب

١-محاضر جلسات مجلس النواب لسنة ١٩٢٥، الاجتماع غير الاعتيادي الأول لسنة ١٩٢٥، الجلسة (٤٢) في ١٩/١٠/١٩٢٥، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٢٦).

- ٢- محاضر جلسات مجلس النواب لسنة ١٩٣٠، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٠، جلسة ٢٧ تشرين الثاني ١٩٣٠، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٣١).
- ٣- محاضر جلسات مجلس النواب لسنة ١٩٣٩، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٩، الجلسة (٣) ، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٤٠).
- ٤- محاضر جلسات مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٠، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٤١).
- ٥- محاضر جلسات مجلس النواب ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٢-١٩٤٣، الجلسة (١٦)، الجلسة (٣١)، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٤٣).
- ٦- محاضر جلسات مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٤، جلسة ٢٨ آذار ١٩٤٤ ، الجلسة (٣)، الجلسة (٤٠)، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٤٥).
- ٧- محاضر جلسات مجلس النواب ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٤-١٩٤٥، الجلسة (٣٦) في ١٣/٣/١٩٤٦، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٤٦).
- ٨- محاضر جلسات مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٥، الجلسة (٣٠)، الجلسة (٣٦)، الجلسة (٣٨)، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٤٦).
- ٩- محاضر جلسات مجلس النواب ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٥-١٩٤٦، الجلسة (١٥) ، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٤٦).
- ١٠- محاضر جلسات مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٦ جلسة ١١/٥/١٩٤٦، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٤٧).
- ١١- محاضر جلسات مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٧، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٤٨).
- ١٢- محاضر جلسات مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٨، الجلسة (٩)، الجلسة (١٦)، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٤٩).

- ١٣- محاضر جلسات مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٨-١٩٤٩، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٤٩).
- ١٤- محاضر جلسات مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٩، الجلسة (٩)، الجلسة (١٠)، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٥٠).
- ١٥- محاضر جلسات مجلس النواب، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٩، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٥٠).
- ١٦- محاضر جلسات مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٠، الجلسة (٢٧)، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٥٠).
- ١٧- محاضر جلسات مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٢-١٩٥٣، الجلسة (٥) في ١٢/١٢/١٩٥٣.
- ١٨- محاضر جلسات مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٣، الجلسات (٥) و(٨) و(٢٤) في ٢/١٢، ١٩٥٣/١٢/٣٠، ١٩٥٤/٢/٢٥، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٥٤).
- ١٩- محاضر جلسات مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٣-١٩٥٤، الجلسة (٧) في ٢٩/١٢/١٩٥٣ والجلسة (١٢) في ١٦/١/١٩٥٤ والجلسة (٢٩) في ٢٠/٤/١٩٥٤، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٥٤).
- ٢٠- محاضر جلسات مجلس النواب، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٥٤، الجلسة (١٠) في ١/١/١٩٥٥، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٥٥).
- ٢١- محاضر جلسات مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٥-١٩٥٦، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٥٧).
- ٢٢- محاضر جلسات مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٦-١٩٥٧، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٥٧).
- ح- محاضر جلسات مجلس الأعيان

- ١- محاضر جلسات مجلس الأعيان، الاجتماع الاعتيادي السادس، الجلسة (١١٥) في ١٩٣١/١/٢٨، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٣١).
- ٢- محاضر جلسات مجلس الأعيان، الاجتماع الاعتيادي العاشر لسنة ١٩٣٩، الجلسة (٣) في ١٩٣٩، ٦/٤.
- ٣- محاضر جلسات مجلس الأعيان، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٩، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٤٠).
- ٤- محاضر جلسات مجلس الأعيان، الاجتماع الاعتيادي الخامس عشر لسنة ١٩٤٠-١٩٤١، الجلسة (١٣)، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٤١).
- ٥- محاضر جلسات مجلس الأعيان، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٤، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٤٤).
- ٦- محاضر جلسات مجلس الأعيان، الاجتماع الاعتيادي السابع عشر لسنة ١٩٤٢-١٩٤٣، الجلسة (٧)، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٤٣).
- ٧- محاضر جلسات مجلس الأعيان، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٣، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٤٤).
- ٨- محاضر جلسات مجلس الأعيان، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٤-١٩٤٥، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٤٥).
- ٩- محاضر جلسات مجلس الأعيان، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٥-١٩٤٦، الجلسة (٢٠)، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٤٦).
- ١٠- محاضر جلسات مجلس الأعيان، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٧، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٤٨).
- ١١- محاضر جلسات مجلس الأعيان، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٢-١٩٥٣، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٥٣).

١٢- محاضر جلسات مجلس الأعيان، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٤-١٩٥٥، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٥٥).

١٣- محاضر جلسات مجلس الأعيان، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٦-١٩٥٧، الجلسة (٥) في ١٤/٣/١٩٥٧، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٥٧).

### ط-مطبوعات حكومية أخرى

١-الحكومة العراقية، وزارة الداخلية، الدليل الرسمي للمملكة العراقية لسنة ١٩٣٦، مطبعة الياهو دنكور، ١٩٣٦،

٢-الحكومة العراقية، وزارة الشؤون الاجتماعية، مديرية النفوس العامة، إحصاء السكان لسنة ١٩٤٧، (بغداد، ١٩٥٤).

٣-وزارة الداخلية، مديرية النفوس العامة، المجموعة الإحصائية لتسجيل النفوس العام لسنة ١٩٥٧،

٤-وزارة الدفاع، القيادة العامة للقوات المسلحة، محاكمات المحكمة العسكرية العليا الخاصة، الأجزاء ١-٣، ٤، ٧، ٨، ١٠، ١١، (بغداد، ١٩٥٨-١٩٦٠).

### ثالثاً: الوثائق البريطانية المنشورة/التقارير الإدارية

١-British Colonial Office Report, April ١٩٢٣-December ١٩٢٤,(London, ١٩٢٥).

٢-British Colonial Office Report,Special Report by H.B-M.S government to the Conncil of the league of Nations on the progress of Iraq during the Period ١٩٢٠-١٩٣١,(London, ١٩٣١).

## رابعاً: الرسائل العلمية غير المنشورة

### أ- رسائل الماجستير

- ١- بشرى سكر خيون الساعدي، حسين جميل ودوره السياسي في العراق حتى عام ١٩٥٤، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية-ابن رشد/جامعة بغداد، ٢٠٠٤
- ٢- زهير علي احمد النحاس، التموين في العراق ١٩٣٩-١٩٤٨، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الاداب/جامعة الموصل، ١٩٨٩
- ٣- حيدر حميد رشيد، الأوضاع الصحية في العراق ١٩٣٢-١٩٤٥ دراسة تاريخية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية-ابن رشد/جامعة بغداد، ٢٠٠٠
- ٤- حسن هادي الشلابة، طالب النقيب ودوره في تاريخ العراق الحديث، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة القاهرة، ١٩٧٠
- ٥- طالب حسين الخفاجي، العراق في سنوات الازمة الاقتصادية العالمية ١٩٢٩-١٩٣٣، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، كلية الاداب/جامعة الكوفة، ٢٠٠١
- ٦- يحيى كاظم المعموري، طه الهاشمي ودوره العسكري والسياسي، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية-ابن رشد/جامعة بغداد، ١٩٨٩
- ٧- كريم حيدر خضير، نشأة الشرطة العراقية وتطورها ١٩٢١-١٩٣٢، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الاداب/جامعة بغداد، ١٩٩٣
- ٨- ماجدة كريم حسن الجنابي، وزارة الداخلية (المرحلة التأسيسية)، دراسة في هيكلها التنظيمي والإداري ومسئولياتها التخصصية ١٩٢١-١٩٢٤، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية/جامعة القادسية، ٢٠٠٢
- ٩- مأمون شاكر إسماعيل، احمد مختار بابان ودوره السياسي في العراق، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية-ابن رشد/جامعة بغداد، ١٩٩٩
- ١٠- مها عبداللطيف حسن، انتفاضة تشرين الثاني في العراق ١٩٥٢، رسالة ماجستير (غير منشورة)

- منشورة)، كلية القانون والسياسة/جامعة بغداد، ١٩٨٤،
- ١١- مؤيد شاكر كاظم، السيد عبدالمهدي ودوره السياسي في العراق، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية-ابن رشد/جامعة بغداد، ٢٠٠٠،
- ١٢- محمد عويد الدليمي، الأوضاع الاقتصادية في العراق ١٩٣٩-١٩٤٥، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية-ابن رشد/جامعة بغداد، ١٩٨٨،
- ١٣- محمد صالح العجيلي، الخدمات الصحية لمدينة بغداد، دراسة في جغرافية المدن، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الاداب/جامعة بغداد، ١٩٨٩،
- ١٤- متعب خلف الجابري، تاريخ التطور الصحي في العراق ١٩١٤-١٩٣٢، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الاداب/جامعة البصرة، ١٩٨٩،
- ١٥- سهيلان منذر خليل الجبوري، الصحافة العراقية والعدوان الثلاثي على مصر ١٩٥٦، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الاداب/جامعة بغداد، ١٩٩٦،
- ١٦- عباس عطية جبار، الحياة البرلمانية في العراق ١٩٣٢-١٩٣٩ دراسة تاريخية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الاداب/جامعة بغداد، ١٩٧٢،
- ١٧- عباس فرحان ظاهر الزامل، رستم حيدر ودوره السياسي، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية-ابن رشد/جامعة بغداد، ١٩٩٧،
- ١٨- عبدالله شاتي عبهول، مجلس الاعمار في العراق ١٩٥٠-١٩٥٨، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الاداب/جامعة بغداد، ١٩٨٣،
- ١٩- عبدالنافع محمود، ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في العراق، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٧٣،
- ٢٠- عدي محسن غافل الهاشمي، كينهان كورنواليس ودوره السياسي في العراق حتى عام ١٩٤٥، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية-ابن رشد/جامعة بغداد، ٢٠٠٠،
- ٢١- صفاء عبدالوهاب المبارك، انقلاب سنة ١٩٣٦ في العراق ((ممهدياته وحدثه ونتائجه))،



- رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الاداب/جامعة بغداد، ١٩٧٣
- ٢٢- قحطان حميد كاظم العنبي، وزارة الداخلية، الهيكل الوظيفي وتطور مؤسسات العمل التخصصي ١٩٢٥-١٩٣٩ دراسة إحصائية تحليلية مقارنة، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية/جامعة ديالى، ٢٠٠٣
- ٢٣- رجاء زامل كاظم الموسوي، جلال بابان ودوره السياسي في العراق حتى عام ١٩٥٨، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية-ابن رشد/جامعة بغداد، ٢٠٠٢
- ٢٤- رياض رشيد الحيدري، الاثوريين في العراق ١٩١٨-١٩٣٦، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة القاهرة، ١٩٧٣.

## ب- أطاريح الدكتوراه

- ١- كريم حيدر خضير، تاريخ الشرطة العراقية ١٩٣٢-١٩٥٨، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية-ابن رشد/جامعة بغداد، ٢٠٠٠
- ٢- محمد رشيد عباس، مجلس الاعيان العراقي ١٩٢٥-١٩٥٨ دراسة تاريخية، كلية التربية-ابن رشد/جامعة بغداد، ١٩٥٥
- ٣- نمير طه ياسين، الأصناف والتنظيمات المهنية في الموصل منذ أواخر القرن التاسع عشر حتى عام ١٩٥٨، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الاداب/جامعة الموصل، ١٩٩٢
- ٤- سعد كاظم حسن، تاريخ النقود العراقية ١٩٢١-١٩٥٨، دراسة تاريخية، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية -ابن رشد/جامعة بغداد، ١٩٩٨
- ٥- عباس فرحان ظاهر الموسوي، الحياة الاجتماعية في مدينة بغداد ١٩٣٩-١٩٥٨ دراسة تاريخية، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية -ابن رشد/جامعة بغداد، ٢٠٠٣
- ٦- عباس عطية جبار، العراق والقضية الفلسطينية من عام ١٩٣٢-١٩٤١، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة بغداد، ١٩٨٢

- ٧- عبدالله شاتي عبهول، تاريخ سياسة التخطيط الاقتصادي في العراق ١٩٥٨-١٩٦٣، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الاداب/جامعة بغداد، ١٩٩٥
- ٨- عبدالرزاق مطلق الفهد، تاريخ الحركة العمالية في العراق ١٩٢٢-١٩٥٨، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة القاهرة، ١٩٧٧
- ٩- علي ناصر حسين، الإدارة البريطانية في العراق ١٩١٤-١٩٢١، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الاداب/جامعة بغداد، ١٩٩١.
- ١٠- عماد احمد الجواهري، تاريخ مشكلة الأراضي والإصلاح الزراعي في العراق ١٩٣٣-١٩٧٠، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الاداب/جامعة بغداد، ١٩٨٢
- ١١- رحيم كاظم محمد الهاشمي، محمد فاضل الجمالي، دوره السياسي ونهجه التربوي حتى عام ١٩٥٨، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الاداب/جامعة البصرة، ١٩٧٧
- ١٢- رياض رشيد الحيدري، الحركة الوطنية في العراق ١٩٤٨-١٩٥٨، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الاداب/جامعة عين شمس، ١٩٧٧
- ١٣- ذنون يونس الطائي، الأوضاع الإدارية في الموصل ١٩٢١-١٩٥٨، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الاداب/جامعة الموصل، ١٩٩٨.

خامساً: الدوريات

أ- الجرائد

ت	الجريدة	العدد	التاريخ
١	الاهالي	١٢	١٣/٦/١٩٥٢
		--	١/٦/١٩٥٢
		١٢١	٢٩/١٠/١٩٥٢

قائمة المصادر

١٩٥٢/١١/١٣	١٣٣		
١٩٥٢/١١/٢١-١٩٥٢/١١/١٨	١٤١-١٣٨		
١٩٣٣/٦/١٤	٥	الاحرار	٢
١٩٣٣/٦/٢٠	٩		
١٩٥٤/٤/٢	٣٥	الايام	٣
١٩٣٣/٦/٢٠	٣٩		
الصادرة في كانون الثاني وشباط ١٩٥٢	--	الامة	٤
١٩٤٩/٢/٢٦	--	الانقاذ	٥
١٩٥٣/١١/٢٩	٢٣١	الاسرار	٦
١٩٥٤/١/٥	٢٦٣		
١٩٣٥/١/٣١	٢٦٠٩		
١٩٤٠/٤/٢٥	٣٦٣٩		
١٩٤٠/٤/٢٨	٣٦٤١		
١٩٤٠/٥/١٢	٣٦٥٢		
١٩٤٠/٥/١٥	٣٦٥٥		
١٩٤٠/٥/٢١	٣٦٦٠	الاستقلال	٧
١٩٤٠/٥/٢٨	٣٦٦٦		
١٩٤١/٤/١٣	٤٠١٣		
١٩٤٨/٢/٩	٤٠٥٦		
١٩٤٨/٢/١٧	٤٠٦٢		
١٩٤٨/٢/١٨	٤٠٦٣		

قائمة المصادر

١٩٤٨/٣/١٩	٤٠٨٤		
١٩٤٨/٣/٢٧	٤٠٩١		
١٩٤٨/٦/٢٣	٤١٦٠		
١٩٤٨/٩/٢٧	٤١٩٤		
١٩٥٠/٧/١٥	٤٢٠٣		
١٩٥٠/٧/٢٦	٤٢١٠		
١٩٥٠/٨/١٣	٤٢٤٣		
١٩٥٠/٩/٢١	٤٢٤٩		
١٩٥٠/٩/٢٢	٤٢٥٠		
١٩٥٠/١٠/٢٥	٤٢٧٢		
١٩٥٠/١٠/٢٦	٤٢٧٣		
١٩٣١/١٠/١٥	٦٥	الاخاء الوطني	٨
١٩٣٣/٨/٢٩	٤٤٣		
١٩٣٣/٩/٥	٤٤٩		
١٩٤٦/٢/٢٤	١٥٦٩	الاخبار	٩
١٩٤٦/٧/٦	١٦٧٨		
١٩٥٠/٣/٣	٢٧٨٤		
١٩٥٠/٣/٤	٢٧٨٥		
١٩٥٤/٦/٩	--		
١٩٥٦/٥/٨	٤٣٤٥		
١٩٤٠/٣/١١	١٣٥٢	البلاد	١٠
١٩٤٠/٣/١٧	١٣٥٩		

قائمة المصادر

١٩٤٠/٣/١٩	١٣٦١		
١٩٤١/٤/١١	١٦٧٦		
١٩٥٢/١١/٢٥	٤٣٥	البلد	١١
١٩٤٦/٥/٢١	٧٨	البعث القومي	١٢
١٩٥٢/١١/٢٩	٣٧٩	الجبهة الشعبية	١٣
١٩٥٣/١٠/٤	٧	الجريدة	١٤
١٩٥٣/١٠/١٧-١٠	١٩-١٣		
١٩٥٣/١٠/٢٥	٢٥		
١٩٥٣/١٠/٢٧	٢٧		
١٩٥٣/١١/٤-٣	٣٤-٣٣		
١٩٥٣/١١/٩-٨	٣٨-٣٧		
١٩٥٣/١٢/١٥-١١/١٦	٦٥-٢٤		
١٩٥٣/٦/٢	٢١٨	الدفاع	١٥
١٩٥٣/٦/٢٠	٢٣٦		
١٩٤٧/٨/١٩	٤٠	الهدى	١٦
١٩٤٧/٣/١٠	٣٣٠	الوطن	١٧
١٩٤٧/٣/١٧	٣٣٦		
١٩٢٢/١٢/١٠	٢	الوقائع	١٨
١٩٢٤/١٠/٥	٢٦٦		
١٩٢٦/٨/٩	٤٦٢		
١٩٢٧/٧/٣٠	٥٦٦		
١٩٢٧/٩/١١	٥٧٨		

قائمة المصادر

١٩٣٠/١/٦	٨٢٢		
١٩٣٠/٢/٢٤	٨٣٦		
١٩٣٣/٤/١٣	١٢٤٠		
١٩٣٣/٧/١٧	١٢٧٤		
١٩٣٣/٨/٣	١٢٨٠		
١٩٣٤/٥/١	١٣٥٢		
١٩٣٥/٤/١٥	١٤١١		
١٩٣٥/٦/١١	١٤٢٩		
١٩٣٥/٧/١٤	١٤٦٢		
١٩٣٦/٢/٢٧	١٤٩١		
١٩٣٦/٨/١٠	١٥٣٠		
١٩٣٨/٥/٩	١٦٣٣		
١٩٣٩/٥/٢٧	١٧٠١		
١٩٣٩/٦/١٧	١٧٠٥		
١٩٣٩/٦/٢٩	١٧١١		
١٩٣٩/٧/١١	١٧١٤		
١٩٣٩/٩/١١	١٧٣٤		
١٩٣٩/١٠/٦	١٧٤٧		
١٩٤٠/٣/٣١	١٧٨٥		
١٩٤٠/٤/٨	١٧٨٧		
١٩٤٠/٦/١	١٨٠٤		
١٩٤٠/٨/١١	١٨١٥		

قائمة المصادر

١٩٤١/٢/٥	١٨٧٣		
١٩٤١/٣/٣٠	١٨٥٢		
١٩٤١/٦/٣	١٩١٨		
١٩٤١/٨/١١	١٩٤٣		
١٩٤٢/٥/٧	٢٠٢٢		
١٩٤٢/٥/٢١	٢٠٢٨		
١٩٤٣/٥/٣	٢٠٩٥		
١٩٤٤/٦/١	٢١٩٥		
١٩٤٤/٦/١٢	٢١٩٨		
١٩٤٤/٨/٧	٢٢١٠		
١٩٤٤/١٠/١٦	٢٢٣٠		
١٩٤٥/٥/٧	٢٢٧٩		
١٩٤٥/٧/٢	٢٢٩٣		
١٩٤٥/٨/١٣	٢٢٩٩		
١٩٤٥/٩/٣	٢٣٠٣		
١٩٤٦/٣/٤	٢٣٤٦		
١٩٤٦/٤/١٠	٢٣٥٩		
١٩٤٦/٥/٤	٢٣٦٥		
١٩٤٦/٦/٨	٢٣٧٧		
١٩٤٦/٨/٢٠	٢٣٩٩		
١٩٤٧/٥/١٣	٢٤٦٧		
١٩٤٧/٧/٢٤	٢٤٩٨		

قائمة المصادر

١٩٤٧/٨/٢٣	٢٥١٤		
١٩٤٧/١٠/٢٢	٢٥٣٩		
١٩٥٠/٦/٥	٢٨٤٠		
١٩٥٠/٧/٢٣	٢٨٦١		
١٩٥١/٣/١٠	٢٩٣٩		
١٩٥١/٣/١٩	٢٩٤٦		
١٩٥١/٤/٢٦	٢٩٦٥		
١٩٥١/٩/١٧	٣٠١٨		
١٩٥٢/٥/٢٨	٣١٠٩		
١٩٥٢/٧/٣	٣١٢٣		
١٩٥٢/٧/١٦	٣١٣٤		
١٩٥٢/٩/١٥	٣١٥٩		
١٩٥٢/١١/٢٤	٣١٨٧		
١٩٥٢/١٢/٧	٣١٩٣		
١٩٥٢/١٢/٨	٣١٩٤		
١٩٥٣/١/١٢	٣٢٠٨		
١٩٥٣/٩/٢٨	٣٣٠٢		
١٩٥٣/١١/٩	٣٣٢١		
١٩٥٣/١٢/١٧	٣٣٣٣		
١٩٥٣/١٢/٣١	٣٣٣٧		
١٩٥٤/٤/٩	٣٣٩٠		
١٩٥٤/٥/٢٤	٣٤٠٤		



١٩٥٤/٦/٢٦	٣٤١٨		
١٩٥٤/٧/٢٦	٣٤٣٧		
١٩٥٤/٨/٣	٣٤٥٤		
١٩٥٤/٩/١٤	٣٤٥٥		
١٩٥٤/٩/٢٢	٣٤٦٧		
١٩٥٤/٩/٢٩	٣٤٧٣		
١٩٥٤/١٠/١٢	٣٤٨٠		
١٩٥٤/١١/١٦	٣٥١٠		
١٩٥٥/٣/٢٤	٣٥٨٣		
١٩٥٥/٦/١	٣٦٢٧		
١٩٥٥/٧/٢٥	٣٦٦٨		
١٩٥٦/٧/١٦	٣٨٣١		
١٩٥٦/١١/٢٤	٣٩٠٤		
١٩٥٧/١/٣١	٣٩٣٤		
١٩٥٧/٢/٢٠	٣٩٤٢		
١٩٥٧/٤/١٤	٣٩٧٥		
١٩٥٧/٥/٦	٣٩٨١		
١٩٥٧/٦/٥	٣٩٩٧		
١٩٥٧/١٩	٤٠٤٢		
١٩٤٢/٦/٦	١١٢٩	الزمان	١٩
١٩٤٢/٦/٧	١١٣٠		
١٩٤٥/١٠/١	٢٤٣٩		

قائمة المصادر

١٩٤٥/١٠/٥	٢٤٤٢		
١٩٤٥/١٠/٧	٢٤٤٤		
١٩٤٥/١٠/٩	٢٤٤٦		
١٩٤٦/١١/٢٣	٢٧٧٢		
١٩٤٦/١١/٢٩	٢٧٧٨		
١٩٤٨/١/٢٩-٢٧	٣١٢٨-٣١٢٦		
١٩٤٩/٥/٢	٣٥١٢		
١٩٥٠/١/٣١	٣٧٤٠		
١٩٥٢/١١/١٧	٤٥٨٧		
١٩٥٢/١١/٢٥-٢٣	٤٥٩٣-٤٥٩٠		
١٩٥٢/١٢/١٢	٤٦٠٧		
١٩٥٢/١٢/١٦	٤٦١١		
١٩٥٣/١٢/١٦	٤٩١١		
١٩٥٤/١/٦	٤٩٢٩		
١٩٥٤/٣/٢٧	٤٩٩٧		
١٩٥٤/٨/٢٢	٥١١٦		
١٩٥٤/٩/٣	٥١٢٦		
١٩٥٤/٩/١٩	٥١٣٩		
١٩٥٤/٩/٢٠	٥١٤٠		
١٩٥٦/٧/١٠	٥٦٨٨		
١٩٥٦/١٠/٣	٥٧٥٦		
١٩٥٧/١/٢١	٥٨٤٩		

قائمة المصادر

١٩٥٧/٢/٢٦	٥٨٨٠		
١٩٥٧/٤/٢٢	٥٩٢٥		
١٩٥٨/١/٣١	٦١٥٩		
١٩٥٨/٢/٧	٦١٦٥		
١٩٥٨/٢/١٥	٦١٧٢		
١٩٥٨/٢/٢١	--		
١٩٥٨/٣/٤	٦١٨٤		
١٩٥٨/٣/١٤	--		
١٩٤٨/٣/٨	١٦٤٤	الحوادث	٢٠
١٩٥٣/٩/١٠	٣١٩٨		
١٩٥٤/٩/٢١	٣٥٠٤		
١٩٥٦/٩/١٠	٤١٠٠		
١٩٥٦/١١/١٠	٤١٥١		
١٩٥٦/١١/١٤	٤١٥٤		
١٩٥٧/١٠/٢١	٢٣٢٧		
١٩٥٧/٥/١٩	٨٨٥	الحرية	٢١
١٩٣٣/٤/١٩	٣٦	الطريق	٢٢
١٩٣٣/٨/٤	١٠٨		
١٩٥٢/١١/٢٣	١٥٨١	اليقظة	٢٣
١٩٥٤/٦/١٠	١٩١٤		
١٩٥٤/٧/١٤	١٩٤٧		
١٩٥٤/٨/١٧	١٩٧٢		

قائمة المصادر

١٩٥٤/٩/١٧	١٩٩٧		
١٩٤٦/٩/٤	٢٦	لواء الاستقلال	٢٤
١٩٤٦/١٠/٤	٤٧		
١٩٤٦/١٠/٩	٥٠		
١٩٤٧/٨/٢٥	--		
١٩٤٧/٩/١٠	١٧٨		
١٩٤٧/١٢/١	٢٤٣		
١٩٤٨/١٢/٣١	٥٦٥		
١٩٤٩/٨/١٠	٧٤٧		
١٩٤٩/١٢/٥	--		
١٩٥٠/٢/٧	٨٩٥		
١٩٥٠/٢/١٤	٩٠٢		
١٩٥١/٥/١١	١٢٥٧		
١٩٥٢/٨/٢٢	١٦٥٩		
١٩٥٢/١١/٢٩	١٧١١		
١٩٥٤/٢/٢٤	--		
١٩٥٤/٣/٤	--		
١٩٥٤/٤/٢٧	١٨٦١		
١٩٥٤/٤/٣٠	١٨٦٤		
١٩٥٤/٥/٥	١٨٦٩		
١٩٥٤/٦/١٠	١٨٩٧		
١٩٥٤/٨/٢٢	١٩٥٤		

قائمة المصادر

١٩٥٤/٩/٣	١٩٦٥		
١٩٥٤/٩/١٦	١٩٧٤		
١٩٥٤/٩/٢٠	١٩٧٧		
١٩٥٣/٦/٢١	٢١	لواء الجهاد	٢٥
١٩٢٠/١٢/٢٤	٣١٤	الموصل	٢٦
كانون الثاني وشباط ١٩٥٢	١٠٤٢-٩٩٣	النبأ	٢٧
١٩٤٥/٩/٢١	٣٢١	النداء	٢٨
١٩٤٦/٧/١٠-٢	--	الساعة	٢٩
١٩٤٨/١/٢٨-٢٧	٩٦٢-٩٦١		
الصادرة في تموز ١٩٤٦	الاعداد	السياسة	٣٠
١٩٤٦/٧/١٠	٣		
١٩٤٦/١٢/١٧	١٢		
١٩٤٧/١/٤	١٨		
١٩٣٣/٨/٣	٢٨٨١	العالم العربي	٣١
١٩٤٩/٩/٨	٦٨١٦		
١٩٤٩/٩/١٢	٦٨١٩		
١٩٤٩/٩/١٤	٦٨٢١		
١٩٤٩/١٢/٧	٦٨٨٨		
١٩٣٣/١/٢٦	١٢١	العمال	٣٢
١٩٣٣/٤/٦	١٣٠		
١٩٥٨/٤/١٦	١٠٥	العمل	٣٣
١٩٥٨/٦/٢٠	١٥٦		

قائمة المصادر

١٩٥٨/٦/٢٢	١٥٧		
١٩٤٨/٥/١٤	١٩	العصور	٣٤
١٩٢١/٣/١٦	٢٢٤	العراق	٣٥
١٩٢١/٣/٢٤	٢٤٩		
١٩٢١/٤/١٩	٢٧١		
١٩٤٣/٣/١٢	٦٣٣٦		
١٩٤٦/٧/١١-٤	--		
١٩٥٠/٢/١٥	١٢٤	صدى الاهالي	٣٦
١٩٥١/٦/٢٧	٥٣٢		
١٩٤٥/١٢/٢٨	--	صوت الاهالي	٣٧
١٩٤٦/٦/٣	١١٨٢		
١٩٤٦/٦/٥	١١٨٤		
١٩٤٦/٧/٢	١٢٠٧		
١٩٤٦/٧/٣	١٢٠٨		
١٩٤٦/٧/٧	١٢١١		
١٩٤٦/٧/٢٢	١٢٢٣		
١٩٤٦/٩/١٠	١٢٤٤		
١٩٤٦/١٢/١٦	--		
١٩٤٦/١٢/٢٧	١٢٩٠		
١٩٤٦/١٢/٣٠	١٢٩٢		
١٩٤٧/١/٢	--		
١٩٤٨/٢/٨	١٤٢٩		

قائمة المصادر

١٩٤٨/٣/٢٥	١٤٦٩		
١٩٤٨/٣/٢٦	١٤٧٠		
١٩٥٢/١١/٢٧	٤٥		
١٩٥٣/١٠/٦	١		
١٩٥٣/١٠/١٩	١٢		
١٩٥٣/١٠/٢٥	١٧		
١٩٥٣/١٠/٢٩	٢١		
١٩٥٣/١١/١	٢٣		
١٩٥٣/١١/٢	٢٤		
١٩٥٣/١١/٤	٢٦		
١٩٥٣/١١/٨	٢٩		
١٩٥٣/١١/٢٧	٤٥		
١٩٥٣/١٢/١٦	٦١		
١٩٥٣/١٢/١٧	٦٢		
١٩٥٤/٤/٣٠	١٧٠		
١٩٥٤/٦/١١	٢٠٥		
١٩٥٤/٩/٢	٢٧٥		
١٩٤٦/٥/١٩	١٨	صوت الاحرار	٣٨
١٩٤٦/٧/٣	٥٦-٥٥		
١٩٤٦/٧/١٥	٦٨		
١٩٤٧/٥/١	٢٥٣		
١٩٤٧/٥/١٣	٢٦٣		

قائمة المصادر

١٩٤٧/٦/١٠	٢٧٩		
١٩٤٧/٦/٢٤	٢٩١		
١٩٤٧/٧/١٨	٣١١		
١٩٤٧/٧/٣٠-١٩٤٧/٧/٢٨	٣٢١-٣١٩		
١٩٤٧/٨/١٢	٣٣٢		
١٩٤٧/٨/٢٨	٣٤٣		
١٩٤٧/٩/٢	٣٤٧		
١٩٤٧/٩/١٦	٣٥٩		
١٩٤٧/٩/١٠	٣٥٤		
١٩٤٧/١٠/١٢	٣٨٠		
١٩٤٧/١٠/٢٠	٣٨٦		
١٩٤٨/٥/١٣	٥٧٧		
١٩٤٤/٣/١٠	٩٥٦	الرأي العام	٣٩
١٩٤٤/٣/٢٠	٩٦٦		
١٩٤٤/٧/٣	١٠٤٧		
١٩٤٥/١١/٢١	١٣٦٠		
١٩٤٦/٣/١٨	١٤٧٩		
١٩٤٧/٦/٣	٩٥		
١٩٤٧/١٠/٣	١٨٦		
١٩٤٤/٩/١١-٥	--	الشعب	٤٠
١٩٤٤/٩/٧	١٧٢		
١٩٤٤/٩/١٥	١٧٨		



قائمة المصادر

١٩٤٤/٩/٢٢	١٨٥		
١٩٤٤/٩/٢٩	١٩٢		
١٩٤٤/١٠/٢	١٩٤		
١٩٤٤/١٠/٤	١٩٦		
١٩٤٦/٧/١٥	٥٣٦		
١٩٤٦/٧/١٩	٥٤٠		
١٩٤٦/٨/١	٥٥١	الشعب	٤١
١٩٤٧/٨/١٥	--		
١٩٥٢/١١/٢٥	٢٣٨١		
١٩٥٢/١٢/١٢	٢٣٩٦		
١٩٥٢/١٢/١٦	٢٤٠٠		
١٩٥٣/١٠/١٥	٢٦٥٠		
١٩٥٣/١٠/٢٥	٢٦٥٨		
١٩٥٦/٧/١٠	٣٥٦٢		
١٩٥٦/٩/٥	٣٦١١		

ب- المجالات

- ١- مجلة امانة العاصمة، العدد (٢)، دار الحرية للطباعة، (بغداد، ١٩٧٥).
- ٢- مجلة امانة العاصمة، العدد (٤)، دار الحرية للطباعة، (بغداد، ١٩٧٦).
- ٣- مجلة امانة العاصمة، العدد (١٨)، دار الحرية للطباعة، (بغداد، ١٩٧٨).

- ٤- مجلة الشرطة، العدد (٢)، (بغداد، ١٩٦١).
- ٥- مجلة الثقافة الجديدة، العدد (٤٢) في تشرين الثاني، ١٩٧٢.
- ٦- مجلة غرفة تجارة بغداد، الاعداد (١-٣)، الصادرة في كانون الثاني-اذار ١٩٤٤.

خامساً: البحوث والمقالات

- ١- جعفر عباس حميدي، الاثار الاجتماعية للحرب العالمية الثانية على العراق، مجلة الحكمة، العدد (٢) في ايار، ١٩٩٨.
- ٢- جعفر عباس حميدي، انتفاضة عام ١٩٥٦ ودور ثانوية الكرخ، قراءة في تقارير الشرطة والتحقيقات الجنائية، مجلة افاق عربية، العدد ٩-١٠، ١٩٩٨.
- ٣- جعفر عباس حميدي، الديمقراطية والتعددية السياسية في مناهج ومواقف الاحزاب السياسية العننية في العراق ١٩٢٢-١٩٥٤، مجلة الحكمة، العدد (٣٨) في كانون الاول، ٢٠٠٤.
- ٤- محمد يوسف ابراهيم القرشي، علاقة المس بيل بالملك فيصل الاول، مجلة افاق عربية، العدد (٥-٦)، ايار-حزيران، ١٩٩٨.
- ٥- محمود الدرة، سعد صالح والحياة الحزبية، جريدة الاتحاد، العدد (١٨١) في ٢/٧/١٩٩٠.
- ٦- مكي الجميل، سعد صالح هكذا عرفته، جريدة الحيا، العدد (٤٦) في ١٧/٢/١٩٥٤.
- ٧- معن حمدان علي، مصرع ملك العراق غازي الاول، مجلة البلاغ، العدد (٥)، بغداد، ١٩٧٦.
- ٨- نوري عبد الحميد العاني، أثر الحرب العالمية الثانية على الاوضاع الاقتصادية في العراق، مجلة الحكمة، العدد (٢)، ايار، ١٩٩٨.
- ٩- نوري عبد الحميد العاني، (ظاهرة الفرهود) دراسة تاريخية عن النهب والسلب والتخريب في المجتمع، مجلة الحكمة، العدد (٣٤) في ايلول، ٢٠٠٣.
- ١٠- نوري عبد الحميد العاني، التجربة الديمقراطية في العراق في عهد الانتداب ١٩٢١-

١٩٣٢، مجلة الحكمة، العدد (٣٨)، كانون الاول، ٢٠٠٤

١١- سعدي العبيدي، سلام عادل والحزب الشيوعي العراقي، مجلة الثقافة الجديدة، العدد (٥٨) في آذار، ١٩٥٨

١٢- عادل محمد علي، حدائق الحيوانات في بغداد، مجلة المورد، العدد (٤)، المجلد (٨)، دار الحرية للطباعة، (بغداد، ١٩٧٩).

١٣- عبدالجبار العمر، حكم الانقلاب امام المجلس العرفي العسكري. القضية بين الثأر لمقتل جعفر العسكري وحادثة اغتيال الملك غازي، مجلة افاق عربية، العدد (١٢)، آب، ١٩٧٦

١٤- عبدالوهاب محمود، سعد في مجده الشعبي، ريدة الحارس، العدد (٦٥) في ٢٠/٢/١٩٥٤

١٥- عبدالرزاق الحسني، انتفاضة تشرين الثاني ١٩٥٢، مجلة المستشفى العربي، العدد (٥) كانون الثاني، ١٩٧٢

١٦- عماد عبدالسلام رؤوف، تاريخ مشاريع مياه الشرب القديمة في بغداد، مجلة المورد، العدد (٨)، دار الحرية للطباعة، (بغداد، ١٩٧٩).

١٧- فاروق صالح العمر حادث مقتل الملك غازي في ضوء الوثائق البريطانية، مجلة ((اداب المستنصرية))، (بغداد، ١٩٨٤).

١٨- صالح محمد العابد، انتفاضة العراق في اعقاب العدوان الثلاثي على مصر ١٩٥٦، مجلة افاق عربية، العدد (٥)، (بغداد، ١٩٩٠).

١٩- صباح مهدي رميض، سامي شوكت وفكره الاصلاحى في العراق ١٨٩٥-١٩٨٦، مجلة اليرموك، العدد (٨)، ٢٠٠٢.

سادساً: الكتب المطبوعة

أ- الكتب العربية

١- ابراهيم كبه، الاقطاع في العراق، مطبعة المعارف، (بغداد، ١٩٥٧).

- ٢- ابراهيم الراوي، من الثورة العربية الكبرى الى العراق الحديث، (بيروت، ١٩٧٨).
- ٣- ابراهيم خليل احمد، تطور التعليم الوطني في العراق ١٨٦٩-١٩٣٢، (البصرة، ١٩٨٢).
- ٤- أديب مرده، الصحافة العربية-نشأتها وتطورها، منشورات دار مكتبة الحياة، (بيروت، ١٩٦١).
- ٥- أحمد نسيم سوسه، فيضانات بغداد في التاريخ، مطبعة الأديب، ج٢، (بغداد، ١٩٦٥).
- ٦- احمد فوزي، حكايات سياسية وصحفية، ١٢ رئيس وزراء في العهد الملكي، دار الجاحظ للطباعة، (بغداد، ١٩٨٤).
- ٧- احمد فوزي، أشهر الاغتيالات السياسية في العهد الملكي، مطبعة الديواني، ط١، (بغداد، ١٩٨٧).
- ٨- احمد فوزي، أشهر المحاكمات الصحفية في العراق، مطبعة الانتصار، (بغداد، ١٩٨٥).
- ٩- احمد فوزي، المثير من أحداث العراق السياسية، دار الحرية للطباعة، (بغداد، ١٩٨٨).
- ١٠- امين المميز، بغداد كما عرفتها، شذرات من ذكريات، دار افاق عربية، ط١، (بغداد، ١٩٨٥).
- ١١- اميرة حسين محمود الكريمي، الحركة العمالية في العراق ١٩٣٢-١٩٤٥، مطبعة اسعد (بغداد، ١٩٩٠).
- ١٢- اسماعيل احمد ياغي، حركة رشيد عالي الكيلاني-دراسة فيتطور الحركة الوطنية العراقية، دار الطليعة للطباعة والنشر، (بيروت، ١٩٧٤).
- ١٣- اسماعيل احمد ياغي، تطور الحركة الوطنية العراقية ١٩٤١-١٩٥٢، مطبعة الارشاد، (بغداد، ١٩٧٩).
- ١٤- باقر أمين الورد، حوادث بغداد في اثنتي عشر قرناً، مطبعة النهضة، ط١، (بغداد، ١٩٨٩).
- ١٥- بهاء الدين نوري، مذكرات بهاء الدين نوري، دار الحكمة، ط١، (لندن، ٢٠٠١).
- ١٦- جاسم كاظم العزاوي، ثورة ١٤ تموز، اسرارها، احداثها، رجالها، شركة المعرفة للنشر، (بغداد، ١٩٨٠).
- ١٧- جبار محمد جباري، تاريخ الصحافة الكردية في العراق، مطبعة الامة، (بغداد، ١٩٧٥).

- ١٨- جبار عبدالله الجويبراي، عشائر الفرات الاوسط والجنوبي في الحلة والديوانية والسماوة والناصرية، مطبعة الاديب البغدادية، بغداد، ١٩٩٢
- ١٩- جمال مصطفى مردان، عبدالكريم قاسم، البداية والسقوط، المكتبة الشرقية، (بغداد، ١٩٥٩).
- ٢٠- جميل الاورفه لي، لمحات من ذكريات وزير عراقي سابق، دار مكتبة الحياة، ط١، (بيروت، ١٩٧١).
- ٢١- جعفر عباس حميدي، التطورات السياسية في العراق ١٩٤١-١٩٥٣، مطبعة النعمان، (النجف، ١٩٧٦).
- ٢٢- جعفر عباس حميدي، التطورات والاتجاهات السياسية الداخلية في العراق ١٩٥٣-١٩٥٨، (بيروت، ١٩٨٠).
- ٢٣- جعفر عباس حميدي، انتفاضة العراق عام ١٩٥٦، بيت الحكمة، الدورية الوثائقية، المطبعة العربية، (بغداد، ٢٠٠٠).
- ٢٤- دون مؤلف، القانون الاساسي العراقي، مطبعة دار السلام، (بغداد، ١٩٢٥).
- ٢٥- دون مؤلف، سجل الحركة الوطنية ضد معاهدة جبر-بيفن ودور الحزب الوطني الديمقراطي فيها، مطبعة الاهالي، (بغداد، ١٩٦٠).
- ٢٦- هادي حين، دور حزب البعث العربي الاشتراكي في العراق في الحركة الوطنية منذ تاسيسه حتى ١٤ تموز ١٩٥٨، مطبعة معهد الثقافة العمالية، ط٢، (بغداد، ١٩٨٤).
- ٢٧- وجيه يونس واسماعيل الراشد، المحيط في تشكيلات الشرطة العراقية، د.م. ج٢، (بغداد، ١٩٥٤).
- ٢٨- وليد محمد سعيد الاعظمي، انتفاضة رشيد عالي الكيلاني والحرب العراقية-البريطانية ١٩٤١، دار واسط للدراسات والنشر، (بغداد، ١٩٨٧).
- ٢٩- زاهدة ابراهيم، دليل الجرائد والمجلات العراقية ١٨٦٩-١٩٧٨، ط٢، (الكويت، ١٩٨٢).
- ٣٠- زكي صالح، مقدمة في دراسة العراق المعاصر، مطبعة الرابطة، (بغداد، ١٩٥٣).

- ٣١- حسين جميل، الحياة النيابية في العراق ١٩٢٥-١٩٤٦، موقف جماعة الاهالي منها، مكتبة المثنى، (بغداد، ١٩٨٣).
- ٣٢- حسين مروة، ثورة العراق، دار الفكر الجديد، د.م، (١٩٥٨).
- ٣٣- حسين فوزي النجار، الشرق العربي بين حربين، (القاهرة، د.ت).
- ٣٤- حسين الرحال وعبدالمجيد كمونة، القانون الاداري، الادارة المركزية والادارة المحلية في العراق، مطبعة عبد الكريم زاهد، (بغداد، ١٩٥٣).
- ٣٥- حسين مصطفى، البارزانيون وحركات بارزان ١٩٣٢-١٩٤٧، دار افاق عربية، (بغداد، ١٩٨٣).
- ٣٦- حسن العلوي، الشيعة والدولة القومية في العراق ١٩١٤-١٩٩٠، دار الثقافة للطباعة والنشر، ط٢، (قم، ١٩٩٠).
- ٣٧- طالب مشتاق، اوراق ايامي، بغداد والعراق والوطن العربي ١٩٠٠-١٩٥٨، دار واسط للدراسات والنشر والتوزيع، ج١، ط٢، (بغداد، ١٩٨٩).
- ٣٨- طارق الناصري، عبدالاله، الوصي على عرش العراق (١٩٣٩-١٩٥٨) حياته ودوره السياسي، مطابع افاق عربية، ج١-٢، (بغداد، ١٩٩٠).
- ٣٩- طارق عبدالحميد الكنين، محنة الجهاز الاداري العراقي، مطبعة شفيق، (بغداد، ٢٠٠٥).
- ٤٠- طه الهاشمي، مذكرات طه الهاشمي ١٩١٩-١٩٤٣، د.م، (بيروت، ١٩٦٧).
- ٤١- طلعت الشيباني، واقع الملكية الزراعية في العراق، دار الاهالي للنشر والتوزيع، (بغداد، ١٩٥٨).
- ٤٢- كامل الجادرجي، من اوراق كامل الجادرجي، دار الطليعة، ط١، (بيروت، ١٩٧١).
- ٤٣- كامل الجادرجي، مذكرات كامل الجادرجي وتاريخ الحزب الوطني الديمقراطي، منشورات الجمل، ط٢، (المانيا، ٢٠٠٢).
- ٤٤- كاظم حبيب وزهدي الداودي، فهد والحركة الوطنية في العراق، دار الكنوز

- الادبية، ط ١، (بيروت، ٢٠٠٣).
- ٤٥- كمال مظهر احمد، صفحات من تاريخ العراق المعاصر، دارالشؤون الثقافية، (بغداد، ١٩٨٧).
- ٤٦- كمال مظهر احمد، الطبقة العاملة العراقية، التكوين و بدايات التحرك، دار الرشيد للنشر، (بغداد، ١٩٨١).
- ٤٧- لطفي جعفر فرج، عبدالمحسن السعدون ودوره في تاريخ العراق السياسي المعاصر، مكتبة اليقظة العربية، (بغداد، ١٩٨٨).
- ٤٨- لطفي جعفر فرج، الملك غازي ودوره في المجالين الداخلي والخارجي ١٩٣٣-١٩٣٩، مكتبة اليقظة العربية (بغداد، ١٩٨٧).
- ٤٩- لطفي جعفر فرج، الملك فيصل الثاني اخر ملوك العراق، الدار العربية للموسوعات، ط ١، (بيروت، ٢٠٠١).
- ٥٠- موسيس ديرها كوبيان، حالة العراق الصحية في نصف قرن، دار الرشيد للنشر، ط ٢، (بغداد، ١٩٨١).
- ٥١- محمد حديد، مذكراتي، الصراع من اجل الديمقراطية في العراق، دار الساقى للطباعة والنشر، (بيروت، ٢٠٠٦).
- ٥٢- محمد حمدي الجعفري، بريطانيا والعراق حقبة من الصراع ١٩١٤-١٩٥٨، دارالشؤون الثقافية العامة، (بغداد، ٢٠٠٠).
- ٥٣- محمد حمدي الجعفري، انقلاب الوصي في العراق عام ١٩٥٢، مطبعة اسفار، ط ٢، (بغداد، ٢٠٠١).
- ٥٤- محمد حسين الزبيدي، العراقيون المنفيون الى جزيرة هنجام، دار الحرية للطباعة، ط ٢، (بغداد، ١٩٨٩).
- ٥٥- محمد مظفر الادهمي، المجلس التاسيسي العراقي، ج ١، (بغداد، ١٩٨٩).
- ٥٦- محمد سلمان حسندر اسات في الاقتصاد العراقي، دار الطليعة، (بيروت، ١٩٦٦).

- ٥٧- محمد عويد الدليمي، كامل الجادرجي ودوره في السياسة العراقية ١٨٩٧-١٩٦٨، مطبعة الاديب البغدادية، (بغداد، ١٩٨٧).
- ٥٨- محمد علي السوري، الاقطاع في لواء الكوت، مطبعة أسعد، (بغداد، ١٩٥٨).
- ٥٩- محمد فاضل الجمالي، العراق بين أمس واليوم، د.م، (بغداد، ١٩٥٤).
- ٦٠- محمد توفيق حسن، عندما يثور العراق، دار العلم للملايين، (بيروت، ١٩٥٩).
- ٦١- محمود الجندي، المشكلة الزراعية في العراق، دار البصرة للتوزيع والنشر، (بغداد، ١٩٥٠).
- ٦٢- محمود الدرة، الحرب العراقية-البريطانية ١٩٤١، (بغداد، ١٩٨٨).
- ٦٣- محمود القاضي، كانون الثاني شهر الجهاد الوطني، دار مجلة للطباعة والنشر، (بغداد، ١٩٤٨).
- ٦٤- محمود شبيب، بكر صدقي وانقلابه العاصف، دار الجماهير للصحافة، (بغداد، ١٩٩٢).
- ٦٥- محمود شبيب، قضايا ملتهبة في السياسة العراقية ١٩٥٠-١٩٥٨، مطبعة عشتار، (بغداد، ١٩٨٤).
- ٦٦- مير بصري، اعلام السياسة في العراق الحديث، دار الرئيس للكتب والنشر، (لندن، د.ت).
- ٦٧- مكي الجميل، البدو والقبائل الرحالة في العراق، مطبعة الرابطة، (بغداد، ١٩٥٦).
- ٦٨- منذر اشاوي، القانون الدستوري، مطبعة شفيق، ج١، (بغداد، ١٩٦٧).
- ٦٩- مصطفى كامل، شرح القانون الإداري، المبادئ العامة والقانون الإداري العراقي، مطبعة النجاح، ط١، (بغداد، ١٩٤٩).
- ٧٠- مصطفى محمد حسين جميل، نظام المسؤولية عند العشائر العراقية العربية المعاصرة، مطبعة الاستقلال الكبرى، (القاهرة، ١٩٦٧).
- ٧١- مظفر حسين جميل، سياسة العراق التجارية، د.م، (القاهرة، ١٩٤٩).
- ٧٢- ناجي شوكت، سيرة وذكريات ثمانين عاماً ١٨٩٤-١٩٧٤، مطبعة الخلود، ج١، (بغداد، ١٩٩٠).



- ٧٣- ناهض عبدالرزاق القيسي، النقود في العراق، بيت الحكمة، ط١، (بغداد، ٢٠٠٢).
- ٧٤- نجدة فتحي فوة، العراق في مذكرات الدبلوماسيين الاجانب، المتبة العصرية، ط١، (صيدا- لبنان، ١٩٦٩).
- ٧٥- نوري جعفر، وقائع تزوير الانتخابات في القورنة لمصلحة السيدين احمد النقيب وحמיד الحمود، مطبعة دار القدسي، (بغداد، ١٩٥٤).
- ٧٦- نوري عبدالحميد خليل، التاريخ السياسي لامتيازات النفط في العراق ١٩٢٥-١٩٥٢، (بغداد، ١٩٨٠).
- ٧٧- نزار توفيق سلطان الحسو، الصراع على السلطة في العراق الملكي، دراسة تحليلية في الإدارة والسياسة، مطابع دار آفاق عربية، (بغداد، ١٩٨٤).
- ٧٨- سامي عبدالحافظ القيسي، ياسين الهاشمي ودوره في السياسة العراقية بين عامي ١٩٢٢ - ١٩٣٦، مطبعة حداد، ج١-٢، (البصرة، ١٩٧٥).
- ٧٩- سلوى زكو، العلاقة التاريخية بين الصحافة والسلطة في العراق، مطبعة دار الجمهورية، (بغداد، ١٩٦٩).
- ٨٠- سلمان عبدالجبار، شرح قانون خدمة الشرطة وانضباطها والأنظمة الملحقة به ١٩٤٦-١٩٤٧، مطبعة الاستقلال، ط١، (بغداد، ١٩٤٧).
- ٨١- سعاد خيريمن تاريخ الحركة الثورية المعاصرة في العراق ١٩٢٠-١٩٥٨، مطبعة الاديب البغدادية، ج١، (بغداد، د.ت).
- ٨٢- سعاد رؤوف شير، نوري السعيد ودوره في السياسة العراقية ١٩٣٢-١٩٤٥، مكتبة اليقظة العربية، ط١، (بغداد، ١٩٨٨).
- ٨٣- ستار جبار الجابري، سعد صالح ودوره السياسي في العراق، مطبعة المشرق، (بغداد، ١٩٩٧).
- ٨٤- عادل غفوري خليل، احزاب المعارضة العلنية في العراق ١٩٤٦-١٩٥٤، مطبعة

الانتصار، (بغداد، ١٩٨٤).

٨٥- عارف رشيد العطار، الاجرام في الخالص.

٨٦- عبدالله اسماعيل البستاني، حرية الصحافة-دراسة مقارنة، د.م، (القاهرة، ١٩٥٠).

٨٧- عبدالله فياض، الثورة العراقية الكبرى سنة ١٩٢٠، (بغداد، ١٩٤٩).

٨٨- عبدالامير هادي العكام، تاريخ حزب الاستقلال العراقي ١٩٤٦-١٩٥٨، دار الحرية للطباعة، (بغداد، ١٩٨٠).

٨٩- عبدالجبار داود البصري، الصحافة والرقابة، د.م، د.ت.

٩٠- عبد الجبار حسن الجبوري، الأحزاب والجمعيات السياسية في القطر العراقي ١٩٠٨-١٩٥٨، دار الحرية للطباعة، (بغداد، ١٩٧٧).

٩١- عبدالجبار عبد مصطفى، تجربة العمل الجبهوي في العراق بين ١٩٢١-١٩٥٨، دار الحرية للطباعة، (بغداد، ١٩٧٨).

٩٢- عبدالجبار الراوي، مذكرات عبدالجبار الراوي، مطبعة الراية، (بغداد، ١٩٩٤).

٩٣- عبدالجليل الطاهر، العشائر العراقية، (بيروت، ١٩٧٢).

٩٤- عبدالجليل الطاهر، البدو والعشائر في البلاد العربية، مطبعة الاعتماد، (مصر، ١٩٥٥).

٩٥- عبدالمجيد كامل التكريتي، مجلس الامة العراقي (البرلمان) الاعيان والنواب ١٩٤٥-١٩٥٣، دار الشؤون الثقافية العامة، (بغداد، ٢٠٠٢).

٩٦- عبدالمناف شاكر جاسم، العلاقات العراقية-السوفيتية ١٩٤٤-١٩٤٨ شباط ١٩٦٣، مطبعة جمل، ط٢، (بغداد، ١٩٨٠).

٩٧- عبدالستار ظاهر شريف، الجمعيات والمنظمات والاحزاب الكردية في نصف قرن ١٩٠٨-١٩٥٨، شركة المعرفة للنشر والتوزيع، (بغداد، ١٩٨٩).

٩٨- عبدالعزيز القصاب، من ذكرياتي، منشورات عويدات، ط١، (بيروت، ١٩٦٢).

٩٩- عبدالرزاق الهلالي، تاريخ التعليم في العراق في عهد الانتداب البريطاني ١٩٢١-

- ١٩٣٢، دار الشؤون الثقافية العامة، (بغداد، ٢٠٠٠).
- ١٠٠- عبد الرزاق الهلالي، معجم النجاح، ج١، (بغداد، ١٩٥٣).
- ١٠١- عبد الرزاق الهلالي، معجم العراق، دار الكشاف للنشر والطباعة، ج٢، (بيروت، ١٩٥٦).
- ١٠٢- عبد الرزاق الهلالي، الهجرة من الريف الى المدن، د.م، د.ت.
- ١٠٣- عبد الرزاق الحسن، تاريخ الوزارات العراقية، دار الكتب للطباعة، ج١، ط٤، (بيروت، ١٩٧٤).
- ١٠٤- عبد الرزاق الحسن، تاريخ العراق السياسي الحديث، مطبعة دار الكتب، ج٣، ط٦، (بيروت، ١٩٨٣).
- ١٠٥- عبد الرزاق الحسن، الثورة العراقية الكبرى، مطبعة دار الكتب، ط٥، (بيروت، ١٩٨٢).
- ١٠٦- عبد الرزاق الحسن، تاريخ الاحزاب السياسية العراقية، مركز الابجدية للطباعة والنشر، ط٢، (بيروت، ١٩٨٢).
- ١٠٧- عبد الرزاق الحسن، العراق في ظل المعاهدات، مطبعة دار الكتب، ط٥، (بيروت، ١٩٨٢).
- ١٠٨- عبد الرزاق الحسن، الاسرار الخفية في حركة السنة ١٩٤١ التحررية، مركز الابجدية للطباعة والنشر، ط٥، (بيروت، ١٩٨٢).
- ١٠٩- عبد الرزاق محمد اسود، موسوعة العراق السياسية، الدار العربية للموسوعات، المجلد (٢-٣).
- ١١٠- عبد الرزاق الظاهر، الاقطاع والديوان في العراق، مطبعة السعادة، (القاهرة، ١٩٤٦).
- ١١١- عبدالرحمن البزاز، العراق من الاحتلال حتى الاستقلال، مطبعة العاني، ط٣، (بغداد، ١٩٦٧).
- ١١٢- عبدالرحمن البياتي، سعيد قزاز ودوره في سياسة العراق حتى عام ١٩٥٩، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط١، (بيروت، ٢٠٠١).
- ١١٣- عدنان الباجه جي، مزاحم الباجه جي سيرة سياسية، منشورات مركز الوثائق

- والدراسات، (لندن، د.ت.).
- ١١٤- عدنان سامي نذير، عبدالجبار الجومرد، نشاطه الثقافي ودوره السياسي، شركة المعرفة للنشر، (بيروت، ١٩٩١).
- ١١٥- عزيز الشيخ، جبهة الاتحاد الوطني والمهام التاريخية الملقاة على عاتقها في ظرف الراهن، مطبعة الزهراء، (بغداد، د.ت.).
- ١١٦- علاء جاسم محمد، العلاقات العراقية البريطانية ١٩٤٥-١٩٥٨، بيت الحكمة، (بغداد، ٢٠٠٠).
- ١١٧- علاء جاسم محمد، فصول من تاريخ العراق المعاصر، دار الحوار، للطباعة والنشر، ط١، (بغداد، ٢٠٠٦).
- ١١٨- علاء جاسم محمد، الملك فيصل الاول، حياته ودوره السياسي في الثورة العربية وسورية والعراق ١٨٨٣-١٩٣٣، متبة اليقظة العربية، (بغداد، ١٩٩٠).
- ١١٩- علي الوردي، دراسة في طبيعة المجتمع العراقي، مطبعة العاني، (بغداد، ١٩٦٥).
- ١٢٠- علي كاشف الغطاء، سعد صالح في مواقفه الوطنية ١٩٢٠-١٩٥٠، مطبعة الراية، (بغداد، ١٩٨٩).
- ١٢١- علي مهدي حيدر، الادارة العامة للالوية في الجمهورية العراقية، ط٢، مطبعة الارشاد، (بغداد، ١٩٦٢).
- ١٢٢- علي محمد مهدي، التطور الحضري لمدينة بغداد، مطبعة امانة العاصمة (بغداد، ١٩٨٦).
- ١٢٣- علي ناصر حسين، تاريخ السكك الحديد في العراق ١٩١٤-١٩٤٥، مطبعة السكك، (بغداد، ١٩٨٦).
- ١٢٤- علي الشرقي، الاحلام، شركة الطبع والنشر الاهلية، (بغداد، ١٩٦٣).
- ١٢٥- عماد احمد الجواهري، نادي المثني وواجهات التجمع الديمقراطي في العراق ١٩٣٤-١٩٤٢، (مطبعة دار الجاحظ، بغداد، ١٩٨٤).

- ١٢٦- عماد احمد الجواهري، تاريخ مشكلة الأراضي في العراق ١٩١٤-١٩٣٢، (بغداد، ١٩٧٨).
- ١٢٧- فائز عزيز اسعد، انحراف النظام البرلماني في العراق، دار الحرية للطباعة، (بغداد، ١٩٧٥).
- ١٢٨- فائق بطي، قضايا صحفية، مطبعة دار البلاد للطباعة والنشر، (بغداد، ١٩٦٢).
- ١٢٩- فائق بطي، صحافة الاحزاب وتاريخ الحركة الوطنية، مطبعة الاديب البغدادية، (بغداد، ١٩٦٩).
- ١٣٠- فائق بطي، صحافة العراق. تاريخها وكفاح اجيالها، مطبعة الاديب البغدادية، (بغداد، ١٩٦٨).
- ١٣١- فاروق صالح العمر، المعاهدات العراقية البريطانية واثرها في السياسة الداخلية ١٩٢٢-١٩٤٨، دار الحرية للطباعة، (بغداد، ١٩٧٧).
- ١٣٢- فاروق صالح العمر، الاحزاب السياسية في العراق ١٩٢١-١٩٣٢، مطبعة الارشاد، (بغداد، ١٩٧٨).
- ١٣٣- فاضل حسين، تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي ١٩٤٦-١٩٥٨، مطبعة الشعب، (بغداد، ١٩٦٣).
- ١٣٤- فاضل حسين، الفكر السياسي في العراق المعاصر ١٩١٤-١٩٥٨، مؤسسة الخليج لطباعة والنشر، (الكويت، ١٩٨٤).
- ١٣٥- فاضل حسين، سقوط النظام الملكي في العراق، مكتبة افاق عربية، (بغداد، ١٩٨٦).
- ١٣٦- فاضل حسين، مشكلة الموصل دراسة في الدبلوماسية العراقية-الانكليزية-التركية وفي الرأي العام، ط٣، (بغداد، ١٩٥٥).
- ١٣٧- فاضل عوني، شرح نظام دعاوي العشائر المدنية والجزائية لسنة ١٩١٨، (بغداد، ١٩٥٥).
- ١٣٨- فؤاد عارف، مذكرات فؤاد عارف، مطبعة خه بات، ج١، ط٢، (دهوك، ٢٠٠٢).
- ١٣٩- فيبي مار، تاريخ العراق المعاصر، العهد الملكي، المكتبة العصرية، ط١، (بغداد، ٢٠٠٦).

- ١٤٠- فكرت نامق عبدالفتاح، سياسة العراق الخارجية في المنطقة العربية ١٩٥٣-١٩٥٨، دار الحرية للطباعة، (بغداد، ١٩٧٨).
- ١٤١- فريد مخلوف، رحلاتي الى البلاد العربية، دار الروائع، ط١، (بيروت، ١٩٥٩).
- ١٤٢- فخري الفخري، مذكرات فخري الفخري ١٩٠٨-١٩٩٥، دار المثني للطباعة، (بغداد، ٢٠٠١).
- ١٤٣- صادق حسن السوداني، النشاط الصهيوني في العراق ١٩١٤-١٩٥٢، دار الرشيد للنشر، (بغداد، ١٩٨٠).
- ١٤٤- صادق مهدي السعيد، محاضرات في قانون الانتخابات النيابية رقم (١١) لسنة ١٩٤٦، مطبعة المعارف، (بغداد، ١٩٤٦).
- ١٤٥- صادق قدير الخباز، نصف قرن من تاريخ الحركة النقابية في العراق، د.م، (بغداد، د.ت).
- ١٤٦- صالح صائب الجبوري، محنة فلسطين واسرارها السياسية والعسكرية، دار الكتب، (بغداد، ١٩٧٠).
- ١٤٧- صبحي عبدالحميد، اسرار ثورة ١٤ تموز في العراق، مطبعة الاديب، (بغداد، ١٩٨٣).
- ١٤٨- صلاح الدين الصباغ، مذكرات صلاح الدين الصباغ، دار الحرية للطباعة، ط٢، (بغداد، ١٩٨٣).
- ١٤٩- قيس عبدالحسين الياسري، الصحافة العراقية والحركة الوطنية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، دار الحرية للطباعة، (بغداد، ١٩٧٨).
- ١٥٠- رجاء حسين حسني الخطاب، العراق بين ١٩٢١-١٩٢٧، دراسة في تطور العلاقات العراقية البريطانية واثرها في تطور العراق السياسي مع دراسة في الرأي العام العراقي، دار الحرية للطباعة، (بغداد، ١٩٧٦).
- ١٥١- رجاء حسين حسني الخطاب، تأسيس الجيش العراقي وتطور دوره السياسي ١٩٢١-١٩٤١، دار الحرية للطباعة، (بغداد، ١٩٧٩).

- ١٥٢- رجاء حسين حسني الخطاب، المسؤولية التاريخية في مقتل الملك غازي، مطبعة الاديب البغدادية المحدودة، (بغداد، ١٩٨٥).
- ١٥٣- رزاق ابراهيم حسن، تاريخ الطبقة العاملة في العراق بين الاضرابات وبنء التنظيم النقابي ١٩١٨-١٩٦٨، (بيروت، ١٩٧٦).
- ١٥٤- رعد ناجي الجدة، تشريعات الجمعيات والاحزاب السياسية في العراق، بيت الحكمة، (بغداد، ٢٠٠٢).
- ١٥٥- رفائيل بطي، الصحاف في العراق، مطبعة دار الهنا، (مصر، ١٩٥٥).
- ١٥٦- رفعة الجادرجي، تنشئة النظام الديمقراطي واحباطه في العراق، كامل الجادرجي، في حق ممارسة السياسة والديمقراطية. افتتاحيات جريدة الاهالي ١٩٤٤-١٩٤٥، منشورات الجمل، (المانيا، ٢٠٠٤).
- ١٥٧- شهاب احمد الحميد، الثورة الصامتة، اضراب بغداد ١٩٣١، د.م، (بغداد، ١٩٨٧).
- ١٥٨- توفيق السويدي، مذكراتي، نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية، دار الكاتب العربي، (بيروت، ١٩٦٩).
- ١٥٩- خالد حبيب الراوي، من تاريخ الصحافة العراقية، دار الحرية للطباعة، (بغداد، ١٩٧٨).
- ١٦٠- خالد علي الصالح، علنطريق النوايا الطبية، رياض الرئيس للكتب والنشر، ط١، (بيروت، ٢٠٠٠).
- ١٦١- أمين خيري العمري، يونس السبعوي، سيرة سياسي عصامي، دار الرشيد للنشر، ط٢، (بغداد، ١٩٨٠).
- ١٦٢- أمين خيري العمري، حكايات سياسية من تاريخ العراق الحديث، مطبعة دار القادسية، (بغداد، د.ت).
- ١٦٣- خليل ابراهيم حسين، اللغز المحير - عبدالكريم قاسم بدايات الصعود، موسوعة ٤١ تموز، دار الحرية للطباعة، ج

- ل.ن.كوتلوف، ثورة العشرين الوطنية التحررية في العراق، ترجمة عبد الواحد كرم، دار  
الفارابي، ط٢، (بيروت، ١٩٧٥).
- هـ. سنت جون فيلبي، ايام فيلبي في العراق، ترجمة جعفر خياط، (بيروت، ١٩٥٠)، ص ص ٤٦ -  
٤٧؛ جريدة العراق، العدد (٨٨) في ١٣/٩/١٩٢٠، ص ١.



المس بيل ،فصول من تاريخ العراق القريب ١٩١٤-١٩٢٠،ترجمة جعفر الخياط،دار الكشاف للنشر والطباعة،(بيروت،١٩٤٩)

خيري أمين العمري،حكايات سياسية من تاريخ العراق الحديث،مطبعة دار القادسية،(بغداد،د.ت)  
محمد مظفر الادهمي،المجلس التأسيسي العراقي،ج١،(بغداد،١٩٨٩)

صادق قدير الخباز،نصف قرن من تاريخ الحركة النقابية في العراق، د.م، (بغداد، د.ت)  
عماد عبدالسلام رؤوف،تاريخ مشاريع مياه الشرب القديمة في بغداد،مجلة المورد،العدد الرابع،المجلد الثامن،دار الحرية للطباعة،(بغداد،١٩٧٩)

**C.O,Special Report by H.B-M.S government to the Council of the League of Nations on the Progress of Iraq during the period ١٩٢٠-١٩٣١,( London,١٩٣١),pp.٥٠-٥٢.**

ناجي شوكت،سيرة وذكريات،ج١

كونثر بلونتريت، المشير فون رونشتد القائد الإنسان وأسرار الحرب العالمية الثانية،ترجمة محمود شيت خطاب،مكتبة النهضة،ط١٣، (بغداد،١٩٨٩)

لوكاز هير زويز،ألمانيا الهتلرية والمشرق العربي،ترجمة احمد عبدالرحيم مصطفى،دار المعارف،مصر،١٩٦٨

علي مهدي حيدر،الإدارة العامة للألوية في الجمهورية العراقية،ط٢،مطبعة الارشاد،(بغداد،١٩٦٢)

كاراكتاكوس،ثورة العراق ١٩٤٠تموز،ترجمة خيري حماد،المكتب العالمي للتأليف،(بيروت،د.ت)



## أولاً: - الوثائق غير المنشورة

## ١- الوثائق العراقية/ملفات البلاط الملكي المحفوظة بدار الكتب والوثائق

رقم الملفة	السنة	عنوانها
١١/٢/ج	١٩٥٢	مقررات مجلس الوزراء
٢/و	١٩٢٤	تدريس الأمير غازي
٦/١٠	١٩٥٨	دستور الاتحاد العربي
٣٠٠/٢٠	د.د	المخابرات الخاصة بالملك غازي
٣٠/٣٠	١٩٤٦ - ١٩٤٩	قضية كاوورباغي
٣١١/٣٧٧	١٩٢٩	نظام وزارة الداخلية رقم (٢٠)
٣١١/٣٩٠	١٩٣٠	لائحة قانون العملة العراقية
٣١١/٥٧٢	١٩٤٦	مقررات مجلس الوزراء
٣١١/٦٠٠	١٩٤٨	مقررات مجلس الوزراء
٣١١/٦٠١	١٩٤٨	مقررات مجلس الوزراء
٣١١/٦٦٥	١٩٥٣	قرارات مجلس الوزراء حول تعطيل الصحف
٣١١/١٤١٠	١٩٢٩	تقرير الحالة الاقتصادية العامة
٣١١/٢٩٠٩	١٩٥١	شؤون خاصة بأحمد مختار بابان
٣١١/٤٤٩٤	١٩٤٢ - ١٩٥٨	الأحزاب السياسية
٣١١/٤٧٩٠	١٩٥٨	مجلس الاتحاد العربي
٣١١/٤٧٩٤	١٩٥٨	وزارة الاتحاد العربي
٣١١/٥٦٥٠	١٩٥٤	قرارات مجلس الوزراء

## ٢- وثائق وزارة الداخلية المحفوظة بدار الكتب والوثائق

رقم الملف	السنة	عنوانها
بلا	١٩٥١	بلا
٦/١/ج	١٩٥٢	قرارات مجلس الوزراء
٦٩/٣	١٩٥٥-١٩٥٨	إنشاء حديقة للحيوانات والنباتات وصيد الحيوانات
٣/١/٤	١٩٥٤	فيضان ١٩٥٤/الإغاثة
٢٣٧/٥	١٩٣٦-١٩٤٦	الدفاع ضد الخطر الجوي والوقاية من الغازات الخانقة
٢/٦	١٩٥٤-١٩٥٧	الطلبات المرفوعة الخاصة بتأسيس الأحزاب والجمعيات بعد صدور مرسوم الجمعيات ١٩٥٤.
١/أ/١٤	١٩٥٤-١٩٥٨	الانتخابات النيابية للواء بغداد
١/ن/١٤	١٩٥٤-١٩٥٨	الانتخابات النيابية
٣/١٧	١٩٥٥	بلا
٢١	١٩٤٦	بلا
٢/٢٣	١٩٥٦-١٩٥٩	مخابرات السجون بصورة عامة
٤/٢٤	١٩٤٦-١٩٥٢	إسكان العشائر الرحل
٥/٢٥	١٩٤١	بلاغ رسمي من رئيس لجنة الأمن الداخلي
٣٢.٥٠/٢٥	١٩٣٩	بلا
٣٣	١٩٤١	بلا
٣٥	١٩٤٠	بلا
١٤/٤/٣٧	١٩٤١	النزاع بين عشيرتي الدلو وجميل بابان حول الأراضي- كفري
رقم الملف	السنة	عنوانها

بلا	١٩٤١	٣٢٠٥٠/٣٧
بلا	١٩٤١	٥/٥٢
البيانات والأوامر والأنظمة الصادرة من الإدارة المدنية	١٩٢٠	أ/٥٣
بلا	١٩٤٠	١/ق/٥٧
تعيين وتحويل الموظفين	١٩٢٥	٣٢٠٥٠/١٠٦
موظفو وزارة الداخلية	١٩٢٧-١٩٢٥	٣٢٠٥٠/١٤٣
تعيين الشيوخ	١٩٤٦	٣٢٠٥٠/١٤٤
احداث وزارة الشؤون الاجتماعية	١٩٣٩	٣٢٠٥٠/٣٠٠
اضرار الخزينة من جراء الجراد	١٩٢٦	٣٢٠٥٠/٥٧٣
ميزانية وزارة الداخلية	١٩٣٥	٣٢٠٥٠/٧١٢
تقرير رئيس اركان الجيش الى وزير الداخلية	١٩٣٥	٣٢٠٥٠/٨٩٥
شؤون وظيفية	د.ت	٣٢٠٥٠/١٢٧٣
ملفة التحقيق في مقتل رستم حيدر	د.ت	١١٧/١٥٢٨
الانتخابات	١٩٢٣-١٩٢١	٣٢٠٥٠/١٦٠٦
قضية الاثوريين	د.ت	٣٢٠٥٠/٢٤٦٣
بلا	د.ت	٣٢٠٥٠/٢٥٤٢
محكمة التمييز العشائرية	١٩٤٦	٣٢٠٥٨٣/٣٠١١
قضية تصادم عشيرتي العبيد واللهيب	١٩٤٤	٣٢٠٥٨١١/٣٨٧٧
الأحزاب السياسية في العراق	١٩٦٨-١٩٤٦	٣٢٠٥٠/٥٨٧٢
أنظمة الوزارات	١٩٥٥-١٩٤٧	٣٢٠٥٠/٦٦٢٤
لائحة قانون إدارة القرى	١٩٤٤	٣٢٠٥٠/٦٧٦٤
عنوانها	السنة	رقم الملفة

بلا	١٩٤٨-١٩٤٧	٣٢٠.٥٠/٦٨٥٣
قوة الشرطة وأمورها وتنظيمها والحراسة	١٩٥٢-١٩٤١	٣٢٠.٥٠/٧٠١٢
أنظمة الإدارة	١٩٣٥	٣٢٠.٥٠/٧٠٥١
الحسابات	١٩٢٦	٣٢٠.٥٠/٧٥٣٣
إنشاء مستوصفات في الألوية العراقية	١٩٣٥	٣٢٠.٥٠/٨٢٠.٨
شارة الفيضان	١٩٥٥	٣٢٠.٥٠/١٠١٩٣
بلا	د.د	٣٢٠.٥٠/٢٢٢٨٣

## ٣- وثائق وزارة الاقتصاد والمواصلات

رقم الملفة	السنة	عنوانها
١٠/ص	١٩٣٢-١٩٢٤	السكك الحديد

## ٤- وثائق هيئة الاثار والتراث، سجل الخرائط والمخططات لسنة ١٩٢٠.

## ثانياً :- الوثائق العراقية المنشورة

## أ- سجلات الحكومة العراقية

- ١- سجل الحكومة العراقية لسنة ١٩٢٣، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٢٤).
- ٢- سجل الحكومة العراقية لسنة ١٩٢٤، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٢٥).
- ٣- سجل الحكومة العراقية لسنة ١٩٢٦، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٢٧).
- ٤- سجل الحكومة العراقية لسنة ١٩٣١، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٣١).
- ٥- سجل الحكومة العراقية لسنة ١٩٣٢، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٣٢).

## ب- جداول كبار موظفي الدولة

- ١- جدول كبار موظفي الدولة لسنة ١٩٣٩، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٣٩).
- ٢- جدول كبار موظفي الدولة لسنة ١٩٤٠، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٤٠).
- ٣- جدول كبار موظفي الدولة لسنة ١٩٤١، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٤١).
- ٤- جدول كبار موظفي الدولة لسنة ١٩٤٢، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٤٢).
- ٥- جدول كبار موظفي الدولة لسنة ١٩٤٣، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٤٣).
- ٦- جدول كبار موظفي الدولة لسنة ١٩٤٤، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٤٤).
- ٧- جدول كبار موظفي الدولة لسنة ١٩٤٥، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٤٥).
- ٨- جدول كبار موظفي الدولة لسنة ١٩٤٦، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٤٦).
- ٩- جدول كبار موظفي الدولة لسنة ١٩٤٧، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٤٧).
- ١٠- جدول كبار موظفي الدولة لسنة ١٩٤٩، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٤٩).
- ١١- جدول كبار موظفي الدولة لسنة ١٩٥١، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٥٢).
- ١٢- جدول كبار موظفي الدولة لسنة ١٩٥٣، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٥٤).
- ١٣- جدول كبار موظفي الدولة لسنة ١٩٥٤، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٥٥).
- ١٤- جدول كبار موظفي الدولة لسنة ١٩٥٥، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٥٦).
- ١٥- جدول كبار موظفي الدولة لسنة ١٩٥٦، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٥٧).
- ١٦- جدول كبار موظفي الدولة لسنة ١٩٥٧، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٥٨).
- ١٧- جدول كبار موظفي الدولة لسنة ١٩٦١، مطبعة الإدارة المحلية، (بغداد، ١٩٦١).
- ١٨- جدول كبار موظفي الدولة لسنة ١٩٦٢، مطبعة الإدارة المحلية، (بغداد، ١٩٦٢).

## ج- مجموعة القوانين والأنظمة

- ١- الحكومة العراقية، وزارة العدالة، مجموعة البيانات والأنظمة المتعلقة بالمحاكم الشرعية

- الصادرة في الفترة ١٩١٧-١٩٢١، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٢١).
- ٢- الحكومة العراقية، وزارة العدلية، مجموعة البيانات والأنظمة للفترة ١٩٢٠-١٩٢٢، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٢٢).
- ٣- الحكومة العراقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٢٢، مطبعة دنكور، (بغداد، ١٩٢٣).
- ٤- الحكومة العراقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٢٣، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٢٤).
- ٥- الحكومة العراقية، وزارة العدلية، قانون الباسبورت العراقي لسنة ١٩٢٣، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٢٣).
- ٦- الحكومة العراقية، وزارة العدلية، قانون الإقامة العراقي لسنة ١٩٢٣، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٢٣).
- ٧- الحكومة العراقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٢٤، المطبعة العصرية، (بغداد، ١٩٢٥).
- ٨- الحكومة العراقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٢٦، مطبعة النجاح، (بغداد، ١٩٢٧).
- ٩- الحكومة العراقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٢٧، مطبعة النجاح، (بغداد، ١٩٢٧).
- ١٠- الحكومة العراقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٢٧، قانون إدارة الألوية رقم (٥٨) لسنة ١٩٢٧، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٢٧).
- ١١- الحكومة العراقية، وزارة الداخلية، قانون تسجيل النفوس العام ونظام وتعليمات النفوس العام لسنة ١٩٢٧، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٢٧).
- ١٢- الحكومة العراقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٢٩، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٣٠).



- ١٣- الحكومة العراقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٣٠، القسم الأول، مطبعة دنكور الحديثة، (بغداد، ١٩٣١).
- ١٤- الحكومة العراقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٣٣، القسم الأول، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٣٤).
- ١٥- الحكومة العراقية، وزارة العدلية، قانون التفسير الإداري رقم (٤٢) لسنة ١٩٣٣، مطبعة الحكومة، ١٩٣٤.
- ١٦- الحكومة العراقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٣٥، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٣٦).
- ١٧- الحكومة العراقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٣٥، نظام رقم (٤١) لسنة ١٩٣٥ (نظام مدرسة موظفي الصحة).
- ١٨- الحكومة العراقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٣٥، نظام انتقاء الموظفين رقم (١٥) لسنة ١٩٣٥.
- ١٩- الحكومة العراقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٣٩، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٤٠).
- ٢٠- الحكومة العراقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٣٩، القسم الثاني، نظام التعديل الخامس لنظام الطرق والأبنية رقم (٤٤) لسنة ١٩٣٥، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٣٩).
- ٢١- الحكومة العراقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٣٩، مرسوم تنظيم الحياة الاقتصادية خلال الأزمة الدولية رقم (٥٨) لسنة ١٩٣٩، (بغداد، ١٩٤٠).
- ٢٢- الحكومة العراقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٣٩، قانون الاقتصاد رقم (٣٤) لسنة ١٩٣٩، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٤٠).
- ٢٣- الحكومة العراقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٣٩، قانون الخدمة المدنية رقم (٦٤) لسنة ١٩٣٩.

- ٢٤- الحكومة العراقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٣٩، نظام وزارة الداخلية رقم (٤١) لسنة ١٩٣٩،
- ٢٥- الحكومة العراقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٣٩، نظام رقم (٧٤) لسنة ١٩٣٩، نظام تعديل نظام وزارة الداخلية رقم (٢٢) لسنة ١٩٣٥ وتعديلاته.
- ٢٦- الحكومة العراقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٤٠، القسم الاول، قانون مراقبة الرقوق السينمائية والتصاوير رقم (٢٦) لسنة ١٩٤٠، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٤١).
- ٢٧- الحكومة العراقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٤٠، نظام التفتيش الإداري رقم (٤٢) لسنة ١٩٤٠،
- ٢٨- الحكومة العراقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٤٠، قانون رسوم الملاهي للبلديات رقم (٢٤) لسنة ١٩٤٠،
- ٢٩- الحكومة العراقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٤١، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٤٢).
- ٣٠- الحكومة العراقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٤١، قانون خدمة الشرطة وانضباطها رقم (٧) لسنة ١٩٤١،
- ٣١- الحكومة العراقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٤١، نظام تعيين رواتب ضباط الصف وأفراد الشرطة رقم (٤٠) لسنة ١٩٤١،
- ٣٢- الحكومة العراقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٤١، قانون رقم (٣١) لسنة ١٩٤١ تعديل قانون مصلحة نقل الركاب في العاصمة رقم (٣١) لسنة ١٩٣٨،
- ٣٣- الحكومة العراقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٤٢، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٤٣).

- ٣٤- الحكومة العراقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٤٢، النظام رقم (٣٣) لسنة ١٩٤٢، نظام ذيل نظام وزارة الداخلية رقم (٢٢) لسنة ١٩٣٥،
- ٣٥- الحكومة العراقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٤٣، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٤٤).
- ٣٦- الحكومة العراقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٤٣، قانون خدمة الشرطة رقم (٤٠) لسنة ١٩٤٣، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٤٤).
- ٣٧- الحكومة العراقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٤٣، القسم الثالث، تعليمات رقم (١٥-ب) لتعيين المبالغ التي يمكن للجان الماء والكهرباء صرفها.
- ٣٨- الحكومة العراقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٤٤، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٤٥).
- ٣٩- الحكومة العراقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٤٤، قانون رقم (١٩) لسنة ١٩٤٤، قانون تعديل مرسوم الدفاع المدني ضد الخطر الجوي رقم (٥١) لسنة ١٩٤٢،
- ٤٠- الحكومة العراقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٤٤، قانون رقم (٢١) لسنة ١٩٤٤، نظام مدرسة الشرطة العالية والمدرسة الإعدادية للمفوضين ونواب المفوضين، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٤٥).
- ٤١- الحكومة العراقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٤٤، نظام الذيل الرابع لنظام وزارة الداخلية رقم (٢٢) لسنة ١٩٣٥،
- ٤٢- الحكومة العراقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٤٤، النظام رقم (٤٦) لسنة ١٩٤٤، نظام الذيل الخامس لنظام وزارة الداخلية رقم (٢٢) لسنة ١٩٣٥،
- ٤٣- الحكومة العراقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٤٥، قانون إدارة الألوية رقم (١٦) لسنة ١٩٤٥، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٤٦).

- ٤٤ - الحكومة العراقية، وزارة العدل، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٤٥، قانون رقم (٤٠) لسنة ١٩٤٥، قانون التعديل الثاني لقانون مصلحة نقل الركاب في العاصمة رقم (٣٨) لسنة ١٩٣٨،
- ٤٥ - الحكومة العراقية، وزارة العدل، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٤٥، النظام رقم (٤٠) لسنة ١٩٤٥، نظام تعديل نظام انتقاء الموظفين الإداريين وترفيعهم رقم (١٥) لسنة ١٩٤٥،
- ٤٦ - الحكومة العراقية، وزارة العدل، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٤٦، القسم الثاني، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٤٧).
- ٤٧ - الحكومة العراقية، وزارة العدل، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٤٦، نظام رقم (٦٢) لسنة ١٩٤٦، نظام انتقاء الموظفين الإداريين، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٤٧).
- ٤٨ - الحكومة العراقية، وزارة العدل، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٤٦، نظام مراقبة المجازر رقم (٣١) لسنة ١٩٤٦،
- ٤٩ - الحكومة العراقية، وزارة العدل، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٤٦، قانون الانتخابات رقم (١١) لسنة ١٩٤٦،
- ٥٠ - الحكومة العراقية، وزارة العدل، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٤٧، القسم الأول، قانون رقم (٣٨) لسنة ١٩٤٧، قانون تعديل قانون تشكيلات الوزارات رقم (٣٧) لسنة ١٩٣٣، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٤٨).
- ٥١ - الحكومة العراقية، وزارة العدل، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٤٧، نظام رقم (٢٠) لسنة ١٩٤٧، نظام الذيل السابع لنظام وزارة الداخلية رقم (٢٢) لسنة ١٩٣٥،
- ٥٢ - الحكومة العراقية، وزارة العدل، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٤٧، نظام رقم (٣٩) لسنة ١٩٤٧،
- ٥٣ - الحكومة العراقية، وزارة العدل، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٤٧، نظام رقم (٥٣) لسنة ١٩٤٧، التعديل الخامس لنظام مدرسة الشرطة العالية والمدرسة الإعدادية

للمفوضين ونواب المفوضين رقم (٢١) لسنة ١٩٤٤،

٥٤- الحكومة العراقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٥٠، القسم الاول، قانون رقم (٦١) لسنة ١٩٥٠، قانون تعديل قانون خدمة الشرطة وانضباطها رقم (٤٠) لسنة ١٩٤٣، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٥١).

٥٥- الحكومة العراقية، وزارة الداخلية، مديريةية البلديات العامة، مجموعة القوانين والأنظمة المتعلقة بأمور البلديات، مطبعة النجاح، (بغداد، ١٩٥٠).

٥٦- الحكومة العراقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٥٠، قانون رقم (٦٢) لسنة ١٩٥٠، قانون التعديل الثالث لقانون مصلحة نقل الركاب في العاصمة رقم (٣٨) لسنة ١٩٣٨،

٥٧- الحكومة العراقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٥١، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٥٢).

٥٨- الحكومة العراقية، وزارة الداخلية، نظام دعاوى العشائر المدنية والجزائية وفق تعديلاته الأخيرة، مطبعة المعارف، (بغداد، ١٩٥١).

٥٩- الحكومة العراقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٥٢، قانون مصلحة رفع المواد القذرة رقم (٧٥) لسنة ١٩٥٢، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٥٣).

٦٠- الحكومة العراقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٥٢، قانون تعديل قانون إدارة البلديات رقم (٨٤) لسنة ١٩٣١ رقم (٥٢) لسنة ١٩٥٢،

٦١- الحكومة العراقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٥٢، قانون تعديل قانون تبليط الشوارع رقم (٨٣) لسنة ١٩٢٦ رقم (٧٠) لسنة ١٩٥٢.

٦٢- الحكومة العراقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٥٢، نظام تفتيش الشرطة رقم (٣٠) لسنة ١٩٥٢، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٥٣).

- ٦٣- الحكومة العراقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥٢، نظام رقم (٣٧) لسنة ١٩٥٢، نظام التعديل الرابع لنظام وزارة الداخلية رقم (٣٩) لسنة ١٩٤٧،
- ٦٤- الحكومة العراقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥٣، القسم الثاني، نظام تعيين رواتب ضباط الصف وأفراد الشرطة رقم (٥٦) لسنة ١٩٥٣، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٥٤).
- ٦٥- الحكومة العراقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥٣، القسم الثالث، تعليمات خدمة البلدية وانضباطها رقم (١١) لسنة ١٩٥٣،
- ٦٦- الحكومة العراقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥٣، نظام رقم (١) لسنة ١٩٥٣، نظام التعديل الخامس لنظام وزارة الداخلية رقم (٣٩) لسنة ١٩٤٧، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٥٤).
- ٦٧- الحكومة العراقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥٣، نظام وزارة الداخلية رقم (٤٦) لسنة ١٩٥٣،
- ٦٨- الحكومة العراقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥٣، القسم الثالث، تعليمات خدمة البلدية وانضباطها رقم (١) لسنة ١٩٥٣،
- ٦٩- الحكومة العراقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥٤، المرسوم رقم (١٦) لسنة ١٩٥٤، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٥٥).
- ٧٠- الحكومة العراقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥٤، المرسوم رقم (١٧) مرسوم ذيل قانون الجنسية العراقية لسنة ١٩٥٤،
- ٧١- الحكومة العراقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥٤، المرسوم رقم (١٨) مرسوم النقابات لسنة ١٩٥٤،
- ٧٢- الحكومة العراقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥٤، المرسوم رقم (١٩) مرسوم الجمعيات لسنة ١٩٥٤،

- ٧٣- الحكومة العراقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥٤، مرسوم المطبوعات رقم (٢٤) لسنة ١٩٥٤،
- ٧٤- الحكومة العراقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥٤، مرسوم الاجتماعات العامة والمظاهرات رقم (٢٥) لسنة ١٩٥٤،
- ٧٥- الحكومة العراقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥٤، نظام رقم (٢٣) لسنة ١٩٥٤، نظام تعديل نظام وزارة الداخلية رقم (٤٦) لسنة ١٩٥٣،
- ٧٦- الحكومة العراقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥٤، نظام رقم (٣٥) لسنة ١٩٥٤، نظام التعديل الثاني لنظام وزارة الداخلية رقم (٤٦) لسنة ١٩٥٣،
- ٧٧- الحكومة العراقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥٤، نظام نوط الإنقاذ، رقم (٦٩) لسنة ١٩٥٤،
- ٧٨- الحكومة العراقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥٤، نظام رقم (٣٦) لسنة ١٩٥٤، نظام التعديل الثاني لنظام وزارة الشؤون الاجتماعية رقم (٣٨) لسنة ١٩٥٢،
- ٧٩- الحكومة العراقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥٤، القسم الثالث، التعديل الرابع لتعليمات خدمة البلدية وانضباطها رقم (١) لسنة ١٩٥٣ رقم (٥) لسنة ١٩٥٤،
- ٨٠- الحكومة العراقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥٥، القسم الأول، قانون مصلحة المجاري رقم (٣٧) لسنة ١٩٥٥، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٥٦).
- ٨١- الحكومة العراقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥٥، قانون مصلحة إسالة الماء لمنطقة بغداد لسنة ١٩٥٥، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٥٦).
- ٨٢- الحكومة العراقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥٥، القسم الثاني، نظام إدارة مصلحة المجاري ضمن حدود أمانة العاصمة رقم (٣٤) لسنة ١٩٥٥،
- ٨٣- الحكومة العراقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥٦، القسم الثاني،

نظام التعديل الثالث لنظام وزارة الداخلية رقم (٤٦) لسنة ١٩٥٣ رقم (٢٧) لسنة ١٩٥٦، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٥٧).

٨٤- الحكومة العراقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥٦، القسم الثالث، تعليمات خدمة البلدية وانضباطها رقم (١) لسنة، ١٩٥٦

٨٥- الحكومة العراقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥٦، قانون الانتخابات رقم (٥٣) لسنة، ١٩٥٦

٨٦- الحكومة العراقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥٧، القسم الثاني، نظام تعديل نظام السجون رقم (٣٥) لسنة ١٩٤٠ رقم (٤) لسنة ١٩٥٧، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٥٨).

٨٧- الحكومة العراقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥٧، نظام التعديل الرابع لنظام وزارة الداخلية رقم (٤٦) لسنة ١٩٥٣ رقم (٨) لسنة، ١٩٥٧

٨٨- الحكومة العراقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥٧، نظام تعديل نظام التفطيش الإداري رقم (٤٢) لسنة ١٩٤٠ رقم (٣٨) لسنة، ١٩٥٧

٨٩- الحكومة العراقية، وزارة الداخلية، قانون إدارة القرى رقم (١٦) لسنة ١٩٥٧، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٥٧).

#### ٤- التقارير الإدارية

١- الحكومة العراقية، وزارة الداخلية، مديرية الشرطة العامة، التقرير السنوي لشرطة العراق لسنة ١٩٢٩، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٣٠).

٢- الحكومة العراقية، وزارة الداخلية، مديرية الشرطة العامة، التقرير السنوي لشرطة العراق لسنة ١٩٣٢، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٣٣).

٣- الحكومة العراقية، وزارة الداخلية، مديرية الشرطة العامة، التقرير السنوي لشرطة العراق لسنة ١٩٣٣، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٣٤).

٤- الحكومة العراقية، وزارة الداخلية، مديرية الشرطة العامة، التقرير السنوي لشرطة العراق لسنة ١٩٣٤، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٣٦).



- ٥- الحكومة العراقية، وزارة الداخلية، مديرية الشرطة العامة، التقرير السنوي لشرطة العراق لسنة ١٩٣٥، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٣٦).
- ٦- الحكومة العراقية، وزارة الداخلية، مديرية الشرطة العامة، التقرير السنوي لشرطة العراق لسنة ١٩٤٨، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٥٠).
- ٧- الحكومة العراقية، وزارة الداخلية، التقرير الإداري للجنة إسالة الماء لمنطقة بغداد رقم (٥) لسنة ١٩٤١، مطبعة سكك حديد الحكومة، (بغداد، د.ت).
- ٨- الحكومة العراقية، وزارة الداخلية، التقرير الإداري للجنة إسالة الماء لمنطقة بغداد لسنة ١٩٤٢، مطبعة السكك، (بغداد، د.ت).
- ٩- الحكومة العراقية، وزارة الداخلية، التقرير الإداري للجنة إسالة الماء لمنطقة بغداد لسنة ١٩٤٣، مطبعة السكك، (بغداد، د.ت).
- ١٠- الحكومة العراقية، وزارة الداخلية، التقرير الإداري للجنة إسالة الماء لمنطقة بغداد لسنة ١٩٤٤، مطبعة السكك، (بغداد، د.ت).
- ١١- الحكومة العراقية، وزارة الداخلية، التقرير الإداري للجنة إسالة الماء لمنطقة بغداد لسنة ١٩٤٥، مطبعة السكك، (بغداد، د.ت).
- ١٢- الحكومة العراقية، وزارة الداخلية، التقرير الإداري للجنة إسالة الماء لمنطقة بغداد لسنة ١٩٤٦، مطبعة السكك، (بغداد، د.ت).
- ١٣- الحكومة العراقية، وزارة الداخلية، التقرير الإداري للجنة إسالة الماء لمنطقة بغداد لسنة ١٩٤٧، مطبعة السكك، (بغداد، د.ت).
- ١٤- الحكومة العراقية، وزارة الداخلية، التقرير الإداري للجنة إسالة الماء لمنطقة بغداد لسنة ١٩٤٨، مطبعة السكك، (بغداد، د.ت).
- ١٥- الحكومة العراقية، وزارة الداخلية، التقرير الإداري للجنة إسالة الماء لمنطقة بغداد لسنة ١٩٤٩، مطبعة السكك، (بغداد، د.ت).

- ١٦- الحكومة العراقية، وزارة الداخلية، التقرير الإداري للجنة إسالة الماء لمنطقة بغداد لسنة ١٩٥٠، مطبعة السكك، (بغداد، د.ت).
- ١٧- الحكومة العراقية، وزارة الداخلية، التقرير الإداري للجنة إسالة الماء لمنطقة بغداد لسنة ١٩٥١، مطبعة السكك، (بغداد، د.ت).
- ١٨- الحكومة العراقية، وزارة الداخلية، التقرير الإداري للجنة إسالة الماء لمنطقة بغداد لسنة ١٩٥٢، مطبعة السكك، (بغداد، د.ت).
- ١٩- الحكومة العراقية، وزارة الداخلية، التقرير الإداري للجنة إسالة الماء لمنطقة بغداد لسنة ١٩٥٣، مطبعة السكك، (بغداد، د.ت).
- ٢٠- الحكومة العراقية، وزارة الداخلية، التقرير الإداري للجنة إسالة الماء لمنطقة بغداد لسنة ١٩٥٥، مطبعة الرابطة، (بغداد، ١٩٥٨).
- ٢١- الحكومة العراقية، وزارة الداخلية، الإدارة المحلية للواء البصرة، مقررات مجلس اللواء العام لسنة ١٩٥٤-١٩٥٥، شركة التايمس للطباعة والنشر، (بغداد، د.ت).
- ٢٢- الحكومة العراقية، وزارة الداخلية، الإدارة المحلية للواء بغداد، مقررات مجلس اللواء العام لسنة ١٩٥٤-١٩٥٥، شركة النشر والطباعة العراقية المحدودة، (بغداد، د.ت).
- ٢٣- الحكومة العراقية، وزارة الداخلية، مديرية التوجيه والإذاعة العامة، الانتخابات النيابية في العراق، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٥٦).
- ٢٤- الحكومة العراقية، وزارة الداخلية، متصرفية لواء الديوانية، الإدارة المحلية، مقررات مجلس اللواء العام لسنة ١٩٥٨-١٩٥٩، مطبعة الغرى الحديثة، (النجف، د.ت).
- هـ - تقارير وزارة المالية/الميزانية
- ١- الحكومة العراقية، وزارة المالية، لائحة ميزانية الدولة للسنة ١٩٣٤ المالية، القسم الرواتب، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٣٤).
- ٢- الحكومة العراقية، وزارة المالية، قانون الميزانية العامة للدولة لسنة ١٩٣٤، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٣٥).

- ٣- الحكومة العراقية، وزارة المالية، الميزانية العامة المؤقتة لشهري حزيران وتموز ١٩٣٩، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٣٩).
- ٤- الحكومة العراقية، وزارة المالية، قانون الميزانية العامة رقم (٤٠) لسنة ١٩٤١ المالية، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٤٢).
- ٥- الحكومة العراقية، وزارة المالية، قانون الميزانية العامة رقم (٥٢) لسنة ١٩٤٣ المالية، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٤٤).
- ٦- الحكومة العراقية، وزارة المالية، قانون الميزانية العامة رقم (٢٤) لسنة ١٩٤٤ المالية، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٤٥).
- ٧- الحكومة العراقية، وزارة المالية، قانون الميزانية العامة رقم (٣٢) لسنة ١٩٤٥ المالية، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٤٦).
- ٨- الحكومة العراقية، وزارة المالية، قانون الميزانية العامة رقم (٢٢) لسنة ١٩٤٧ المالية، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٤٨).
- ٩- الحكومة العراقية، وزارة المالية، قانون ضمان قروض البلديات رقم (٣٦) لسنة ١٩٥٠ المالية، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٥١).
- ١٠- الحكومة العراقية، وزارة المالية، قانون الميزانية العامة رقم (٤٠) لسنة ١٩٥٠ المالية، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٥١).
- ١١- الحكومة العراقية، وزارة المالية، قانون الميزانية العامة لسنة ١٩٥١ المالية رقم (٣٠) لسنة ١٩٥١، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٥٢).
- ١٢- الحكومة العراقية، وزارة المالية، نظام مراقبة وإدارة أموال اليهود المسقطه عنهم العراقية رقم (٣) لسنة ١٩٥١، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٥٢).
- ١٣- الحكومة العراقية، وزارة المالية، نظام التصرف بالأموال المجمدة وإدارتها وتصنيفها رقم (١١) لسنة ١٩٥١، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٥٢).

١٤- الحكومة العراقية، وزارة المالية، قانون الميزانية العامة لسنة ١٩٥٣ المالية، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٥٤).

١٥- الحكومة العراقية، وزارة المالية، قانون الميزانية العامة لسنة ١٩٥٧ المالية رقم (٦) لسنة ١٩٥٧، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٥٨).

### و-قرارات مجلس الوزراء

١-قرارات مجلس الوزراء الصادرة سنة ١٩٢٢، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٢٣).

٢- قرارات مجلس الوزراء الصادرة سنة ١٩٢٤، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٢٥).

٣-قرارات مجلس الوزراء الصادرة في كانون الثاني وشباط واذار ١٩٢٥، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٢٦).

٤- قرارات مجلس الوزراء الصادرة في نيسان وايار وحزيران ١٩٢٦، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٢٧).

٥- قرارات مجلس الوزراء الصادرة في نيسان وايار وحزيران ١٩٣٠، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٣١).

٦- قرارات مجلس الوزراء الصادرة في تشرين الاول وتشرين الثاني وكانون الاول ١٩٣٠، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٣٢).

٧- قرارات مجلس الوزراء الصادرة في ايلول ١٩٣٩، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٤٠).

### ز- محاضر جلسات مجلس النواب

١-محاضر جلسات مجلس النواب لسنة ١٩٢٥، الاجتماع غير الاعتيادي الأول لسنة ١٩٢٥، الجلسة (٤٢) في ١٩/١٠/١٩٢٥، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٢٦).

٢- محاضر جلسات مجلس النواب لسنة ١٩٣٠، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٠، جلسة ٢٧ تشرين الثاني ١٩٣٠، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٣١).

- ٣- محاضر جلسات مجلس النواب لسنة ١٩٣٩، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٩، الجلسة (٣)، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٤٠).
- ٤- محاضر جلسات مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٠، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٤١).
- ٥- محاضر جلسات مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٢-١٩٤٣، الجلسة (١٦)، الجلسة (٣١)، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٤٣).
- ٦- محاضر جلسات مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٤، جلسة ٢٨ اذار ١٩٤٤، الجلسة (٣)، الجلسة (٤٠)، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٤٥).
- ٧- محاضر جلسات مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٤-١٩٤٥، الجلسة (٣٦) في ١٣/٣/١٩٤٦، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٤٦).
- ٨- محاضر جلسات مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٥، الجلسة (٣٠)، الجلسة (٣٦)، الجلسة (٣٨)، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٤٦).
- ٩- محاضر جلسات مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٥-١٩٤٦، الجلسة (١٥)، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٤٦).
- ١٠- محاضر جلسات مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٦، جلسة ١١/٥/١٩٤٦، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٤٧).
- ١١- محاضر جلسات مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٧، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٤٨).
- ١٢- محاضر جلسات مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٨، الجلسة (٩)، الجلسة (١٦)، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٤٩).
- ١٣- محاضر جلسات مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٨-١٩٤٩، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٤٩).

- ١٤- محاضر جلسات مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٩، الجلسة (٩)، الجلسة (١٠)، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٥٠).
- ١٥- محاضر جلسات مجلس النواب، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٩، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٥٠).
- ١٦- محاضر جلسات مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٠، الجلسة (٢٧)، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٥٠).
- ١٧- محاضر جلسات مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٢-١٩٥٣، الجلسة (٥) في ١٢/١٢/١٩٥٣.
- ١٨- محاضر جلسات مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٣، الجلسات (٥) و(٨) و(٢٤) في ٢/١٢، ١٩٥٣/١٢/٣٠، ١٩٥٤/٢/٢٥، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٥٤).
- ١٩- محاضر جلسات مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٣-١٩٥٤، الجلسة (٧) في ٢٩/١٢/١٩٥٣ والجلسة (١٢) في ١٦/١/١٩٥٤ والجلسة (٢٩) في ٢٠/٤/١٩٥٤، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٥٤).
- ٢٠- محاضر جلسات مجلس النواب، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٥٤، الجلسة (١٠) في ١/١/١٩٥٥، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٥٥).
- ٢١- محاضر جلسات مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٥-١٩٥٦، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٥٧).
- ٢٢- محاضر جلسات مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٦-١٩٥٧، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٥٧).

## ح-محاضر جلسات مجلس الأعيان

- ١- محاضر جلسات مجلس الأعيان، الاجتماع الاعتيادي السادس، الجلسة (١١٥) في

- ٢٨/١/١٩٣١، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٣١).
- ٢- محاضر جلسات مجلس الأعيان، الاجتماع الاعتيادي العاشر لسنة ١٩٣٩، الجلسة (٣) في  
١٩٣٩، ٦/٤
- ٣- محاضر جلسات مجلس الأعيان، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٩، مطبعة الحكومة،  
(بغداد، ١٩٤٠).
- ٤- محاضر جلسات مجلس الأعيان، الاجتماع الاعتيادي الخامس عشر لسنة ١٩٤٠-١٩٤١،  
الجلسة (١٣)، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٤١).
- ٥- محاضر جلسات مجلس الأعيان، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٤، مطبعة الحكومة،  
(بغداد، ١٩٤٤).
- ٦- محاضر جلسات مجلس الأعيان، الاجتماع الاعتيادي السابع عشر لسنة ١٩٤٢-١٩٤٣،  
الجلسة (٧)، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٤٣).
- ٧- محاضر جلسات مجلس الأعيان، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٣، مطبعة  
الحكومة، (بغداد، ١٩٤٤).
- ٨- محاضر جلسات مجلس الأعيان، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٤-١٩٤٥، مطبعة الحكومة،  
(بغداد، ١٩٤٥).
- ٩- محاضر جلسات مجلس الأعيان، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٥-١٩٤٦، الجلسة (٢٠)،  
مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٤٦).
- ١٠- محاضر جلسات مجلس الأعيان، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٧، مطبعة  
الحكومة، (بغداد، ١٩٤٨).
- ١١- محاضر جلسات مجلس الأعيان، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٢-١٩٥٣، مطبعة  
الحكومة، (بغداد، ١٩٥٣).

- ١٢- محاضر جلسات مجلس الأعيان، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٤-١٩٥٥، مطبعة  
الحكومة، (بغداد، ١٩٥٥).

١٣- محاضر جلسات مجلس الأعيان، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٦-١٩٥٧، الجلسة (٥) في ١٤/٣/١٩٥٧، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٥٧).

### ط-مطبوعات حكومية أخرى

١-الحكومة العراقية، وزارة الداخلية، الدليل الرسمي للمملكة العراقية لسنة ١٩٣٦، مطبعةياهو دنكور، ١٩٣٦،

٢-الحكومة العراقية، وزارة الشؤون الاجتماعية، مديريةية النفوس العامة، إحصاء السكان لسنة ١٩٤٧، (بغداد، ١٩٥٤).

٣-وزارة الداخلية، مديريةية النفوس العامة، المجموعة الإحصائية لتسجيل النفوس العام لسنة ١٩٥٧،

٤-وزارة الدفاع، القيادة العامة للقوات المسلحة، محاكمات المحكمة العسكرية العليا الخاصة، الأجزاء ١-٤، ٧-٨، ١٠-١١، (بغداد، ١٩٥٨-١٩٦٠).

### ثالثاً: الوثائق البريطانية المنشورة/التقارير الإدارية

١-British Colonial Office Report, April ١٩٢٣-December ١٩٢٤,(London, ١٩٢٥).

٢-British Colonial Office Report,Special Report by H.B-M.S government to the Concil of the league of Nations on the progress of Iraq during the Period ١٩٢٠-١٩٣١,(London, ١٩٣١).

### رابعاً: الرسائل العلمية غير المنشورة

أ- رسائل الماجستير



- ١- بشري سكر خيون الساعدي، حسين جميل ودوره السياسي في العراق حتى عام ١٩٦٥، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية-ابن رشد/جامعة بغداد، ٢٠٠٤.
- ٢- زهير علي احمد النحاس، التموين في العراق ١٩٣٩-١٩٤٨، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية الاداب/جامعة الموصل، ١٩٨٩.
- ٣- حيدر حميد رشيد، الأوضاع الصحية في العراق ١٩٣٢-١٩٤٥ دراسة تاريخية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية-ابن رشد/جامعة بغداد، ٢٠٠٠.
- ٤- حسن هادي الشلابة، طالب النقيب ودوره في تاريخ العراق الحديث، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة القاهرة، ١٩٧٠.
- ٥- طالب حسين الخفاجي، العراق في سنوات الازمة الاقتصادية العالمية ١٩٢٩-١٩٣٣، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، كلية الاداب/جامعة الكوفة، ٢٠٠١.
- ٦- يحيى كاظم المعموري، طه الهاشمي ودوره العسكري والسياسي، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية-ابن رشد/جامعة بغداد، ١٩٨٩.
- ٧- كريم حيدر خضير، نشأة الشرطة العراقية وتطورها ١٩٢١-١٩٣٢، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الاداب/جامعة بغداد، ١٩٩٣.
- ٨- ماجدة كريم حسن الجنابي، وزارة الداخلية (المرحلة التأسيسية)، دراسة في هيكلها التنظيمي والإداري ومسؤولياتها التخصصية ١٩٢١-١٩٢٤، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية/جامعة القادسية، ٢٠٠٢.
- ٩- مأمون شاكر إسماعيل، احمد مختار بابان ودوره السياسي في العراق، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية-ابن رشد/جامعة بغداد، ١٩٩٩.

- ١٠- مها عبد اللطيف حسن ،انتفاضة تشرين الثاني في العراق ١٩٥٢،رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية القانون والسياسة/جامعة بغداد،، ١٩٨٤
- ١١- مؤيد شاكر كاظم،السيد عبدالمهدي ودوره السياسي في العراق،،رسالة ماجستير (غير منشورة)،كلية التربية -ابن رشد/جامعة بغداد،، ٢٠٠٠
- ١٢- محمد يوسف ابراهيم القريشي ، المس بيل وأثرها في السياسة العراقية ١٩١٤ - ١٩٢٣ ، رسالة ماجستير(غير منشورة )، كلية الآداب/ جامعة بغداد، ، ١٩٩٣
- ١٣- محمد عويد الدلمي،الأوضاع الاقتصادية في العراق ١٩٣٩-١٩٤٥،رسالة ماجستير (غير منشورة)،كلية التربية-ابن رشد/جامعة بغداد،، ١٩٨٨
- ١٤- محمد صالح العجيلي،الخدمات الصحية لمدينة بغداد،دراسة في جغرافية المدن،رسالة ماجستير (غير منشورة)،كلية الاداب/جامعة بغداد،، ١٩٨٩
- ١٥- متعب خلف الجابري،تاريخ التطور الصحي في العراق ١٩١٤-١٩٣٢،رسالة ماجستير (غير منشورة)،كلية الاداب/جامعة البصرة،، ١٩٨٩
- ١٦- سهيلان منذر خليل الجبوري،الصحافة العراقية والعدوان الثلاثي على مصر ١٩٥٦ ، رسالة ماجستير (غير منشورة)،كلية الاداب/جامعة بغداد،، ١٩٩٦
- ١٧- عباس عطية جبار،الحياة البرلمانية في العراق ١٩٣٢-١٩٣٩ دراسة تاريخية،رسالة ماجستير(غير منشورة)،كلية الاداب/جامعة بغداد،، ١٩٧٢
- ١٨- عباس فرحان ظاهر الزامل،رستم حيدر ودوره السياسي،رسالة ماجستير(غير منشورة) ، كلية التربية-ابن رشد/جامعة بغداد،، ١٩٩٧
- ١٩- عبدالله شاتي عبهول،مجلس الاعمار في العراق ١٩٥٠-١٩٥٨،رسالة ماجستير (غير منشورة)،كلية الاداب/جامعة بغداد،، ١٩٨٣
- ٢٠- عبدالنافع محمود،ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في العراق،رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،جامعة القاهرة،، ١٩٧٣
- ٢١- عدي محسن غافل الهاشمي،كينهان كورنواليس ودوره السياسي في العراق حتى عام ١٩٤٥ ،رسالة ماجستير (غير منشورة)،كلية التربية-ابن رشد/جامعة بغداد،، ٢٠٠٠ .

- ٢٢- صفاء عبدالوهاب المبارك، انقلاب سنة ١٩٣٦ في العراق ((ممهدياته واحداثه ونتائجه)) ، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الاداب/جامعة بغداد، ١٩٧٣
- ٢٣- قحطان حميد كاظم العنكي، وزارة الداخلية، الهيكل الوظيفي وتطور مؤسسات العمل التخصصي ١٩٢٥-١٩٣٩ دراسة إحصائية تحليلية مقارنة، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية/جامعة ديالى، ٢٠٠٣
- ٢٤- رجاء زامل كاظم الموسوي، جلال بابان ودوره السياسي في العراق حتى عام ١٩٥٨، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية-ابن رشد/جامعة بغداد، ٢٠٠٢
- ٢٥- رياض رشيد الحيدري، الاثوريين في العراق ١٩١٨-١٩٣٦، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة القاهرة، ١٩٧٣.

### ب- أطاريح الدكتوراه

- ١- كريم حيدر خضير، تاريخ الشرطة العراقية ١٩٣٢-١٩٥٨، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية-ابن رشد/جامعة بغداد، ٢٠٠٠
- ٢- محمد رشيد عباس، مجلس الاعيان العراقي ١٩٢٥-١٩٥٨ دراسة تاريخية، كلية التربية-ابن رشد/جامعة بغداد، ١٩٩٥
- ٣- نمير طه ياسين، الأصناف والتنظيمات المهنية في الموصل منذ أواخر القرن التاسع عشر حتى عام ١٩٥٨، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الاداب/جامعة الموصل، ١٩٩٢
- ٤- سعد كاظم حسن، تاريخ النقود العراقية ١٩٢١-١٩٥٨، دراسة تاريخية ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية -ابن رشد/جامعة بغداد، ١٩٩٨
- ٥- عباس فرحان ظاهر الموسوي، الحياة الاجتماعية في مدينة بغداد ١٩٣٩-١٩٥٨ دراسة تاريخية، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) ،كلية التربية -ابن رشد/جامعة بغداد، ٢٠٠٣
- ٦- عباس عطية جبار، العراق والقضية الفلسطينية من عام ١٩٣٢-١٩٤١، أطروحة دكتوراه

(غير منشورة)، جامعة بغداد، ١٩٨٢،

٧- عبدالله شاتي عبهول، تاريخ سياسة التخطيط الاقتصادي في العراق ١٩٥٨-١٩٦٣، أطروحة

دكتوراه (غير منشورة)، كلية الاداب/جامعة بغداد، ١٩٩٥،

٨- عبدالرزاق مطلق الفهد، تاريخ الحركة العمالية في العراق ١٩٢٢-١٩٥٨، أطروحة دكتوراه

(غير منشورة)، جامعة القاهرة، ١٩٧٧،

٩- علي ناصر حسين، الإدارة البريطانية في العراق ١٩١٤-١٩٢١، أطروحة دكتوراه (غير

منشورة)، كلية الاداب/جامعة بغداد، ١٩٩١،

١٠- علي عبد شناوه ، محمد رضا الشبيبي ودوره الفكري والسياسي ١٩٣٢-١٩٦٥، اطروحة

دكتوراه (غير منشورة )، كلية الآداب / جامعة بغداد، ٢٠٠٢،

١١- عماد احمد الجواهري، تاريخ مشكلة الأراضي والإصلاح الزراعي في العراق ١٩٣٣-

١٩٧٠، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الاداب/جامعة بغداد، ١٩٨٢،

١٢- رحيم كاظم محمد الهاشمي، محمد فاضل الجمالي، دوره السياسي ونهجه التربوي حتى عام

١٩٥٨، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الاداب/جامعة البصرة، ١٩٩٧،

١٣- رياض رشيد الحيدري، الحركة الوطنية في العراق ١٩٤٨-١٩٥٨، أطروحة دكتوراه (غير

منشورة)، كلية الاداب/جامعة عين شمس، ١٩٧٧،

١٤- ذنون يونس الطائي، الأوضاع الإدارية في الموصل ١٩٢١-١٩٥٨،، أطروحة دكتوراه (غير

منشورة)، كلية الاداب/جامعة الموصل، ١٩٩٨.

### خامساً: الدوريات

#### أ- الجرائد

ت	الجريدة	العدد	التاريخ
١	الأهالي	١	١٩٥٢/٦/١
		١٢	١٩٥٢/٦/١٣
		١٢١	١٩٥٢/١٠/٢٩
		١٣٣	١٩٥٢/١١/١٣

١٩٥٢/١١/٢١-١٩٥٢/١١/١٨	١٤١-١٣٨		
١٩٣٣/٦/١٤	٥	الأحرار	٢
١٩٣٣/٦/٢٠	٩		
١٩٥٤/٤/٢	٣٥	الأيام	٣
١٩٥٤/٤/٨	٣٩		
الصادرة في كانون الثاني وشباط ١٩٥٢	--	الأمّة	٤
١٩٤٩/٢/٢٦	١٦	الإنقاذ	٥
١٩٥٣/١١/٢٩	٢٣١	الأسرار	٦
١٩٥٤/١/٥	٢٦٣		
١٩٣٥/١/٣١	٢٦٠٩		
١٩٤٠/٤/٢٥	٣٦٣٩		
١٩٤٠/٤/٢٨	٣٦٤١		
١٩٤٠/٥/١٢	٣٦٥٢		
١٩٤٠/٥/١٥	٣٦٥٥		
١٩٤٠/٥/٢١	٣٦٦٠		
١٩٤٠/٥/٢٨	٣٦٦٦		
١٩٤١/٤/١٣	٤٠١٣		
١٩٤٨/٢/٩	٤٠٥٦	الاستقلال	٧
١٩٤٨/٢/١٧	٤٠٦٢		
١٩٤٨/٢/١٨	٤٠٦٣		
١٩٤٨/٣/١٩	٤٠٨٤		

١٩٤٨/٣/٢٧	٤٠٩١		
١٩٤٨/٦/٢٣	٤١٦٠		
١٩٤٨/٩/٢٧	٤١٩٤		
١٩٥٠/٧/١٥	٤٢٠٣		
١٩٥٠/٧/٢٦	٤٢١٠		
١٩٥٠/٨/١٣	٤٢٤٣		
١٩٥٠/٩/٢٢	٤٢٥٠		
١٩٥٠/١٠/٢٥	٤٢٧٢		
١٩٥٠/١٠/٢٦	٤٢٧٣		
١٩٣١/١٠/١٥	٦٥		
١٩٣٣/٨/٢٩	٤٤٣	الاخاء الوطني	٨
١٩٣٣/٩/٥	٤٤٩		
١٩٤٦/٢/٢٤	١٥٦٩		
١٩٤٦/٧/٦	١٦٧٨		
١٩٥٠/٣/٣	٢٧٨٤	الاخبار	٩
١٩٥٠/٣/٤	٢٧٨٥		
١٩٥٤/٦/٩	--		
١٩٥٦/٥/٨	٤٣٤٥		
١٩٤٠/٣/١١	١٣٥٢		
١٩٤٠/٣/١٧	١٣٥٩		
١٩٤٠/٣/١٩	١٣٦١		
١٩٤١/٤/١١	١٦٧٦	البلاد	١٠

٤١٣	١٩٥٢/١١/٢٥	٤٣٥	البلد	١١
	١٩٤٦/٥/٢١	٧٨	البعث القومي	١٢
	١٩٥٢/١١/٢٩	٣٧٩	الجبهة الشعبية	١٣
	١٩٥٣/١٠/٤	٧	الجريدة	١٤
	١٩٥٣/١٠/١٧-١٠	١٩-١٣		
	١٩٥٣/١٠/٢٥	٢٥		
	١٩٥٣/١٠/٢٧	٢٧		
	١٩٥٣/١١/٤-٣	٣٤-٣٣		
	١٩٥٣/١١/٩-٨	٣٨-٣٧		
	١٩٥٣/١٢/١٥-١١/١٦	٦٥-٤٤		
	١٩٥٣/٦/٢	٢١٨		
	١٩٥٣/٦/٢٠	٢٣٦		
	١٩٤٧/٨/١٩	٤٠	الهدى	١٦
	١٩٤٧/٣/١٠	٣٣٠	الوطن	١٧
	١٩٤٧/٣/١٧	٣٣٦		
	١٩٢٢/١٢/١٠	٢	الوقائع	١٨
	١٩٢٤/١٠/٥	٢٦٦		
	١٩٢٦/٨/٩	٤٦٢		
	١٩٢٧/٧/٣٠	٥٦٦		
	١٩٢٧/٩/١١	٥٧٨		
	١٩٣٠/١/٦	٨٢٢		
	١٩٣٠/٢/٢٤	٨٣٦		

١٩٣٣/٤/١٣	١٢٤٠		
١٩٣٣/٧/١٧	١٢٧٤		
١٩٣٣/٨/٣	١٢٨٠		
١٩٣٤/٥/١	١٣٥٢		
١٩٣٥/٤/١٥	١٤١١		
١٩٣٥/٦/١١	١٤٢٩		
١٩٣٥/٧/١٤	١٤٦٢		
١٩٣٦/٢/٢٧	١٤٩١		
١٩٣٦/٨/١٠	١٥٣٠		
١٩٣٨/٥/٩	١٦٣٣		
١٩٣٩/٥/٢٧	١٧٠١		
١٩٣٩/٦/١٧	١٧٠٥		
١٩٣٩/٦/٢٩	١٧١١		
١٩٣٩/٧/١١	١٧١٤		
١٩٣٩/٩/١١	١٧٣٤	الوقائع	
١٩٣٩/١٠/٦	١٧٤٧		
١٩٤٠/٣/٣١	١٧٨٥		
١٩٤٠/٤/٨	١٧٨٧		
١٩٤٠/٦/١	١٨٠٤		
١٩٤٠/٨/١١	١٨١٥		
١٩٤١/٢/٥	١٨٧٣		
١٩٤١/٣/٣٠	١٨٩٢		



١٩٤١/٦/٣	١٩١٨	الوقائع
١٩٤١/٨/١١	١٩٤٣	
١٩٤٢/٥/٧	٢٠٢٢	
١٩٤٢/٥/٢١	٢٠٢٨	
١٩٤٣/٥/٣	٢٠٩٥	
١٩٤٤/٦/١	٢١٩٥	
١٩٤٤/٦/١٢	٢١٩٨	
١٩٤٤/٨/٧	٢٢١٠	
١٩٤٤/١٠/١٦	٢٢٣٠	
١٩٤٥/٥/٧	٢٢٧٩	
١٩٤٥/٧/٢	٢٢٩٣	
١٩٤٥/٨/١٣	٢٢٩٩	
١٩٤٥/٩/٣	٢٣٠٣	
١٩٤٦/٣/٤	٢٣٤٦	
١٩٤٦/٤/١٠	٢٣٥٩	
١٩٤٦/٥/٤	٢٣٦٥	
١٩٤٦/٦/٨	٢٣٧٧	
١٩٤٦/٨/٢٠	٢٣٩٩	
١٩٤٧/٥/١٣	٢٤٦٧	
١٩٤٧/٧/٢٤	٢٤٩٨	
١٩٤٧/٨/٢٣	٢٥١٤	
١٩٤٧/١٠/٢٢	٢٥٣٩	

١٩٥٠/٦/٥	٢٨٤٠		
١٩٥٠/٧/٢٣	٢٨٦١		
١٩٥١/٣/١٠	٢٩٣٩		
١٩٥١/٣/١٩	٢٩٤٦		
١٩٥١/٤/٢٦	٢٩٦٥		
١٩٥١/٩/١٧	٣٠١٨		
١٩٥٢/٥/٢٨	٣١٠٩		
١٩٥٢/٧/٣	٣١٢٣		
١٩٥٢/٧/١٦	٣١٣٤		
١٩٥٢/٩/١٥	٣١٥٩		
١٩٥٢/١١/٢٤	٣١٨٧		
١٩٥٢/١٢/٧	٣١٩٣		
١٩٥٢/١٢/٨	٣١٩٤		
١٩٥٣/١/١٢	٣٢٠٨		
١٩٥٣/٩/٢٨	٣٣٠٢		
١٩٥٣/١١/٩	٣٣٢١		
١٩٥٣/١٢/١٧	٣٣٣٣		
١٩٥٣/١٢/٣١	٣٣٣٧		
١٩٥٤/٤/٩	٣٣٩٠		
١٩٥٤/٥/٢٤	٣٤٠٤		
١٩٥٤/٦/٢٦	٣٤١٨		
١٩٥٤/٧/٢٦	٣٤٣٧		

١٩٥٤/٨/٣	٣٤٥٤	الوقائع	
١٩٥٤/٩/١٤	٣٤٥٥		
١٩٥٤/٩/٢٢	٣٤٦٧		
١٩٥٤/٩/٢٩	٣٤٧٣		
١٩٥٤/١٠/١٢	٣٤٨٠		
١٩٥٤/١١/١٦	٣٥١٠		
١٩٥٤/١١/١٨	٣٥١٣		
١٩٥٥/٣/٢٤	٣٥٨٣		
١٩٥٥/٦/١	٣٦٢٧		
١٩٥٥/٧/٢٥	٣٦٦٨		
١٩٥٦/٧/١٦	٣٨٣١		
١٩٥٦/١١/٢٤	٣٩٠٤		
١٩٥٧/١/٣١	٣٩٣٤		
١٩٥٧/٢/٢٠	٣٩٤٢		
١٩٥٧/٤/١٤	٣٩٧٥		
١٩٥٧/٥/٦	٣٩٨١		
١٩٥٧/٦/٥	٣٩٩٧		
١٩٥٧/٩/١٩	٤٠٤٢		
١٩٤٢/٦/٦	١١٢٩	الزمان	١٩
١٩٤٢/٦/٧	١١٣٠		
١٩٤٥/١٠/١	٢٤٣٩		
١٩٤٥/١٠/٥	٢٤٤٢		

١٩٤٥/١٠/٧	٢٤٤٤		
١٩٤٥/١٠/٩	٢٤٤٦		
١٩٤٦/١١/٢٣	٢٧٧٢		
١٩٤٦/١١/٢٩	٢٧٧٨		
١٩٤٨/١/٢٩-٢٧	٣١٢٨-٣١٢٦		
١٩٤٩/٥/٢	٣٥١٢		
١٩٥٠/١/٣١	٣٧٤٠	الزمان	
١٩٥٢/١١/١٧	٤٥٨٧		
١٩٥٢/١١/٢٥-٢٣	٤٥٩٣-٤٥٩٠		
١٩٥٢/١٢/١٢	٤٦٠٧		
١٩٥٢/١٢/١٦	٤٦١١		
١٩٥٣/١٢/١٦	٤٩١١		
١٩٥٤/١/٦	٤٩٢٩		
١٩٥٤/٣/٢٧	٤٩٩٧		
١٩٥٤/٨/٢٢	٥١١٦		
١٩٥٤/٩/٣	٥١٢٦		
١٩٥٤/٩/١٩	٥١٣٩		
١٩٥٤/٩/٢٠	٥١٤٠		
١٩٥٦/٧/١٠	٥٦٨٨		
١٩٥٦/١٠/٣	٥٧٥٦		
١٩٥٧/١/٢١	٥٨٤٩		
١٩٥٧/٢/٢٦	٥٨٨٠		

١٩٥٧/٤/٢٢	٥٩٢٥		
١٩٥٨/١/٣١	٦١٥٩		
١٩٥٨/٢/٧	٦١٦٥		
١٩٥٨/٢/١٥	٦١٧٢		
١٩٥٨/٢/٢١	٦١٧٥		
١٩٥٨/٣/٤	٦١٨٤		
١٩٥٨/٣/١٤	٦١٩٢		
١٩٤٨/٣/٨	١٦٤٤		
١٩٥٣/٩/١٠	٣١٩٨		
١٩٥٤/٩/٢١	٣٥٠٤		
١٩٥٦/٩/١٠	٤١٠٠		
١٩٥٦/٩/١٤	٤١٠٤		
١٩٥٦/١١/١٠	٤١٥١		
١٩٥٦/١١/١٤	٤١٥٤		
١٩٥٧/١٠/٢١	٢٣٢٧		
١٩٥٧/٥/١٩	٨٨٥	الحرية	٢١
١٩٣٣/٤/١٩	٣٦		
١٩٣٣/٨/٤	١٠٨	الطريق	٢٢
١٩٥٢/١١/٢٣	١٥٨١		
١٩٥٤/٦/١٠	١٩١٤		
١٩٥٤/٧/١٤	١٩٤٧		
١٩٥٤/٨/١٧	١٩٧٢	اليقظة	٢٣

١٩٥٤/٩/١٧	١٩٩٧		
١٩٤٦/٩/٤	٢٦	نواء الاستقلال	٢٤
١٩٤٦/١٠/٤	٤٧		
١٩٤٦/١٠/٩	٥٠		
١٩٤٧/٨/٢٥	١٦٥		
١٩٤٧/٩/١٠	١٧٨		
١٩٤٧/١٢/١	٢٤٣		
١٩٤٨/١٢/٣١	٥٦٥	نواء الاستقلال	
١٩٤٩/٨/١٠	٧٤٧		
١٩٤٩/١٢/٥	٨٤٢		
١٩٥٠/٢/٧	٨٩٥		
١٩٥٠/٢/١٤	٩٠٢		
١٩٥١/٥/١١	١٢٥٧		
١٩٥٢/٨/٢٢	١٦٥٩		
١٩٥٢/١١/٢٩	١٧١١		
١٩٥٤/٢/٢٤	١٨٠٥		
١٩٥٤/٣/٤	١٨١٣		
١٩٥٤/٤/٢٧	١٨٦١		
١٩٥٤/٤/٣٠	١٨٦٤		
١٩٥٤/٥/٥	١٨٦٩		
١٩٥٤/٦/١٠	١٨٩٧		
١٩٥٤/٨/٢٢	١٩٥٤		

١٩٥٤/٩/٣	١٩٦٥		
١٩٥٤/٩/١٦	١٩٧٤		
١٩٥٤/٩/٢٠	١٩٧٧		
١٩٥٣/٦/٢١	٢١	لواء الجهاد	٢٥
١٩٢٠/١٢/٢٤	٣١٤	الموصل	٢٦
كانون الثاني وشباط ١٩٥٢	١٠٤٢-٩٩٣	النبأ	٢٧
١٩٤٥/٩/٢١	٣٢١	النداء	٢٨
١٩٤٦/٧/١٠-٢	٥١٠-٥٠٥	الساعة	٢٩
١٩٤٨/١/٢٨-٢٧	٩٦٢-٩٦١		
الصادرة في تموز ١٩٤٦	٢-١	السياسة	٣٠
١٩٤٦/٧/١٠	٣		
١٩٤٦/١٢/١٧	١٢		
١٩٤٧/١/٤	١٨		
١٩٣٣/٨/٣	٢٨٨١	العالم العربي	٣١
١٩٤٩/٩/٨	٦٨١٦		
١٩٤٩/٩/١٢	٦٨١٩		
١٩٤٩/٩/١٤	٦٨٢١		
١٩٤٩/١٢/٧	٦٨٨٨		
١٩٣٣/١/٢٦	١٢١	العمال	٣٢
١٩٣٣/٤/٦	١٣٠		
١٩٥٨/٤/١٦	١٠٥	العمل	٣٣
١٩٥٨/٦/٢٠	١٥٦		

١٩٥٨/٦/٢٢	١٥٧		
١٩٤٨/٥/١٤	١٩	العصور	٣٤
١٩٢١/٣/١٦	٢٢٤	العراق	٣٥
١٩٢١/٣/٢٤	٢٤٩		
١٩٢١/٤/١٩	٢٧١		
١٩٤٣/٣/١٢	٦٣٣٦		
١٩٤٦/٧/١١ و٩ و٦ و٤	٧١٥٠-٧١٤٧		
١٩٥٠/٢/١٥	١٢٤	صدي الاهالي	٣٦
١٩٥١/٦/٢٧	٥٣٢		
١٩٤٥/١٢/٢٨	٦٢٧	صوت الاهالي	٣٧
١٩٤٦/٦/٣	١١٨٢		
١٩٤٦/٦/٥	١١٨٤		
١٩٤٦/٧/٢	١٢٠٧		
١٩٤٦/٧/٣	١٢٠٨		
١٩٤٦/٧/٧	١٢١١		
١٩٤٦/٧/٢٢	١٢٢٣		
١٩٤٦/٨/١٢	١٢٤١		
١٩٤٦/٩/١٠	١٢٤٤		
١٩٤٦/٩/١٦	١٢٥٠		
١٩٤٦/١٢/١٦	١٢٨٠		
١٩٤٦/١٢/٢٧	١٢٩٠		
١٩٤٦/١٢/٣٠	١٢٩٢		



١٩٤٧/١/٢	١٢٩٧		
١٩٤٧/٣/٢٣	١٣٦٢		
١٩٤٧/٤/٧	١٣٧٥		
١٩٤٧/٤/٢٧	١٣٩٥		
١٩٤٨/٢/٨	١٤٢٩		
١٩٤٨/٣/٢٥	١٤٦٩		
١٩٤٨/٣/٢٦	١٤٧٠		
١٩٥٢/١١/٢٧	٤٥		
١٩٥٣/١٠/٦	١		
١٩٥٣/١٠/١٩	١٢		
١٩٥٣/١٠/٢٥	١٧		
١٩٥٣/١٠/٢٩	٢١		
١٩٥٣/١١/١	٢٣		
١٩٥٣/١١/٢	٢٤		
١٩٥٣/١١/٤	٢٦		
١٩٥٣/١١/٨	٢٩		
١٩٥٣/١١/٢٧	٤٥		
١٩٥٣/١٢/١٦	٦١		
١٩٥٣/١٢/١٧	٦٢		
١٩٥٤/٤/٣٠	١٧٠		
١٩٥٤/٦/١١	٢٠٥		
١٩٥٤/٩/٢	٢٧٥		
		صوت الاهالي	

٣٨	صوت الاحرار	١٨	١٩٤٦/٥/١٩
٣٨	صوت الاحرار	٥٦-٥٥	١٩٤٦/٧/٣-٢
		٦٨	١٩٤٦/٧/١٥
		٢٥٣	١٩٤٧/٥/١
		٢٦٣	١٩٤٧/٥/١٣
		٢٧٩	١٩٤٧/٦/١٠
		٢٩١	١٩٤٧/٦/٢٤
		٣١١	١٩٤٧/٧/١٨
		٣٢١-٣١٩	١٩٤٧/٧/٣٠-١٩٤٧/٧/٢٨
		٣٣٢	١٩٤٧/٨/١٢
		٣٤٣	١٩٤٧/٨/٢٨
		٣٤٧	١٩٤٧/٩/٢
		٣٥٤	١٩٤٧/٩/١٠
		٣٥٩	١٩٤٧/٩/١٦
		٣٨٠	١٩٤٧/١٠/١٢
		٣٨٦	١٩٤٧/١٠/٢٠
		٥٧٧	١٩٤٨/٥/١٣
		٣٩	الرأي العام
٩٦٦	١٩٤٤/٣/٢٠		
١٠٤٧	١٩٤٤/٧/٣		
١٣٦٠	١٩٤٥/١١/٢١		
١٤٧٩	١٩٤٦/٣/١٨		

١٩٤٧/٦/٣	٩٥		
١٩٤٧/١٠/٣	١٨٦		
١٩٤٤/٩/١١-٥	١٧٦-١٧٠	الشعب	٤٠
١٩٤٤/٩/١٥	١٧٨		
١٩٤٤/٩/٢٢	١٨٥		
١٩٤٤/٩/٢٩	١٩٢		
١٩٤٤/١٠/٢	١٩٤		
١٩٤٤/١٠/٤	١٩٦		
١٩٤٦/٧/١٥	٥٣٦		
١٩٤٦/٧/١٩	٥٤٠		
١٩٤٦/٨/١	٥٥١		
١٩٤٧/٨/١٥	٨٥٧		
١٩٥٢/١١/٢٥	٢٣٨١		
١٩٥٢/١٢/١٢	٢٣٩٦		
١٩٥٢/١٢/١٦	٢٤٠٠		
١٩٥٣/١٠/١٥	٢٦٥٠		
١٩٥٣/١٠/٢٥	٢٦٥٨		
١٩٥٦/٧/١٠	٣٥٦٢		
١٩٥٦/٩/٥	٣٦١١		

## ب- المجالات

- ١-مجلة أمانة العاصمة، العدد(٢)، دار الحرية للطباعة، (بغداد، ١٩٧٥).
- ٢- مجلة أمانة العاصمة، العدد(٤)، دار الحرية للطباعة، (بغداد، ١٩٧٦).
- ٣- مجلة أمانة العاصمة، العدد(١٨)، دار الحرية للطباعة، (بغداد، ١٩٧٨).
- ٤- مجلة الشرطة، العدد(٢)، (بغداد، ١٩٦١).
- ٥-مجلة الثقافة الجديدة، العدد(٤٢) في تشرين الثاني، ١٩٧٢
- ٦- مجلة غرفة تجارة بغداد، الأعداد(١-٣)، الصادرة في كانون الثاني-أذار ١٩٤٤.

## سادساً: البحوث والمقالات

- ١-جعفر عباس حميدي، الاثار الاجتماعية للحرب العالمية الثانية على العراق، مجلة الحكمة، العدد(٢) في ايار، ١٩٩٨
- ٢- \_\_\_\_\_ ،انتفاضة عام ١٩٥٦ ودور ثانوية الكرخ، قراءة في تقارير الشرطة والتحقيقات الجنائية، مجلة افاق عربية، العدد٩-١٠، ١٩٩٨،
- ٣- \_\_\_\_\_ ،الديمقراطية والتعددية السياسية في مناهج ومواقف الاحزاب السياسية العلنية في العراق ١٩٢٢-١٩٥٤، مجلة الحكمة، العدد(٣٨) في كانون الاول، ٢٠٠٤،
- ٤-محمد يوسف ابراهيم القرشي، علاقة المس بيل بالملك فيصل الأول، مجلة افاق عربية، العدد(٥-٦)، ايار-حزيران، ١٩٩٨
- ٥-محمود الدرة، سعد صالح والحياة الحزبية، جريدة الاتحاد، العدد(١٨١) في ٢/٧/١٩٩٠،
- ٦-مكي الجميل، سعد صالح هكذا عرفته، جريدة الحيا، العدد(٤٦) في ١٧/٢/١٩٥٤،
- ٧-معن حمدان علي، مصرع ملك العراق غازي الاول، مجلة البلاغ، العدد(٥)، بغداد، ١٩٧٦،
- ٨-نوري عبدالحميد العاني، أثر الحرب العالمية الثانية على الأوضاع الاقتصادية في العراق،

مجلة الحكمة، العدد (٢)، ايار، ١٩٩٨

- ٩- \_\_\_\_\_، (ظاهرة الفرهود) دراسة تاريخية عن النهب والسلب والتخريب في المجتمع، مجلة الحكمة، العدد (٣٤) في ايلول، ٢٠٠٣
- ١٠- \_\_\_\_\_، التجربة الديمقراطية في العراق في عهد الانتداب ١٩٢١-١٩٣٢، مجلة الحكمة، العدد (٣٨)، كانون الاول، ٢٠٠٤
- ١١- سعدي العبيدي، سلام عادل والحزب الشيوعي العراقي، مجلة الثقافة الجديدة، العدد (٥٨) في اذار، ١٩٥٨
- ١٢- عادل محمد علي، حدائق الحيوانات في بغداد، مجلة المورد، العدد (٤)، المجلد (٨)، دار الحرية للطباعة، (بغداد، ١٩٧٩).
- ١٣- عبدالجبار العمر، حكم الانقلاب أمام المجلس العرفي العسكري. القضية بين الثأر لمقتل جعفر العسكري وحادثة اغتيال الملك غازي، مجلة افاق عربية، العدد (١٢)، آب، ١٩٧٦
- ١٤- عبدالوهاب محمود، سعد في مجده الشعبي، جريدة الحارس، العدد (٦٥) في ٢٠/٢/١٩٥٤
- ١٥- عبدالرزاق الحسني، انتفاضة تشرين الثاني ١٩٥٢، مجلة المثقف العربي، العدد (٥) كانون الثاني، ١٩٧٢
- ١٦- عماد عبدالسلام رؤوف، تاريخ مشاريع مياه الشرب القديمة في بغداد، مجلة المورد، العدد (٤)، المجلد (٨)، دار الحرية للطباعة، (بغداد، ١٩٧٩).
- ١٧- فاروق صالح العمر، حادث مقتل الملك غازي في ضوء الوثائق البريطانية، مجلة (اداب المستنصرية))، (بغداد، ١٩٨٤).
- ١٨- صالح محمد العابد، انتفاضة العراق في أعقاب العدوان الثلاثي على مصر ١٩٥٦، مجلة افاق عربية، العدد (٥)، (بغداد، ١٩٩٠).
- ١٩- صباح مهدي رميض، سامي شوكت وفكره الإصلاحية في العراق ١٨٩٥-١٩٨٦، مجلة

اليرموك، العدد (٨)، ٢٠٠٢.

٢٠- \_\_\_\_\_، جريدة لواء الاستقلال وموقفها القومي تجاه القضية الفلسطينية (١٩٤٧-١٩٤٨)، بحث مقدم الى هيئة رعاية العلماء والمبدعين، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ٢٠٠٦.

### سابعاً: الكتب المطبوعة

#### أ- الكتب العربية

- ١- ابراهيم كبه، الإقطاع في العراق، مطبعة المعارف، (بغداد، ١٩٥٧).
- ٢- ابراهيم الراوي، من الثورة العربية الكبرى إلى العراق الحديث، (بيروت، ١٩٧٨).
- ٣- ابراهيم خليل احمد، تطور التعليم الوطني في العراق ١٨٦٩-١٩٣٢، (البصرة، ١٩٨٢).
- ٤- أديب مرده، الصحافة العربية-نشأتها وتطورها، منشورات دار مكتبة الحياة، (بيروت، ١٩٦١).
- ٥- أحمد نسيم سوسه، فيضانات بغداد في التاريخ، مطبعة الأديب، ج٢، (بغداد، ١٩٦٥).
- ٦- احمد فوزي، حكايات سياسية وصحفية، ٢١ رئيس وزراء في العهد الملكي، دار الجاحظ للطباعة، (بغداد، ١٩٨٤).
- ٧- \_\_\_\_\_، أشهر الاغتيالات السياسية في العهد الملكي، مطبعة الديواني، ط١، (بغداد، ١٩٨٧).
- ٨- \_\_\_\_\_، أشهر المحاكمات الصحفية في العراق، مطبعة الانتصار، (بغداد، ١٩٨٥).
- ٩- \_\_\_\_\_، المثير من أحداث العراق السياسية، دار الحرية للطباعة، (بغداد، ١٩٨٨).
- ١٠- أمين المميز، بغداد كما عرفتها، شذرات من ذكريات، دار افاق عربية، ط١، (بغداد، ١٩٨٥).
- ١١- أميرة حسين محمود الكريمي، الحركة العمالية في العراق ١٩٣٢-١٩٤٥، مطبعة اسعد

(بغداد، ١٩٩٠).

١٢- إسماعيل احمد ياغي، حركة رشيد عالي الكيلاني-دراسة في تطور الحركة الوطنية العراقية، دار الطليعة للطباعة والنشر، (بيروت، ١٩٧٤).

١٣- \_\_\_\_\_، تطور الحركة الوطنية العراقية ١٩٤١-١٩٥٢، مطبعة الارشاد، (بغداد، ١٩٧٩)

١٤- باقر أمين الورد، حوادث بغداد في اثنتي عشر قرناً، مطبعة النهضة، ط١، (بغداد، ١٩٨٩).

١٥- بهاءالدين نوري، مذكرات بهاءالدين نوري، دار الحكمة، ط١، (لندن، ٢٠٠١).

١٦- جاسم كاظم العزاوي، ثورة ١٤ تموز، اسرارها، احداثها، رجالها، شركة المعرفة للنشر، (بغداد، ١٩٨٠).

١٧- جبار محمد جباري، تاريخ الصحافة الكردية في العراق، مطبعة الأمة، (بغداد، ١٩٧٥).

١٨- جبار عبدالله الجويبراي، عشائر الفرات الأوسط والجنوبي في الحلة والديوانية والسماوة والناصرية، مطبعة الاديب البغدادية، (بغداد، ١٩٩٢).

١٩- جمال مصطفى مردان، عبدالكريم قاسم، البداية والسقوط، المكتبة الشرقية، (بغداد، ١٩٥٩).

٢٠- جميل الاورفه لي، لمحات من ذكريات وزير عراقي سابق، دار مكتبة الحياة، ط١، (بيروت، ١٩٧١).

٢١- جعفر عباس حميدي، التطورات السياسية في العراق ١٩٤١-١٩٥٣، مطبعة النعمان، (النجف، ١٩٧٦).

٢٢- \_\_\_\_\_، التطورات والاتجاهات السياسية الداخلية في العراق ١٩٥٣-١٩٥٨، (بيروت، ١٩٨٠).

٢٣- \_\_\_\_\_، انتفاضة العراق عام ١٩٥٦، بيت الحكمة، الدورية الوثائقية، المطبعة العربية، (بغداد، ٢٠٠٠).

٢٤- هادي حسن، دور حزب البعث العربي الاشتراكي في العراق في الحركة الوطنية منذ

تأسيسه حتى ١٤ تموز ١٩٥٨، مطبعة معهد الثقافة العمالية، ط٢، (بغداد، ١٩٨٤).

٢٥- وجيه يونس وإسماعيل الراشد، المحيط في تشكيلات الشرطة العراقية ، د.م، ج٢ ، (بغداد، ١٩٥٤).

٢٦- وليد محمد سعيد الاعظمي، انتفاضة رشيد عالي الكيلاني والحرب العراقية-البريطانية ١٩٤١، دار واسط للدراسات والنشر، (بغداد، ١٩٨٧).

٢٧- زاهدة ابراهيم، دليل الجرائد والمجلات العراقية ١٨٦٩-١٩٧٨، ط٢، (الكويت، ١٩٨٢).

٢٨- زكي صالح، مقدمة في دراسة العراق المعاصر، مطبعة الرابطة، (بغداد، ١٩٥٣).

٢٩- الحكومة العراقية ، القانون الأساسي العراقي ، مطبعة دار السلام ، (بغداد ، ١٩٢٥).

٣٠- حسين جميل، الحياة النيابية في العراق ١٩٢٥-١٩٤٦، موقف جماعة الاهالي منها، مكتبة المثني، (بغداد، ١٩٨٣).

٣١- حسين مروة، ثورة العراق، دار الفكر الجديد، (د.م، ١٩٥٨).

٣٢- حسين فوزي النجار، الشرق العربي بين حربين، (القاهرة، د.ت).

٣٣- حسين الرحال وعبدالمجيد كمونة، القانون الاداري، الادارة المركزية والادارة المحلية في العراق، مطبعة عبد الكريم زاهد، (بغداد، ١٩٥٣).

٣٤- حسن مصطفى، البارزانيون وحركات بارزان ١٩٣٢-١٩٤٧، دارافاق عربية، (بغداد، ١٩٨٣).

٣٥- حسن العلوي، الشيعة والدولة القومية في العراق ١٩١٤-١٩٩٠، دار الثقافة للطباعة والنشر، ط٢، (قم، ١٩٩٠).

٣٦- طالب مشتاق، أوراق أيامي، بغداد والعراق والوطن العربي ١٩٠٠-١٩٥٨، دار واسط للدراسات والنشر والتوزيع، ج١، ط٢، (بغداد، ١٩٨٩).

٣٧- طارق الناصري، عبدالاله ، الوصي على عرش العراق (١٩٣٩-١٩٥٨) حياته ودوره السياسي، مطابع افاق عربية، ج١-٢، (بغداد، ١٩٩٠).



٣٨- طارق عبدالحميد الكنين، محنة الجهاز الإداري العراقي، مطبعة شفيق، (بغداد، ٢٠٠٥)

٣٩- طه الهاشمي، مذكرات طه الهاشمي ١٩١٩-١٩٤٣، د.م، (بيروت، ١٩٦٧).

٤٠- طلعت الشيباني، واقع الملكية الزراعية في العراق، دار الاهالي للنشر والتوزيع ، (بغداد، ١٩٥٨).

٤١- كامل الجادرجي، من أوراق كامل الجادرجي، دار الطليعة، ط١، (بيروت، ١٩٧١).

٤٢- \_\_، مذكرات كامل الجادرجي وتاريخ الحزب الوطني الديمقراطي ، منشورات الجمل ، ط٢ ، (المانيا ، ٢٠٠٢).

٤٣- كاظم حبيب وزهدي الداوودي، فهد والحركة الوطنية في العراق، دار الكنوز الأدبية، ط١، (بيروت، ٢٠٠٣).

٤٤- كمال مظهر احمد ، صفحات من تاريخ العراق المعاصر ، دار الشؤون الثقافية ، (بغداد ١٩٨٧).

٤٥- \_\_\_\_\_ ، الطبقة العاملة العراقية، التكوين وبدايات التحرك، دار الرشيد للنشر، (بغداد، ١٩٨١).

٤٦- لطفي جعفر فرج، عبدالمحسن السعدون ودوره في تاريخ العراق السياسي المعاصر، مكتبة اليقظة العربية، (بغداد، ١٩٨٨).

٤٧- \_\_، الملك غازي ودوره في سياسة العراق في المجالين الداخلي والخارجي ١٩٣٣-١٩٣٩، مكتبة اليقظة العربية (بغداد، ١٩٨٧).

٤٨- \_\_\_\_\_ ، الملك فيصل الثاني اخر ملوك العراق، الدار العربية للموسوعات، ط١، (بيروت، ٢٠٠١).

٤٩- ليث عبدالحسن الزبيدي ، ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق ، دار الرشيد للنشر ، ( بغداد ، ١٩٧٩).

٥٠- المؤلف مجهول ، سجل الحركة الوطنية ضد معاهدة جبر-بيفن ودور الحزب الوطني

الديمقراطي فيها، مطبعة الاهالي، (بغداد، ١٩٦٠).

٥١-موسيس ديرها كوبيان، حالة العراق الصحية في نصف قرن، دار الرشيد للنشر، ط٢، (بغداد، ١٩٨١).

٥٢-محمد حديد، مذكراتي، الصراع من اجل الديمقراطية في العراق، دار الساقى للطباعة والنشر، (بيروت، ٢٠٠٦).

٥٣-محمد حمدي الجعفري، بريطانيا والعراق حقبة من الصراع ١٩١٤-١٩٥٨، دار الشؤون الثقافية العامة، (بغداد، ٢٠٠٠).

٥٤- \_\_\_\_\_ ، انقلاب الوصي في العراق عام ١٩٥٢، مطبعة أسفار، ط٢، (بغداد، ٢٠٠١).

٥٥-محمد حسين الزبيدي، السياسيون العراقيون المنفيون الى جزيرة هنجام سنة ١٩٢٢، دار الحرية للطباعة، ط٢، (بغداد، ١٩٨٩).

٥٦-محمد مهدي كبه، مذكراتي في صميم الاحداث ١٩١٨-١٩٥٨، (بيروت، ١٩٦٥).

٥٧-محمد مظفر الادهمي، المجلس التاسيسي العراقي، ج١، (بغداد، ١٩٨٩).

٥٨-محمد سلمان حسن، دراسات في الاقتصاد العراقي، دار الطليعة، (بيروت، ١٩٦٦).

٥٩-محمد عويد الدليمي، كامل الجادرجي ودوره في السياسية العراقية ١٨٩٧-١٩٦٨، مطبعة الاديب البغدادية، (بغداد، ١٩٩٧).

٦٠-محمد علي الصوري، الاقطاع في لواء الكوت، مطبعة أسعد، (بغداد، ١٩٥٨).

٦١-محمد فاضل الجمالي، العراق بين أمس واليوم، د.م، (بغداد، ١٩٥٤).

٦٢-محمد توفيق حسن، عندما يثور العراق، دار العلم للملايين، (بيروت، ١٩٥٩).

٦٣-محمود الجندي، المشكلة الزراعية في العراق، دار البصرة للتوزيع والنشر، (بغداد، ١٩٥٠).

٦٤-محمود الدرة، الحرب العراقية-البريطانية ١٩٤١، (بغداد، ١٩٨٨).

٦٥-محمود القاضي، كانون الثاني شهر الجهاد الوطني، دار مجلة للطباعة

والنشر، (بغداد، ١٩٤٨).

٦٦- محمود شبيب، بكر صدقي وانقلابه العاصف، دار الجماهير للصحافة، (بغداد، ١٩٩٢).

٦٧- \_\_\_\_\_، قضايا ملتهبة في السياسة العراقية ١٩٥٠-١٩٥٨، مطبعة عشتار، (بغداد، ١٩٨٤).

٦٨- مير بصري، اعلام السياسة في العراق الحديث، رياض الرئيس للكتب والنشر، (لندن، د.ت).

٦٩- مكي الجميل، البدو والقبائل الرحالة في العراق، مطبعة الرابطة، (بغداد، ١٩٥٦).

٧٠- منذر الشاوي، القانون الدستوري، مطبعة شفيق، ج١، (بغداد، ١٩٦٧).

٧١- مصطفى كامل، شرح القانون الإداري، المبادئ العامة والقانون الإداري العراقي، مطبعة النجاح، ط١، (بغداد، ١٩٤٩).

٧٢- مصطفى محمد حسنين، نظام المسئولية عند العشائر العراقية العربية المعاصرة، مطبعة الاستقلال الكبرى، (القاهرة، ١٩٦٧).

٧٣- مظفر حسين جميل، سياسة العراق التجارية، د.م، (القاهرة، ١٩٤٩).

٧٤- ناجي شوكت، سيرة وذكريات ثمانين عاماً ١٨٩٤-١٩٧٤، مطبعة الخلود، ج١، (بغداد، ١٩٩٠).

٧٥- ناهض عبدالرزاق القيسي، النقود في العراق، بيت الحكمة، ط١، (بغداد، ٢٠٠٢).

٧٦- نجدة فتحي صفوة، العراق في مذكرات الدبلوماسيين الاجانب، المكتبة العصرية، ط١، (صيدا-لبنان، ١٩٦٩).

٧٧- نجيب الصائغ، من اوراق نجيب الصائغ في العهدين الملكي والجمهوري ١٩٤٧-١٩٦٣، مطبعة الاديب البغدادية المحدودة، (بغداد، ١٩٩٠).

٧٨- نوري جعفر، وقائع تزوير الانتخابات في القورنة لمصلحة السيدين احمد النقيب وحמיד الحمود، مطبعة دار القدسي، (بغداد، ١٩٥٤).

٧٩- نوري عبدالحميد خليل، التاريخ السياسي لامتيازات النفط في العراق ١٩٢٥-١٩٥٢، (بغداد، ١٩٨٠).

- ٨٠- نزار توفيق سلطان الحسو، الصراع على السلطة في العراق الملكي، دراسة تحليلية في الإدارة والسياسة، مطابع دار آفاق عربية، (بغداد، ١٩٨٤).
- ٨١- سامي عبدالحافظ القيسي، ياسين الهاشمي ودوره في السياسة العراقية بين عامي ١٩٢٢ - ١٩٣٦، مطبعة حداد، ج١، ج٢، (البصرة، ١٩٧٥).
- ٨٢- سلوى زكو، العلاقة التاريخية بين الصحافة والسلطة في العراق، مطبعة دار الجمهورية، (بغداد، ١٩٦٩).
- ٨٣- سلمان عبدالجبار، شرح قانون خدمة الشرطة وانضباطها والأنظمة الملحقة به ١٩٤٦ - ١٩٤٧، مطبعة الاستقلال، ط١، (بغداد، ١٩٤٧).
- ٨٤- سعاد خيري، من تاريخ الحركة الثورية المعاصرة في العراق ١٩٢٠-١٩٥٨، مطبعة الاديب البغدادية، ج١، (بغداد، د.ت).
- ٨٥- سعاد رؤوف شير محمد، نوري السعيد ودوره في السياسة العراقية ١٩٣٢-١٩٤٥، مكتبة اليقظة العربية، ط١، (بغداد، ١٩٨٨).
- ٨٦- ستار جبار الجابري، سعد صالح ودوره السياسي في العراق، مطبعة المشرق، (بغداد، ١٩٩٧).
- ٨٧- عادل غفوري خليل، احزاب المعارضة العلنية في العراق ١٩٤٦-١٩٥٤، مطبعة الانتصار، (بغداد، ١٩٨٤).
- ٨٨- عارف رشيد العطار، الاجرام في الخالص، د.م، (بغداد، ١٩٧٠).
- ٨٩- عبدالله اسماعيل البستاني، حرية الصحافة-دراسة مقارنة، د.م، (القاهرة، ١٩٥٠).
- ٩٠- عبدالله الفيض، الثورة العراقية الكبرى سنة ١٩٢٠، (بغداد، ١٩٤٩).
- ٩١- عبدالامير هادي العكام، تاريخ حزب الاستقلال العراقي ١٩٤٦-١٩٥٨، دار الحرية للطباعة، (بغداد، ١٩٨٠).
- ٩٢- عبدالجبار داود البصري، الصحافة والرقابة، د.م، د.ت.

- ٩٣- عبد الجبار حسن الجبوري، الأحزاب والجمعيات السياسية في القطر العراقي ١٩٠٨-١٩٥٨، دار الحرية للطباعة، (بغداد، ١٩٧٧).
- ٩٤- عبد الجبار عبد مصطفى، تجربة العمل الجبهوي في العراق بين ١٩٢١-١٩٥٨، دار الحرية للطباعة، (بغداد، ١٩٧٨).
- ٩٥- عبد الجبار الراوي، مذكرات عبد الجبار الراوي، مطبعة الراية، (بغداد، ١٩٩٤).
- ٩٦- عبد الجليل الطاهر، العشائر العراقية، (بيروت، ١٩٧٢).
- ٩٧- \_\_\_\_\_، البدو والعشائر في البلاد العربية، مطبعة الاعتماد، (مصر، ١٩٥٥).
- ٩٨- عبد المجيد كامل التكريتي، مجلس الامة العراقي (البرلمان) الاعيان والنواب ١٩٤٥-١٩٥٣، دار الشؤون الثقافية العامة، (بغداد، ٢٠٠٢).
- ٩٩- \_\_\_\_\_، الملك فيصل الاول ودوره في تأسيس الدولة العراقية الحديثة ١٩٢١-١٩٣٣، (بغداد، ١٩٩١).
- ١٠٠- عبد المناف شكر جاسم، العلاقات العراقية-السوفيتية ١٩٤٤-٨ شباط ١٩٦٣، مطبعة جميل، ط ٢، (بغداد، ١٩٨٠).
- ١٠١- عبد الستار ظاهر شريف، الجمعيات والمنظمات والحزاب الكردية في نصف قرن ١٩٠٨-١٩٥٨، شركة المعرفة للنشر والتوزيع، (بغداد، ١٩٨٩).
- ١٠٢- عبد العزيز القصاب، من ذكرياتي، منشورات عويدات، ط ١، (بيروت، ١٩٦٢).
- ١٠٣- عبد الرزاق الهلالي، تاريخ التعليم في العراق في عهد الانتداب البريطاني ١٩٢١-١٩٣٢، دار الشؤون الثقافية العامة، (بغداد، ٢٠٠٠).
- ١٠٤- \_\_\_\_\_، معجم العراق، مطبعة النجاح، ج ١، (بغداد، ١٩٥٣).
- ١٠٥- \_\_\_\_\_، معجم العراق، دار الكشاف للنشر والطباعة، ج ٢، (بيروت، ١٩٥٦).
- ١٠٦- \_\_\_\_\_، الهجرة من الريف الى المدن، د.م. د.ت.
- ١٠٧- عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، دار الكتب للطباعة، ج ١-١٠، ط ٤، (بيروت، ١٩٧٤).

- ١٠٨ ————— ،تاريخ العراق السياسي الحديث،مطبعة دار الكتب،ج١، ج٣، ط٦،  
(بيروت،١٩٨٣).
- ١٠٩ —————، العراق قديماً وحديثاً ، مطبعة دار الكتب ، ط٦، (بيروت، ١٩٨٠).
- ١١٠ ————— ،الثورة العراقية الكبرى،مطبعة دار الكتب،ط٤،(بيروت،١٩٨٢).
- ١١١ ————— ،تاريخ الأحزاب السياسية العراقية،مركز الأبجدية للطباعة والنشر،  
ط٢، (بيروت،١٩٨٣).
- ١١٢ —————،العراق في ظل المعاهدات،مطبعة دار الكتب،ط٥،(بيروت،١٩٨٢).
- ١١٣ ————— ،الأسرار الخفية في حركة السنة ١٩٤١ التحررية،مركز الأبجدية  
للطباعة والنشر،ط٥،(بيروت،١٩٨٢).
- ١١٤-عبدالرزاق محمد اسود ، موسوعة العراق السياسية ، الدار العربية للموسوعات ،  
المجلد (٢-٣).
- ١١٥-عبدالرزاق الظاهر،الاقطاع والديوان في العراق،مطبعة السعادة،(القاهرة،١٩٤٦).
- ١١٦- عبدالرحمن البزاز ، العراق من الاحتلال حتى الاستقلال ، مطبعة العاني ، ط ٣،  
(بغداد،١٩٦٧).
- ١١٧-عبدالرحمن البياتي،سعيد قزاز ودوره في سياسة العراق حتى عام ١٩٥٩،المؤسسة  
العربية للدراسات والنشر،ط١،(بيروت،٢٠٠١).
- ١١٨- عدنان الباجه جي ،مزاحم الباجه جي سيرة سياسية،منشورات مركز الوثائق  
والدراسات،(لندن،د.ت).
- ١١٩-عدنان سامي نذير،عبدالجبار الجومرد،نشاطه الثقافي ودوره السياسي،شركة المعرفة  
للنشر،(بغداد،١٩٩١).
- ١٢٠-عزیز الشیخ،جبهة الاتحاد الوطني والمهام التاريخية الملقاة على عاتقها في الظرف  
الراهن،مطبعة الزهراء،(بغداد،د.ت).

- ١٢١- علاء جاسم محمد ، العلاقات العراقية البريطانية ١٩٤٥-١٩٥٨ ، بيت الحكمة ، (بغداد ، ٢٠٠٠) .
- ١٢٢- \_\_\_\_\_ ، فصول من تاريخ العراق المعاصر، دار الحوار للطباعة والنشر، ط١، (بغداد، ٢٠٠٦) .
- ١٢٣- \_\_\_\_\_ ، الملك فيصل الاول، حياته ودوره السياسي في الثورة العربية وسورية والعراق ١٨٨٣-١٩٣٣، مكتبة اليقظة العربية، (بغداد، ١٩٩٠) .
- ١٢٤- علي الوردي، دراسة في طبيعة المجتمع العراقي، مطبعة العاني، (بغداد، ١٩٦٥) .
- ١٢٥- علي كاشف الغطاء، سعد صالح في مواقفه الوطنية ١٩٢٠-١٩٥٠، مطبعة الراية، (بغداد، ١٩٨٩) .
- ١٢٦- علي مهدي حيدر، الإدارة العامة للألوية في الجمهورية العراقية ، مطبعة الإرشاد، ط٢، (بغداد، ١٩٦٢) .
- ١٢٧- علي محمد مهدي، التطور الحضري لمدينة بغداد، مطبعة امانة العاصمة (بغداد، ١٩٨٦) .
- ١٢٨- علي ناصر حسين، تاريخ السكك الحديد في العراق ١٩١٤-١٩٤٥، مطبعة السكك، (بغداد، ١٩٨٦) .
- ١٢٩- علي عبد شناوه ، الشبيبي في شبابه السياسي .محمد رضا الشبيبي ودوره الفكري والسياسي حتى عام ١٩٣٢ ، دار كوفان للنشر ، (لندن ، ١٩٩٥) .
- ١٣٠- علي الشرقي، الاحلام، شركة الطبع والنشر الاهلية، (بغداد، ١٩٦٣) .
- ١٣١- عماد احمد الجواهري، نادي المثني وواجهات التجمع القومي في العراق ١٩٣٤-١٩٤٢ ، مطبعة دار الجاحظ، (بغداد، ١٩٨٤) .
- ١٣٢- \_\_\_\_\_ ، تاريخ مشكلة الأراضي في العراق ١٩١٤-١٩٣٢، (بغداد، ١٩٧٨) .
- ١٣٣- فائز عزيز اسعد، انحراف النظام البرلماني في العراق، دار الحرية للطباعة، (بغداد، ١٩٧٥) .
- ١٣٤- فائق بطي، قضايا صحفية، مطبعة دار البلاد للطباعة والنشر، (بغداد، ١٩٦٢) .

- ١٣٥- \_\_ ، صحافة الاحزاب وتاريخ الحركة الوطنية ، مطبعة الاديب البغدادية ، (بغداد ١٩٦٩، ) .
- ١٣٦- \_\_ ، صحافة العراق . تاريخها وكفاح اجيالها ، مطبعة الاديب البغدادية ، (بغداد ، ١٩٦٨) .
- ١٣٧- فاروق صالح العمر، المعاهدات العراقية البريطانية واثرها في السياسة الداخلية ١٩٢٢-١٩٤٨، دار الحرية للطباعة، (بغداد، ١٩٧٧) .
- ١٣٨- \_\_ ، الاحزاب السياسية في العراق ١٩٢١-١٩٣٢، مطبعة الارشاد ، (بغداد ، ١٩٧٨، ) .
- ١٣٩- فاضل حسين ، تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي ١٩٤٦-١٩٥٨، مطبعة الشعب ، (بغداد ، ١٩٦٣) .
- ١٤٠- \_\_\_\_\_ ، الفكر السياسي في العراق المعاصر ١٩١٤-١٩٥٨، مؤسسة الخليج للطباعة والنشر، (الكويت، ١٩٨٤) .
- ١٤١- \_\_ ، سقوط النظام الملكي في العراق، مكتبة افاق عربية، (بغداد، ١٩٨٦) .
- ١٤٢- \_\_\_\_\_ ، مشكلة الموصل دراسة في الدبلوماسية العراقية-الانكليزية-التركية وفي الرأي العام، ط٣، (بغداد، ١٩٧٧) .
- ١٤٣- فاضل عوني، شرح نظام دعاوى العشائر المدنية والجزائية لسنة ١٩١٨، (بغداد ، ١٩٥٥) .
- ١٤٤- فؤاد عارف، مذكرات فؤاد عارف، مطبعة خه بات، ج١، ط٢، (دهوك، ٢٠٠٢) .
- ١٤٥- فيبي مار، تاريخ العراق المعاصر، العهد الملكي، المكتبة العصرية، ط١، (بغداد، ٢٠٠٦) .
- ١٤٦- فكريت نامق عبدالفتاح، سياسة العراق الخارجية في المنطقة العربية ١٩٥٣-١٩٥٨، دار الحرية للطباعة، (بغداد، ١٩٧٨) .
- ١٤٧- فريد مخلوف، رحلاتي الى البلاد العربية، دار الروائع، ط١، (بيروت، ١٩٥٩) .



- ١٤٨- فخري الفخري، مذكرات فخري الفخري ١٩٠٨ - ١٩٩٥، دار المثنى للطباعة، (بغداد، ٢٠٠١).
- ١٤٩- صادق حسن السوداني، النشاط الصهيوني في العراق ١٩١٤-١٩٥٢، دار الرشيد للنشر، (بغداد، ١٩٨٠).
- ١٥٠- صادق مهدي السعيد، محاضرات في قانون الانتخابات النيابية رقم (١١) لسنة ١٩٤٦، مطبعة المعارف، (بغداد، ١٩٤٦).
- ١٥١- صادق قدير الخباز، نصف قرن من تاريخ الحركة النقابية في العراق، د.م، (بغداد، د.ت).
- ١٥٢- صالح صائب الجبوري، محنة فلسطين واسرارها السياسية والعسكرية، دار الكتب، (بغداد، ١٩٧٠).
- ١٥٣- صبحي عبدالحميد، أسرار ثورة ١٤ تموز في العراق، مطبعة الاديب، (بغداد، ١٩٨٣).
- ١٥٤- صلاح الدين الصباغ، مذكرات صلاح الدين الصباغ، دار الحرية للطباعة، ط ٢، (بغداد، ١٩٨٣).
- ١٥٥- قيس عبدالحسين الياسري، الصحافة العراقية والحركة الوطنية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، دار الحرية للطباعة، (بغداد، ١٩٧٨).
- ١٥٦- رجاء حسين حسني الخطاب، العراق بين ١٩٢١-١٩٢٧، دراسة في تطور العلاقات العراقية- البريطانية واثرها في تطور العراق السياسي مع دراسة في الرأي العام العراقي، دار الحرية للطباعة، (بغداد، ١٩٧٦).
- ١٥٧- \_\_\_\_\_، تأسيس الجيش العراقي وتطور دوره السياسي ١٩٢١-١٩٤١، دار الحرية للطباعة، (بغداد، ١٩٧٩).
- ١٥٨- \_\_\_\_\_، المسؤولية التاريخية في مقتل الملك غازي، مطبعة الاديب البغدادية المحدودة، (بغداد، ١٩٨٥).
- ١٥٩- \_\_\_\_\_، مؤتمر القاهرة وتأثيره على تطور الوضع السياسي في العراق، د.م، (بغداد،

(٢٠٠١).

١٦٠-رزاق ابراهيم حسن، تاريخ الطبقة العاملة في العراق بين الاضرابات وبناء التنظيم النقابي

١٩١٨-١٩٦٨، (بيروت، ١٩٧٦).

١٦١-رعد ناجي الجدة، تشريعات الجمعيات والاحزاب السياسية في العراق، بيت

الحكمة، (بغداد، ٢٠٠٢).

١٦٢-روفائيل بطي، الصحافة في العراق، مطبعة دار الهنا، (مصر، ١٩٥٥).

١٦٣-رفعة الجادرجي، تنشئة النظام الديمقراطي واحباطه في العراق، كامل الجادرجي، في حق

ممارسة السياسة والديمقراطية. افتتاحيات جريدة ((الاهالي)) ١٩٤٤-١٩٥٤، منشورات

الجمل، (المانيا، ٢٠٠٤).

١٦٤-رشيد عبدعلي الحاج حسين، الخالص، من تاريخ الخالص، مطبعة الايمان، (بغداد،

١٩٧٢).

١٦٥- شهاب احمد الحميد، الثورة الصامتة، اضراب بغداد ١٩٣١، د.م، (بغداد، ١٩٨٧).

١٦٦-توفيق السويدي، مذكراتي، نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية، دار الكاتب

العربي، (بيروت، ١٩٦٩).

١٦٧-خالد حبيب الراوي، من تاريخ الصحافة العراقية، دار الحرية للطباعة، (بغداد، ١٩٧٨).

١٦٨-خالد علي الصالح، على طريق النوايا الطيبة، رياض الرئيس للكتب والنشر، ط١،

(بيروت، ٢٠٠٠).

١٦٩- خيري أمين العمري، يونس السبعواوي، سيرة سياسي عصامي، دار الرشيد للنشر، ط٢،

(بغداد، ١٩٨٠).

١٧٠- \_\_\_\_\_، حكايات سياسية من تاريخ العراق الحديث، مطبعة دار القادسية،

(بغداد، د.ت).

١٧١-خليل ابراهيم حسين، اللغز المحير-عبدالكريم قاسم بدايات الصعود، موسوعة

٤ اتموز، دار الحرية للطباعة، ج٦، (بغداد، ١٩٨٩).

- ١٧٢- خليل كنه، العراق أمسه وغده، د.م، ط١، (بيروت، ١٩٦٦).
- ١٧٣- ضياء الدين الحيدري، الإدارة والإداريون في العراق، مطبعة اسعد، (بغداد، ١٩٦٣).
- ١٧٤- غائب طعمة فرمان، الحكم الاسود في العراق، دار الفكر للطباعة والنشر، (القاهرة، ١٩٥٧).
- ب- الكتب المعربة (المتجمة)
- ١- جerald دي غوري، ثلاثة ملوك في بغداد، ترجمة سليم طه التكريتي، مكتبة المثني، ط١، (بغداد، ١٩٨٣).
- ٢- جيرترود لوثيان بيل، العراق في رسائل المس بيل، ترجمة جعفر الخياط، دار الحرية للطباعة، (بغداد، ١٩٧٧).
- ٣- \_\_\_\_\_، فصول من تاريخ العراق القريب ١٩١٤-١٩٢٠، ترجمة جعفر الخياط، دار الكشاف للنشر والطباعة، (بيروت، ١٩٤٩).
- ٤- هـ. سنت جون فيلبي، ايام فيلبي في العراق، ترجمة جعفر الخياط، (بيروت، ١٩٥٠).
- ٥- ولد مار كولمن، عراق نوري السعيد، مؤسسة الانتاج الطباعي، (بيروت، ١٩٦٥).
- ٦- حايم. ي. كوهين، النشاط الصهيوني في العراق، ترجمة مركز الدراسات الفلسطينية، (بغداد، ١٩٧٣).
- ٧- حنا بطاطو، العراق، الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية، ترجمة عفيف الرزاز، مؤسسة الأبحاث العربية، الكتاب الأول، ط٢، (بيروت، ١٩٩٥).
- ٨- \_\_\_\_\_، العراق، الحزب الشيوعي، ترجمة عفيف الرزاز، مؤسسة الأبحاث العربية، الكتاب الثاني، ط٢، (بيروت، ١٩٩٦).
- ٩- \_\_\_\_\_، العراق، الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار، ترجمة عفيف الرزاز، مؤسسة الأبحاث العربية، الكتاب الثالث، ط٢، (بيروت، ١٩٩٩).
- ١٠- كاراكتاكوس، ثورة العراق ١٩٤٠م، ترجمة خيري حماد، المكتب العالمي للتأليف، (بيروت، د.ت).

- ١١- كونثر بلونتريت، المشير فون رونشند القائد الإنسان وأسرار الحرب العالمية الثانية، ترجمة محمود شيت خطاب، مكتبة النهضة، ط٣، (بغداد، ١٩٨٩).
- ١٢- لوказ هير زويز، ألمانيا الهتلرية والمشرق العربي، ترجمة احمد عبدالرحيم مصطفى، دار المعارف، (مصر، ١٩٦٨).
- ١٣- ل.ن.كوتلوف، ثورة العشرين الوطنية التحررية في العراق، ترجمة عبد الواحد كرم، دار الفارابي، ط٢، (بيروت، ١٩٧٥).
- ١٤- المؤلف مجهول، ميثاق بغداد، حقائق يبسطها مجلس العموم البريطاني، ترجمة حسن الدجيلي، مطبعة الرابطة، (بغداد، ١٩٥٦).
- ١٥- سندرسن باشا، مذكرات سندرسن باشا، طبيب العائلة الملكية في العراق ١٩١٨-١٩٤٦، ترجمة سليم طه التكريتي، مكتبة التحرير، ط٣، (بغداد، ١٩٨٥).
- ١٦- ستيفن همسلي لونكريك، العراق الحديث من سنة ١٩٠٠-١٩٥٠، ترجمة سليم طه التكريتي، ج١، ط١، (بغداد، ١٩٨٨).
- ١٧- تقرير سري لدائرة الاستخبارات البريطانية عن العشائر والسياسة، ترجمة عبدالجليل الطاهر، (بغداد، ١٩٥٨).

### ج-الكتب الأجنبية

- ١-Doreen Warriner, Land Reform and Development in the Middle East, ٢<sup>nd</sup>, (London, ١٩٦٢).
- ٢-Food and Agriculture Organization of the United Nations Center on Land Problems in the Near East, (Salahuddin, Iraq), October ١٩٥٥, Country Information Report: Iraq.No.C١٩.
- ٣-G.Bell, The Letters of Certrude Bell, Vol ١١, (London, ١٩٢٧).
- ٤-Majid Khadduri, Independent Iraq, ١٩٣٢-١٩٥٨ Astudy in Iraqi Politics, ٢<sup>nd</sup> ed, (London, ١٩٦٠).
- ٥- —————, 'The Army Officer: His Role in Middle Eastern Politics', Social forces in Middle East, ed, Sydney Nettleton Fisher, (New York, ١٩٥٥).
- ٦-P.Grave, The Lift of Sir Percy Cox, (London, ١٩٤١).

---

٧-W.S.Churchill,The Second World War,٦Vols,(London,١٩٥٠-١٩٥٤).

ملحق رقم ( ١ ) (١)

جدول بوزراء الداخلية العراقية للمدة ١٩٢٠-١٩٥٨ مع مدد اشتغالهم (٢)

ت	الوزير	المهام الوظيفية		اشغال المنصب	سبب ترك المنصب	الوزارة التي شغل فيها المنصب	الملاحظات
		من	الى				
١	طالب النقيب	١٩٢٠/١٠/٢٥	١٩٢١/٤/١٦	أصالة	الاستقالة	الحكومة العراقية المؤقتة	
٢	الحاج رمزي بك	١٩٢١/٩/١٢	١٩٢٢/٣/٣٠	أصالة	الاستقالة	وزارة عبدالرحمن النقيب الثانية	
٣	توفيق الخالدي	١٩٢٢/٤/١	١٩٢٢/٨/١٤	أصالة	الاستقالة	وزارة عبدالرحمن النقيب الثانية	
٤	عبدالمحسن السعدون	١٩٢٢/٩/٣٠	١٩٢٢/١١/٦	أصالة	الاستقالة	وزارة عبدالرحمن النقيب الثالثة	
٥	ناجي السويدي	١٩٢٢/١١/٢٠	١٩٢٣/١/١٠	أصالة	تعديل وزاري	وزارة عبدالمحسن السعدون الاولى	
٦	عبدالمحسن السعدون	١٩٢٣/١/١٠	١٩٢٣/١١/١٥	وكالة	تبدل الوزارة	وزارة عبدالمحسن السعدون الاولى	اضافة الى رئاسة الوزارة
٧	علي جودة الايوبي	١٩٢٣/١١/٢٦	١٩٢٤/٨/٢	أصالة	تبدل الوزارة	وزارة جعفر العسكري الاولى	
٨	عبدالمحسن السعدون	١٩٢٤/٨/٢	١٩٢٥/٦/٢١	أصالة	تبدل الوزارة	وزارة ياسين الهاشمي الاولى	
٩	رشيد عالي الكيلاني	١٩٢٥/٦/٢٦	١٩٢٥/٧/١٨	أصالة	تعديل وزاري	وزارة عبدالمحسن السعدون الثانية	
١٠	حكمت سليمان	١٩٢٥/٧/١٩	١٩٢٦/١١/١	وكالة <sup>(٣)</sup>	تبدل الوزارة	وزارة عبدالمحسن السعدون الثانية	
١١	رشيد عالي الكيلاني	١٩٢٦/١١/٢١	١٩٢٧/١٢/١٨ <sup>(٤)</sup>	أصالة	تبدل الوزارة	وزارة جعفر العسكري الثانية	
١٢	عبدالعزیز القصاب	١٩٢٨/١/١٤	١٩٢٨/٥/١٩ <sup>(٥)</sup>	أصالة	تعديل وزاري	وزارة عبدالمحسن السعدون الثالثة	
١٣	عبدالمحسن السعدون	١٩٢٨/٥/١٩	١٩٢٨/٦/٣	وكالة	تعديل وزاري	وزارة عبدالمحسن السعدون الثالثة	اضافة الى رئاسة الوزارة
١٤	ناجي شوكت	١٩٢٨/٦/٣	١٩٢٩/١/٢٠	أصالة	تبدل الوزارة	وزارة عبدالمحسن السعدون الثالثة	

(١) الملحق من عمل الباحث.

(٢) المعلومات في الجدول مأخوذة عن: عبدالرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، الاجزاء (١-١٠)، نزار توفيق سلطان الحسو، المصدر السابق، ص ١٥٨-٢١١.

(٣) في ٢٥ تموز من السنة ذاتها اصبح وزيراً للداخلية بعد تركه وزارة المعارف.

(٤) بعد هذا التاريخ ظلت حقيبة الداخلية دون وزير لان رشيد عالي الكيلاني شغل منصب رئاسة الوزارة وكالة بعد سفر رئيس الوزراء خارج العراق وبقي المنصب شاغراً حتى ٤ كانون

الثاني ١٩٢٨ عندما تشكلت الوزارة السعدونية الثالثة.

(٥) في هذا التاريخ عين عبدالعزیز القصاب رئيساً لمجلس النواب وشغل عبدالمحسن السعدون حقيبة الداخلية بدله حتى ٣ حزيران ١٩٢٨ حيث أسندت الى ناجي شوكت.

ت	الوزير	المهام الوظيفية		اشغال المنصب	سبب ترك المنصب	الوزارة التي شغل فيها المنصب	الملاحظات
		من	الى				
١٥	عبدالعزیز القصاب	١٩٢٩/٤/٢٨	١٩٢٩/٨/٢٥	أصالة	تبدل الوزارة	وزارة توفيق السويدي الاولى	
١٦	ناجي السويدي	١٩٢٩/٩/١٩	١٩٢٩/١١/١٣	أصالة	تبدل الوزارة	وزارة عبدالمحسن السعدون الرابعة	تبدلت الوزارة بعد وفاة رئيسها السعدون
١٧	ناجي شوكت	١٩٢٩/١١/١٨	١٩٣٠/٣/١١	أصالة	تبدل الوزارة	وزارة ناجي السويدي	
١٨	جميل المدفعي	١٩٣٠/٣/٢٣	١٩٣٠/١٢/١٥	أصالة	تعديل وزاري	وزارة نوري السعيد الاولى	
١٩	نوري السعيد	١٩٣٠/١٢/١٥	١٩٣١/٤/٢٥	وكالة	تعديل وزاري	وزارة نوري السعيد الاولى	اضافة الى رئاسة الوزارة
٢٠	مزاحم الباجه جي	١٩٣١/٤/٢٥	١٩٣١/١٠/١٩	أصالة	تبدل الوزارة	وزارة نوري السعيد الاولى	
٢١	نوري السعيد	١٩٣١/١٠/١٩	١٩٣١/١١/٥	وكالة	تعديل وزاري	وزارة نوري السعيد الثانية	
٢٢	ناجي شوكت	١٩٣١/١١/٥	١٩٣٢/١٠/٢٧	أصالة	تبدل الوزارة	وزارة نوري السعيد الثانية	
٢٣	ناجي شوكت	١٩٣٢/١١/٣	١٩٣٣/٣/١٨	وكالة	تبدل الوزارة	وزارة ناجي شوكت	اضافة الى رئاسة الوزارة
٢٤	حكمت سليمان	١٩٣٣/٣/٢٠	١٩٣٣/٩/٩	أصالة	تبدل الوزارة	وزارة رشيد عالي الكيلاني الاولى	استقالت الوزارة بسبب وفاة الملك فيصل الاولى
٢٥	حكمت سليمان	١٩٣٣/٩/٩	١٩٣٣/١٠/٢٨	أصالة	تبدل الوزارة	وزارة رشيد عالي الكيلاني الثانية	
٢٦	ناجي شوكت	١٩٣٣/١١/٩	١٩٣٤/٢/١٩	أصالة	تبدل الوزارة	وزارة جميل المدفعي الاولى	
٢٧	جميل المدفعي	١٩٣٤/٢/٢١	١٩٣٤/٨/٢٦	أصالة	تبدل الوزارة	وزارة جميل المدفعي الثانية	اضافة الى رئاسة الوزارة
٢٨	علي جودة الايوبي	١٩٣٤/٨/٢٧	١٩٣٥/٢/٢٧	وكالة	تبدل الوزارة	وزارة علي جودة الايوبي الاولى	اضافة الى رئاسة الوزارة
٢٩	عبدالعزیز القصاب	١٩٣٥/٣/٤	١٩٣٥/٣/١٥	أصالة	تبدل الوزارة	وزارة جميل المدفعي الثالثة	١٢ يوم فقط
٣٠	رشيد عالي الكيلاني	١٩٣٥/٣/١٧	١٩٣٦/١٠/٢٩	أصالة	تبدل الوزارة	وزارة ياسين الهاشمي الثانية	
٣١	حكمت سليمان	١٩٣٦/١٠/٢٩	١٩٣٧/٦/٢٨	وكالة	تعديل وزاري	وزارة حكمت سليمان(وزارة الانقلاب)	اضافة الى رئاسة الوزارة
٣٢	مصطفى العمري	١٩٣٧/٦/٢٨	١٩٣٧/٨/١٧	أصالة	تبدل الوزارة	وزارة حكمت سليمان(وزارة الانقلاب)	
٣٣	مصطفى العمري	١٩٣٧/٨/١٧	١٩٣٨/١٠/٢١	أصالة	تعديل وزاري	وزارة جميل المدفعي الرابعة	
٣٤	جميل المدفعي	١٩٣٨/١٠/٢١	١٩٣٨/١٢/٢٥	وكالة	تبدل الوزارة	وزارة جميل المدفعي الرابعة	اضافة الى رئاسة الوزارة

ت	الوزير	المهام الوظيفية		اشغال المنصب	سبب ترك المنصب	الوزارة التي شغل فيها المنصب	الملاحظات
		من	الى				
٣٥	طه الهاشمي	١٩٣٨/١٢/٢٥	١٩٣٨/١٢/٢٧	وكالة	تعديل وزاري	وزارة نوري السعيد الثالثة	ثلاثة ايام فقط لانه كان يشغل منصب وزارة الدفاع اصالة وكان ناجي شوكت في مهمة رسمية في انقرة فلما عاد اسندت اليه وزارة الداخلية
٣٦	ناجي شوكت	١٩٣٨/١٢/٢٧	١٩٣٩/٤/٦	أصالة	تبدل الوزارة	وزارة نوري السعيد الثالثة	
٣٧	ناجي شوكت	١٩٣٩/٤/٦	١٩٣٩/٤/٢٥	اصالة	الاستقالة	وزارة نوري السعيد الرابعة	٢٠ يوم فقط
٣٨	نوري السعيد	١٩٣٩/٤/٢٥	١٩٣٩/٩/٢١	وكالة	تعديل وزاري	وزارة نوري السعيد الرابعة	اضافة الى رئاسة الوزارة
٣٩	عمر نظمي	١٩٣٩/٩/٢١	١٩٤٠/٢/٢٢	أصالة	تعديل وزاري	وزارة نوري السعيد الرابعة	
٤٠	عمر نظمي	١٩٤٠/٢/٢٢	١٩٤٠/٣/٣١	أصالة	تبدل الوزارة	وزارة نوري السعيد الخامسة	
٤١	رشيد عالي الكيلاني	١٩٤٠/٣/٣١	١٩٤١/٢/١	وكالة	تبدل الوزارة	وزارة رشيد عالي الكيلاني الثالثة	اضافة الى رئاسة الوزارة
٤٢	عمر نظمي	١٩٤١/٢/١	١٩٤١/٤/١	أصالة	تبدل الوزارة	وزارة طه الهاشمي	
٤٣	رشيد عالي الكيلاني	١٩٤١/٤/٢١	١٩٤١/٦/١	وكالة	تبدل الوزارة	وزارة رشيد عالي الكيلاني الرابعة	اضافة الى رئاسة الوزارة
٤٤	مصطفى العمري	١٩٤١/٦/٣	١٩٤١/١٠/٧	أصالة	تبدل الوزارة	وزارة جميل المدفعي الخامسة	
٤٥	صالح جبر	١٩٤١/١٠/٨	١٩٤٢/١٠/٤	أصالة	تبدل الوزارة	وزارة نوري السعيد السادسة	
٤٦	تحسين العسكري	١٩٤٢/١٠/٨	١٩٤٣/٦/٢٣	أصالة	تعديل وزاري	وزارة نوري السعيد السابعة	
٤٧	صالح جبر	١٩٤٣/٦/٢٣	١٩٤٣/١٠/٦	أصالة	الاستقالة	وزارة نوري السعيد السابعة	
٤٨	عمر نظمي	١٩٤٣/١٢/٢٥	١٩٤٤/٦/٤	أصالة	تبدل الوزارة	وزارة نوري السعيد الثامنة	
٤٩	مصطفى العمري	١٩٤٤/٦/٤	١٩٤٤/٨/٢٩	أصالة	تبدل الوزارة	وزارة حمدي الباجه جي الاولى	
٥٠	مصطفى العمري	١٩٤٤/٨/٢٩	١٩٤٦/١/٣١	أصالة	تبدل الوزارة	وزارة حمدي الباجه جي الثانية	
٥١	سعد صالح	١٩٤٦/٢/٢٣	١٩٤٦/٥/٣٠	أصالة	تبدل الوزارة	وزارة توفيق السويدي الثانية	
٥٢	عبدالله القصاب	١٩٤٦/٦/٢	١٩٤٦/٨/١٧	أصالة	استقالة	وزارة ارشد العمري الاولى	
٥٣	ارشد العمري	١٩٤٦/٨/٢٦	١٩٤٦/١١/١٤	أصالة	تبدل الوزارة	وزارة ارشد العمري الاولى	اضافة الى رئاسة الوزارة
٥٤	نوري السعيد	١٩٤٦/٨/٢٦	١٩٤٧/٣/١١	وكالة	تبدل الوزارة	وزارة نوري السعيد التاسعة	اضافة الى رئاسة الوزارة



ت	الوزير	المهام الوظيفية		اشغال المنصب	سبب ترك المنصب	الوزارة التي شغل فيها المنصب	الملاحظات
		من	الى				
٥٥	صالح جبر	١٩٤٧/٣/٣٠	١٩٤٨/١/٥	وكالة	تعديل وزاري	وزارة صالح جبر	اضافة الى رئاسة الوزارة
٥٦	توفيق النائب	١٩٤٨/١/٥	١٩٤٨/١/٢٧	أصالة	تبدل الوزارة	وزارة صالح جبر	(٢٣) يوم فقط
٥٧	جميل المدفعي	١٩٤٨/١/٢٩	١٩٤٨/٣/٤	اصالة	الاستقالة	وزارة السيد محمد الصدر	
٥٨	نصرت الفارسي	١٩٤٨/٣/٤	١٩٤٨/٣/٣٠	أصالة	تعديل وزاري	وزارة السيد محمد الصدر	
٥٩	مصطفى العمري	١٩٤٨/٣/٣٠	١٩٤٨/٦/١٦	وكالة	تبدل الوزارة	وزارة السيد محمد الصدر	اضافة الى وزارة الاقتصاد
٦٠	مصطفى العمري	١٩٤٨/٦/٢٦	١٩٤٨/١٠/٢٠	اصالة	الاستقالة	وزارة مزاحم الباجه جي	
٦١	عمر نظمي	١٩٤٨/١٠/٢٠	١٩٤٩/١/٦	أصالة	تبدل الوزارة	وزارة مزاحم الباجه جي	
٦٢	نوري السعيد	١٩٤٩/١/٦	١٩٤٩/٣/١٧	وكالة	تعديل وزاري	وزارة نوري السعيد العاشرة	اضافة الى رئاسة الوزارة
٦٣	توفيق النائب	١٩٤٩/٣/١٧	١٩٤٩/٩/	أصالة	تعديل وزاري	وزارة نوري السعيد العاشرة	
٦٤	عمر نظمي	١٩٤٩/٩/	١٩٤٩/١٢/١٠	وكالة	تبدل الوزارة	وزارة نوري السعيد العاشرة	
٦٥	عمر نظمي	١٩٤٩/١٢/١٠	١٩٥٠/٢/١	أصالة	تبدل الوزارة	وزارة علي جودة الايوبي الثانية	
٦٦	صالح جبر	١٩٥٠/٢/٢	١٩٥٠/٩/١٣	أصالة	تبدل الوزارة	وزارة توفيق السويدي الثالثة	
٦٧	نوري السعيد	١٩٥٠/٩/١٥	١٩٥١/٢/٥	وكالة	تعديل وزاري	وزارة نوري السعيد الحادية عشرة	اضافة الى رئاسة الوزارة
٦٨	عمر نظمي	١٩٥١/٢/٥	١٩٥٢/٧/١٠	أصالة	تبدل الوزارة	وزارة نوري السعيد الحادية عشرة	
٦٩	مصطفى العمري	١٩٥٢/٧/١٢	١٩٥٢/١١/٥	وكالة	تعديل وزاري	وزارة مصطفى العمري	اضافة الى رئاسة الوزارة
٧٠	حسام الدين جمعة	١٩٥٢/١١/٥	١٩٥٢/١١/٢٢	أصالة	تبدل الوزارة	وزارة مصطفى العمري	(١٧) يوم فقط
٧١	نورالدين محمود	١٩٥٢/١١/٢٣	١٩٥٣/١/٢٤	وكالة	تبدل الوزارة	وزارة نور الدين محمود	
٧٢	حسام الدين جمعة	١٩٥٣/١/٢٩	١٩٥٣/٥/٥	أصالة	تبدل الوزارة	وزارة جميل المدفعي السادسة	
٧٣	حسام الدين جمعة	١٩٥٣/٥/٧	١٩٥٣/٩/١٥	أصالة	تبدل الوزارة	وزارة جميل المدفعي السابعة	
٧٤	سعيد قرزاز	١٩٥٣/٩/١٧	١٩٥٤/٢/٢٧	أصالة	تبدل الوزارة	وزارة محمد فاضل الجمالي الاولى	
٧٥	سعيد قرزاز	١٩٥٤/٣/٨	١٩٥٤/٤/٢٩	أصالة	تبدل الوزارة	وزارة محمد فاضل الجمالي الثانية	
٧٦	سعيد قرزاز	١٩٥٤/٤/٢٩	١٩٥٤/٦/١٢	اصالة	الاستقالة	وزارة ارشد العمري الثانية	
٧٧	فخري الطبقجلي	١٩٥٤/٦/١٤	١٩٥٤/٦/١٧	وكالة	تبدل الوزارة	وزارة ارشد العمري الثانية	اربعة ايام فقط
٧٨	سعيد قرزاز	١٩٥٤/٨/٣	١٩٥٥/١٢/١٧	أصالة	تبدل الوزارة	وزارة نوري السعيد الثانية عشرة	

الملاحظات	الوزارة التي شغل فيها المنصب	سبب ترك المنصب	اشغال المنصب	المهام الوظيفية		الوزير	ت
				الى	من		
	وزارة نوري السعيد الثالثة عشرة	تبدل الوزارة	أصالة	١٩٥٧/٦/٨	١٩٥٥/١٢/١٧	سعيد قزاز	٧٩
	وزارة علي جودة الايوبي الثالثة	تبدل الوزارة	أصالة	١٩٥٧/١٢/١١	١٩٥٧/٦/١٧	سامي فتاح	٨٠
	وزارة عبدالوهاب مرجان	تبدل الوزارة	أصالة	١٩٥٨/٣/٢	١٩٥٧/١٢/١٤	سامي فتاح	٨١
	وزارة نوري السعيد الرابعة عشرة	تبدل الوزارة	أصالة	١٩٥٨/٥/١٣	١٩٥٨/٣/٣	سعيد قزاز	٨٢
	وزارة احمد مختار بابان	تبدل الوزارة	أصالة	١٩٥٨/٧/١٤	١٩٥٨/٥/١٨	سعيد قزاز	٨٣











## ملحق رقم (٢)

جدول بإعلان الأحكام العرفية في العراق خلال العهد الملكي<sup>(١)</sup>

ت	الوزارة	تاريخ الإعلان	منطقة الإعلان	مدة الإعلان بالأيام	الملاحظات
١	ياسين الهاشمي الأولى	١٩٢٤/٩/١٤	العمادية، زاخو	٤	تعود أسباب معظم حالات إعلان الأحكام العرفية إلى تدهور الأوضاع الأمنية أو اضطرابها وقد
٢	ياسين الهاشمي الثانية	١٩٣٥/٥/١١	الرميثة	٧٥	تناول الباحث في متن الأطروحة العديد من العلل التي أدت إلى الأحكام العرفية في مناطق العراق المختلفة <sup>(٢)</sup>
		١٩٣٥/٥/٢٥	سوق الشيوخ	٦١	
		١٩٣٥/٨/١٥	بارزان	٧٦	
		١٩٣٥/١٠/١٢	سنجار	٣٣	
٣	نوري السعيد الثالثة	١٩٣٦/٥/٥	الرميثة، الدغارة	٨٢	
		١٩٣٩/٣/٥	معسكر الرشيد	٣٩٣	
٤	جميل المدفعي الخامسة	١٩٣٩/٤/٤	الموصل	١٢٩	
		١٩٣٩/٦/٢	بغداد وضواحيها	١٧٣١	
٥	حمدي الباجه جي الثانية	١٩٤١/٧/١٤	السليمانية	٣٧	
٥	حمدي الباجه جي الثانية	١٩٤٥/٨/١٩	الزيبار وماجاوره	١٥٢	
٦	صالح جبر	١٩٤٧/٥/٧	راوندوز، زيبار	٦١	
٧	السيد محمد الصدر	١٩٤٨/٥/١٥	العراق بأجمعه	٥٨٣	
٨	نورالدين محمود	١٩٥٣/١١/٢٣	لواء بغداد	٣١٨	
٩	محمد فاضل الجمالي الأولى	١٩٥٣/١٢/١٥	البصرة	٤٦	
١٠	نوري السعيد الثالثة عشرة	١٩٥٦/١١/١	العراق بأجمعه	٢١١	

(١) نقلاً عن: عبدالرزاق محمد اسود، المصدر السابق، المجلد الثالث، ص ١٢١؛ عبدالرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، ج ١٠، ص

ص، ٣٢٢-٣٢٣.

(٢) وللاستزادة عن الموضوع انظر: عبدالرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، الاجزاء (٢-١٠).



## ملحق رقم (٣)

## الانتفاضات والانقلابات والثورات في العراق ١٩٢٠-١٩٥٨ (١)

السنة	الانتفاضات والانقلابات والثورات ذات الطابع الوطني العام	انتفاضات وتمردات وحركات محلية
١٩٢٠	الثورة ضد البريطانيين	
١٩٢٤		انتفاضة كردية بقيادة الشيخ محمود
١٩٢٧		انتفاضة كردية بقيادة الشيخ محمود
١٩٣٠		انتفاضة كردية بقيادة الشيخ محمود
١٩٣١	إضراب عام (١٤) يوم	انتفاضة كردية بقيادة الشيخ احمد البارزاني
١٩٣٣		تمرد الاثوريين <sup>(٢)</sup>
١٩٣٥		تمرد اليزيديين، تمرد عشائر الفرات الاوسط، تمرد شيخ بارزان
١٩٣٦	انقلاب بكر صدقي العسكري	تمرد عشائر الفرات الاوسط
١٩٣٧	انقلاب عسكري مضاد	تمرد عشائري في الديوانية
١٩٤١	حركة <sup>(٣)</sup> رشيد عالي الكيلاني	
١٩٤٣		انتفاضة كردية بقيادة الملا مصطفى البارزاني
١٩٤٥		انتفاضة كردية بقيادة الملا مصطفى البارزاني
١٩٤٧		انتفاضة فلاحي عربت <sup>(٤)</sup>
١٩٤٨	الوثبة (انتفاضة كانون الثاني ١٩٤٨)	

(١) نقلاً عن: حنا بطاطو، العراق، الحزب الشيوعي، الكتاب الثاني، ص ١٢١-١٢٢.

(٢) وردت في المصدر (الاشوريين).

(٣) وردت في المصدر (انقلاب).

(٤) قرية صغيرة جنوب شرقي السليمانية.

السنة	الانتفاضات والانقلابات والثورات ذات الطابع الوطني العام	انتفاضات وتمردات محلية
١٩٥٢	انتفاضة تشرين الثاني ١٩٥٢ <sup>(١)</sup>	انتفاضة فلاحي آل ازيج ضد ملاك الاراضي في لواء العمارة
١٩٥٣		انتفاضة الفلاحين في دزه ئي في لواء اربيل، انتفاضة فلاحي قضاء ورمادة في لواء السليمانية
١٩٥٣		انتفاضة فلاحي قضاء هورين شيخان
١٩٥٤		انتفاضة فلاحي الشامية في الفرات الاوسط
١٩٥٥		انتفاضة فلاحي بني ازيج في الرميثة في لواء الديوانية
١٩٥٦	انتفاضة العراق ١٩٥٦ (رد فعل للهجوم الثلاثي على مصر)	انتفاضة بلدة الحي في لواء الكوت ضد مشايخ آل ياسين
١٩٥٨	ثورة ١٤ تموز	انتفاضة الفلاحين في مناطق الدغارة-الرميثة في لواء الديوانية <sup>(٣)</sup>

(١) انظر: عبدالرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات ، ج ٨ ، ص ص ٣٥٦ - ٣٥٧ .

(٢) حدثت هذه الانتفاضة في نيسان ١٩٥٨ .

# The Ministry of Al Iraqia Interior ١٩٣٩—١٩٥٨

**A Thesis Submitted to the Council of College of  
Education- Ibn Russid, University of Baghdad as  
Partial fulfillment of the Degree of Philosophy  
Doctorah in Modern and Contemporary History.**

By  
**Qahatan Hameed Kadhim Al-Unbaqi**

**Supervised by  
Prof.Dr.Nuri Abid Al Hameed Al-Auni.**

# ABSTRACT

The ministry of interior is one of the main mastery of the new Iraqi ministries. During (1939-1958) many external and internal political events happened reflected on the internal position especially the security side which is the most important matters of this ministry with all its offices. It has the acts toward the political, economic, Social & Cultural change ables in Iraq during the limited period for studying.

Many achievements in the service, architecture, Security and administration situations are recorded to the ministry of interior which formed an important ring to follow the people affairs when it submit the dealing with all people and the state offices.

So that the interior minister position have an exceptional importance with all royal era up to date when choose him for this responsibility.

The research subject came with the searcher wish to complete his scientific effort to cover the ministry activities up to the end of the royal era in 14 July 1958.

I had finished my master research about the importance act of this ministry from 1921-1939. The (first part) is treated the foundation stage up to 1924, and completed the (second part) during the Function & offices development to this ministry up to 1939.

The research had been exposed to show the strategy of Iraqi ministry of interior and its act program with the general view vision more over to estimate its act (positive or negative) according the subject & historic vision.

The studying period is limited between (1939-1958) when its importance in new Iraqi history and the difference of the ministry acts with its external & internal developments that affected in the internal

positions related with its act.

The research is distributed with introduction five chapters and summary. The first chapter discussed the ministry of interior its establishment and duties 1920-1939 as preliminary studying, included four lessons. the first part deal with establishment importance and duties(1920-1925) the second part per suit the development of the ministry in security, service and duty(1925-1939).The third part deal with analysis the function and administrative form to its foundations(1925-1939).when the fourth parts deal financial affairs of the ministry up to 1939.

The second chapter ((The function, service & administration development to the ministry of interior foundation 1939-1958)) its scientific subject in five lessons. the first one deal the administration and duty at the second world war. The second deal the development of the ministry duties at 1946-1953.The third deal the duty & administration variables at 1954-1958.The fourth lesson deal the financial variables treatment at 1939-1958 in the ministry expenses, incomes and failure in the equilibrium. The fifth lesson deals the service activity extent 1939-1958.

The third chapter shows the ministry of interior situation with the events and developments in the external-internal political 1939-1952 included three lessons. The first one deal the ministry situation with the external-internal political events 1939-1945,the second part deal the ministry situation events 1945-1947,the third part deal the situation events 1948-1952.

The fourth deal the ministry situation events 1953-1958 included

four lessons, the first deal the ministry situation at ١٩٥٣, the second deal the events at ١٩٥٤, the third deal the ministry situation at ١٩٥٥-١٩٥٦. The fourth deal the ministry situation events ١٩٥٧-١٩٥٨.

The fifth chapter deals the relation between the ministry of interior and the civil community foundations ١٩٣٩-١٩٥٨, included three lessons. The first part deal the ministry situation with the parties and societies. The second part deal its situation with the general view and press. The third part deals its relation with Iraqi tribes.

The research depends on different sources. one of those is the Iraqi documents not spreaded in archer of Baghdad documents & books house, and the Iraqi document spreaded more over the Arabic books, articles, Iraqi press and Iraqi Newspapers.

The ministry of interior followed its security, service, political & administration responsibilities in arariable conditions in Iraq during the ٢<sup>nd</sup> world war and then after up to fall the royal regim at ١٩٥٨. The ministry attempted during the ٢<sup>nd</sup> world war (١٩٣٩-١٩٤٥) to develop . The duty & the administration when its but the necessary raw briers to establish the scientific & a cade my foundations like the high police school, the commissioners prepatory school with vice commissioners at ١٩٤٤ with high conditions like the hight graduate, management efficiency, prevbuse experience, moreover to increase the officers numbers & security employees untill to reach the police men at ١٩٤٥ approx (٢٤) thousand with security police.

The ministry of interior presented multi-changeable in its foundations & offices from and it differend departments along the studying period in case of administration, securite, enconomical, political and social all collected in one aim to develop its foundations working to achieve the better service to the people, So founded the tribes directorates and the provences local administration at

1940, increase the municipalities, the passenger transportation, radio directorate, sewage and water flow directorates at 1950, the general security directorate at 1957 as a police office in branches and departments not exist in any other security foundations.

The minister of interior has high authorities like the mobility on the parties programs, the press, the personal and general freedoms, when there isn't presented to any other minister, was paid a salary reach double amount to the others. So the competition to this position is more dangerous to the prime ministers to found the ministry along the royal era.

The ministry expenses exposed a gradual increase during the second world war, became wider after the war up to 1958 in a result of the development of the internal conditions, in the labour projects, services, the security forces expenses and the livelihood expenses. When the income of the ministry is contradicted with clear during 1940-1941 because of April-May events, it increased at the following years with simple instead the expenses. It made the failure in the ministry balance clearly along the studying period.

In most times the ministry situations made with force & hardness against the different internal events without the truth side when its proceedings with the troubles & events are high during the studying period, so it made the people hatred against the ministry and its employees after falling many killers & wounding in addition of internment hundreds of them in the prisons without any human rights, the ministry supported in most time by the army forces according the capital security plan which put by the ministry at 1953 with many modifications at the following years arranged with the security plan put by the ministry of defense as occurred at shaking events at 1952 the shaking of 1956.

The political instability event in Iraq with the submission of the Iraqi governments to the British in 1914 and the reoccupation of Iraq after the April-May events of 1914, which weakened the government and encouraged the people to disagree with the laws and working conditions. During the Second World War, like killing, stealing, robbery incidents with the bribe, embezzlement, and the collapse of livelihood conditions, in most cases the ministry department was dilatory to stop these events, but it decreased after the war period and improved the social, economic, and livelihood conditions in addition to developing the security powers to the ministry.

The ministry made to develop the different regions in Iraq by the service projects with millions of dinars in the sewage, electricity & water fields side by side with its administration & security working.

The ministry achieved many matters in addition to its provisions with help to the disasters and harmfuls by the inundation and other natural accidents like the inundation at 1914 which saved Baghdad by its working.

All the ministry departments & employees had the national situations that appeared after the second British occupation of Iraq at 1914 when the police forces with Basrah liberal people fought the occupied forces and suffered many injuries from them which affected the British side to make the destruction working and encourage the thieves to steal & pillage to divert the people by the forces entering in addition to entering Baghdad after the April-May accord with stealing & pillaging the Jews' houses and shops that put a negative indication on the security departments with remissness in its job.

The ministry of interior attempted to develop its powers especially the security, they provided its department the new cars & weapons to content the trouble working and delegation its staffs to British & U.S.A for training the new ways and equipments to develop its departments to achieve its aims.



Many native persons worked in the ministry of interior provided all its efforts to develop the working to serve the community and people interest like Saad Saleh, Abdullah Al Qassab, Mostafa Al Omary & Sae'd Qazzaz.

The research recorded in clear the ministry interference in the parliaments elections, with designation the forgery of the elections to success the government candidate and prevent the objection candidates to reach the parliaments. The candidate must approach to the minister of interior and the grandees employees in the ministry to success in the elections but the ministry almost said that the elections are free and the complaints are not correct or exact.

The ministry shared in the national events with encourage to collect the money to the west-Tarabulus (Libya) when threatened by famine at ١٩٤٧ with many volunteering of its officers and attributed to defence on palastian with them brothers in iraqi army at ١٩٤٨.

The proceedings of the ministry is not safe in most of times with the political parties & assemblies due to the weakness of the culture & political informations to the ministry employees, especially with the parties programs and the press when that work against its duties line. But the press vision to the ministry is not negative and there are situations gained appreciation & satisfaction from many newspapers in different parts of service, economical, social and administration of life. as the press said in many places about the good job of the ministries of interior like Sa'ed Qazzaz & Saad Saleh.

The ministry of interior took care by the Iraqi tribes affairs & its problems from the foundation of Iraq government with limited relation in the civilian & criminal by take the tribes sheikhs the wide authorities also the ministry employees to deal with the tribes problems out of the civilian courts.

Many proceedings with the tribes is made by the ministry with decided the problems by agreement & loyalty without disputes & aversions with removal the injustice against the farmers. The ministry

faced a big problems to treat the tribes problems, its attempted to sows the problems of flight to the city with encourage the migratory tribes to stay after found a good places for residence & agriculture with wide projects in the irregation at the end of the royal era & digging the wells in the desines, au that put the security position in good stable to encourage the tribes to pay the taxes to the state & prevaile them by the civil defence law.

The ministry of interior followed in continousty the tribes affaires were the intelligence reports provided to the Minister of interior about stability & transporting the tribes when the relation between both is swing so the power is the umpire as happened in many troubles & rebellions along the studying period. The cause of this event is the British embassy in Iraq approach the tribes and advised the government in Iraq to deal with positive with gave them the gifts & weapons & lands instead of security & protect the roals & communications as the iraqi tribes community naturality.

The previous pages of the research show one of the responsibilities of importance foundations in the new Iraqi state (ministry of interior)one of the most complicated in its foundations form & duties when it was attracting place some times positive & the other negative.

## الرموز والمختصرات المستخدمة في الاطروحة

دار الكتب والوثائق ببغداد	د . ك . و
وثائق وزارة الداخلية	و . و . د
وثائق وزارة المالية	و . و . م
ملفات مجلس الوزراء	م . م . و
محاضر جلسات مجلس النواب	م . م . ن
محاضر جلسات مجلس الاعيان	م . م . ع
Colonial Office	C . O
دون ذكر المطبعة او مكان الطبع	د . م
دون ذكر تاريخ الطبع	د . ت